

٢١٧٤

خ. ب.

الخلاصة، تأليف البخاري، طاهر بن أحمد
- ٢٤٥ هـ. كتب في القرن العاشر الهجري

تقديرا.

٣٧٨ ق ٢٧ س ٢٥ × ١٧ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن.

١٥١٥

الأعلام ٣ : ٣١٨، فهرس جامع الزيتونة

٤ : ١١٢

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب

الاسلامية أ- المؤلف بد تاريخ النسخ

ج- خلاصة الفتاوى.

خلاصة الفتاوى

١١٣٥٥
٥٢٩٨١٨١٥

الحمد لله الذي عبد الله رشيد البخاري

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: خلاصة الفتاوى الرقم ١٥١٥

المؤلف: طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري

تاريخ النسخ: القرن العاشر

عدد الأوراق: ٢٧٨

ملاحظات: نسخة منقحة

٥٠٥

كتاب الطهارة وقته فصول ١٩	الفصل الأول في المياه وما بها من واجاب والأواني	الثاني في الغسل ٣	الثالث في الوضوء ٣	الرابع في المسح ٨	الخامس في التيمم ١٠
كتاب النجاسة في غسل الثوب والدمع ١٢	السادس فيما يكون نجس وما لا يكون	السابع في نجاسة القيح والخبث ١٥	الثامن في الحظ والاباحة ١٦	كتاب الصلوة وقته فصول ٢٦	في الأذان ١٦
في المقدمة ١٧	في النزاهة ٢١	في المواقف ٢٢	في استقبال القبلة ٢٣	في ستر العورة ٢٤	في طهارة الثوب والمكان ٢٤
في النية ٢٥	في التكبير ٢٦	في سائر الترتيب ٢٧	في القراءة ٢٨	في زلزلة القمار ٣٠	كتاب الطلاق وقته فصول ٩
في كثرة في الصلوة ٣٦	في الإمامة والقيادة ٣٧	في السهو فيها ٣٢	في وجوب جبة التلاوة ٣٦	في كندز وما يبرز بالشرع ٣٨	في قضاء كفارة ٣٨
في الصلوة على الداء وفي السفينة ٤١	في صلوة المريض ٤٩	في صلوة المسافر ٥٠	في صلوة الجمعة ٥٢	في صلوة العيد ٥٤	في الجنازة وفيها مسائل شهيرة ٥٥
في المسجد والمنظر ٥٥	كتاب الحنف ٥٥	في المقدمة ٥٤	في انقطاع الدم ٥٩	في الانتقال ٥٩	في الطهارة الفصل بين الدينين ٥٩
في النفاس ٦٠	كتاب الصوم وقته فصول ٦٠	في الشهادة على الهلال وما يتعلق بها ٦٥	في المقدمة وفيها مسائل ما يتعلق بنية الصوم ٦٦	في قضاء الصوم وقما يجب القضاء والتكفارة ٦٦	في النفوس ٦٩
في الحظ والاباحة ٧٠	في الاعتكاف ٧٠	في صدقة الفطر ٧٢	كتاب الحج وقته فصول ٧٦	في المقدمة وفي بيان شرائط الحرج ٧٦	في النذر بالحج ٧٦
في الوصية بالحج ٧٦	في أعمال الحج ٧٦	فيما جرم على المحرم ٧٦	في حطه والاباحة ٧٦	كتاب النكاح وقته فصول ٧٦	في حجاز النكاح وفيه الفاظ النكاح ٧٦

وقته فصول ١٩
وقته فصول ١٢
وقته فصول ١٥
وقته فصول ٢٦
وقته فصول ٩
وقته فصول ٣٦
وقته فصول ٣٢
وقته فصول ٣٨
وقته فصول ٤٩
وقته فصول ٥٠
وقته فصول ٥٢
وقته فصول ٥٤
وقته فصول ٥٩
وقته فصول ٥٩
وقته فصول ٦٥
وقته فصول ٦٦
وقته فصول ٦٦
وقته فصول ٧٦
وقته فصول ٧٦
وقته فصول ٧٦

في من يكون محلة للنكاح وفيما لا يكون ٧٦	في حرمة المصاهرة ٧٦	في الرضاع ٧٧	في الكفاءة ٧٧	في الشهود وفي آخر الوكالة بالنكاح ٧٨	في النكاح في غير الوكالة ٧٨
في نكاح الصغير والصغيرة ٧٩	في نكاح البكر ٨١	في نكاح العبد والامة ٨١	في الوكالة بالنكاح ٨٢	في المهر ٨٢	في النكاح الفاسد ٨٣
في دعوى النكاح والطلاق بين الزوجين وفيه مسائل الرشوة لا يكون ٨٥	في الشروط والخيار في النكاح ٨٥	في الكتابة والبرائة بالنكاح ٨٥	في النكاح في الخطأ والاباحة وفيه مسائل القسم والعين ٨٥	في النفقات وفيه احكام ٨٩	في النفقات وفيه احكام ٨٩
كتاب الطلاق وقته فصول ٩	في صريح الطلاق ٩٣	في الكتابات وفي آخره الاقرار بالحرمة ١٠٠	في الخلع ١٠٣	في الامر بالبدل ١٠٧	في الخيار والمثنية ١١٠
في الاستثناء ١١٠	في الرجعة ١١١	في العدة ١١١	في الحظ والاباحة وفيه مسائل التحليل ١١٢	كتاب الديات وقته فصول ٢	المقدمة وفيه كفارة اليمين ١١٤
في النفاذ اليمين ١١٥	في اليمين في الطلاق ١١٥	في اليمين في النكاح ١١٨	في اليمين في الشراء وفيه مسائل الفور ١٢١	في اليمين في البيع ١٢٢	في اليمين في الهبة والرضية والعتق ١٢٣
في الشركة والهندية والاعارة والاجارة والتمار ١٢٣	في اليمين في الكلام ١٢٣	في الاذن ١٢٦	في الصوم والصلوة والقراءة والعبادة وهو ابتداء القسم ١٢٧	في اليمين في الاكل ١٢٧	في اليمين في الشرع وفيه ان لحال اذا اتى باليمين المتضمنة شرعا ١٢٧
في اليمين في الجماع ١٢٩	في اليمين في اللبس ١٣٢	في اليمين في المسكنة ١٣٣	في اليمين في الدخول ١٣٥	في اليمين في الزهات وفيه جنس مسائل الفور ١٣٦	في اليمين في قضاء الدين ١٣٨
في السرقة والخبائث وفيه اعتبار اللفظ والغرض من هذا كجس في باب الضرب ١٤١	في الضرب ١٤١	في الركوب ١٤٢	في اليمين في الزراعة وسائر الحرف ١٤٣	في اليمين في الخيال المنقرضة ١٤٣	في قوله اذا علم بمكان كذا وهو ابتداء القسم الثالث ١٤٣
في اليمين في النوم ١٤٣	في اليمين في الروية ١٤٣	في اليمين في الاوقاف ١٤٤	كتاب البيوع وقته فصول ١٤٤	في السلم ١٤٥	فيما يكون دينا وفيه لا يكون وفيه الغش والمهر من على ستم الزنا وسائر الاحكام ١٤٥

في عمل البيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز ١٥٠	في البيع الفاسد ١٥٣	في البيع اذا كان فيه شرط ١٥٦	في العيوب ١٦١	في خيار شرط وخيار الرجوع وخيار التبيين ١٦٩	في بيع الاكلام والرعي ١٦٩
في الوكالة في الشراء ١٧١	في الوكالة في البيع ١٧١	في الاختلاف بين البائع والمشتري قبضا وما لا يكون ١٧٢	في القبض ما يكون في الثمن ما يكون وما يكون من جهة رواحه وما لا يكون ١٧٢	في القبض ما يكون في الثمن ما يكون وما يكون من جهة رواحه وما لا يكون ١٧٢	في القبض ما يكون في الثمن ما يكون وما يكون من جهة رواحه وما لا يكون ١٧٢
فيما يخل تحت البيع وفيما لا يخل ١٧٧	فيما على البائع وفيما على المشتري ١٧٨	في الخطأ والادب وفيما على المشتري ١٧٨	في الخطأ والادب وفيما على المشتري ١٧٨	في الخطأ والادب وفيما على المشتري ١٧٨	في الخطأ والادب وفيما على المشتري ١٧٨
في صحة الاجارة وقسادها وفيما الفاظ التي تعقد فيها الاجارة ١٨١	في اجارة النسيئة والعقار ١٨١	في اجارة الرواتب ١٨١	في اجارة الرواتب ١٨١	في اجارة الرواتب ١٨١	في اجارة الرواتب ١٨١
في استيجار الظفر ٢٠٢	فيما على المشتري وما على البائع ٢٠٣	في الخطأ والادب ٢٠٣	في الاختلاف بين البائع والمشتري ٢٠٤	في القبض وفيما على المشتري ٢٠٥	في القبض وفيما على المشتري ٢٠٥
في آداب القضاء ٢٠٧	فيما يكون ضما وما لا يكون ٢١٢	في حكم القضاء وما لا يجوز وما لا ينبغي ٢١٢	في الحكم وما لا يجوز وما لا ينبغي ٢١٢	في الحكم وما لا يجوز وما لا ينبغي ٢١٢	في الحكم وما لا يجوز وما لا ينبغي ٢١٢
في البين ٢١٧	في نصيب الرعي وتصرفاته ٢٢٢	في حبس ٢٢٣	في الخطأ والادب ٢٢٥	في الخطأ والادب ٢٢٥	في الخطأ والادب ٢٢٥
في الشهادة منها وما لا يقبل ٢٢٩	في الموافقة بين الدعوى والنسيئة ٢٣٣	في الاختلاف في الشهادة بين الباعين ٢٣٤	في الشهادة في النكاح ٢٣٥	في الشهادة في النكاح ٢٣٥	في الشهادة في النكاح ٢٣٥
كتاب الرجوع عن الشهادة ٢٣٧	في نصيب الرعي وتصرفاته ٢٢٢	في حبس ٢٢٣	في الخطأ والادب ٢٢٥	في الخطأ والادب ٢٢٥	في الخطأ والادب ٢٢٥
في دعوى الشراء ٢٤٣	في دعوى الاجارة ٢٤٣	في دعوى الوكالة ٢٤٤	في دعوى النكاح ٢٤٥	في دعوى النكاح ٢٤٥	في دعوى النكاح ٢٤٥

في دعوى الغنى ٢٤٧	في دعوى النكاح ٢٤٧	في دعوى العين يتنازع فيها الثنين ٢٤٨	في الرأى عن الدعوى ٢٥٢	في الاختلاف ٢٥٥	ما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون ٢٥٥
في الرافع من المدعى عليه ٢٥٤	كتاب المحاماة وفيما يخل ٢٥٤	في المقدمة ٢٥٥	في محاضر تتعلق بالرعي والصبي ٢٥٥	في دعوى الرافع والمدعى عليه ٢٥٥	في دعوى الرافع والمدعى عليه ٢٥٥
في دعوى العروض والآداب ٢٦١	في دعوى الضمان والعقار ٢٦٢	في دعوى الاجارة وما لا اجارة ٢٦٢	فيما يتعلق بالنكاح والمهر ٢٦٢	في الاختلاف ٢٦٢	في الاختلاف ٢٦٢
في الوكالة والنكاح ٢٦٣	في الديات ٢٦٣	كتاب الاقرار وفيما لا يكون ٢٦٣	فيما يكون اقرارا وفيما لا يكون ٢٦٣	في الاختلاف ٢٦٣	في الاختلاف ٢٦٣
في الاقرار للوارث في الموضع وفي اقرار الوارث بوارث آخر ٢٦٨	في التوكيل والعزل ٢٦٨	في التوكيل والعزل ٢٦٨	في التوكيل والعزل ٢٦٨	في التوكيل والعزل ٢٦٨	في التوكيل والعزل ٢٦٨
في الوكالة بشراء ٢٧٢	في الوكالة بالنكاح ٢٧٥	في الوكالة في الطلاق والعقار ٢٧٥	في الوكالة في الطلاق والعقار ٢٧٥	في الوكالة في الطلاق والعقار ٢٧٥	في الوكالة في الطلاق والعقار ٢٧٥
في التسليم ٢٧٧	في صلح الكفيل ٢٧٨	في تكفيل الغاصي وما يتعلق بالدعوى وتخصومه ٢٧٨	في تكفيل الغاصي وما يتعلق بالدعوى وتخصومه ٢٧٨	في تكفيل الغاصي وما يتعلق بالدعوى وتخصومه ٢٧٨	في تكفيل الغاصي وما يتعلق بالدعوى وتخصومه ٢٧٨
في الصلح الفاسد والجائز ٢٨٠	في الصلح في الدين ٢٨٠	في الصلح في الوديعة والعارية ٢٨١	في الصلح في الدين ٢٨١	في الصلح في الدين ٢٨١	في الصلح في الدين ٢٨١
كتاب الرهن وفيما يخل ٢٨٣	في المقدمة ٢٨٣	في نفقة الرهن ومؤنته ٢٨٣	في ضمان ٢٨٤	في ضمان ٢٨٤	في ضمان ٢٨٤
في قبض الرهن ٢٨٥	في المقدمة ٢٨٥	في نفقة الرهن ومؤنته ٢٨٥	في ضمان ٢٨٥	في ضمان ٢٨٥	في ضمان ٢٨٥
في قبض الرهن ٢٨٥	في المقدمة ٢٨٥	في نفقة الرهن ومؤنته ٢٨٥	في ضمان ٢٨٥	في ضمان ٢٨٥	في ضمان ٢٨٥

في صحة المزارعة وشرائطها ٢٨٦	في أعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون ٢٨٩	في فتح المزارعة ٢٩٠	في المزارع يدفع أخو مزارعة ٢٩٠	في المعاملة ٢٩٠	في الضمان ٢٩١
كتاب الشرب وفيها فصول ٢٩١	في حكم المياه ٢٩١	في غسل المياه ومسائل السطح ٢٩٢	في الضمان ٢٩٢	في الأرض الموت ٢٩٣	كتاب الاسترقاق ٢٩٣
كتاب الأكرام ٢٩٤	كتاب المأذون ٢٩٥	في ما يتيسر وفيها فصول ٢٩٥	في ما يتيسر وفيها فصول ٢٩٥	في دعوى الغلق ٢٩٦	في الاستحقاق ٢٩٦
في فسخ الشركة ٢٩٦	كتاب الفرائض ٢٩٧	في المقتبة وفيها من الوصية وما لا يتيسر وبين من مخرج الموت ٢٩٧	في الوصية في الكفارة ٢٩٧	في الوصية في الأقران ٢٩٧	في الوصية بالدين والنكاح وما يتصل بها ٢٩٧
في الأمانة والفيل ٣٠٥	في تصرف الوصي ٣٠٤	في الدعوى والشهادة ٣٠٧	في الزمان وفيها مسائل المصادرة ٣٠٨	كتاب الديار وفيها فصول ٣٠٨	في قتل العمد ٣٠٨
في قتل الخطأ ٣٠٩	في الأخطاء ٣١١	في الجناية علم غيب أدوم ما يرجع الضمان من ذلك وما لا يرجع ٣١٤	كتاب كتمان وفيها فصول ٣١٧	في إشراح الجنح ٣١٧	في عماره كحايط ومرسته ٣١٨
في ما يبطئ بتأخير فيه اثنتان ٣١٩	كتاب الغصب وفيها فصول ٣٢٠	في وجوب الضمان ٣٢٠	في غضب الضياع والفقار ٣٢٢	في الدواب ٣٢٢	في الغنم والجوارح ٣٢٣
في الطهارة وتحريمها ٣٢٣	في النوب ٣٢٣	في المنفقات ٣٢٤	كتاب العدة وفيها فصول ٣٢٥	في حفظ الوديعة ٣٢٥	ما يكون نصيباً وما لا يكون وفيها الوديعة بمهر ومجموع الوديعة ٣٢٥
في دفع الوديعة وفيها فصول ٣٢٥	في طلب الوديعة ٣٢٨	في الاختلاف ٣٢٩	في المسائل المنفردة ٣٢٩	في المصارف وفيها فصول ٣٢٩	في المقدمة ٣٢٩
في عارية الدواب ٣٣٠	في طلب العارية والرد ٣٣٠	في لكل ولحمة ٣٣١	كتاب الشركة وفيها فصول ٣٣١	في صحة الشركة وفسادها ٣٣١	فيما يملك الشريك وفيها لا يملك ٣٣٣

بالوصايا
٣٠١
وفيها فصول ٣٠١

في فسخ الشركة ٢٢٣	كتاب الصيد وفيها فصول ٢٢٤	في المقدمة ٢٢٤	في صيد الكلب ٢٢٤	في الرمي ٢٢٥	في السمك ٢٢٦
في جنس ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وفيها فصول ٢٢٦	كتاب الذبائح وفيها فصول ٢٢٦	في مسائل الذبائح ٢٢٦	في مسائل التسمية ٢٢٦	كتاب النجاسة وفيها فصول ٢٢٧	في المقدمة ٢٢٧
في غصاب الانجنية ٢٢٧	في وقت الانجنية ٢٢٨	فيما لم يرض في الأضاحي وفيها لا يرضها وفيها لا يجوز علاقتها وفيها لا يجوز ٢٢٨	فيما يمنع جوارح الانجنية وما لا يمنع ٢٢٨	في الانتفاع بالانجنية ٢٢٨	في النجاسة عن الغيبة ٢٢٨
كتاب النكاح وفيها فصول ٢٢٨	في العلم ٢٢٨	في العبادات ٢٢٨	في المعاصي ٢٢٨	في المال ٢٢٨	في الأكل ٢٢٨
في الجماع ٢٢٩	في البس ٢٢٩	في القتل ٢٢٩	في المنفقات ٢٢٩	كتاب الغطاء وفيها فصول ٢٣٠	فيما يكون اسلاماً وفيها لا يكون ٢٣٠
فيما يكون كفراً وفيها لا يكون ٢٣٠	فيما يكون خطأً وفيها لا يكون ٢٣٠	كتاب الهبة وفيها فصول ٢٣٠	في جوارح الهبة ٢٣٠	في الرجوع في الهبة ٢٣٠	في مسائل الأصل والإباحة ٢٣٠
كتاب الوقف وفيها فصول ٢٣٠	في المقدمة ٢٣٠	في نصب المستولي ٢٣٠	في صحة الوقف وفيها فصول ٢٣٠	في المسجدة وما يتصل به ٢٣٠	في الوقف على الأولاد ٢٣٠
في الوقف على الفقراء ٢٣٠	في دعوى الوقف والشهادة على الوقف ٢٣٠	كتاب التقييد ٢٣٠	كتاب الآبق ٢٣٠	كتاب المنقود ٢٣٠	كتاب الحاشية ٢٣٠
كتاب الحدود وفيها فصول ٢٣٠	في القذف ٢٣٠	في الزنا ٢٣٠	كتاب السرقة ٢٣٠	كتاب السرقة ٢٣٠	في الامان ٢٣٠
في مسائل البيع والملك ٢٣٠	في كسرة والاباء ٢٣٠	كتاب القيان ٢٣٠	في الغطاء العتق صريحاً وكذا غيرها وفيها العتق المهر والعتق المعتق ٢٣٠	في التذرية وفيها الوصية بالعتق ٢٣٠	كتاب الشفعة وفيها فصول ٢٣٠

كتاب الوقف
٢٣٠

كان الماء الذي يدخل في العذير يدخل على مكان يحس فاما والمجد يحس وان كثرا لما بعد ذلك وان كان الماء الذي
يدخل في العذير يستقر في مكان طاهر حتى صار عشرين في عشرين ثم استعمل في الحمامة والمجد طاهر الماء المحس
اذا دخل الحوض الكثير لا يتنجس الحوض وان كان الماء المحس على ماء الحوض غلب الماء بالحق صار الماء الحوض غلبا
وفي قولنا لا يستنقذ من التوضي من الحوض افضل من التوضي من الدهن لان اهل التنزه لا يرون التوضي من الحوض جازيا فحقن نقيا
وعالمه والماء الحوض الصغير فهو ما في الوافي والماء الحوض الصغير وهو قطع من التوضي والماء الحوض في العين
بحال يخرج الماء منه نحو التوضي في موضع خروج الماء ولما من موضع آخر كان اقل من اربع في اربع او اربع في اربع
بجني مطلقا وان كان حشا في حشا مختلفا في موضع خروج الماء في الحمام ركن السلام على الصغير في موضع التوضي في موضع
الحمام اذا وقع فيه نجاسة قال في الجديد عن ابي حنيفة في انما لا تستقر وهو كما الماء الجاري وان تحس حوض الحمام فقل الماء
من الجنوب وخرج من الجانب الاخر فهو كالحوض الصغير وهذا في شئ واحد من دخول الحمام للرجال والنساء في المكان
حوض الحمام اذا اغتر فيه رجل ويدين نجاسة وكان الماء يدخل من انبويه في الحوض والناس يغتسلون من الحوض في موضع واحد
لم ينسج الحوض الصغير اذا تحس في الماء من جانب وخرج من جانب هذا فيل صدد الشهد وهو المختار انه يطهر وان لم
يخرج مثل ما فيه وكذا البئر فلو امتلأ الحوض وخرج من جانب الشط على وجه الجوان حتى بلغ المشرق يطهر اما قد زرع
او ذراعين فلو وخرج من النهر الذي دخل الماء الحوض يطهر **وايتصل بهذا** الباب والواقي فيه
ماء او ريح يخرج وجعل في اناء لا نصفه ثم اخذ من جيب آخر وجعل في هذا اناء حتى امتلأ الاناء ثم وجد فيه
قارة ان غاب هو ساعة فبالنجاسة لا ناء وان لم يغيب بها من اي الجنبين فالنجاسة تصرف الى الجنب الاخر هذا اذا تحس
ولم يقع تحريم على شئ اما اذا وقع تحريم على شئ من اجزاء هذا اذا كان الجانب لرجل واحد فان كان الرجلين كل واحد منهما
تلقى بالمكان القارة في حتى تكثر ما طاهر ان اصل هذا في كتاب البيوع في باب الخلف فاقى بعد هذا ان شاء الله
هذا اذا كان من جنين وكل ما راب فان كان ثلثا من الجانب احد بهما الدهن وفي الآخر الخلف وفي الآخر الدبس
اخذ من كل واحد من الجانب الثلاثة وجعل في طست ثم وجد في الطست قارة ولم يقع عليها شئ بطن القارة ان
كان في بطنها دهن فالنجاسة لجب الدهن وان كان في بطنها الدبس فلبس الدبس وان كان في بطنها الخلف
فلبس الخلف وان لم يكن في بطنها شئ يرمى بها قبل الطهر ان اكلها فالنجاسة لجب الدهن والدبس الخلف طاهر ان لم تأكلها
فالنجاسة لجب الخلف وجب الدهن والدبس طاهران وفي شرح الطحاوي القارة اذا فرت من القارة ومرت على قصبة
فهما ماء يتنجس الماء مطلقا هل يختار جيبا يجمع الماء من خلاء البس على فها ناء القارة اذا بادت في اناء او على ثوب
تنجس وكذا بول القارة وقال الفقهاء او جعفر بن محمد بن النعمان في بول الضفاديس وخرقها او جني قال
في الجديد ليس شئ حيل الماء اذا ترشح منه الماء فجاء الجلب على الماء الذي في الجلب **وايتصل بهذا الفصل**
رجل توضع من القصة في الحمام وغيره في موضع واحد في الاصل الجنب الحاض والمحدث اذا دخل بول لا يغترق او وقع
الكوز في الجنب فادخل بول في الجنب الى الرق لا يخرج الكوز لا يصير مستعمله بخلافه اذا دخل بول في الاناء او رجلاه للبشر

الواقي في العين
الماء الحوض الصغير
في موضع التوضي

في موضع الحمام

في موضع الحوض

في موضع الجنب
في موضع القارة
في موضع الخلف

ان

ان يصير مستعمل لا طعام الضرورة ولو اخذ الماء في اليد لم يصير مستعمل عند محمد وكذا لو اخذ بيده
وغسل اعضاء بذلك وقال ابو بوب في الاستنجاء وهو الصحيح ولو توضع المستعمل ثم نزع النجاسة ثم في الجنب اذا دخل بول
الاناء هذا اذا لم يرد غسله قبل ان يرفع الماء فان ارد غسله ان كان اصبع او اكثر دون الكف لم يتنجس الماء وان دخل الكف
يريد غسله يتنجس هذا في ابي يوسف وهو الذي رواه ابي حنيفة اما على قول محمد وهو في الكف الطاهر طاهر على قول
ثم اذا كان نجسا عند ابي يوسف واحد في الروايتين عن ابي حنيفة ان نجاسة غليظة ام خفيفة عند ابي حنيفة خفيفة
والقدر في ذلك كذا حتى وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة في رواية عن ابي حنيفة غليظة وهذا اذا دخل بول في الاناء فان دخل
يد او رجلاه في البس لم يفسد كذا روى عن ابي يوسف بخلافه في الاناء فانه لو دخل رجلاه في الاناء يفسد فقل دخل الجنب في البس
جسد سبي اليد والرجل افسد في بعض جسد يقتضي ان يصير مستعمل بغير وضوء وهذا يوافق عن ابي يوسف في الطاهر اذا دخل
رأسه الماء وابتل بعض رأسه ان الماء يصير مستعمل اما الرواية المعروفة عن ابي يوسف انه لا يصير مستعمل بغير وضوء حتى يدخل
عضو انما وهذا بناء على ان الماء بما لا يصير مستعمل قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما اذا ازيل الحدث او قصد التقرب
وقال محمد اخضع للتعريف غير لو قوضا المتوضي بالماء صلا الماء مستعمل عندهما والمحدث اذا قوضا البس او العلم صلا الماء
مستعمل عندهما وعند محمد لا يصير مستعمل لعدم نيته القربة وانما اخذ الماء حكم الاستعمال اذا ازيل العضل واستقر في مكانا ما
دام على العضل فلا يأخذ حكم الاستعمال وانما لو بقي على العضل لم يصير بالماء فصرف البس على ذلك العضل المنة جاز ولو
صرف البس الى النجاسة التي في اليد او في البس الى اليد التي في النجاسة فلو كان هذا في الجنب نجس وان زال عن العضل اختلفوا
قال بعضهم يصير مستعمل وان كان في النجاسة حتى ان المحدث اذا غسل ذراعيه فامسك شاة يد تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء
لا يجوز وكذا المحدث اذا غسل عضلا من رجليه في مكانا نجسا ما ذكرنا انه لا يصير مستعمل ما لم يستقر في مكانا وسكن عن التحرك في
الجانب الصغير للشد الشد وفي القصة الرجل اذا خرج من الحمام من غير غسل جازا انما يعلم في الحمام اغتسل جنبا اغتسل عن
ابي حنيفة لا يجزئ حتى يغسل ودمه الطاهر لا يغتسل في البس افسد بنية القربة فان التمس فيه الطاهر لطلبه ولو لم يمس
بدنه نجاسة ولم يدك فيه جسد ولم يفسد عند جميعا وان اغتسل جنبا ومحمد لطلبه لو قال ابو يوسف المباح له
طاهر الرجل بجاله نجس قال محمد الماء طاهر الرجل طاهر عن ابي حنيفة رواية كما قال ابو يوسف وفي رواية كلهما
نجس والرجل نجس نجاسة الماء الجنب ام نجاسة الجنابة اختلفوا فيه في الاصل نجاسة نجاسة الماء حتى يصفى واستشق
حل له قارة القرن هذا اذا كان الجنب قد استنجى بالماء اما لم يستنج اصلا او استنجى بالخر يتنجس البس ونج جميع الماء ولو وقع
الحاض في البس ان كان بعد انتطاع الدم وليس على اعضاءها نجاسة وهي كالجنب ان كان قبل انتطاع الدم وهي كما
كالرجل الطاهر لا يخرج من الجنب بهذا في التوضي بالماء المستعمل في وضوء وغسل شئ من بدن اختلف المشايخ في
هذه الفظة حتى لو غسل عضو اخر سوى اعضاء الوضوء كما لو غسل فخذ او جنبه هل يصير مستعمل او لا يصير
مستعمل بخلاف اعضاء الوضوء ونحو التوضي بالماء المستعمل في غير البدن كما لو غسل ثوبا او اناطه او في فقه
الامر وهذا كله اذا كان الذي يدخل بول في الاناء والبس بالغا وان كان صبيانا لم يفسد ان يد طاهران كما في النجس

في موضع الحمام

في موضع الحوض
في موضع الجنب
في موضع القارة
في موضع الخلف

في موضع الحمام

في موضع الحوض

في موضع الجنب

في موضع القارة

الغفر

المصدر
المصدر

مفتی محمد علی
کاملاً علی بن علی
و الخیرة ج. الم. د. احد

العلم من الدم فعلى ما ذكرنا من الخلاف وان كان سائل لا يتفق طهارته وان قال: دما ان يخرج من الدم لمكانه متفق الوضوء وان كان اقل
 من ذلك والتمس متفق الوضوء عندهما وعن محمد بن ابي نعيم لا يتفق وهذا اذا كان ذائبا فان كان سائلا لم يكن سائلا وان كان
 محمدا رجلا فالتشريح من انفه علق قدرا العذسة لا يتفق الوضوء وعن محمد بن ابي نعيم لا يتفق هذا اذا كان سائلا وان كان اقل
 قال: قليلا قليلا حتى يخرج سائل من الدم لوجع عن ابي يوسف اذا اعتبر بالجلوس ومن محمد اذا اعتبر بالجلوس وان خرج من فرج
 دم او صد يد او قرح فسال عن راس الحرج نفق الوضوء عندنا فان حجه او اها ان الزبارة ان كان حاله ان لم يتركه سال عليه الوضوء
 وان كان حاله ان لم يتركه لا يسأل وضوء عليه وكذا لو وضع عليه خرقة او قطنة او دهن الدم بخسبة ثم الدم الذي ظهر على
 راس الحرج ولم يسأل عن محمد بن ابي نعيم وعن ابي يوسف ان ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا وفاسا للخلاف نظرية من يمين احدنا
 انما اذا اخذ ذلك الدم بقطنة والفاها في الماء القليل على قلبه ابي يوسف لا يتفق هذا اذا كان سائلا وان كان اقل من ذلك الدم اكثر من
 الدم من هل يمنع جواز الصلوة على هذا الخلاف والحجامة توجب الوضوء عندنا فان قرحا ولم ينزل الحجة من موضع الحجة
 وصل الى ان كان الدم اكثر من قدر الدم لم يجز صلواته ان كان قد رال الدم او اقل جازت فلو سعى موضع الحجة بثلاث حرقات
 مبلولة جاز اذا خرج البول من كره ولم يسأل متفق طهارته وكذا الذي يورى ولو ظهر الدم على راس الحرج ولم يسأل متفق الوضوء
 وان رعى نفق الدم الى القصبة انفه نفق وضوءه والبول اذا نزل الى قصبة الذكر لا يتفق الوضوء وان كان اقل فخرج البول
 الى خلفه انفق وضوءه وكذا المني اذا خرج الى الخلقة ولم يخرج من الخلقة بجل الغسل وكذا المرأة اذا نزلها البول الى
 داخل فرجها الخارج ولم يخرج الى الظاهر متفق طهارتها وكذا اذا نزلها المني الى هذا الموضع وهو صاحب الحرج الى السائل
 لوقت كل صلوة ويصلى بذلك شاء من الفرائض حاله ان اقل ما دام في الوقت فان خرج الوقت متفق طهارته بعد اقل من
 محمد بن ابي نعيم وقت وعنده ابي يوسف يخرج الوقت ويدخل الوقت حتى لو توضأت المستحبة وقت الفجر ثم طلعت الشمس
 متفق طهارتها عندئذ ولو توضأت بعد طلوع الشمس ثم زالت الشمس لم يتفق طهارتها عندنا وعند ابي يوسف متفق
 وتفسير صاحب الحرج السائل الى يمينه وقت الصلوة الا للدم الذي اقبل به يوجد منه قالوا لقام الصفا صاحب الحرج
 السائل ان سئل الدم وقت الصلوة من بين او من راسه ان كان اقل من ذلك يكون صاحب الحرج السائل ولو خرج الحرج من السائل
 خرج من ان يكون صاحب الحرج السائل والخالص اذا منعت الدم لا يخرج باقية في كمال الحوض والمستحبة الى رات الدم
 زيادة على العشر في فضها ايامها الحروف والزيادة استحبابا ومن يدر سئل البول ومن يدر استرخاء الفاصل حتى يحال الى حوضك
 ولا يفي عليه وقصصه كامل الا وان يوجد منه الحد ومن يدر استطلق البطن بمنزلة صاحب الحرج السائل يتبين
 رعاها وسال عن جرحه دم ان ينشأ من الوقت ان ينقطع الدم ثم اقبل خروجه الوقت فان توضأت ثم خرج الوقت
 وقصصه اخرى وانقطع الدم ثم اقبل الصلوة وان لم ينقطع الدم في وقت الصلوة الثانية حتى خرج الوقت جاز في صلوة
 ويعص الحرج ويربطه ولو ترك التفصيل ناس به وان سال الدم بعد الوضوء حتى نفذ الرباط لا ينعف من راد الصلوة فان
 ثوبه من ذلك الدم فليعلم ان ينشأ اذا لم يكن منه بان كان يصبه مرة اخرى ثابا وثالثا حينئذ لا ينقض
 غسله وقال محمد بن مقاتل به يفرق غسل ثوبه في وقت كل صلوة مرة والصلوة على الذي وان سال الدم من موضع اخر

1
 2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

محمد بن
الاسلم

10

وَصَلَّى

وَصَبَّ الشَّيْءُ فِيهِ
بِالْكَسْرِ وَفَتْحًا دَامَ

الوضوء والدم يسيل من احد طرفي فموضا والدم يسيل من احد طرفي فموضا والدم يسيل من احد طرفي فموضا
مسل او جدرى منها ما هي سائلة ومنها ما ليس سائلة فوضوا وقوضا وبعضها سائل ثم سالت التي لم تكن سائلة انتفض
وضوءه ولجدرى قرويع وليس بفرجة واحدة خرج مردبه دودة انتفض فان سقطت من الجرح لا تنقض الوضوء في
الخارج من الجرح الا اذا كان ريشته لا تنقض الوضوء وكذا الخرج من الدودة من الفم او الذن او الاذن فاما الخرج
الدودة من الجرح لا تنقض الوضوء الا اذا مضى عضو انسان فامتلاء دما ان كان صغيرا لا تنقض الوضوء وان كان كبيرا انتفض
كما للملحة اذا اخذت بغير عيب انسان ومضت حتى امتلأت من دمها بحيث لو سقطت لسال الدم انتفض ولو عثر على
قطره الدم لا ينقض الوضوء في جميع الكثر والزل ولو غرز في عضو متوكدة او ابرة او نحوها فخرج ذلك قطره منه الدم لم
يسل طاهر انتفض الوضوء في فم الجراح الصغير الدم اذا لم يخرج من راس الجرح لكن علا وقتا اكثر من راس الجرح انتفض
وضوءه في هذا في مسألة الشوكه والابرة ينبغي ان لا تنقض في جميع التوازل الفرقة اذا غصرت فخرج منها شيء
كبير لكن يحال لو لم يصح ما خرج من تنقض الوضوء جرح ليس في شيء من الدم او اللقيح دخل صاحبه الحام فدخل الماء الجرح ينقض
رسال منه الماء لا تنقض على هذا الوضوء في الماء او ينقط فدخل الماء انفه وصل الى راسه ثم مكث فيه ما يكث ثم سال
من اذا وافته لا تنقض وضوءه من دخل اصبعه في دبره عند الاستبراء انتفض وضوءه وينسد من ولو دخل
الحقنة ثم اخرجها عليه الوضوء وكذا كل شيء غيبه ثم اخرج عليه الوضوء وقضا الصوم وان كان طارفا خارجا
لا تنقض الوضوء ولا يجب قضاء الصوم رجل خشي الحيلة لكيلا يخرج منه شيء او خشا دبره عن ان يورثه الله الوضوء
حتى يظهر وان كان حاله ان لا القطة يخرج منه البول بعد ذلك ان ابتل ما ظهر فوجدت وان ابتل الداخل ليس يحدث
ولا اخرجت القطة فوجد عليها شيئا فوجدت تنقض الوضوء ولا يصح ما صلى والمرأة اذا احتست بالقطة فابتل
ان كان القطن في الشفة فخرجت الجلبة من الحلقوم فعلى الوضوء وان كان القطن في الحلقوم ليس على الوضوء اذا كان
على الكرسف خيط فوضعت المرأة في الفرج الداخل والخيط خارج ان كان الخيط يحال له قوه اخرج الكرسف يحال
حكم الحاج وعلى هذا الصيام اذا دخل عينا من بوطا خيطه في خلفه على ما تاتي في حكم الصوم رجل خرج من كونه
او خرج البول من قبل المرأة لا يجب الوضوء وعن محمد بن عيسى في المغصا اذا خرج من قبلها منقح من سوطها ان خشا من كونه
يخرج بوج يعلم انه لم يكن ملقا على وهو خارج لا وضوء عليه رجل توضا وغسل وجهه وامر الماء الحية ثم حلق لحية ثم
عليه غسل من ضمها وكذا الحاجب صلى رجل ثوبا من شعر او قل اظفار او تنقأ بطة او اخذ شيئا من شاربه او اخذ
قشر من مواضع الوضوء لم يكن عليه اساس الماء ولا يجد يد الوضوء وغسل الشارب فوضوا في اتصال الماء تحت الشارب
وان كان الشارب طويلا **نوع اخرى الشك** وفي الاصل من شك في بعض وضوءه وهو ما شك غسل الموضع الذي
عادة له فان وقع ذلك كثيرا لم يلف هذا اذا كان الشك في خلل الوضوء فان كان بعد الفرج من الوضوء لم يلف ذلك
ومن شك في ذلك فوضوءه ولو كان شك في الطهارة حدثه ولا يعمل بالخرق وعن محمد بن القاسم اذا ذكر انه دخل
الحلاء لغشاء حاجته وشك ان يخرج قبل ان يقضيها فوضوءه وكذا لو علم انه جلس للوضوء ومعه آنا من آتانه توضا

الوضوء والدم يسيل من احد طرفي فموضا والدم يسيل من احد طرفي فموضا والدم يسيل من احد طرفي فموضا
مسل او جدرى منها ما هي سائلة ومنها ما ليس سائلة فوضوا وقوضا وبعضها سائل ثم سالت التي لم تكن سائلة انتفض
وضوءه ولجدرى قرويع وليس بفرجة واحدة خرج مردبه دودة انتفض فان سقطت من الجرح لا تنقض الوضوء في
الخارج من الجرح الا اذا كان ريشته لا تنقض الوضوء وكذا الخرج من الدودة من الفم او الذن او الاذن فاما الخرج
الدودة من الجرح لا تنقض الوضوء الا اذا مضى عضو انسان فامتلاء دما ان كان صغيرا لا تنقض الوضوء وان كان كبيرا انتفض
كما للملحة اذا اخذت بغير عيب انسان ومضت حتى امتلأت من دمها بحيث لو سقطت لسال الدم انتفض ولو عثر على
قطره الدم لا ينقض الوضوء في جميع الكثر والزل ولو غرز في عضو متوكدة او ابرة او نحوها فخرج ذلك قطره منه الدم لم
يسل طاهر انتفض الوضوء في فم الجراح الصغير الدم اذا لم يخرج من راس الجرح لكن علا وقتا اكثر من راس الجرح انتفض
وضوءه في هذا في مسألة الشوكه والابرة ينبغي ان لا تنقض في جميع التوازل الفرقة اذا غصرت فخرج منها شيء
كبير لكن يحال لو لم يصح ما خرج من تنقض الوضوء جرح ليس في شيء من الدم او اللقيح دخل صاحبه الحام فدخل الماء الجرح ينقض
رسال منه الماء لا تنقض على هذا الوضوء في الماء او ينقط فدخل الماء انفه وصل الى راسه ثم مكث فيه ما يكث ثم سال
من اذا وافته لا تنقض وضوءه من دخل اصبعه في دبره عند الاستبراء انتفض وضوءه وينسد من ولو دخل
الحقنة ثم اخرجها عليه الوضوء وكذا كل شيء غيبه ثم اخرج عليه الوضوء وقضا الصوم وان كان طارفا خارجا
لا تنقض الوضوء ولا يجب قضاء الصوم رجل خشي الحيلة لكيلا يخرج منه شيء او خشا دبره عن ان يورثه الله الوضوء
حتى يظهر وان كان حاله ان لا القطة يخرج منه البول بعد ذلك ان ابتل ما ظهر فوجدت وان ابتل الداخل ليس يحدث
ولا اخرجت القطة فوجد عليها شيئا فوجدت تنقض الوضوء ولا يصح ما صلى والمرأة اذا احتست بالقطة فابتل
ان كان القطن في الشفة فخرجت الجلبة من الحلقوم فعلى الوضوء وان كان القطن في الحلقوم ليس على الوضوء اذا كان
على الكرسف خيط فوضعت المرأة في الفرج الداخل والخيط خارج ان كان الخيط يحال له قوه اخرج الكرسف يحال
حكم الحاج وعلى هذا الصيام اذا دخل عينا من بوطا خيطه في خلفه على ما تاتي في حكم الصوم رجل خرج من كونه
او خرج البول من قبل المرأة لا يجب الوضوء وعن محمد بن عيسى في المغصا اذا خرج من قبلها منقح من سوطها ان خشا من كونه
يخرج بوج يعلم انه لم يكن ملقا على وهو خارج لا وضوء عليه رجل توضا وغسل وجهه وامر الماء الحية ثم حلق لحية ثم
عليه غسل من ضمها وكذا الحاجب صلى رجل ثوبا من شعر او قل اظفار او تنقأ بطة او اخذ شيئا من شاربه او اخذ
قشر من مواضع الوضوء لم يكن عليه اساس الماء ولا يجد يد الوضوء وغسل الشارب فوضوا في اتصال الماء تحت الشارب
وان كان الشارب طويلا **نوع اخرى الشك** وفي الاصل من شك في بعض وضوءه وهو ما شك غسل الموضع الذي
عادة له فان وقع ذلك كثيرا لم يلف هذا اذا كان الشك في خلل الوضوء فان كان بعد الفرج من الوضوء لم يلف ذلك
ومن شك في ذلك فوضوءه ولو كان شك في الطهارة حدثه ولا يعمل بالخرق وعن محمد بن القاسم اذا ذكر انه دخل
الحلاء لغشاء حاجته وشك ان يخرج قبل ان يقضيها فوضوءه وكذا لو علم انه جلس للوضوء ومعه آنا من آتانه توضا

وفيما يقضيها

توضا او قام قبل ان توضا لا وضوء عليه ولو تيقن انه لم يغسل عضو من اعضاء الوضوء لكن شك في ذلك الغضو
انه اى عضو ذكر في جميع التوازل لا يغسل الرجل اليسرى ومن توضا ثم راح الى الجبل سائلا من كن اعاد الوضوء فكل الشيطان
يريه كثيرا لا يعلم انه راح الى الجبل سائلا من كن اعاد الوضوء فكل الشيطان يريه كثيرا لا يعلم انه راح الى الجبل سائلا من كن اعاد الوضوء فكل الشيطان
اما ينبغي اذا كان في اليد من الوضوء اما اذا كان بعيدا وجف عضو لا ينقضه هذا وهذا اذا لم يتيقن انه بول
فان تنقض لا ينقضه هذه الحيلة الكل في صلح **نوع اخرى الشك** وفي الاصل الا اذا انتفض
وكذا الجرح وكذا الوضوء من هذه العوارض في الصلوة والنجاسة وكذا الموت يعني لو مات الامام في الصلوة والقوم
يستقبلون الصلوة ولو سكر المتوضي ثم افاق ان كان السكر حال لا يفسد الصلاة من اجل انتفض وضوءه في هذا في
واما النوم في الاصل قال لا ينقض الوضوء النوم قاعدا او قايما او كاهنا او ساجدا وعن ابي يوسف اذا نزل النوم في
انتفض وضوءه فاحسب عينا لم تنقض هذا كله اذا نام في الصلوة فان نام خارج الصلوة قايما او على هيئة الركوع
والسجدة في طاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وان نام قاعدا مستويا اليته على الارض مستويا فاسكت
على الارض ولم يستند ظهره الى شيء لا وضوء عليه وان نام قاعدا واضعا يتيه على عقبه لا وضوء عليه عند ابي
وهو قول ابي حنيفة وان نام ووضع رأسه على كتفه قال بعضهم ينتفض وضوءه وقال عبد الله بن مارك لا ينقض اما
اذا الصلوة بطنه على فخذه وانام شبه المكتبي او يوسف بن سعيد لا ينقض وضوءه وعن محمد بن ابي لا ينقض فان نام متريحا
سمن الوضوء وكذا لو نام متريحا وهو ان ينسبط قدميه من جانب والي يتيه بالارض فان نام قاعدا فسقط
على الارض عن ابي حنيفة انه ان انتبه قبل قبض جنبه الارض وعند اصابته الارض لا فصل بين سمن وضوءه
وعن ابي يوسف انه ينتفض وعن محمد بن ابي ان انتبه قبل ان يزيل يده عن الارض لا ينقض وضوءه وان زال سمنه الارض
قبل ان ينتبه وضوءه **والشك** على رواية ابي حنيفة قال مالك بن النضر في طاهر المذهب على حنيفة كما في قوله لا ينقض
هو الجهد وسواء سقط او لم يسقط وان نام جالسا وهو يميل برأيه الى سمنه عن الارض لا ينقض وضوءه وان قال الشك
الحلواني طاهر المذهب انه لا يكون حدثا ولو وضع يده على الارض وانام على تلك الشبهة واستيقظ لا ينقض الوضوء
سواء وضع يده الكفا او طهر يده لم يضع جنبه على الارض قبل السقوط فان كان القاعدا مستندا الى الجدار او الى
السارية او ثوبا من يدها وجلس يسكنه قال الطحاوي ان كان حاله ان لا يزال مسندا لسقط تنقض وضوءه وعن ابي حنيفة لا ينقض
بكل حال اذا كان اليته مستويا على الارض فان نام راكبا في السرج او في الحمار انتفض الوضوء الا اذا اضبط الحمار ولو نام
على راس التورود وهو جالس قد اوى رجليه كاهن ثا المريض اذا صلى نائما لم ينتقض وضوءه الا اذا مضطجعا فانام في الصلوة
عن ابن المباركة انه لا ينقض الوضوء حينما كان او مضطجعا اذا نام في سجدة الصلاة لا يكون حدثا عند ابي حنيفة كما في الصلاة
وسجدة الشكر كذلك عند محمد بن وهكذا روى عن ابي يوسف وسواء سجد على وجه السنة او على سنة اخرى ان
تفترش ذراعيه ويصلي بطنه على فخذه فنام في سجدة وعند ابي حنيفة يكون حدثا في سجدة في السجدة يكون حدثا
والشك في القهقهة وفي الاصل ايضا القهقهة في الصلوة تنقض الوضوء والصلوة فرضا شاك او غلا سكتا القهقهة

او فذل سكتا

سكتا

الزجر

الامم شعرا

وما كنت الذن الاكبح افعال الماء
واذا كنت الحجة الاكبح افعال الماء
الى ما كنتها عند اوردى ابو يوسف

22

من الوضوء فان فرغ ثم استألف الوضوء بكره بالارتقاء وغسل الكفين الكعبين على المضمضة عند غسلهما في
المضغ الدخول وسط القدم واصطال الماء الى رجلي الاصابع فرض وتحليل الاصابع بعد اصطال الماء سنة والمرتبطة بالمرأة
عند تاسعة وجزء الوضوء والغسل غير فيه الا ان اكرها شارف كتابه الى ان الوضوء بتبديل النية للوضوء الذي امر به
واذا لم يوفق قد أساء واخطأ وخالف انه لا شارب ولا يصير مقبلا للوضوء الماء متى وان يغسل الشاربين شاربين مقبلا
النية ان ينوي ازالة الحدث به او اقامة الصلوة ولو اكر الوضوء هل يكفي نظرا ان اكر الوضوء للصلوة يكفي وان اكر الوضوء
لفعل الصلوة لا يكفي عندنا بناء على ان الوضوء ليس بعبادة مقصودة عندنا ويستاك وان لم يكن له ذلك لم يفتل بعبادة
ينال هذا الثواب المصيري والمزوي سواء والسنة في غسل الرجلين واليدين المبدأ بالاصابع رجل به قرحة فبرأت واطراف
فتر القرحة موصولة بالجلد الى الطرف الذي يخرج منه الفتح فانه لا يصل الماء الى تحت القرحة بحرية الوضوء في جميع الثواب
لرجل الختم شفاة الرجل وغسل وجهه لم يصل الماء اليه جازان كما ينقض اصطال الماء اليه فان خروجه جاز كالحال
وفي فوائد كتاب الامام ابو علي السفي لوضوء الرجل او غسله وتبقى على جسد او اعضاء وضوء خروجه عن موضع وضوءه
لم يصل الماء تحته جاز وضوءه وصلوة وكذا لو كان على اعضاء وضوءه فليس يصل ولا يصل الماء تحته جاز بجلد في الفراغ وفي
مجموع النوازل يخرج الحائض سنة ان تتكأ وتساقط وضوءا كما يصيبها بحيث لم يصل الماء تحته والتقياد في فيه القرم
على هذا وما لا يستحار ومساكنه وفي الاصل الاستحار بالحجار سنة مشكوك في الاستحار ببلد تراجار او ببلد ابل
او ما يقوم مقامها سنة حتى لو تكأ بجزء وضوءه عندنا بناء على ان نجاسة الطلقة عفو عندنا علمنا فصلوا
بين النجاسة التي على موضع الحدث وبين النجاسة التي على غير موضع الحدث اذا تركها يكن ولو ترك في موضع الحدث لا يكن
ولو استنجى بجزء واحد حصل ارتقاء يكون مقبلا للسنة عندنا ولو استنجى ببلد تراجار ولم يحصل التنقية استنجى حتى
حصل التنقية فان خرج النجس والدم من ذلك الموضع لا يكفي له حجر هذا اذا كان النجاسة التي على موضع الاستنجى اقل
الدم او اقل فان شك اكثر من قدر الدم هل تكفيه الحج عرا جسدته انه تكفيه وعن محمد لا تكفيه وعن ابن عباس
رواها ولو استنجى بالمغم او روث اجمع انه يكن ويحى عندنا ولو استنجى بحجر استنجى به مرة اخرى اذا كان الحجر
لحرف واستنجى بحرف استنجى به في الكثرة ولو لم كيف يستنجى في استقبال الاولى ويدي بالثانية وهذا ليس في ط
بل فصل على وجه يحصل المصطفى ويستنجى ببيان بالماء والحجر ثم اتبع الماء بعد بالحجر ادبر مشاغبا من قال لا يركب الا
الماء زمانا سنة وكيفيته قال جلس كما فرج ما يكون ويرخي نفسه حتى يظهر ما داخل فيه من النجاسة فيفسله حتى يتم
التنظيف وهل يشترط عدد وضوءات الماء منهم من شرط ذلك ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من
في التحليل ثلثا وفي المعقد خمس او السبع فيفعل حتى يقع في قلبه انه قد طهر ويصحب فذلك ثم زيد
ليكون المهر واستنجى بصبغ لا صبيغين اوله ثم بوسط الاصابع والماء كذلك وصل يديه قبل الاستنجاء وهو المحدث
فان كاله من الخفين يحكم نظرا من الخفين بطهارة موضع الاستنجاء وكذلك استنجى على اللوح بالماء اللوح طاهر ولو صاب
الماء كة او ذيله ان اصاب الماء الذي او الماء نجس نجاسة غليظة فان اصابه الماء الرابع نجس نجاسة غليظة فان

ਸ੍ਰੀ ਗੁਰੂ ਤੇਗ ਬਹਾਦਰ ਜੀ ਸਿੰਘ

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

457

فان دخل الماء الى اوتارها داخل الحلق او الكعب نجس ولا يظهر بل من الحلق واللغافة يطهران من موضع الاستسقاء فانما
على طرفه فاحللهما اقل من قدر الدم وعلى موضع آخر اقل من قدر الدم لكن لو جمع اكل يزيد على قدر الدم لو كان
الموضع المعلوم سحاً اقل من قدر الدم وعلى موضع آخر من قدر الدم لكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدم يجوز
نسخة الامام خواري زاده النجاسة اذا جازت في موضع السرج ان سحاً اكثر من قدر الدم ينقض ازالتهما بالماء
بالخلع وان سحاً قدر الدم اقل فذلك عند محمد كما اذا سحاً الماء على يده اقل من قدر الدم ثم زاد على قدر الدم
فانه لا يكون الا قلع عفو واعتبر الزيادة بل يجمع اكل كذا هذا وعند ما سحاً موضع السرج عفو ولم يبق الا اقل من
الدرهم فلا ينقض ازالتهما في الماء بل يبقون يستنوني بعد ما خلا خطوات وانما يستنوي بالماء اذا وجد مكانا استن
اما اذا سحاً على شط من ايس هناك شربة لو استنوي بالماء قالوا يصير فاسقا ولو استنوي في الصيف يبالغ كما يبالغ في الشتاء
ولو استنوي في الشتاء بماء نجس كان استنوي في الصيف بماء بارد لكن ثوابه دون من استنوي بالماء البارد في الشتاء
الاستسقاء اذا سحاً صائما واذا خرج دبر وهو صائم ينبغي ان يقيم من مغامه حتى ينشف ذلك الموضع بحر قدر يوصل
الى باطنه ويفسد صومه ولا بأس للصائم ان يستنوي بالماء في قدر الامام ان يخطى الكثير لو شئت يد اليمين
تقدرا ان يستنوي بها ان لم يجد من يطبخ الماء لا يستنوي وان قدر على الماء الجاري يستنوي بنفسه ولو شئت كلا اليدين
يديه على الارض يعني ذراعيه مع المرفقين وقبضه على الخياط ولا يرفع الصلوة وكذا الموضع اذا سحاً ان اذاع الى
اذا سحاً هانت سقط الاستسقاء ولو ضربه اليدين او الشخ وتوضيها البنت الرجل المتطوع ان يقي من موضع الوضوء شيء
وان قل اعني اقل من ثلثه اصابع فتعوض غسله وان قطع اليدين والرجل من الخلف للسائح فيه قال بعضهم سقط
عنه الصلوة في مجموع التوازل فلم يكنه الوضوء للتميم يصل عند سحاً وعندا في يوسف صلى بالياد كما في
المجوس يوجب عليه الوضوء اذا استنوي على وجه السنة وسنائه في مسال السج والياد بالوضوء وفي الصلوة
ان لا يرف في الماء لا يقبس ويشرب فضل وضوءه او يعضه قائما او قاعدا مستقبلا القبلة وقال الامام
خواري زاده يشرب قائما وعندا الرزم يشرب قائما ويلا وانا بعد الفراغ لصلوة اخرى وتبقى بعد الفراغ من
الوضوء قائما مستقبلا القبلة اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمد اعبده ورسوله سبحانه التلحم
ومحمد كاشهدان لا اله الا الله استغفرك واتوب اليك ويستقبل القبلة عند الوضوء ويقول عند غسل
كل عضو اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمد اعبده ورسوله ومن لا يرب ان يتكلم بكلام الناس في
الوضوء ويبتلى امر وضوءه بنفسه ولا يترك عودته كشوفة ولا يجمع ساير اعضائه بالخرقة التي بها مسح الاستسقاء
ويتأهب لصلوة قبل الوقت ولا يرب ان يصل ركعتين بعد الفراغ من الوضوء ثم الوضوء ثلاثة انواع فرض وهو
الوضوء لصلوة الفريضة وصلوة الجنان وسجدة النداء ويجوز بعد الوضوء للطواف بالبيت ومنه ما
وهو الوضوء للنوم وعن الغيبة والكذب وانشاد الشعر وطل التهمة والوضوء على الوضوء والوضوء لاحتل
الفصل الرابع في المسح لا يجزئ مسح الرأس اصبع او اصبعين ويجزئ ثلثه اصابع ولو مسح بالاربع

الموقف اذا لم يكن في ذلك

دکتر

والسبابة ان كان مفتحة جاز فان وضع يدها لا ينجي في الرأس والنفق وعند مجيء
وان مسح باصبع او اصبعين قد ربيع الرأس لا ينجي عندئذ ثلثا ما مسح باصبع واعاد الى الماء ثلثا من مجيء
مسح باصبع واحد ينجيها الا ربيعة الا مسح انه لا ينجي ولو مسح باطراف اصابعه مجيء سوي كما انما تقاطر ولا ينجي
ولو مسح رأسه بما اخذ من حبيته لا ينجي ولو كتبه في كفه بلل في ماء اخذ من خزانة او غسل ذراعيه
وبقي بلل في كفه هو الصحيح بخلاف ما اذا مسح رأسه او خفه وبقى على كفه بلل في ماء او خفه لا ينجي ولو غسل
وجهه مع الرابع ذكر المسح على الفلسق والعمامة وكذا لو مسح المرأة على الحمار الا اذا كان الماء متقاطرا بحيث
وصل الى الشعر حينئذ جاز ومسح المرأة على شعرها وكذا العنقية وفي الغسل فترخص اتصال الماء الى العنقية فان كان
على راسها خضبا فمحت على الخضبا ان اخلطت البلل بالخطا وخرجت عن حكم الماء المطلق لا ينجي المسح فان كان شعرا
شعرها طويلا فيمحت اذ ينه من مجيء وان مسح ما فوقها جاز والمستحب في المسح ان يمسح من مائة واحد عندنا والثالث
يماء مختلفة بدعة وقال بعضنا بان يمسح واستيعاب الرأس سنة وكيفية ان يبل كفيه واصابع يديه ويضع يده
تلاها اصابع من كل كف على مقدم الرأس ويعزل السبابتين واليهما من يمسح في الكفنين ويجازي الكفنين ويجزى الرأس ثم مسح
الفردين بالكلفين ومسح طائر لا ذنبن يباطن اليه يمين وباطن الا ذنبن يباطن السبابتين حتى يصير طائر يلبس
مسوقا والسنة ان يبدأ بالمسح بمقدم الرأس عندنا واما مسح الاذنين فسنة ولا يخل ذلك ذنبن ماء جدا ولو غسل
حلقه ومسح الاذنين لا ينجي مسح الرأس ومسح الرقبة الطويلة ادب واما المسح على الجباير على نقي من قولنا بانه فترخص
فرض وهو رواية عن جعفر في مسح رءوسه اخرى عنه لو مسح على الكفنين وعلمه القشبي وتورك المسح على الجباير
ان كان يضر جاز وان كان لا يضر فكذلك عندنا في حقه خلا فاعلم هذا في حقه ثم رجوع الى قولنا في نسخة
الوالد رجل يخرج وهو يحاق غسله ان يضر في مسح على العصاة فسقطت العصاة فبدله بعصاة اخرى فحين
ان يعيد المسح وان لم يجد جاز ولا يترق هذا المسح بوقت ولا فرق بين ان يشد على الوضوء او على غسل الرجل
باصبعه فرجة فادخل المراء في اصبعه والمرهم فجاز موضع الفرجة فتوضا ومسح عليه جاز للمسح اذا استسحب
المسح العصاة وكذلك في حق المقتصد وعلمه العتيق واتصال الماء الى موضع الذي يستر العصاة بين العصاة
رجل على ذراعيه جاز في نفسه في انما يريد المسح عليها لم يجز وفسد الماء ولو كان على اصابع يده او كفه جاز في نفسها
في الماء يريد المسح بذلك عليها اجزاء ولا يفسد الماء ولو لم يمسح برأسه في الوضوء فادخل رأسه في الماء يريد المسح
اجزاء ولم يتحقق **والسبب في المسح على الجباير** مسح القيم لهما ولسلة والمسا في ثلث ايام ولها لهما ابتداء المدة من وقت
الحديث واما مسح المسح من كل حدث من جيل الوضوء دون الغسل واما مسح المسح اذا بلل الحلق على طهارة كاملة فان غسل
رجليه اوله فقط وليس خفيه ثم لم يحدث لم يجز لهما ان يمسح ولو غسل رجليه وليس خفيه قبل الحدث ثم لم يمسح
قبل الحدث جاز لهما المسح عندنا وعلى هذا لوقضا وغسل رجلاه اليمنى وليس احد الحلقين ثم غسل الرجل الاخرى ليس
الحلق الاخر ثم حدث او الجنب اذا اغتسل وبقى على جسده لعة فليس الحلق ثم غسل اللعة ثم حدث مسح ومسح من اجزاء

ادخل رأسه في الماء بينة المسح
بأشياء عنه

واحدة وبدل من قبل الا صابغ الى الساق ولا يسن فيه التكرار ولو بدأ من اصل الساق ينجي لكنه ترك السنة ولو مسح
الكف ومدها ووضع الا صابغ الكف ومدها كما احسن الحسن ان يمسح بجميع اليد ولو مسح بثلث اصابع جاز
لما حصر في الرأس واختلفوا ههنا والخبر بثلاث اصابع من اصابع اليد او من اصابع الرجل قال الكرخي في اصابع الرجل
وقال ابو بكر الرازي ينجي برصا من اليد ومسح يمين اطراف الاصابع الى الساق ويخرج بايمن اصابعه قليلا ولو مسح بظاهريه
جاز والمستحب ان يمسح يباطن كفه ويوضع المسح على ظهر القدم فانه قال في الزيادة ان رجل قطعت احدى رجله وبقى منها
شيء يسير فليس الحلق على الصحيحة فانه لا ينجي المسح عليه ولو بلل الحلق على العطرية ان كان الباقي اقل من ثلث اصابع
لا يمسح الاضواء وان كان اصابع لكن من العقب لا من موضع المسح كذلك وان كان من ظهر القدم جاز ولو لم يمسح ان يمسح على
خفيه جاز ولو توضا ومسح على الحلق ونوى به التيميم دون الطهارة بقية بناء على مسألة السنة في الوضوء ولو توضا
ونوى مسح خفيه ثم افاض الماء فامسح طاهر خفيه وباطن يديه ومسح ولو مسح في المشيش فابتل طاهر الحلق بالماء او
بالمطبوخ وباطن الحلق المشايخ فيه والمسح انه ينجي اذا لم يمسح خفيه على طهارة التيميم وبعد الماء في خفيه قال
في الزيادة انه لا يخلو المشايخ على يدي او حشفة وعنده محمد هو كسور الحمار ولو توضا بسور الحمار ثم تم اتم
حتى احدث ومعه سور الحمار توضا به ومسح كذا هذا والمستحبة اذا توضا وتيميم خفيه ما دام في الوقت
فاذا خرج الوقت تيميم خفيه وغسلت رجليها عندئذ ثم وهذا اذا كان الدم سائلا عند اللبس وعند
او عند احد ما اما اذا كان مقطعا عند اللبس وعند الطهارة مسح كمال المدة يوم وليلة او ثلثة ايام ولو توضا وغسل
اوله وليس الحلق ثم استبقى ثم اتم الوضوء ان استبقى على وجه السنة لا يمسح ان احدث وان كان على غير السنة مسح في مكان
رزين ولو مسح باطن خفيه دون ظاهرهما لم ينجي عندنا المسح على الجوارق ان كان يستر القدم ويجري من كعبه في ظهر القدم
الا قد اصبح او اصبعين جاز المسح وان لم يكن كذلك لكن ستر القدم بالجلدان كان الجلد متصلا بالجوارق بالخز جاز
المسح عليه وان شئ بشئ لا ولو ستر القدم باللفافة جوزة مشايخ مرقود ومسح بخار **واما المسح على الجوارق**
ان كانا تخمينين متعلقين بالمسح عليهما وان كانا رقيقين غير متعلقين لا ينجي المسح عليهما وان كانا تخمينين غير متعلقين لا ينجي
عندنا في حقه وعندنا مسح بالحقن لا يمسح على الساق من غير ان يشئ بشئ فان كان الجوارق من مرغزي وصوف لا ينجي
المسح عليه عندنا فان كان الجوارق من غزل وهو متعلق لا ينجي المسح عليه وان كان تخمينا مسكيا وبستر الكعيبين ستر اليد والنظر
على هذا الخلاف واجمع انه لو كان متعلقا او مبطنا ينجي المسح عليه ولو كان كبرا لا ينجي المسح عليه فان كان من الشعر
فالصحيح انه لو كان مسكيا او غريزا او فرائج على هذا الخلاف فان كان على ظاهر القدم مشقوقا كان ينجي
فان كان هبسا لذلك الشئ خطا او سيرا فحينئذ يستر قدميه فهو كمن يستر مشقوقا فان كان يستر بعضه دون
فذلك كالحرق ولو كان الختان من جلد رقيق فالصحيح انه على هذا الخلاف **واما المسح على الختان** الحقنة من اللبن التركية
فالصحيح انه ينجي المسح عليه ومسح على البرمق فوق الحلق عندنا فان لبسها وحده مسح عليها ولا ينجي المسح على جحر يكون
البرمق على اصابع الرجل وظاهره يمين وقيل لا يمسح اذا كان اسنله من الكبراس فان كان من الصخر الجبل ينجي كالحرق

مسح على الكبراس

والصحيح الحلق

في موضع لا يجوز
انما اذا كان في موضع لا يجوز

الحج عليه وتغير الجوارب المشغل ان يكون الجوارب المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
عليه وانما يتغير الجوارب المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
وكذا الواحد بعد الجوارب المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
ففي على تلك النقلة الجوارب المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
اعاد الحج ولو دخل بين تحت الجوارب المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
المدة وفي رواية لا اصل يخرج الجوارب المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
ينتفع من صحة الرجلين ثم انما يخرج الحج على المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
من اصابع اليد وفي رواية الزيادة ثلثة اصابع من اصابع الرجل وان كان الحلق ضللا لا بد منه شي جازي وان كان بيدو حالة الشئ
دون وضع القدم على الارض لم يخرج الحج وكذا لو كان بيدو من انا من الرجل قال الامام السرخسي انما جازي الحج عليه قال
شعر الجوارب المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
الحج ولو كان في اسفل الحلق منقوعا ولو كان من قبل الاصابع ولو كان من قبل عقبيه وكذلك في بعض
المنع فيه وفي نسخة شمل ثوبه والامام خوارزمي زاد ان كان المكشوف من قبل عقبيه اكثر من الشئ لا يخرج الحج عليه وان
اقل بجوارب المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
مستورا جازي ويقتصر ثلثة اصابع حقيقة وكذا لو كان من الحام ان جعل الابهام كاصبعين ولو كان كاصبعين
الا قد اصبع او اصبعين جازي للحج عليه ويخرج المزدوق في خف واحد ولا يخرج في خفين ولا نجاسة وكذا على الخفين وعلى النجس
كل واحد منهما اقل من قد لا يخرج من الحج عليه ما صارت اكثر من قد لا يخرج من الحج عليه ما صارت اكثر من قد لا يخرج من الحج عليه
المصلي في موضع الحج وكذا لو كان تحت قدميه تحت كل قدم اقل من قد لا يخرج من الحج عليه ما صارت اكثر من قد لا يخرج من الحج عليه
الحج والجوارب المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
على المصلي او على الارض تحت قدميه وفي موضع الحج ولو كان في ثوب المصلي اقل من قد لا يخرج من الحج عليه ما صارت اكثر من قد لا يخرج من الحج عليه
اقل من قد لا يخرج من الحج عليه ولكن لو جمع بين اكثر من قد لا يخرج من الحج عليه ما صارت اكثر من قد لا يخرج من الحج عليه
ساق مخرقا اقل من قد لا يخرج من الحج عليه ما صارت اكثر من قد لا يخرج من الحج عليه
اختلاف المساجد فيه والامام الثوب الحج وفي الزيادة رجل في احد جلبيه جلجلة لا يستطيع غسلها على المذقة وغسل
الصحة للرجل على الصحيح لا يخرج من الحج على المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
ما روي عن ابي حنيفة انه لو لم يخرج الحج والرجل لا يخرج من الحج على المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
ثم احدث مع علمها ولو لم يخرج الحج على المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
يجب عليه غسل الرجلين الاخرى وينقض مسحهما وان لم يبلغ الكعبين وقال بعضهم ان اصابع اكثر من احدى جلبيه ينتقض ويؤيد
المشايخ واذا بدا المشايخ ان يخلو خفيه ونزع القدم من الحلق غير انما السابق بعد فقد انتقض مسحهما عندنا وان نزع القدم

الباقي

الرجل

الحج

الحج

الحج

الحج

الحج

الحج

الحج

القدم عن مكانه عن ابي حنيفة ان زال عتبه الرجل عن الحلق او اكثر انتقض مسحهما وهو رواية عن ابي يوسف في رواية اخرى
ان نزع منظر القدم قد رثت اصابعه ينتقض مسحهما وفي رواية ان كان حال كونه المشي بعد ترك قدمه عن موضعه
فهذا لا يخرج من الحج ولو كان خفهما وسعا وكما اذا نزع القدم او نزع القدم حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عادا العقب
الى موضعها هذا لا بأس به وفي نسخة الامام خوارزمي زاد اذا زال الحلق عن الرجل فخرج اكثر القدم من قبل عقبيه حتى يبقى في
الحلق قد رثت اصابعه يخرج الحج على السابق ولو كان الرجل عرج على صدر قدمه والساق في الحلق قد رثت اصابعه
يخرج الحج على السابق ايضا وان كان اقل من ذلك الحلق او انما انتقض وقت الحج ولم يخرج في تلك الساعة فليس عليه وليس عليه
اعادة الوضوء ولو استكمل الرجل الحج الا فانه ثم سافر نزع خفيه وغسل رجله اما اذا لبس الحلق وهو مقيم ثم سافر قبل ان يخرج
فانه مع كل ما سافر الاجماع ولو توشا والمحققين ثم احدث مع على المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
عندئذ ثلثة واذا قدم المسافر مصر بعد مسج نوما ولبسه واكثر نزع خفيه ولم يعد شأنا من تلك الاصل وان قدم مصر
قبل استكمال يوم ولبسه مع الحج المقيمين واذا انتقضت من الحج المقيمين وجازي الحلق جازي الحلق
وان طال فاذا انتقضت من مسحهما وهو الصلوة ولم يجد عتبه على صلواته في التوازي او اذ اتم وليخرج خفيه او توشا ببسبب التوازي
او هو للمار ويتم وليس خفيه ثم وجد لما المطلق ينزع خفيه لان الطهارة كما ضرورة وقد رثت اصابعه
الاستحسان ينظر الى آخر الوقت اذا كان على طي من وجوه الماء وصل في الثوب الى الجوارب المشغلان الذين يمشون على اية ثوبه للثوب وغلا الثوب على الحج
دخل الوقت جازي عندنا فان وجد الماء بعد ذلك ان وجد قبل الشروع في الصلوة بطلت يمينه وان وجد بعد ما شرع في الصلوة
ليست بخلافه فصلوات الصلوة لغيره ثم هل يجزئ الماء ان غلب على قدمه ان يبريه ماء او اخبر به جليلا الطاهر الذي روي
ما دام على الطاهر دون الماء او غلبه الفخ في شرج القدم المسافر اذا كان شئ من وجوه الماء او غلبه ظنه على ذلك في
آخر الوقت فيتم في اول الوقت وصلى ان كان يمينه وبين الماء مقدار ميل جازي واذا كان يمينه وبين الماء اقل من الميل كان
بخلافه في وقت آتية بين المسافر والمقيم فيه سواء والشرط فيه ان يكون بينه وبين الماء ميل واكثر ولو لم يعلم ان
بينه وبين الماء ميل او اقل او اكثر ولكن خرج للحج فليجلب الماء ان كان له في ذلك الوقت فيخرج الوقت في آخر الوقت
هكذا في التوازي ولو تم في رحله ما لم يعلم به جازي له التيمم وعندنا في ثوبه الاخر ايجز له التيمم متى وضع يمينه
او وضع يمينه في هذا الثوب في الزن ولو صلى بغيره في رحله ثوب وهو يجمع لاختلاف المساجد فيه ويجمع لاختلاف المساجد
واجعل على ان الادوية لو كانت معلقة في عنقه او على ظهره وفي الادوية ما لم يجل التيمم في الاصل وفي شرج الطاهر لو كان
الماء معلقا بالركبة من غير الشك وهو ركبة في نفسه يخرج بها التيمم ولو كان في مقدم الرجل لم يخرج ولو كان هو ياتيا ان كان في
شجر الرجل الحج ولو كان في الماء في يمينه وصلى ثم يتبين انه ليس بجوارب الاجماع ولو كان عليه كفان في يمينه فقام
وفي رحله طعام اوله عيد فنسيه لغيره له الصلوة بالاجماع ولو قرأ بالماء وهو مقيم كتبه نسى انه مقيم بغيره
وتوكل يمينه بالماء وهو يمينه على الدابة او غير ذلك لم يعلم به ينتقض يمينه ولو علم ان لا يستطيع النزول في وقت الحلق
من الودع والسبيح ينتقض يمينه في شجرة شئ من شرج الطاهر لا ينتقض في الوضوء من وضوء الغسل على رأسه

الحج

الحج

الحج

الحج

الحج

الحج

الحج

الحج

الحج

الحج

الحج

انما اذا كان في موضع لا يجوز
انما اذا كان في موضع لا يجوز

قد غطي رأسه ولم يعلم بذلك فتم وصلى ثم علم بالماء المثلج لإعادة وفي نسخة في الأيام لا ولو وجد في الطريق فبذلك وهو
لا يستطيع أن يأخذ منها الماء ولا يجد ماء غيره يتم ولو كان معه متبدل طاهر لم يجز به البتة ولو كان الماء بكنية الوضوء
غير أنه يخاف العطش يتم وكذا لو كان خاف على ابنته وكذا لو كان أكثر من ماء الوضوء جرحاً في العطش فبذلك
وفي الثاني رجل أن يتوضأ فقهه إنسان بوعد بيمينه ويصلي ثم يعيد الصلاة وفي الأصل ولو كان مع رفيقه
ماء ولم يكن معه فإنه يسأل فإن سأل فإني أن يعطيه إلا باليمن ولم يكن معه ثمنه يتم بالإجماع ولو كان معه ثمنه أن يباع
بمثل قيمته في ذلك الموضع أو يمين يسير بشرط أنه يتم وإن كان لا يبيع الرجلين فأحش لا يشري ويتم وتفسير الرجلين القاش
لو كان قيمة الماء دهماً وهو يبيع اليد هين فمن عين فأحش وهذا للوضوء أما يبيع أحد الشري وقال بعضهم
يجوز نصف درهم وفي الجانية درهم وفي نسخة الزمام المخرطي سأل فإني أن يعطيه فتم وصلى ثم أعطاه بعد ذلك على الصلاة
فإن كان مع رفيقه ولو لم يسر معه ولو لم يبيع عليه أن سأل فإن سأل الذوق قال أنتظر حتى استقي الماء ثم أضع إبرة المسح عند
أن تشتغل آخر الوقت فأن خاف فورا الوقت يتم وصلى وعندما أنتظر وأن خاف فورا الوقت وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب
وهو عريان فقال له أنتظر حتى أصلي وأدفع إبرة الثوب وأجعله إبرة الذوق إلى الخلع فإنه لا يجز عليه الخلع فجمعوا أن الماء ينتظر
وأن يخرج الوقت وحاصل الخلاف في بيع المان القدرة على سقي الماء هل ثبت الملك بالارباحة عند أبي حنيفة لا ثبت عند
ثبت بما ثبت بالملك المخلو إليه أصل هذا كله قبل الشروع في الصلاة ولو شرب في الصلاة باليمين في السفر فرأى رجلاً معه كثير من الماء
يعطيه يقطع الصلاة وإن علم أنه لا يعطيه يعصى على صلاته وإن أشكل لا يدرك يعطيه أو لا يعطيه فإنه يعصى على صلاته ثم سأل
أن أعطاه أعاد الصلاة وكذا إن باع ثمن المثل وهو يتدبر عليه فإني أن يعطيه فصلوته تامة فإن سأل بعد ذلك فأعطاه
بعد البيع رفع الوضوء للصلاة أخرى وصلوته جائز في الزوائد في كتابنا في ميمم شرع في فقال يردى أو نظري في ذلك
يعنى على صلوته فإن فرغ سأل عنه أن أعطاه تقصد صلوته والأجانب في الفتاوى ميمم في الصلاة فرأى سواداً من
صلوته فاذا فرغ يتوضأ منه ونوى وصلى ولا يعيد اليتم الماء الموضوع في القلوان في الجوز وغيره نحو المسافر إن سأل إذا
كثير يستدل به على أنه وضع للشرب والوضوء جميعاً رجل في البداية معهما الزم في الفتحة وقد رخص راس الفتحة
لا نحو النعم والحيلة أن يصبها الغير ثم يرد عهدها منه ويجعل فيه ماء الوارد أو ماء الزعفران حتى يصير قديراً
اغسل وبقي على يد لعة يصبها الماء وقد فرغ ماؤه وصلى فإن وجد الماء بعد ذلك غسل اللعة ولا يتم فإن حدث
قبل غسل اللعة ثم وجد الماء كما يكفيها صرفاً إليها وأن كان لا يكفي لأحد منهما تم للشيء ويتم للجانية باق ويستعمل ذلك الماء
لتغسل الجانية وإن كان أحد ماء لا يغترض فيه إليه ولا يكفي لكل واحد منهما على الآخر فغسل اللعة ويتم للحديث قال الحبيب
ولم يجد من الماء القدرة ما توضأ فانه يتم ولا توضأ عندنا وكان الحديث فإن شامعه من الماء قد ركب كفه لغسل
العضاء ثم ولو وجد من الماء قد ركب لغسل بعض الحقيقة أو وجد من الثوب قد ركب بعض العضاء لم يمسح به في كره
محمد في كتاب الصلاة أن الجلب إذا وجد من الماء قد ركب يغسل وجهه لا غيره ولا يكتفيه لغسل يمينه ولا يغسل وجهه في كره
شرع في الصلاة باليمين فأحش فلم يجد الماء يتم ويغسل على صلوته المصل باليمين إذا رأى سواداً فإنه يعصى على صلاته ولا يقطع ثم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of the items mentioned in the preceding text.

ثم يعيد بسوق الحمار وعمرى أو يوسف على صلوة ولا يعيد ولو راى بنبيذ التمر كذلك عند محمد لعنه قطع ثم يعيد
وعندنا وحسبه تقطع صلوة وعندنا يوسف على صلوة ولا يعيد وفي الأصل مسأله سور الحمار وما ظاه
ولا يعرف احدهما من الخبر قال محمد وتوضأ بها ولا يتيم وفي بعض نسخ الواقعة لو توضأ بسوق الحمار وصلّى ثم يتيم وصلى تلك الصلوة
فالمصلحة لا يلزمه إعادة وكذا الولد باليتيم وصلى ثم توضأ بسوق الحمار لم يلزمه إعادة ولو تم وصلى أهل سوق الحمار
لملزمه إعادة اليتيم والصلوة لا تدخل في حال من الحمار كما ظهر ذلك في الصلوة فذهب ليعوضا فلم يجدوا لاسوق الحمار فتوضأ
ويتيم ونهى على صلوة لان كليهما محتاج اليهما وفي ما رواه القاسم في الصلوة باليتيم ثم سبقه الحديث في جد
من الماء وقد ما يكنى الوضوء فانه توضأ وبني قال وهذا آخر قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة المصلي بالوضوء اذا سبقه
الحديث فذهب ليعوضا فلم يجدوا فمضى ثم قبل الصلوة في الماء وجلدوا توضأ وبني ولو انصرف الى مقامه ثم راى الماء توضأ
واستقبل استحسانا للمصلي باليتيم اذا حدث في صلوة فانه انصرف ليعتيم اليه انه لم يجد التراب فلم يتيم حتى وجد ماء يتوضأ به
وذكر الحاكم الشبهة في محض النجاسة يتوضأ ويستقبل الصلوة وقال السمعاني الزاهد وجدت رواية عن ابي يوسف
انه يتوضأ وبني وهذا اقيس من مذهبه فانه يجوز اقتداء المتوضأ باليتيم عند وكذا ساء الوضوء على اليتيم في حال
ما ذكر الحاكم المختصر قول محمد واذا كان جميع الرجل ماء قديما توضأ وهو محدث وفي ثوبه دم اكثر من قدر الدم فانه
من قدر الدم فانه غسل الدم بذلك الماء وتم للحديث وتوضأ بالماء وصلى بالثوب النجس جاز ويكون مسيل في
قال في الأصل يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب على الوضوء على وجه
حسن أخرى كيفية التيميم وهذا ان لم يتمفعضا عمرى أو يوسف مرتين وعن محمد مرة فاروى عمر محمد على قلعة التراب واروى عن ابي حنيفة على كثرة
التراب والماء يكنى والمرتان لأبى حنيفة واليتيم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين فيضرب يديه على الرض
ثم يرفعهما وينفضهما ويضع يدهما على وجهه ثم يضرب ضربة أخرى على الخد اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى فان مسح وجهه وذراعيه
ولم يمسح ظهره كنيته لم يجزى على الاستتباب فوض ولا يدين نزع الحاتم وتحليل الاصابع وفي المرأة لا يدين نزع
طول مسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجزى وفي رواية الحسن على حنيفة الاستتباب ليس بشرط لو مسح أكثر الكف
والذراعين حتى فعل هذه الزاوية لا يحسن نزع الحاتم وتحليل الاصابع والحدود التي باقى من تلك اصابع وهو المسح
وقد مر ولو تم وهو مقطوع اليدين من المرفق فله ان يمسح موضع القطع عندها واذا اراد اليتيم فتحاك في التراب فذلك
جسد كله ان كان التراب صابرا وجهه وذراعيه وكفيه جاز وان لم يصب وجهه وذراعيه لم يجز ولو يدين يديه
في التيم او مكث بعد اتم وجهه ساعة جاز بناء على مسئلة الترتيب الواردة وقد مر في الوضوء ولا يدين كنية في التيم
فلو نوى الظاهر جاز ولا يشترط كنية التيميم للجنابة الاولى حتى وقال بعضهم لا بد من ذكره عن محمد الجنب فانه يمسح بالوضوء
اجزا عن الجنابة وان نوى التيم لمطلق الصلوة والنطق او الكثرة جاز وله ان يصلى بذلك التيم اتم صلوة كما وكذا لو
يتيم صلوة الجنابة او سجدة التلاوة وهو مسافر جاز اذا الصلوة بذلك التيم ولو تم لقراءة القرآن على التراب وعن بعض
اوزاية القبل لو دفن الميت او الاذان او الاقامة ودخل المسجد واخر وجهه وصلى بذلك التيم عندنا حنيفة ومحمد

بِقَالِ تَعَلَّتْ الدَّرَابَةُ إِلَى مَرْغَفٍ

وقيل ان كماله يعني غير بدل لا يجوز له ان يتيم عند كل وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يتقدم على استقبال البذل
اولا فقد روي عن النبي وهو على بساط جبر وجبر من جبره والمعين خروكا على اوجده قايما يوقه الى الجحيم
لا تفرغ له الجحيم عندا وحسبه خلا فاما بناء على ان الاستطاعة لا تثبت بالغير عندا وحسبه والفرق بين
والمملوك ان المملوك اذا مرضت لا يجب عليه ان يوشها وان تعادها وفي المصنف الجارية يجب عليه ان
يستطيع الوضوء ويصلي بغيره ما شاء من الصلوات الوقتية والغزوات والنوافل والغزوات لم يشر الى ان يترك الصلاة
او يجدها عندنا فان وجد الماء فلم يتوضأ حتى تضرعت الصلوة ولم يجد الماء اعاد التيمم والمصنف كالا في غيره
خلافه هو الصحيح اما اذا خرج عن القيام ومثله احد فعليه فصل فاعدا جاز وان كان جاز وجازا غير ذلك
محدثا كان او جسيما في الجنابة لعين اكثر البدن وفي الحديث تعبدوا بالصلاة والوضوء فان كان اكثر جرحا او اقل
تيمم وان كان اكثر جرحا والاد قل جرحا بفصل الصحيح ينجى على الجرح ان امكنه بان كان لا يضر المصلي وان لم يكن المصلي
يخرج على الجوار او فوق الخرقه ولا ينجى من الغسل والتيمم وان كان نصف البدن صحيحا الى المصنف جرحا مختلفا في
والوجه انه يتم واستعمل الماء واختلف المشايخ في معرفة الغلة واكثر منهم من اعتبر من حيث عدد الاغصنة
حتى لو كانت في وجهه ويده صحيحه وجرح جرحا على الغسل ولا يتم وعلى الغسل يتم ومنهم من اعتبر الكثرة في
من غصن الوضوء ان كان اكثر صحيحه على الغسل وان كان اكثر جرحا يتم المصلي اذا خاف اهلاكه من الغسل يسأل
التيمم عندا وحسبه خلا فاما والمسافر اذا خاف اهلاكه من التيمم ولا يغسل بالاجل والمحدث اذا خاف اهلاكه احتلفوا
على قول في حسمه الصحيح لا يسأل له التيمم قال بعض مشايخنا في ديارنا لا يسأل للجرح في المصلي التيمم الجرح في
اذا كان موضع نظيفه ويجوز له ان كان خارج المصلي ارجح يصلي بالتيمم وان كان في المصلي لم ينجى وقال
يصلي ثم يعيد وهو قولنا فان كان الجرح في المصلي لم ينجى بعد تيمما نظيفا صلى فيه واما ما سألنا به فانه يصلي
في قولنا في حسمه بل يتنظف حتى يحل الماء او التراب وقال ابو يوسف يصلي لا ياء تشربا بالمصلين قال بعضهم انما
يصلي لا ياء على قوله اذ لم يكن موضع ياء اما اذا كان ياءا يصلي بركوع ويجوز في بعض الروايات ان يحسم
واجب ان الماشي لا يصلي وهو عتيق والساجد لا يصلي وهو يسبح والساجد هو ضرب بالسيف وان خاف في الوقت وهذا
اذا لم يكن ان ينزل الارض والحائط بشئ فان امكنه يستخرج التراب الطاهر وهو يصلي بالاجل في سائر احواله واذا
انما فرغ من الوضوء والصلاة يصلي بالياء ثم يعيد اذا خرج وكذا لو قال لعبد ان توضأ جئتك او قتلته فانه يصلي بالتيمم
ثم يعيد كالجحيم من الماء انما يجد ثوبا او لاديل اذا كان له ثوب يجزى ويجزى ما يغسله فانه يصلي ولا يترك
الصلوة ولا يعيد بعد ذلك **فصل في ان التيمم اذا فرغ من حال عدم الماء** ثم اسلم ليس له ان يصلي بذلك
التيمم فوي السلام او لم ينس ولو توضأ الكافر او اغسل ثم اسلم له ان يصلي بذلك الوضوء في الغسل واذا ظهرت المسافرة
من حوضها ولم تجد ماء فتميمت وصلت فلزوجه ان يجامعها وهذا عندنا خلا فالحمد وحقق المسئلة كما اطلعت
ولسا وان يطأ جاريته وان علم انه لا يجد الماء ثلاثة نفرة في السفر جنب وجانب طهرت من الحيض وميت بهم الماء

فصل في غسل الجنابة
فصل في غسل الجنابة
فصل في غسل الجنابة

لغنية

ولا مكانا نظيفا

فصل في غسل الجنابة
فصل في غسل الجنابة
فصل في غسل الجنابة

فصل في غسل الجنابة
فصل في غسل الجنابة
فصل في غسل الجنابة

قد روي ان لا يجد من ان كماله لا حد من فمها حتى وان كان لهم لا ينجي احدا ويقتل وان كان الماء سائلا فالحق
الحق به ويتم المرأة ويتم الميت ولو كان الماء ينجي احدا ينجي الميت ما التيمم لصلوة الجنان كما خارج المصروف هو عدم
الماء لا يشك وان كان في المصلي ثقب في الصلوة لوقوعها يسأل له التيمم وهذا عندنا في الجنابة وهذا في غير الجنابة
اما في حق الوضوء او في حق من امر الوضوء فانه لا يسأل له التيمم في الاصل وفي الصلوات الصغرى ومن كان مقتديا بالواما
وفي رواية للحسين بن الامام قال الصلوة الشريفة فاخذوا في مكانها ظاهر المذهب لا فرق بين الامام والمقتدي في
النجاسة اخرى وفي حديثه النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة ليس له ان يصلي بالتيمم الا في ايام العيدين
انما سبق في الحديث ان كان قبل شروع الوضوء ان كان يجرى او كان في غير الصلوة لا يسأل له التيمم الا في
الاجل انما يسأل له التيمم بالاجل والكل شرع بالوضوء تيمم وبني عندنا في حسمه وعندنا لا يتم ومن سأل قيل
هذه في فصل الكوفة اما في ديارنا فاما يحيط بالمصلي ولا يتم الا ابتداء ولا للتباعد واما حجة الملاوة ففي السرة
يجوز لاجلها في المصلي **فصل في غسل الثوب واللبس ونحوه** اذا نجس ثوبا من الثياب او ثوبا من الثياب
فغسله فاما لثوب من الثياب من غير ثوب الطهارة الثوب هو الثوب الذي صلى مع هذا الثوب صلوات ثم طهر الثوب في الطهارة
يجب عليه اعادة الصلوة التي صلى مع هذا الثوب وكيفية غسل الثوب الجنب الثوب من ثوبه كالدخول في ثوبه كالدخول
في ثوبه من ثوبه لا وقت ووقته سكوت قلبه اليه فان كان ثوبه نظيفا رزقها زال عنها الا ان يبقى لها اثر فان كان
الامر لا يضر اثره فلو كانت الثوب واحدة ثبت صفة الطهارة وعلى الغيبة او جعفر انه يغسل بعد ذلك العين
مرة او مرتين لكن هذا خلا في ظاهر الرواية هذا اذا صاب الماء او غسله في الماء الجاري فلو غسله في اجازة يطهر
بالثلاث اذا عصر كل مرة والقياس ان لا يطهر في ثوبا ثوبا اما لم يصبه الماء واما لو صبغ في الماء واستحسن في الثوب
وقال يطهر حتى يخرج من اجازة الثلاث وفي العضو بالقياس لم يحدس فيها وهذا المصنف لا يقي القاطر فلهذا
الثوب الجنب ثم تقارن منه فطره اصاب شيئا فان عصر في المرة الثالثة عصره بالغ فيه حتى يباحل لو عصر لم
يسل منه الماء فاليد طاهرة والثوب طاهر واليد طاهرة وان كان حال الوضوء سال منه الماء فاليد نجسة واليد طاهرة
كله في غسل الثوب بالماء ولو غسله بغير الماء من الماء كالحل وماء الورد وماء الباذلة وجا عندنا في حسمه
وعند محمد لا يجزى في نظم الرند سقي الثوب والماء واللبس والدمع واليمن على هذا الخلاف وقال في النظم عن محمد ومحمد
وغسل النجاسة التي اصاب البدن او العضو لا يجزى بالماء او عن ابو يوسف ان يجزى سقاء من كبراس في حله
جروقه ما يجزى غسل الحلق وذلك باليد ثم يلام الماء ثلاثا وادافه الا انه لم يسميها له عمل اكبريا بطهر الحلق
الماء الا ترى ان النجاسة اقبلت في ثوبه ترك ليلته حتى جرى الماء عليه طهر في الساق وفي الحلق ما في الذي
ضره من ثوبا بالغرل بحيث صار طاهر كله غزاة فاصابت النجاسة تحتها فانه يغسل ثلاثا ويحذف في كل مرة قال
بعضهم يغسل مرة ويترك حتى ينقطع التساير ثم يغسل ثانيا وثالثا كذلك وهذا اصح والاول احوط الا جاز اذا صاب
النجاسة وثبت فيه ان كان الا جرح قد ما يكتنه الغسل ثلاثا بدفعة واحدة والكل جديا يغسل ثلاثا ثلاثا

لا يرجو باج وان كان كانه بالشرع في
انما في قوله لا التيمم فان التيمم
بالا في قوله لا التيمم فان التيمم
بالا في قوله لا التيمم فان التيمم

لا يجزى بغيره
لا يجزى بغيره
لا يجزى بغيره

ويجفف في كل مرة وحدها فيجفف في كل مرة وفي الكور اذا كان فيه خر فيظهر ان يجعل فيها الماء
مرات كل مرة ساعة ان كان الكور جديدا وهذا عند وجسه وعند محدد لا يظهر ايا حصى اصابة الجفاسة
ان كان الجفاسة يابسة لا بد من ذلك حتى يلين فزول عنه وان كان رطبة جرى عليها الماء الى ان يتوهم زوالها
وان كان جديدا يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة عند اى يوسف وعند محدد لا يظهر بدون ذلك ثم يغسل في العصب
والنوع يغسل ثلاثا فيظهر له حدة هكذا ذكر في بعض النسخ الوقايف ذكر في بعض مسائل الحمام البردي اذا وقع في الماء
النجس ابتداء عند محدد لا يظهر ايا حتى لو اتخذ وامنه شركا فعل كما نجسا وعند اى يوسف يغسل ثلاثا ويصير في
كل مرة او يجفف في كل مرة فيظهر عليه عامة المشايخ والارض اذا اصابها النجاسة فينصب عليها الماء ويترك بعد ذلك
وتنشف بصوف او بخرقة اذا فعل ثلاثا ظهرت وان لم يفعل ذلك لكن صب عليه ماء كثير حتى عرف انه زال النجاسة
ولا يوجد في ذلك لون ولا ريح ثم ترك حتى يشبه كان طابيرا وكذا في كل ارض نجسة وفي شرح الطحاوي هذا اذا كان الارض
ريخة اما اذا كانت صلبة فان كانت نجسة في حفرة اسفلها حفرة فيض الماء عليه فيخرج ذلك الموضع فيظهر ثم تكبس
تلك الحفرة وان كان ارضا صلبة مستوية لا فائدة في غسلها بل يحفر ويجعل علاها اسفلها الفارة اذا وقعت في
نشاخ ومات فيه وقد تباين من يطهر بالفضل ثلاثا وتوقعت في اول الوهلة بان ادخلت الحفلة في الدن
وصلى الماء وترك راس الدن مفتوحا يوما ثم اهرق في صب فيها ماء جديدا وسد راس الدن فلما فتح الدن وجد
فان مية متبقية فيه ولم انها وقعت فيه اول مرة والحفلة تغيرت بالماء النجس يراق ولا يقتل بفسله ولو جعل
بذر النجس في مجموع النوازل لكن هذا في الجديدا على قياس قول ابي يوسف فيظهر بالفضل ثلاثا ويجفف في كل مرة
هذا ان كل ما ينقص بالفضل ثلاثا ويجفف بالفضل ثلاثا وكل ما لا ينقص بالفضل ثلاثا ويجفف بالفضل ثلاثا
وعند اى يوسف فيجفف كالعصير والحم اذا نجس على هذا الخلاف ثم كلف غسل اللحم عند اى يوسف في كل مرة وفيه
فيه خر قال يغسل بماء طابيرا ثلاث مرات وفي المستحق واليقين اذا صب فيه الحرام يظهر ليس هذا حيلة وكذا في خبز
يخن بجينه بخرط بطير امرأة تطبخ قد رافط الطير ووقع في القدر واد في ذلك القدر في كل مرة بالاجماع والاعمال
ان وقع في حاله الحلال وكل وان سكن ثم وقع فيه لوكل قال هكذا ذكر في كتاب زر بن علي هذا على قياس قول محمد
اما على قياس سفيان بن عيينة يغسل بالحم الطابيرا ثلاث مرات في كل مرة بماء جديدا فيظهر وكذا الخبز المشوي اذا كلف بطير النجس
فاصابته بعض اللحم في حاله الشئ يغسل بالماء الطابيرا ثلاثا الدهن السائل اذا نجس في فيه الماء ثم طيبه طابيرا
واذا كان جامدا فمحوه فان كان نجاسة الدهن بالقان يرق قبل الهرة والماء طابيرا وفي المايح اذا وقعت الفاء
فيه ننتقم به سويلا كل كالا استصباح وبيع الجلد واذا خرج الجلد بالماء النجس يغسل بالماء ويطهر بالشرع ويغسل ويغسل
بيعه وبين العيينة لم يبين فليشترى خيالا لم يبين في شرح الطحاوي في مجموع النوازل الحلال اذا نجس بعضه بغيره ولو
تعالى كلب العيب يغسل ثلاثا ويطهر وكذا الغسل بغير النجس ولو غصر عينا فادى عليه فساله في العصير السائل
ان نجار يظهر له الدم فيه لا تجب كذا في الماء الجاري **في التطهير بغير الماء** اذا احتاجت الجفاسة

منه يسهل ان يجرى به

منه يسهل ان يجرى به

منه يسهل ان يجرى به

الجفاسة عن الشرب لم يجز في المتأيا بغير ان كان يطهر بالفضل او يغسل ويغسل عندنا ولو اصابه البذر لا يطهر بالفضل
ولو اصاب ثوبا فاطا فاقن فالطاق لا على طهر لا ذلك ولا غسل لا يطهر بالفضل ولكن هذا مخرج الذي يخرج الذي
الما خارج الذي ثم خرج الذي لا يطهر الثوب بالترك وقيل في من المرأة لا يطهر بالترك انه رقيق كالبول وما قيل في الجفاسة
ان كانت رقيقة كالخر والبول لا يطهر بالفضل سقي اصابته البذر او المتأيا والخف وتعدى الى البطانة او افرطه وهي
الصحيح ان في ثوب اذا اتى الزراب على الخف فيها يطهر بها بغير معنى المسحوق وفي بعض نسخ الوقايف وان كان غليظة والمصا في ثوب
لا يطهر بالفضل ايضا وان كان المصا غفيرا ان كان الروث او العذرة رطبا لا يطهر بالفضل وعن اى يوسف اذا سجد بالارض على الجمل
حتى بقي بين النجاسة والارضها يطهر عليه عامة المشايخ والصحيح وان كان يابسا فحده بالارض وفيه ثوبه يطهر بثلاثة ابعدا
خله فالجهد السيف والسكين اذا اصابتهما نجسا فغسلهما بالزراب ان اصابا البول لا يطهر بالفضل اما الدم بان دمج شاة
ومسح السكين على الصفي او على شئ آخر وذهب اثره قال في الفتاوى يطهر حتى لو قطع به بطيرا يكون طابيرا قال في شرح
الصغير للامام القفال لا يطهر فلو حسد بلسانه او حبه برميته يظهر وكذا الصبي اذا قاء على ثوبه ثم مضى لا يطهر
واصل هذا ان زالف الجفاسة بما سقى الماء من المايح الطابيرا ثلاثا فالحمد وعلى هذا رجل شرب الخمر ان ترد في
فيه من البراق بحيث لو كان ذلك الخمر على ثوب ظهر هذا ذلك البراق يظهره وكذا الخمر اذا اكلت الفان ثم شرب الماء فزال اثره
فودها تنجس وان شرب بعد ساعة او ساعتين لا تنجس لحد يدا فاصابه الجفاسة وارخله في الماء قبل ان يحده
او يغسله بغيره ان طهر كما لو احرق راس شاة ملطخ بالدم خلوه فاما اذا اموه بالماء النجس هذا عند محمد وعند اى
نعم بالماء الطابيرا ثلثا امرأة سقرت الثور ثم مسحته بخرقة نجسة مسئلة ان كان حارة النار اكلت بالماء قبل الصاق
بالثور لا تنجس لغيره وان لم تاكل بخرقته او اصابها النجاسة ويست فذهب اثرها بطير والنجس في الدار فانجس
بالماء النجس ثم جفف وذهب اثره بطير ايضا وفي الارض اذا نجس طهرت سواك كذا في الارض حشيش ثابت لم يكن وفي
النجس اذا اصابها ماء المطر بطير ايضا وان لم يصبه ماء اخلف في الشجر والكلاء مادام قائما على الارض فالحمد انه يطهر بالفضل
وبعد وقع لا يطهر بالفضل واما الخفق الذي يقال له بالفارسية قوار فغسل عن شئ من النجس ان طهر لا يغسل
حكمها حكم الارض خلوه من النجس الموضع فلو اصابها ماءه روايا والحدادها لا ينجس نجسا المتأيا اذا فرغ من الشرب وذهب اثره
فاصابه ماء فيه روايا والحداد الله لا ينجس نجسا وفي النجس في الثوب اذا اصابه ماء نجس وكذا الخف اذا نجس ثم اصاب
ماء وكذا الارض على روايا المشهور رجل اتخذ عصيرا في خابية فعلى واشتد وقد ف بالبريد ثم سكن فاستقص
ما كان ثم صاخر خذ طهر الخبز كله حتى يخرج الخبز طابيرا اذا زالت راحة الخبز وفي شرح الجامع الصغير للقاضي الامام
يطهر بالبريد والحداد لو وقع كود من خمر في دن خل او صب فيه وهو حش لا يرى في طهر بالبريد والحداد طابيرا
ولو وقع قطرة من خمر في هذا الدن من الخبز والمسئلة بما حاله باحاجة الحال حتى يمضي ساعة وفي الخلاص ما نجس
من يعرف انه تحلل الخبز اذا وقعت في الماء والماء اذا وقع في الخمر ثم صاخر لا يطهر وبهذا يبين ان
الرباس به والحديث ان يطبخ خلوا ويجعل خلوه لا يغسل في الخمر فارة وقعت في دن خمر فصار خلوه يطهر اذا

منه يسهل ان يجرى به

منه يسهل ان يجرى به

منه يسهل ان يجرى به

منه يسهل ان يجرى به

منه يسهل ان يجرى به

و انبیا
کتاب
از
که
در

تتمتع بالحرية
في اختيار الزوج

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مجلس

الماء المستعمل في الاصل اذا اراد الجنب ان يمسح برأسه ويغسل يديه ويغسل قدميه فله ان يمسح برأسه ويغسل يديه ويغسل قدميه
بغير غسلها بالماء في الغايض اذا اراد ان يمسح برأسه ويغسل يديه ويغسل قدميه فله ان يمسح برأسه ويغسل يديه ويغسل قدميه
ان شرب على وجه السنة يمسح على غير وجه السنة لا يمسح ولا يمسح على وجه السنة لا يمسح ولا يمسح على وجه السنة لا يمسح ولا يمسح
بعد الوضوء والفصل الكلي في الاصل وفي المني النساء اذا دخل الحمام لا يمسح به ان كان الحمام للنساء ويدخلن بهن اذا
احرقن النساء الخالة او غسل رأسه او يديه بهن ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي بحالة تعلق بها الدواب لا يمسح بهن
بمنزلة البنية هذه في النوازل وفي العيون عن محمد به انه قال الوضوء بالدقيق والتوقي بمنزلة الاثنان بعد كل الطعام وان
اباحه وبما يوصف كالنار يا به ناسا وهو قول محمد به وفي النوازل الجنب اذا وضع على المرح ان عرف انه فيه شفاء
لا يمسح به راى على ثوب انسان نجاسة اكثر من قدر الدم ان وقع في طيبا يتركه لآخر يستعمل بغيره لم يمسح به ان اخرج
فان علم انه لا يلتصق بالجلود كسعة من الخبز والدم الممزق على هذا العلم انهم يستعملون عليه والا فلا قال امام
الشرعي به التبرع المعروف واجب مطلقا من غير هذا التفصيل طهره الرجل قال للطبيب قد غلب عليك الدم فخرج به
فلم يخرج به حتى ان لم يكن ما خرجا ولا من الحقيقة اذا انقطع الجواب الذي في القبل والدر ليس المزوج ان جامعها رجل
وقت يوم الجمعة لعلم الاطفا ان جاوز الحد مع هذا من خروجه من الجمعة يمكن وانما جاوز الحد او وقته تركها بالاحتياط
يا من وهو مستحب لا يمسح به الاطفا يوم السبت واذا لم يطهروا او جرح شئ من فم وان القاء لا يمسح به وان القاء في
المفصل والكيف يمكن وقيل يومئذ الكاء الكلي في المني **كتاب الصلوة مشتمل على ستة عشر فصلا**
الاول في الاذان الثاني في المقدمة وفيها اداء الصلوة وسننها وما يجوز وما لا يجوز وما يتعلق بالركوع والجلوس وفيها ما
لا يكون الا في التراويح الرابع في مراقبة الصلوة الخامس في استقبال القبلة وفيها مسائل المحرم السادس في سائر المني
في طهارة الثوب والحان الثامن في التنية التاسع في التكبير لها عشر مسائل الترتيب الحادي عشر في القراءة وفيها القراءة
خارج الصلوة ومن الصحيح والمدح والثناء في ذلك القاري العاشر في اداء الصلوة وفيها ما يفسد الرابع عشر في الخدعة
في الصلوة الحاس عشر في الامانة وفيها مسائل المسبق السادس عشر في السهو السابع عشر في سجدة التوبة والثامن عشر
في النذر التاسع عشر في قضاء الغنائم العشرون في الصلوة على الدابة والصلوة في السفينة الحادي والعشرون
صلوة المريض الثاني والعشرون في صلوة المسافر الثالث والعشرون في صلوة الجمعة الرابع والعشرون في صلوة العيد
والعشرون في مسائل الجنايز السادس والعشرون في مسائل المجد **الفصل الاول في الاذان** وفيه واجبات
انما هي الامام في الدين الا وزجده للمؤذن اذا لم يكن عالما باوقات الصلوة لا يستحق ثواب المؤذنين واجبة ان
يكون المؤذن عالما بالسنة ولا يحل للمؤذن ولا الامام ان ياتوا على الاذان والاداء اجرا فانهما يشترطهما على شئ لكنهما في
حاجته في كل وقت شيئا كان حسنا طيبا له ولا يكون اجر الموجه للسنة وترك التجارة في يوم الجمعة اذا كان
الذي على المنارة وسبقا في باي الجمعة ان شاء الله تعالى في المني ان الغنم الذي عند المنبر بعد خروج الامام وليس في الصلوة
الحق للجمعة اذان ولا اقامة وسبقا في صلوة عن وقتها فضاهاة وقت اخر اذن لها واقام واحد كما اوجاهه وليس للنساء

في النوازل
في العيون
في النوازل
في العيون

في النوازل
في العيون
في النوازل
في العيون

اذان

في النوازل
في العيون

اذان ولا اقامة فان صليين جماعة يصليون بغير اذان فاقامة جازت صلواتهم مع النساء في الرجال ان اداء المكتوب
بالجماعة في المسجد بغير اذان ولا يمكن في السوف والكروم والضياع فان تركوا الاذان والاقامة جاز وان اذنا كان
اولي وان صلي جماعة في المعازة وتركوا الاذان لا يمكن وان تركوا الاقامة يمكن قال محمد به اذا صلى اهل المصر على ترك
الاذان والاقامة امرهم بما كان اوقا لم يلزم على ذلك السدوح وقال ابو يوسف المقاتلة بالسدوح عند ترك الغنم في النوازل
فاما السدوح فيكون على تركها وانما يكون جماعة على اهل المسجد اذ نزل في المسجد على وجه المحافظة حيث لم يصح
ثم حضر من اهل المسجد فمهم وعلى اهلهم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا يخرج الجماعة الا في **فصل** ويجوز اذا العيد
والاد على الاعراف ولذا الزنا وغيرهم اولى فان اذن قبل الوقت يمكن ويعادة الوقت قال ابو يوسف لا يفتا في الخوف
يكون ان يوة نفس النصف الاخر من الليل ويكون الاذان مع الجماعة ولا يكون مع الحديث في رواية والاقامة بغيرها
وجملته خمسة يمكن اذا نزلوا اذنا ويعدا الضلعي لم يعتل المرأة والجنون والسكران وفي الجاني الصغير
الشديد في اذان الجنب روايان والاشيعان في اذان الجنب لا يفتا اقامته ان تكرار الاقامة ليس مشروع وقال ان
لم يعد الاذان جاز له ان لم يؤذن جاز صلواته ان يؤله جاز المراد منه الصلوة والجنب هل يجزئ فان بقي بعد هذا
ونذاته لا يفتا اذا نزلوا في ظاهرا من الروايات والفا عدا اذان والركبة المصل المسافر اذ ان ركبا لا يمكن وتترك الاذان
يجوز للسافر نفي الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة حتى يصل او وجد في الاذان والاقامة وجوب
لا يستقبل منها اذا غشي على المؤذن في الاذان او في الاقامة او في الغنم لم يكن هناك من يلتفت على استقبال
وكذا اذا غشي في الاذان او الاقامة وعجز عن الاقام يستقبل غيره **فصل** وينبغي ان يؤذن على المنارة
او خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد ولا يمسح يمين الصبي من غير تعق فان تعق يمينه ومدوا ما شبه ذلك
وكذا الوقت في القرآن قال ثعلب لما في هذه الاذكار انا في قوله حي على الصلوة وحي على الصلوة فلا يفتا بان
مد ونحوه ولكن ان يؤذن في مسجدين ويصل في احدهما ويجوز ان يؤذن في صلي الليل واذا في النوازل جاز
واذا قدم في اذانه او اقامته شيئا بان قال ولا اشهد ان محمدا رسول الله ثم قال لا اله الا الله فعليه ان يقول
بعد كلمة الشهادة اشهد ان محمدا رسول الله واذن ومكث ساعة ثم اخذ في الاقامة فظن انها اذان في سبغ
فيها ما يصنع في الاذان فيقبل له هذا اقامة فانه مستقبل الاقامة من اولها ونحو المؤذن عند الاذان في
مكنه وفي الجاني الصغير في الاذان ويجوز في الاقامة ويستقبل القبلة عند الاذان والاقامة ولو ترك
جاز ويكون ويجعل اصبعه في اذنيه وان لم يفعل لم يضر وان استدار في موضع معناه عند الصلوة والاقامة
لم يضر ولا يمسح بالثوب في سائر الصلوة في زمانا وشوب كل بلد ما تعارفوا اهل تلك البلد ويجوز
تخصيص كل من مشقة بمصلح المسلمين كما القاضى والمفتي والمدرس ويقعد المؤذن بين الاذان والاقامة في
جميع الصلوات الا في المغرب فان وصل الاقامة بالاذان ولم ينصل بينهما يمكن في جميع اصحاب ان المؤذن لا يصل
بين الاذان والاقامة في المغرب بالصلوة ولكن يقوم ساجدا ساعة يسير ولا يجلس عند ما جلست خفيفة

في النوازل
في العيون

في النوازل
في العيون

قد روي ما يقع في الخطيبين في ركعتي عند أبي جعفر في رواية طويلة وثلاث آيات فصار ولو فعل كما قال لا يكون عنده
ولو فعل كما قال لا يكون عندهما وفي الأصل إن أذن رجل فقام آخر فآذنه لا بأس به وإن لم يرض به ألا يكون وهو اختيار الإمام
خوارزمي ورواه الرواية أنه لو جالس بر مطلقا عندنا لا ينبغي أن يكلم في الأذان أو الإقامة وأن يكلم بكلام غير مألوف
الاستقبال إذا انتهى المؤذن في قوله قد قامت الصلوة في الإقامة فهو يحزن شاء أمهله في مكانه وإن شاء مضى إلى مكان
أما ما كان المؤذن أو غير المؤذن لو خالدا قام لكي يترك لنا الجماعة جاز والأقامة الفصل من الخوض **وما يتصل بهذا**
ومن سجد الأذان فعليه أن يجيئ أن كاجب الأذان ليس بآذان وهذا لا يشترط استقبال القبلة في مجموع الأذان
قال ثم لا يشرط في الأذان أن يجيئ بالقدم بل باللسان حتى لو جاز باللسان لم يشرط أن يكون جيبا ولو كان في المسجد
يسمع الأذان ليس عليه الأجابة حتى لو كان في قراءة القرآن في المسجد لا يترك القراءة إن سمع الأذان وكذا ليس عليه جواب
الإقامة ولا بأس بأن يشتغل بالدعاء عند الإقامة وقول النبي عليه السلام من قال كما قال المؤذن فإنه من الجرك كما قال
قال ثم لا يشرط في الأذان أن يجيئ بالقدم بل باللسان حتى لو جاز باللسان لم يشرط أن يكون جيبا ولو كان في المسجد
يسمع الأذان ليس عليه الأجابة حتى لو كان في قراءة القرآن في المسجد لا يترك القراءة إن سمع الأذان وكذا ليس عليه جواب
الإقامة ولا بأس بأن يشتغل بالدعاء عند الإقامة وقول النبي عليه السلام من قال كما قال المؤذن فإنه من الجرك كما قال
قال ثم لا يشرط في الأذان أن يجيئ بالقدم بل باللسان حتى لو جاز باللسان لم يشرط أن يكون جيبا ولو كان في المسجد
يسمع الأذان ليس عليه الأجابة حتى لو كان في قراءة القرآن في المسجد لا يترك القراءة إن سمع الأذان وكذا ليس عليه جواب
الإقامة ولا بأس بأن يشتغل بالدعاء عند الإقامة وقول النبي عليه السلام من قال كما قال المؤذن فإنه من الجرك كما قال

وحيث

في الصلاة
في الركعة
في الأذان

مرق والسنة ما أوجب رسول الله وأصحابه والواجب أكمال الفرائض والسنة أكمال الواجبات والأمر بكمال السنن ثم اعلم
بأن الصلوة لا تقدر بركعة السنة والواجب أن تقدر بركعة الفرض والركن وتأخير الفرض والركن إن كان عامدا ثم وإن كان
يلزمه سجود السهو وكذا بركعة الواجب أن يكملها ثم وإن كان عينا يلزمه سجود السهو وكذا تأخيرها وفي شرح الطحاوي
متى لا ركعة والشرايط فواضح وقال في الفرائض ثلث عشرة سنة في خارج الصلوة وسنة في الصلوة وعندما ليس بركعة إذا
الصلوة وفي الأصل إذا شاع في الصلوة نفق سبحانه الله ثم يحرك إلى آخر ثم يتقوى وحقه الله من الشيطان الرجيم
هو المختار والقول سنة وعندما لا واجب وخفيه وهو تيقن للشك عند أبي يوسف وعند محمد بن تيمية للقرآن وإنما
نظم في ذلك في ثلاث مسائل أحدها المختار في يوقع عند أبي يوسف في الأذان بالثناء فيأتي بما هو له وهو الشك
وعند محمد بن تيمية لا يأتي بغير التسمية ولا قراءة عليه أما الإمام والمختار فيأتي به بالثناء فيأتي بما هو له وهو الشك
أبي يوسف في يأتي بالتسمية بعد الشاء قبل التكبيرات سواء كان أماما أو معتقدا أو عند محمد بن تيمية يأتي به بعد التكبيرات عند القراءة
لأنه يتبع لها والله الميسر إذا قام إلى القضاء ما سمع منه عند أبي يوسف لا يقيم ولا يقيم وعن محمد بن تيمية في الأذان
وقوله في حنفية مع محمد بن تيمية في بعض النسخ لا يقرأ عند افتتاح الصلوة لا يقرأ في فتح الصلوة وليس له أن يقرأ حتى قرأ الحمد
بعد ذلك ويحذف التسمية والحل في التسمية على وجه معناها من القرآن أنها ليست من رأس كل سجدة ولا ياتي بها في الصلاة
عندنا وعند الشافعي من من المأخوذة ومنها أنه يأتي بها في الصلاة لا غير في رواية الحسن بن علي بن حمزة في رواية
أبي يوسف في عن حمزة في تأتي بها في أول كل ركعة وعن محمد بن تيمية في تأتي بها في أول كل ركعة وعندما اقتراح كل ركعة
إذا كانت صلاته بغيرها بالقرآن لا يقرأ في الصلاة التسمية بين الحمد والصلوة عندنا ويجوز الإمام في صلاة الجهر في صلاة الخائفة
وتأخيرها يأتي في فصل القراءة وإن أراد أن يركع كبر قائما ثم يركع وعندما بعضهم السنة أن يركع عند الخوض وأبدا وعندما
أول الخوض وقراءة حين الاستلقاء ويركع حين يرفع طرفة العبد وهو منسحب هو المذهب الصحيح ولا يركع عند الخوض ومنهم
من قال لا يركع بغير عند الرفع وخافت عند الخوض والصلوة أنه يركع عند خوض الرأس في الرأس ويصعد يديه على ركبتيه ويخرج بين
أصابعه ولا يطبق ويحذف أن يضم أحد على الكتفين إلى الأخرى ويرسلها بين يديه ويبسط ظهره حتى لو وضع على ظهره فخرج كما
لا يستغفر ولا يتكبر رأسه ولا يرفع يديه سوى رأسه بغيره فان لم يركع رأسه فان ترك الطائفة بغيره فلو تركه عند
وعند أبي يوسف والشافعي يركع وسئل عن محمد بن تيمية هذا فقال في خائف أن لا يركع في الركعة الثانية أن تعدل الركعة الأولى
والأخذ في الركعة الثانية سنة بالثناء فان طأ طأ رأسه في الركوع ولم يعد لظاهر الجلباب به بغيره وعن أبي حمزة في أنه إذا
ألقى الركوع أقرب إلى القيام أقرب لم يجز وكذا إذا رفع رأسه من السجدة وظاهر الجلباب أنه كما انفصل جيبته عن الأرض يجوز
فإن لم يركع في الركعة لكنه سجد سجدتين أو ذهب من القيام إلى السجدة بالسنة بغيره وعن أبي يوسف في أن ذهب بغير السنة بان خي
كالجل فذلك لا يختار فيجب من الركوع الذهاب إذا بلغت خذو به الركوع يمشي برأسه للركوع وأما رفع رأسه من الركوع فيقول
سمع الله لمن حمد وتقول من خلفه ربنا لك الحمد وأما في الإمام سمع الله لمن حمد فيقول هو ربنا لك الحمد عند أبي حمزة
لا يركع وعندما ما فعل في نفسه وإن كان معتقدا يأتي بالتكبير لا غير والمختار فيأتي بالتسليم والتكبير لا يركع وعندما ما فعل في نفسه

عن أبي
في الركعة
في الصلاة
في الركعة
في الصلاة

هذا الحديث
في الصحيحين
والترمذي
والبيهقي
والدارقطني
والحافظ
والشيخان
والصالحين
والقائلين
بالتحريم
والمتكلمين
بالجواز

انه يركع بالتحريم لا غير ولا يركع بغيره عند الركوع ولا عند رفع الرأس من الركوع عندنا وما يركع عند تكبيرة الافتتاح
يكرهه العبدان والفتنة لا غير وقوله لا غير في الصلاة والاربعون في المناسك وفي الحديث عندنا في صلاة سنة
وتوتركه قال بعضهم يائمه وقد بعضهم لا يائمه الخ والاربعون في المناسك وفي الحديث عندنا في صلاة سنة
يكرهه في ركعة وقال بعضهم يركع بغيره عند الركوع ولا يركع بغيره عند الركوع ولا يركع بغيره عند الركوع
وسمى بغيره حتى عاوى ابراهيم شجرة اذنيه عندنا والاربعون في المناسك وفي الحديث عندنا في صلاة سنة
ولا يركع كل الفم ولكن يركع على عليه العادة ولا يطأ طأ رأسه عند التكبير ثم يخطو بكر ويحذف اذا طأ ساجدا
رأسه فاذا طأ قاعا سجدة اخرى وكبر ويقرأ في ركعة سجدة في الركعة ثم يركع في ركعة سجدة في الركعة ثم يركع في ركعة
اذناه ولم يركع في الركعة فانه لو ترك التكبير اذناه او تركه واحد من ركعتي ويكره كذا روى عن محمد بن عمرو
فذلك فضل عبدان يركع على ركعتين او سبع او تسع ولكن ان كان اما لا يطأ ولا يركع في ركعة او يركع في ركعة
حتى يتمكن القيام ان يقول لا يركع بغيره عند الركوع ولا يركع بغيره عند الركوع ولا يركع بغيره عند الركوع
والحقيقة ويرد في حقيقته عن حقيقته ولا يركع في ركعة سجدة في الركعة ثم يركع في ركعة سجدة في الركعة
رجلها وان جعلت رجلها من جانب وتعد فتصل في الركعة في ركعة سجدة في الركعة ثم يركع في ركعة سجدة في الركعة
او على الطنفس ان استقر جيبته وانفقه ويجد وجهه حتى وان استقر وكذا لو صلى على الشيطان ليدرك حتى وان لم يدرك
بحاله فيركع وجهه فيه ولا يجد وجهه لا يجد وجهه في الركعة ولا يجد وجهه في الركعة ولا يجد وجهه في الركعة
كالجدة على السرور ولو وجد على الركعة بالان سبعة كانه حتى كالسرور ولو وجد على الركعة والشعر حتى وعلى الركعة
والجاذب حتى ولو وجد على ظهر رجله في الركعة حتى وان لم يكن ذلك الرجل في الركعة او ليس في الركعة ولو وجد على
فقد ان كان بعد الركعة لا يجد وجهه في الركعة ولا يجد وجهه في الركعة ولا يجد وجهه في الركعة ولا يجد وجهه في الركعة
بعد ركعة الركعة ولو وجد على ظهره في الركعة لا يجد وجهه في الركعة ولا يجد وجهه في الركعة ولا يجد وجهه في الركعة
ثم في كل موضع حتى ان يجد عليه سجدة على انفه وجهه فان سجدة على الركعة دون الركعة جاز في كل مكان
عذر لم يكن وان لم يكن وهذا عندنا ولو وجد على الركعة دون الركعة عذر حتى وان لم يكن حتى ايضا ولكنه مكره عند
ابن يوسف ومحمد بن الحنفية ان كان في الركعة دون الركعة ولو وجد على الركعة دون الركعة عذر حتى وان لم يكن حتى ايضا ولكنه مكره عند
له حتى في ركعة الركعة اذا رفع رأسه من الركوع قد رآه يسكن على الناظر انه رفع رأسه فاعان ابن
حسبه انه قال اذا كان في الركعة اقرب جاز حتى وان كان في الركعة اقرب جاز حتى وان كان في الركعة اقرب جاز حتى وان كان في الركعة اقرب جاز
الصلاة حالها حتى في الركعة فلو وضع احد يده في الركعة فلو وضع احد يده في الركعة فلو وضع احد يده في الركعة فلو وضع احد يده في الركعة
بوضع اصابعه وان وضع اصابعه واحدة فلو وضع احد يده في الركعة فلو وضع احد يده في الركعة فلو وضع احد يده في الركعة
الاخر حتى يصلوا كما لو قام على قدم واحدة في الركعة ويضع على صدره قد يسهل حتى يستقيم قائما في الركعة الثانية و
فيه اشارة الى انه لا يعتمد بغيره على الركعة عند قيامه ويعتمد بيمينه على يساره في الركعة في قيامه والاربعون في صلاة سنة
والاربعون في صلاة سنة من التكبير في الركعة على اليسرى عند اي جنبته ولي يوسدوا التكبير باليمين وعند كل الاعمال

هذا الحديث
في الصحيحين
والترمذي
والبيهقي
والدارقطني
والحافظ
والشيخان
والصالحين
والقائلين
بالتحريم
والمتكلمين
بالجواز

الاربعون

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

في الصحيحين

والترمذي

والبيهقي

والدارقطني

والحافظ

والشيخان

والصالحين

والقائلين

بالتحريم

والمتكلمين

بالجواز

هذا الحديث

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

Handwritten text in Arabic script, likely a date or reference number, located in the upper right corner of the page.

25/10

نقطة درین فنون اذ ایضا باشرط و بوسیله شخص

وحي

تصحيح

والتاريخ المذكور في سنة ١٢٠٠ هـ

خ و الكفر

يقال عند ذل الملة هودا
إذا غطع وهي باهر

وكانت هي من المملوكات التي كانت في
الدار بغيره

وعلى قوله بحاسة أكثر من قدر الدم جاء القوي على غيره لا تفقد صلوة وعلى هذا الحامد إذا جازت وحلست على كفته و
على الحامد بحاسة أكثر من قدر الدم لا تفقد صلوة وإن طال مكثها ولو كانها معلقا فوق رأسه وعليه بخا أكثر من قدر الدم
إذا لم يصل نصير الثوب على كفته فصل ركعاه نفسا صلوة وعلى هذا الوجه المصلح حكم الركعة في مكثها على كفته
أو وقع قبل الركعة أو في وقتها أو وقع عليه قبلا بحسن صلوة وقد أمردت أو لم لا تفقد صلوة لكن يستحب أن يستحب
موضع الخا عند ما يصل في ركعة فوجد فيها فارة ميتة وزنها أكثر من قدر الدم ولا يعلم متى دخل فيها إن لم يكن للحيبة ثقب
بعد الصلوة كلها منذ كرم بدف الطعن فيها وإن كانها ثقب وليس لحيبة بعد صلوة ثلاث أيام وليد البعدان حصم
وعند ما لا بعد شتا ما لم يستيقم متى وقعت فيها وهذا قياس مسألة البدر على مشي في الطين وصل من غير أن يصل في
جاء ذلك في إسناده أن القنا ولو دخل الربط فاصبر رجليه من الكروان شي فصل على الإبان به ما لم تحس وإن أصاب القن جرت
فيه قدر ربع ما دون الكعبين **وما يتصل بهذا** إذا جامع الإمام في ركعة فوجد فيه نجاسة كان قدر الربع من الكعبين
طاهر لونه أن يصل فيه ولو صلى عينا نام بخر ولو كانا على من الدم والظاهر دون الربع خير من أن يصل فيه وبين عينا نا
والصلوة فيه أفضل ويجوز عدمه في محو الصلوة في هذه الركعة ولو كانا مع ثوبان تجا أحدهما أقل من قدر الدم وتجا
الأخر أكثر من قدر الدم يصل في أقلهما تجا ولو كانا معهما أكثر من قدر الدم خير من الصلوة في أقلهما تجا ولو كانا
أحدهما قدر الربع وتجا الآخر أقل من ذلك يصل في أقلهما تجا لا يجزئه أنه ذلك ولو كان كل واحد منهما قدر الربع في أحدهما أكثر
من ربعه ثلثة أرباع الثوب يصل في إتمامه ولو كانا مع أحدهما طاهر والآخر ملوثا أو الطاهر منه دون الربع يصل
في الذي ربعه طاهر ولو كانا طرفا منهما يكتنه أن يترد به فانه يترد به ويصل في أحدهما ولو كانا مع أحدهما طاهر والآخر ملوثا
أو يجرى **وما يتصل بهذا** في الزيادة أو جعل خلفه خرأه لا تفقد على السجود ويعد على غيرها ملوثا فانه يصل في أقلها
بالأيماء وكذا الشيخ لو صلى قائما سلس بوله أو سال جرحه ولو قدر على القراءة ولو صلى قاعدا لم يصبه شيء من ذلك ولو صلى
ساجدا ويجوز ولو كان حال السجود سال جرحه ترك السجود أيضا فاقص على هذه النقصان بتمام ودكوع ويجوز مع السيلون
لا يجزئه ولو كانا على أوقاعا سال أو لو استلقى على قفاه أو فانه يقوم ويركع ويجزئ **الفصل الثاني**
في الأصل السنة أن يقصد بقلبه فأن قصد بقلبه وذكر بلسانه وهو فضل عندنا ونية الكعبة ليست بشرط هو
في قولنا لا يكره من الفضل أنه شرط وعن الشيخ أن ما يكره من جاد أنه ليس بشرط هو الصحيح فأن نوى مقام إبراهيم عليه
أنه لا يجزئ إلا أن ينوي بذلك جهرا الكعبة فأن نوى الخراب لم يجزئ ثم عديم بشرط الكعبة بنوى العروة لما ذكرنا في فضل الزيادة
إلى القبلة وأما وقت السنة أجمع فيفضل أن يكون مقارنه للشرع ولا يكون شرا عاينه بنية متأخرة وعن الكرخي أن يجزئ
وأختلفوا فيه على قول الكرخي قال بعضهم إلى اللغو وقال بعضهم إلى الركوع وقال بعضهم إلى رفع رأسه من الركوع ولو نوى قبل
الشرع عن مجزئ أنه لو نوى عند الوضوء أنه يصل الظهر والعصر مع الإمام ولم يشتغل بعد السنة بما ليس من جنس الصلوة أنه
أنه لما انتهى إلى الصلوة لم يحضره السنة جازت صلوة بتلك السنة وهكذا روى عن أبي حمزة وأبي يوسف وغيرهم
أن سلمه أن كانا عند الشرع بحيث لو شغل عنه أنه لا يصل في ركعة على البدل من غير أن يفكر في نية تامة ولو

اضناه

أخضع إلى الشا لا يجوز وأما ليعتقها أن كانت متفردة بحول صلوة بنية مطلق الصلوة وكذا الركوع وسائر السجود وعادة
مشايخنا وأن كانا مفترضا فأن كانا منفردا لا يكفي نية الصلوة ولا مكنته أيضا بنية الفرض ولا مكنته أيضا بنية الفرض ولا يجزئ
من التبيين فأن نوى فرض الوقت يجوز في الركعة وفي غير الركعة أن نوى الظهر ويجزئ في هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم
يقبل ظهر يوم آخر ما لو نوى ظهر الوقت أو عصر الوقت ويجزئ ولا يشترط أن نوى هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم
الوقت وهو علم عروج الوقت فنوى الظهر لم يجزئ ما لم نوى فرض الوقت لا يجوز أن نوى ظهر اليوم جاز وأما المكنته فأن
نوى صلوة الإمام لا يجزئه ومنهم من قال إذا انتظر كثير الإمام ثم كبر بعد ما كبر الإمام يصح شرعه في صلوة الإمام خاير ما زاد لا يجزئ
إذا أراد المصلي أن يسجد أو صلى على نفسه تقول شرعه في صلوة الإمام قال رفع واستاء ناظرا للذين يقول ينبغي أن يرتد على هذا
ويقل لا قد يشغل في المكنى لا يظن أنها تطوع فصل على نية الطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكنته وكذا لو شرع في
وكذا لو شرع في الطوع فظن أنها مكنته كما صلوة تطوعا ولو كبر للطوع ثم كبر نوى الفرض يصير شرا رعا في الفرضية و
وكذا المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به فذكر في صلوة فذكر نوى أنه سيقبل يصير خارجا عما فيه هكذا ذكره
بعض نفعنا الوفاة في الجامع الكبير للإمام البخاري قال المسبوق حال المفترضة في هذا وأصله مسئلة الجامع الصغير
دخل في الظهر في ركعة ثم فتحت العصر والنفل بتكبيره أخرى وقد نفل الظهر وهذا إذا لم يكرهما الترتيب فأن كانا متتابعين
لا يصير مثلهما إلى العصر بل إلى النفل والشدة إذا فتحت الظهر لم يكره أن يقرأه الإمام كانا قضا أو كانا أصلي ركعة من الظهر
ثم كبر نوى الظهر في هي ويجزئ بتلك الركعة هذا إذا نوى بقلبه أما إذا نوى بلسانه وقيل نوي أن يصل الظهر انتقض ظهره
ولا يجزئ بتلك الركعة في شرح الشدة في الحديث ولو نوى أن يصل الظهر فلما قام إلى الثانية نوى أنها العصر فلا يصل في
نوى صلوة العشاء فصلوة الظهر ونوى أن هذا من ظهر يومه وهو يوم الثلاثاء فبين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء
جاز ظهره وتبين اليوم ليس بشرط ولو نوى الشرع في صلوة الإمام والإمام لم يشرع بعد وهو علم بذلك يصير شرا رعا في
صلوة الإمام إذا شرع الإمام ولو نوى الشرع في صلوة الإمام على ظن أن الإمام قد شرع ولم يشرع الإمام بعد ذلك لم يوافيه
قال بعضهم لا يجوز المفترضة في السنة محتاج إلى أربعة أشياء أن نوى الصلوة وتعين الصلوة ونوى القداء ونوى القبلة
وهذا قول بعض الأصحاب أنه ليس بشرط ما لم نزل من نوى القداء عند افتتاح الإمام فأن نوى القداء حين افتتاح الإمام
جاز عند أكثر المشايخ والنفر يجزئ إلى ثلثة أشياء إلى نية الصلوة لله وتعين أنها لله صلوة ونوى القبلة حتى يكون
جائزا عند الكل والإمام كما لم يفرق ولا يشترط بنية القداء فأن نوى الصلوة ولم ينو الصلوة لله كان شرا رعا في النفل
الكل في الأصل وفي الجامع الكبير أبو القاسم الفاضل رجل فأنه الظهر فدخل وقت العصر فصل أربع ركعات نوى الظهر والعصر
لا يصير شرا رعا في أحدهما وفي المستفي أن كان في الوقت سعة يصير شرا رعا في الظهر فأن نوى مكنته في الثانية فالتبين كان
الركعة منها وفي الصوم لو نوى قضاء يوم من رمضان ونوى به صوما من كفارة الدين أو الظهار أو فمؤخره ففصل
ولو نوى من كفارة أو قطع كانا ملوبا ولو صدق بدوام نواه من كفارة الدين وكفارة الظهار أو فمؤخره ففصل
منها ما شاء **وما يتصل بهذا** في العنق رجل يعرف أن الصلوة الخمس فرض على الجنا أنه أنه يصليها في وقتها

ولا ينبغي أن يفتي في صلوة الإمام أن يكون في ركعة من ركعاته
وإذا كان في ركعة من ركعاته

نوى الظهر في هي

برای تهیه این کتاب در سال ۱۳۱۴
تبرکات و تحفه ۱۳۱۴

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, written in red ink.

الناس به على هذا الخلاف ولعل آية الحجج بالعارسية على الساجد أن الساجد إنما آية الحجج أو لم يعلم وعلى الثاني أن آية
 آية الحجج وعلى قرآن الثاني أن آية الحجج العربية لم تكن في وقت أصلاً وأن كانا حسن فحق في وقت حمله وإنما الساجد أن يعلم أنها آية
 الحجج لقوله وأدفع ثم يكمل القراءة بالعارسية أن كانا حسن العربية عندنا في حمله وأجعله لو آمن بالعارسية أو حتى عندنا في
 بالعارسية جازل جعله لئلا يكون بالعارسية ولا يعرف الناس أنه إن لم يعتد ولو خطب بالعارسية يوم الجمعة على هذا الظن وفي
 الثانية رواية أن وعن أبي يوسف في كبره لم يكن شاعراً في صلاة فقهه وعن محمد بن أبي نصر شارحاً على أن الصلوة
 جنتين عندنا في يوسف وعند محمد بن حنبل واحدة فلو تم هذا لم يدرى هل ينقصها ربه على هذا الخلاف وعن أبي حنبل وروايات
 ثم لم يخرج في صلوة الإمام يحج عليه قضاء تلك الصلوة التي أفدها على نفسه أن كان طوعاً وإن كانت فرضاً إن كانت تلك الصلوة والصلوة
 التي أفدها بالإمام واحدة خرج على الحسن وإن كانت مختلفة عليه أن يصليها رجل جاء إلى الإمام وهو ركع فذكر الرجل أن كان الركوع
 أفدي حجاً وإن كان الإمام أفدي حجاً وكذا لو كبر يركع الركوع أن كبر وهو قائم جازت صلته وإن كبر وهو راكع أو سجدة
 في كل موضع يجوز تركه الشيء ويكفي مع الإمام ولو كبر في الوتر يريد به تكبيرة القنوت ينبغي أن يسب وهو من أنه كبر تكبيرة أو قنات
 ثم ظهر أنه لم يكمل قنات هذا التكبير الذي للقنوت ينبغي أن يسب عن الركعة على قنات على قنات الركوع لكن لو لم يقول في الركعة الثانية يكفيه
 أصلاً وحده ولو قال في الصلاة الكبرى في الصلاة لا يصح شاعراً في الصلوة وفي الركعة في تحال الصلوة
 التكبير عندنا في خمسة تكبير مع الإمام وعندنا بعد أن وقع الإمام ولو أدرك الإمام في الشاء بنال ثواب تكبيرة أو قنات والحسن أن
 أن أدرك الإمام في الفاتحة قال ثواب تكبيرة أو قنات والسلام بعد سلام الإمام عندنا وعند أبي حنبل وروايات في السلام
 وفي ذلك أصل أكبر القنوت ثم شك أنه للقنوت أو كبر قنات الصلوة فانه قنات ثم يكبر ويجهد ويقدم ويقدم ويصلو ركعتين وقنات
 في الثالثة ويقعد ويكبر **الفصل العاشر في سبب الترتيب** وفي الكلام الصغير الذي في الخبر حتى قال في الترتيب
 بكبره أو لو كبر بالظهر حتى عندنا وهذا الترتيب يسقط بثلاثة السببان فيصير الوقت وهو أن يكون حال الواشغل بالغاثة
 يخرج الوقت قبل أداء الوقية والتكبير في القنات وحدها إذا صادف القنات ستا يخرج وقت السادسة يسقط الترتيب
 بجواز الصلوة السابعة والقنات على ضربين حديثة وقديمة الحديثة قد مررت والآدية بأن ترك الرجل صلوة أيام مجاعة ثم ندم
 قبل أن يقضيها بعدد ما يطول ثم اشتغل بأداء الصلوة في مواقيتها ترك صلوة ثم صلى صلوة أخرى وهو ذكر هذا الغاية الحديثة
 يستأنف ذلك من أجل المانع كان لم يكن رجل صلى العصر فهو ذكر أنه لم يصل الظهر والعصر فإذا كان مكن في آخر وقت العصر
 في حق سقوط الترتيب من الشرع في حق جواز الشاء غير تغير الشمس حتى أن عندنا إذا قدر على أداء الظهر قبل تغير الشمس وفي العصر
 كله أو بعضه بعد تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب وأن كان لا يمكن من أداء الظهر قبل التغير ليس عليه الترتيب ثم فرضية العصر
 نفسه مطلقاً عندنا وعند أبي حنبل في حمله نفسه فساداً من عرفان لم يعد الظهر حتى لو صلى بعد هاست صلوات أو أكثر فبطل
 المحل جازراً وإن أعاد الظهر قبل أن يصل ست صلوات يجب عليه إعادة المحل حتى أن من ترك صلوة ثم صلى صلوات كثيرة قبل
 أن يؤدى ما عندنا في حمله عليه إعادة ما ترك فبطل وعندنا ما ترك عادة ما ترك ونحن صلوات بعد ما ترك
 صلوة ثم صلى بعدها خمس صلوات وهو ذكر للركعة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل بقى الركعة ويعيد المحل فإن لم

وآخر وقت العصر

الاصح تخرج عند القراءة ان لم يكن ذلك منه باسمه وان تخرج الحسين الصلوة لا تفسد صلوة من بسط طبعه السلام
خواهره زاد. وان كان قهرا او الى ان يكون اما يترك بالصلوة خلفه فيكون هو افضل ثم في البيع ان وجدوا بالصلوة
تلك الحروف فتركوا تلك الآية وقراءتها فيها تلك الحروف فاكبر اهلنا قالوا بانه لا يجوز صلوة وان لم يجدوا ان ليس
تلك الحروف يجوز صلوة وهل يجوز صلوة بدون القراءة اختلف المشايخ فيه **فروع منه** وفي نسخة الصدق الشهيد لو قدم
حرفا على حرف ان تفسد الصلوة بالقديم تفسد صلوة كقولك كصف ما كول وكذا قرأت من قسوة قوسرة وان لم تغير الحرف
عند اوسى سفيح وعند محمد لا تفسد قراءة غناء او حى كالحى لا تفسد صلوة تهلل الحمار واما قوله بان ترك الحرف
هو ان اوجها على قياس من قهره بنفى ان تفسد قال نعم يجوز المسألة من الشيخ الامام شافعي لا يفسد **فروع منه**
فان زاد حرفا كان كما لا يفسد الصلوة عند قراءة المشايخ وعنى الى يوسف ربه روايات صريحة لو قرأ
واضى عن المنكر زيادة الياء او قرأ اذ وا اليك وادون اليك بدالين او قرأ وهار د وهاب دالين او قرأ وتعد
حدود بزيادة الدال وكذا في قوله يدخلهم بزيادة الميم وكذا في قوله يدخلهم جات مكانه ولا يفسد الصلوة
تكون قرأ وزاد بغير مشقة وروايات ومثاين مكانها في الذكر والذى وان سعيكم لتشتى بزيادة الواو ياسين القرآن
تكملة بزيادة واو تفسد **فروع منه** نقصا حرف ان كان لا يفسد الصلوة بل خلافه يحون قرأ جادهم
رسلا ترك الشاة او قرأ من بعد ما جاءهم الميثاقان غير الحرف تفسد صلوة بلا خلاف قراءتها وانما على ما فوق
الذكر والذى باسقاط حرف الواو وكذا لو اسقط حرف من كلمة يحون قرأ اذ اعربا واسقط العين واسقط الهمزة
ولو ترك الحرف وان كان ثمان ذوات الثلاثة تفسد صلوة تحون قرأ ضرب الله مثله واسقط الباء من ضرب وان كان
على اربعة احرف او خمسة صحيح فاسقط الحرف او آخره تفسد صلوة بان قرأ واذا ما كمال اسقط الكاف من ذلك **فروع منه**
ان ترك حرفا من الكلمة يحون قرأ حتى مطلع الفجر / **فروع منه** تفسد صلوة **فروع منه** ان وصل حرفا من كلمة حرف من كلمة
اخرى يحون قرأ اياك تفسد صلواتك بالنون او غير الصلوة عليهم ووصل الباء بالعين او جمع الله من حمد وصل الهمزة
من الله باللام الصلوة لا تفسد ذلك وكذا لو غدر ذلك وكذا اذا جاء نصر الله **فروع منه** وهذا لو ترك التشديد
في موضعه او اتي بالتشديد في غير موضعه فان كان لا يفسد الصلوة يحون قرأ ملحقين انما تفقوا اخذوا وقلوا
تفتيد غير التشديد وقوله ونسأ الويل عن الشاة بغير التشديد لا تفسد وكذا يدرك الموت وان كان بغير الحرف
بان قرأ قل عوذ برب الناس وقوله وظللت عليهم الغمام وقولنا ان النفس امارة بالسوء بترك التشديد او شدة الدال
في قوله فمن كذب على الله اختلف المشايخ فيه واخيار عامة المشايخ انه تفسد وفي قوله تعالى فمن ظلم من كذب بآيات
ترك التشديد او شدة الدال في قوله من كذب على الله اختلف المشايخ فيه ولو ترك التشديد في قوله يدع
ولم يعرف الفرق وقد اراد ما اراد الله تعالى اختلف المشايخ فيه وفي قوله فاولئك هم الاعداء لو قرأ مع التشديد
تفسد صلوة ولو ترك التشديد في قوله اياك نعبد وياك نستعين او قوله لا اله الا الله وانا على الله حاشدون ولو ترك التشديد
انه لا تفسد صلوة وكذا في جميع المواضع وان كان حرفا عامرا للمشايخ انه تفسد كما ذكرنا من قبل واما ترك الدال في قوله

لو ترك التشديد في قوله ونسأ الويل عن الشاة بغير التشديد لا تفسد

لو ترك التشديد في قوله ونسأ الويل عن الشاة بغير التشديد لا تفسد

ان يفسد الصلوة بان قرأ سورة عليهم بترك الدال وكذا في قوله دعاء ونداء الحمد لله تفسد كما ترك التشديد **فروع منه**
تفصيل هذا خطأ العرب اذ في الاعراب ان كان لا يفسد الصلوة كقولك لا تفسد الصلوة كقولك لا تفسد الصلوة كقولك لا تفسد الصلوة
على العرش استوي بغير النون وان كان يفسد الصلوة كقولك لا تفسد الصلوة كقولك لا تفسد الصلوة كقولك لا تفسد الصلوة
فساء مطايعين بكسر الدال وان الله يرى من المشركين ورسوله بكسر اللام واياك نعبد بكسر الهمزة او قلنا او جالوت بضم
داود وفتح جالوت او قرأ المصطفى بغير الواو وتفسد الصلوة او لا تفسد وكذا الوصل والواو ووقف على الراء ولو دفع
الراء وتفسد الواو وتفسد صلوة وقال بعضهم تفسد في نصب الدال والوقف ايضا في التنازل لا تفسد في الحل وفي رفع
ولو قرأ واذا نزل الهمزة بفتح الهمزة وتفسد به لا تفسد صلوة في الحل ولو قرأ في حق عند ذي العرش تفسد
صلوة ولو قرأ انا ارسلنا عليهم **فروع منه** لو قرأ هناك تفسد الصلوة في التنازل في حق تفسد الصلوة في التنازل في حق تفسد
صلوة فاجز ان هذه قرأه مرفوعة فامر على القرأ في سجدة بفتح القاء ولو قرأ في حق بالعين مكالماء او صلاوة بالحاء
او جيل من ليق مكان جيل من سد او قرأ زرباط او قوايدا ظللنا بالطاء لا تفسد صلوة وما ذكرنا من الضمير قرأ بالسين
في مصحف الامام بل في المصاحف المنسوخة عن مصحف ابن مسعود واتي بتركها ان يكون مقفيا في مصحف الامام وكن ذلك ذكره
تفصيلا في نسخة تفسد الصلوة وان كان في مصحف الامام مقفيا لا تفسد صلوة في قياس قولها اما على قياس قول ابن مسعود
تفسد **فروع منه** في الجملة كالحكمة ان كان الكلمة التي قرأها كالحكمة تفسد الصلوة لا تفسد تحون قرأ مكالماء العليم
الحكم او البصير والتمسح العليم او كالحكمة الفاجر ولو قرأ انه يطرون الى الله بل في قوله والجملة كالحكمة تفسد
فصل قياس قول ابن مسعود لا تفسد وكذا انصبت كالحكمة تفسد الصلوة وعلى قول ابن مسعود وان لم يكن
القرآن تلك الكلمة لكن قرأ بها ما عني في حقه وحول تفسد وعنى الى يوسف في تفسد الصلوة في حق التنازل في حق التنازل وقد
من وان لم يكن تلك الكلمة في القرآن ولا تتقربان في المعنى تفسد صلوة بلا خلاف فان لم يكن تلك الكلمة تشبيها او تحديدا
وكذا وان كان في القرآن ولكن لا تتقربان في المعنى يحون قرأ وعدا علينا انا كنا غافلين كالحكمة تشبيها او تحديدا
الشيطان او الشيطان على العرش او ادمهم بهم ونحوها ما لو اعتقد بغير عناية مشايخنا تفسد ويضمهم قالوا
على قياس قول ابن مسعود بنفى ان تفسد الصلوة من مذهب ابن مسعود به انه تفسد ويحون بمقتضى الرازي به
كان نفى بالله لا تفسد وكذا لو قرأ واذا كن في الصلاة ليس كالحكمة اذ ليس هو بغير التشديد بل الله له بالياء وعلى
الظن القاطن بغير التشديد في قوله في الصلوة بغيره ان يكون مثل هذا الصلوة كالحكمة الغراب فسالت القبط باجهر في ذلك
تفسد صلوة وكذا لو قرأ فاحشهم وتشتقون في النوازل وفي جميع النوازل لو قرأ بالست بفتح السين تفسد
ولو قرأ اقرنتم ما تحلفون كالحكمة تفسد ويحون ان تفسد ولا يظهر هو الفساق ولو قرأ ذق انك انت العزيز الحكيم
مكان الكريم لا تفسد ذكره الامام الشافعي في بعض الحكم في زعك وقيل تفسد وبالله نفى ولو قرأ اصل لكم صيد البهي
مع انه قد اعادها وحرم عليكم صيد البر جزا لا تفسد ولو قرأ عند طلوع الشمس وعذروا بها قبل تفسد في قولهم
جميعا ولو قرأ وكل صغير وكبير في سقر تفسد ولو قرأ والنار عاترة لا تفسد ولو قرأ انا من اولي الحل والحب والبال

ولو قرأ

اعتاق المريض ومحاباة ته وهبته ووقفه وضمانه وصيته
فيعتبر من الثلاث ثمورا الأربعة
ارض بين شريكين وقف أحدهما نصيبه مشاعا جاز في قول
ابن يوسف وبه أخذ مشايخنا بلح ولا يجوز في قول محمد وبه أخذ
مشايخنا واقتوا به ثم فرع على قول ابن يوسف قال لو انهما
اقتسما الارض بعد ذلك وقعت قطعة من نصيب الراقف
تتعين تلك القطعة للوقف ولا يحتاج الى إعادة الوقف
فيها وان وقف المفسوم كان حوط هذا اذا كانت الارض
مشتركة فان كانت الارض كلها له وقعت نصفها ينبغي
ان يبيع النصف بعد ذلك ثم يفتسمان فان لم يبع ولكن رفع
الامر الى القاضي وجلا بالقيمة مع جاز تأخيران
الوقف في مرض المرة كالهبة فيه فيعتبر من الثلاث ويشترط
فيه ما يشترط فيها من القبض والاقرار ودور
وفي الخاتمة امرأة وقفت دارا في مرضها على ثلاثة بنات
لها وأقرها الفقراء وليس لها عزالدار ولا وارث لها غيرهن
قالوا ثلث الدار وقف والثلثان لهن نصفين به و
ثمن وهذا قول ابن يوسف والفتوى على قول محمد رحمه الله
انتهى شرحه

وفي البرازية ان النصارى شر من اليهود ذكره الولوالجي من
كتاب الاذخيرة ان الكافر اذا دعى رجلاً للطعام فان
كان مجوسياً او نصرانياً يكره وان قال انه اشترى اللحم من
السوق لان المجوس يطبخ المخفقة والموقودة والنيران
لا ذبيحة له وانما يذبح ذبيحة المسلم ويخفق واذا ادعى الى طعام يهودي
فلا لباس بالاكل لان اليهودي لا يأكل الا من ذبيحة اليهودي والمسلم انتهى
قال هو لا نافع ان النصارى شر من اليهودي في احكام الدنيا انهم كسب الفخار
شرح تنوير الابصار قال امثلك هذا طريق فان اخذ مالك فانما ضامن
فاخذ ما لصح الضمان نصولين جميع ما يحتاج اليه المرأة في لباس دينها وفرش
بيتها ما يتام عليه وتغطي به فانه لازم على الرجل بحجر الرأب والفرق بين
الزوج والمفوز ان الزوج اجتناب الشهادة والتقوى اجتناب
المحرمان من

المحرمان فتح

عالمی ادارہ صحت

المعنى اذا فرغ من الشهادة في العدة الأخيرة قبل الامام وقد جهز ولولم يجهز بعد قراءة الامام التشهد واخر الامام لم
الى ان طلع الشرف عليه ففسد صلوة الامام ولا يفسد صلوة من سبق بالسلم المعنى اذا فرغ من الشهادة في العدة الأخيرة
قبل الامام واشتغل بالصلوات والدعاء قبل ان يخرج الامام هو قدره الدعاء لا يكون المعنى يتابع الامام في الفتيان
في الوضوء والركعة في الامام في الوضوء قبل ان يخرج المعنى من الفتيان فانه يتابع الامام ولم يقرأ الفتيان ولم يقرأ المعنى
فانه يتابع الامام ولو كان الامام ولم يقرأ الفتيان ولم يقرأ المعنى شيئا ان خاف من الركوع فانه سركه وان كان لا يخاف
يقتت ثم سركه ولو كان الفتيان حتى يرفع ركبته الركوع فانه لا يفتت وجلة هذا في نظر الرشد حتى يقول خمسة اشياء اذا
لم يفسد الامام لا فعلها القوم اهل اهل التفتت الامام وقد قرأ الثاني فترك الامام يكمل الركعة فيكون القوم ايضا انما لم
تعد الامام في الثالثة وذلك ان الركعة لا تعد لها فيها الرابع اذا نكح الامام اربعة سجدة ولم يسجد في سجدة القوم
الحاكم في الامام ولم يسجد المسبق يسجد القوم والاصح ان تعد على الثاني ان تعد الامام في اربعة صلوات اذا فعله الامام
لا يتابعه الفتيان منها لو نكح الامام في صلوة سجدة لا يتابعه الفتيان ولو زاد في تكبيرات العيد يتابعه ما لم يخرج من قبل
الصلاة فان خرج عن اقلها يتابعه ويصح التكبير في كل ركعة لا يتابعه في صلوة الجذارة خمس السجدة
ويصح اذا تعد على الرابعة وقام الى الخامسة ساھيا لا يتابعه المعنى فان لم تقيد الخامسة بالسجدة وعاد من سجدة المعنى معه
وان قيد الخامسة بالسجدة سجد المعنى ولو تعد على الرابعة وقام الى الخامسة ساھيا وتشهد المعنى ثم قيد الامام الخامسة
بالسجدة ففسدت صلوة المعنى تسعة اشياء اذا فعلها الامام ففعلها القوم احدها اذا فرغ الامام بدية عند تكبير الوضوء
سرفع القوم واذا لم يشرك الامام فالمعنى شئ ان كان في الفاتحة وان كان في الشرف فذلك عند ان يوقف في صلوة الحمد وفيها
انما اذا ركع الامام والتكبير او يسجد في الركوع او انقل سبح الله لم يكن اول تكبير عند الخطا او لم يقرأ التشهد في سجدة القوم
ولو لم يسجد الامام سجد القوم الثاني اذا نكح الامام التكبير في ايام التشرع وفسد بعد السلام كمال القوم وفي احوال الامام اذا قرأ
الترغيب او الترهيب يسكت للمعنى وكذلك في الخطبة يوم الجمعة وكذا في الصلوة على النبي عليه السلام يسكت القوم وهذا اذا
كان غير منكر الامام فان كان بعيدا اخذت المشايخ فيه والاصح ان يسكت وفيه اذا صل اذا قرأ الصلوة بآية فيها ذكر الجنة
فوقف عندها وقال الله تعالى او بآية فيها ذكر النار فوقف عندها وتعوذ بالله من النار وان كان في غير ذلك فليس وان كان
اما ما كرهت له ذلك وفيه الفرض ان كان وحده يمكن ان يصنع عند المتكبر اذا كان بالركوع والسجدة قبل الامام هذه المسئلة
على خمسة اوجه اما ان يأتي بالركوع والسجدة قبل الصلوة او بعد الصلوة او ان يأتي بالركوع مع الامام وسجد قبله او ان يأتي بالركوع
قبل الامام وسجد مع الامام او ان يأتي بالركوع والسجدة قبل الامام ثم يدرك الامام في آخر الركعة كلها فان كان بالركوع والسجدة
قبل الامام في الركعة كلها يجب عليه ان يصلي ركعتين قرأة ويتم صلواته واما اذا ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه
قضاء ركعتين واما اذا ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء اربع ركعات غير قرأة وان ركع بعد الامام وسجد
بعد جازية صلواته اذا ركع الامام في القيام وركع مع الامام ولم يقدرا ان يسجد مع الامام حتى قام الامام الى الثانية
وركع وركع للمعنى ثانيا معه ويسجد اربع ركعات جميعا شيئا السجدة فان فيها للركعة الاولى ويسجد الركعة

الركعة الثانية وشرحها في الفرائض ومن ادان عنهم هذه نظرة في الفرائض المعنى اذا فرغ من ركعة السجدة قبل الامام والاول
الامام السجدة فظن المعنى ان الامام في السجدة الثانية يسجد ثانيا والامام في السجدة الاولى في ثانيا فلو كان الامام في السجدة
التي فيها الامام او في السجدة الاولى في ثانيا وان كان في السجدة الثانية في الامام في الاول فرغ الامام رأسه على السجدة والخطب للسجدة
الثانية وقبل ان يضع الامام جبهته على الارض للسجدة الثانية رفع المعنى رأسه عن السجدة الثانية ليجوز
سجدة المعنى ركعة عليه تلك السجدة ولو لم يعد ففسد صلواته وما يقتل في سبيل الله في سبيل المؤمنين احد
المسيوقين اذا تم بالآخر قد ذكرنا في الفصل المتقدم انه لا يلحق ونفسه صلوة المعنى دون الامام سواء قرأ او لم يقرأ
ما لو صلى احدهما ان لم يسبق في نظر الى صاحبه وفي مقدار ما قضى صاحبه ولم يقضيه حتى صلواته مسافة فافترى بالامام
بعد اصل ذلك في ركعة وعليه يسجد المسبق بركعة المعنى ثم قام وفيما سبق به عجزه صلواته وصل وحده في ركعة ثم انكح
به بعد اصل الركعة او ركعتين ثم انكح الامام فاستخلف واحدا من القوم ولا يرد الامام الذي انكح الامام ولا يكمل صلواته
تبع عليه ولا يعرف القوم الصلوة وقد خرج الامام من المسجد فظن ان الامام احل وفيما كان في الصلاة ركعة وتعد في التشهد
ثم تقوم ويتم صلوة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك لكن يصل القوم الى ان يخرج الامام الثاني في صلواته فان خرج قام القوم
صلواتهم وحدها ولو قرأ في الصلاة الامام في ذوات اربع فاحل الامام وقدم هذا الرجل والمعنى لا يرد انكم صلى الامام فكم
تبع عليه فان المعنى يصل اربع ركعات وتعد في كل ركعة احتياطا اذا نكح الامام ان عليه سهوا فسجد للسهو وبالله المسنون
في ذلك ثم علم ان الامام لم يركع عليه سهو فيه رواية واختلف المشايخ في هذا الرواية بين ائمة من اهل العلم فيفسد
وقال الامام ابو حنيفة الكبير يفسد والصدقة التيمم اخذ به في وفاءه وان لم يعلم الامام ان السجدة سهوا ففسدت صلوة
المسبق عندهم جميعا الامام اذا احتج في صلوة في اربع ركعات مسبقا ركعتين فان المسبق يصل ركعتين وتعد
حتى يتم صلواته ثم يستعمل بقضاء ما سبق به فلو صلى ركعتين ولم تقض ففسدت صلواته وصل القوم كذا هذا ولو قدر الخليفة انه
لم يصل الفجر ففسدت صلواته الاولى والثاني والثالث في القوم ولو لم تذكر الخليفة لكن تذكر الامام الذي احل فانه بعد ما خرج من المسجد
تفسد صلواته خاصة ولو تذكر فانيته قبل ان يخرج من المسجد ففسدت صلواته وصل الخليفة والقوم جميعا الامام اذا
اذا قام الخامسة وتابعه المسبق ان كان الامام قد عد على الرابعة ففسدت صلواته المسبق وان لم يكن قد عد ففسدت حتى
تقيد الخامسة بالسجدة فان قعد بالسجدة ففسدت صلواته الكل مسافر صلى ركعة فجاء مسافر واخذ في بدو فاحل الامام
فاستخلف وفيه الامام الموضعي فتوى في اقامة والامام الثاني في الوضوء فقامت ايضا ثم جاء القول كيف فعل قال الامام لم يكن ثم
ان الفضل فتدري يا شاذي فان اصل الثاني في الركعة الثانية تعد قدر التشهد ويستخلف مسافر من القوم اذكر اول
الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني في فصل تلك ركعة ولا يكمل صلى ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولو لم يتغير في
القوم بنية الثاني في اقامة المسبق ان ابدأ بقضاء ما فانه فانه يركع ولا يفسد صلواته المسبق اذا قعد مع الامام
الصحيح لا يفسد في التشهد حتى يمنع عن التشهد عند سلام الامام المسبق اذا ادرك الامام في القراءة في الركعة التي يجزئها
او تاتي بالثناء فان قام القضاء ما سبق به ياتي بالثناء ويتعذر الملقاة وعند ابو يوسف في بقية هذا الخبر في الصلوة

فان كان في الصلاة ركعة وتعد في التشهد ثم تقوم ويتم صلوة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك لكن يصل القوم الى ان يخرج الامام الثاني في صلواته فان خرج قام القوم صلواتهم وحدها ولو قرأ في الصلاة الامام في ذوات اربع فاحل الامام وقدم هذا الرجل والمعنى لا يرد انكم صلى الامام فكم تبع عليه فان المعنى يصل اربع ركعات وتعد في كل ركعة احتياطا اذا نكح الامام ان عليه سهوا فسجد للسهو وبالله المسنون في ذلك ثم علم ان الامام لم يركع عليه سهو فيه رواية واختلف المشايخ في هذا الرواية بين ائمة من اهل العلم فيفسد وقال الامام ابو حنيفة الكبير يفسد والصدقة التيمم اخذ به في وفاءه وان لم يعلم الامام ان السجدة سهوا ففسدت صلوة المسبق عندهم جميعا الامام اذا احتج في صلوة في اربع ركعات مسبقا ركعتين فان المسبق يصل ركعتين وتعد حتى يتم صلواته ثم يستعمل بقضاء ما سبق به فلو صلى ركعتين ولم تقض ففسدت صلواته وصل القوم كذا هذا ولو قدر الخليفة انه لم يصل الفجر ففسدت صلواته الاولى والثاني والثالث في القوم ولو لم تذكر الخليفة لكن تذكر الامام الذي احل فانه بعد ما خرج من المسجد تفسد صلواته خاصة ولو تذكر فانيته قبل ان يخرج من المسجد ففسدت صلواته وصل الخليفة والقوم جميعا الامام اذا اذا قام الخامسة وتابعه المسبق ان كان الامام قد عد على الرابعة ففسدت صلواته المسبق وان لم يكن قد عد ففسدت حتى تقيد الخامسة بالسجدة فان قعد بالسجدة ففسدت صلواته الكل مسافر صلى ركعة فجاء مسافر واخذ في بدو فاحل الامام فاستخلف وفيه الامام الموضعي فتوى في اقامة والامام الثاني في الوضوء فقامت ايضا ثم جاء القول كيف فعل قال الامام لم يكن ثم ان الفضل فتدري يا شاذي فان اصل الثاني في الركعة الثانية تعد قدر التشهد ويستخلف مسافر من القوم اذكر اول الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني في فصل تلك ركعة ولا يكمل صلى ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولو لم يتغير في القوم بنية الثاني في اقامة المسبق ان ابدأ بقضاء ما فانه فانه يركع ولا يفسد صلواته المسبق اذا قعد مع الامام الصحيح لا يفسد في التشهد حتى يمنع عن التشهد عند سلام الامام المسبق اذا ادرك الامام في القراءة في الركعة التي يجزئها او تاتي بالثناء فان قام القضاء ما سبق به ياتي بالثناء ويتعذر الملقاة وعند ابو يوسف في بقية هذا الخبر في الصلوة

وتعذر القراءة ايضا وهذا استحياء اما قوله سنة فقد مر في فصل الاولى ثم في الثاني سواء كان قريبا او بعيدا
 او ليس به في صلوته لم يركب وفي صلوته لم يركب في الثاني انما ذكره قايما **والصلاة** انما هي مسبوقة
 بركنة او ركعتين فالقراءة فيها تقضى فرضه عليه حتى لو ترك القراءة في ركعة فسد صلوته ولو كان مسبوقة بركعة
 او ركعتين والقراءة فرض في الركعتين والمسبوقة فيما تقضى اول صلوته في حق القراءة واخر صلوته في حق التشهد حتى لو
 ادرك مع الامام ركعة من الحرب ثم قام الى قضائه بعد ما سلم الامام فانه يصلي ركعتين وركعة في كل ركعة بالكلية والسنة
 ولو ترك القراءة في احداهما فسد صلوته وعليه ان يقضى ركعة ويشهد في اخرى ويشهد ويسلم لانه قضى الصلوة
 في حق التشهد ولو ادرك ركعة مع الامام من صلوته الطهر والعصر والعشاء وقام الى القضاء فعليه ان يقضى ركعة ويقرأ
 فيها بالكلية حتى يشهد في حق الصلوة في حق التشهد ويقضى ركعة اخرى ويقرأ فيها بالكلية حتى يشهد في حق
 الثانية في الصلاة افضل ولو ادرك ركعتين منها تقضى ركعتين ويقرأ فيهما ويشهد ولو ترك القراءة فيهما او في احداهما
 فسدت صلوته لانه ما قضى اول صلوته في حق القراءة ولو كان امامه ترك القراءة في الاولى ولين وقراء في الثانية حتى
 عن الاولين فان ترك هذا المسبوق الامام في الركعتين والقراءة فيما يقضى فرضه عليه في الوتر والمسبوق في القنوت
 باقى في فصل السجدة مسائل الشك وهذا كله بناء على ان المسبوق فيما يقضى كالحزب والالتفات في كل ركعة والامام
 لا يقرأ على الالتفات ويقرأ على المسبوق والالتفات الذي اقتدى بالامام في اول الصلوة ثم عجز عن الالتفات بافعال الصلوة
 بعد حدث او نوم او لما انه من الطائفة الاولى في صلوته الخوف او الخوف قايما لا جلا له زحام ولم يند على الركوع السجدة
 ولا يجز عليه السجدة في المسبوق بحسب الامام اذا حدث فقد مسبوقة او بدني له ان يقدم ولو وقع له بدني لم يأن
 ولكن يقدم غيره وان قدم مع هذا ينبغي له ان يتم صلوته الامام ان لم يقرأ فاذن قد ركن التشهد يتأخر ويقدم ركعة
 اول الصلوة فيسلم بهم ثم يقوم على قضاء ما سبق به ولو لم يتأخر لكنه لما فقد قدر التشهد في الركعة الاولى فمتعذرا
 او كل او شرب او تكلم فسد صلوته وغت صلوته القوم اما الاول ان ادرك الامام ما كان في الصلوة فوضعي عليه فخرج
 مع القوم فصوله تامة وان لم يدرك ولم يفرغ عا عليه فيه روايتان في رواية ابي حنيفة لا يفسد الامام اذا خلع
 قميصه بعد ما حدث في التشهد واحدث عدا وخلعه لصلى وجسرو ان صلى الامام ان كل اقام وزهبت صلاتي اكل
 واما في الحقيقة لحدث العجز فصول الامام ومن كان يمثل حاله تامة وصلواته المسبوق فاسدة وعند ما تامة يقوم
 ويقضى عليه واما الاصح ان ادرك الامام في صلوته وقضى عليه وخرج القوم فصوله تامة وان لم يركب فيه روايتان
 لما مر وكان الامام حدث وخلعه قوم كلهم مسبوق ينظر ان يعجز على الامام شي من الصلوة يستخلف وهذا المسبوق
 فان تقدم المسبوق يتم صلوته الامام ثم يقوم الى قضاء ما سبق به من غير تسليم وكذا القوم يقومون ويصلون من غير ان
 ويتم صلوته ثم وان لم يسبق على الامام شي فلكم ان تقوموا وتصلوا او كما غير ان يسلموا ويقضى صلاتي ثم ركعة في
 صلوته من غير ان ادرك وان خلف الامام في الصلاة ثم انتبه باقى عا عليه في حال نومه لا يقرأ فيها ثم يقعد
 متاجعة او امامه ثم يقوم ثم يصلي ركعة ثم يقعد ويتم صلوته ولو نام في ركعة وشك في ركعة انه هل ادركها

لو كان
 في الركعة
 في الركعة

ادركها مع الامام حكم الركعة التي نام فيها والركعة التي سبق بها وذكرنا في الركعة التي هي شك فيها بان في آخر الصلوة
 للمسبوق كذا ريتين وتوعدى امامه في صلوته في ركعة فادركه في الركعة وانما هي الركعة الاولى ام الثانية
 يصلي اربعاً وتعد على راس الركعتين ولم يركب في الركعتين وفي الركعة الثانية في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة الاولى
 هاتين الركعتين ثم نام في الركعة او نام في الركعة الاولى ولم يصلي الركعتين يصلي اربعاً ركعات وتعد على راس الركعتين ولو نام
 فتعد على راس الركعتين فسد صلوته للمسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به ولكن لم يقعد ركعة بالحدث حتى ذكر الامام
 انه ترك سجدة من قبل الصلوة فيجوز الامام سجدة في ركعة كما هو عليه على ما في الحديث اذا صنع المسبوق
 قال ثنا بعدة السجدة في ركعة في الركعة لكن ينظر حتى يفرغ الامام ثم هو باقى عا عليه ويشهد ثم يصلي ركعة في المسبوق
 انما تقوم الى قضاء ما سبق به اذا علم بفرغ الامام ولم تقوم بعد ما سلم تسلمت ما عليه بالفتوى في الركعة ثم تقوم وانما تقوم قبل
 فراغ الامام اذا فعل الامام وقد التفت في مواضع منها المالح على الركعتين اذا خاف خروج وقت الحج المستحاضة وصاحب الحج
 السائل اذا خرج وفي الصلوة والمسبوق في الجمعة اذا خاف خروج وقتها والمسبوق في العيدين وانما على الامام سجدة
 لهم ان لا تبطل الامام في السجدة ومصلى الجرا اذا خاف طلع الشمس ومنها اذا خاف ان يتبين حاله في الركعة او في الركعة
 ومنها لو خاف المسبوق انه لو انظر من الناس بين يديه له ان يقوم الى قضاء ما سبق به ولم ينظر سلام الامام اذا فعل ذلك
 الكل في نسخة القاضى الامام في الوصل فلو قام المسبوق الى قضاء ما سبق به بعد فرائضه من التشهد قبل السلام فجاز قيامه
 قبل ان يقعد قدر التشهد لم يجز وفي النوادر ان قام قبل فرائضه من التشهد لكنه قبل فرائضه من التشهد قد يجز
 به صلوته جازا والاول هذا اذا كان مسبوقة بركنة او ركعتين فان كان مسبوقة بركعة فان لم يركع حتى فرغ
 الامام من التشهد وجوز القيام منه بعد تشهد الامام وان قل وان لم يوجد القراءة ثم ركن جاز ولا يقعد بغيره قبل
 فرائضه من التشهد فلو فرغ المسبوق قبل سلام الامام وتابع الامام في السلام ففعل على الشيخ الامام انما يقعد
 صلوته وقيل لا يقعد به نفي لانه وان خاف هذا فسد ولكن لا يفسد بعد ما فرغ الصلوة لا يضر كالحديث في العمد
 والقنوت في هذه الحالة المسبوق اذا سلم مع الامام على ان عليه ان يسلم مع الامام فهو سلامه على من يعجز المتأخر
الفصل في عشرة من الصلوة في شرح الطحاوي اذا صلى ولم يبدل ثلثا صلى ام اربعاً ان كان ذلك
 اقل او فرغ له فانه يستقبل الصلوة تقى اول او فرغ له في عمره عليه اكثر المشايخ وقيل الامام السرخسي في حق كل ذلك
 عادة له وان وقع ذلك غير مرة تجزى واخذ بما ركن اليه فليده وان وقع تحريمه على انه صلى ركعة ارضا اليها اخرى ارضا
 الصلوة ذات ركعتين ثم تقعد وسلم وسجد السجدة وان وقع تحريمه على انه صلى ركعتين تقعد وسلم وسجد السجدة وان لم
 يقع تحريمه على شي لم يجز ياد قل في صلوته التي يجزى اصل ركعة فيقف ثم تضيق اليها ركعة اخرى ثم تقعد وسلم وسجد
 السجدة وان وقع تحريمه في ذلك اربع شك انها لا وفي ام الثانية على الثاني فان لم يقع تحريمه على شي لم يجز على الاول
 فيصلها الاولى ثم تقعد تقوم فصل ركعة اخرى وتعد تقوم فصل ركعة وتعد تقوم فصل ركعة اخرى وكذا
 لو شك انها الثانية ام الثانية على الثاني فان لم يقع تحريمه على شي ثم تلك الركعة وتعد تقوم فصل ركعة اخرى وتعد تقوم

هذا الموضع اذا كان مسبوقة بالحدث
 تابع الامام في السجدة

وتعد ثم يقوم
 ويجزى ركعة اخرى

ثم اذا كان ينبغي عليها ان يكون له ذلك بخلاف المستوفى الذي لا يفتقر الى غيره ففرضه ان يفتقر
في آخر صلوة قد التزمه ثم سئل في شيء من صلواته حتى شغله عن التسليم ثم تفرغ في الصلوة فسلم عليه بعد ما انتهى وان
غرضه بعد ما سلم تسليمه له سجد عليه وسجد الموقوف مع الامام حتى يسبق قبل ان يقوم القضاء ما سبق به وان لم يفعل مع الامام
حتى قام لا قضاء ما سبق به ولم يفته فيما يقتضي سجدة الامام في آخر صلواته استحضارا وان سجد في غير ذلك كما سجد في الصلاة وما
عليه من قبل الامام وان كان سجد مع الامام ثم سجد في قضاء ما سبق به فانه سجد من غير ان يفتقر الى سجدة الامام
في سجدة النبي والنفيم خلفت المسافر اذا سلم الامام على ركن من ركعتين او على المقيم معه لكن يتابعه في سجدة السهوان كما على الامام في سجدة
السهو في الجهر ثم تم صلواته ولو لم يكن في غير ذلك من التسليم في سجدة الامام في آخر الصلاة في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
لا تجزأ في تمام صلواته وجعله كالسجدة وعرف من قوله لا يجزأ عليه سجدة الامام في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
ان كان ذاكر لما عليه من القضاء فسدت صلواته وان كان ساهيا لذلك لم يفسد عليه سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
ان سلم بعد الامام وان سلم مع الامام او قبله لا يجزأ عليه السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
ما عليه وعليه ان يفتقر الى سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
ما سلم له الامام ثم ذكر الامام ان عليه سجدة في السهو قبل ان يفتقر الى سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
الامام ثم اذا سلم الامام قام الى قضاء ما سبق به ولا يفتقر الى سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
يجوز ويجزأ له السهو بعد فرائضه من القضاء استحضارا ولو كان الامام ان عليه سجدة في السهو بعد ما قبل التسليم في سجدة السهو في سجدة
فانه لا يفتقر الى الامام ولا يتابعه في سجدة السهو ولو تابعه فيها لم يفسد صلواته كراهة في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
ان عليه سجدة السهو وعاد الى قضائها ان كان الموقوف لم يفتقر الى سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
سلم الامام فقام الموقوف الى قضاء ما سبق به ولا يفتقر الى سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
صلواته ولو كان الامام ان عليه سجدة السهو بعد ما قبل التسليم في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
صلواته وان لم يتابعه في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
سجدة السهو وعاد الى قضائها فانها سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
تفسد صلواته في الرواية كلها عدا ما لم يفتقر الى سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
فسدت صلواته في موضع الا فتدبر ما ذكرنا ان الموقوف اذا قام لا قضاء ما سبق به ثم ذكر الامام ان عليه سجدة
الموقوف ولم يتابع الموقوف في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
عليه سجدة وقد ذكرنا هذا في فصل الامامة مسائل الموقوف وكذا الموقوف في اول اللحظة اذا اقتدى احد مما
بالسجدة وقد ذكرنا هذا في **جسئ آخر في الفرائض والادكار** وفي نسخة الامام افترج الصلوة ثم تنكس في تكبيره لا فتع
فاعاد التكبير والفراة ثم علم انه لم يفسد صلواته حاشية عليه سجدة السهو وكذا لو تنكس في الركوع او بعد سجدة الركوع وانما يجب
ان لو طأ نكس حتى شغله عن الركوع في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة

ان طأ ذلك عليه السهو ولو جهر فيما يخاف فيه وهو امام عليه السهو قل ذلك او كثر وكذا اذا خاف فيما يخاف
قل ذلك او كثر عليه السهو ان فعل ذلك ساهيا في ظاهر الرواية وعليه اعطاء من لا يفتقر الى سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
ولا سجد على الموقوف في شيء من ذلك ولا جهر في الشكرين لرسالة السهو وكذا لو قرأ السهو جهر ولو ترك الفرائض في الركوع
او في احد يما او ترك السجدة في الاولين او في احد يما او قرأ في الاولين او في احد يما الفرائض ثم الفرائض ثم السهو عليه
واما لو قرأ الفرائض ثم السهو ثم الفرائض ثم السهو عليه وفي رواية يدرمه ولو فعل هذا في الشكرين يعني كراهة السهو عليه
ولو قرأ الفرائض او قرأ الفرائض ثم اعادها ساهيا له سجد عليه يعني في الاولى ولم يقر الفرائض في الشكرين يعني كراهة
في ظاهر الرواية وكذا لو قرأ الفرائض مع الشكر او قرأ الفرائض دون الشكر في الشكرين يعني كراهة السهو عليه ايضا وان ترك السجدة في الركوع
قضاها وعليه السهو يعني ان قرأها في الشكرين او لم يقرأها وان قرأها قل لا يفسد عليه سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
في الجاهل الصغير لو قرأ في الاولين سجد في سجدة الفرائض يعني كراهة السهو في الشكرين ولو ترك الفرائض في الشكرين يعني كراهة
فاذا صارت الاوليان كالخبرين صارت الاخباران كالأوليين ويجزأ بهما في صلواتهما في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
الاولى او في الثانية وقرأ السورة فلما قرأ بعض السجدة ذكر يفتقر الى سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
قرأها من السجدة قبل الفرائض ساهيا يلزمه السهو كذا لو تكرر بعد الفرائض الركوع في الركعة وكذا لو تكرر في الركوع ولو
ترك صلوات الليل ناسيا ففصل في النهار واتفق فيها وخاف ساهيا عليه السهو وينبغي ان يجزأ ان لم يذكر في صلواته
النهار والجمعة واجزأ فان جهر ساهيا عليه السهو ولو ام في الطلوع في الليل فحافت عدا ففدا ساء وان كان
لشاهيا فعليه السهو ولو جهر فيما يخاف او خافت فيما يجهر فذكر في بعض الفرائض بعد الفرائض ان كان ففدا
يجزأ في الركعة في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
الفرائض يعني يفتقر الى سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
الاولى او في الثانية ساهيا فذكر في الركوع او بعد ما رفع رأسه من الركوع قبل ان يسجد فانه يعني ويعلم
السجدة ويركع ويجزأ له السهو ولو كان في الركوع انه لم يفتقر فيه رواية يعني ونفتق ولا يجزأ
الركوع وعليه السهو عدا ولم يفتقر او لم يفتقر في الشكرين يعني كراهة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة
حتى ركع يرفع رأسه ويقرأ السجدة ويعيد للسجدة والركوع وعليه السهو ولو كان في الركوع يرفع رأسه من الركوع
انه لم يفتقر اصلا اذا سلم الفرائض والسجدة حتى ركع فذكر في ركوعه فانتصب قايما للقرأة ارتفع ركوعه
فاذا لم يعد الركوع تفسد صلواته وقال بعضهم لا يرتفع راسه عدا الى القيام ليقرأ فلم يقرأ حتى خسر ساجدا
وقال بعضهم هذا بناء على مسألة مصلى الظهر يوم الجمعة في بيته حيث يرتفع ظهره بالسجدة لا الجمعة من أن يودي
الجمعة عندنا حشده وقال اسمعيل الرهيد لا يرتفع في ركعة في التوادر عن محمد بن نوح لا يرتفع ولو قرأ السجدة في
وربع ثم اراد ان يركع في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
في رواية بائنا حذرت في رواية بائنا بالجمهور الركوع في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة

في

[illegible]

ركعتين ولو ترك خمس سجود سجدة واحدة. ووصل ركعتين سجدة واحدة. ووصل ركعتين ولو ترك
ثلاث ركعات ولم يفتد ركعتين من ثلاث صلواته ولو ترك ركعة واحدة فتد صلواته لا اشتغال بالمسألة
قبل اكمال الفرض ولو ترك منها سجدة في قول منشد وقيل لا تنشد ويجوز ان تركها في ركعة الشك في اكمالها ولو ترك
ان تركها مثل سجدة واحدة هذا قولين ويصنفان بها ركعة اخرى على اعتبار الزيادة التي في النشد وفي الاصل لو ترك
سجدة واحدة لم تنشد صلواته ان وصل ان الصلوة متى جازت من وجوه فتد صلواته من وجه فالحكم للفناء وبهنا
الفناء من وجهين وكذا لو ترك ثلاث سجود فصلواته فاشد منه يحتمل ان تركها من ثلاث ركعات فتد صلواته
ويكمل ان ترك سجدة واحدة ولين ويجوز ان تركها في ركعة واحدة فتد صلواته فاشد منه يحتمل ان تركها من ثلاث ركعات فتد صلواته
سجدة واحدة ويتشد ثم يقيم ويصل ركعة ولو ترك منها خمس سجود سجدة واحدة فتد صلواته فاشد منه يحتمل ان تركها من ثلاث ركعات فتد صلواته
في السجدة عند سجدة واحدة وعند الفقيه سوى كما ذكرنا ولو ترك ست سجود سجدة واحدة ووصل ركعة واحدة ولو ترك
او العصر او العشاء خمس سجود فتد صلواته وان ترك سجدة في فصل الفجر وكذا لو ترك ثلاث او اربعاً او خمساً
ولو ترك ست سجود سجدة واحدة يقيم ويصل ركعة ويقعد ثم يصل ركعة اخرى ويقعد ويجوز التسليم ولو ترك
سبع سجود ثلاث سجود ووصل ركعتين وسجدة واحدة ويقعد ثم يسجد سجدة واحدة ويقعد ثم يقيم ويصل ركعة ويقعد
ثم يصل ركعة اخرى ويقعد ويؤى بالسجدة عن الركعات التي فيها ولو تركها في سجدة واحدة يسجد سجدة واحدة ويقعد ثم يقيم
ويصل ثلاث ركعات يسجد سجدة واحدة ويقعد ثم يقيم فصل ركعة ويقعد ثم يقيم ويصل ركعة اخرى ويقعد ثم يصل ركعة
ركعة اخرى ويقعد ولو ترك منها سبع سجود سجدة واحدة ووصل ثلاث ركعات وسجدة واحدة ثم يقيم ويصل ركعة ويقعد
ثم يصل ركعتين ويقعد وكذا لو ترك عشر سجود سجدة واحدة ووصل ثلاث ركعات ووصل ركعة اخرى ويقعد ثم يقيم ويصل ركعة
ولو ترك سجدة فتد صلواته في تركها في ثلاث ركعات ولا يقيم قولان ولو ترك خمس سجود سجدة واحدة ووصل ركعة واحدة
ترك ست سجود سجدة واحدة ووصل ركعتين ولو ترك سبعاً سجدة واحدة ووصل ركعتين ولو ترك ثمانى سجود سجدة واحدة و
وصل ركعتين واذا سلم الرجل وعليه سجدة واحدة استوفى طولها الشئ بعد التسليم قبل ان يسجد التسليم او استوفى الشئ
او اخر من سقطت عنه سجدة التسليم في سجدة التسليم ويكون اداء السن والنطق في هذه الاوقات في شرح الطحاوي
الفصل السابع عشر في سجدة الكفارة وفي الفصل سجدة القرآن اربعة عشر سجدة الكفارة واجبة
عندنا فاذا قرأ القرآن بركة كان ترك آية السجدة ولو قرأ آية السجدة كلها او الحرف الذي فيه السجدة وحدها لم يسجد
ما لم يقرأ اكثر الآية ولو قرأ آية السجدة من بين السور اجب ان يقرأ معها ايات وان لم يقرأ معها شئ لم يضره الفقد
اذا كان عند قوم ان كانوا متعبدين للسجدة ويقعد في قلبه انه لا يشق عليهم او بالسجدة ينبغي ان يقرأ بها وان كانوا
محدثين او نظراً انهم يسجدون ولا يسجدون او يشق عليهم او بالسجدة ينبغي ان يقرأ بها فافقه سواء كان في الصلوة
او في خارج الصلوة ولا يصل في وجوب السجدة ان كان من أهل وجوب الصلوة اما اداء او قضاء كان اهله لو لم يقرأ التسوية
ونحوه فلا اذا ثبت هذا ثلث الحائض والنفساء والمجنون والبله والعاقر اذا قرأه وحده ولو لم يقرأ آية السجدة فانه يجب

۱۰۰

مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَقَامِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

صلى الله عليه وآله وسلم

والتاريخ

وَكَلَّمَ الْمَرْءَ إِذَا قَرَأَ آيَةَ الْحَجِّ

394

ان قصد اتباع التائيف صلوة
وغيره في غير الصلوة الا بعد السماع
من القاضي

بجدة واحدة او ثمانين مرة بعد اخرى في مجلس واحد قايما او قاعدا او مضطجعا اكثر من مرة واحدة استحبنا ان يكون
ان اقرأ آية اخرى في مجلسه حيث يلزمه اخرى ولو اختلف المجلس وتغيرت الآتية او اختلفت تكرر الوجوب في الصلوة
التي عليه السلام اذا ذكر او سمع ذكره في مجلس واحد في المشقة من هذا على قياس البجدة وقال الشافعيون يتكرر ولو
عظم من الاجماع انه اذا زاد على المذكور لا يشتمل على ذلك ذهب ثم يبع فقرها ثانيا او سمعها يتكرر الوجوب ولو قرأ آية
في موضع ومعه رجل يسمعها ثم قام هذا التمسك وذهب ثم انصرف وقرأ تلك الآية ثانيا ثم قام فذهب ثم عاد وقرأ هكذا
فانه يجب على كل من جنة على حد واحد على السامع البجدة واحدة وكذلك للكل اذا كان على مكانه والسامع يكره
ويجوز ويسمع فانه يجب على السامع البجدة واحدة وعلى السامع يجب لكل مرة جنة على حد واحد في هذا كله سواء قرا وجب ثم قرأها
من اخرى ولم يسمع حتى قرأها من اخرى ان كان الجلس في آية واحدة او اختلفت الآيات بان قال اربع عشر جنة
في موضع واحد يلزمه اربع عشر مرة في نسخة القضاة امام ولو اختلف المجلس يتكرر الوجوب وان تعدت الآية وتكرر
المكان وحده ويختلف حكم المجلس كل موضع انسان في هذا الموضع من مجلس عند المصالح ثم اذا شرع في عقد البيع فادخل
عقد البيع فهو مجلس البيع وكذا اذا شرع في اكل والشرب كذا هذا اذا تلا آية البجدة ثم شرع في البيع او غير ذلك من
حتى لو قرأها من اخرى يلزمه جنة اخرى وكذا اذا قدمت اليه المائدة فاكل منها والمائدة اذا ارتفعت صبيها اليها
واستقل حديث او عمل على يعرف انه قطع المكان قبل ذلك فانه يقطع حكم المجلس ولو كان العمل قليلا لم يقطع حكم المجلس
اذا اكل لغة او لقيت او شرب شرية او تكلم بكلمة ولو قرأ آية البجدة وبعد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم عاد كذا
ليجزي عليه جنة اخرى وكذا اذا استغسل بالنسيج او بالهليل ولو قرأها وهو قائم ثم قام فقرأها فليكنه جنة واحدة
كذا اذا قرأها ثم قام من مكانه فركب ثم نزل قبل السجدة ثم عاد للآية لا يجزيه جنة اخرى ولا يجعل هذا الحد فاطاعه مجلس
يحدو والخير اذا كانت قاعة تقامت بطل خيارها لما بين في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى وكذا اذا قرأها وهو قائم ثم
وقرأها ثانية فليكنه جنة واحدة ولو قرأها وهو قائم او قاعدا ثم قام مضطجعا فقد انقطع حكم المجلس حتى اذا انتبه فقرأها
ثانيا يلزمه جنة اخرى ولو قام قاعدا او عمل على سبيل لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها
مرة اخرى قبل ان يسير فليكنه جنة واحدة ويجوزها على الارض ولو سارت ثم نزل بعد ذلك فليكنه جنة واحدة وكذا اذا
قرأها او ركبا ثم نزل قبل ان يسير فليكنه جنة واحدة ولو كانت سارت ثم نزل فقرأها فليكنه جنة واحدة ولو قرأها
على الدابة وهي تسير ان كان في الصلوة فليكنه جنة واحدة وان كان في غير الصلوة فليكنه جنة واحدة ولو قرأها
وهو ماشي يلزمه لكل مرة جنة واحدة في نسخة القضاة امام وكذا ان كان يسبح في الماء في بحر او في بئر عظيم اذا كان
يسبح في حوض او غير ذلك من معلوم قيل بانه تكفيه سجدة واحدة والصحيح انه يتكرر ولو استقل من زاوية المسجد الى
الى زاوية اخرى لا يتبدل المكان اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان ولو استقل في المسجد الجامع من زاوية الى
لا يتكرر الوجوب ولو استقل من دار الى دار فكل موضع يصح له قنديل جعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب وقد مر في
فصل الامانة وسبل السفينة لا يقطع حكم المجلس بخلاف ميل الدابة اذ لم يكن في الصلوة ولو قرأها على حصن آخر فادعا

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

فادعها اختلفوا فيه في الصحيح انه يتكرر الوجوب وكذا لو قرأها في الكسوف او تسوية الشرب او يدور حول الرمي
بالطعن فانه يتكرر الوجوب للسبيل في الأصل **باب جنة خيرة كنيته آية البجدة وشروطها** وفي الفوائد
وليس شرط لآية البجدة ما ليس شرط للصلاة من طهارة الثوب والمكان والنجاسة واستقبال القبلة ولا يجوز ان يقرأ
على الماء ويطلبها ما يطل الصلوة على الماء فيكون له بطلانها بحال المدة ان نوى ان يقرأها في المدة او في المدة او في المدة
فيها لا يبطل طهارته ويجوز ان يقرأها في غير القبلة ان اشتبهت عليه القبلة ولا يجوز ان يقرأها في المدة او في المدة او في المدة
بقراءة ذلك الوقت فان قرأه في وقت يكون ويجوز في وقت يكون آخر ان قرأه عند طلوع الشمس ويجوز عند الغروب
والظلمة ان يقرأه في وقت يكون ويجوز عند ان يقرأه في وقت يكون ويجوز ان يقرأه في وقت يكون ويجوز ان يقرأه في وقت يكون
موضع جنة وان كان جنة على موضع طاهر ويكره في أول الجنة وآخرها يقول في سجدة سبحان ربك على ربك سبحان ربك
سجدة المكتوبة يوم يكبر فيها شيئا اصلها من كبرية فان قرأها في غير الصلوة فالحسن ان يقدم ثم يبعث ولو قرأها في الجنة
في غير الصلوة فارد ان يركع البجدة روى انه يجوز ولو كان في سجدة الدابة ينقض الوضوء بخلاف الصلوة والصحيح ان لا ينقض
وقد مر في الطهارة ولو قرأ آية البجدة ركبا او سمعها وهو ركبا جزاء ان يقرأها ركبا ثم نزل فادعها بالجملة جازع
ابو يوسف وهكذا روى عن محمد بن قيس في الصلاة على الدابة ويجوز على الارض يجوز في كل مكان **الفصل التاسع عشر**
النذر وما بين بالشرع وفي الأصل رجل قال لله على ان أصلي ركعتين بغير وضوء لزمه ركعتان بطهارة عند أبي يوسف
وقال محمد بن يونس شيء ولو قال بغير قراءة يلزمه صلوة بقرعة عند عائشة النذرة ولو قال لله على ان أصلي ركعة يلزمه ركعتان
ولو قال ثلاث ركعات يلزمه اربع ركعات ولو قال نصف ركعة يلزمه ركعتان وهذا في أبي يوسف في الجنازة ولو قال لله على ان
الظهر ثمان ركعات ليلس له الظهر اربع ركعات ولو قال ان رزقني الله مالا فعلى زكوتي عشرة دراهم لزمته اربعون دراهم
مرتين لا يلزمه شيء زائد ولو نظر الى ماله وهو صلى الظهر فقال لله على ان أصلي خلف هذا الماهم هذه الصلوة نظرا ثم تذكر
انه لم يصل الظهر فدخل معه بنو الطهر جاز ظهره وليس عليه قضاء ما جعل على نفسه من النذرة ولو نذر ان يصلي صلوة في موضع
قايما او قاعدا او قال بعضهم يصلي قايما **باب فصل في النذر** النذر ما يشرع قايما ثم اراد ان تعد من غير ذلك له ذلك استحبنا ان يعد
وعندما ليس له ذلك قياسا ولو اقيمتا قاعدا ثم بدله بعد صلى بعضها ان يقوم ويصلي بعضها قايما جاز والمريض لا يقيمتها
قاعدا ثم يقرأ فاتتها قايما جازعها وعند محمد بن يعقوب على بينة في موضعه رجل ففتح الظهر مع الامام بنو الطهر
ثم نذر ان يصلي الظهر فمطعها ثم كبر بنو الطهر في عليه وكذا لو دخل مع الامام بنو الطهر في عليه ثم كبر بنو الطهر في عليه
ثم اضدها لم يكن عليها الا المكتوبة رجل ففتح السطوح في اربع ركعات ثم تكلم فليكنه قضاء ركعتين عند معاوية في وقت
روايان في رواية اربع ركعات والصحيح انه يبعث قولها وهذا بخلاف ما لو قال لله على صلوة ونوى اربع ركعات لله يلزمه
اربع ركعات وانفق احتياجا ان الشروع في النذر بطلان النية لا يلزمه اكثر من ركعتين والاختلاف فيها اذا نوى
الربع **الفصل التاسع عشر في قضاء النذر** وفي شرح الطحاوي رجل فاتته صلوات كثيرة في حالة الحيضة
ثم مرض الرجل مرضا يصير الوضوء فحشا يصلي بالنيم ولا يقدر على الركوع والسجدة ولا يمكنه اداء الصلوة اذ بالامانة فاري

الصلوات

الصلوات

الصلوات

الصلوات

1915-1900

1775

عقله فلهذا جاءه وقال عظمى كذا الفرس

وان خرج قبل فراغ الامام ان خرج
الجمعة مع الامام انقص ظمرا بالامام

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

الاله غرض الصلوة في فرق بين الشبهة والحق **جواب** في الكفن ولكن الميت كفن مثله وهو انظر الى ثيابه في حياته بمحرم
 في العدن واكثر الكفن الرجل فيه ثلاث اوثاق ليس فيها عانة عندنا ولا يستحسنها المتأخرون وانما ثوبان يقيص ولعاقبه وكفن النسوة
 للمرأة خمسة خمار ويقيص وارادوا لعاقبه وخرقة تربط فوق يديها وكفن النجاسة ثلاث خمر يقيص وارادوا لعاقبه وان كان بالماء اكثر
 والورد فله كفن النسوة اولى وان كان على العكس كفن النجاسة ولو لم يلحق كالبالغ في الكفن والخط الذي لم يبلغ حد الشك في
 ان كفن فما كفن البالغ وان كفن في قوب واحد جاز وان كفن ابا في قوب واحد فقد اساءوا هذه حالة الاختصاص وهذه الحالة الفرية
 بمنزلة الحسن في الكفن اليسيل البصر فان لم يترك له فالكفن طرعى عليه النفقة الا ان خرج في قول محمد رحمه الله وقد
 الى من بعده رحمه الله **على النجس** وان تركه الا وهو عليه الصلح اذا ما من مقتو الرجل ولم يترك شيئا له حاله مهران وفي الذي
 قال محمد رحمه الله كنفه على حاله ولو كانت المرأة وتركت ما واما كنفها عليها على قدر ميراثها وان لم يترك الميت ما واما
 من هذا ان احد يحب عليه نفقة في حياته كان كنفه على ما لم يبق من ميراثها وسائر الناس وفي التي اذا لم يجد ثوبا الصلح في كفن
 الناس ان يسلوا له ثوبا بجلابذة مسحوقهم بجلابذة كفنهم في الداهم لتكفنه ففضل منه شيء ان عرف جبا العقل رد عليه وان لم
 يعرف كفن مخاها آخر وان لم يقد على صرفها الى الكفن يتصدق بها على حي عريان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان
 القوب ملك الحي فان لم يسه ولا يكفن به الميت وان كان ملك الميت والحي وارثه يكفن في الميت ولا يلبسه الحي اذا بش الميت
 وهو طر كفن ثيابا من جميع المال فان كان كفن ماله فالكفن على الوارث دون العروة والاحبار الوطيان ان افضل التكرار الذين
 قال لم يكن الغرماء قبضوا ديونهم بديا الكفن وان كان قبضوا ديونهم لا يشترق منهم شيء رجل كفن الميت من ماله ثم وجد الكفن في
 يد الرجل كان له ان اخذته وكذا لو كفن ميتا فافترسه سبع كالكفن له ثوب الجبان اذا خرق او ابرأ كما لما التقه
 ليس للميت ان يتصدق بل يبيعه ويصرف منه في ثوب آخر جازون في السفريات احدهما فاخذ صاحبه ماله وانفقه في
 التجديد والتمتع لا يصح ثوبا بطلان ذلك ثوبا هو ثوبها وله ديون يكفن فيها في الصلح ثوبا اجعل الدين كفن في ثوب واحد
 كما حاله الحق ان كان له ثوبان في ثوبها فاقبل في ثوب عنه في ثوب **جواب** في ثوبين في ثوبه القاضى العام رحمه الله
 صلي الله عليه وسلم فرض كفارة في بيعه في هذا الموضع شرط ان يكون مفسق والحق بالصلح على الميت امام الحي ثم الولي وصروا به
 للميت عن ان يسهه رحمه الله والى والى ولا يقدم امام الحي العبادان الذين وعند العام محمد بن الفضل رحمه الله السلطان في الصلح
 على الميت ان حضر ثم امام الحي ثم الولي ولا يقدم احد غير السلطان وغير امام الحي باذن الولي والى نفسه ابو جعفر رحمه الله اذا حضر
 بقدمه ما وليا فان حضر والى المصطفى قالوا اوله وان لم يحضر كلاهما حضر صاحب الشرط وامام الحي قصدا الا في الولي وان لم
 يحضر الولي لكن حضر خليفته فخلفه اخى من اهلها وصاحب الشرط اوله وان لم يحضر السلطان والى والى وجبا اهل البيت
 وامام الحي فانهم يقدمون امام الحي وان حضر امام الحي وحضر الموزن ليس على ذلك كما ان يقدم من حضر الولي او خليفته في القاء
 قصدا الا في الولي والى والى جبا الى الولي ان تقدموا في القاء وارادوا ان ينفذوا على ذلك ثم ان يقدموا في القاء والى والى
 من هذا ان يقدم العبادان ثم فاس قول ان يسهه والى يوسف رحمه الله وبه اخذ الحسن والحجاز ان الامام عظم
 اوله في لم يكن فسلطوا المصطفى لم يكن فامام المصطفى والى فان لم يكن فامام الحي والحاصل ان امام الحي يالصلح على الميت من

بنيت الصلوة والصلوة في آخر الوقت ثم حاضت له يدينها قضاء هذه الصلوة بخلاف المطوع فإنه لو أدركها
ليخص بها الصلوة الطلوع كان عليها تلك الصلوة إذا طهرت وكذا لو نسي في آخر الوقت في الصلاة أو باسقاط
سقط مستبدن الحاق لا يدين بها قضاء تلك الصلوة **الفصل ثلث في النكاح** النكاح على ضربين
استفال عدد واستفال مكان أما استفال العدد فإن ترى زيادة على معرفتها والحاجان بحاله واستفال المكان ان ترى
في غير موضعها الحروق ثم لا تسأل لا يكون الا بمرتين في قولنا في حصة ومحمد رحمهما الله وعندنا في سائر جهات يكون مرة
وعلى المصنفين هذا الصلوة في مسائل منها ان المرأة اذا كانت عادتها في الحيض خمسة ايام من اول كل شهر وطهرت في خمسة عشر
فرازة مرة زيادة على معرفتها الا انها لم تجاوز العشرة فانه يكون جميع ما كان حاضرا في وقتها غير ان عندنا حصة
ومحمد لا يكون عادة في غير موضعها عادة وانما نظر في الاختلاف بينهم في الشهر اذا استمر بها الدم فانه ثمرة الى
عادتها القديمة عندنا في حصة ومحمد وعندنا في سائر جهات الى اخرها وانما اذا كانت في وقتها في سائر جهات في سائر جهات
في الشهر كذا فانه ثمرة الى وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
هذا وايضا ان استفال المكان في المتقدم وفي المتأخر في الحيض المدة المتقدمة على عادتها في خمسة ايام او اقل
ترياما شيئا وان قبل ايامها ما يكون حيضا كذا اذا كانت في ايامها ما لا يكون اقل من ذلك وقيل بايامها ما يكون
حيضا فالمتقدم حيض في الوجين ونصير في طهرتها اذا كانت في ايامها ما يكون حيضا وقيل بايامها ما يكون حيضا
ولم يجاوز العشرة فكل حيض اذا رأت بين طهرين تامين الرابع اذا كانت في ايامها ما لا يكون حيضا وقيل بايامها
ما لا يكون حيضا لكن لو جمع كذا ذلك حيضا يكون اكل حيضا وانفك التام من اذ ان في ايامها ما لا يكون حيضا
وقيل بايامها ما لا يكون حيضا فكل حيض في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
فيما اذا كانت في ايامها ما لا يكون حيضا او اقل من ايامها ما لا يكون حيضا في ايامها ما لا يكون حيضا في ايامها ما لا يكون حيضا
يصل حيضا او كل واحد منهما لا يصل لكن لو جمع يكون حيضا حكما موقوف عندنا في حصة ان عاوية في الشهر
مشبه كان حيضا وصارته عادة والفرق في استخاضة **الفصل الثاني** في المتأخر وهو على خمسة اوجبا ايضا في سائر
النساء في الحيض وهو على وجين الاول اذا كان ايامها خمسة فرائد ايامها وبوين قبلها او اربعة بعد والزيادة
على ذلك هذا والحديث فيها ان حيضا ايامها واذا استخاضة **واما يقبل بهذا** امرأة قالت عادي في الحيض عشرة
وايام طهرت عشرين والآن اري الطهر خمسة عشر يوما ثم اري الدم ثوب من الصلوة والصوم الى تمام العشرين ثم
ترك الصلوة عشرة ايام وعلى هذا امرأة قالت عادي في الحيض خمسة والآن اري الدم في اليوم الثاني عشر في
بالغشال وعلى هذا اذا كانت قبل ايامها ثوب من الصلوة اذا كان اربع ايام طهرت في اليوم الثاني عشر في
لجناوز العشرة وعلى هذا اذا كانت عادتها في الحيض خمسة وطهرت في اليوم الرابع ثوب من الصلوة اذا كانت
فرازة وقت الصلوة وثوب من الصلوة **الفصل الرابع في الطهر في الفاضل بين الدينين** الطهر بين الدينين اذا كانت
اقل من خمسة عشر يوما لا يصير فاصلا بين الدينين ويصير الدم المتوالي عندنا في سائر جهات في وقتها في سائر جهات

في وقتها في سائر جهات

يو او اكثر يعتبر فاصلا ثم ينظر الى الدينين ان كانا ان جعل احدهما حيضا جعل حيضا بالفرادة والاصح كلاهما
حيضا ويحتمل حيض الطهر والبلاية به بشرط ان يكون قبل البداية في الحيض ثم وتخصيص هذا الفصل امرت بلغت
فرازة يوما واربعة عشر يوما واما ثمانية طهر اياما وما سبعة طهر اياما وما العشرة فرازة في الحيض
الشهر طهرت في سائر جهات وان كان هذا طهر حصة ومسايل السكك في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
بحدودها امرت بلغت فرازة يومين وما ولا طهرت في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
على راس العشرة وبقية الشهر طهرت في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
من اول كل شهر حيض وبقية الشهر طهرت **الفصل الخامس في النفاس** النفاس في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
ترك الصلوة اربعين يوما اكثر من النفاس وكذا لو نسي اربعين يوما ثم طهرت في خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم كذا نفاسها
اربعين يوما وطهرت خمسة عشر يوما وكذا لو طهرت احدى وعشرين يوما ثم استمر بها الدم كذا نفاسها اربعين يوما
وعشرين يوما واختلف المتأخرون في حيضها والذين يذهبون الى سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
في طهرتها نفاسا وان الدم اولا حتى ينجس العسل عليها وان رأت بعد النفاس طهرت في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
الطهر المحلل في الاربعين بين الدينين ان كانا اقل من خمسة عشر يوما لا يكون فاصلا وهو الدم المتوالي بالحقاق
وان كان خمسة عشر يوما فصلا فكل ذلك عندنا في حصة وعندها كذا في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
ثم طهرت اقل من خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم فان ايام نفاسها اربعون يوما عادة اصلية في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
ثم تصل بعد ذلك عشرين ثم تترك الصلوة عشرة ايام اتفاق وكذا لو كانت عادتها في النفاس اربعين يوما وكذا لو كانت في وقتها في سائر جهات
فولدت فرازة الدم يوما ثم طهرت ثمانية وثلاثين يوما ثم استمر بها الدم فكل ذلك عندنا في حصة وعندها كذا في وقتها في سائر جهات
ثم العادة في النفاس تنقل بروية المخالفة من عندنا في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
وعشرة في الحيض فاستمر بها الدم من اول الشهر تترك الصلوة عشرة ايام ويصل حصة عشر النساء اذا طلق فرازة في وقتها في سائر جهات
عشرة ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم عشرة ايام نفاس وكذا الدم المحيط بطهرت الاربعين ايام نفاس وان كان
قد رثنا المرأة اذا خرج بعض ولدها ان حرج الاقل لا يكون نفاسا فان لم تقبل صارت عاصية في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
او تحضر حيرة ويجلس هناك كذا في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
استخاضة ولو مال الدم من السفلى تصير نفاسا اما نفصى احد وان ولدت من قبل الكسرة امرت في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
وطهرت شهرين وطلعت ان بها جلا فاستقطت بعد شهرين سقطت عن مسس الحلق وقد رأت قبل الاستخاضة في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
تكون حيضا والحاصل ان السقطان استبان في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
له اصل وهو الدم وان كان كذا في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات
نفاس بيانه اذا كان حيضا عشرة طهرت عشرة نفاسا اربعين يوما فاستقطت من اول ايامها فانها تترك الكسرة
عشرة ثم تفصل ويصل عشرين بالوضوء بالشك ثم تترك الصلوة عشرة ثم يصل عشرين بيقين ولو سقطت في وقتها في سائر جهات في وقتها في سائر جهات

اذا ابتلع نفاق غيره في رمضان فسد صومه وكفاة عليه ولو اخرج برفق في يومه ثم رده الى فيه فابتلعه
فطن ولو اخرج عن فمه لاذقته ولم يبتلع عا كان داخل فم ثم رده الى فيه فابتلعه لا يفسد الصيام اذا ابتلع سبحة
لا يفسد وان تناولها لم يفسد ولا يفسد ولو ابتلعها في وجع الكفان والحنان لم يفسد ولا يفسد ولو ابتلعها في وجع
قال في الحكة فان مضغها لا يفسد صومه وكذا لو مضغ حبة خطية لا يفسد صومه ولو ابتلع حبة عينية لم يفسد صومه
والكفاة وان ابتلعها كما هي ان لم تكن فيها قشر ففقدت كفاة العلماء عليه القضاء والكفاة وقال ابو هبيل كفاة عليه
هو الصبي لما لم ياكل عادة الصيام اذا عمل على اليمين فدخل اليمين في فيه فخرج منه خضرة الصبي اخره او حمرته
او اخلطه بالريق نصار الرقي اخره واصفرا واخضره فانبع الصيام هذا الرقي وهو ذاك الرقي فطره وكفاة الصيام لا يفسد
ولو عاد الوجوه ان كان ما لا يفسد صومه عند السقي وعند مجرى النفس واعاده فسد صومه في قولهم جميعا وانما فسد قول
اليمين وعند مجرى النفس عند السقي وان لم يكن الا النقصان عاد له ففسد صومه جميعا وانما فسد صومه عند مجرى النفس عند السقي
والصبي في ابي بن في هذا ولو نسي ان كان ما لا يفسد صومه ولا كفاة عليه ولا يفتي في فيه العنق والدمع وان لم يكن ما لا يفسد
عند مجرى النفس عند السقي لا يفسد صومه عند السقي وانما فسد صومه عند السقي وانما فسد صومه عند السقي وانما فسد صومه عند السقي
بلما فسد صومه عند السقي في حقه خذ فاد في سبي بلاء حلالا ذكرنا في الطهارة صيام اكل الطعام نفق الحرامين ان كان فليدرك
صومه وان كان اكثر فسد واكثر قد يفسد ولو دخل ذلك الفدر في فيه فابتلعه فسد صومه فاعليه القضاء والكفاة واخرج
واختصه ثم ابتلعه عسان فسد صومه في الكفاة اقول اربعة قال القتيبي رحمه الله في صحيحه انه اذا ابتلعها وعلمها
رجل اخذ لغة من الحنظل لياكل وهو ناس فلما مضغها ذكر انه صام فابتلعهما وهو ان كان ابتلعهما قبل ان يخرجها من فيه فاعليه
الكفاة وان خرجها ثم اعادها فلا كفاة عليه وبه اخذ القتيبي ولو ابتلع الصيام لونه مضغ في ظاهر اللسان كفاة
ولو مضغ لونه وامسكه في فيه كفاة في يوم والفقهاء فيه ثم انبته بعد الطهارة لم يفسد صومه وهو ان كان ابتلعها
ولو اكل المشقة ان كان قد دونها وتنت كفاة عليه وان تناوله كفاة عليه القضاء والكفاة ولو اكلها غير مطبوخ كفاة
لان اللحم القديد يفسد في المطبوخ وكذا في غير المطبوخ الحار وروى البيهقي كفاة في اكل الدقيق كذا عند البيهقي
وبه اخذ القتيبي وقال محمد بن كفاة في وقت الذبح اذا التمس بالسنن والديس على كفاة ولو اكل الخطية فعليه الكفاة ولو
اكل حصاة او فؤاة او حجر او صديد فعليه القضاء ولا كفاة وكذا لو اكل الشغل الحشيش والقراب او الحماق او السمور
اذا لم يكن منه سكا والجوز والكرامة والطير الذي يفسد به الاس وان كان يفسد هذا الطير فعليه الكفاة ولو اكل الطير الذي
ياد منه الكفاة مطلقا ولو اكل الحمار كفاة ولو اكل رفق النحل ان كان ياد منه كفاة ولو اكل عاده كذا في جليلي وفي الكرم او
لا يفسد الكفاة ولو اكل لوز رطبة او طينة صغيرة فعليه الكفاة وكذا في الجوز الرطبة او مضغها ولو ابتلعها ذكره في
انه لو ابتلع جوز رطبة كفاة عليه اما لو ابتلع لوز رطبة او طينة صغير او طينة فعليه القضاء والكفاة وليس كذلك في
لحوت الرطبة ولو ابتلع حنظل او فؤاة او كفاة عليه عمن ان سوي اذا مضغ الحنظل اليابسة او اللوز حتى يصل
المضغ الى الجوف فسد كفاة في الحنظل وقال القتيبي رحمه الله ان من اكل الشرا الى الحلقه كفاة عليه وان اكل اللب الى

هذا اذا ابتلعها في وجع الكفان والحنان لم يفسد ولا يفسد ولو ابتلعها في وجع الكفان والحنان لم يفسد ولا يفسد

هذا اذا ابتلعها في وجع الكفان والحنان لم يفسد ولا يفسد ولو ابتلعها في وجع الكفان والحنان لم يفسد ولا يفسد

الحلقه كذا ولو اكل كسرة خبز ابيض او تمرة يا بسطة عليه الكفاة ولو اكل كسرة قذرة كفاة فسد صومه
بقتلها او رآته بقتلها كفاة وفي الدجاجة اذا رآته على الكفاة المستحق ان ياكلها غير ذرة الجوز وان كان
ان مضغه فعليه الكفاة اذا كان فيه لب وان ابتلعه كفاة فيه وان كان مشقوقا او سقاها هذا العلماء عليه كفاة
وقال ابو سعيد البخاري يجب وكذا القثاق ولو اكل الحنظل والمري او ماء الكرم او ماء العصفور او ماء البكا تراه او الكسرة او
القشاة او ماء القند واما الرزجون والمطوايح والكبر اذا مضغها كفاة والكفاة والكفاة والكفاة والكفاة والكفاة والكفاة
ينبغي به او يتاوي به كالحنظل والطحينة والاشربة والادوية والاشربة والادوية والاشربة والادوية والاشربة والادوية
معد على القضاء والكفاة عند الحنظل في نخلة القضا او ما من حرامه وفي الحنظل نوع منه اذا مضغ الحنظل
لم يفسد صومه اذا مضغ الحنظل في الشرب في الحنظل والشرب لم يفسد صومه فاعليه القضاء والكفاة وفيه وان مضغ الحنظل في
ان مضغ الحنظل فان كل وهو شاك فسد صومه فان مضغ الحنظل في الحنظل فاعليه القضاء والكفاة والكفاة والكفاة
ولو مضغ الحنظل في الحنظل فاعليه القضاء والكفاة والكفاة والكفاة والكفاة والكفاة والكفاة والكفاة والكفاة
لانها اذا كان ثابتا وقيل انتم اليه كبراه فضا بنزله اليه فضا بنزله اليه فضا بنزله اليه فضا بنزله اليه فضا بنزله اليه
الحنظل عليه فضا بنزله اليه فضا بنزله اليه فضا بنزله اليه فضا بنزله اليه فضا بنزله اليه فضا بنزله اليه فضا بنزله اليه
انما لم تغيب فانظر ثم ظهر انها لم تغيب فعليه القضاء دون الكفاة بالذوق ولو مضغ الحنظل في الحنظل فاعليه القضاء
طالع فافطر ثم ظهر انه كان طالع فعليه القضاء والكفاة بالذوق ولو مضغ الحنظل في الحنظل فاعليه القضاء
كفاة حنظل الحنظل ولو مضغ الحنظل في الحنظل فاعليه القضاء والكفاة بالذوق ولو مضغ الحنظل في الحنظل فاعليه القضاء
ولو دخل عليه جماعة وهو يمسح فاعليه القضاء والكفاة بالذوق ولو مضغ الحنظل في الحنظل فاعليه القضاء
قبل طوع الحنظل والحنظل في الحنظل فاعليه القضاء والكفاة بالذوق ولو مضغ الحنظل في الحنظل فاعليه القضاء
عد الحنظل او غير ذلك من شدة الواحد في مثل هذا لا يقبل ولو كان له انظر الى الحنظل او مضغ الحنظل فاعليه القضاء
طالع فاعلمها ربحها ثم ظهر ان الحنظل طالع الحنظل فاعليه القضاء والكفاة بالذوق ولو مضغ الحنظل في الحنظل فاعليه القضاء
الكفاة نوع منه المسافر اذا قدم مصر وهو صائم فافطر في يومه لم يفسد صومه فاعليه القضاء والكفاة بالذوق
فكان كذا عند حقه وان سوي وكذا لو اضحى الحنظل ثم سافر فافطر في يومه لم يفسد صومه فاعليه القضاء والكفاة بالذوق
افطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم سقطت الكفاة عند الدلالة وانه اذا مضغ الحنظل فاعليه القضاء والكفاة بالذوق
عليه في اولها وبلغ لما افطر تسقط عنه الكفاة ولو افطر في رمضان متوقفا ثم اضر عليه شاة كفاة عليه ولو افطر في اول
الها واستمر ثم اكرهه السلطان على السفر تسقط عنه الكفاة في طاهر الرواية الحسن عن ابي حنيفة تسقط عنه الكفاة
ولو سافر باختياره تسقط عنه الكفاة بالذوق وكذا في الذوق وكذا في الذوق وكذا في الذوق وكذا في الذوق
في اولها ومن مضغ الحنظل ثم اضر عليه فاعليه القضاء والكفاة بالذوق وكذا في الذوق وكذا في الذوق
في نهار رمضان ولم يفسد صومه فاعليه القضاء والكفاة بالذوق وكذا في الذوق وكذا في الذوق وكذا في الذوق

هذا اذا ابتلعها في وجع الكفان والحنان لم يفسد ولا يفسد ولو ابتلعها في وجع الكفان والحنان لم يفسد ولا يفسد

هذا اذا ابتلعها في وجع الكفان والحنان لم يفسد ولا يفسد ولو ابتلعها في وجع الكفان والحنان لم يفسد ولا يفسد

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

منه

من کتاب سید و من کتاب
نسخه از ابیات من کتاب و دفتر

تقریر فی ۲۷

دانش

في الناري

الفرع
منه

موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب

مرکز تحقیقات

روز و ماه و سال

كان البند من قبل ربا الارض فخله اجوشل العامل وطلب له وان كان البند من العامل فخله اجوشل العامل والارض والخل
له والاب في مسابقتها ما في موضعها **الفصل الرابع عشر في معنى الكناج** وفي الاختلاف بين
الزوجين رجل ادعى نكاح امرأة واقام البينة واقامتها اخفاها عنها امرأة تزوجها الفل فلما ابرح والبينة بينته و
اذ لم يورثا وتارحمها لم يورثا فان كان احد ما سبق فيبينة الى سبق اولى وفي المسوعين ان جسه ولو وقت
بينته المرأة ولو يورث منه الرجل يدعي الرجل جانيه ويطلب دعوى المرأة وان قال فلما تزوج تزوج احد ما يورثها
بينيها والزوج يقول في هذه ارضدقة المرأة فليارثها وان جنت فله نكاح بينته وبين واحد منهما وفي الكناج الكبير
رجل ادعى نكاح امرأه وادعت تلك المرأة انه زوج لختها قبلها وهي في نكاحه الذن والزوج ينكر عند ارضه وهو
تتقى بنكاح الحاضرة ان كانا اختا غايبة ولا يلتفت الى بينته المرأة وعندها وقف البينتان حتى يحضر الغايبة
فان حضرت وانكرت دعوى الحاضرة فتبني بينته الزوج وان ادعت واقام البينة فتبني لها الكناج وبطلت بينته
ويفرق بين الزوج وبين الحاضرة ولو اقامت الحاضرة المسه على انوار الزوج بنكاح الغايبة على هذا الخلاف ولو
المسه على الكناج الاخت لهما اقامت البينة على نكاح امها او ابنتها قبلها ولم يثبت دخوله بها فهذا وسلكوا
سواء ولو اقامت البينة على الدخول بايها او ابنتها او قبيلها او انظر الى زوجها بشهر او على انوار الزوج بذلك
فرق بينه وبين الحاضرة ولم يثبت نكاح الغايبة قبلت البينة على جانيه الغايبة لا على نكاحها والمسألة
دليل على ان الشهادة بالنسب والتمسح بها يورث هو اختياره في حاله سلام على البردوى رحمه الله واختار الفضلي ان
لا يجوز وفي المسوعين عن رجل اقام البينة على امرأة انها امرأته واقامت هذه المرأة المسه على رجل اخر انها امرأته والرجل
يخضع للبينة بينته الزوج المسه لا ولو اقامت المسه على اقرار بنكاح بن الحاضرة فرق منه وبين الحاضرة في هذا
على نكاح البنت حتى يحضر لانه لا يثبت عقد الغايبة لكن يثبت اقرار بحقيقة المصاهرة وفي القضاوي رجل تزوج امرأة
بشهادة شاهدين وان الشاهدان واكرت الى النكاح ليس الزوج ان خاصها وعندها خاصها اختلف برئت
وان تكن نفقة بها لادعي لا نفقة ابوالبيت رحمه الله على قولهما في الصداق امرأه ادعت على رجل انه زوجها
واكرت الرجل خلف بالله ما هي بزوجته وان كانا في روضة فخر طالي رجل رغب ان حننه كلكم بغير وبنته محرم
والزوج منكروا القول قوله رجل زوج ابنته البالغة ثم ادعى ان النسب بحج الكناج لا يصح هذه الدعوى وكذلك
زوج ابنة البالغ ثم قال ادب بعد موت الابن الكناج كان فيمن ادعى الابن وما من غير جازية وادعت امرأة
الابن الزنا ولا يصح دعوى الابن في الحيط لو كان النكاح بغير جازية وقال ادب ما ان الابن بغير جازية وقالت
المرأة بعد الجازية القول قول ادب والبينة بينته المرأة رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم رضاها حتى
ما في الزوج فعاذ دعي منه ابني وامري واكرت ورثة الزوج فالقول قولها ولها الميراث وعليها العون ولو ادعى في بيته
بغير امرى فبلغني فاجرت واكرت ورثة الزوج الجازية فالقول قول ورثة الزوج ولا مهر لها رجل ادعى على المرأة
النكاح فانكرت وحلفت لا عمل له الزوج باختار واربع سواها ولو كانا في المردعية فالقول قول الزوج وحلف لا عمل لها

له الزوج باخبر بزوجها ولها ما كانت بعد سنة اذ قلت لا ارضى بالنكاح حين بلغني القول قولها وفي ادب
لخصاص رحمه الله اذ بلغني لزوجهم كذا او وقت كذا فرددت وقال الزوج ادب لم يكن القول قول الزوج ولو اقام الزوج الى البينة
البينة على الجازية والمرأة على الرديفيتها اولى وفي سوع الجامع الكسرة ما في الجازية المرأة القول قولها والبينة بينتها
ولو كان النكاح صغره اقام وضربا المسه على ان الزوج قبل وان لم يكن للمدعي ولحية الكناج الصغير ولكن يورث
تفصيله وهو عندنا قوم في المسه اولى ولم يصح منها الرديف ومي باله لا يقبل قولها اذ ردوت وكذا لو لم يكن عندنا
قوم لكن دخل بها زوجها ثم ادعت بعد الدخول انها ردوت النكاح حين زوجها ادب ومي باله واقام البينة على ذلك قال احمد
المسهر رحمه الله الصالح بما لا يقبل وان ذكر الفضلي انها يقبل المسامحة في الصداق وفي باب الباء الموحدة اذ الزوج وليته فرقت
واختلفا قال الولي مي صغره والرد بالطلوع انابا لانه ان كان يورثه فافق قولها قال رحمه الله ومن تسع
مراهقة ولو اقام الزوج المسه ان زوجها ومي صغره واقام هي المسه انه زوجها ومي باله بغير رضا فينتهي الى
وكذا في التسع لوباع مال ولد فقال ابنا بالغ ومن التسع والسبع غير جازية ولا يورث ابني صغره والسبع جازي
القول قول الولد من الجازية وفي الاقرار رجل تزوج امرأة كان لها فوطتها الميراث بها قال الزوج انك تزوجت قبل ان تصا
عدتك قال المرأة كنت استغثت بعد الطلاق سقطا فلا استبان خلفه القول قول الزوج وفرق بينهما ولا بد ان
مي لهما كس سقطت بعد الطلاق وانقضت عدتي قبل قولها وفرق بينهما ولها المهر اذ دخل بها ونقض المهر اذ دخل ولو
قال الزوج بعد ذلك كسني القول قول الزوج سنها وفرق سنها ولها المهر مرة سها وان كان الجاني قبل الجانيط الميراث
قال الزوج الكناج كان بشهود وثقا بمي بغير مهر او في العون او في حال رية او في حال كانت بحوسنة او انا اختار ان ارضع
القول قول الزوج ونقص النكاح بينهما كالثابت بالبينة وفي الخط ولو كان زوجي وانا صبيته وقال باله القول
قولها انها خلفت في وجوب العقد وادعت في النكاح عند ارضه وادعي تسع لمرأه العام معه وان
بجاءها رجل لها ميراث وان كانا صا دعه وقال بحج له سنها المقام معها ان ترجع عن هذا القول قبل موت الزوج ح
حلها ميراثه ولا فلاح لرجل وهل يشترط حضرة الكسرة عند القضاء بالنكاح حتى تصير المرأة حلالا له قال في المخرج
يشترط وقولها ترجعت في العقد وادعى الزوج انه تزوجها بعد انقضاء العون القول قول الزوج لكن يسجد
العام معه وان بدعه عامها ان علمت انها في العون ولو كانا على العقد ان ادعى الزوج ان النكاح فخر بشهر وخ
وهي ندعي الصحة وانكرت ما قال الزوج فرق سنها وعندها تنصف الميراث المسمى اعني ان كان قبل الدخول هذا في الجنا
وفي مجموع النوازل من سوع الادب سلام رجل ادعى نكاح امرأه ومي على كس امرأته طلقني وانقضت عدتي وقررت
بهذا الثاني وان كان يدعيها او بنية الادب فوسط المتوسطون سها ووقع القرار على الاختراع فاختلف منه
بالحل الثاني من غير مجتهد العقد والحد والعون ولا يصح الخلع لانه لم يثبت النكاح صرحا **جمل**
في الاختلاف في المال رجل جاز ببنته وسلم الى الزوج فانث البنت فادعي الابن ان ما دفع اليها ميراثها لم يمسها وانما
اعادتها منها وقال الزوج ادب لم يكن القول قول الزوج وعلى الابنة وسعي ان تشتري الدج بها من ثمن البنت

جاءت المسكنة في طلاق النوازل جارية هربت من مولدها يوم مات وجدها فوطها وبخل عنها ثم ولد له شقيق
اشهر وما زال ولدان كالجارية ذهبت اليهم فاموت في سعة من بيها وان كالجارية عقيمة لا يولد
ان يبيها وشهرها تمام ولكن حتى سابع يومه في هذا حتى **جنس** في الحنفية مع المرأة وفي غيرهما في القبي
امراة ابنا من سكر مع احدها الرزق كانه وعندها ان كان في الدار سكر وخرج بنتا منها وجعل بيتها غلظا لم يكن
لها ان تقابل به بيتا اخر وان لم يكن في الدار البيت واحدا لها ذلك ولو كان في الدار بيتان او اكثر الا ان يتخير
قال القاضى امام هذا وتقدم سؤل ان كان البيت واحدا لها ذلك ولو كان في الدار بيتان او اكثر الا ان يتخير
واحدا قال القاضى امام هذا ان تقابل به بالمسكن الخزانة لم يضطر ذلك في الحكم اذا ثبت ان سكر مع احدها الرزق
المستوحاة والمعتدة اذا ثبت ان يطبخ او يجبر ان يطبخا على الطبخ او يجبر ان يطبخا من بيتها في ذلك شرف
فعل الرزق ان يات بها بمن يطبخ ويجبرها اذا كانا تغدروا من سكر ففعلها بغيرها قال القاضى امام هذا
لا يجبر لكن اذا لم يطبخ او يطبخا الرزق وهو الطبخ عن محمد رحمه الله وذكر في المتن ان الرزق
ولا يجبره ولا يحدده لكن هذا جوار الرواية وذكرنا جوار القبي للمرأة ان يجبر زوجها ولا يطبخ فانما
الرزق اعطى اجزا يعني جوار البروان شاء دقيقا امرا مرضعة ظهر بها الجبل وانقطع لبنها وخاف عطلها
الهلوك وليست بهذا الصغير سعة حتى يتسجل الطير يباع لها ان تعالج في استئصال الدم ما دلت بظنة
او علفه او مضغه وذكر في كراهية الفتاوى انه باع من غير هذا العبد البكر اذا جلت زلال بكارها
بالبيعة او بحر والددم اذا لم تكن لها رزق بان جاعها فباعها دون الفرج ثم امرأة حامل اعتدوا الولد
في بطنها ولم تجد سبيلا الى استخراجها ففعل الولد اربا ففعل بخاف على الدم ان يمايت فابا س
وان كان جارا ففوق به المرأة اذا وصلت شعرها بشعر غيره يكن والخصية بالوبر ولو قطعت شعرها عليها
ان تستغفر لها العبد اذا كان له شعر على الحجة لا باس للجار ان يتفق **جنس** في خروج المرأة من
السبوق العاق للرزق ان يضرب المرأة على اربع خصال وهي في معنى الريع تركا الزينة والرزق يربها او ترك
العجالة اذا دعاها الى فراشه فترك الصلوة في رواه والغسل والخروج من الدار لا يمنع من زيادة الدون في كل جمعة
وفي زيادة غيرها لم يجز في كل سنة وكذا اذا اراد ابوها او غيرها الجنى اليها على هذا الحجة والسنة وعملوا
في التلاد اذا كان قادرا على ان يذهب وان كانا لا يغدرا ان ياذن لها رزقها في كل شهرين ويخرج
وكذا لو كان لها اولاد آخر من رزق اخر على هذا في الفتاوى امرها بالاب زمن وليس له من رزقها غير
وعينها الرزق من قهاه جارتها القبي في جوارها ونطع اياها سو كان الذي يسكن او ما او ان يزوج
النوازل يجوز للرزق ان ياذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيادة الدون وعيادتها وقربتها او
احد ما وزياد المحارم فان شاقا قايلا او غسالة او كان لها على اخر حق او اخر عليها حق يخرج بالوزن
وتعمل الذن في حقها فانما عدا ذلك من زيادة النوازل وعيادتها والوليمة لا ياذن لها بالخروج والوليمة

ان

وخرجنا ناعاصيين ويمنع من الحام فان ارادت ان يخرج الى محل العلم بغير رضا الرزق لنسها ذلك فان
وقعت لها نال فان سأل الرزق من العلم واجبرها بذلك ليسعها الخروج وان ائتمعت لم يسأل اسعها الخروج
غير رضا الرزق وان لم تقع لها ناله لكل ردت ان يخرج الى محل العلم ليعلم مساه من مسائل الفقه والصلوة
ان كان الرزق يحفظ المسائل ويذكر عندها لانه ان يمنعه وان كان يحفظ الاول وان ياذن لها الجنا
وان لم ياذن فله شيء عليه في مسعها الخروج مالم يقع لها ناله في النوازل وفي الفتاوى في باب الوال القبي
مهرها ان يخرج في جوارها وتزودا قارب غير ذن الرزق فان اعطاها المهر ليس لها الخروج الا بان
ولا تسأل المرأة مع عيادها خصالا او فدا ولا باس ان تسافر مع رزق بنتها ومع ابن زوجها
ومع رزق امها ولا تسافر مع ابنها الخوي وكذا من كان من اهل الكفر الكبيرة والشابة سواء في السفر اما
الصغيرة التي تشتت فلا باس بان تسافر بغير محرم ولا يكون الغلام الذي يحمله محرم الا مرة في السفر الا يكون
مراقتا وحده ولو أنه عشا او ثا عشر والمرأة لا يكون محررا في السفر في ظاهر المذهب **وتصل بهذا**
المنقذ اذا كان الجبل وامرانه في طاق لا باس بان يدخل عليها الولد والخروج بعد ان تكشف عنها محرم وبعد
ان لا تكون في الجامعة وفيه ايضا قال ابو حنيفة وان سحر رجلا لا يسأل الرجل ان يدخل على امه وبنته وخته
الا بان وكذا كل ذي رحم محرم وكذا العبد على مولاه ولا يشاء ان على امرائه لكن اذا دخل بسلام
وفي الفتاوى رجل له والدة شابة تخرج مع الزينة الى الوليمة والماتم بغير اذنه ولها رزق ليس له ان
مخرج لم يثبت عنده انما يخرج لاجل الفتا واذا ثبت عنده لا يمنع بنفسه لكن يرفع الى القاضى
الفصل التاسع عشر في النفقة وفيها نوع وجنس في نفقة ذكور الاحكام قال في الوقضية
الرجل اذا كان صاحب الماد والطعام الكثير يمكن من النوازل قد ركبايتها ليس لها ان تطالب رزقها
النفقة وان لم تكن هذه الصفة تفرض اذا طلبت الفرض في طلبت نفقة كل يوم لها ذلك عند المساء وتعرض لها من
لكسرة ما يطعم النساء والصيف فان بقاء النفس بالماء كول والملبس وذلك بخلاف اخذ والوقاية المكنة
والرزق هو الذي يفي الا اتفاق الا اذا ظهر عن القاضى مطلبه في نفقة النفقة وامر بان يعطيها لتنفق على
نفسها نظر اليها فان لم يعط حيسه ولا تسقط عنه النفقة وتكون راسدا حتى يرجع على الرزق او يذهب
له مال فان قال الرزق احبسها معي فان في الحبس بها خاليا لا يجسها معه ولا يفرق بينهما الا بغيره
ولكن يا مبالا سدا له وتفسيرها الشراء بالنسبة لتفرض الرزق في جوارها والقدوى في الامر
ان يحمل المرأة على الرزق بدون رضا الرزق وقال الحكم رحمه الله وذا من امر اذا ما وجد ما بعد الامر
ترجع بذلك وتغدر الكسوها والحادها ان كانا لهما عادم كمن لا يبيع نفقة خادما نفقة حتى قالوا تغدر
لخادما اني ما تغدر على الرزق الميسر بغير الكفاية ولا تغدر الخادم واحد وعن ابن سفيان الخادمين
خادم داخل البيت وخادم خارج البيت وهكذا ذكره ماوى اهل بقرقند وعربي وسفيان وغيره

المرأة

اذا كانت فائقة في الغنا وقت الذوقها مع خدم كثيرة استخفت نفقة لخدم كلها على الزوج فاما كان
 الزوج معسرا تعرض نفقة لخدم وان كان خادما وقال محمد رحمه الله نفرض واما الخادم وقال بعضهم
 المملوك حتى لو لم يكن له يستحق وقال بعضهم اى خادم كان حرة او مملوكا لها او مملوكا غير لها وان لم يكن لها
 خادم لم تعرض لها نفقة لخدم وفي الصغرى المملوكه اذا كانت امه لا تستحق نفقة لخدم ونفقة لخدم
 لبنات له شرا وفي الصغرى لو قال الزوج له مائة الف نفق على احدى من حردك ولكن اعطتك حادما من
 وابنت المرأة لم تكن للزوج ذلك ويجوز على نفقة خادم من خدم المرأة وفي القصة لو قال الزوج انا اخذتها
 عن ابى موسى انه لا يقبل منه وقال بعض مشايخنا اصل في الصغرى لو اتفق على ما لئلا المرأة بما مر بان امره
 بان نفق عليها من المهر ثم قال لا لاجل النفقة من المهر تلك استحد منهم قالوا نفق عليها بالحرف بحسب من المهر
 امرأه طلبت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج حيا مائة وطعام كثير لا يفرض لها النفقة وان
 لم تكن كذلك نفرض لها النفقة بالحرف بشرط ان لا يتساخنا ذلك بخلاف باخذ في حال الرجل ان كان متحررا ونفرض
 عليه النفقة بغير ان لا يحد على نفقة المهر فقه واحدة وان كان متحررا نفرض عليه شهر شهر وان كان
 من الدهاقين نفرض سنه سنة نظرا لما كان اسروا في القصة نفرض له داما عادا اللحم والادوية الزيت
 والادوية اللبن الدهن وقال بعضهم انما نفرض له داما اذا كان خيرا للغير ولا نفرض القاتمة وفي القصة لا يحد
 الا دار والخوف وذكر كليلة في كسرة الخادم وهذا في ديارهم بحكم الحاكم في ديارنا فيفرض له دارا والكتب فيفرض ما يام
 عليه وفي المحيط اذا كان للزوج عليها دين فقال حسبوا لها من نفقتها اذا رضى الزوج بخلاف في غير
 الديون انه يقع المقاصة وان لم تنقاصا وفي الصغرى المملوكه والحرة بحسب على الزوج لخطب الصباغ وان كان
 عليه ومن الوفاق عليها ان كان غنية وان كان فقيرة اما ان يقبل الزوج او لا عليها تنقل بنفسها وان كان غنية فتسا
 من نقل ولا تنقل بنفسها ومن ماء الر غتسال على الزوج غنية كانت او فقيرة هكذا في القضاة وفي القضاة
 ذرين جعل عليها ان ظهرت من الحيض واما ما عشرين فان كان اقل من عشرين في على الزوج وكذا لو كان الغسل
 اجابته واما اجرة القابلة ان استأجرت من قبلها وان استأجرها الزوج فعليه وان حضرت القابلة
 من غير استئجار احد فللقابل ان يقول على الزوج له نه منة الجمار وللقابل ان تقول على المرأة نه منة الجمار
 وتنفق الكسوة كل ستة اشهر او تزوج وبنيها وام بيت اليها الكسوة لها ان تطالبها بالكسوة قبل مضي ستة
 اشهر والكسوة كالنفقة في ان لا يشترط مضي الدق والزوج ان رفع الى القاضي بامرها بلبس اللباس ان الزينة
 حقته ثم في طاهر الرواية يعتبر حال الزوج في النساء والعسا هذا في الاصل وفي ادب القضاة في الخصا يعتبر
 حتى لو كانت معسرة وهو من يستوجب دون ما يستوجب كس لوكا مائة والف في قول الزوج في العسرة ولو
 اقام البينة فالبينة بنتها انه ميسر في الاصل وأشار شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله الى ان القول
 قول المرأة انه قادر من الماخزين من قال ينظر لزيه في حق العالوية والفقهاء وفي ادب القضاة في الخصا

نفقة الزوج
 والنفقة

شكك المرأة عند القاضي ان الزوج يضيها وطالبته ان يسكنها عند قوم صالحين ان علم به زوج وان لم يعلم
 ان كان جليله صالحين اقربا منه لكن نسائها ان اجبر كما شكك زوج وان لم يكونوا صالحين اى يكونوا
 اليه امره بالادسكان عند قوم صالحين ولو ايت ان يسكن مع احاد زوجها ذكر في فضل الخطر والادسكان
 فان قال الزوج يني شرا ولا نفقة على فان شهدوا انه اوفى بالمجل ومضى لم تكن في بيت الزوج تسقط النفقة
 وفي رواية لمسلم رحمه الله لو شهدوا انها ليست في طاعة الزوج للجماع لا يقبل ان بها عتق انها تكون في
 بيته ولا تكون في طاعته واذ كان في بيته ولا يكون في طاعته على نفقة لان الزوج ينفق عليها ولو لم يكن له
 الزوج يسكن في ارض الغيب وفي انا خرجت من بيت هذا لا يكون ناشرا هذا فان كان في داره ونفقه لكان الزوج
 سمرقند وامرأة بنسب بعث اليها اخيرا لجلها الى سمرقند فلم تذهب لعدم المحرم ففرض لها النفقة وفي المحيط
 ولو طلب النفقة وهو في بيت الدب بعد فلما ذلك ان لم يطالبها بالنفقة وعليه التمس وكذا اذا طالها ولم تنسج وكذا اذا
 امتنع بحق لتسوية المهر اذا امتنع وامر بها عليها لم يجز **فصل في نفقة الصغير التي لا تجوز**
 كما في بيت الزوج او في بيت الدب فان شئت الا نفق الجاهل ونفق الجاهل في المصالح ورحمهم فيه وهذا بخلاف المملوك في
 سرع الطحاوي وفي الصغرى لو كانت بنت سبع سنين تجوز لو كانت بنت خمس سنين لا تجوز وفي السبع
 والتم في اهل المصالح وفيه وفي القصة ابو الصغير التي لا نفقة لها اذا طلبت من الزوج نفقة على الزوج
 صغيرا او مريضا لا يطبق تجب ولا يواخذ ابو الصغير بالنفقة الا اذا حضر كونه المهر ولو كانت المرأة مريضة ومهرها
 زوجها اول قبل الدخول او بعد تجب له نفقة ولو كانت محرمه او رقنا او رقنا في الجاهل سقوا ما بينهما من
 العواض بعد ان نقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك في اذ لم تكن مائة نفقة نفسها وهذا بخلاف المهر والرواية وعن أبي
 لا نفقة للرفاء والمريضة التي يمكن وطئها قبل ان تسقطها الزوج الى بيت نفسه وان انقضت المهر الزوج
 من غير رضا الزوج بردها الى اهلها اما ان نقلتها الزوج الى بيته مع علمه بذلك حررها الى اهلها ولها
 النفقة وبز الصغرى اذا لم تقبل لاد ستيناس وعن محمد رحمه الله في الرماء مثل قول ابو يوسف ولو كانت حرة
 او ذهبت للرجل ان تار زوجها معها تجب نفقة المحضر يعني قيمة الطعام في الحضر فان هرب بها رجل وبني دعه لا
 تجبر لم يكن معها زوجها ولو جبر الزوج بحسب وكل من كان في حاجة فاسدا او طمست بشبهة ولا نفقة لها ولا لغيره
 في عدته واجمعوا ان النخل غير المهر يستحق النفقة واذا فرض القاضي نفقة فضاهاه ولم يخط شاحق ان سقطت
 النفقة ولو جعل نفقة سنة اشهر ثم مات لم يستحق الزوج شيئا من ذلك كما في الجرح عذبه يقطع بالحق
 وهذا في ارضه واولى وقال محمد من حصة ماضى ويستر ما بقى كما لو جعل لها نفقة قبل ان تزوجها
 فان قبل ان تزوجها وكذلك لو اعطاه ابو الزوج مائة درهم للنفقة ولو جعلت في دهره لا تستحق بالجماع والنفقة
 على قول ابو يوسف ذكر في القضاة والنفقة المستدانة هل تسقط بالموت فيه روايتا قال رأته في الجاهل الصغير
 لا دام الوالد رحمه الله وقال في المحيط تسقط عند ذهابه فالشفا في رحمه الله ولو اختلفا فيما مضى من المهر

ونفد الزوج ان كان غنيا فنفق لها النفقة
 لا تجب نفقة الزوج والنفقة
 لا تارة ابو صغير
 بالنفقة

عليه فيعلق بالادخار وقوله سرادش تحقيق **جنس آخر في العدد** وفي العاكي رجل طلق امرأته ثم قال لها
قد طلقك لوطلاق دائم ثم يقع ثابته ولو قال لها قد كنت طلقك وطلاقك داء ام ثم لا يقع ثابته وفي لفظ لوطلاق
فصلك على طلاق واحد وبصفتك اسفل ثنتين وقعت المسئلة بخلاف ما في بعضهم فيخرج الواحد من الرأس
في النصف الى على وبعضهم غير الضافين من العرج في الاسفل اذ في المرة الاولى طلقها وطلقها وطلقها
مد طلعك تقع ثابته في نوى الزوج المتكافؤ وانما في غير حرق العطفان نوى له ثابته وان نوى واحد او
شياء في واحد وفي المسئلة في الوجه الثاني لو قال قد طلقك تقع المتكافؤ وكذا لو قال قد طلقك
زدني قد طلقك طلقك ايضا مع محمد رحمه الله قبل رجل طلق امرأته ثم قال في حق القياس ان يقع المتكافؤ
واجلها واحد وسئل اوسيف عن رجل طلق امرأته فطلقها في هذه المرة الثانية والثالثة ثم ذكر الطلاق
في مقدمتها والمسئلة محالها وقوله هذه الثالثة يوجب شيئا اذ لم ينو في طلاقها في المرة الاولى دست بازداشته
بطل طلاقها امرأته بازكوي تامرمان يستوفى في دست بازداشته مكر طلاق وكذا في الثانية والثالثة
دست بازداشته او دست بازداشته ثم شككها بخلاف كون الواقع هو الاول فيكون واحد اما اذا كانت بازداشته
او دست بازداشته تقع الشك ولو لم يثبت بالثانية والثالثة جاز صدق ديانته في طلاقها واصل هذا طلاق
رجل امرأته وقد دخل بها انطلق او قال انت طالق وطلاق او قال قد طلعك قد طلعك او انت طالق
او انت طالق طالق وقال عينت به اكثر اصدق ديانته في طلاقها اما اذا قال انت طالق فساله انسان ماذا قلت قال قلت
سي طالق او طلقها في طالق واحد وفي العاكي لو قال امرأته انت طالق ثم قال لك من سب من حرام است اعني بطلاق
اول ثبته قد جعل الرجعي باينا وان عني به ابتداء في طالق الرجعي وفيه ايضا لو قال امرأته انت طالق فقلت
ولم يكن يقع الشك هو المحار في القصد ان جرح رجلا ثنان وهو لا شبهه ولو قال لا كثير او لا يقع واحد
ولو قال لها ترا بطلاق او عاذا الطلاق ولم ينو شيئا يقع ثنان ولو قال كل الطلاق يقع واحد ولو قال لها انت
اكثرت الطلاق يقع الشك وفيه الاصل لو قال امرأته انت طالق نصف تطلقه وتلك تطلقه ويدفع تطلقه يقع الشك
في المدحولة ولو قال نصف تطلقه وتلك وسدسها يقع واحد ولو قال نصف تطلقه وتلكا ويجمع ثنان قال شاة
الرجعي يقع واحد في الوجهين وفي العاكي رجل قال امرأته انت طالق وسكت ثم قال لا وان كان السكون في نطق النفس
يوقع الشك وان كان في نطق النفس يقع الشك ولو قال لها انت طالق فصل له بعد ما سكت ثم قال لك تقع الشك قال
الشيد يحتمل ان هذا قول في حسمه بناء على ان من قال امرأته انت طالق ثم قال جعلها لداك عنده ولو قال لها
دائميك طلاق وسكت ثم قال ود طلاق وسه طلاق تقع الشك وان لم ينو وقعت واحد ولو قال لها ترا طلاق
وسكت ثم قال ود يقع الشك ولو قال دو غير الوان نوى العطف يقع الشك وان لم ينو يقع واحد ولو قال لها انت طالق
فقال المرء فقل الرجعي فليدان نوى شاة فليدان نوى وان لم ينو شاة يقع شيء وفي لفظ لوطلاق امرأته
رادعي ودونه يقع الشك عند جرح الشرط قال امام القواسم يقع واحد وفي التحسين جرح قال امرأته انت طالق ادخلت

روى الطلق في قوله واحد وفي العاكي لو قال امرأته انت طالق وسكت ثم قال لك تقع الشك قال الشيد يحتمل ان هذا قول في حسمه بناء على ان من قال امرأته انت طالق ثم قال جعلها لداك عنده ولو قال لها دائميك طلاق وسكت ثم قال ود يقع الشك ولو قال دو غير الوان نوى العطف يقع الشك وان لم ينو يقع واحد ولو قال لها انت طالق فقال المرء فقل الرجعي فليدان نوى شاة فليدان نوى وان لم ينو شاة يقع شيء وفي لفظ لوطلاق امرأته رادعي ودونه يقع الشك عند جرح الشرط قال امام القواسم يقع واحد وفي التحسين جرح قال امرأته انت طالق ادخلت

بأن دخلت عنده

الدار بطلانها اذا دخلت الدار وبطله لوقا شرط الوان دخلت الدار عشره تطلق حتى تدخل الدار عشره
الذي يقع طلاق واحد في الاصل لوقا لها اسطلق فاسكت على فيه رجل لم يقل شيئا او ما زال الرجعي قبل ان يلقاها
فانه يقع واحد ولو قال ترا طلاق وان طلق اولين وآخرين است يقع واحد ولو قال لا طلاق لوم يقع واحد
المدة وان نوى ذلك ولو قال لا طلاق في كل يوم يقع ذلك تطلقه في كل يوم بطله بالجماع ولو قال اسطلق في كل
بطله فانما تطلق لداك ثابته امان مجموع النوازل رجل قال امرأته في الدخول بها انك تودين وي ترا
بطل طلاق ود طلاق دست بازداشته يقع ثابته ولو لم يقل دست بازداشته يقع واحد وهذا ايمان الشايع
في آخرها الباء وان تقدم في طلاقها وكذا لو قال كلفه نذر في كتم من مكر طلاق ود طلاق وسه طلاق
نذر وجها طلاق واحد ولو قال بكي ودوسه طلاق ثم تزوجها يقع الشك وقام هذا خزانة الواقعة في علم
جنس آخر في البيان والرجعي وفي الزيادة ان في البائين من ثبوت الطلاق الذي يلحق بالبيان
لا يكون رجعيًا والصحيح يلحق بالبيان وان لم يكن رجعيًا وفي الخبر الطلاق على ما لا يخلع غير ان بدل العلم اذا
بطل بقي الطلاق باينا والطلاق على عرض ثبته له بطل العرض ويكون الطلاق رجعيًا قال رحمه الله وفي قوله
الصق ما ذكره القس الصغرى لو تزوج امرأه على طلاق قضيتها وقع الطلاق عليها ويكون رجعيًا في القساي
امرأة قال لها رجعيًا بعد ما طلبت منه الطلاق امرأتي عن كل حقك على حتى طلقك فقال لا باركك على النساء
على الرجال فتلا الرجعي في قوله ذلك طلقك واحد وهي مدحولة يقع واحد بانيه امرأته رجعيًا طلق على ان
أعدهم من ولي في فعل فابت ان هذا طلاق رجعي ولو شئ عليها ولو قال ان طلعك بطله واحد في بيان أو
تطلقه بطله في رجعية المسئلة في المتفق اذا طلق الرجل امرأته تطلقه دخل بها ثم قال قد جعلت تلك التلقية
بانيه فان قال في العن في بانيه عندا في حسمه وابي يوسف رجعيًا والعدة من يوم طلقها رجعيًا ولو جعلها
لداك عندا في حسمه تكون تلكا وعندا في سفي تكون لداك وعندا يكون باينا وادى وفي القس الصغرى
لو قال امرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال قد جعلت تلك التلقية بانيه وان كان دخل الدار
فان هذه المقالة لا يلزم من قبل ان الطلاق يقع عليها ولو طلق امرأته رجعية ثم رجعيًا ثم قال قد جعلت تلك
التلقية بانيه لا تكون بانيه رجعيًا في لداك بكي طلاق دست بازداشته الطلاق رجعي ولو قال
سك طلاق دست بازداشته بانيه هكذا ذكر الصدر الشنكر في بابها وفي فتاوى الفضل في وجه الجواب
على عكس هذا دست بازداشته بانيه ودست بازداشته رجعي فيكون هذا من المقالة قال رحمه الله في
قوله الشيخ الامام له سجد رجلا لوقا لداك بكي طلقك بكي او تطلقك بكي حتى تطلقك بكي
تطلقك بكي فببيان ولو قال بالها رسية امرأتي دست توها دم بكي طلاق غير رجعي في قوله امرأتي
في تطلقه واحد **جنس آخر في الطلاق المصا والعاق والسني** وفي القساي رجل قال لمرأته كذا وبقي باقي
سال في طالق ان لم ينو شيئا او نوى كل امرأة تزوجها تقع على كل مرة تزوجها ولو يقع الطلاق على الذي عندك ا

في قوله

مادر رؤوسه ما عدت من بدارتهم قال دامت يكملها ثم قال ان يحسن بدان كلفه بنا يدركه معنى نحن
اول ولا نستطيع باخي قتل يقع عليها ما وقيل يقع ثلثان احدهما بقوله برجنين والثاني بالبرجنين
وبخانه مادر رؤوسه في الحيط سبل نجم الدين ثم قال دامت يكملها ثم قال ان يحسن بدان كلفه بنا
الطلاق قاله ولرجعي فانه لم يزوجها من غيره طلاقا آخر يعني الاول رجعا والى الثاني وان نوى به
الطلاق كان طلاقا باينا ويطلق قبل ان يبين **حاشا في التفرقة** وفي التفرقة ان يقول الرجل امرأته
تراجك بازداشتم او بهشتم او بيله كرم عزلا او باي كساد كرم ثم انما كلفه تفسير قوله طلقك عرقا حتى يكون رجعا
وقمع بدون النية قال رحمه الله وقال الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله الكل باين ويشترط اليه اربعة قوله بهشتم
فانه رجوع من هذا الجنس خمسة الظاهر اربعة ما ذكرها والحامس دست بازداشتم وهذا تفسير قوله خلت سبيلك
حتى يقع بدون النية وفي الحيط اذ قل بهشتم ولم يقل اذ زف فان كان في حال ما كان الطلاق او الغيب فواجب عليك
الرجعة وان نوى بالما او لكاشف وكما نوى وان لم ينو شأنا يقع واحد بكل الرجعة شئ على غير اخر عرقا لث امرأته
حق منك جنتك لو من بدارتهم جنتك بازداشتم قال ذلك لث جنت ان يقع عليها ثلث تطلقا قال العسقلاني والليثي
وعندي يقع عليها طلقه واحد سبل نجم الدين عرقا لث امرأته تجدد النكاح بيننا احتياطا فباين وجه الحرمة و
نازعته في ذلك فقال سري ان كاركه زكاحا انيسست كنه تجدين حرام مدي اري قال كون افرا باحرمة وتوقل اري
ايرتقا فانت كحرام داري ولم يشر بجنين لكون افرا بحرمة هذه لعدم الاحتياط والقد لا قوله ايرتقا
تحقيق الحرمة منه وتوقل لث امرأته دست ارض بازداشتم بانه طلاق فقال الرفيع من غير بازداشتم ان
واحدة يقع واحدة وان نوى النكاح فذلك وان لم ينو شأنا يقع وتوقل لث امرأته لث امرأته لث امرأته
يقع وان نوى وتوقل لم يبق بيني وبينك على ان نوى يقع وكذا توقل لث امرأته ونوى يقع وتوقل لث امرأته انا استكشف
عنيك لث امرأته كالبزاق ان كنت تستكشف فارم به فقال الرفيع ثقت ودي البزاق وقال دامت ونوى الطلاق يقع
وتوقل ان تحريه بعباب بازده فقال بعباب بازداشتم ونوى يقع الطلاق وتوقل بعباب بازداشتم بعباب بازداشتم
وان نوى وفي الحيط قل شيخ الاسلام ابو الحسن رحمه الله قال لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
قال تطلق وتكون بمنزلة قوله الحق باهلك فتبني الطلاق وفي الخبر توقل لث امرأته لث امرأته لث امرأته
لث امرأته ونوى الطلاق في طلاق سواء قبلها او لم قبلها وكذا توقل لث امرأته وهبت نفسك منك اما توقل لث امرأته
وهبتك لث امرأته حثك او اشبه ذلك يقع وفي فتاوى النسفي توقل لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
كن طلاقا ونوى تطلق امرأته وتوقل من قبل انها فلتكن كذا ونسبها اليه في طلقه وتوقل لث امرأته لث امرأته
دوري كنه كنه امرأته لا يقع الطلاق بدون النية رجل قال لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
فقال لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
في رواية ابن سماعه في طاهر او ايدى لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته

الطلاق من رفقها فقال الرفيع لم يبق لك عتدي طلاقا حتى وان زهق في هذا افرا بالطلاق وتوقل لث امرأته
عتدي طلاقا بشرط النية امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
الرفيع شدة والجباري لهذا افرا بالطلاق الثالث رجل سئل عن امرأته بعد ما تشا جرقا لث امرأته
ما ندم او عفو كرم او رها كرم او جذاي تحشيدم او جذاي كرم في هذا يقع بدون النية في البقرة
يشترط النية بمنزلة ما توقل لعبد جلتك لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
المراة في المشاجرة چون منت نجيكم رها كن او عفو كن او باي كساد ذه كن او اذام كن فقال الرفيع كرم تحشيدم
يا عفو كرم يا رها كرم يا اذام كرم يا ندم كرم يقع الطلاق بدون النية لان هذا جباري لث امرأته لث امرأته
الفرقة المسألة في مجموع النوازل وفي الحيط رها كرم بمنزلة قوله رها كرم داشتم بمنزلة قوله بازداشتم
حاشا في التفرقة وفي التفرقة ان يقول الرجل امرأته واحدة وتبين فيل لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
فقال وي شتايد من باوي فيكرهين هذا افرا منه بالطلاق الثالث في فتاوى النسفي وتوقل وي شتايد
بمنه عرا ويركن فترتوحت باخر ثم جاني اليه بجملته ان يزوجها وتوقل لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
لا يقع الطلاق بدون النية وتوقل وي شتايد من باوي يد صارت مطلقه الثالث في فتاوى النسفي لث امرأته لث امرأته
بمجموع النوازل توقل لث امرأته ما يدور اهلين في يد رة يقع الطلاق بهذا وهذا على شرط خلعها وتوقل لث امرأته
توجهه خويع كن لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
ميان باره ينست ان نوى لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
ليس بشئ **الفصل في طلاق الحائض** في طلاق الحائض في طلاق الحائض في طلاق الحائض في طلاق الحائض
الثاني بعباب جوابا وبالاصح الرابع في طلاق الحائض في طلاق الحائض في طلاق الحائض في طلاق الحائض
رحمهم الخ طلاق باب ينقص به عدد الطلاق وبه ورد لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
مسعودي رضي الله عنهم وقال الشافعي رحمه الله ينقص به عدد الطلاق وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وفي الفتاوى
للامام في الدين الخ والطلاق بما لم ينزل له المهر في جانب الرفيع وكذا العتق بما لم ينزل له المهر وهو مباح
في جاز المرأة والعبد فيل في احكام الدين في حاشا الرفيع حتى توقل لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
في مجلسها وكذا توقل الرفيع اذا جاء عتقها لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
وتكون الفتى الى المرأة بعد جرح العبد والغدوم في مجلسها وتوقل لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته لث امرأته
كذلك بعد في الدين من وجه في احكام المعاشرة جاز المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة بالخلع لم يفسخ
بقول الرفيع صح رجوعها علم الرفيع برجوعها او لم يعلم يظل كل ما بقيام احدهما ايهاا وكذا صح كل ما لم يرد
عند غيبة الرفيع اذ لم يقل احد وكلام المرأة والعبد فيل العتق والعتق ولو اختلفت وشروط الحيات

[illegible][illegible]

الرجعة والنظر ليدبرها بشئ لا يثبت الرجعة في خروج الزوائد وفي سرج الطحاوي الرجعة متى وبت في الفاسق لاجلها
بالقول لا بالنظر ويشهد على رجعتها وعلما بالرجعة فان لم يشهدوا وشهدوا على ما كانا لثلاثة وفي الأصل لعل الرجعة لا يثبت
واضافها الى وقت المستقبل باطل كما يصح فان قال الزوج بعد اخلها وطهرها واكثر المرات فله الرجعة فان قال الزوج لم اخل
بها طه رجعة عليها ولو قال لها بعد انقضاء عدتها فدرجتمك في العتق وصرفته في الله صدق وان كنت في العتق لها
ولم يمين عليها عندا في حيفه ولو قال لها رجعتك لثمة بحية له انقضت عدتي في العتق ما مع اليمين ولا يثبت الرجعة عند
وعند ما يثبت وتقول لاطلقتك فارجع بحية لثمة انقضت عدتي في الاستحواه ما مع الزنا المحرم فيصح انه يقع الطلاق **الفصل**
الثالث في العدة وهو مثل على أربعة اجناس وفي كل عدة المدة عنها زوجها ان كان حاملا فاربعة اشهر وعشر
المدخلة وغير المدخلة والصغيرة والكبيرة والسامة والحنانية سواء حاضت في هذه المدة ولم يحسن ما الرجل اذا اراد طهرين له
احد يحا طلق ثلثا ثم مات قبل البينان على كل واحد عدة الوفاة يستحل فيها ذلك حيض قوبل بين الطلاق في احدها فالعدت من وقت
البينان والمطلقة اذا مات عنها زوجها عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعي وان كان باينا او ثلثا او ثلثا او ثلثا لا تصير على
فان ورثت بالفرار رجعت بين الحيض لا شهور قال ابو حنيفة عدتها ذلك حيض ولو مضى من عدة المرأة حيضة بعد طلق ثم اذا اراد
والطلاق بان فقه الحنفية محسوبة من حبل العدة هذا مجموع التوازل وعند الحلل ان يضع حملها في سائر وجوه الفراق
وفي الوفاة ايضا ولو مات عن ام ولد لم يمسح حملها وكذا لو اعطتها اما في الكبر كانه قد تم لها الحيض وكذا
لو حرم من قبل موته وان كان منكوجة رجل او عدة له على ما عده الموتى ولو كانا المتوفى عنها زوجها امه وبنيها جليل
فعدتها شهران وخمسة ايام وفي الشافعي والصغيري لو بلغ فرائد ما تم انقطع الدم حتى تمت سنة وطلعت رقا
فعدتها ثمانية اشهر او اذ كانت ثلثة ايام ثم انقطع سنة او اكثر فعدتها ثمانية اشهر ما بلغ حدا او يأس وهي خمس سنين
هو المختار قال الشيخ الامام ابو جعفر الدين الكندي يبرق في غنيته خمس سنين فان رأت الايسة واما بعد ذلك فهو
حيض قال في حيف الحيف هكذا وقع في بعض الكتب وقد ذكر محمد رحمه الله في نوادر الصلوة ان العجوز والكبيرة اذا رأت
الدم مدة الحيض في حيف قال محمد بن قائل رواية التوازل رجولة على اذالم يحكم باياها ما اذا انقطع الدم وحكم باياها
ومى ابنة سبعين سنة او نحو قرأت له يكون حيفا كما وقع في بعض الكتب على اذ رأت بالقة فذلك ليس بحيض وعليه عامة المشايخ
محمد بن علي اذا رأت الدم سائلا وذلك حيض ما وقع في بعض الكتب على اذ رأت بالقة فذلك ليس بحيض وعليه عامة المشايخ
على رواية نوادر الدين بن قائل بان رأت بعد الايسة يأس يكون حيفا اذا كان اخرها واما اذا اخضر او اصفر او تبيس لم يكن
لان المرى حيفا ثبت بالاجتهاد فله بطل حكم الايسة بالاجتهاد قال طبرقي الفصل ان يدعى احد الزوجين فساد النكاح
سبب قيام العدة فيفرضها على الزوج وبانقضاء العدة يبرأ منه قال وكما ان الصدر الشهيد حسام الدين عمر حرامه فقيها
لو رأت بعد ذلك يكون حيفا ونفي بطلان الايسة بالاجتهاد فان رأت الدم قبل اتمام العدة بما لا يشهد بان كانت
الدم بعد تمام الايسة بالاجتهاد بطل النكاح ففرضها على الزوج اذا كان لم يقض في مجموع التوازل الايسة اذا عدها
بالايسة ونفي حتى تم رأت الدم يكون النكاح فسادا عند بعض المشايخ اما اذا قضى النكاح بالاجتهاد النكاح ثم رأت الدم يكون

مشير الى اباس

لا يكون النكاح فسادا ولا يصح ان النكاح جائز ولا يشترط القضاء وفي المستقبل العدة بالحيض وفي المهر الصغير
اذا اعتدت بعض العدة بالشهر ثم رأت الدم انقضت عدتها الى الحيض ولو انشئت بعد ما خاضت حيضها استقبلت
العدة بالشهر ولو طلقت الامه ثم اعتدت ان رأت الطلاق رجعي استقبلت عدتها الى العدة المحرمان كما بانها
لا ينقل من حبل في عدتها ان تضع حملها في المدة عنها زوجها اذا حبلت بوزن الزوج فعدتها بالشهر
التوازل رجل قال كل امرأة اترجها في طلق ونفي قال ثم ترفع ويدخلها تطلق ويحب مهر ونصف مهر
العدة وينتدب السبع من الزوج وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة ودخلها ثم طلقها باينا في زوجها في العدة
ثم طلقها قبل ان يدخل بها عليه مهرها لم يخلها من عدتها ويعد بمهرها عليه نصف مهر وعليه العدة في
مسلة الفدوى وعند زفر صف المهر في ثلثيها من العدة بناء على ان الدخول الاول في النكاح عند ما حبلت
لمحمد رحمه الله ولو كان النكاح الاول رجعي والثاني فاسدا لم يلزمها المهر ولا يبرأ منها العدة بالاجماع ولو كان النكاح
الاول فاسدا والثاني صحيحا فهذا بمنزلة ما لو كانا كلاهما جائزا وهذا فروق كبرها في **الفصل الثاني**
وفي الفتاوى الصغرى رجل طلق امرأته ثلثا وطهرها في العدة مع علمها انها حرام عليه انقضت عدتها في تلك العدة
العدة ولو كانا منكرا طلق فله نفقته ولو ادعى الشبهة مستقبل العدة وفي مجموع التوازل الطلاق البين كالدخول
والصد الشبهة في الشرح للجامع الصغير لم يحل الطلاق على كل حال ولا في الشبهة نوعان شبهة
في النكاح وشبهة في الحمل الاخر في حدود الجامع الصغير وفي الفتاوى الصغرى رجل طلق امرأته ثلثا فلما اعتدت حيضتين
اكرها على الجماع ان كانا منكرا طلقها مستقبل العدة وان كان قرا مع هذا جامعها مستقبل العدة فلو كانا منكرا
فلا قها حتى لا يفسد العدة لئلا يظن انها بثقة هذه العدة والى القائلين هذه العدة لا يقع ولا يحكم بجماع
الرجعة وفي نسخة الامام خواهر زاده رجل تزوج منكوجة العير وهو يعلم انها منكوجة العير ودخل بها
العدة وان كان يعلم انها منكوجة العير لم يحل له ان يدخل بها حتى لا يفسد العدة وطهرها وبه نفي وفي الأصل رجل
اقر الله طلق امرأته من خمس سنين ان كانت به المراهة في الاستحواه او ادرى يقع الطلاق من وقت اقراره فان
صدفته المراهة يقع من الوقت الذي طلق وفي الفتاوى المختار للشيخ انه يقع من وقت اقراره فلو كانا ثلثا نفقة العدة
ومؤنة السكنى وفي الأصل لو كان الزوج غايبا فطلق امرأته او مراهة لم يلزم بذلك العدة من وقت الطلاق
ولو جعل امرأته بريد ان ضربها فضرها فطلقت نفسها فانكر الزوج الضرب فاقامت المرأة بالبينة على الضرب ونفي
التحضي بالرفقة فالعدة من وقت القضاء او من وقت الضرب صا المسئلة في قعة وينبغي ان يكون من وقت الضرب
اصل المسئلة في الجماع الكبيرة كما انفصلة بابا يقع الكا على يد يبرأ من الرجل اذا طلق امرأته ثم انكر الطلاق فثبت
عليه البينة ونفي الكا بالانقضاء في العدة من وقت الطلاق وفي وقت القضاء وفي وقت النكاح في النكاح
الفاست من وقت الفراق في العدة من وقت الطلاق في النكاح الفاسد في وقت الحيض وعند الوفاة في النكاح الفاسد في وقت الحيض وعند الوفاة في النكاح
في عدة العرق في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى وفي الأصل العدة ثلثان تنقضين بحد واجبة حتى ان

مقال
تزوج شلوكة العير ان لم يعلم بكونها
بالاحول وان علم

[illegible][illegible]

کتاب الحسب علی بن الحنفیہ

افضل اوحيي بسببها ليس بيرون ثم قال اوحيي
صديقة وكونا اننا ليس بيرون ثم قال اوحيي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا
مناجاة لكل عبد من عباده

في اليقين في الرؤية الثامنة والعشرون في الوفاق **الفصل الاول في الكفارة** قال في المحيط ركن الدين محمد
لحيث خلقنا من البراءة واجب وحمل الله من جبري على الصدق والكذب قال رحمه الله قال في الاصل الذي انشأه من كفر
وعين له تكفر وعين من جبري لا يواخذ الله بها صاحبها اما التي تكفر في اليقين على فضل في المستقبل واذ لحيث جبر الكفارة
واما التي لا تكفر في الحلف على ايمان شئ او نية في ارضي متوقفا للكذب ولا تجبر الكفارة وانما الحلف فيه واما التي جبري
ان لا يواخذ الله بها صاحبها فان جبري على امر في الكفارة او في الحال ونظن انه يفرح بخوان يقول والله ان هذا الطير غير ابي
فاذا هو عام في قناري جبري الوليد او ان لا يواخذ الله بها هذا فانه على حجة ولم يكن وكذا يشك الله فانه لانه ذلك القوم
لا يواخذ الله الظاهر والعشاق والندوة في الجبري الذي على نية الكفارة ان كان ظاهرا في نية المستخلف
وهذا انما مآل الاول اذا كان الرجل على بيع عين فخلق المكن بالله انه دفع الى هذا الشئ فانه يعني به بآيته حتى يقع
عند المكن ان يذبح فله غيره فذلك هو في المستقبل على نية الكفارة في العاصي لو كان اليقين بالاطلاق وما شاكل
فذلك لانه يذبح فله غيره فذلك هو في المستقبل على نية الكفارة في العاصي لو كان اليقين بالاطلاق وما شاكل
واعني او اطعم او كسا او عطي بالانص وفي العبد يجب عليه الاعتاق وان كان محتاج اليه كما في كفارة الظهار وفي ارضي
هذا ليس ارايكون له فضل عن كفارة فدر ما يكفر بعبده هذا اذا لم يكن في ملكه عين المضمون من كفارة ملكه طعام عشو مساكين
لو كسواهم او عطيهم او كفارة ان يصوم قال ابو حنيفة رحمه الله لو كان له درهم فذبحه بشيء به ذلك لا يجزئ له الكفارة
اعطى فدر ما يجوز فيه الصلوة والعتاق والحج عن هذا الجوزي ويحوي على الطعام وفي النسيء بعض حال القاصي ان كان يصلي
للقاصي يجوز واذله وقال بعض من اخذنا ان كان يصلي وساطة الناس يجوز قال مالك في النسيء في هذا السبب الصلوة
ولو كان عامة تلت بدنه يجوز والسر ويل لم يذكر محمد في الصحيح انه لا يجوز للرجل والمرأة فاه ابو يوسف وعنه في ان يعطى
المرأة لا يجوز وان اعطى الرجل يجوز ولو اعطى عشرة مساكين كل مسكين الف من من خطلة عن كفارة الايمان لا يجوز
الذ عن كفارة واحدة عند ابي حنيفة واذي من وكذا في كفارة الظهار هذه في الفناوي الصغرى وان تقدم في الذم
الفناوي رجل ذي من كفارة ست صلوات اثنى عشر من المسكين واحد جاز ولو ادى احد عشر من المسكين
واحد ومن الى مسكين آخر فكلوا فيه قال بعضهم يجوز كما في صدقة الفطر وقال بعضهم يجوز عشرين امساكين صلوات
ولا يجوز للصلوات السادسة وكذا لو ادى اثنى عشر من اربعة وعشرين مسكينا قال بعضهم يجوز وقال بعضهم
لا يجوز صلوات به اخذ الحقيقة ابو الليث فاذا كفارة اليقين تفادى الصلوات من حيث انه لو فرق على مسكين لا يجوز
يعني لو دفع تسعة امساك عن خمس صلوات لعقير ومن الفقه يجوز عن اربع صلوات ولا يجوز عن الصلوات الخمسة بخلاف
صدقة الفطر انه يجوز ولو اعطى عشر ايام مسكينا واحدا كل يوم طعام مسكين جاز وكذا لو اعطى مسكينا واحدا
كل يوم ثوبا عشرة ايام جاز كما في الطعام ولو اعطى ثوبا خلقا عن كفارة اليقين ان امكن ان ينفذ به اكثر من نصف من
لجدي يعني اكثر من ثلثه اثم جاز المسألة في الفناوي وفي نسخة الايام اثنى عشر ولو اعطى خمسة مساكين وخمسة
اجرا ذلك الطعام ان كان الطعام اخص من الكسوة ويحوي في الطعام فليكن واذ باحة ولو ادى الى مسكين من خطلة

اما اذا فعل الصلوة
على الفطر لا يجوز وانه طعام الله
الكل

حقيقة ونصف صلوات من ثوبين يجوز ويحوي من الرقاب ما يجوز في كفارة الظهار ويجوز في الموصفين الرقاب العريضة
وسواء في الرقبة صغير او كبير من ثوب او كاف في كفارة الفطر فانه لا يجوز في الجاهل ولا يجوز في الرقبة
التياء والمعدود في مطلق الرجلين ويجوز في الذم والذم في كفارة ويحوي من حال فافته ولا يجوز في النوازل في
شيئا من بدل الثمينة وام الولد المسألة في الصلوات وفيه ايضا كفارة الجس صيام ثلثة ايام متتالين فافته المرأة
في الثلثة استقبلت بخلاف كفارة صيام رمضان **الفصل الثاني** فيما يكون مينا وفيما لا يكون هذا الفصل
مشتمل على ثلثة ابواب الاول في الفاظ اليقين الثاني في كفارة النذر في المحيط الحلف باسم من ساء الله يمين في
اسماء الله في ذلك سواء تدارف الناس الحلف او لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهبي اباي ومن جازنا من كل اسم لا يسمي به
عبد الله كقول الله والرحمن فهو يمين وما يسمي به غير الله كالحكم والعالم فان راوا اليقين كما يمين والذم في الجاهل
افضل من سبل التمسك بلام عن قول الله امر ان تاركهم في ان جازنا استاذي ان يكون مينا ثم يرجع وقا يكون مينا الظاهر
الفناوي وتقول ووجه الله فهو يمين اذا افسده به الجارحة وفي الاصل ووجه الله وعقبيه لا يكون مينا في الجاهل
ان اليقين ما يكون باسم من ساء الله تعالى او بالصفة ما كان متعارفا كان يمين كما حلف بغير الله وكبريائه وعظمته
وعلم الله ليس يمين ثم الحلف باسم الله يمين على حرفي الغم وفي البناء والثناء والواو لكن ان في الغم بالله تعالى وتقول
بالله لا يكون مينا الا في الاولى به اليقين في هذا المحيط وفي العاصي النسيء ويجوز النوازل وسواء في الله بالنصب
او بالرفع او بالتسكين وكذا بدون حرفي الغم الله وكذا في الله وتقول له ان عني بها اليقين يمين من شأنا من قول
هذا اذا لم يجزها ما اذا سكتها او رفعها ونصبك يكون مينا فانه يمين في اليقين ولا باعرا به فانه من اجاز على
الظلال وفي الفناوي وحرف الله لا يكون مينا عند ابي حنيفة وهو احدى الروايتين على من هو الصحيح وحرف الله
قال مالك في الحلواني هذا بمنزلة قوله وحرف الله وتقول حقا لا يكون مينا وعند بعضهم يمين ولكن لا افضل كذا
عن هذا المحيط وتقول اشد او اشد بالله او اهل او اهل بالله او عن م او عن م بالله او على نذر او
يمين او على عهد الله ان فعلت كذا يكون مينا الحلواني في الاصل وفي الفناوي لو قال يا الهارسة خذ ابري يذرم
ان لا افضل كذا يكون مينا وتقول خذ ابري او بغا مبري يذرم فانه لا يكون مينا وفي الفناوي عن محمد رحمه الله لو
قال له الله افضل كذا او سبحان الله ليس يمين ان ان يوبه وكذا لو قال باسم الله وفي النسيء رواية ابن شريم
عن محمد انه من مطلقا فينا مل عند النسيء وتقول وباسم الله يكون مينا وفي فتاوى النسيء لو قال يا الهارسة
سوكند مخورم كذا ان كان بكنم ان كنتم فهذا لنفسه قوله اهل وكذا قوله سوكند مخورم او خورم ولو قال خورم
ليس يمين وفي فتاوى محمد بن الوليد سوكند مخورم خورم خورم وان قال سوكند مخورم ام فهذا الجاهل كان
صادقا حقا اذا فعله وان كان كافرا فانه يمين عليه وفي الفتاوى لو قال سوكند مخورم مطلقا ليس بيمين لان
لا متعارف مينا بالاطلاق خورم سوكند مخورم بخلاف في النسيء لو قال يمين سوكند است كذا ان كان خورم فهذا
نفسه قوله على يمين وفي فتاوى النسيء لو قال سوكند است او م سوكند بطلا فاست كذا افضل كذا في الجاهل

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

श्रीगुरुदेवकी आज्ञासे

هذا الفصل

وإن أخبرتموه

او کدو نام

لا يحث ولو اشترى شيئا لم يذكر بعد هذا الفصل وحكي عن بعض مشايخنا انه عنت كما لو اشترى الخمر او الخنزير
وذكر شيخنا السلام خواهر زاد في شرح المأذون ان من حلف ان لا يبيع فباع المذنب لم يحث **في بيعه** في الجايح
رجل ساءوم رجلاه ثوبا فطلب منه بعثه درهم وابي لبايع ان ينقصه اثني عشر فقال المشتري عبدي حرام
ياخي عشر درهم ما ودنا لا يحث في البيع الا من اذكره ما داهم جامع حرم فانظروا في فاشري
لها ثوبا باكثر من عشرة حث فيما سأل على هذه المسئلة قوله جامع حرم وجاءكم سواكم في مسئلة الجاهل لو اشترى احد
عشر درهما وزيادته دينار او ثوب لم يحث وان كان ثمنه الريا اذ اكثر من درهم ولو ان البائع هو الذي حلف فقال
خبر ان يبع هذا منك بعشرة درهم فباعه بعشرة درهم ودينارا او باحد عشر درهما لم يحث ولو باعه بتسعة لم يحث
هذا جواب الفلاس وفيه ان يحث على عكس هذا فان يعرف بين ان يحلف ان يبيع بعشرة ان يبيعه الا باكثر من عشرة
ولو حلف البائع ان يبيعه بعشرة حتى يريده فباعه بعشرة حتى يريده فباعه بعشرة ودينارا او ثوبا لم يحث ولو باعه
بتسعة لم يحث وبذلك لو قال عبدي حرام ان يبعه بعشرة الا بالزيادة او باكثر من عشرة فباعه بتسعة لم يحث ولو قال
عبدي حرام ان يبعه بعشرة حتى يريده فباعه بتسعة ودينارا لم يحث وكذا لو باعه بتسعة بدون الدينار لم يحث
ولو قال عبدي حرام ان استرني بعشرة الدينار فاشترى بتسعة ودينارا لم يحث استثنى ولو اراد ان يبيع عبد البائع
والمشتري يريده بمحملة فباع البائع هو حرام حطفت عنك من الف شيئا باعه بمحملة فباع المشتري او لم يبع البائع
وعتق العبد ولو قال ان حطفت من ثمنه والدية على ما لم يحث واد بعت العبد وكذا لو باع بالثمن او بالدينار
كان ذلك حطفا عن الثمن يكون بعد وجوبه ولو حط بعد ذلك لم يمتنع ايضا انه يجرى عركه حتى لو اشترى العبد
اخر عتق ولو حط كله او وحب كل الثمن لم يحث ولو ابراء عن بعض الثمن قبل التبع عتق وبعد القبض لم يحث **في**
وفي الريا ان رجل اشترى ذهبا او فضة فاشترى درهم او دينار لم يحث ولو اشترى خمر فضة او سكر
ذهبا او طوقا ذهبا او فضة حث ولو اشترى دارا او سفوفها ذهب او فضة او مسامير
يتمتع بها من الذهب حث ولو حلف ان يشرى حديدا فاشترى حديدا او سكين او بيضة او سيف او حث
اما لو اشترى كائنا او مساميرا او فاسا حث قال مشايخنا ان حث في حث عرفنا بالنية حث في الحث
ولو اشترى البائع على المشتري في الحث اربعة الفطن والكنان اذا اشترى غنم فليس الثمن بها لم يحث وفي الفضة
المحصيل الذي من الفضة حث اما لو حلف ان يشرى قصبا فاشترى بواقي من فضة حث وكذا لو حلف ان يشرى
فاشترى من حلق من ثوب حث وفي المسوق رجل حلف ان يشرى جارية فاشترى عجزا او صبيحة او صبيحة
محث حلف ان يشرى غلاما من السند فهو على ذلك الحث ولو قال من حرام ان فاشترى خرايا بغير خراسان
او محث حتى يشرى به من حرام ان وفي القشوي لو حلف ان يشرى بطلا فاشترى انصافها بمقلة وقد ثبت
وقد شرط ذلك حث وكذا الرطب مع النخلة ان شرط حث وفي الصفا لو حلف ان يشرى البية فاشترى
شاة مذبوحة لها اليه حث وكذلك لو حلف ان يشرى شاة فاشترى شاة مذبوحة حث ولو حلف ان يشرى

في بيعه

ولو اشترى خرايا بغير خراسان

لها فاشترى راسا لم يحث بخلاف ما لو حلف ان يأكل لحما فاكل راسا حث وكذا لو حلف ان يشرى بابا من البياض
فاشترى دارا لها باب من السلج حث وكذا لو حلف ان يشرى نخلة فاشترى راسا فيها نخل حث وكذا لو حلف
كما لو حلف ان يشرى حايطا فاشترى دارا ولو حلف ان يشرى لبغا او ابرا او طينا فاشترى دارا صبيحة بذلك
حائثا ولو حلف ان يشرى شاة على ظهرها صوق لم يحث والاصل ان الحلق عليه اذا دخل في الشاة تبعه الغير الحلق
عليه لا يقع به الحث وان دخل بمصير في يقع وفي القشوي لو حلف ان يشرى من فوس شيئا فاشترى من حث
ولو حلف ان يشرى عبد فله ان فاجر به وان لم يحث له ان العجاف ليست ببيع مطلق وهذا لو اشترى بدار
لا يفتي الشفعة في الدار ولو حلف ان يشرى بطلا لبيع فاشترى ببيت ثم باع لم يحث له انما اشترى لبيع هذا
كما لو حلف المرأة ان تخرج الى بيت وادها فخرجت لم يحث الى بيت والادها لم يحث وفي المسوق رجل باع عبدا
من رجل وسلمه اليه ثم حلف البائع ان لا يشرىه من فوس ثم قال له المشتري فيه فبيعه له حث قال رحمه الله وذكر
في المسوق قول محمد بن علي بن عبد الله ان قاله فبيعه اذا كان بالثمن الذي وعده في بيع جديد ينبغي ان يحث عند مطلقا
ولو قال له ما تدينار وقد اشترىه بالف درهم حث وكذا لو قال له باكثر من الثمن او اقل رجل اشترى خرايا بالثمن لم يحث
ما اشترى الثمن حين قيل حث وهو اخيرا له ما ظهر للدين ووضع المسئلة في مجمع التوازن في طر والبيع فقال
لو حلف ان يبيع لعين فباع رجل واعطاها الثمن وهو دفع الثمن لم يحث ونص في المسوق على عدم الحث قال رحمه الله وهذا
اجاب علم الهدى ابو منصور المازندراني وهو كذا روى عن ابي بصير وفيه انما الفضل ما يكره هذا فانه قال لا يبيع
من علم بهذا ان يشرى على البيع بل يشرى على الثمن الى **في حث** وفي القشوي لو قال له ان يشرى
ادخل اكل فلم اشترى حليا فانظروا في فوس كنه فدخل فلم يشرى له على الفور في ابي بصير وروي محمد بن الحسن
الله عنت ان هذا المين على الفور عاده قال رحمه الله ومن هذا الجنس ما وافقه صورتهما لو قال له من الله الحث
بقريك فلم افعله فانظروا في فباي في البقرة فلم يقتله على الفور افق اتماره تطلق وفيه ان الحث لو قال له اخل فقلت
كذا فلم اخل كذا فعبد حرام لم يفعل ما كان على اثر الفعل المحلوق عليه فحسبنا ولو قال له اخل كذا فاحس
على الله ان اوجسه رحمه الله وعنده في سفي على الفوق وفي خرايا ان كل حث الى المسوق لو قال له ان يشرى
الحايط او حتى لم اشترى كذا دارا وان دخلت البصرة فلم اشترى كذا هذا على الفوق قال له من الله ان تطلق نفسك
فبعدي حث على المجلس وكذا لو قال ان لم ابع عبدي هذا فبعدي حث على الفوق ان كلني فلم ابع على الفور افقه عليه ان
كذا على الموت وفي الريا ان رجل قال امراني طالق ان لم اخرج فله فباعته حتى يصيرك فاجتنبه فاعلم يصير به رجلا والمين
على البصر خاصة ان اخرج من رجل والصبر من غيره والادخار كما لا يبدد كما لو حلف لم يشرى فله ان يشرى بغيره او بغيره
حتى يربها فهو لم يلبس ولم يركب وفي المسوق ان عمما قال سمعت ابا يوسف يفرق بينه وبينه انه افرق حتى
تقطعت حتى اليوم فله من فارة قبل الفضة حث له ان الملة رمة فامره ولو قال حث به الملة رمة خاصة
لم يصدق قضاءه وصدق ديانته ولو قال ان لم ادرمك بفضة ديني فكذا فله رمة ثم تركه قبل الفضة لم يحث ولو

في بيعه

أخلفوا قال صاحب الخط والخارئة له بحث حتى يكمل الذم في الفناوي وفيه لو حلف بكلمة أو بألفاظ شبيهة بآي
دوسو بمن كليم وتوى وأجله بحث حتى يكمل أو بغيره وينبغي أن يعرف أن المثنى يذكر ويؤاد به الواحد فإذا
ذلك وفيه تعليل على نفسه يصح ثم في قوله أن كلفه ولو أعاد كلمة الشرط في الجماع الكبيران هما على ذلك أوجه أما أن
الطلاق على الشرط أو بغيره الجراء وسط كلامه هذا أو آخره إذا قدم الطلاق على الشرط بان قال امرأته طالق أو كلفه
وان كلفه فلو أن أو وسط آخره فقال أن كلفه فلو أن ما مر طالق وان كلفه فلو أن ما مر طالق وان كلفه فلو أن ما مر طالق
الطلاق فقال أن كلفه فلو أن ما مر طالق وان كلفه فلو أن ما مر طالق وان كلفه فلو أن ما مر طالق وان كلفه فلو أن ما مر طالق
وله في نافية مجموع التوازل إذا قال والله لا أكلم فلان يوما ويومين وثلاثة فهذا جائز ولو قال لا أكلم فلان يوما
وكلفه فهذا على أنه إذا قال لا أكلم فلان يوما ويومين وثلاثة فهذا جائز ولو قال لا أكلم فلان يوما ويومين وثلاثة
دخلت الأرض ولم تلتقط الفطن تحت كذا أفنى الشيخ إمامنا سادس في المحيط وأدخله بالطلاق أن لا يذوق طعنا
ولا شربا فراق أحد ما له بحث في الفضل بغيره بغيره فان لم يكن له نية فالحال في كفاية الكفاية فلو أن
الحلوى لقال كلفه فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
ووجد أحدهم ما قاله بحث و لو قال كلفه فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
له بيته والكلام معه وقد وجد أحدهم ما قاله شرط البرمجة في المحيط إذا قال زن أذوى بطلاق أو كلفه فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
كذلك وكبره دار لكل واحد شرط على حدة فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
قال أن كلفه فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
دار لم يثبت وتوالت أن لم يكن ضربته عشرين السنين في داره فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
إنما لو قال أن لم يدخلها بين الذين اليوم وأن لم يضرها فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
دخول الذين وضرب السنين وكلفه لم يضرها اليوم فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
لو يكلفه فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
منزله أو ما أشبه ذلك لا يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله ولا بحث حتى يكمل كلامه مستأنفا بعد البين
عنها حتى لو قال موضع بان قال أن كلفه فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
تطلق و لو قال فاذ حبى تطلق قال له مرأته أن كلفه فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
اشين وكذا لو قال أن زوجت فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
رجل قال له مرأته كلفه فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله أكبر طاعتك ثلثا وما يتصل بمسائل الشتم
وفي الجماع الكبير رجل قال لآخران شتمتكم في المسجد فكذلك شتمتكم في المسجد والحال في المسجد والحال في المسجد والحال في المسجد
وعلى الفلج بحث وعنده لو قال أن ضربتك أو فلتك في المسجد فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط

هذا هو الصحيح في الشرط
في قوله لا أكلم فلان يوما
ويومين وثلاثة فهذا جائز
ولو قال لا أكلم فلان يوما
ويومين وثلاثة فهذا جائز

أوله وكذا في كل موضع لذلك الفعل أشبه الحلو في عليه كالشيخ والروى والطاوى حرره جعل الرمي كالشتم
والفرق بينهما العرف فانه يقال أصل على تحريم المسجد وان لم يكن محرره المجد من المسجد بخلاف القتل والضرب **في الشتم**
وفي القتل رجل قال له مرأته شتمتني فانت طالق فقال لولدها الصغيرته يا بوليد عجبك الشتم كرمته من الولد له الطلاق
وان قال لشي كرمته من الزوج يقع الطلاق ولها شتمت الزوج قال له مرأته ان شتمت امي او ذكرا بها بسوء فاطلاق ثم قال
كانت أمك سلام عليك فقال له بل أمك لو ان كان ليس في موضع نسائي سلام عليك بحث لا بد طلاقا كذا قال لها
أمك مستكبرية وان كان ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما أو ذكر نسوة لا بحث وفيه ديانا لا يعودون ذلك
شتما ولو حلف له يشتم أحدا فشتهم ميتا بحث ولو حلف له يشتم فلان قال له يابن الرانية قال الصدوق الشتم حرره الله
والحداد بحث لغيره زمانا وديارا بعد هذا فلو قال له وشتمت جميع التوازل لو قال له مرأته ان شتمت امي او ذكرا بها بسوء فاطلاق ثم قال
لم يشتم أباهما بحث رجل حلف له لشي كرمته من الزوج ثم قال لها خذى واذكاه توجه كرمته لشي كرمته من الزوج ثم قال لها خذى واذكاه توجه كرمته لشي كرمته من الزوج
مرأته سرية فاطلاق فذكرت ذلك مع غيره عند غيبته لا بحث فلو أن مرأته كرمته لشي كرمته من الزوج ثم قال لها خذى واذكاه توجه كرمته لشي كرمته من الزوج
لغيره بقوله دشنام بذي من يكي ذمهم من الحلو عليه شتمه عشر اجزاء أو على الثغابين وهو شتمه في شتمه في
وقت آخر هو شتمه لا بحث قال في المحللين لو أنه ذكر كلمة الغاية فاشتتمت بعينه بوجود عشر شتمات ولو قال في محله
كه ميان ما جئتك والجراح شتمنا فلو أن مرأته كرمته لشي كرمته من الزوج ثم قال لها خذى واذكاه توجه كرمته لشي كرمته من الزوج
لونه ذكر هذا غاية لكل وقت وقع فيه الجراح ثم تحدد الممنوع في كل وقت المحرم اللفظ تتوقف ذلك بهذا الشرط ولو قال
هي كاهه مرأته دشنام بذي من يكي ذمهم من الحلو عليه شتمه عشر اجزاء أو على الثغابين وهو شتمه في شتمه في
الصدوق الشتم الله يقع على مرة وبجميع بينهما بان قال تا تو امراد شتمام بذي من يكي ذمهم من الحلو عليه شتمه عشر اجزاء أو على الثغابين وهو شتمه في شتمه في
سلي على شتمات منه **رجل قال** لا أت ولا ذلك ولا ما لك ولا هذاك هذا لعن وهو شتم عند الناس وفيه طلاق
رجل قال لصهرته كرمته فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
ان لم يكن الحق استثناء والصهرته في ذلك لكنها البذران ذلك خاف ان يقع الطلاق لوجوب الشرط رجل قال له مرأته كرمته لشي كرمته من الزوج
باز كوني فكذلك قال الرجل مع آخر ويكلم كل من قال له مرأته كرمته لشي كرمته من الزوج ثم قال لها خذى واذكاه توجه كرمته لشي كرمته من الزوج
في مجموع التوازل وبعض هذا النوع كقوله كلفه فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
وفي الجند لو حلف له صحح امرأته باذنه بان قال ان خرجت بعين في فاطمة فخصمت المرأة وثبتات الخروج فلا
الزوج دعواها يخرج وفيه له لم يكن إذا فلو أن روم وبأوى بمن كلفه فلم يذهب إليه بيته لكنه كلمة في موضع آخر له بحث في الشرط
كان على ذلك انه اذا شتمني حتى تطلق وفيه الفناوي لو قال لها اخرجي ان خرجت بغيري كرمته لشي كرمته من الزوج ثم قال لها خذى واذكاه توجه كرمته لشي كرمته من الزوج
ولخت فقال لها اخرجي حتى تطلق وفيه الفناوي لو قال لها اخرجي ان خرجت بغيري كرمته لشي كرمته من الزوج ثم قال لها خذى واذكاه توجه كرمته لشي كرمته من الزوج
اخرج حتى صير مطلقه فقال الزوج نعم هذا ليس بذن ان كان قولها اخرج على وجه التهنيد ولو خرجت بغيري كرمته لشي كرمته من الزوج ثم قال لها خذى واذكاه توجه كرمته لشي كرمته من الزوج
وان كان ادعاءها على البعض الداخل لا بحث وان كان على البعض الخارج بحث وان كان على الجميع بحث وان كان على الجميع بحث

هذا هو الصحيح في الشرط
في قوله لا أكلم فلان يوما
ويومين وثلاثة فهذا جائز
ولو قال لا أكلم فلان يوما
ويومين وثلاثة فهذا جائز

وهو الذي عليه

حرمان ان ادرك الظهر مع الامام فلو ركع الامام في السجدة ودخل في صلاته فانه يحث ولو اتم في صلاته لم يجز
او سجدة واحدة لم يحث رجل قال له من اذان لم يصل الشاكرين فانطلق فقامت وكبرت فحاضت حنيفة في بيته
هذا في طه في النواوي قال نعم الدين هذا الجواب يستقيم على قول ابى يوسف كانه مسئلة اكوز الصلح منها تعلق
الكل الجواب في الحث وهو عدم الصلوة وهو كما قال الله على ان اصوم غدا وغدا يوم خيبر ما جئته ها ولولا الله على
ان اصوم يوم حيواني يصح وكذا لو قال لها ان لم تصومي غدا فانطلق فصلا لم يجز فاحث في بيته ولو اكلها ان لم
يصل الفجر غدا فانطلقا صحت وشرعت في الصلوة فطهرت الشرا في ركعتين السلام على السعدى انما تطلق واجاب
شرا في الجواب انما لا تطلق وكذا لو غسلك كل عضو من ثيابك ولو غسلك مرة امكنها ان يصل في طلوع الشمس
ثم لا تطلق انما لا تطلق ايضا رجل حلف وقال يا اخر الصلوة عن رقبتي وقد نام عن صلواتي حتى خرج وقها ففرضا
حين استيقظ حثت وقيل لا تحث والوقت خفه هذا قال رضي الله عنه هذا اذا نام قبل دخول الوقت ما اذا نام
في وقت الصلوة فخرج وقتها والجواب كما قال الامام خالي ان يحث في وقت الحظ قال ان تركت صلوة فانطلق من مكان وقصتها قال
لا تطلق وبما في عبد الرحمن الكرمي وعند بعضهم تطلق وبه نفى ركن السلام على السعدى وهو شبه حلف لا يغير اليوم
فالحيلة ان ياتم بغير حلف لا يغير من القرآن فظفر بها حتى لا يتركها بالثبات او يتركها من هذا ومن اذا حلف
كثا في وجهه فرق يعني لو حلف لا يتركها في كتابه وفهم ما فيه حث في قول محمد بن الحسن في الامام في صلاة الفجر وهو علم
ما في الفتاوى لا يحث على قول ابى يوسف عدم الفرائض عليه السلام ولو قال ان قرأت كل سعة فلي ان تصدق بدينهم قال نعم هذا
على جميع القرآن ولا تحث بالشمسية الا ان ينوي الشمسية التي في سعة الفل وحلف لا يقرأه سعة فتركها من حث
ولم يترك آية طويلة لا تحث اذا حلف لا يقرأها من الرعا في رقعته بل لا ثم نوصا اربال ثم عرف ثم نوصا فالحق هو
وكذا لو حلف لا يغتسل من امرانه هذه من جنابة فاصابها بركاء اخرى او على العكس وغسل يكون الاغتسل منها
ويحث في بيته **الفصل الثاني عشر في الدين في الاكل** وفي الجوز الاكل ان يصل للجوف ما يتا في فيه
المضغ والشمس سواء مضغه ثم ابتلعه او ابتلعه غير مضغ وكبريت ان يصل للجوف ما يتا في فيه الشمس في حاله
كالما والنبيد واللبن ولو حلف لا ياكل شيئا لا يتا في فيه المضغ بنفسه فاكل مع غيره وهو ما وكل ذلك حث
ان حلف لا ياكل هذا اللبن فاكله بخبز وتر حث ولو حلف لا ياكل هذا الصل فاكله كذلك حث ولو حلف لا ياكل
لم يحث قوله لا ياكل وحث في الشرب ولو حلف لا ياكل الرغيف فحلقه ودفعه وصفيه الماء ثم شربه لم يحث وان
اكله ملوا حث وكذا السويق او شربه بالماء يكون شرا لا اكله وان بله ثم اكله حث وفي اما لو حلف
لا ياكل طعاما سماه فمضغه حتى دخل جوفه من مائه ثم الفاء لم يحث ولو حلف لا ياكل هذا الذهب ياتي فجنسها فاكله
وفي النواوي الصغرى التقدي عبارة عن كل منزوف يقصد به الشبع والتغنى كذلك وقت التقدي من طلوع
الشمس الى الزوال وما يتقدي به ما يقا حتى ان الصبر اذا حلف على ترك الغداء ضرب اللبن حث والكبد
بخلافه في المسقى لو حلف لا يتقنى فاكل لحمه او لقمين لم يحث رجل اكل شيئا سيرا فقال له رجل تعديت فقال

لا ياكل
لا ياكل

عنه حرمان كان تغدي قالوا له يكون حاشا حتى ياكل اكثر من نصف الشبع ولو حلف في رمضان ان يتقنى التيلة
فاكل بعد ان تصا التيلة لا يحث وفي الجوز الاكل ان يصل للجوف ما يتا في فيه الشمس في حاله
الذوال والعشاء من الزوال الى نصف الليل والعشاء ان ياكل اكثر من نصف الشبع والدوق ان يصل الى الجوف
طعمه سواء طعمه او حار حتى لا يذوق الاكل لم يدين في الفضاء وسواء كان ما كور او مشويا او في الحظ فحلف لا يذوق
فاكل او شرب حث ولو حلف لا ياكل او شرب حث بالذوق وروى هشام حلف لا يذوق فيميت على الذوق
حقيقته وهو ان لا يصل للجوف الا ان شق منه كرام بدل عليه سخوان يقول رجل تعال تغدي معي لحلف لا يذوق
معه طعاما ولا شرا يا هذا على الاكل والشرب حلف لا يذوق الماء فمضغه في الصلوة لا يحث حلف لا يذوق طعاما
ولا شرا بافداق احدهما حث ولو قال لا اذوق طعاما او شرا بافداق احدهما حث ولو حلف لا ياكل طعاما يضر
الى كل طعام حتى لو اكل الحنظل حث واذ تغدي بيته على كل ما هو مأكول بعينه يضر الى كل عينه واذ تغدي على
ما كور بعينه او على كل ما هو مأكول بعينه الا انه لا ياكل كذا كذا كذا بعينه الى ما يحثه مجازا وبيان هذا
حلفه ياكل هذا العنب فاكل من زبيبته او عصيره لا يحث لا ياكل ما كور بعينه حلف لا يذوق من هذا
الحمر فذا فقه بعدا صا حث لا يحث ولو حلف لا ياكل من هذا المشاة يضر الى اللحم دوز ما يخرج منها
لا من المشاة ما كور ولو حلف لا ياكل من هذا الكرم فاكل من عينه او زبيبته او عصيره حث ولو حلف
لا ياكل من هذا الحنظل فاكل من تمرها او من طلعها او شربها حث ولو حلف لا ياكل من ما طعمها او نبذ تمرها لم يحث
ولو اكل لكل الحنظل من الكرم لم يذكر في الكتاب قالوا وينبغي ان لا يحث وفي فتاوى فاضل حث لا ياكل
من هذا الكرم فاكل من عصيره او حله او ربه او قلة تجبه او ما شبه ذلك لا يكون حاشا لاكل من عينه
او زبيبته او حوجه او كثره يا يسا او غير ما يسا كان حاشا ان عين هذا لا يخرج من الكرم
من غير ان يتعلق حصوله بضع العبد واما القسم الاول فانه يخرج من الكرم من غير صنع ولو حلف لا ياكل من هذا
اللبن فاكل من زبيبته او سمته او شربها حث ولو حلف لا ياكل من هذا الحنظل فاكل من تمرها لم يحث
ان لم يكن له بنية المزة الكل في الجاه وفي الاصل لو حلف لا ياكل حاشا حث لا يحث ما كل السمك
وحث ما كل لحم الابل والاعم والطيور مطبوخا كان او مشويا او فديا فهذا من محذات اشارة الى انه
لا يحث ياكل النبي وفي ما وى الى النبي عن ابى بكر انه لا يحث وهو المظهر وعند الفقيه الى النبي
حث ونسوى فيه كحلل والحج حث حتى اكل لحم الخنزير او اكله حث وفي اكل السمك ان يوشعنا ايضا ولو
اكل شيئا من الروم حث بخلاف ما حلف لا يشري لحمه فاشري الرأس المشوي لا يحث لحمه او ما
وفي الشاة جعل الشاة والاكل واحد قال احمد الله والاقول اكله ولو اكل شيئا من الطون كاللبد والطحال
حس هذا عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يحث وكذلك في لحم الظفر لا يحث لكنه يمين ولا يحث في لحم
والولية بالجوع لا ينفى عنه اسم اللحم ولا يجعل استعمال اللحم في اتحادا ليا جاولا اكل الحرة التي في وسط

البطون

ففي السراويل الجارية وان لم يجمع قالوا ينبغي ان يكون عانت الجوارح من السراويل الجارية بالان يغسل على امرأه
هذه عن جنابة جامع هذه ثم جامع اخرى وعلى العكس حيث في عينه وقت على الجماع ولو لم يغسل فانه غسال فكل
انه اغسل عنها وعن غيرها لم يغسل فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
لا على البكته في الغريه جامع من غير حل النكاح انما هو من حل النكاح لا حيث فصدق قضاء وان لم يغسل ولو كان
اكره له كره من استمر بها فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
يصدق في صرفه من عن الوطى حتى لو طافها حيث ايضا ولو قال اكره اني بسبب توفروكم فكلها طافان لا يوصفان
ان لم يرد به لم يغسل لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
صراطها في عاينها بدخوله في فراشها من غير قربان وهل يقع بدخوله في فراشها وهي ليست في الفراش ان كانا جالسا
على انه كره استعمال فراشها حيث وان كانا كراهما مضاجعتها لا حيث الا اذا كانا كراهما ولو قال اكره اني بسبب توفروكم
فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
او معها ولو وضع على وسادة نفسه وجعل او معها لم يغسل فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
لو الحرق فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
ضاحكها ولو قال اكره اني بسبب توفروكم فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
ولم يغسل حيث رجل قال لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
وكون بينه على الجماع في طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
فان طافان لم يدخل في ذلك الوقت ودخل في وقت آخر ان دخل بعد ما سكنت شهوته لم يقع الطلاق **حاشي**
حلف لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
ابو القاسم الصغار عن امرأة حلفت لا تغسل رأسها من جنابة زوجها فمكرهه قال ايجوز لا حيث لان نيتها
مع على التمسك عن اختياره لا الحقيقة او التي لا وقولها كناية عن الجماع فاذ استمر كرهه في الجماع لا حيث رجل كرهه
امرته بالجماع فقال له امرته اكره انك تسالني طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
ولا يردجه له او تمردت عندها على ذلك اربعة نفرا او يقر من ان هذا على الزنا والزنا لا يثبت الا بهذا فان حلف
عند الحكم انه لم يفعل وليس امرته ببيت حلفت عند الحكم فان حلف وسبها المقام معه ولو قال اكره اني بسبب توفروكم
كفى فاطافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
قول لا يثبوت الطلاق وعنده العكس ولو قال اكره اني بسبب توفروكم فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
نكره م حيث ولو حلف لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
بالفارسية ومنهم من قال ان المني والمخى لا يثبتان الطلاق ولو حلف لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا
ودخل بها لا حيث ولو قال اكره اني بسبب توفروكم فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه

منه

بني

منه

ولو كان في البيت لا يثبت الا بالاسنان
ان كان في البيت لا يثبت الا بالاسنان
ولو كان في البيت لا يثبت الا بالاسنان

لو قال لا يخرج من بيته فان توجعته كتم فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
لا يثبوت الطلاق ولو حلف لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
لو حلفت ان لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
وامرته نائمة في موضع والرجل جالس في موضع آخر فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
مع امرته ان يجد الرجل في علما الوطى والامانة فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
كفى فاطافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
ولا يثبوت الطلاق ولو حلف لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
ليس بقرطبانة رجل قال اكره اني بسبب توفروكم فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
امدوهنا نظير مسئلة الحنة رجل قال لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
على الله المستقبل وان لم يعلم لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
وعلى هذا لو حلف الرجل لا يجمع امرته في هذا الصنف وهو في الحنفية من طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه
نظن انما الصنف هكذا قال القائلون ان لم يعلم ان الصنف خرج لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا
لو حلف على هذا لوق ان لم يعلم ان الصنف في هذا الدار وهو يعلم انما يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا
مذهب بها الوضوء لله فكلها طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
الحما والامانة لا حيث وعلى هذا رجل حلف ان امرته غايبة وقال ان لم ات بامرته الى دارى الليلة فطلعت في ذلك فمات
قال له كتم الدار لم حيث عندها خلافا في معنى ولو كانت غايبة ان صدقها البرج طلعت وفي فادرسام
لو قال امرته في القمار طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
بمجيئ اليوم لا تطلق لان في ذلك اليوم الذي فيه لا يتصل رجل قال لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا
من ذلك الحين ثم رجعا الى هذه الحجة فوطئها لا حيث ولو قال لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا
تزوجها ووطئها لا حيث امرأة ليست حية ديساج فقال لها زوجها ان لم اجامعك مع هذه الحجة فاطافان
فان طافها بغير الحجة لا حيث ما دام الحجة باقية وما حيان فاذ طافا فوطئ الحجة فهو ليس بالحية وبجامعها وان لم
يغسل فوطئ احد ما وقع الياس في حيث وفيه وكذلك لو قال رجل لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا
للمسائل ان وطئ مع هذه فاطافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
قامه وما حيان فاذ طافا فوطئ الحجة فوطئ الحجة فوطئ الحجة فوطئ الحجة فوطئ الحجة فوطئ الحجة فوطئ الحجة
هذا فاطافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه ولو غلف
جائلا ان تبيت معه وهي تبيت فيصيرها وطئ البقرة في الرجل ان تبيت معها وهو ليس بقرها فوطئ
رجل حلف لا يغسل من الجماع فامرته طافان لا يوصفان من رعا فموصفا من عاين وغيره حيث في عينه

منه

بني

منه

منه

فان اخرج تحت واطلق امره في الغضا وان كان في روح اقر فقال كانت لونه لكن استمرها منه فان ما
يختلف ما باعها فان حلف قضى به له والروح مصدق في يمينه ولا تطلق امره والمرة في هذا الخلق الجاحل المسقى
ولهذا النوع نظائر كثيرها في خزائن الوفا رجل على آخر دين وعلم ان المديون بذلك فاق المديون فمهد المديون
عند ابن ان اباك قد قوت هذا الدين لا يسع لاني ان يحلف ان لا ياتي الى دينه ان الشهادة بين القضاء
بحقه رجلان وحلف وارثا وليت دين على رجل فجاء وارث الميت وخامم العريم فحلف العريم ان ليس له عريمي ان لم يعلم
بعين الميراث رجلا ان حلف على الجوارح وحلف المشتري ليس للوكيل عليه شيء بان باع وكيله له تحت الكيل في الغضا
خبر وفي المسقى لو حلف فقال لغيره له انا قد حلف على عكس فقير منه لم يحلف له فافارقه ولو حلف
له فافارقه تحت وفي الغوازل لا بدعه بذهب حتى يعطيه حقه فنام فذهب تحت فان استيقظ ان ايقظه
وان ذهب وتر كحنت والزيادة على هذا في ايمان انه صل في بابا يمين في الكلام لو لم يمين لكن كاره حتى ائتم
منه لم تحت ولو ان المطلوب احوال بالمال على رجل وابراه البطا سنة فافارقه لم تحت عندهما فافارقه في سيف
وسى فرع مثله الكوز وان نوى المال على الجاهل فحلف ورجع البطا على المطلوب لم تحت ان الدين سنة وهذا
لا يسع والزيادة على هذا في ايمان انه صل في بابا في الوفاة في المن لو حلف ليقضيه ماله وقت كذا ثم اذا قبل في الوقت
المستحق او هيب منه او ابراء منه او ما فله ان ثم جاء الوقت وليس له عليه شيء لم تحت عندهما فافارقه
وكذا لو ان احدا ما قبله اي ربا الدين لو قضى له ورثة الطا او وصيه بره يمينه وآخرون حقا وفي المسقى لو حلف
لا يفارق غريمه حتى يستوفى ماله منه ففعل بعد ابراءه ويحفظه فهو غير مارق ولا حال سبها ستر او غيره
المستحق فهو غير مارق وكذا لو حلف احد ما د اخل المسجد واخر خارجا منه والباب بينهما مفتوح بحيث يراه فلا يكون
فرقة فان توارى عنه بحايطة المسجد واخر د اخل فقد فافارقه وكذا لو كان بينهما باب مغلق الا ان يكون المفتاح
بيد الجاهل اخله بيتا واعلمه عليه وقدر على الباب وان كان الجاهل هو الحالف والحلف عليه هو الذي اخل الباب واخذ
المفتاح فقد حنت اذا الحالف هو الذي فارق وتو قال انا قد حلف حتى تعطيني حتى اليوم وحلف عليه ونيته ان
يرتكب لرويه حتى يعطيه حقه فضي اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم تحت فان فافارقه بعد حلف اليوم حنت وكذا
تو قال انا قد حلف انا حتى تعطيني حتى وكذا لو قال انا قد حلف حتى اؤدرك الى السلطان فضي اليوم ولم يفارقه ولم تحت
لا تحت انا بركة وتو قد اليوم فقال والله انا قد حلف اليوم حتى تعطيني حتى فضي اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم تحت
فان فافارقه بعد حلف اليوم لم تحت انه وقت الفراق في ذلك اليوم **نوع منه** وتو قال والله انا قد حلف ان لا يفارق
وله عليه عشرة دراهم فجعل يزن درهما بعدا يعطيه بعد ان يكون في ذنبا لم تحت اما اذا حلف على آخر غير
المجلس فهو حلف في المسقى وفي الجاهل الكبير رجل له على آخر ما حرم فقال عبد الله ان اخذت منك اليوم درهما دون
درهم فاحذ منها خسين ولم ياخذ ما بقي حتى غربت الشمس لم تحت وتو قال ان اخذت منها منك اليوم درهما دون
درهم والمسألة حلالا تحت ان كل من التبعيض وفي المسألة الاولى والى الثانية عن كناية هذا اذا وقت وقال

على

في

اليوم اما اذا لم يوقت فقال عبد الله حلف من هذا درهما ودرهم فقبض منها خسين حنت من قبض وفي طارة الغوازل
تو قال انا قد حلف انا جميعا فاحذ نصفه لم تحت حتى ياخذ الباقي فاذا اخذ حنت وتو قال انا قد حلف انا
جميعا اليوم فاذا اليوم نصفه وعذا نصفه لم تحت وفي القضا لو حلف غريمه ان لا يذهب من الدين تمام
من دن يروم فقضى بعينه وذهب تحت وهذا اسم لكل وكذا المال اسم لكل حتى لو حلف المديون لا يعطى له
اليوم فضي ماله الا فلسا لم تحت ولو حلف رجل ان لا يذهب من الدين نصفه او حلفه بره يمينه وكذا لو حلف
المديون ايضا ان لا يعطى غدا فاحذ منه جبريل في تحتان وان لم يملكه يخرج الى بابا فافارقه
في يمينه وتو قال انا قد حلف على اليوم وحلف عليه ففعله الى القاضي فبسته او حلفه بره يمينه وكذا لو حلف
الى القاضي ولا رمد الى الليل رجل حلف المديون ليوافق حقه يوم كذا ولا يات اخذ من بين ولا يصرف بغير اذنه فجاء
وتو المدين في ذلك اليوم انه لم ياخذ من بين وانصرف بغير اذنه لم تحت المديون ان اخذ اريد بشي يتصدق المدين
اذا حلف ليوافق حقه يوم كذا فاجاب قبالدين فلم يمين ليوافقه حقه لم تحت في القضا وفي بابا يمين
يرفع الامر الى القاضي ويدفع اليه وقال القاضي انا مام وهو صحيح وتو كان الدين حاصرا كدته لم قبل ان يرضع بين يديه
لداره ان قبض يصل يده اليه لم تحت وبري وكذا لو حلف له قبض الضمير ففعل القاضي هكذا يرى ولا حلف في مجموع
الغوازل انه رماها اذا حلف له بوقد زكوة ماله فزكوا على القاضي فاحذ منه الزكوة جاز عن زكوة ولا تحت المديون
اذا حلفه بغير ماله حتى يقضيه عليه كذا فوكل وكذا حتى خاصه الى القاضي فقضى على وكيله لم تحت الحالف وتو قال انا
قد برى ندم ففطر البر لبر الى القاضي والذم على غده وتو قال انا اعطيتك قايدين بغيري بكتفي بالجر الى بابا القاضي
ولو حلف ليقض حقه الى يوم الخميس ففعله بعد اطلع الحرف من يوم الخميس لم تحت وتو قال انا خمسة ايام لم تحت
فلما عزى الشمس اليوم الخامس اقبله وكذا لو اجر داره الى خمس سنين يدخل السنة الخامسة في الاجارة
وهذا انه وقت المدين والاجارة بخمسة ايام وبدون اليوم الخامس تكون خمسة ايام فصلا كذا قال قضين
حقه قبل خمسة ايام ولو حلف له توخر عن ان الحرف الذي عليه من افسك عن قضاينه حتى مضى الشهر لم تحت
الحلف القاضي في مسألة الاجارة وفي قاي قاضي خان وهو كذا لو حلف الشفع ان لا يسلم الشفعة فلم يخاف حلف
شفعة لم تحت وكذا لو اجر داره ثم حلف ان لا يجر هذه الدار وان كل شهر لم حلف ان لا يجر هذه الدار فلو اجاز
المستاجر فهو لا تحت وان كان المستاجر اخر كل شهر اجرة ما مضى فان سألته اجرة لم يسكنه المستاجر فاعطاه
المستاجر حنت انه اذا اطلبه جروا اعطاه يصير آخر وكذا لو اخذ الرجل بئرب امره وذهب الى الصلح وامره
ان يصير فانه في ذلك فقال الرجل ان صبغته فاطا في صبغته الصلح لم تحت انه يامر الصلح بعد المدين بالبيع
وفي القضا الشق رحا المديون اذا وعد قضله الدين غدا وقال كرفد اينايم ورايينم فكذا الجاهل ورا
وازه نفسه من بعيد بره يمينه وفي قواين سلك من انا قد حلف ان لم اقض حقل يوم اليمه فكذا لم يجعلوا
هذا اليوم يوم العيد في مصر وفي مصر حلف عبد الله قال بعبر هذا الحكم فصرح في جميع الجواب انه لم تحت المطالع

في

عن امرأه دفعت الورم الى الغصاب واستمرت اللحم فقال لها الزوج ان لم تتردي تلك الدار لم اعلم على فانت طالق فقال له
الغصاب غاب عني لا تطلق ما لم اعلم ان الدار لم ادبنت والقيت في البحر ولا خط الغصاب تلك الدار لم يدركه فالحيلة ان كان
المرء كسر الغصاب وتنفذ اليه الكلبة الفئاضة رجل قال لمرأته توارى مني طلاق ما دوت بر دأشته است ان جئت لوقد
وتعت امها لا تطاق وكذا قول لها انطافى كمره شمام داري فانكرت المرءة الفؤاد قول الزوج ولا تطلق وان فم
والشتم شوط الامر **الفصل الحادي والعشرون في العين والضرب** وفي الشتم لو حلف لا يضرب فله كما
فمقتض ثوبه واصاب وجهه او رايه بجرح او شقابه فاصابه لا يحث ولا يحلف لا يرميه فمحمي له الصيد فاصابه لا يحث
ولو غصها او مد شعرها او خففها او اصاب راسه انما فادما قال في الجراح مع الصغار ان كان حاله الغضب يحث وان
في الجراح الملاعبة لا يحث وفي الفناء لا يحث مطلقا وفي الفؤاد في الامم وقيل هذا اذا كان العين بالحرية
وان كان بالثا رسية لا يحث في جميع ذلك الصبي ان يكون جافا اذا كان على رجل الغضب وان شتم شعرا فكل في فيه
والصبي ان يكون حائشا اذا كان في الغضب وان فعل غير ما اصابه لا يحث وفي الفؤاد خلف ليعض من عبده ما يسهو
ولا يثبه له فضره ما يسهو وخفف فانه يسهو في عينه فوجع شرط البر قالوا وهذا اذا ضربه ضربا يثبه به اما
اذا لم يثالم لا يبرأ له ضربه صورة له معنى والعبرة بالعين ولو ضربته شبعان خمسين مرة وفي كل مرة يقع الشيطان
على يده يسهو في عينه لا ته صار ضاريا ما يسهو الا يبرأ ان الامم يصير قويا جدا لولا هذا المبدأ فكذلك اذا كان في جميع
لا يبرأ من كل ما سوط لا يقع عليه بدنه وانما يقع البعوض وان ضربه برؤس لا سوط يظن ان سوى رؤسها تحسب
رأس كل سوط بدنه يسهو في عينه وماذا اندس بعضه لا سوط فاما تقع البر بقدر ما اصابه ولم يدس له تقع العين
عليه عامة المشايخ وقول لها لا ضربتك بالسياط حتى اقتلك فهو على ابنا لغة وكذا قول له مرأته ان لم
ان لم اضربك حتى اتركك حية ولا ميتة قال ابو يونس على ان يضربها ضربا موحشا شديدا فاذا فعل ذلك
بر في عينه وقوله حتى تبول او تشكي او تحني تستغيت ما لم توجد حقيقة هذه الاشياء لم يسهو في المشقة وفي
الفناوى وقول لا ضربه بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت وقول له مرأته ان لم اضرب ولذا اليوم على الذي
حتى تشق بنصفين فانطافى فضره على الذي تشق بنصفين والله كما رواية الفذوي ولا يحلف لا يضرب
فلو نابا لفاو فضره بنصفين لفاو لا يحث ولا يحلف ليعض من بالسيف فضره بعرض السيف بر في عينه ولا يضرب
والسيف في العمد لا يبرأ لا يرى الله لو حلف ليعض من فله ما بسوط فلفه يشوب وضره لا يكون جريا بالسوط
ولو نوى شيئا فهو على ما نوى ولو حلف لا يضرب فله لا يضر هذا الشك ان يزوج هذا ان يفرغ هذا الفصل
وهذا الزوج داخل آخر فضره لا يحث وقول له اخر والله امس شعرك فلف راسه فبنت آخر ثم مشعرج حث
وكذا قول له امس شعرك فسقط استه ثم بنت الحيلة في الفناوى وفي مجموع التنازل قال لا خزان ليعض فم اضربك
يعض حتى فر على السوط او من جسد بحيث لا يصل اليه ولا يضره لا يحث والمراد ان يقتلك في موضع
على ضربك قال محمدا اذا كان بينه وبين فله ن قد ميل او اكثر فله يلغه وسئل عن الذي يحلف لا يضرب لمرأته فضر

142
انه فاصاب ضربه رأس امرأته بغير قصد قال يحث فانما لوقا لا مرأته ان سر ركبها فاقال في
ضربها ففما سرفي هذا لا تطلق وقوله ان كنت تحبين ان تعذبك الله فاحذروا واعطاء الزم لم يعلم شرفي
القول قولها وقول لها ان وضعت جنبك الليلة على الذي وضعت فم اضربك فان طاق فلم يدر الزوج على الضرب ولم اضرب
جنبها على الذي وضعت جنبك لا يحث ولوقا لها ان ضربك بغير جرم فان طاق فوضعت القصعة على المارة قالت صبت
على رجله فضر بها لا يحث وان كان بغير قصد فاحذروا احذروا احكاما للذي يوافق غير ان الامم ساو طوقا
وما يقبل بهذا وفي الفناوى رجل قال لا خزان ليعض فضره وحلف عليه فضره لا يحث الا ان يديه لا يلبس
فاضرب ولا يدخل تحت الحلق الا بالنية وقول ان لم احبس فله ما عدا جايها عريا تا فانطافى فضره كذلك فله
رجل فاطمة يحث الحالف رجل ضرب آخر فلف المضروب اكر من سزى ويكنم فامرأته طاق فمر ريان وهو الجوار
وهذا اللفظ ينسب الى ساءة في العرفي ولا يقع على الجوار في الشرعة من القصاص والعتق والورث والعتان
وتجوها واما الوقت ان نوى القود فهو كما نوى والدة فالوقت مطلق هذا في الفناوى وفي مجموع التنازل
منه العباد لوقا ان كنتم امروا انك لا يبدكون باق فاسلمه فامرأته طاق فضره اليوم ولم يضره فخره
شيئا او احسنا او ساء لا يحث لانه فعل في حقه ما ينبغي وهو الحق اذ ان اعيت به الضرب والشتم فاذا لم
يفعل يحث وقول له من غاكر من تراب حتى اشد كنكم فانطافى فضره انها حتى خرج الدم وتلفحت ثيابها في عينه ان
مرأته هذا القدر وقول ان كركري را تركستان كنكم فانطافى وحلف بما ذابرقا بان يسلط عليهم امرأته كركري
وقول ان كن من باق فمرا جنان كنكم سك ما سان ارد كنكم فامرأته طاق قال يبرق بعض ثيابه ويجرح وفيه على الفناوى
حتى بر في الفناوى لوقا اكر من تراب حتى اشد كنكم فامرأته طاق حكم المشايخ رحمهم في هذا منهم من قال
يحث في الحال لا في الفناوى عاذا اذا نوى القود والعلة والتضييق عليه في نية فله قتل الطلاق ما لم
الحالف والحلف عليه قبل ان يفعل به ما نوى وبه كان يفتي الصدوق الشهيد ومهم من قال لا يحث ما عاشره
من هذا القدر والعلة وقول له مرأته اذا دنت مني فانطافى وضربا به فذنت عنه ليدفع الجرح اذا كان
لوم من يدنها ففقت بينهما حث وقول له مرأته ان اغضبتك فانطافى فضره ولدها فغضبت ان ضرب
في شيء ينبغي ان يودبه لا تطلق وان كان على العكس فلفه وقال لا مرأته ان اذيتك فانطافى فاشترى
جارية وقدره لا تطلق لانه هذا الذي حتى لو لم تعد لا تطلق الا اذا لم تعد هذا الذي وهذا اذا
لم يكن هناك مائة فان سكا فضرها في طلاق الفناوى رجل دعا امرأته الى الفناوى فاشترى بها ابني فانك
تفني فقال لزوج ان عذبتك فانطافى فلف الفناوى وجام معها وهي كارهة تطلق وان جامعا وهي طاعة
لا تطلق وفي قول من لا سلام رجل قال لا خزان ليعض فبنتك عدا فامرأته طاق فقتل حتى مضى الضرب فلف
المشايخ وعلى هذا لوقا لا خزان لم اضربك عدا فامرأته طاق فضره فله ما عدا جايها عريا تا فانطافى فضره
فلم يضره حتى مضى الضرب فلفه وفرد ذكرنا من جنس هذا في فصل المسكنة **الفصل الثاني والعشرون في الزنا**

في الجوارح
في الفناوى
في العين والضرب

رجل فله ولد فاخرجه الى جواره ولم يكن سواه بعد فرك الجارية حلف الجارية انه لا يعرف هذا الصبي حلفت
معرفة الصبي هكذا يكون جله والبالغ لانه معرفته باسره وتو تفرج امره ودخل بها وله بدرى اسمها حلفت
لو حنت وكذا لو حلفت انه لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لو حنت وان في به معرفة به فحلفت
على نفسه رجل حلفه السلطان انه لم يعلم بامر كذا حلفت ثم تذكر فعله انه كان يعلم اجازة حنت رجل طلبه السلطان
ليأخذ بتمه فاخذ رجله واراد استخذه فبدا نكاحه من غيرة واخرها لياخذ منهم شيئا بعينه حتى وفيه خبر
بالسجين لا يسهل ادخله وهو يعلم ولكن الحيلة ان يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان من غيره وهذا صحيح عند
المصنف وان لم يصح في ظاهر الرواية وكفى للسند ان نية الخصم من العم هل يصح فان كان لها مطلقا بقى قول
لخصاف رحمه الله في ملكه المساوي رجل ادعى على انسان ما له حلفه الفاضل له عليك كذا بعد انكر حلفه واثار
باصبعه في مكة الى رجل اخر انه ليس له عليه شيء صدق ديانة حلفه في قضاء وفي الخبر يكره بين حلف بها رجل وكذا في
بالملك في العتاق وان شاك ذلك فالنية بنية الحالف طالما كان او مطلقا وقد ذكرنا في اول هذا الكتاب الفاضل
رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار بديره ان هو ان اراد لا يدري الله في مكان هو من الدار لو حنت
وفي مجمع النوازل عن ابي ابيهم رضي الله عنه كان متريا من الحجاج فخط خطا مدورا في الدار فحلف ليس ههنا
اي في الخط وسد دعيته فتاوى المستوفى للسلطان اذ حلف رجلا انك لم تعلم مكان شيء من الدار وامرارة
فلا تبعث شيئا الى الحامد دعيته والحامد يظن انها ملك لمرأة حلفت ان امرأة فلو انك بالاسماع ما اخرج كذا
الا ان يصدرها الفرج او يقتلها في بيته فادله **الفصل السادس والعشرون في النكاح واليمين**
وفي الفاضل رجل حلف له نيام حتى يقرأ كذا فنام حلفه لو نيام مع فله نكاحه امر بان
احد بما فله نكاح فنام الحلف عليها مع اخرى سواها فانما الحالف مع الاخرى والحلف عليها عند رجله
لو حنت ان لم يسمها قصدا وان وضع يده على جملها فخرجها كذلك لو حنت رجل في دوش وخرج حتم حتم
كرم تكريم وخرجتها مع وحلف عليه وهو قد اضبط على في اسنه لكن لم يتم ان قوى بحقيقة النكاح لو حنت
وان لم يسم شيئا حنت اذ اوضع جنبه وفتح عينية ولو حلف له نيام على هذا الفرائض فخرج الحشونة فنام عليه
لو حنت ولو نزع الطهارة ونام على الصبي والحشونة حنت رجل قال لو نكحتك فنامت على نكاحه فاطلح
على وسادة لها او وضع رأسه على رقبتهها او اضبط على في اسنها او وضع جنبه او اكس بدنه على ثوب مشابها
حنت لانه بعد ما ياتوا بها على وسادة لها او طس عليها حنت مالم يضع جنبه او اكثر حنت حلفه لو نيام
على هذا الفرائض جعل في كل الفرائض في فرائض آخر ونام عليه حنت وهذا هو جعل ذلك الفرائض في فرائض
يسمى في اش ديباج في فرائض السلام رحمه الله حلفه لو نيام على هذا البساط فوضع رأسه عليه لو حنت **وما**
يتصل بهذا الباب وفي الفاضل لو قال له من الله ان منته القيلة التي جري فانظروا في هاتين
في فرائشه ولم يأخذها في حنن لو حنت ولو قال يا فلان سبعة دركنا من لم يذكرها انك قال انك لا تشهد

حب ان حنت رجل كان في نكر على سطح فاراد ان يذهب فاراد وامنعه فوضع رجله على ناحية السطح وقال ان
يتا اليك او اكلت ههنا فامره طاق ويريد به الموضع الذي وضع الرجل عليه فنام او اكل في غير ذلك الموضع
السطح فطلق امره حلفه في نكاحه ويا لله وبعض مسائل البينة مرة فصل الجامعة **الفصل السابع**
والعشرون في الزنا وفي المشتق لو حلف لا ينظر الى فله فحلف الى رأسه او عينه او حلفه قال محمد ان الرجل
الذي ينظر الى فله فلم يره واما الزينة على الوجه والراس والبدن جميعا وان راى على راسه فلم يره وان راى وجهه
فقد رآه وان راى سبحة يثوب تستبين منه الرأس والجسد حتى يضعه الثوب فقد رآه وان لم يستبين راسه وحسن
فلم يره وان نظرا ظهر فقد رآه وان نظرا مقدمه وراى الصدر والبطن فقد رآه وان راى كثر بطنه وصدرة
فقد رآه وان اقل من النصف فلم يره وان راى جالس في اقامة او متقبلة او متفحفة فقد رآه اذا غاب في ثوبه
وجها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء الا ان يكون قبل ذلك كلام يدل عليه في يد في القضاء
وفي الفاضل لو قال محمد رحمه الله لو حلف لا ينظر اليها لو حنت ان نظر اليها في الثياب لم يكن اكثر وجهها مكشورا وتورا
من خلف النجاس او الستور وتبين وجهها حنت وفي الزنا لو راى وجهها لم حنت وفي مجمع النوازل لو حلف لا ينظر
الى وجهها وراى ففطر في المرأة ان سكا بينه ذلك لو حنت واذا فوجها ولو حلف لا ينظر الى الحرام فحلف الى وجهه جنبه
لو حنت ولو قال لها انظر اليك فله في الحيانة فلم تجبر في فانظروا في تعرف انه نظر بالحيانة قال اذا انقضت كلام
بدل على الحيانة او عمل بدل عليها بان يازجها او يثير اليها او يذل ويخونك تعرف هو بذلك ولو قال لها الكسفت وجهك على
غيري فانظروا في غير الحرام من فبيد ما ان شرت في الكسفت فاطلح عليها رجل لو حنت وان كسفت في موضع يراى
طالقت وان لم تقصد في المحيط لولا جاك في الشمس والعر حلف ما راى الشمس والعر حنت اذا غاب في وجهها وكذا في الخ
والدار **وما يتصل بهذا** رجل قال لعبد ان لعنتك فلم اضربك فامر الله طاق في اء على قدر ميل او على مائة بيت
لو يصل اليه لو حنت ولو قال لو خرتان رايت فله فافهمك فامر الله طاق في اء مع هذا الرجل فلم يعلمه لو حنت قد
ذكرنا شيئا من هذا في القتل **الفصل الثامن والعشرون في الحواشي** وفي الحواشي من
باب الحبر في الطلاق وفي اول الشهر قبل ان يمتي بصفه وعن ابى يوسف رحمه الله انه قال لو اكمل فله في اليوم
اول الشهر واول من آخر الشهر تينا والحادس عشر والسادس عشر فلو قال والله لو اكمل الى اعيد فله
اكثر من شهر وسما فهو على شهر غير يوم ولو قال لا قضيت حتى فله على اقل من الشهر واجله على اكثر من الشهر
وفي فرائض السلام ابن خلدون في الشهر وفي مجمع النوازل على اقل من الشهر لانه هذا الكلمة يراى بها التعليل
سئل ثم الدين عن رجل اكر دخرا ان جدر وراى شوى سبرون يا يدها وراى من بطله ان انا حلفت
تمام شهر من مثاله لو ب لو نطق امره حلفه لو يكمل فله في اليوم عن محمد بن الحسن رحمه الله انك انما حلف
ابى يوسف رحمه الله انك اذا زالت الشمس يوم عرفه عن الشهر عن البيلة او في اليوم الاول من الشهر في العرف وفي اللغة
عبارة على ايام الثلثة والربعة عبارة عن اليوم والعشر في العرف وفي اللغة عبارة عن ايام من آخر الشهر اوها

هذا هو الحلف على ما في المتن
فانظر الى قوله لو حلف لا ينظر الى فله
فانظر الى قوله لو حلف لا ينظر الى فله
فانظر الى قوله لو حلف لا ينظر الى فله

الشيخ الفاضل
عبد الرحمن بن
عبد الوهاب

[illegible]

وإذا اشترى شيئا لم يقبض ونقص هذا المبيع دينا لم يجز معنى المتقول ولو تصدق بالمتقول
 المشتري قبل القبض وما هو في معنى المشتري كالأجرة وبدل البيع عن عوى العين ليجوز عندنا في سحره محمد بن
 يجوز ولو وهبه من رجل وامر يقبضه جاز في العفار والمتقول جاز في البيع وكذا لو رهنه من رجل وامر
 يقبضه في الجرد ولو وهبا وتصدقوا أو فرضا ورهن من غيرهما لم يجز عندنا في سحره ولو أجزأ المشتري قبل
 القبض لم يجز عقارا أو متقولا في أول العين قال وكذا لو امره يقبضه وقال محمد رحمه الله يجوز الرهن والقرض
 والصدقة لغير البائع وكذا الوصية لغيره ولو رهنه من البائع أو وهبه منه لم يجز بانه اتفاق في الجاهل
 الصغير ولو رزق الجارية المشتراة قبل القبض يجوز وفيه اتفاق للمعاشرة ولو وقع ما اشترى قبل القبض وقبل نقد الثمن
 له موقوف إذا أدى الثمن يقبضه جاز قبل هذا على قول من ينفق صحته الوقوف على الاستسلام لا يفسد ولو كان ولم يترك
 ما يباع له رضى وسقط الوقوف في بيعه الشاوية آخر ما يفتون لو اعنى العبد المشتري قبل القبض يجوز وكذا لو تبرع
 وليس للبائع ان يجسه بالشر ولو تم هذا المشتري لم تقدر تلك الخطأ وفيه أول العين ولو طلع على قبل القبض
 وهو مفلس نفذ كمنق و ليس للبائع حبسه ولو بيع العبد عندنا في حشفه ونحوه فله حلة وعش العبد الموهوب
 وفيه بيع الجاهل اشترى عبدا ولم يقبضه حتى أعاده من البائع أو أجزأ لم يجز ولو عول في الجارة أو عاده
 فطبع طبع من البائع وان لم يعمل ليس عليه أجر ولو أعاده المشتري من اجنبي وامر بالقبض فقبض صح وفيه قول
 أنه جاز الأبرار المستأجر من الجرة أو وهبها منه أو تصدق عليه أن يشرع في حله الجرة أو استوفى المنفعة جاز إذا جامع
 وأن لم يوجد كلاهما لم يجر عندنا في سحره أنه خر سواه كذا الجرة عينا أو دينا أو الجارة بحالها عند محمد وإبي سحر
 الأول أن شكا الأجرة دينا جاز قبل المستأجر ولو كان كذا الجرة عينا أو دينا أو الجارة بطلت الجارة وإذا لم يطل
 وعادة الجارة على حالها أو إذا شكا الأجرة دينا وهبها أو أبرأ منها فقبل المستأجر فكل ذلك يقبل الجارة هذا في المشتري
 وفي الجرد ولو وهب الجرة أو أبرأ جاز ولو خلاق وهو خط والحاصل أن إذا تصرف في الأجرة بعد ما جاز فيها ما جاز
 في الثمن أن لا يجزى في امر من الخلاف ولو كان الأجرة عينا لم يجز التصرف فيها قبل القبض والديون سحره الفهم وكذا
 في الديون الموروثه ولو وهب عينا أو دينا وكذا لو ملك المتقول بالوصية أو الميراث حتى يبعه قبل القبض والنظر في الرهن
 قبل القبض صح أنه يجوز وفيه الخطأ أنه قاله بعد القبض فصح في حق المتعاقدين حتى لو وثقا ببيع بعد انقضاءها
 فلم يقبض البائع المبيع حكم الأجرة حتى لو باعه ثانيا من هذا المشتري صح ولو باعه من اجنبي لم يفسد ولو باع المتقول
 المشتري قبل القبض ثانيا يبعه أو من اجنبي لم يجز وفيما إذا فسخ المشتري العقد نجبا المشتري فم يرد على البائع حتى لو أبرأ منه
 ثانيا صح ولو أبرأه اجنبي صح أيضا والأصل أن في كل موضع انقضاء البيع من البائع والمشتري في المشتري بسببه
 فصح من كل وجه في قولنا سحره البائع قبل ان يقبضه المشتري يبعه من المشتري أو اجنبي وفي كل موضع انقضاء
 البيع بينهما بسببه هو فصح في حق المتعاقدين عند جديده حتى إذا باعه من المشتري يبعه ولو باعه من اجنبي صح
آخر في بيع الشيء في الشيء ومعه رجل يباع صفا في سحره فالبائع فقهه أن كان في فقهه ضرر لم يجز أن يكره

هذا هو الحق

هذا هو الحق

في فقهه ضرر لم يجز وأن اختلفا في العتق فعلى البائع ان يقبض شيئا حتى ينظر اليه المشتري فإذا اراد رضى
 اجزى على قول الباقي وكذا بيع الجرة أو الرهن على هذا قال الفاضل إمام أن كان في فقهه ضرر فالبائع فاسد
 كبيع الجدة في السقف وسع النواة في الفرس فاسد وكذا بيع حبة هذا القطر لم يجز في المسح والخيار والعقبة
 أبو الليث أنه يجوز ولو باع بذر البطيخ في البطيخ ورضي البائع بالبطيخ لم يجز ولو كان البطيخ مكسرا لم يجز ولو باع
 الكبر من المسوخ في الشاة المذبوحة بجرة وعلى البائع اخراجه ويطحن والمشتري بالخيار إذا اراد وسع العتق فالحكم
 على هذا أن كان فيه ضرر لم يجز والحكم أمانة في يد المشتري أن دفع اليد له على فقهه اليد وأن لم يكن فيه ضرر جاز
 ويجز على فقهه اليد وعليه من العتق أن هلك الحاتم في دين له فقهه عليه في الحقة وأن كان فيه ضرر لم يجز على هذا الجاهل في
 بطنا لئلا أن يباعها مع اللقوة فالبائع فاسد ولو لم يذكر اللقوة فهي للبائع ولو باع في جاحته منه مجزى ولو شرعها
 اللقوة في صدف فالبائع باطل عند محمد وعليه العتق وعن أبي سحر أنه لا يجزى وله الخيار إذا اراد ولو اشترى الصدف
 ولم يلم اللقوة جاز وللعامل في الصان **وإن يقبل هذا** وفيه قول النوازل سحره أبي بكر السكاك فخره الله
 عن رجل اشترى طائرا إلى البروق وحمله إلى منزله فوجده مريضا فاخبر البائع ودفع إليه فلم يقبل فله أن يتركه فما
 ليس على المشتري شيء من الرهن له لا راسع فاسد كمن خص شيئا ماله إلى المصنوع منه وأمره أن يقبله منه فله
 الفاصلة إلى منزله فضايع عنده لا تقصر في قول أبي بكر كان أبو سحر يقول إذا كان السع فاسدا حله فيه بغير الرهن
 سواء قبل أو لم يقبل وأن كان فاسدا لم تنفقوا عليه لم سحره البائع أو يفتضاها كذا قال الفقيه أبو الليث
 أن كان البائع والمشتري عرفان الوقف الذي بقي إلى البروق فالبائع جاز وفيه الصان رجل اشترى عشرة ضباب ثم
 وجدا حديهما مذكورة له فمعه لها أصلا فاسد فاسد في الكل وكذلك لو اشترى من بطيخ فاذا بعته فاسد لم يقبل
 له ولا تقصر له نه جمع من ما يكون محله البيع ومن ما يكون له أن الواحد في المائة عقوق كره أبو امام السرخسي
 في الأصل **حبر آخر** في أحكام السع الفاسدة وفيه الأصل في أسرى شيئا ثم يبعه إلى الخصم أو إلى الداي
 أو الجداد الخلل أو إلى مقدم الجاهل فسد البيع فلو باعه مطلقا لم حله إلى هذا وإذا جاز رواه ابن ماعة عن محمد
 ولو كلفه هذه الأجرة فلو باطلت الأجرة في السع وبطل الثمن قبل العقد جازا استحقا عندنا ولو باع إلى الجاهل
 الريح أو إلى أن يطل السماء لم يجز وأن بطلت الأجرة لم يفسد جازا وكذا إذا باع وسط خيالا لم يفسد
 وكذا إلى البروق والمهرجان إذا كان معروفا لا تنفق وإن يباخر وفيه الخطأ إذا شكا الأجرة في البيع فسد العقد
 وأن شرط الأجرة في الثمن والمهرج أن كان معلوما جاز فلو باع إلى صوم لم يضر ولو فطل في الصوم
 فباع إلى القطر جاز وفيه الجرد إذا قبضه المشتري بغير أن البائع له تغيره والحقة كالتفتق في البائع الفاسد
 في سحر الجاهل الكرم في الجاهل الصغير لو أن البائع وعليه من آخر في السع الفاسد لو مال له غير السع المشتري أجزأ
 سحره الجاهل كذا الرهن والبيع الجاهل عند الفقيه ولو أن المشتري فالبائع لم يبعه من سحره المشتري فاقبل شيء
 بغيره في الغراء وهذا دليل على أن المشتري البائع لا ينقطع حتى إذا سحره في الجاهل الكليل إذا ولوا رهنه المشتري

بشر

البيع من المبيع حكم الفاسد وفيه اصل الواحدة البيع الفاسد انما كان كالمبيع من ذوات القيم والمثلان كما
مثليا وهذا اذا هلك عند المشتري او استهلكه او كان عبدا فاعقبتا المشتري ووجهه وسلمه واسطع لم يرد
البائع وكذا لو رهن او باع المشتري من خروا ملك الرهن او بيع في الهبة وعاد المبيع الى المشتري باكون ضحاى كل وجه
فللبائع ان يستره ولو عاينه بسبب هو عقد جديد في حق كماله والرد بعيب جمل البعض بغيره ان يكون
للبيع حتى يرد ولو كان قايما ولم يضر فيه يستره فلو وصل الى البائع بمسبه او عاينه او ردية تكون رد
البائع في اصله في سرج الطحاوي في كتابه كذا. المشتري من المبيع اذا انصرف فيه تصرفا قطع البيع كالمبيع في الهبة
والكتابة ونحوها له ان يستره بخلاف سائر المبيعات الفاسدة فانه لا يصح تصرف المشتري في المبيع من المبيع اذ اباها
من آخر وباعه المشتري من آخر ويبدأ له ان يستره ان يستره المفق كليا واي هذا جازما لعقوب كلها وفي
المتفق لو اشترى حظه شيء فاسدا وامر البائع بطلبه فالتحق البائع ولو كان عبدا فقال البائع قبل القبض اعفئه
عني فاعفئه عني على البائع وكذا لو اشترى شيء فاسدا وامر البائع بطلبه فالتحق البائع ولو كان عبدا فقال البائع قبل القبض اعفئه
فاسدا وسلمها الى المشتري قال البائع بي حرة لم ينفق ولو قال بعد ذلك بي حرة لا تصح ايضا ان كان له عتقا او ثوبا
بغير محض من المشتري اما اذا كان المحض من المشتري عتقت بالعتق ان في قال رحمه الله اصل هذا في سرج الطحاوي
ان فساد العقد ان كان فسادا في أصل العقد وهو البديل او المبدل فكل واحد منهما يملك فيه محضه صاحبه
عندما وعند ان يفسد محضه صاحبه ويغير حضرته وان كان الفاسد صغيرا لم يدخل في أصل العقد بان كان
الفاسد سوطا يصل للرد واما دخل الفساد سوطا مسعفا احد المتعاقدين وكل واحد منهما يملك فيه قبل
القبض وبعد القبض فالذي له السوط يملك فيه محضه صاحبه واخره يملكه وفي النجاشي جعل هذا قول محمد
عندما فكل واحد من المتعاقدين الفسخ وفي الجاهل الصغير للصلد السيد بطريق الاستسناد وان شرط
قضاء الفسخ في أصل العقد الفاسد ولا يطل حتى الفسخ عود البائع في البيع الفاسد ولا يورث المشتري قال
رحمه الله معنى بهذا وفي سرج الطحاوي هذا اذا لم يرد في يد المشتري ولا يفسد فان ارد له امان
كانت منفصلة او منفصلة وكل واحد على وجهي اما ان يكون مضطرا لمصلحة كل واحد من المالكين او غير
متولن كما نص في المصنف والمشتري المستوفى والبائعا في الساحة والمنفصلة المتولن من أصل كالأول
والعقود والردش والبر والصوف او غير المتولن من أصل كالمشتري المستوفى والهبة والعتقة فان كان الزيادة
منفصلة متولن من أصل فانها لا يبيع الردي في البيع كما في الغصب وان كانت منفصلة غير متولن فانه ينفق
حق البائع نحو المشتري حق المشتري في البيع وفي كل موضع انقطع حق البائع بعد ذلك المثل او المثل
وكذا لو كان ثوبا فقطعه وحاطه او كان ثوبا فمغله او غير ذلك في حقه او حظه فخطها انقطع حق البائع
الى العمة او الى المثل وان كان الزيادة منفصلة ان كان متولن من أصل كالأول فانها لا يبيع الردي
ان يرد ما جميعا ولو كان الزيادة نفسها المحرر المصنف بالحادث ان كان به وقاء عندنا ولو كان

هذه الزيادة في المبيع لا يفسد كزيادة الغصب ونحوه نقصان الزيادة ولو استهلك المشتري هذه الزيادة
نصروا لو هلك المبيع في زيادة فاعه فللبائع ان يستره الزيادة وما حذر من المشتري فساد المبيع والقبض في وقت
الزيادة منفصلة عن متولن كالهبة فللبائع ان يستره المبيع مع هذه الزيادة ولو طب له فانه يملك الزيادة
في المبيع لا يفسد وان استهلكها فذلك عند ان حسمه الحجة وعند ما يفسد ولو استهلكها فذلك عند
ان حسمه الحجة وعند ما يفسد ولو استهلك المبيع والزوائد فاعه في المبيع بعد ذلك فاعه المبيع في وقت
الزوائد المشتري بخلاف الزوائد المتولن واما اذا انقص المبيع في يد المشتري ان كان المصنف باوهم سائر البائع
ان ما حذر من المشتري فسادا وكذا ان كان المصنف لم يفسد المبيع او يفسد عليه وان كان يفسد المبيع في البائع
بالحجارة في الزوائد شاء اخذ من الحائى والحائى لا يرجع على المشتري وان شاء اشترى المشتري من الحائى
بمئة المصلح في سرج الطحاوي وفي الفتاوى رجل باع من آخر غلاما مائعا فاسدا وقفا بضم ام او البائع
ثم بان الغلام يفسد لعمه له انه ابراء قبل وجب العمة وقال ابو ابيك عن الغلام يرا له انه جعل الغلام في يد
وكا اشترى غلاما ما وقضه ثم تعادله ثم ابراء المهر حاز له في المهر وجب عليه ولو اشترى له غلاما
له انه مضى عليه بالمر وقد ابراء والد قاله بطلت بموت العبد وفي الخطيم البيع الفاسد سوطا عندنا
والملك موقوف على وجه القبطي واسترط ان يكون القبطي باذن المالك والمالك وان كان سوطا البيع
عندنا انما القبطي عندنا انه موقوف لبعض اعداء المسلمين ولهذا فكذا مكر للمسلم ان يفسد فيه
او اساعج وليس للبائع سعة فاسدا حتى يفسد بصره والمشتري في سبي العجاجة والكحل فان هذه التفرقات
لا يطل حتى البائع في الزيادة والسبي حتى يفسد جميع تصرفات المشتري والاعاق هو الذي يبيع كانه قال
انهم انما حكم العبد في خلع فيه فقير صحيح الكفا ليصير متفقا **وما ينقل بهذا** ما ذكره في المصنف في البيع
انهم يبيع الوفاء حكم الرهن وقال الشيخ الامام ابو سفيان في البيع حرم الله بيع الوفاء بفساد ولو بياها
ثم احدهما لصاحبه حرر برب يبيع بن يارده فقال لا يخرجه من نفسه العقد ما اذا قال في البيع شرط كرهيم
جزءا من ربيد في بيع نفسه العقد ولو كان السوط يفسد العقد لم يفسد العقد عند ان حسمه الحجة ولم يذكر
الله في مجلس العقد او في غير مجلس العقد في مختلف الرواية آخر كتاب الزيادة في قال مع الحجة ان شرط الحجة
في البيع فاسد ولو فاسدا من البيع ثم بياها خاليا على الشرط عند ان حسمه الحجة جاز ان اذا انصافا
انما يتامها على كل المواضع قال فهذا يدل على انها اذا انصافا على كل المواضع عقد خاليا على شرط
فالعقد جاز ان اذا انصافا قايما بياها على كل المواضع ولا عر للواضع ولو اختلف المتعاقدان فادعى
المشتري ان البيع بان وادعى البائع ان البيع بيع الوفاء فالقول في البائع هذا في ماوى التفسير في البيع
الصغير يلو على احد ما فساد العقد والآخر صحة فالقول قول من يدعى الصحة ولما في ما بينه وبينه
مدعى الفاسد اول وفي مختلف الرواية قبل ان يفسد من كذا السوط لو اختلف بين المبيع والمشتري في البيع

الابدان سبت فالكتابة جارية والشرط باطل ولذا يخرج كما لو كان به على ان يكون في الجامع الكبري فذكر ان الوصايا في باب
 ما يحتمل البعض اذا اشترط جارية وهي حامل على ان الولد يدخل في الكتابة فوقه قد قال ان الكتابة بتطل بالشرط
 الفاسد في ذلك قال لا يصل لتعلق الرجعة بالشرط باطل وكذا انما فيها الى وقت المستقبل كما يخرج عن اذا قال اذا جاء
 فقد راجعتك وانما يحتمل التعلق بالشرط بالجنان بخلافه ولا خلاف بالرجعة وعن الكل في حمل التعلق بالشرط هذا
 في نسخة الامام الرضوي رحمه الله وفيه ما في الصحيحين من ان التعلق بالشرط صحيح في كل حال وعلى ما لا يخفى من ان
 والعقود على ان لا يكون بدون العاونة في آخر خبره صل رجل قال له هل السواك اذن هذا الصبي الحرة او اجبر بالعلم
 الا بما قرأه كان على قال وبطل الشرط وكذا ان قال للمعبود ذلك ومنه كماله في اصل الفسخ في عدم العهد وبمراجعة التمسك
 الضامن حارة او بطل الشرط الفاسد وكذا جارية العصب حارة العدة والعارية اذ تمها رجل وشرط فيها
 حرة او كعالة له سطل بالشرط وفيه ما في الصحيحين من ان الشرط لا يصح في رواه وتعلق الوصايا والوصية بالشرط جارية في
 المزارعة للامام الرضوي رحمه الله وفيها ايضا لتعلق العدة بالشرط باطل ان ذكر كله ان وان ذكر كله على ان كما لا يخفى
 بان قال به بتك على ان قضى كذا صحة اهبته والشرط وان كان الشرط مخالفا صحة اهبته وبطل الشرط وفيه شركة
 الاصل لا مام الرضوي الشركة لا سطل بالشرط الفاسد وبطل الشرط وفيه مضاربة الاصل المضاربة اذا كان فيها
 شرط يبطل الشرط والمضاربة صحيحة وتعلق الكفالة بالشرط ان كان متعارفا صحة الكفالة والشرط على ان يقول اذا
 عدم المطلوب في انية بطل او ان استحق المسع فانه كغيره وان كان شرطاً محصا كقوله ان دخل فلان الدار وان هبت
 الريح او ان جاء المطر لم يقع والكفالة التي هي الريح جارية والشرط باطل في شرح الفقيه في قوله ما جاز ان يتلقى الشرط
 لا يبطله الشرط الفاسد كالتلاوة والعناق والكفالة والكفالة وفيه ما في الصحيحين نصا ان الشرط اذا لم يكن متعارفا
 سطل الشرط دون الكفالة وقوله في شرح الشافعي في الكفالة كالنكاح في انية سطل الشرط دون الكفالة وفيه ما في
 الرضوي الكفالة لا يبطل الشرط اذ كان النكاح وبطل الشرط وفيه ما في الصحيحين نصا ان الشرط اذا لم يكن متعارفا
 دون فان لم ير هذه البدل او فيها صحيح وتعلق الحكم من اثنين له ناسخ بالخط او مضاف الى وقت المستقبل
 محمد وعنده اني ومنه لا يصح فله الصحيح في صوم الاصل فيعلق احواله عتقا بالشرط لا يصح في يلمه وفيه
 الذي يعلق يتل الشفعة بالشرط لا يصح على ان ان امرت لنفسك فقد سلبت بالشفعة فان امتنعتها لم يضره على شفعتها
 ومنه كماله اصل في باب الجهر للرضي بالشرط حر ام والشرط ليس له دم وان نقص على ان يكون له بدلا كذا حق وفيه
 وفيه ما في الأصل الذي يبطل بالشرط الفاسد وفيه ما في الأصل الذي يبطل بالشرط الفاسد وفيه ما في الأصل الذي يبطل بالشرط
 وتعلق كما دخل غم ولم يود في مال حال صحيح والتمال يصح في حال صحيح في حال صحيح وفيه ما في الأصل الذي يبطل بالشرط
 بان قال ان زادة المرسل حرة وفيه ما في الأصل الذي يبطل بالشرط الفاسد وفيه ما في الأصل الذي يبطل بالشرط
 للمزنيها اجبر ان رضيت متى قال لا جبا باطله او العلى سطل العجارية اعتبارا بايضا العقد ولو باع محمد وامرؤسا
 فقال ان الرق اجرت البيع ان كنت قد هانا بعد فلان مضيت المزارعة هذا باطل وفيه ما في الأصل فيقول دعوه

وعن الولد من الجارية بالسر صحيح باقالات كما جازى حتى حلقه من موى من الرأس أفرا له صلى بالمال مستأد وتعلق العرق
 بالسر باطل بان قال لقون على الف درهم ان امطرت السماء او هب الريح ولو قال له على الف درهم لو افادت لوفد له من امواله
 وفي منارعة الاصل المراد سطل بالسر الفاسد وفي المسوق يعلق ان ذبا لعين بالسر وتعلق الرد بالخير بالسر وتعلق
 الرد بالخير بالسر باقالات ان لم ارد هذا المقياس اليوم على كذا فقد ثبت بالبيع في حمار السر لو قال بطله بخاري
 اذا جاء غدا وعدا المنة الرد بالعيب باطل ولما الرد بالعيب في حمار السر صحيح باطل وفي الرد بان ذبا في الواب المنة عقدا
 لا سطل بالسر وطال في صحتها الام اذا صالح على مال على ان ماخذ ذلك من الورع او من غيره صح باطل في حمار السر وفي حمار السر
 وفي المسوق في البيع بالسر اذا باع كله على فله على ما ذكرنا اذا قال بطله كان كفا فاسع باطل متى كان للسر نافع
 او ضرر الا في مقياسي ما اذا قال بطله في ردعي فلو قال لحاكم الشيدا با بطله اذا وقع له ما م بغير خيار
 وحمله اذا لقي سطل بالسر الفاسد في بيع تعليقها بالسر بانه مدغسر السبع والسهم والحق والوجه والسر على
 والبراد عن الدين وغزل الوكل في رواية سرج الطمان وتعلق بالحق عتقا بالسر والمراد في المعاملة
 والاقرار والوصف روايته ولا يسطر بالسر الفاسد فستة وعشرون الطلاق والحق مال وغيره والحق مال
 وبغيره مال والرقن والغرض والهبية والصدقة والوصاية والوصية والكسرة والمصادرة والمساواة والحكم من
 اثنين عند محمد خلا فالبيع وسف الكفالة والحالة والوكالة والاذالة والنسب الكفالة واذن العبد في التجارة
 وعن الولد في الصلح عن لم تعد والحل حذ الذي فيها الفضايل او من حله وجناية العيب في بيعه والعار في قايها
 رجل وسطر فيها حواله وكفاله وعقد الدمنة وتعلق الرد بالعيب بالسر وتعلق بخمار السر وعزل العا والحق
 له صحيح تعليمه ولا اصابه لكن سطل بالسر وسطل السر وكذا الحجر على الدون لا سطل الحجر سطل السر وكذا الهبة
 والصدقة والكفالة بالسر المتعار في سطل السر وصح كفا له هذا ذكره مالم يقتضي مسله وهو ان لكل العبد
 من زواله على ان مكفله فلا ن سطل السر وتعلق الكفالة **نوع من** وفيه من النسخة رجة رجل باع
 قريسا وقال بان سطر وفرم كره عارى است بعني لو يرجع على عند له شحقا او لم يقل عارى لكتبه باع على الله لو رج
 عليه عند له شحقا السبع فاسد وفي المعاي رجل باع ايضا وسطر ان احد السر فيها حذ ان استحق فالبيع فاسد
 للسر السبع فاسد ولو باع ايضا على ان فيها كذا كذا خله او دارا على انها الف ذراع فوجدها السر ناقصة
 البيع جائز وله الخيار ان شاء اخذها بخلافه وان شاء تركه له له حصصه للخليل من الزمان الحزب في بيع
 سعادته تكون له قسط من ثمنه ولو باع ايضا على ان فيها كذا خله مشرة باعها كلها بمرها كلها وبها خله غير
 السبع فاسد في المهره قسط من المهر فاذا اتم الواحد غير مرق لم يدخل المدم في السبع وصارت حصصه الباقي
 بمجمله فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي مجمل فيفسد السبع كالمواضع شاء مذبوحة فاذا طمها
 من القدر مقطوعة فسد السبع له ان الخذها قسط من المهر فاذا لم يح حصصه الخذ من المهر الباقي مجمل فيفسد
 السبع ولو باع كائنها على ان خله عشرين فاذا هي خمسة عشرين اراد به انه يغفل فيما مضى كذا كذا في العقد

بأن يبعد هذا ولو قبلها لا يرجع بالنقصان كما لو قبلها غيره ولو كان ثوبا فاستهلكه غيره أو طعاما فأكله
غيره لم يرجع بالنقصان وعن ابن يوسف ومحمد أنه يرجع ولو كان ثوبا لم يرجع علم بالبيع يرجع بالنقصان وعن
سرجع وفي نظم الزيد وبني دلو حبا وتصدق بها واستاجر صاحبها بالبيع على أن لم يجد مبيعا له يرجع
بالنقصان وفي العساق رجل باع من آخر عبدا وباعه المشتري من آخر فأن العبد في المشتري الثاني لم يطلع المشتري الثاني
على عيبه حتى علم بانه لا يرجع على بانه عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو باع المشتري الأول بغير علمه
لا يطلع الصلح عند أبي حنيفة هذا في سرجع عصام وفي الأصل لو كان جارية فوطها المشتري ثم باعها بعد علمه بالبيع
لا يرجع وإن وطها غيره البائع بما له أن يرجع بالنقصان ولو حصل أن نفذ الرمي متى كان يصح من جهة المشتري
سقط حق الرجوع بالنقصان متى كان لا يضر من جهة المشتري لا سقط حق الرجوع إذا ثبت هذا فنقول إذا باعها
بعد ما وطها بطل حقه في الرجوع لأن البائع انقلبها بعد وطه فيعذر الرمي كان يصوغه بخلافه إذا وطها
غيره لم يفسد له أن يفسد على ذكرنا ولو اشترى ثوبا فبصغه أو قطعه وخطه أو طوى الخطه لم يملك الرمي فان باعه له
أن يرجع بالنقصان وفي القطع بدون المساطة لو باعه بطل حق الرجوع وفي الأصل لو باع رجل شيئا خفي
أو غيب أو مضى باب فوجد باعدها عيبا بعد ما باع لا يرجع له أن يرد القام ولو كان قاضيا ليس له أن يرد
خاصة بل يرد بها أو يمسكها وفي المحيط لما اشترى زوجه ثم وجد باعدها عيبا بعد ما باع فأن أراد أن يرد المبيع
خاصة فلها أن يرجع له ذلك قال مسأله فيهم اسم الف واحد مما العول مع ما بحث لا يعمل له مع ما يرد المبيع
في الباب الثاني من البيع لو أن البائع مع المشتري حذو البيع ما نال من الأول أو باع أكثر ثم رده عليه نصبت لم يملك له
أن يرد على بانه الأول وفي الحرام من هذا الجنس في الجاهل الكبير قال رجل اشترى من آخر غلاما وباعه من غيره ثم وجد له عيبا
اشترى وخلف عند القاضي ولو لم يرد المشتري الأول فوجد به المشتري الأول عيبا فارد أن يرد على بانه ذلك المالك
مع البيع بينهما وعاد إليه بالملك وكذا لو صدق على الشراء غير أنها تصادقا على أن البيع يلحقه وكذا لو تصادقا على
على خيار روية المشتري ولو تصادقا على أن لم يكن في البيع خيار ثم جعل أحدهما لصاحبه الخيار فقبض صاحب
الخيار والمشتري ليس له أن يرد له البيع بغيره نصا كما لو قاله ولو ادعى البائع على إنسان سرقه وكذا المشتري فان تركه
بغير قضاء ليس له أن يرد على بانه وإن كان بقضاء رده المشتري إذا أراد الرده العيب فاقام البائع البيعة على
أقرار المشتري بانه باعه بطل حق الرده المالك في المشتري عداق باعه من غيره ثم رده عليه بغير قضاء ليس له أن يرد على
بانه لو كان كسح جديد وكذا لو تقابلا ولو رده عليه بقضاء قاض بيعة أو كوله أو أقر عند القاضي له أن
يرده لو أنه فسخ لأن للقاضي ولا يترفع في حق الكل ثم ينظر إن رده عليه بالبيعة له أن يرد على بانه إذا
ثبت أن المبيع كان عند البائع الأول ولو رده عليه بأكوله أو بقراره بقضاء قاض إن كان عيبا له عند
ملكه أو جديت لكن لا يحد في تلك المدة يرد عليه وإن كان يحد لا يرد على بانه إلا أن يقيم البيعة أنه كان
عنده في نسخة الإمام الشافعي وهذا بعد القبض ولو كان قبل القبض فهو سواء كان الرده بقضاء أو بغير قضاء

المسألة في بيع الأصل وفي سرجع الطحاوي المشتري إذا وجد بالمشتري عيبا بعد ما اراد المشتري له ما أن كان
متولدا من الأصل أو غير متولد وله ما أن كان حذوها قبل القبض أو بعد القبض فإن كان قبل القبض وأريادة متصلة
متولدة من الأصل كالصنع أو الغرس أو البناء صا والمشتري باعها في هذه الزيادة فباعتها كباقيها حدث بعد القبض
صح الرده ويرجع بالنقصان ولو كان الزيادة منفصلة متولدة كالولد والثمر واللبن والصفى والورث والعقود
وغيره لا يمنع الرده وهو بالخيار إن شاء ردها وإن شاء رضى بها بجميع المهر ولو لم يجدها بالأصل عيبا لكن وجد بالزيادة
عيبا ليس له حق رده الزيادة إلا إذا كان حذوها بلكل الزيادة قبل القبض يرد بقضاء في المبيع في المصالح الرده لرجل
المشتري في المبيع ولو قبضها ثم وجد بالمبيع عيبا له أن يرد المبيع خاصة بحسبته من المبيع قبل قبضه المبيع وقت
البيع وعلى هذه الزيادة وفي المصالح ولو وجد بالزيادة عيبا دون المبيع له أن يرد المبيع خاصة بحسبته من المبيع من المصالح خاصة
من المهر بعد القبض بخلافه الأول ولو كان الزيادة منفصلة غير متولدة من أصل كالحيبة والصدقة والكسب لا يمنع
الرده فإذا رده فالزيادة للمشتري غير المهر نصيب له عند أبي حنيفة وأبو يوسف رحمهما إن الزيادة في البيع المالك
للمشتري المبيع أو المصح وفي البيع مع الخيار موقوفه أن المبيع فله المبيع وان المصح فله المصح هذا إذا حذر الزيادة
قبل القبض ما إذا حذر بعد القبض لم يطلع على عيبه عند البائع أن كان الزيادة منفصلة متولدة من أصل
منتهى الرده والمصح عند أبي حنيفة وأبو يوسف رحمهما ويرجع بالنقصان ولو كان منفصلة غير متولدة من أصل
منتهى الرده بالوجاهة ولو كان متصلة متولدة من أصل مصل الرده ويرجع بحصة العيب إلا إذا تراضيا على الرده فقام
كسح جديد هذا إذا كان الزيادة فائمة في يد المشتري فان كانها لكانه نظران كما في كسح بآفة مارية جعلت كان
كان لم يكن وله أن يرد المشتري وان هلك بفعل المشتري ان شاء البائع قبل رده جميع الثمن وان شاء لم يقبل رده
حصة العيب سواء كان حذوها الزيادة بغير مساطة الأصل أو ولو كان الفرائض بفعل العجفي ليس له
الرده لو جرب الضمان على العجفي وفيما الضمان كقيام الغير ويرجع بحصة العيب فلم يرد ولكنه استعفى بعد
القبض إن كان المصضا بآفة مارية أو بفعل العجفي عليه أو بفعل المشتري ليس له الرده لو رده بغيره نصيب
بالنقصان إلا إذا رضي البائع في يده أو رضي المشتري بغير الثمن وإن كان المصضا بفعل العجفي أو بفعل البائع
منع الرده ويرجع بحصة العيب لكل في سرجع الطحاوي لو هدم حايضا واحدا من الدار ثم بناء فهذا منع الرجوع
ميله المصراع وصورة في سرجع الطحاوي رجل اشترى ثوبا على أنها لبون فخلها مرة بعد من فتيقن له
لبها أنها مصرة وهو أن يجعل البائع ضربها صرة أيا ما ولم يحملها حتى اجتمع لبها وامتد ضرها يرجع
بالنقصان وليس له أن يرد بجميع اللبن وله بدون اللبن وكذا لو وجد بها عيبا آخر لا يرد ويرجع بالنقصان فله المصراع
بقية ثوبه وهي ربي أنها لبون بغير شرط فخلها فتيقن أنها مصرة أصلا فالمشتري رحمه الله فيه وهذا مشتمل على قول
الطحاوي ما عند الكرخي قال بعضهم هذا غير له الشراء على أنها لبون ثم وجد ما مصرة وهو الرجوع وهذا عند
الكرخي ما عند الطحاوي من الشراء الشاة على أنها لبون لا يرجع إلى قد ذكرنا أن الشراء على أنها لبون لا يرجع وفي القضا

ما يكون في الحرف كالد الذي لا يتصل بالحقول الى طباء الذين لم يصرف في معرف ذلك ومنها ما هو موقوف
النساء ومنها ما ثبت بالخبر فان كان طاهر لم يعرف بالمساهدة صحه حتى في المسيرة في العيب فان كان قبل القبض
فالمسيرة برة . فمصح العقد بخبر قوله ردود وله يحتاج فيه الى رضا البائع او قضاء الفسخ في وكالاته
جعل هذا القول التوكيد لشرط عمله دون حصة ورضاه فان رضوا البائع فيها وان لم يرضوا واخصوا الى الفسخ
فالقاضي ينظر في ذلك العيب ان وقع عند ان قد تم او حدث لكنه لا يحدث مثله في هذه المدة ردة عليه قوله وان
حلف للمسي باله ما رضى بذلك العيب وله عرضته على البيع منذ رآه فاكتر القضاء على انه حلف بالله ما سطر
في الذم بالعيب على الوجه الذي يدعيه البائع لكن اذا اطلب البائع منه يمينه وان لم يطلب حلفه في طاهره وان
انه حلفه ولو كان العيب قد يحدث مثله في تلك المدة وقد احدث فاقتر البائع انه كان عند برة عليه وان
فاقام هو البينة فلكل وان لم يتم البينة على ان العيب عند لكن اقام البينة على ان هذا العيب كان عند البائع
الاول رد عليه وله ان يرد على باعه بتلك البينة عندا في يوسف وقيل قول في حيفه معه فاجز عن فالبينة
يحلف البائع بالله لقد باعه وسلمه اليه هذا العبد وما به هذا العيب فان حلف برى وان كل برة عليه قال في الخط
وهذا اذا كان البائع ان المسير رضى به او ابراء عنه والاعتقاد على روى بشرى الى يوسف حلفه بالله ما هذا
المسي فلكل حق الذم بالعيب الذي يدعيه وهذا مختلف على الحاصل وان كان العيب في الجوف وله يعرفه بقوله
الطباء فان كان للقاضي معرفه نظر بنفسه وان لم يكن يدعيه رجلا من عدلان لهما نصارة وجداد في ذلك
فان انقضا ان به العيب فيما من اهل الشهادة صحه حتى في المسيرة وهذا لحوط والواحد يكفي وان كان قبل القبض فقد
ذكرنا وان كان بعد القبض سألها القاضي هل يحدث مثل هذا العيب في مثل هذه المدة ان قال لا يحدث
رد عليه وان قال لا يحدث يحلف البائع على الوجه الذي ذكرنا وان كان العيب يتصل اليه نقول النساء كما
في موضع العقوبة في الجوارى الواحد يكفي والواحد حوط فان اجبرت امرأة واحدة من اهل الشهادة بوجه العيب
ان كان قبل القبض ليس للمسي حق الفسخ بقولها لكن قبل قولها في الحال التي على البائع يحلف على ذكرنا وان كان بعد
القبض فاختبر امره عدله بوجه العيب صحه حتى يحلف البائع على الساق لقد باع ولم يابها هذا العيب وذلك
العيب ما يتصل اليه بالخبر كالسرة والذباقي والبولى في الفرائش والجنون لا يثبت ذلك له بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين ثم الباقي في الحاربه والغلام والسرة والبولى في الفرائش جميعا ما صغيرين وفرد ذلك عنهما بالبيع
فان وجد ذلك منها بعد البيع فهو عيب ثم ابدا بانه اذا وجد ذلك في حاله الصغير عند البائع ثم وجد ذلك منها عند
المسي وما صغيران والمسي ان يرد ما به وميل ان البولى في الفرائش عيب في الصغير ان كان من اهل التيمم والعقل اما
فمن ليس لاهل التيمم والعقل لا يكون عيبا وان وجد عند المسي بعد البيع وقد كان وجد ذلك عند البائع فخاله
الصغير ليس للمسي حق الذم ولو جعلها بعد البيع عند البائع ثم وجد ذلك عند المسي له ان رده ماله وله ولم
ذلك عند المسي ليس له حق الذم بالعيب الذي عند البائع وان كان لو وجد ذلك العيب منها في الصغير عند البائع وان

144
وجد عند المسي وما صغيران ليس له حق الذم وانما الجنون منها في حاله الصغير والمسي فهو عيب لو لم يكن ابدا في قول
عنها بالبيع ولو لم يوجد ذلك عند المسي ليس له ان يرد به بالعيب المحقق عند البائع ما لم يوجد عند البائع
له ان يرد . والزوجية للغلام والحاربه بثبت بالخبر فلان المسي اذا جاء بغيره وجدته انما ان يولي في الفرائش
سار فاقدر كان وجد ذلك عند البائع بعد البيع او قبله اما ان يرد البائع باله من جميعا او يتركها او
يبيعها . عنده وانكر البائع عند المسي او اقر بوجهه عند المسي وانكر بوجهه . عنده فان اقر باله من جميعا او
يؤده على البائع وان انكره من جميعا او يبيع حتى في المسي او اقام البينة على بوجهه . عنده في الخط
الى اقامة البينة على وجه البائع بعد البيع فان اقام البينة رد عليه وان عجز عن اقامة البينة على وجهه عند البائع
ذله ان حلف البائع بالله لقد باع وما ابق من ذبلع مبلغ الرجال في السرة والبولى في الفرائش كذلك في الجنون يحلف
باله ما جن قط ولو عجز عن اقامة البينة على وجهه عند البائع لا يفسخ بيعه وله ان يحلف البائع على العلم
العبد لله ما علم انه وجد ذلك عند المسي فان حلفه نظير الحلف في الخصم من المسي وان نكل في الحلف في الخصم
المسي يحلف ناسيا على الساق بالله لقد باع ولم يابها عند ذلك عند مبلغ الرجال في الجنون ما جن قط
ولو اقر البائع بوجهه . عنده وانكر بوجهه عند المسي ليس له حق الذم حتى يظهر بوجهه عند اقامة البينة او يحلف
البائع على العلم واذا اقر بوجهه عند المسي وانكر بوجهه عند خصم حتى في المسي يحلف البائع على الساق بالله لقد باع
ولم يابها ذلك منه من ذبلع مبلغ الرجال في الجنون ما جن قطا كحل في سرج الطواقي في النساء والصغرى
فانما العيب شرط العمل الذي يحلف البائع للذين بين الساق ما صح في دعوى العيب في حاله المسي لو اقر في قول
ان وجدته معيبا موثق في يد البائع وهو قائم الحال فيمن الدعوى صحه ان اقر بقيام العيب ثبت العيب في حق
الخصم وفي الذم حلف على الساق وهل يحلف على العلم على قيام العيب في الحال عندا في حيفه لا يحلف وعندهما
حلف في كماله يتحقق في شيخ الا يسلوهم خواهر زاده . رجلا رجل اسرجا برة امتد طهره في برة ما لم يدع
انقضى الحيض بالداء او الجبل والرجوع الى الطبيب في الداء بشرط اثنان في الجبل الى النساء وتكفي بالواحدة
لانقضاء الحيض لا يأخذ هذين السببين ليس عيب ولو ادعى بسبب الجبل عن مجرد روايات في روايته ان كان
من وقت آله الحاربه اربعة اشهر وعشرة ايام يسمع الدعوى وان كان اقل من ذلك في رواية شهران وخمسة ايام
وعليه عمل الناس اليوم وانما يعتبر في البياض تقصى شئ الى ابدا . فيغير النساء في العادة وذلك سبع عشرة
عند في حيفه رجلا فاذ بلغ هذا المبلغ حكم سلوهم وان لم تر سوا وحلف الروايات عنه في الغلام في
رواية سبع عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي الحديث ومخبر الفقد وري
اعند على ثمان عشرة سنة وعند في الحاربه والغلام خمس عشرة سنة وانما يعرف هذا اذا اسئل او في
النساء نقول له رفته ولكن في حق سماع الدعوى وبوجه الفسخ في الذم في الجراح الصغير للصبي والشهد
ادعى انها من جهة الحيض عند البائع يسمع في الحال ولو اقام البينة بها من جهة الحيض عند البائع لا تقبل لان الفسخ

لو بوه عليه ولو قام البينة أنها كانت ستخاصة عند الباع قبل وان اقام البينة خلف وكيفية الخلف
قد كثرنا ولو اجتمع امرؤان اتما جيل وامرؤا او اكثر انه قد حمل بها فحتمت له ولد قبل قولك انك المدة على الفلح
قالا لبايع ان هذه المرأة ليست لي بغير ابيها فالحق في خيار من لها بصفا رجل رد عليه عبد بغير قضاء فاحر او با
او بائنه عن اوبائنه له ان يحاصم بايحه وان كان عبدا لم يحرد عليه في تلك المدة فذلك في عامه ولو ابا
وعلى فاساد كره بعض روايا البيوع ماله صلى الله ان يحاصم بايحه وفي المشي المصنف في بيع غير قضاء وكان
البايع ان رد بذلك العبد على الباع الاول وفي القساق للفاصل الى عام رجل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم وجد
بها عيبا فاراد ان رد ها على الباع كان للباع ان يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لم يقبلها
بغير قضاء لو يكون له ان رد ها على بايحه وفي الاصل في كتاب الوكلاء البيع اذا رد عليه عيب قبل غير قضاء
لزمه دون الموكل ان كان عبدا لم يحرد عليه يكون رد ها على الموكل لا يسأل وان كان له عيب فذلك هو الصحيح
في بيع الاصل رد ها على الموكل في البيع ولو رد وان كان له عيب فذلك هو الصحيح في تلك المدة فذلك
عليه يكون رد ها على الموكل سواء رد عليه ببينة او باقراره ويكول وان كان عيبا لم يحرد عليه ان كان له عيب عليه البينة
او بائنه كذا وان كان باقراره دون او موكل له ان يحاصم او موكل بالكلية فله ان رد به بالبيع
قبل ان يدفعه الى امرئ سخطا كما مضارب ولو ادعى الباع بفساد او مرد عن على انه من قضاء او مرد عن امر
انه ما جرى بينهما عقد ولا خلاف في كل رد تدعى ببينة او بغيره ولو اقام البينة على قضاء او مرد عن امر
او كل قضاء او مرد عن امر جاز اقراء في حقه ولو منته الجارية قال ان رد على كذا مرد عن امر او ببينة على قضاء او
الكل في الاصل وفي الزيادة ان الموكل اذا وجد بالمسري عيبا بعد ما كان الموكل بالشراء فالوكل مرد بالبيع
هذا في فصل الوكلاء بالشراء وفي شرح الطحاوي المسري لو وجد به عيبا له ان ياحل امر الموكل اذا اتم
التمن الله واذا اتم الموكل اخذ منه والوكل بالشراء لو وجد به عيبا في سلمه الى الموكل له رد او بغيره
الموكل وكذا في الاجارة والبيع من المسري من الموكل رد بالبيع على الوكل بالبيع وان حال الموكل الى الوكل
الزيادة ان الوكل بالشراء اذا وجد بالمسري عيبا قبل القبض فمرا الباع على العيب جاز لو لم الامر وان كان العيب
لزمه دون الامر **المولى اذا اشترى من عبيد شيئا وهو ما دون مملوك او دين مستغفر او نقد او غيره فوجد**
عيبا لا يرجع عليه ولا على بايحه وهذا اذا كان الممنوع اذ ان كان المولى لم ينفذ في بيع العبد او لم ينفذ في
به عيبا له ان رد على العبد ان كان الممنوع او يكتليا او زنيا بغير عيبه لا تدفع بهذا الممنوع
انما تدفع على نفسه وان كان من امره في ذلك المدة وهذا اذا انفق الممنوع لم ينفذ بذلك المدة مطلقا
الروية والسرور في الفناوي للفاصل الى عام رجل بلغ ثمن العبد من عبيد بجارية ثم وجد بها عيبا كذا
ان رد الجارية ويأخذ من العبد قيمته نفسه في قول ابن حنبله وابو يوسف وقال محمد رحمه الله وهو قول
الاول يرجع فيه الجارية على هذا القول اذا بلغ العبد من وارثه ومات في رد المسري ووجد به عيبا كذا

بالبينة فيرفع الى القاضي حتى ينصب فيما عن الميت فيرد عليه ثم يرد هو على بايع المورث سواء نفذ المورث
هو اولا هو الصحيح ولو باع الوارث من مورثه فمات مورثه فوارثه الباع فوجد به عيبا ليس له ان رد على آخر
وهذا اذا لم يكن له ولد سواه اولا يرجع بالبينة ان هذا الجارية في الخطر رجل اشترى لنفسه من البينة
عبدًا وقبضه واشهد على ذلك ثم وجد به عيبا فاراد ان يرد لنفسه على ابنه ثم يرد له بانه على بايحه ليس ذلك
ولكن سأل القاضي حتى يجعل له بنيه الصغير خصما رد عليه ثم رآه بانه له بنيه على الذي اشتراه منه وكذا لو باع
اياه من ابنه وفي الفناوي العبد المأذون اذا اشترى شيئا فوجد به عيبا و قد براه الباع على المورث يرد بالبيع
ولو كان المشتري ان كان بعد القبض فذلك وقبل القبض يرد له انما استأجر على القبول وعلى هذا خيار الشرط والعيب
اياه بايحه من العيب بعد وجد المشتري انما في البيع عيبا قبل الرد عليه حتى لو رد عليه هي لا يرد على بايحه في
اذا ادعى ان وجد عيبا من حذوع الساباط منكسر او اراد الرد والمسري قد كان رايا لدار والساباط ان كان الكسار ما
يحت لونه الى الناظر يراه لا يصدق ان يصدق ان يصدق المشتري قوله انما رايت اكسار الجارية في وقت البيع
رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فاصطفا على ان يدفع الباع شيئا وجارية للمسري جاز ولو اصطفا على ان يدفع المشتري
اليه شيئا وجارية للبائع لا يجوز وسبب في هذا الصلح انه المصلحة في الفناوي في فناء الوكلاء في شيئا له
رمونة فقبضه فوجد به عيبا ف رد وموت الرد على المشتري في الفناوي رجل اشترى عبدا بجارية ونفا بغيره فاشترى الجارية
بجارية ثم راى ان المشتري العبد فوجد به عيبا ولم يرضه فهو بالخيار ان شاء فبشره بجارية بقيمة الجارية ثم قبضه
بجارية وان شاء اخذ الجارية وليس له ان يرضه بالبينة ان كانت بكرا وله العقران كما يشاء ان الوكلاء حصل على كذا
كل واحد منهما بغير قبضتها وتقبضا ثم وجد احدهما في البعير الذي اشتراه عيبا ما في يد وقدر من البعير فله
ان شاء يرجع بمحصة العيب لم يبعير الاخر وان شاء يرجع بمحصة العيب من قيمة البعير او خرجها وانما يرجع لمز البعير
المشتري رجل اشترى من آخر عبدا وتقبضا وضله رجل عوبه فوجد به عيبا ف رد فله ان يرضه في فاس على ان يرضه
وهذا ضمان العبد وانته لا يرجع عنه ولو فله ضمان السرقة والعناق فوجد مسروفا او اخر ضروفا وكذا لو فله
او العبي فوجد كذلك يرجع على الضامن بالتمسك وان عيبه ببينة العيب كان المسري ان يرجع بذلك على الضامن
له بمحصة ما يجد فيه من العيب من الجارية عند ابن حنبله وابو يوسف والجمهور ان رد رجوع بالتمسك وان حدث به
عيب عنه يرجع بمحصة العيب على الضامن كما يرجع على الباع ولو قال قد ضمنت لك المحكة في التمرد عدة هذا
العيب كان كذلك ايضا عند ابن حنبله ان استحق ضمير على اقران امته ابقت ثم وكل ويكوب ببيعها ولم يبين انها
انه فبا عها وكم لم علم المسري واراد رد ها وانكر الباع ليس للمسري ان رد ها باقر الموكل ليدفع الضرر عن الموكل السائل
في المشتري في الجارية الضمير رجل اشترى عبدا وقبضه فادعى عيبا لم يجز على دفع المشتري خلفا الباع او يتم المشتري
البينة على العيب ويرد وان قل شهودي بالشام في بيع على فني الفناوي في له ان يدفع المورث على الباع
و قد دفع المورث له ولو ادعى خيار الروية بغير العقد فله رد ودفع له حاجة الى القضاء ولا يرجع على دفع المورث

او المشتري باذنه يثبت له الخيار حتى لو مضى بطلان البيع في الحال بما عرف ان دونه بعض الكل او الموقوف
فرقة الحال وان طلع المشتري بميزان ان البائع ان كان المخلوع مثله ثمن بطل خيار حتى لم يكن له ان يرد
رضي بالمخلوع او لم يرض وحده ناحية اخرى من الارض اقل منها او لم يجد فيها شيئا لا بالمخلوع صلا المخلوع
معيلا انه كان خيارا او بطل المخلوع صلا من الموان لا ينو والمخلوع في بطل المشتري منع بخيار الرتبة الا اذا كان
المخلوع شيئا له من له في وجوه غير له وان كان البيع سباع عددا ان طلع البائع او المشتري باذنه له الخيار
حتى لو مضى بطلان البيع المخلوع لانه عددي متفاوت فروق بعضها لا يكون كونه كماله كمال الكل او الموقوف
لما ذكرنا وان طلع المشتري بخيار ان البائع بطل خيار حتى لم يكن له ان يرد رضى بطلان رضى الموقوف ولو اختلف
البائع والمشتري في اقله وقيل المشتري اذا اراد بطلان له بطلان في وجهه وعلى المدة وقيل البائع او اقله على رضى
سلطوع انسان بالطلع وان تشا فاصحها العقد بينهما ولو اشترى دهنه في قارورة فبطل خيار الرتبة ولم
يصب له من على احتياجه على اصبعه فهذا ليس بوفية عندنا في حقه واشترى نخله في سكر واخرج السكر
منها لئلا يرد لها بخيار الرتبة ولا بخيار العيب فان لم يكن في الخارج ضرر يرد بخيارين ولو اشترى خبثه
مسطبه فزاد بطلانها له الخيار سواء كان البطلان مقتضى بان كان عليها فزاد في البطلان والبطا اذا كان
بان كان خبثه وبرقها فبطل خياره اذا كان البطلان مقتضى بان كان عليها فزاد في البطلان والبطا اذا كان
ظهورهما ولم يرد بهما له الخيار في الحال الصغر في شاة المسه له من البطلان من رضى في الفدية شاة اللحم لئلا يرد ليس
في الاجناس في الدابة اذا رضى عنها او فخذها او ساقها او جنبها ليس له خيار الرتبة ولو رضى حافرها او اصبحتها
او ذنبها فليس بوفية وفي الدابة اذا رضى وجه الدابة او من خرجها ليس خيار الرتبة لم ينظر الى وجهه ولو نظر
الى الوجه ولم ينظر الى شيء سواه بطل خيار الرتبة وفي فائول الشئ لو اشترى مكعب وقد برط وحوط
الى وجهها ونظر المشتري الى ظهرها لا يبطل خيار الرتبة ولو نظر الى وجهها ولم ينظر الى الظهر لم يبطل
في الصم تيج والوجه لرجل راي جارية عند رجل فسا ومنعها ولم يشتريها ثم رآها بعد ذلك بمهيمها
فاشتراها منه منتفبة ولم يعلم انها التي رآها فله الخيار لعدم الرضا ولو نظر الى جراب مروي في قلبه وراى
كله ثم فطخ صاحب الجراب بوجاهته ثم باع الباقي منه وقداخس لكنه لا يعرف ذلك الشئ بعينه له الخيار ولو
راى ثوبين في يد فلان احداهما ثوب وباع له الخيار ولو لهما وباعها منه هذا بعشرة وهذا بصري الخيار
انه عسى جعل على الثوبين لمرجهما ولو باعها بثن واحد خيار له **في خيار الرتبة** وفي خيار الرتبة عيب
وفي شرح الطحاوي الرتبة رضى قبل القبض وجب ولا حاجة الى قضاء في الرضا البائع ولكن يشترط
خلافه قال في صنف وانما ثبت خيار الرتبة في كل عقد جعل الفسخ كالا جارة او الصلح على مال او القمعة والقرعة في
ثبت في عقد الفسخ كالمهر وبطل الخلع وبطل الصلح على مال او القمعة والقرعة ولا يست في عقد الفسخ
كالمهر وبطل الخلع وبطل الصلح على مال او القمعة والقرعة وانما ثبت خيار الرتبة في المستحق للفسخ الدائم والذائم

ضارة

خيار الرتبة رجل اشترى درهما رند نجي وقطعه بثلثم اذ ان برد البطل وحدث او الرند نجي وعن بخيار الرتبة
ابن من كل واحد منهما له ذلك لانه لما بين ثمن كل واحد منهما خيارا وكل واحد منهما سبيعا على حق **في خيار الرتبة**
فصل في خيار الرتبة في البيع في الواحد بخصته وان لم يعلم المشتري وقت الشراء ثم علم ان قبل القبض فله الخيار حتى
يقبض البيع كله كانه نجي الى نفي عن الصفقة وان لم يعلم القبض فله الخيار وهذا اذا لم يجر ذلك الغير فان جاء
له وفي حال التمسك بطلان اشتراها عبدا فاستحق نصف العبد قبل القبض فيها بالخيار ان شاء الا اذا اختلف
بنصف الثمن ان شاء امرا وان اختلفا احدهما اخذ احدهما بطلان لم يمسك للخرقة عندنا في حقه ولو اشترى
عشرة اقتر حطه بعينها فاستحق خمسة منها قبل القبض خير ولو قبل القبض له خياره وفي العبد الواحد لو اشترى
اذا استحق بعضه فله الخيار في رده باق قبل القبض وبعد رجل اشترى محمدا وذكره في ذكره في ذكره في ذكره في ذكره
او يرد كذا مكاسل يدر فيها فوجدها انقص في الحرس باق البذر فاشترى فله خياره وكذا لو اشترى محمدا
على ان يرد خمسة من الكروم ومن احد في فوجد احد في كذا كذا لكن عدد الكروم انقص ولو اشترى حطه محمدا وقد
رأها ولم يقبضها حتى جفت ونقصت فله خياره وفي الرجل اذا اشترى قبل القبض فله الخيار في رده
الكل في التمسك ولو اشترى ايضا ومضى من رقة الغير قد ذكرنا في فصل باجوب البيع ولو اشترى محمدا
فاذا حق اجابة الغنا ورهنه فله الخيار وسيأتي ثمانية في كتاب الاجارة **الفصل في خيار الرتبة**
الولاية في خيار الصغير وفي الزنا فان لم يجوز بيع الزنا من نفسه وله شرا من نفسه لانه
الوالد فانه اذا اشترى مال وله الصغير مثل قيمته او باقل قد راعا اعتبار الناس فيدجوز في ظاهر الرتبة
فله كون اميله في حق يمينه نائما على الصغير حتى لو باع الصغير كالعهد على الصغير فاما اذا باع مال له من
فبايع الصغير كالعهد على الولاية في البيع لئلا يجد كانه عديم الرتبة في البيع من غير قبض الصغير او وجهه سبيعا
في البيع الكبير في البيع يكتفي باحد الطرفين نحو بيع مالى فله مالى في قوله مالى في قوله مالى في قوله مالى في قوله مالى
الذي بشره في من ولده له يرد منه حتى يبطل ما في قبضه للصغير ثم بعد ما قبضه يمسك التمسك بالرد على الرتبة
في يد يد رقة عن ابنه ولو باع دان منه وهو فيها ساكن لا يصير له ان قابضا حتى نفعها البيع الاجناس الرتبة وكل
رجله سبع ماله من ابنه الصغير او بالشرع منه ففعل لا يجوز له اذا كان الرتبة طارعا وقيل انه لا يقوم مقام ادب
من كل وجه لو باع الرتبة لئلا يجد كانه عديم الرتبة في البيع من غير قبض الصغير او وجهه سبيعا
الصغير ولو وكل واحد احق فله الخيار اذا وكل رجلين وكبار سبع ما هذا الصغير وكذا بشر للصغير
فبطلان ذلك جائز لقيامه باله ثمين ولو باع الرتبة الى احد اليمين من خياره يجوز ولو باع احد اليمين من مال اليمين
من الرتبة في خياره يجوز في قول في حقه ويجوز في قول في سوا الكل في الزنا وان التمسك اذا باع الزوج صغيرا
عقار له ابنه الصغير مثل القيمة من غير ان كان الرتبة محمدا او مستورا يجوز ولو كان الرتبة ليس في القبض البيع ولو كان

مفسدا لا يجوز له ان يبيع العقار حتى لو كان حرا للصغير بان يبيع
بضعف قيمته وان يبيع ما سعى العقاد من المنفعة فيه روايتان في رواية يجوز ويوجد ان من
ويوضع على يد عدل في رواية لا يجوز والصدقة الشهد هو الخار وفي المتن عن محمد بن سبيح المفسد
جائز ويوجد المفسد منه وضع على يد عدل من غير فصل من العقاد والمنقول في كتاب النسيء المار باباع والبيع
ثم ادعى فيه غيبا فاحتسب له بيع وفي شرح الطحاوي في كتاب الوكالات في بيعه في الحين والآخر من
ذلك فاحس في العروضة ما زده وفي العقاد وازدده وفي المساك هذا اذا كان شيئا ليس فيه
معلومة كما لعبد ونحوه اما في الحين واللم بالوكيل بالشرع اذا زاد على ذلك قل او كثر لا ينفذ على الوكيل الا
اذا باع مال الصغير ولم قبل استغناء المالك استردا لم يبيع له ليجب له لا يستغنى المالك عن بيعه للصغير
قبل اخذ الصداق على ما في كتاب النكاح وفي الاجابة ان لا يشتري حاد ما له به الصغير ونقد المالك عليه
الا اذا شهد له اشترا له ليرجع فان لم ينفذ المبيع كما لم يكن اشهدا خذ ما له ليرجع عليه بقبلة الوكيل في قبلة
الرواية في اعتبار وقتها في بعضها تعتبر وقت الشراء وفي بعضها وقت بعد المبيع في الوكيل يرجع المبيع
وفي المحيط غير محاذ لم ينفذ له على الرجوع لكن نوى الرجوع ونفذ المبيع على هذا المبدأ وسعد الرجوع فيما بينه
وبين الله تعالى وفي المساك الصغير اذا اشتري الطعام للصغير من نفسه وللصغير مال بصير مشرا فاشترى
وفي المحيط في المتن عن يوسف رحمه الله ان اشتراه او بان شيئا بحرا له عليه بان كان طعاما او كسوة
وله مال للصغير لا يرجع له عليه وان شهد له لا يرجع وان كان شيئا لا يحول له عليه باكل المشتري طعاما او
كسوة وللصغير مال او كان المشتري اذا او ضياعا ان كان له اشهد وقيل الشراء على ان يرجع له ان يرجع وان
لم يشهد له يرجع المار باباع عقار الرضى وما لا جل نفسه ذكره في النفاق واما بيع الموم وفي المساك امره
اشترت لولدها الصغير صبعة من مالها وقيل الشراء له لم وليها ان يمنع الصبعة من الولد لانهما صغيران
للولد وفانصة له جله وفيه اشكال وحواشي في كتاب الهبة واشترت لولدها الصغير على ان يرجع عليه
بالمشترى من له الهبة امرأة دفعت الف درهم الى رجل وامرأتان تشتري هذه الدار منها الصغير وللصغير
ابحى فاشترى الرجل الدار فاجاز ابو الصبي البيع فالدار للمشتري والرجع باطله لان هذا شراي القضي وان
لا يتوقف على ما في فصل الوكالات بالشرع دار لرجل وله امرأة وبنتها ابن صغير فاشترى المرأة اشترت من الدار
لا سيما باله وقيل ان يرجعها يجوز وهذا اذن ملحق وكذا في الدار مشتركة بين الزوجين فاشترى من الدار
لها اشترت من الدار لرجل بن باله فقوله معها حوز ولا للصبعة واحد وكذا المار باله بالاشراء
الصبي وان يبيع الوكيل في الزيادة مع الوكيل للصغير نفسه ان كان فيه نفع طاهر من حوز وتفسير الوكيل
لخصا ان يبيع الوكيل ما يبيع عشرة بتسعة او ثمانية وبشراء ما يبيع تسعة بعشرة وفي نظم الزندقة
مسند في حق الوكيل ما في حق الوكيل فلا يملك له وكل والكل لا يملك له البيع في نفسه ولا يملك له ان يبيع

في المتن

له والعاقد اذ باع مال اليتيم من نفسه او اشترى له ليجوز وفي المساك الوكيل اذا اشترى له
شيئا من اليتيم فاشترى له ليجوز بخلافه اذا اشترى لنفسه والنفع طاهر للصبي المأذون باباع مال نفسه من
الوكيل فهو كبيع الوكيل بنفسه العاقد اذا اشترى من الوكيل مال اليتيم جاز وان كان النافعي جعله وصية له الوكيل
ما يبيع اليتيم له على ما في الاقضية لو باع الوكيل المترك من غيره فهذا على وجهه اما ان يكون الوكيل كالمعتق فان كان
كبارا او خفيفا صغارا وكبارا فان كان كالمعتق صغارا فانه سيع كل شيء من المترك حيا كان او عقارا او غيرها
سواء كان له حضورا او غيبا على الميت دين او لم يكن اما سيع بمثل القيمة او بما سعيان الناس مثله قال تعالى
في شرح الاقضية لهذا هذا حكم السلف وجوا بالمشترى انما يبيع سيع العقار باحد الشرطين المذكورين اما غير المشترى
فيهما عن خمسة عشر والصغير حيا الى ميتا او على الميت دين له فانه له ان يبيعه كذا وان كان كالمعتق
ودين على الميت لا يملك الوكيل المترك اذ لا يملك سعاد في الميت وهو يدفع الى الوكيل وان كان على الميت دين
ان كان محظا بالمترك اجعوا له سيع كل المترك وان لم يكن مستغرقا سيع بقدر الدين بالجماع وبما زاد على ذلك
سيع ايضا عندنا في حصة من حصة له وعندنا ما لا سيع وان لم يكن في المترك دين لكن الميت او هو ضمان كانت
الوصية في الثلث او دونه ابعدها وان كان اكثر من الثلث ابعده بغير الثلث وما بقي فله وله ان يبيع
شيئا من المترك لتنفيذ الوصية اجعوا له سيع بقدر الوصية وما زاد على الوصية فعلى ذكرنا الحلال وهذا
اذا لم ينفذ الوصية الدين ولم ينفذ الوصية على الصلح منكم اما اذا فعلوا فلا يبقى للوكيل ولا يبيع المترك اذ لا يبيع
المنفق اذا كان على الميت دين فبيع العقار جائز كما لنقول عندنا في حصة وعندنا في ضمان من الثلث من المترك
ما فيه وفاء بدنيه فبيع الوكيل العقار باطله وان كان الوكيل عيبا وجدها عن محض ثمة ايام فان لم يكن في المترك
دين له وصية فانه سيع المسوق في سيع العقار واوضح ذلك انما اختلفنا في بيع الوكيل ان يملك سيع
وان كان المترك مسعول الدين في العروض سعيها مطلقا بقدر الدين والزيادة على الدين وفي العقار ذكرنا
وان كان الوكيل بعضهم صغارا وبعضهم كبارا ان كان كبارا رغبيا والمترك خالصة الدين وعن الوصية فانه لبيعه في العقار
سيع عصا الصغار وهل سيع حصصا كبارا فعلى ذكرنا الحلال وان كان المترك مشغولا بالوصية او بالدين كان
مستغرق بالدين يبيع العقار والمنقول وان كان غير مستغرق سيع بقدر الدين والعقار والمنقول بالجماع وهل
سيع الزيادة على الدين فعلى ذكرنا الحلال وان كان كبارا حضورا ان كان المترك خالصة سيع الصغار والعقار
والمنقول بالجماع وهل سيع حصصا كبارا فعلى ذكرنا الحلال وان كان المترك مشغولا بالدين ان كان مستغرقا
سيع الكل وان كان غير مستغرق سيع بقدر الدين وفي الزيادة على ذكرنا الحلال وصل هذا ان اشترى الوكيل
ببيع تلك الوصية في الزيادة ان كان المار في فوايد المسالك لم يبيع الوكيل الوصية لبيعه عنه على نفسه يجوز
او كل او عبدا دون ما اشترى عبدا لغيره من نفسه وقبلة ثمة الا في م وجد به عيبا ليس له ان يرد به عليه علم
الفصل في البيع في المترك وفيه شراء القضي والاصل الوكيل بالشرع ان يبيع

الحال

الوكيل
المنفذ
المأذون

لنفسه فالشراء له وان نوى لغيره فله ذلك وان اخلط حكم النقدان فقد من مال نفسه فله ذلك وان نفذ
من مال لا من ماله من اذ انفق الله لم يحضر اليه عند ان يبيع النقد وعند محمد للكل وتقول بحقيقة
كقولنا في بيع ذكركم مشايخنا وشيوخنا عراقيهم لم يملوا قوله مع قول محمد وهذا اذا طلق العقد طلاقا انا اذا
الى درهم الموكل فيه قوله وان اضاف الى حقه اتم نفسه كقولنا وهذا اذا كان النكاح بشر شي بغير عينه قال في
بشره عبد بعينه فخرج الموكل من عند واشهد انه شتره لنفسه او وكل آخر بشره فاشتره له فهو قول
وانما ملكا لنفسه اذا اشترى من الذي وكل به او بغيره فخرج الموكل به رجل اعطى حقه عشرة دراهم
بها طعاما له ففعل ولم ينفذها حتى نفع الطعام الى لا من ثم انفق العشرة فحاجته ثم نفذها جازا
اذا اشترى بدينارين غيرهما ثم نفذ دنانير الموكل فاطعام للموكل وكل وقام هذه مع اخواتها ياتي في الوكالة فصل
الوكالة البيع ولو اشترى طعاما بدينارين الى اجل ونوى الشراء للوكل لم يصدق ولم يملك امره ولو اشترى حادتي
ملك الدنانير مع ولو نفذ بعد ذلك تلك الدنانير او غيرها لم يضر كما لو اضاف العقد الى تلك الدنانير فصار
لو وكله انسان كل واحد بشره عبد وبيعه كل واحد منهما جنسه ومنه مثل الذي سماه الاخر وقد فعل اليه
النساء اشترى على ملك الصفة قال في قوله اذ اشترى فله ان يملك على الذي يبيع في ضمير لا غير
رجل قال لا اشترى عبدي هذا ففعل من فاشترى منه ان علم فله ان يملك من جاز والذات كذا في الزيادة
في وكالته اصل قال جاز ولم يشترط العلم من اجتناب من قال تا وليا فاعلم وقال له هل المبيع بائع عبد هذا
والذات ولو اوصى الى آخر وهو لم يعلم به بغير وصية استثنى في الزيادة في باب بيع الوالد اذا تيسر المشتري
قبل القبض بخمس بالوكيل ان شاء رخصي وان شاء رد سوء كما في البيع سيرا او فاحشا ان رد اذن وان رخصي
كان سيرا ينفذ على الموكل وان كان فاحشا ينفذ على الوكيل ويأبى به جنس المنفعة كالبيع طبع اليد فخرج
وقطع احدى اليدين والعود لسرو ولو اذ الموكل قبل الرد بالبيع فكل ان يرد بالبيع وقد ذكرنا في فصل العوض
في الحلق والوكيل يشترى عبد بغير عينه لو اشترى عبدا فقطعت يد او عرجا جاز على الموكل عند ان يحسره رجل
لا طلاق لا لفظ بخلافه والوكيل بشره عبد معين اذا قطعت يد او عرجا لم يملك له ولا يملك له ان يبيع له
الوكيل ان يشره اذا اخذ سلعة على سومة الشراء وسما الشراء بالوكيل فلم يرض بها ورد على الوكيل فله ان يرد
فيما سلمه للبايع بعد ذلك ان امر الموكل بالاداء على وجه السوم يرجع على الموكل بما مضى وان لم يرض به يرجع
عليه المسائل في العتاق في سعة الاصل في باب الوكالة في السلم الوكيل يملك السلم منه وكذا الوكيل في الشراء
والوكيل هو المطالب برأى المال والتمس ان شاء احد من الموكل واداه الى الطالب وان شاء ادى من الموكل
الموكل ولا يكون متبرعا وان هلك عند رخصي وله ان يحسره من الموكل حتى يرضى حقه عند اصحاب الله فلو هلك
من بعد احسن هلك هلك الرهن عند ان يرضى وعند محمد يملك هلك المبيع قولنا في حقيقته مع قولنا
في آخر النوازل في باب تنبيه الجعيل وكل رجل بشره شي ولم يبيع الثمن اليه فاشترى او وكل يرضى

وبقي الامر في المصير الذي فيه العبد والتمس فقال الامم ارفع التمير والم سلم العبد الى ان يملك امر قبل هذا
تسليم العبد من الماسي والعبد بخصرهما والى الماسي ان يرضى حتى يرضى من الماسي حتى يرضى العبد
لانه امتنع عن تسليم العبد حال خطي فلا من بيع الماسي عيبته وان لم يطلب الماسي ان يرضى عن بيع التمير
لانه المصير دينا في ذمة الامم **باب تنبيه هذا في العتاق** وفي العتاق العتاق العتاق العتاق
لغيره هذا على من اقل البائع بعث هذا مطلق قال في العتاق فله ان يرضى له وان لم يرض له ان يرض
والقول بعث مطلق قال في العتاق اشترى او قبلت فله ان يرضى ويصرف له في العتاق وفي العتاق اشترى هذا العتاق
فقال البائع بعثك الا مع ان يرضى به فله ان يرضى له ولو اقل البائع بعثك هذا فله ان يرضى له في العتاق اشترى
المشتري اشترى هذا فله ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
فله ان يرضى له في العتاق اشترى هذا فله ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
وكذا لو ان العتاق قبل الجارية ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
الوكيل بالبيع انما يملك البيع بالعرض عند ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
وكله مع عبد بعينه ان كان قيمته مثل قيمة العبد المبيع او اقل فله ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
انما يجوز بالاداء على كل واحد منهما يكون مشتركة في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
او يحمل العتاق الفاحش سواء كان له ثواب بغيره او بغيره ولو ابعه بمكيل او موزون بعينه فذلك وبغيره
اختلفوا فيه قولنا في حسمه والرجاء كالمبيع وفي النوازل رجل دفع الى آخره لبيعه بكذا فخره ببيع بكذا فنفذ
وبعضه بالنسيئة فلما حل له حل رجوعه وبطل ثمنه وحسره على الرجوع ولكن هل له ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
البلد ليعض بما على الناس او وكل ويملك يعرض ذلك المال قال ابو القاسم الصقلي له من الموكل على ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
اما يشاء عدلي يخرج الى تلك البلد او يأخذها الى تلك البلد ساع عنه بضائع للناس من ساعها
من قبل ثم سعى سلم اليه ثم عمل التمير له الى اقلها على ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
وفوى عليه فللبائع ان يستر ما دفع الى الصفا البضائع لانه اعطى بشرط الرجوع في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
بيع شيئا واحدا لغيره استحق المبيع على المشتري او رخصي بغيره او بغيره لانه ستره الى رخصي في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
لم يكن في يطل عليه رجل قال لغيره اشترى حادتي فله ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
وقال الشراء اشترى في اشترى منها فله ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
اشترى منها لنفسه في العتاق اشترى لانه قد يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
فان كان الجارية فائمه لم يملكها عيب مصدقا فله ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
لو ابعها الى الماسي لبيعهما فباعها في الخط من قبل فله ان يرضى له في العتاق اشترى وفي الزيادة في العتاق اشترى هذا
انه بعد الثمن للبائع ليس بضاعة الغنم ان يطايرت البضائع لم يثبت بغير البضائع التمير لم يثبت بغير البضائع

وهذا ان التمن دين في الدمة وقاسه التاجيل ان يحى فؤادى من غناه المال فاذا ما شئت له ان يجل من
الموت وكبعض الدين فلا يعتبر التاجيل في القساق لعل الباع والسر والحوال هو هفتة دين وكيلا رايه
تاجيل للموت فيه رجل اسكن شقصا مقدارا معلوم من ارض وقبض ثم بعد من باع الباع الادنى من الماشي
من معلوم ولم يسم الشقصا راد. المشرى ان يبيع من المثل المشتري ان كان ما يبيع في العفلا لثا في جميع الارض
تكون حصته المشتري اقل من المثل الا واكلت فعليه جميع المثل لثا في وسع الباع الا قال وان كان على المثل
مع ذلك المشتري الباع الا قال هو المشتري في بنة الادنى المثل لثا في رفع منه حصته المشتري رجل باع دارا بدينار
ولم يسم له باللفظ ثم امتنع المشتري على دار او المثل من الباع اخرج مع المثل الى البلد الذي فيه الدار وبيع وكذا
فيعين المثل ويقيم القار رجل اشترى جارية مائة مثقال ذهب وفضة فيما نصعتان حسنا ثم ذهب حسابا مثقال
فضة بخلاف ما اذا قال بالدينارين والدرهم فان هناك يكون حسنا ثم مثقال ذهب وحسنا ثم درهم ووزن
ومعنى قوله وزن سبعة يعني من الدرهم الذي هو عشرة مثقال وزن سبعة مثقال معنى سبعة دنانير واصله
ان يعق الدرهم على عهد عمر رضي الله عنه على ثلث مرات بغير ما كل درهم اثني عشر قيراطا وبعضها عشرون وبعضها عشرة
وسكان الدنانير على نوع واحد وكان يبيع بين الناس خوصا واخذوا في مبياعهم مساو عمر رضي الله عنه في ذلك
فقال بعضهم حرم كل نوع ثلثه فاحد مائة عشرة وثلثه عشرون وثلثه اثنى عشر فكل رجة عشر قيراطا وقوزن
الدنانير عشرون على حاله فيكون وزن عشرة دراهم مثل وزن سبعة دنانير ان عشرة دراهم كل درهم اربعين
قيراطا يكون مائة واربعون وسبعة دنانير كل دينار عشرون قيراطا يكون مائة واربعين قيراطا الا ان اهل الحساب
ياخذون الدرهم اثني عشر قيراطا لانه اقل وكسا **الفصل الرابع عشر في ما يدخل تحت البيع**
وفيما يدخل وفيه جنسونه ثم حسنة الصاع والعقار رجل باع فرسا دخل العذارى البيع قال في
الحيط ولم يذكر في شيء من كتب اذ باع فرسا وعليها سرج له دخل له بالتفصيل او حكم المثل وبيع فرسا حراما وكذا
دخل له في حماره وبعده والحق ان اذا كان عرانا اصل السلة اذ باع جارية او غلاما وعليها ثيابا بها الذي يبيع
وفل ثيابا مثلهما قال في المسئلة لجارية والغاوم ثيابا بها ثيابا بها ولا يستحق من ثيابها او وجد به عيال يبيع
المسئلة على الباع يعني في الصاق الداخل تحت البيع ما يملكه ان شاء الباع اعطاها الذي عليها وان شاء
غير ذلك لان الدخول حكم العرف والداخل حكم العرف كسوق سلة لا عيبها او اظهر كذا ثيابا لجارية فكذلك في البع
2 شرح الطحاوي رجل اشترى عبدا له مال اعهه المولى مع ماله ولم يسم ماله فالبيع قائم وان ابيعه ماله وعي جازا كان
يريد على درهم العبد وان كان اقله او مثله لا يجوز ولو كان ماله دنانير فاشترى بالدرهم او العكس والشرع سبق
كان المثل او اكثر بعد ان تنقضا حصته الدنانير بالدرهم او لم ينقضا اضر بما بطل البيع في حصته العرف وفي
حصته العبد فلو كان ماله اقل من ماله دنانير فاشترى بالدرهم او لم ينقضا اضر بما بطل البيع في حصته العرف وفي
الحائز في العساق رجل باع حائزا دخل الواج الحائز في البيع سواء باع له انوت برفقها او لم يملكها قال في باب

المن في باب العين الى الواج والد فقال للبائع بخلاف المصالح ومن هذا الجنس ما يبيع منها اذ باع دارا
وفيها يشترطها بكنة ولا وجب قال ان باعها برفقها يدخله في البيع وان لم يذكر المرفق لا يدخله في البيع
والجمل ما البكنة ويدخل في الجميع وعليها اذ باع حائزا او غلاما كما يكون في البيع ان ذكر المرفق في البيع
في الواج الصغير او سكر دارا على ما يملكه ان كان باعها حائزا او غلاما يدخله في البيع من غير ذلك بالجماع
وان كان باعها في الدار فذلك كالعقد في حصة وعند ما يدخل من غير ذكر واما العلق كرهنا ان يدخل في
مرفق ثم قال هذا بالعربية اما بالفارسية اكل تبي فانوت والعلو مثل السفل فدخل من غير ذكر والبشر والبر
لا يدخلون في البيع من غير ذكر في الدار بخلاف من غير ذكر في العساق ولو اشترى بيتا في دار او مرفق او سكر
لم يملكه الطريق الدار بقول كل حق هو له او برفقها او بكل جليل وكثير هو فيه واذ لم يدخل في البيع فانه المشتري
للمشترى برة ويقول ظننت اني مفتحة الى الطريق الى عظم يريد به ان البيت له يلى الطريق الى عظم حتى يمكنه
ان يبيع الباقي له وكذا لو اشترى الطريق الخاص له في ملك انسان او في سكة عريضة او برفقها لا يذكر
المرفق والمرفق اما الطريق الذي في سكة ناصلة فذلك يدخل في العساق اصله ولكن المشرى ينظر في ينظر في وجه
لا ينفعه احد كما قبل المرفق ولو باع دارا لها طريق فذلك سلك صاحبها قبل ذلك وجعل لها طريقا اخر فباعها
بغير قساقه الطريق انما هو القار والوصية كما يبيع ان البكر والطريق لا يدخلون الا بالذكر والرهن الصفة
المرفقة كانه في انما يدخله من غير ذكر ولو باع دارا فيها بستان او حانة الدار يدخل في البيع صغيرا
كان او كبيرا ولو كان حائزا الدار ومرفقه في الدار قال بعضهم ان كان اصغر من الدار يدخل وان كان
أكبر او مثل الدار يدخل وقال بعضهم حكم المرفق منها اذ باع دارا او حائزا في الدار يدخل في البيع وان كان
منفصلا وقد ذكرنا في العلو بطل والعقل لا يدخل وان كان على البيت وقت البيع ومنها اذ باع الحمام لا يدخل
العساق والد زر على البيع ومنها اذ باع بيتا وفيه مرفق لا يدخل في البيع له البستان كان في
الصيغة يدخل اذا ذكر برفقها هو لها من حقوقها والدالية كالرجى ومنها اذ باع بيتا وفيه سدة لم
وان كان ملصقة بالبناء يدخل في البيع وان لم يكن ملصقة لا يدخل على هذا وكذا الجدار يدخل في البيع وكل ما يبيع
لا ورق كالحاد الذي يبيع فيه للبائع وحده القضا الذي يدق عليه لا يدخل في البيع وان ذكر برفقته ومرفقه
السراويل على فيها السراويل لا يدخل في البيع سواء كان من خامس او حديد وان كان في البستان لا يملكها
جعل في البناء للمحل فلم يكن من حطب البستان **جنس اخر** في الصباغ والعقار في شفعة اذ صل رجل قال
للمشترى اقل المحل قليل وكثير لم قال محل وكثير يدخل لانه فيها او منها وان قال لانه اخرها من حقوقها لا يدخل
كنا لوان من فيها في المحيط وذكر حكم المحل في كل من يدخل في الرزق والشر في كل ابي حنيفة واي في حرمها
وان لم يمل ككثير وقال محل قليل وكثير هو فيها وفيها يدخل ان رزق والمثل على الرزق كلها باع ايضا او كثر ان لم
يذكر فيه الحق والمرفق لا ذكر محل قليل وكثير فانه يدخل في البيع ما ذكر فيه للبستان في المرفق والشجار

من عدد او ما يجزى وزنا وله تنعين في العفة بالتبيين والدوام على الغشرا لكان نصفه فصد
نصفها صفر فصرها كالمضبة وقد كثر في الوجه الثاني في شرح الطحاوي مع المسئلة بالمسئلة والمعالين
عليها الصفر حتى ولو كان الفضة عالة او مساو للصفر حتى وقال الصلح الشهادة في بيع العتاة عرفنا ان يجرى
بذلك هذا التفصيل ويجوز فيها ان يكون كما مضى في الفضة في بيع العتاة باعدال شرط النقاب في المجلس
البديلين كذا في المستقى وفي شرح الطحاوي الفرض اسم لعقبة تارة في بيع الذهب الفضة واحدة ما اخرج
واختصر بشرط ان لا يكون احدا من وجه النقاب من الجاهلين قبل التفرق بالاراء سواء كان المبيع عليها تاما فحين
كثرت الذهب والفضة او برها او من غيرها او ماله يتعين بالعقد والنقابة في مجلس العقد ليس بشرط ولكن
وجوز النقاب قبل التفرق بالاراء بشرط حتى لو تعاقدا ولم يتقابضا حتى شيئا ساء او اكثر ولم يبارقا احداهما
ولا عاب عنه ثم تقابضا او فترقا جازا الصفي وكذا في تسليم راس مال السلف لكان في يكون عقدا الصفي بالان ليس
خياد الشرط لهما او احد منهما فلو كان لكن ابطال الصلح لحيث قبل التفرق ثم تفرقا فغير من الجاهلين اقل العقد جازا عند
اصح الاول منه وكذا على من عاى يكون بانه في ابطال الصلح لحيث جازا من المال فام فلي ما لكان يكون
يدل الصفي بخلافه فان ابطال الصلح قبل التفرق وبعده عليه جازا عندنا وعند الصلح بشرط ان لا يكون احد
البديلين او بشرط لحيث يقع على الفساد وقرقا خمسة حمله بيننا اذا انعقد عقد الصفي على الصحة ثم بطل
لفوق شرط بيننا ما اذا انعقد على الفساد وقايد في مسئلة وهي انه اذا كان الرجل جازا في عتقها طرق
ووزن الطوق ما فيها عنهما من اجل انفسهم حاله جازا في البيع فيما وبجسمة الماله صفي الجارية بتسليم
ولو افرقا عن غير قص من الجاهلين بطل الصفي وبيع الجارية بتسليم صحح وعنده لى كما عاى بالقرع من اجل
الصفي باطل باء جازا وبطل بيع الجارية ايضا عندنا في حقيقة رحمه الله خلا فانهما في التفرق ان المسئلة
الاولى انعقد العقد فيما جميعا على الصحة غير ان الصفي لقوان من شرطه ولم جازا في ابطال البيع في الجارية كما اذا
اذا اشترى عبيدين بالقرقا فاستحق احدهما في المسئلة الثانية انما يبطل بيع الجارية لان عقد الصفي انعقد على
واجب ذلك فمما البيع في الجارية كما اذا اشترى عبيدين فاذا احدث ما من شرح الطحاوي ولو تبايعا ذهبا ذهب
او فضة بفضة جازا في بيعه ويشترط النساء في الوزن ولو اسكن بالفضة فضة مع غيرها او بالذهب
ذهبا غيره ووزن احد ما اكثر ومع اقلهما وزنا شي فلو انه فالبيع جازا بعد ذلك ان كانت قيمة المذون تبلغ
قيمة الزيادة اقل او قدر ما يتعابن الناس فيه يجرى البيع فيه من غير كراهة وان كانت قيمة المذون فليد كالج
والبيضة والعسله والسماعة اذ خلا في البيت لحيث البيع يجرى ككته يكن كذا ويمن بمقد قيل له كين حجة فليد
قال مثل الجبل وان لم يكن للذوق منه كلف من التراب لا يجرى البيع **جيش حرة في علة الوان** ان
الطحاوي قال انما يجرى البيع بالكيل مع الجش الكيل والوزن مع الجش الموزن فانما جازا في بيعه
والنساء واذا عاى محل التفاضل والنساء وان وجد احد ما وعدم الاخر بالكيل او الوزن حل التفاضل في النساء

النساء والذكاة للجنس بافراده على التفاضل وحرم النساء عندنا فلو باع نفاحة يتفاحتين او حنطة لم يخط
بحققتين حتى عندنا عدم الكيل في العتاة رجل طلب من اخر درهم فخرنا بدينه ووزنه فباع المستقرض عنهما عن
المقرض بشرط وسلم اليه ثم باعها لمقرض منه باثنى عشر حتى وان تقدم المبيع بينهما ما لا يجرى ان يقرض المستقرض كل شرط
او ماله نفاحة يتفاحتين كته ثم باعها في المصلحة على ان يبيع الوان اذ لم يكن الوان شرط في البيع وقد كثر في
شرح الطحاوي هذا اذا كان المتاع المستقرض فان كان المتاع المقرض وليس المستقرض شيئا ويريد ان يقرضه عشرة
ثلاثة عشر الى اجل ما ان المقرض يبيع من المستقرض سلعة ثلثة عشر وسلم السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض
يبيع السلعة باثنى عشر ويدفع السلعة الى الجاني ثم الجاني يبيع السلعة من المقرض بعشرة وياخذ منه
ويدها الى المستقرض فيبذل الجاني في المصلحة كته للمستقرض فصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض على
المستقرض ثلثة عشر الى اجله من العتاة لكان حاشا في التوازل رجل له على اخر عشرة دراهم فاراد ان يجرى عليها
الى ستة وياخذ منه ثلثة عشر فالحيلة ان يشري منه بتلك العشرة متاعا وبقبض المتاع منه فقيمة المتاع
عشرة ثم يبيع منه ثلثة عشر الى مستقرض صفي لا يصل له باس يقول هدية العريم واجابة دعوى ما لا يجرى
وكذا اذا قضى الحق من حراما ودونها وضرب به ولو شرط لم يجرى ولو ارجح في الوزن ان كانا كثير لم يجرى واول
ودخل في تفرقا الموازين لم يحكم كد من ماله لا يجرى في كليه زدا الزيادة واختلاف في حقيقة من فاقطال
بعضهم هو كثر لا يجرى في كل بعضهم هو قليل يجرى ولو كان المستقرض وهو الزيادة من المقرض لا يجرى لهما
فما تحمل المقرض له عشرة دراهم صحح فاراد ان يبيعها باثنى عشر درهما مكره لا يجرى لانه باء فان اراد
الحيلة يستقرض من المستقرض اثني عشر درهما مكره ثم انفسه عشرة جازا ان المقرض برأى عن دين فيجرى
ذلك ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكره الى اجل فالحال ان لا يجرى المديون بتسعة صحح وقال هذه التسعة
لا يجوز له ان يركب وان اراد الحيلة ياخذ التسعة ويراء على درهم الباقي فان كان المديون لا يبدل على الدرهم
الباقى يدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحح وفلسا او شيئا يسيرا عوضا عن الدرهم الباقي فان ذلك
وتبع الامر في العتاة لكان حاشا رحمه الله ولو اقرضه على ان يقرضه بالقرع فهو باء ولو استقرضه فلو لم
ثم كسد عليه رد القوس وعندنا رد قيمتها يوم القبض والغصب على هذا ويجوز المقرض في كل عاى
مستأجر وكل كلى ووزني لا يجرى فخر الحيوان والعقار والحشيش كما متفانوا في الحل في الاصل
كتاب الوجارات هذا الكتاب مشتمل على احد عشر فصلا الاول في المدة
وفيه مسائل وجوز الاجرة ومسائل وجوز كسب الكسب في فحة المصا وفسادها وفيها الاصل التي
ينعقد بها الوجاة الثانية في اجزاء الضياع والعقار الرابع في اجزاء الدواب الخامسة في الضياع السادسة في الضياع
السابعة في فسخ الوجاة الثامنة في استحقاق الظير التاسع في فسخها على المستأجر والعاى العاشر في فسخها
الحادي عشر في احوال بين المستأجر والمالك في المدة وفي شرح الطحاوي عقد الوجاة ويجزى

خالها ولم يعرف النقيب ولو سكن فيها جبارا لمثل وعندهما وعند الشافعي رحمه الله جني وجني المشي وجني
على انه لو اجره شريكه جني سلق كان مشا كما حمل القسمة او يحمل وسواء اجر كل نصيبه منه او بعضه و
عن احمد رحمه الله انه لو جني نصيبا من شريكه وجني الاخر منه جني ولو اجره جاري فزجل جني
واجتمعوا له لو اجره جاري ثم نفق في حصة النصف لا يظلم في حصة الآخر بخلاف في مال الرقاية وعنان حقيقه
رحمته بطل ولو جني النكاحين بطلين اجر لهما نصيبه فخرجني اختلاف المشايخ على قول الجني حقيقه رحمه الله
والظاهر انه لا جني وكذا لو احد المستاجرين بطل في حصة الميت دون الجني وموت احدهما ياق في فضل الجني
واصله ان الشيوخ الطاري وغيرهم قد ذكروا النكاح الطاري والمفارقة سواء في رواية عن احمد رحمه الله
والظاهر ان قلنا ولو اجر البناء دون الارض لا جني وذكر محمد رحمه الله في التوارث جني وقال القائلون امام
ابن علي السفي به كان نفقي شيئا وقاسه في القسطة وكذا لو جني البناء والارض وعفا فاجر البناء لا
جني لانه في معقبات الجني ولو اجره جاري في حصة الغير جاني كذا في رواية ابى الليث وفي الجبل
تتمثل لانه لم يجره الله ولو جني البناء لجره والارض الاخر جني البناء بناء لا في العروة المحتل
رحمهم الله فيه قال والنفق على انه جني ولو اجره جاري حصة لا استحالة جني ولو استاجر العروة دون الارض
جني وطرف جواره انما المشايخ اطلق بها فضاء الفاضي او عقد على العمل ثم فسخ في البعض وسائر الشيوخ
سبع منها الوجه وفرد كذا لها ومع المشايخ واعادة المشايخ جارية وهبة المشايخ فماله يحمل القسمة
جني مطلقا فماله يحمل القسمة لا جني عندنا سواء وهبة شريكه او جني والصدقة والجهة سلق في رواية
الارض في رواية لجامع الصغير جني الصدقة على اثنين واما وقف المشايخ بعد محمد رحمه الله لا جني عليه القسمة
ورهن المشايخ لا جني عندنا مطلقا وفي الشيوخ الطاري روايتان وهما ما في في حصة الرقاية في الفساق
رجل استاجر ايضا ليلتين فيها الدجاجة فاسدة فان كان للتراب قيمة فيصير قيمة التراب والميت له ان يباع
وان لم يكن له قيمة لا شيء عليه والميت له فان نقصت الارض بنكح ففقدت وحق الجاني في الارض في
قيمة النقص وان لم يكن فيه نقصا لا شيء عليه رجل استاجر جني على ان ياتيه ثابته فلا اجر عليه
فسدت الدجاجة في الارض لو استاجر ذراعا على ان يجرها ويحطى نواحيها ففسدت له شرط جني في العقد
ولو استاجر جانا بتمائة درهم سنة على ان يحط عنه اجر شهر لعطلته ففسدت ولو قال على هذا عطلته
اجر عليك وبين الدجاجة ولو قال على ان اهب لك اجر شهر ففقدت ان لا اجر عليك لشهر ففقدت فاسدة
لو استاجر جانا بصفاء بهج فيه كلف فاسدة فان جني الحاقوت وبيع فيه البز واصل ما لا فهو الحاقوت
ولما جني الحاقوت عليه اجر مثل الحاقوت ولو جني جارية دفع اليه ليواجر ويبيع فيها البز على ان
التي بينهما فاسدة ايضا فاذا اجر البز واخذ اجر كان اجرها جارية ولذا في جري
على ما جليبت اجر مثل علمه استاجر جاري لا شيفاء القسمة لا جني عندنا خلافا ل محمد رحمه الله وفيما دون

النفق

النفق جني بالاجماع وكذا في الجنازة ولو استاجر شطحا ليسل عليه ماء المطر فاسدة ولو وقع في
جني ولو استاجر نرايا ليلتين فيه الماء فاسدة ولو وقع في وقت وقفا جني ولو استاجر نرايا ليلتين
شيئا اخر ثم جري لكاه فيه جني ولو استاجر ارضا ليضع فيها الشبكة فجاء ولو استاجر فيها ليلتين او ليلتين
فيه ذكر او ليلتين ان عندنا جني حقيقه رحمه الله جني وعندهما جني وفي العيون اختا في ليلتين ولو استاجر شطحا ليخفف فيه
اليتا باربيت عليه جني ولو استاجر حجلة لتحقق عليها الميتا او ترك عليها النار لا جني وكذا لو استاجر ميزابا في
او مضعا فحاطط ليضع عليه الجذوع او يبنى ستره او يندق في جني وفي غيره ديارا يبنى ان جني ولو استاجر
عليها بريسيم استاجر وتكايد به في المشي لانه جني وفي غيره موضع آخر استاجر وتكايد به بعضا من جني
معارضة اليتا في الدكاك فاسدة لانه من استباح المنفعة بجنتها فان اعطى البقر ليلتين في الدكاك فاسدة
ولو استاجر محلا او موزنا ليعتريه ذكره الاصل انه جني وذكر الكرخي انه جني ولو استاجر شاة ليرضع جني
او جيا لا جني ولو استاجر شاة ليرضعها في بيته ولا يجلس عليها ولا ينام لا جني لان الاستباحة لا جني لانه
مقصود من العين وكذا لو استاجر آية ليجتأين بديه او ليرضعها على رية ليرضع الناس ان الدابة له القسمة
لغايها **فروع منه** وفي الفتاوى الصغرى لو استاجر ذراعا في سنة او ليلتين او ليلتين فاسدة ويجب
اجر المثل ولو كان في الدجاجة جني المستاجر في الدجاجة ثوبا او دابة محطاطا ليلتين او ليلتين وان كان الفاسد جني
والمستعمل جني لاجل ليلتين او جاريه المستعمل في الدجاجة الفاسدة للمستاجر جني ليلتين او ليلتين او ليلتين
ما ان اجره المستاجر جني ثمنه وفي الدجاجة الصحيحة اذا انقضت المدة للمستاجر جني ليلتين وهذا اذا كان المستاجر
مقبوضا للمستاجر فان لم يكن جني في الدجاجة او انقضت المدة ليس له ان يجره على المستاجر في الدجاجة الصحيحة
والفاسدة فلو باع الدجاجة هذين النصيبين من المستاجر المستاجر بهذا فقص هل يجره في الدجاجة الصحيحة
لم يجره في رواية ولكن ينبغي ان لا يجره في الدجاجة ولكن تغذي البز في حق الدجاجة المستاجر في الدجاجة في التوارث رجل
دارا فاسدة وفيها ليس لها لاجرها ولو اجرها مع هذا سقط اجره جني ليلتين ولا يكون عا ولا جاري ليلتين
ان ينقص هذا الدجاجة **فروع منه** في اجارة الوقف الموقوف اذا اجر دار الوقف اكثر من سنة ان كان الواقف شرط
في صدق الوقف ان لا تاجر اكثر من سنة لا جني وان لم يشترط شيئا جاز مقدا سنة الى ابد سن كذا في الفتاوى
القيية ابو اللش رحمه الله في الشئ الامام ابو حفص الكبير رحمه الله في الصانع جني في ثلاث سنين وفي غير الصانع
لا جني اكثر من سنة وفي الفتاوى الامام علي السعدي رحمه الله لا سلق لمان بفعل ولو فعلت الدجاجة في الوقف
اجر الواقف بغير اجر المثل بل من قام اجر المثل في الحيط وان كتب الواقف الواقف على الوقف في سنة سنين بالمثل
ما بال الدجاجة المستاجر عن الدجاجة حكم حاكم يجوز ذلك بخلافه مجتهد فيه وكذا لو حط وكذا الدجاجة المستاجر منزل
القيية بدون اجر المثل لانه ثابته وكذا الوقف وكذا الوقف جاري ليلتين او ليلتين او ليلتين او ليلتين او ليلتين
لا شغل لاجل المثل الا اذا كان انتفض سبعا وضمان النقصا فموت في شاة او في المفضل فان كان ذلك

هكذا

اجارة الرقيق

في كتابها المتاجر لا يكون غاصبا وله من اجرائه وجعل حكم هذا اجارة فاسدة فيقول له انفتحي هذا قال نعم
الاجارة الطويلة لكل الصبي حتى وكذا لو احرق طويلا لا يجوز ولا حيلة اذا كان المالك للصبي اجارة
بثمنه السنة لا خيرة ويجعل عينا بثلثا السنين المتقدمة ما هو جرم مثله ثم يرى والد الصبي المتاجر
عن اجارة السنين المتقدمة وصح ان يراوه عند أبي حنيفة ومحمد فيهما كما في رواية المالك فان حكم به حكم بصيرته فقاو
استاجر للصبي طويلا فجعل له الاجارة السنة لا خيرة ويجعل في السنين المتقدمة اجارة عليه اجرة من ماله
بدون اجارة بل يتجر في اجارة المالك له منه ماله في هذا اولى رجل استاجر من ماله الوفاء فخرجه وفق في كونه
الحط الجاني لا يخرجون منه لكان كما الضرب مبينا والموتل بخلافه استاجر على هذه الاجرة له ان يخرجها من
الاجارة في الدواب وفي الدواب بالاجارة المتاجر رجل استاجر دابة للركوب ولم يبين
خير ركوب او يحمل عليها ولم يبين ما تحمل او ارضا للزراعة ولم يبين ما تزرع او قدرا ليطبخ فيها ولم يبين ما يطبخ او
استاجر ثوبا للبشر لم يبين فليس فالاخ في جميع هذه المواضع فاسدة فان اختمها الى القاضي فبطل الاجارة
وان لم تختمها حتى يلبس هو او البسه غيره بجعل المثل قايما وجب المثل مستحشا وتعين اوله من جملته واذا
استاجر ثوبا لبسه فالبس غيره فيها فان اصابه شيء وان لم يصبه فلا اجر عليه في الشيخ امام ثم ان الترخي
الحق هذه الاجارة اذا استاجر طيلا ولم يبين فليس وهذا بخلافه اذا استاجر دارا ولم يبين فليس فيها اجارة
او تفاوت فيه وله ان يسكنها او يترك غير وفي الشق رجل استاجر دابة ليعتبا وله ان يركبها او يربطها على باب دار
لمرئى الناس ان له فرسا او آتية يضعها في بيته تجلب بها ولو سئلها او دارا تسكنها لكن لظن الناس ان له
دارا او عبدا على ان لا يستخدمه او ذراعه يضعها في بيته فالاخ في جميع ذلك فاسدة ولو اجزله اذا كان المالك
لستاجر فذلك ان يستاجر ليتفع به رجل استاجر فله ان يتركه على ان يتركه في اجارة فاسدة استاجر طيلا ليرضع
وله حيث يشاء والقياس فيها سواء وفي الفتاوى معا وضة الثيران في الكراب لو خير فيها ما اذا اعطى البقر
ليأخذ الحمار كما استاجر حمارا الى نيشابور على ان كان حصل مقصود في الطريق رجوعه فالاخ فاسدة ولو
لحقا هذا لشرط بالمقد بلحق عند أبي حنيفة حرامه اذا كان في المجلس كما في البيع رجلا من بينهما ليعلم اسم
صاحبه او كما صاحبه ليحمل نصيبه الى مكان معلوم فالاخ فاسدة ولو اجزله الحمار وكذا في فقير الطمان
فاسد ولو اجزله جرد ذكره ملكه المتخري حرامه في اجارة فاسدة ولو استاجر حمارا ليعلم طما لم يفسد منه
فالاخ فاسدة ويجعل المثل وله تجاوز السبق وكذا لو دفع الى حمار غير له لينجيه بالنصف قال في الحط
ومشايخ بلخ فتقرون بجواز الاجارة في الشباب ليعامل اهل بلد بلخ بملحوظة الناس كالا شصاع وهذا
مختلف ما لو تعامل اهل بلد في فقير الطمان له عبدا ليعلم ماله انه يكون تركا للنصف وفي فتاوى
استاجر حمارا ليحمله كذا من الفطن او ليصرف كذا ثوبا وليس عند المتاجر فطن وله ان يتركه في ذلك
او ان افانما لعله المعلوم لا يتحقق وان كان الفطن والاد فابعد ولم يرها الا جبر فلا يخرج الرقبة

منه جوارحه

الرقبة في الشباب وليس له جوارحه في الفطن وكذا لو استاجر ثوبا ذنبا حتى يبالذ ان لم يكن ذلك
عند المتاجر لا يفي الرقبة في الفطن وكذا لو استاجر حمارا وان كان عند المتاجر وعين واسا فالاخ في البيع
وامتنع عن التاجر على العمل او الاجارة صحة فيلزمه العمل رجلا في المذاب ثوبا وامره ان يتركه
بطون في عند نفسه ولم يبين له ماله من وعن الفطن وبثمنها اخذ واعطاء قال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد
الاخ جارية ليعمل الناس وقال الفطن له ماله على السحرة جملته هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه ليند عليه
اذا اذ لم يكن الثوب مقيما فلو عرف فيه وفي الاصل لو كان دابة الى الفارس فاسدة واعلم بان فارس
وخر الشاشام وفرغته وسعداهم لولاه والنج وبارا وسر فداوا ورجل اسم القصة قال الشيخ الامام
التخري من حماره بخار اسم الولاء له وحل فركبته الى قريروا كثيرا المشايخ على انه اسم القصة ثم كل من
كان اسم الولاء اذا بلغ اذ ذى له اجر مثلها الا ان على المستر في كل موضع اسم البهائم ذاك في البهائم عليه ان
بيته رجل استاجر عبدا باجر معلوم وبطعام لا يجوز وكذا لو استاجر دابة ليعلمها للبهائم بخلاف الظاهر
الوفى اذا اتى نفسه او غلامه للصبي لا يجوز بخلافه لو ان الرجل يجره ببعده فيجوز اجارته وفي الفتاوى
انما يجزى البيع اذا كان خيرا ولا يتحقق الجبر بغيره ماله منه من ذلك المنفعة لياخذ المالك الوفاء في الحط في العمل
فالرحمة الله ومثله الاجارة الصبي في كمال الوفاء وفي الفتاوى والصغرى اذا جردت ابنته او عبدا اجارة
طويلا لا يجوز وفي الحيط لو استاجر عبدا بالكوفة يستخدمه ولم يبين مكان الخدمة له ان يستخدمه
بالكوفة دون خارج الكوفة قال تميم الدائمي لعلوا في رحمة الله تعالى فبالعبدا ماله ان يخرج
بالعبدا في القرى وافقينة المصير ويستخدمه فالتحرر الى ما بعد العشاء الا خيرة وليس لها ان يضر العلام
المتاجر ولا الدابة المتاجر للركوب يحلها انواع الخدمة ويخدم ضيفا فانه وامر بغيره في المشايخ
الاجر الى العبدان كما في العبد هو العاقد يرى فالاجرة وان لم يكن عاقدا له بيرا ولو كسر العلام شيئا من
لو يضر ولو وقع على يد دابة عند المتاجر وكسر يضر ولو عجل الى البحر وبان الاجر عسكر العبد حتى يرد
حصاة ما بقي فالدابة وما اتصل بهذا كما بينم سورة وفي فتاوى الشق رجلا دفع بقرته الى رجل
مناصفة وهي التي تستعمل الفارسية كما بينم سورة بارز دفع على ان يحصل اللبن والبرصين اضفقا هذا
فاسد والحادث كله لصاحب البقرة والاد اجارة فاسدة ولو اكل اللبن مع هذا والبعض فامر فما كان اللبن
فاما يرد على اكل البقرة وما كان اكل يرد مثله فاللبن والمصل الذي ضل وله على المالك قيمة علمها في
المثلية قيامه عليها والحكمة في تجويز هذا الضرف ان يبيع نصف البقرة في المدفوع في التبرع معلوم و
سلم البقرة اليه ويريد من التبرع بان يتخذ لبنها المصل والشر وغير ذلك فكون ذلك بينهما وفي
الحيط فلعل المدفوع اليه دفع الى آخره بالنصف فملك فالمدفوع اليه الا ان ضامرا ولو يضر المدفوع
اليه الى السرج فله ضمان عليه وفي الفتاوى في باب النون لو دفع الدابة ليعمل ليعينه بينهما على هذا

الاجارة حارة نعال الناس

الاجارة حارة نعال الناس

بطعام لا يفلون بالبصرة فذهب فوجد فله ما يتأخره فله اجر عليه عندنا في التلاوة ثمانية وثمانون في مسئلة الحكماء
ان لم يرد الحكماء كنه دفعه الى وراثته او وصيته بجرحه جازع وام يذكرنا فاصفنا غايها فتركنا الحكماء هناك
ويجوز فمشاينا فقال هذا على اختلاف الذي ذكرنا منهم فقال هذا بجرح الدابة بالهناق هذا اذا
شرط عليه الحي بالحق فان لم يشرط عليه الحي بالحق فلم يذكر الحكماء فلو ان لم يشرط وترك الحكماء حتى يرد
اليه اذا حضر بالحق غايها والحق رثته ان كان ميتا فانه يستحق به اجره كماله وكذا لو وجد فذبح الحكماء
اليه فلم يفرج على غير حياله او جرحه لانه ان باقى وسعه ولم يجد او وجد لكن لم يدفع الحكماء اليه بل رده
الحكماء اليه فله اجر عليه قال محمد بن جرير الله له اجر الدابة ولو نسي الحكماء ههنا لكان يستحق اجر الدابة بالهناق جازع ولو استاجر
لباع رسالته الى فلان بالبصرة فذهب الى فلان فلم يجد الرسل اليه او وجد لكن لم يبلغ الرسل اليه فله اجر
الفرق بين الرسالة والحكماء ان الرسالة قد يكون سراً او معلنين بان يطلع عليه غيره اما الحكماء فمعلوم قال
الشيخ اذا ما تم التهمة لفلان في حرامه لم يسلّم فصل الدابة وهو الحكماء سأل فاما في الطعام اذا جرح بالطعام
وهلك في الطريق او نزع عندنا في الدابة ثم لم يرد له الاصل رجل استاجر دابة فذهب بها الى بغداد فماتت
الغلام ذهبت به وقال المستاجر ذهبت به فان قام الغلام البينة انه قد دفع الحكماء اليه بجرحه وكذا لو قام
البينة انه لم يجد في مجموع النوازل رجل استاجر دابة فذهب بها الى بلدان وكل طعنا في المداين
عليها فذهب فلم يجد الطعام فعلى المستاجر اجر الدابة ولو استاجرها ليجل عليها فله اجر الدابة ولو لم يستاجرها لم يجر
الغلام اجر عليه قال محمد بن جرير الله ومن هذا الجرح مسئلة فماتت فماتت صورته رجل اشترى ثوبا فخره لغيره
ودهبه لغيره فلم يضر فماتت الا في بيع في الدابة اهل الدابة خشي خاله جرحه لغيره ليدخله في بيعه للصبر
الى موضع الدابة فيقول الدابة فله اجر الدابة واستاجرهم ليعلم الدابة في موضع كذا ولم يذكر الدهاب
فله اجرهم قال ثم وجد المسئلة في النوازل ولو على خول هذا صحت تبارك رجل استاجر جرحا على ان يقطع له
استجارا في قريته بعيد من المصير على اجر الدابة والجرح على المستاجر فلو ان له اجر الدابة والجرح
لانه لم يعمل شيئا رجل استاجر مكاريا ليجل كذا وقرا من الحيلة في بعض الطريق فحرقه فماتت وانما الجرح
الى الموضع او قال له سمي شيئا من الجرح وعلى هذا لو اكرى سفينة من رجل ليجل فيها طعنا الى موضع معلوم
فلما بلغت السفينة ضربتها النجس فماتت الى الموضع الذي اكرى منه ان كان صاحبها طعنا مع السفينة عجب
الكرام وان لم يكن صاحب الطعام معها او عجب فماتت كالحيا اذا خا ط ثم تعين جرح الحياطة ولو فقتة غيره
لجرح هو عليه والد نسكان على هذا في العيون **مسئلة اخرى** وفي الدابة رجل استاجر دابة
من الكوفة الى البصرة لم يجزها قن لها جبا نسي حتى لو كان في مصرها جبانة واحدة جازع ولو استاجر بها
موضع صلق الجبانة بجرحها كسيرة في كل مصر ولو تجار في الكوفة الى الحيرة ذاهبا وجائيا له ان يقع
اهله بالكوفة اذ رجع وكذا لو استاجر الى الكوفة يطلع عليها منزلة بها وكذا في كل المتاع فلو نزل في

موضع وقال منزلي ثم قال بل اخطأت بل في ناحية اخرى لم يصدق ولو تجار دابة لم يفرج عليها الى بيت
في جها ان كان بجرحها بعين اول راكب ركب ولو جرح الدابة ليلة حتى اصبح فردها ولم يركب عليها جرح
ولو تجار لركبها فيبيح فله ما فيها من العدة الى اصحابها ثم بدا لفلان ان يخرج فوق الدابة عند الطريق
فان كان حبسها قد حبس لنا ليجل يفرج له اجر عليه وان حبسها اكثر فذكر من ثم في مسئلة الشبيخ انما يصح
اذا عين موضعها فان لم يعين له يقع الدابة ولو اذ ان حمل على الدابة متاعه او متاع غيره لم يجر مع متاع
المستكرى فله منعه لكون الدابة مضافا له باو شيئا فان حمل مع هذا وبلغ المصير لم يكن للشكرى ان ينقص
فله جرح شيئا ولو تجار في العدة الى العشي رده بعد الزوال وبالعافية شبانها بعد العصر واليوم
منها في الجرح في ليلة الفجر في ما ولا ينقص هذا في الدابة اما لو استاجر ليجل ليعمل له كما في كل موضع
الشكرى يحكم له والدابة فله من الشكرى في الجرح في كل موضع في العداوى الصغرى على البعير فان
واربها من اهل الجرح ما من حشون متاعه الصفاق رجل اكرى دابة قال ان ركبته الموضع كذا فماتت
والموضع كذا فماتت دهرين والموضع كذا فماتت قدرهم لجا استجاروا بجرحه كثر من اثاره فماتت
ثلاثة ايام رجل حمل رجلها الى البلد ففعله كراؤه حتى رز الى الموضع الذي حملوه كذا في كل ماله
حملوه في يومه في مجموع النوازل رجل اكرى دابة من بخار الى سقي فلما ساء بعض الطريق بقوا في الطريق
لما بالقاسية فروا منه كان صاحبها بنفسه فامر رجله بان ينفق على الجرحا ويتن لجره ففعل ان كانا
يعلم ان الدابة ليس صاحبها لانه يرجع على احواله ان يكون الدابة من نفسه وان لم يعلم يرجع على اكرى ابله الى
بعد فاختلفا في الخروج فادعوا الى المستاجر في الدابة وكذا في تعيين الطريق وان لم يكن الطريق متعاقبين
ولو كان احدهما اصعب فله بذق السيلان وفي المنفق رجل قال له خراستاجرت منك هذه الدابة فان ائت
عليها الكوفة فبعتني وان ايتنا الفصر وهو المصنف فمخسة جازع وان ايتنا الفصر فبعتني فماتت فاسد لغير
لواني الفصر لودي عليه سنة او خمسة وكذا لو قال استاجرته منك هذه الدابة من الكوفة فان ركبها الى
الحيرة فماتت وان ركبها وحملت عليها هذه الحيلة الى الحيرة فماتت دهرين فهذا فاسد لانه لو دعي ما يعطى لاصل
هذا الجرح الصغير رجل قال لحيطة ان حطته اليوم فلك درهم وان حطته غدا فلك نصف درهم فالشرط
الدول جازع عندنا في حصة محمد بن جرير الله والثاني فاسد وهو معروف وفي العداوى القاصي الدابة رجل استاجر
دابة فماتت الى الفصر فمخسة والى الكوفة بعشرة قال محمد بن جرير الله ان كان الفصر يصف طريق الكوفة جازع
وان كان الفصر فذكر او اكثر ليجل وعلى قولنا في حصة محمد بن جرير الله على كل حال وما يصف هذا الكوفة في الدابة
وفي الحيط سلم ثوبا الى جبانة او قصا ثم قتل رجله بقبضه فذبح اليه القضا غير كل الثوب لم يلزم ذلك
رب الثوب ولا دخل على الكيل اذ هلك الثوب في يده ولرب الثوب ان يبيع القضا بغيره وفي العداوى القاصي
الدابة فالدابة في الله عينا ما عدم وجوب الضمان على الكيل فشكل اذا كان الثوب لغيره في ايتنا الفصر ثوب رجل

آخره اخذ ثوب انسان بغير ان صاحب الثوب وذكر في المنقح رجل عتيق ثياب ودية لرجل فعمل الحق
في ثياب الوديعه ثوبا لنفسه ثم جاء صاحب الوديعه وطلب الوديعه فوجع الموضع التي اصابها في ثياب ثوب
في ثياب الوديعه وضاع ثوب الوديعه عند صاحب الوديعه كان حيا الوديعه فثاب ذلك الثوب ووجد في
انه اخذ ثوب الغير بغير ان فالحمل في ذلك لا يكون عددا وذكر ان الفضا الى فخر الثوب ثوب غير
فاخذ صاحب الثوب على ظن ان له كان ثوبا فان ثوبا صاحب الثوب بعث الى الفضا رجلا لئلا يخذل ثوب
الفضا فذبح الفضا اليه ثوبا غير ثوبه لئلا يفضح عند الرسل ذكر ان الثوب المدفوع ثوبا للفضا
الرسل وان ثوبا الغير للفضا ثوبا لصاحب الثوب لئلا يفضح عند الرسل وان ثوبا الغير للفضا
لا يرجع الفضا على الرسل وفي الاصل للكل بالاجا ان يولج بالعين الفاضل عنده في حقيقه رجل الله فاما
لها الكمل بالاجا اذا جرى الدامن من الكمل اوابيه جاعا في البيع ولواجر لانه اوابيه معنى الكمل او ثوبا
لا ينجي عنده في حقيقه رجلاه وعندها ينجي كما في البيع ولا ينجي الكمل في الاجا الفاسدة ويجلي المثل على
والكل بالاجا الطولبة بطلب بالاجا عند الفتح وفي المحيط ولو يولج رجلا بان ستاجر له دارا فبعثها
ففعلا الكمل بطلب بالاجا والكل بطلب للكل بالاجا وان لم يطالبه بالاجا وان وهب لرجل اجرا فخرج الكمل
او ابراهم والكل ان يرجع بالاجا على امره وفي المنقح رجل امر رجلا ان ثوبا رجلا في باجر مسمى ففعل ثم ان الثوب
معنى الكمل ناقص لانه جازن المناقضة والحمان على المواجه لولا ان ذلك لم يملك شيئا وهذا اذا جاز
الاجا دينا فان اجرها بشي بعينه ومثل ذلك في الكفا ما كان ذلك الشيء ولا ينجي منافضه على انذار
رجل امر رجلا بان ستاجر له ايضا بعينه من ثوب ثم انه اشتراها من ثوبها بعد استاجره وكيله وهو لم يملكها ثم علم فاما
له يكون له ان يريتها على لحي الاجا يكون في يد بالاجا رجل امر رجلا ان ستاجر له دارا بعشرة الكوف فاستاجر
بخمسة عشر ثم انا بها على استاجرها بعشرة في كمالها اجر على الامر وعلى المامو الذي جرت له الدية رجل امر رجلا بان
ستاجر له دارا من ثوب فاستاجر له سنة ثم ان المامو الذي ان دفعها الى امره وسكنها هو نفسه قال ان ثوب
له اجر على الامر وعلى المامو ويجمع بالاجا على الكمل قال في المحيط وفي تعليق جدي جلال الدين في الحديث
ان الكمل في هذه الصفة لا يرجع بالاجا على الامر استحقاقا لانه وهو الصحيح وكما قلنا ان الكمل بالاجا
خاصا لكان امره من الغصب غير المالك فخر في الحلة فضا هذا ولو غصبها اجبى سعة وقال محمد بن عبد الله
الكمل يرجع بالاجا على الامر في الما اراد به والله اعلم التي على الكمل بالاجا فان الكمل بالاجا اذا جاز
حق الحبس حتى انه لو هلكه سقط الثمن عن الامر فكذلك سقط الاجر عن الكمل ههنا ولان المامو عاز
سكن في الاجر عليه رجل امر رجلا بان يواجر دارا بعشرة فاجرها بمائة وعشرة فاسدة ويقصد في
ان اخذها وفي كمالها اصل الكمل في شينها الذي سنة فاستاجرها سنتين فاستاجرها في السنة الاولى
للمامو ولو هلكه بالاجا في سنة دار سقطت بعض ثوبها قبل القبض فوضي به الكمل دون الكمل ثم الكمل بالاجا

ذا

او اضي بالحب وما نقل هذا الكمال بالاجا في الاصل الكمال بالاجا جازية وكذا هو القوله بطلب حتى
منها حتى يجلب اليها او ينظر البعيل وهو كالفضا الى سبيل الوجوب فاذا وجب له ان يطلب به اتماشا ولو
عمل الكمل قبل الوجوب لم يرجع به على الاصل حتى ياتي الوقت ولكن كماله ان ياخذ المستاجر ثوبا بوجه لكن ان
لانه هو لزم المكفول عنه لما عرف في كماله وان اختلفوا في مقدارها فاما الاجر فاما في الكمل
وزم وقال المستاجر نصف درهم فالفعل قول المستاجر لزيادة ما فرار الكمل على نفسه بزيادة نصفه
جازي ولا ينجي على المستاجر الفول قول الكمل فيما زاد على درهم لانه زيادة وكذا في زيادة وكذا في زيادة وكذا في زيادة
ايها شاء ولو كان الاجر ثوبا فذلك بطلت الكمال لانه يري انه صيل عن تسليم لشيء بالكل ولو اجر نفسه
او عبد الخدم فكذلك انما بالخدم لم يجر له انه لا يفدر على انما له ولو يكون حرم الكمل خذله الجير
ولو كمل بتسليم نفس الجير وكذا لو استاجر دارا سكنها او رصا زرعا لم يجر الكمال بالسكنى ويخبر بتسليم الدار
والارض ولو استاجر دابة او محله باعيانها الى موضع كذا فكمل رجل بتسليم العين جازي وتسلم المحل
يحيى ولو استاجر دابة بغير اعيانها جازي استحقاقا لانه يمكنه ان يبيع المحل او يبيعه غيره فانه لا يملك
واخذ كلفه يريها ان لم يوفى المناقضة في دين مضى ولو اعطى فبه حيا شرط عليه حيا بنفسه فكمل
انما طمعا لم يجر وكذا كل عمل فان لم يشترط حيا طمعه بنفسه فكمل انما بالحيطة جازي فان كان الكمل جازي
على الكفول عنه باجر مثله بالاجا ما بلغ ان كماله باجر الكمل في الاصل رجل وكل رجل بان يواجره اجارة
طوبى له ففعل فخر الكمل مال الاجا عند الفتح صح لانه اجبى عنه واحقوف عايد الى الكمل والله اعلم بالصواب
الفصل الخامس في الاستصناع والاشيخا على العمل وفي الاصل رجل استاجر رجلا لبيع او لشر
ولم يوقت لم يجر ولو يوقت جازي ويجزى حصيل البيع اولا وقال يجر في هذا النسخ باجر درهم او اشتريه
ولم يبين اجله فله اجر المثل لانه زاد على درهم ولو امره بالبيع او بالشر لم يجر لانه لم يشرط له اجر فله اجر في الشر
لا يجر اخذ له جرة على البيع والشر والبيع واشترى بجل المثل لانه جازي به درهم ولو دفع الى امره رجل درهم
حتى يستع في بيع دار فوجها وتخصه على ذلك في شريح وفي التوازن رجل قال لرجل ببيع ضيعة على انك
تخرج كذا فلم يفردها على الامر تام فباعها له في آخر السنة ولا شيء وبه اخذ العقبة ابو الليث رحمه الله
وقال في المحيط وهو كماله شيعت عليه النجى وهذا موافق لقول ابو يوسف رحمه الله فيما ذكر في العيون
رجل دفع الى رجل ثوبا وقال له بعه بعشرة فاذا دفعني بيني وبينك قال ابو يوسف رحمه الله ان بعه بعشرة
او لم يبعه فله اجر له وان نعت ذلك وان بعه باثني عشر او اكثر او اقل فله اجر مثله لعله اذا اوجع في
بالاجا فاسدة فيستحق الاجر قال القاضي امام وهذا الصحيح يعني لانه اذا اوجع في
دون مقداره اذا كان المفقود عليه البيع دون التسع في نوادر من سماعه عن ابو يوسف رحمه الله في
صل شيئا فقل من له عليه فله درهم فله انما فله شيء ولو قال له انما بعينه ان ذلك في عينه فك

باب في معرفة
الرجال النجس

درهم فان دله من غير ميثي فذلك له يستحق به ان جرحه في ميعه فله اجر مثله استاجر رجلا لبيد له
او لخطيب فان وقت جنا والى فله فان خطيبا كل المستاجر جنا استاجر رجلا لبيد جرحه او لبيد
كل فله بكذا جنا رجل يسع شقا في السقي فاستحوا من رجل من اهل السقي فاعانه عليه ثم طلب منه ان جرح
المعتبر فذلك جنا اهل السقي ان كان لا يعينون اليه باجر جرح المثل وان كانوا يعينون في مثل ذلك فله اجر
لا يثنى له ثم في كل موضع يجرح اخذ ذلك الجرح ثم ان المشي رد المشي باليعيطين هو فيج اوله يكون شقا
لا يسترد من الدار ان يادفع اليه من الجرح **جرح آخر** رجل دفع الى جارك غزاة وامره بان ينجح
له ثوبا بين صفة على ان ريعه او ثلثه لما جرحه لجره لعله لم يجره كما ان الامام ابو علي السقي جرح الله
لغنى بجرحه بنصف حكم العرف قال رحمه الله والعق على جرح النكاح والكماد استصاح بيع ملو عن الجرح
انه بيع والمستصنع بالحيث اذا زل ولا حيا للضمان هكذا قال ابو يوسف جرح الله اوله وكليه العفو وما
في بيع لجامع الصغير وفي الرجل اذا دفع الى جارك من ثوب من غزل فامر بان ينجح منه ثوبا سبعة في
اربع فينجح له ثلثا في اربع ان شاء ضمه مثل غزله والثوب لما جرحه وان شاء اخذ المشي واخطا الجرح
قال الشيخ الامام ثم الشربة التي جرحه عندي ان يعطيه اجر مثله لا يزداد على ذلك ارباع المشي وهذا
لجرح صفا واقعة رجل دفع الى ساج نوعين من غزل احدهما اذق ملو خروفي ثم كره ان يادرك ريشي
باف وان سطر رايان يدي باف فغلط الساج وبيع احدهما في اذ خروفي الكراسي للساج بالجلود
ونصف الجراك مثل غزله والصابغ انا فالف فصبع الى صفر وكان له جرح ان شاء ضمه قيمة ثوب ابيض وان
اخذ واعطاء ما زاد الصبغ فيه والجرح له والصبغ رديا ان لم يكن فاحشاله ينصف وان كانا فاحشا جرحا فيقول
اهل تلك الصنعة انه فاحش ينصف قيمة ثوبا بيبض الله فاحش ينصف قيمة ثوبا بيبض وفي المحيط ورو
امر بان يصنعه برعمران او بقم فصيغه بعين ما سمي له انتم ليشيخ صيغه وقدام حيا النجس
ان لشيعة فاما لكان بالحيث ان شاء ضمه قيمة ثوبه ابيض فلم له البش وان شاء اخذ واعطاء
اجر مثله لا يزداد على المشي الى اصل ولو استاجر جرحا لعله عشرة ايام تنسأ واليوم الذي يليه فلو
فلو اراد ان جرحه في الصيف ينبغي ان يعين عشرة ايام من اول شهر كذا ولا يقول عشرة ايام في الصيف لا ينجح
وفي القشاق رجل اعطى رجلا درهمين ليعمل له ثوبين فعمل له ثوبا واحدا او مشي عن العمل في اليوم الثاني
قال ان كان سمي له علا فالدعا جارية ويجبر على العمل فان مضى اليه ان ليس له ان يطلب منه العمل ولا يثنى
له العمل ولا يمين من العيام فالدعا فاسد وله اجر مثل عمله ان عمل لها ثوبا ابيضين رجل قال له خراف في
عشرة افرق حنطة فافرضه واستاجر من جرحه فاد جرحه على المقرض له ته هو العاقد وقال المشي
استاجر لي من جرح ذلك فاد جرحه على المقرض وله ان يرجع على المقرض له ته فعل الامر في مجموع التواتر
رجل دفع ثوبا الى خياط فله افطحه حتى يصيد القم وكه خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا ان كان

قد راصبع ونحو فليس بشي وان كان اكثر يضمنه وفي القشاق رجل استاجر رجلا ناد
د به وقت يسا يدا وندبني لاذ ان شامينا صبح وان لم يكن ميعينا له وانما لا ينجح للتفاوت اما اذا
لم يكن متفوتا بان استاجر رجلا ليعالج له كذا فظنا بكذا ينجح وان لم يكن الفطن ميعينا لكن بشرط
ان يكون في ملكه ذلك الفطن لم يثنى كما في البيع وبشكل هذا مسئلة لجامع الصغير رجل استاجر رجلا ليعين
له هذه العشرة مخاييم ويقتو في هذا اليوم بعشرة ذكره شامع ان الذي ينجح غير متفوت وان لم يكن قوله
هذا وقع اتفاقا فان رايت مسئلة الدقيق في المنقوشين هذه وفي المشي الى الفطن افضلي
ما توبع مروي او تعدادي بها ان شام الشاعدين وهو بالحيث اذا راى الثوب وفي مسئلة الجرح له جنا له
والفرق ان بعض النسا اشتد فضحا من بعض الجرح في الفطن وفي الرجل رجل في الفطن عشرة ايام
بلدهم لم يجر وان بين جنس الثوب فان اوله الشا جنا فلو رد القضا ثوبا غير ثوبه خطأ او عدا فظنعه
ثم جاء صاحبه ان شاء ضم القضا ورجع هو على العاطع وان شاء ضم القاطع ورجع هو على احد
ولو استاجر حيا كذا ناد فبنا من الله بدور في الشيخ الامام طهر الدين المرغينا في رحمه الله انه ينجح
ثاويله اذا بين الجنس والعقد وفي الرجل رجل دفع الى اسكاف جلد الجمل له خفين على ان يعلما ببعده
عنده وبطنه ووصفه له فلك كاله جنا وان كان هذا بيعا في انا للتعا مل قال في المحط وهذا استجنا
والايتا سان ان يصح بمنزله ما دفع ثوبا الى خياط ليحيطه جبنة على ان يحشو وبطنه من عنده باجر ميثي
فان ذلك لا ينجح قيا واستجنا فلما هكذا ترك القياس في الحف للتعامل وفي المشي عن محمد رحمه الله
دفع الى خياط ثوبا وقال بطنها من عندك فهو جائز وقاسه على الحف فضا في المسئلة روايتا ولو قال
ظها من عندك فهو فاسد با اتفاق الروايات انه لا تعامل فيه ثم ان محمدا رحمه الله جرح الله
واثم رجلا الجمل البغل والبطانة وصرقه الى الغل وبطانة بلبس بذلك الجمل وكذا اذا امر رجلا بخر
على حفيه اربع قطع ولم ير الرجل القطع وكذا لو دفع الحرق على الحما من غير ان يرى الشا القاع وفي
نوادير ابن سماعة مشرا لاداة فاذا في التوقيع والخصف روايتا فان خالف شرطه فله الحيا فان اخذ
فله اجر مثله عمله لا يزداد على المشي قيمة ما زاد فيه نغله وبطانة وله بدل منه قيمة الغل والبطانة
بالغة ما بلغت كايستع القفا له جعل هذا بيعا للجل فيعتبر الزيادة فيه دون القيمة وكذا الواعظا
خرقة ليصنع له منها فلسوق وبطنها ونحوها من عنده وفي قشاق رجل اعطى لي ثوبا فادفع الى ثوب
ليشدي عليه كذا فظن نفسه بكذا من الدراهم ولم يثنى الجرح من ثوبا للتعامل وفي الرجل رجل
استاجر قيصا ثوبا فضلع ثم وجد بعد ذلك لم يكن عليه البحر فاصدقه المالك فان لبسه في
يوم آخر فمضى المثل وان اختلفا في الصاع حكم الحال وفي القشاق رجل استاجر ثوبا ليلبسه كل يوم
بداق فوضعه في بيته سنين ولم يلبسه رد كل يوم وانما الى الوقت الذي لولبسه الى ذلك الوقت

ذا صبا وجابيا له نفع كالوديفة وهذا ليس بهيكل بل هو ديفة واليها فرق على ذكرنا وكذا بنا هذا المثل
الفرق ولو استأجر دابة ليس بها بنفسه فارتكبه غير ضمني الجعلية ولو استأجر دابة لينتهي بها فذهب
الى مكان آخر فسلط الدابة او هلك في امر عليه ولو ركب واخر غير فعطيت الدابة بعد بلوغها المقصد
من ذلك الركوب بغير نفع قيمة وعليه الجعلية سواء كان اذ خر قبل او اخذ انا الجعلية فلهما استحقاق النفعة
واما الضمان فلهما تعلقت بركوبيا بين احدهما غير اذن وانما سوي الى ثقل والحق له انه قد يكون ركوب
لحفظه اضر وهذا اذا كانت الدابة نطقت فان كان له نطق بغير القيمة وان كان الرديف صبيلا يستمسك
نفسه على الدابة او غشا فغير ينفذ ثقله في اذ يلقى الشئ ثم له لولوى حر الله ولو خالفه ووجه بان بين
له طريقا فلكل طريقا آخر ان كان سلكه الناس بغير فان بلغ فلما جرت في العاوى زاد على هذا فقال الطريق
ان كان في السلوك سواء نفع وان كان احدهما بعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والصعوبة فلهما جملته
في الجهر وان كان سلكه الناس واذا بلغ حركته في البحر وغيره وتعم المستكرى بغير الدابة في السيرة وكذا لو جها
بالبحر فعطيت كما في ذوق الفضا وضرب العلم الصحيح عند ان يوسف محمد جه الله نفعه افضل انفعله الناس
اذا استأجر دابة رجل لم يعلم منافعها ربه الدابة فمشت فمقطعت محموله وفشدت وجبت المنافع شئ
ربه الدابة او ليس معه فالحاكي ضاخر في المشت رجل استأجر بقوله ليجل عليه ريك او غشا فجل عليه وركبه
هو والمكا ويختلف المنافع له ضمان على الحاكي وكذلك لو غشا تقوى البطل او سقى انه هكذا ذكر في البحر يديق
امقطع جملته فسقط الحمل فمزاله اتفاقا واما لو اصابته الشمس او المطر ففسد الحمل او سرق الحمل فظلم الدابة بغير
لن العبد يد نفسه بجمله فالتناع وكذا لو جعل عليها صاحبها ثناع غشا وركبها فساقرها ربه الدابة ففشرت
فعطيت لرجل او فسد المنافع لم يضر صاحب الدابة ولو كان العبد له ستمسك فمركب في حمل الثوب او البنية
اذا هلك بسوقه المستأجر اذا ركب الدابة وقد لبس في الشرب اكثر مما عليه حين استأجر ان ليس مثل ما لبس الناس
له نفع وان لبس ما لم يلبس الناس فغير ينفذ زاد الحمل في الحصيل وفي التمر يد رجل استأجر حمارا ليجل عليه فركبا
من شرفه حيا التمر والحمل لصفا على راس الحمل هو صح فخرق الفرق ونهض فيه له نفع الحمل
له في حيا وفي المشت لوجله ثم وقع في الطريق وان ارد وضعه او رفعه فاستعان بره ليرق ليضعه
فذهب بصفا نه وقع فخرق فالحال ضمان من نهض في ضمانه واولى الحمل منزل صاحب الفرق ثم انزل الحمل
من راسه هو حيا الفرق فوقع من اذ بها وخرق ونهض فيه بجل الضمان على الحال والقياس ان يضر النصف
وبه اخذ العقبه او اللث رحمة الله قال في الحيط وكثير من مشايخنا افتوا بوجوب الجريد ذكر المسئلة على
مخادق عند ان يوسف هذا الحمل ضمان وهو قول محمد رحم الله ثم رجع وقال له نفع رجل امر به حمل
الى مكان كذا فان شئت الحقيبة بنسبها وخرج ما فيها بغير حرق في الحال اذا انقطع الحمل وسقط الحمل وثلف حمار
لان التقصير قبل صاحب الحقيبة في المشت في الحال اذا كان حمله على عنقه فمروا واهراق حماره معه فوضعه

ولو زاد احد الناس حتى انكسر نفعه بالجمع بمنزله لخرق الغالب او الفرق العاوى لو انه هو الذي راعى الناس
حتى انكسر نفعه وصاحبه بالحيث ان شاء ضمنه وقد انكسر ومقطعت من العجرة بازا ما حمل وان شاء
ضمنه قيمته وقتا حمل في ذلك المكان الذي حمله في شرح الطحاوي رجل استأجر حمارا ليجل عليه عسيرا على رايته
فجل فاراد ان يضعه على الدابة احد الجواقى فمضى بالعدل الاخر فاشق الرق وخرج ما فيه فجل الحمار
ضمان الرق والعصير في الضمان رجل استأجر حمارا ليجل عليه وقد حطه الى المضرقه وبلغ موضع فملا
انصرف فجل عليه فقين بل فمضى الحمار ومات فعليه الضمان لانه فعل ذلك بغير اذن الكه بخلاف ما اذا ركب
في حال رجوعه حيث له بغير اذن كان بغير اذن المالك لان ذلك متعارف في الاعمال الامام بالركوب بغير
ايضا وكذا في الدابة المستعانة اذا ركب في حالة الرد وفي الحيط وفي الضمان اذا انكسر راي الرجل في غير ذلك
يجل عليها انما باجر معلوم فجل عليها امرأه ثمنه فعطيت وان شكا الدابة بطن حملها وما وعليه الجعل
استعنا وان شكا الدابة بحال له بطن حملها تكون ضما استأجر حمارا ليجل عليه اثني عشر يوما من الثوب
الى ارضه بدهم وله في ارضه لين فكلما غشا ارضه يحمل عليه وقر من ابن فان هلك الحمار في الجمع
بغير اذن الحارون او اخروا ان لم الحار حتى تم العمل فعلى المستأجر اتمام الدهر في كل وقر من الثوب يضاف ان كما اذا
استأجر دابة لسير في صحرا فاستأجره في الصحرا فملا ما شرط وفيما زاد هو بما وفي قواوي السبع
رحمه الله الحمار اذا نزل في مقام ومثما له لاله شغال فلم ينقل حتى فسد المنافع بمطرا وسرفة فهو ضما ناو عليه
اذا كان السرق والمطر غالبا **فصل في** في التوازل رجل استأجر حمارا ليجل عليه ولم يطلبه حتى ضاع اذ
الحمار من حيث له شعربه وهو حافظ له ضمان عليه في تركه الطلب فان علم فطليه ولم يظفر به فلو حيا عليه
وكذا لو ضاع عليه في تركه الطلب اذا كان ايسا من وجعي لوطليه بالقر في حوالى الوضع الذي ذهب فلو كان
وشتر في الصلوة فذهب الحمار هو يرا ولم يطلع الصلوة بغير اذن كان في العرض له ان يحفظ ولج عليه وهو
قادر على ذلك وكذا لو كان في بول او غايط او حديث مع غير فذهب الحمار ان توارى عن بصره في ناع فمرو في
الضمان الصغير يادوك بان لا يكون ما ركا للحفظ ما لم يغيب البصر عن بصره وان كان نائما وانما يكون
ناركا للحفظ ولم يذكر انه نام فاعدا ان مضطجعا او في المسئلة في باب الضمان الصغير اذا نام فاعدا لكون
ناركا للحفظ وان نام مضطجعا يكون ناركا للحفظ وفي الضمان قوله ضل في الطريق له نفع معي اذا لم يغيب
عن بصره اما اذا اشتغل بعمل آخر حتى ضل فمرو وكذا لو جها الى الحبشة لشتره ليجل عليه وترك الحمار ان كان غاب
عن بصره بصره وان لم يغيب عن بصره له نفع وعلى هذا اذا كان له الحمار فاشتغل بحمل احد ما فضايع الراجح
والقياس بالبر في التمار والليل سواء غير انه بصره في انها من بعد وفي الليل له وفيما ان يجاع بصره
بصره قال في الحيط وفي السفر لو ضل الحمار حال ولو ربط الحمار على ارضه في سكة فافق وليس له من ذلك السكة
ولو لم يربطه ان استلجرك ليركب بنفسه وضاع حماره ولو استأجر من مطلقا ولم يربطه في سكة فافق ليس له من ذلك السكة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

الملك
الملك
الملك

[illegible]

15

او دماء يجوز عدم ولو استاجر الدمي ذميا لمقل لحر او استاجر منه يتنا بيع فيه خمر كما عدهم
ولو استاجر مسلما ليس بخاريزه بجان كون على الخلق وكما في الخمر ولو استاجر لبيع له ميتة لحيها واداسا
الدمي من المسلم دارا سكنها فلا بأس به وان شرب فيه لحر او عبد فيه الصليب لم يلحق المسلم شي كما في الجوار
من فاسق يصير الله فيها ولو استاجر من اهل الذمة مسلما لضرب الناقوس لا يجوز والله اعلم بالصواب
الفصل الحادي عشر في الاستجارة في البيع والشراء
في البيع والشراء في الدابة والسفينة الثلاثة المتفرقات اما القول المستاجر اذا كان هو
فهو دعوى على العقد سواء كان موقولا المدعى او بعد مضي المدعى وان كان المدعى هو المستاجر ان كان قبل مضي المدعى
دعوى العقد وان كان دعوى المدعى من دعوى الدين وكل واحد منهما ياتي بما مر في كتاب الشراء وفي اراء
اختلفت في جرح المستاجر بعد اسكن المستاجر لما قال الساكن اسكننيته بغير جرح في قوله والبيته
بيته الدار على هذا الخان اذا تعلق فيه رجل ان كان الخان معروفا بالغة بلغة وان لم يكن معروفا قال
الغنية ابو الليث انما نفاضة صاحب الخان بل جرح اذا سكن به ذلك قال في الخطوط ولكن من حين نزل وبعض نسخا
قالوا القس على جرح الجرح اذا عرف بجهله قد باع بخرج او نزل بطريق الغصبا وكما الساكن معروفا بالعلم
وما ذكرنا ان الرجل اذا سكن حانوت مستغلا ثم قال كنت غاصبا لا يصدق بجهله في هذا القول وهذا استاجر
دارا سنة ولم يستلمها اليه حتى نفي الشهر وقد طلب التسليم ثم تخلف فليس جرحا لغير المستاجر بل لغيره وليس له
من الغصب في باقي المدعى قالوا هذا اذا لم يكن في مدة الايجار وقت يرغب له جله في اذ جرحا فاما اذا كان قد رآه
سليم اليه في الوقت الذي يرغب له جرحا جله متغيرة بقصر الما في ابر سماعه عن محمد رحمه الله استاجر دارا
بعشرة دراهم فاستحقها رجل ببيتنة فقال كثر دفعها الى الجرح وادعته بان لو اجرها وقت لا له جرح غصبها
واعتراها فادع جرحي فالتق قول رجلين لما ولو اقام الجرح البيته على ادعى الغصب لم يقبل بيته وان اقام بيته
على امر المحقق بما ادعى الغصب قبلت بيته والادع جرحه وكذا في الدابة الجرح المشترك كالمصا غير اذا ادعى
رد على الجرح بصدقة او ببيتنة كذا روي هشام عن محمد رحمه الله وهذا الجرح مستقيم على قول غيري بل الجرح
المشرك برفقان واما من يرى بدامان وهو جرحه جرحه فله قبل قوله كالموقع وقيل الجرح ثم اختلفا
قال الداخل دخلته بغير جرحه لصاحب الجرح فادع جرحه في الخان وعلى هذا دل باع صيغة رجل بامر فقال
ادعها بغير جرحه لالدول لا بل باجران كان الدول معروفا بذلك او بصدق الامر ويحيى عليه الجرح والمثل
اخياط والفصامع والقبول با اختلفا فهو على هذا القول في العدمي جعل هذا قول محمد رحمه الله اما على قول
البيهنة رجح الله له الجرح عند ادعى بغير جرحه ان كان جرحه جرحه والادع جرحه والادع جرحه على قول محمد
وكذا لو تصاد فان الدفع وقع مطلقا وفي كتاب النوازل اذا لم يذكر الجرح على الجرح بالعرف ولو اختلفا
في مقدار الجرح فالقول قول الداعي اذا اختلفا جرح والمستاجر بعد اخرج المستاجر في الخارج والادع جرحه

فلا جرح

بنيها فالقول قول المستاجر نا احدهما الا اذا كان العرف بجهله فيه وكذا الطمان والغصا وكذا الخدما
في دعوى العقد والعهدة والكبر ولو اختلفا في بناء من بناء الدار خشبا ودخل في السوف فالقول قول الدار
وكذا في الجرح الموقوف والعلق وكل ما كان مركبا اما اللبن للوضوء والادع جرحه والجرح والبناء الموقوف
للمستاجر ولو اقام البيته فالبيته بنية فحجلا القول قول صاحبه وفي البيه المطوية والبالوعة المحفورة
والسور القول قول رب الدار ولو اقر رب الدار ان المستاجر حصصها او فرشها بالادع جرحه فيها بالادع جرحه
فالمستاجر فله وان اقر العلق بالادع جرحه لرب الدار فله نعم الخصومة ولو اهدم بيت منها فهو لرب الدار ان عرق
تقتضيت اهدم والادع جرحه وان كان رب الدار امير كسائر فيها لم يجزه في الجرح فالتق بالبناء واختلفا
في مقدار النعمة فالقول قول رب الدار والبيته بنية المستاجر وان اقر كسائر او امير كسائر فالقول قول رب الدار
فان كان فيها ياب دق مطويين سقط احدهما فاختلفا فيها او في السافر لرب الدار اذا عرف الله اخوه وكذا لو سقط
جرح في الدار ونفاوين توافق نفا وير البت اكله والادع جرحه وفي الدار فقيته اذا استاجر ارضا ليطبخ فيها الخمر
والفخا وباجر معلوم فاختلفا هو والادع جرحه في الدار وقال رب الدار انما بيته وقال المستاجر انما بيته
فالقول قول المستاجر وفي بناء آخر غلاة تون فالقول قول رب الدار وفي المنق لاختلاف المستاجر مع الجرح فدار
المستاجر من الدار وهو في فارة وقال الجرح هو مشغوله برعي حكم الحال قال القاضي رحمه الله القول قول الجرح
مطلقا بخلاف المتبايعين بخلافان في جرحا لبيع وفساد قال القول قول من ادعى الجرح وهذه القول قول
الجرح لانه من الدار واصل هذا مسأله رب الدار لو جرح المستاجر اذا اختلفا في انقطاع الدار وجرحا به حكم
الحال ان كل من منقطع فالقول قول المستاجر وان كان جرحا لبيع او جرحا لفساد **جرح الجرح** في الدابة والسفينة
ادعى على رجل انه استاجر ليك ستمائة في سفينة من زبد الى اموي بعشرة دراهم وادعى رب السفينة
انه حمله من زبد في سفينة الى اموي بخمسة دراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه وله الجرح لو احدى
منها على صاحبه وان اقام البيته فالبيته بنية الملاح وله الجرح لصاحب البيته والملاح على صاحب
السفينة عشرة دراهم وان ادعى رجل على امرائه اكراه بقله من زبد الى اموي بعشرة دراهم وادعى آخر
انه استاجر ليلقي به الى فلان بثلث بخمسة دراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه مع بيته وله
جرح الجرح وان اقام البيته فالبيته بنية صاحب البيه رجل دفع الى ملاح طفا جرحا معروفا بجرحه كل كرمه بكنا
فلا يلحق موضع الشرح لاصحاب الطعام نقص طعامي وانك الملاح فالقول قول صاحب الطعام وعلى الملاح
ان يكيله وياخذ الجرح بحسب ما به هذا اذ الملاح في الجرح اليه اما اذا دفع اليه الجرح فالقول قول الملاح فيقال
لصاحب الطعام كل الطعام حتى نقصه ما نقص من طعامك يعني شدة خال الجرح بقدر انقص الطعام رجل اشترى
حمارا ليجلس عليه الى بلد كذا وسكبه الى القسما فلم يورن فقال القسما لكان وزن الحمار انقص فما كنت في
البار ناجة انك اعطيتك فادع جرحه بقدر النقص ثم اختلفا بعد ذلك قال القسما ان فيك الجرح في الحال استر

نفي بارعام

المكان ونبأ البيهنة
موق

فانقول قول الحال وله خصوصية لكل واحد منها فيلصاحبه انما خصوصية بين الحال وصاحب الحال
النوازل حال حال احكامه بكونه فلان بلغ الموضع نزله دار ووضع تلك الحال في موضع من تلك
الكلام وزنها على صاحبها وسلبها اليه فلم يرضها ايا ما على صاحب كره ذلك الموضع وجبنا ذلك الحال
بالكرامة اذ اريد فطلبها صاحبها بالوزن ثانيا هل له ذلك في ان كان الحال في موضع مستاجر بالعبء
فالكرامة على استأجر وان كان في موضع لطف استعاله باجر غير يفتقر فيعدها لوزن والتسلم
على اسم اليه وقبل ذلك على الحال لا يجب عليه التوقف ثانيا **جس** في المتفرقات رجل امر بكذا او
على اهله عشرة دراهم في كل شرف فلان نقضت وكذا بركة خرفا راد المأمورين الى امر كل واحد ما يعلم
انه انفق على اهله عشرة دراهم الفضا اذا جاء بالشك فيقال ليس هذا ثوبي وقال الفضا هذا
ثوبي فالتقول قول الفضا هذا في الفناوى وله اجر الفضا هذا في المشق فان قال رب الثوب هذا ثوبي
ولم امر بفضه والذي دفعه اليك لتفقد غير هذا الثوب فانه ياخذ الثوب وله اجر عليه ولو كان هذا
في القطع والخياطة لم ياخذ لكن يفرض له قيمته وترك على الخياط ولم يستحق هذا الثوب في القطع ولو لم يكن هذا
لكنه جاء الفضا فقال قصرت وغسلته وعليك اجره فقال رب الثوب لم تفقد ثوبي انت لكني انا قصرت
وفي بيتك او قال ففضه فلو هذا عندك تصدق رب الثوب والتقول قول الفضا وكذا ما اشبه هذا
الا على ان كان في يد صاحب العمل اذا اقصا فان كانا فاجرين او في يد مالك فالتقول قول الفضا عليه لم
اخلفه ما فوض ولكن اخلفه ما له عليك كذا من فضة هذا الثوب فيما اذا اخلفنا الفضا مع رب الثوب
فقال الفضا هذا ثوبي وقال رب الثوب ليس هذا ثوبي فاخذ رب الثوب ثوبا عوضا عن ثوبه ببيعته
لبسه وبيعه الا ان يقول رب الثوب اخذ ثوبا عوضا من ثوبي فقال الفضا نعم وفي الخياط اذا كان
على اجرة ثيابا فوض وله اجر عليه عشرة دراهم اجرة البيت ففرضا صاحب الجاني وانما الجاني فكذا في اجرة
كتاب القضاء وهو مشتمل على عشرة فصول اولها في
التقليد الثاني في اداب القضاء الثالث فيما يكون خصما وفيما لا يكون وفيما لا يكون الفضا على الغائبين الرابع
الرابع في حكم القضاء ما يجزى وما لا يجزى وما لا ينفذ وما ينفذ وفيه القضاء في المحترق والقضاء
على الغائب وفي آخره ان الفاضي هل يسأل عن النسب الخامس في الحكيم السادس في كمال الفاضي
الفاضي السابع في التميز الثامن في قضب التوقي وقصفا فانه التاسع في الجسب العاشر في الخطر والاه
الفصل الاول مشتمل على اربعة اجناس اولها في المقلد الثاني في المقلد
الثالث في التقليد الرابع في الغرض **الاول** وفي المستحق عن ابى يوسف رحمه الله ان امرت
وله السلطان على ما حبه وجعل خراجا له والظفر له الصرق في الرعية كما تقتضيها آله ان
نفذ ونعزل وكذا حال السلطان مع الخليفة اما القول فله ولدت بتوادم او تراد اذ

في

له على تقليد القضاء وفي المستحق ايضا قال ابو يوسف رحمه الله ان كان الفاضي في الدار قبل ثم مات
الفاضي لم يلق ميراثا في قاضي وان كان امير ثقتها وخرابها وان حكم له ميراث بخرصة فاجاء
هذا القاضي الذي ولد له هذا الميراث بالخليفة اليه لم يحصل له يكون ذلك امير القضاء السلطان لو امر
غلامه على اجرة وامر بنصيب الفاضي فجاء له تقليد القضاء بطريقا ثانيا ية عن السلطان وصاحب كضب
السلطان بنفسه لكن لو قضى بنفسه لا ينفذ وفي الصلوة لوصلي هو وامر غيره بالامانة بما والا مام
لو اذن عبدك بالقضاء فضا حرا فانه نقض بذلك امروا صاحب الى بخديدا ردد كما لو جعل الشيا
في حالة الرق ثم عتق وفي فناوى النسق اذا ما قال السلطان فاتفقتا الرعية على ان يصير للسلطان
وجعلوا سلطانا ما حال لهم ويكون التقليد منه وهو بعد نفسه بتعاقد السلطان ويعطى لشرفا ما
في الحسنة الاولى هو السلطان اجتمع اهل بلدة وقادوا القضاء لرجل لا يجزى وله نصيب قاضيا ولو اجتمعوا
وجعلوا الرجل سلطانا فاتفقوا فيه ضرورة وله ضرورة في الدار والمصريان فاجتمع العامة على ان
يقعوا به لم يامر الخليفة وله القضا وحسب الشطر وله خليفة الميت ان يصلي بهم الجمعة ثم قال محمد
في نداد بن رستم لومات والي بلدة فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة حتى يجي عامل الخليفة فيجئ
جمعتهم لا ترى انك ترضى عنه صلى الناس وعثمان رضي الله عنه محصيا ويكون للقاضي
ان يصلي بالناس الجمعة اذا كتب ذلك في منشور رواه ابن ابي عمير عن ابى جعفر
واذا كره في صلوة الا صل في باب الجمعة ان القاضي اضل فيهم الجمعة فاجتمع على ان اذا كان ذلك
مكتوبا في منشور **فروع منه** قال الامام الاستاذ زين الدين رحمه الله السلطان اذا قال للوالي فركه
في بايدت قضا فتعقد كمن يصح اما لو قل قلدا احكاما يصح كالموكل اذا قال للموكل وكل احدا يصح منه التوكيل
وكل مشيت في ولاة السلطان لا يبرأ من ولاة بتوادم له على تقليد القضاء له هذا اللفظ نقض
تفويض **المجلد الثاني** في المقلد وفي شرح الشافعي لا يباح طلب القضاء بحال عند اكرام العلماء
واذا اعطى غير طلب لم يحال له الشروع ما لم يجزى عليه وهذا قول الكرخي والخصا وعلما العراق وهو اختيار
ابى جعفر رحمه الله وقلا صنع عنه حتى ضرب اسواطا ومحمد رحمه الله ابا حتى قيد بيقا وخمين يوتا
وقال مشايخ بلادنا رحمه الله لو باس يفلن فمكان صالحا له امساخ نفسه الجور وغير المخلو ان
والتابعين ومن بعدهم فمعلما الذي رضي الله عنهم فليوم من غير اكرا وعرض على رضي الله عنه القضا
ثلاثة اثنان في وواحدة في لجنة اما اللذان في النار فيجل عالم يصح بخلافه ورجل جاهل فقضى غير
واما الاخر فجل اياه الله علكا فقضى به فذلك الحنة وعن مسروق رحمه الله ان اقصى ثوبا يجي لحي
الى من ان رابط سنة الكل في ادب القاضي لمجد رحمه الله وفي اوقضية له ينبغي للسلطان ان يشغل
على القضاء الموثوق به في صلاحه وفيه وعلمه بالسنة والثار ويوجو الفقه قال في المحيط

البطل من الحكم ان كتب فيه خليفة الحكم من قبل فلو ان فلو ان نادى بالادخل فبمك المثل ان يصح
 من جهة فلو ان اليقظة اذا علموا على بلاد القضاة فضاة على ما لم يعرف لهم الباعى فان لم يخرجوا عن
 القضاء حتى لو اتمهم الباعى بعد ذلك لا ينفذ قضاؤه لهم مالم يقدح سلطان اهل العدل ثانيا وفي ادب
 القاضى اذا كان القاضى من اهل البعوت يجوز قضاؤه واشارة الى ان قضية الى ان لا يجوز كفايا في العمل
 السلطان اذا كان للقاضى شئ من حوائد فلو ان حتى ان جاز في شئ من القضاة في ان يسمع ولو سمع لا ينفذ
 القاضى اذا كان قضية حادثة حتى تم امر السلطان ان يسمع هذه الحادثة ثانيا بمشهد العلم ان لا يغير
 على القاضى ذلك وفي فوائدها ان يسمع القاضى اذا استخلفه بغيره وشرط عليه ان لا يترقى ولا يترقى
 وله مثل امر احدهم في التمسك والشرط واذا فعل شيئا فذلك له سفي فاضا السلطان اذا قلنا القضاء
 رجاء واستثنى خصوصه او رجا مع الاستثناء وله نصير هو فاضا في تلك الخصوصية او في حق
 ذلك الرجل القاضى اذا جعلنا ثانيا عن القاضى حتى يسمع عليه الخصوصية وسمى هذا المنهج والغايب ليس له
 هذا القاضى له نصير هذه الامة وليس لهذا طرقت عند علمائنا رحمهم الله وعند اهل البصرة اذا كان الحكم
 مختصا بالقاضى حتى ختم على يابدين وينادى على يابدين ايا ما بعد ذلك يجعلنا ثانيا عنه **الجلس**
الجلس في العمل وفي الفتاوى الصغرى تعليل عزل القاضى بالشرط حتى ان خليفة اذا كتب
 اذا وصل اليك كتابا فانت معزول فوصل الكتاب لعزل خليفة اذا مات وله عمل وامر في علمه في ذلك
 القاضى للخصم قال في الحيط وهداية الناطق لو كان القاضى انزل خلقا وكذا موت امره في
 بخله وموت خليفة السلطان اذا عزل القاضى لعزل الناطق في بخله وموت القاضى في الحيط اذا عزل
 السلطان القاضى لعزل نائيه بخله فاذا ما في القاضى حيث لا يعزل نائيه هكذا فعل وينبغي ان لا
 يعزل الناطق لعزل القاضى له نائيه بخله سلطان او نائيه العامة ان ترى انه لا يعزل بموت القاضى
 وعليه كبر المشايخ واذا عزل السلطان نائيه القاضى لعزل القاضى واذا عزل القاضى كان يعزل
 اليه لا يعزل بخله عزل الكيل وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يعزل وان علم لم يقدم آخر صيانة
 لحقوق الناس وفي الحيط وعزالي يوسف رحمه الله انه لا يعزل وان علم لعزله حتى لا يغير مكانه فيتم
 صيانة لحقوق الناس واعتبر ما بالجمعة اذا عزل السلطان اذا قلنا رجاء قضاء بلد ولم يعزل الا في
 هل يعزل له قول فعل القاضى له مام صدر له سلام الى اليسر رحمه الله انه لا يعزل وهو يشبه
 وفي فوائدها ان يسمع السلطان اذا شرط في التمسك ان لا يغير امر احد في القاضى ولكن لا يطل القاضى
 من قضاياء ولو قلنا وصل اليه ان لا يسمع خصوصه فلو ان العزل في حق فلو ان وفي القضية القاضى
 لا يترك على القضاء اكثر من سنة كماله يسمع العلم والسلطان ان يعزل القاضى ويستبدل مكانه آخر
 لينة وغيره بية وهكذا دوى عن ابي حنيفة رضي الله عنه **الفصل الثاني**

في العمل
 في الفتاوى

في ادب القضاء والحكام وهو مشتمل على خمسة اجناس اوله المحدث الثاني المعاملة مع الملك
 والمديونية الثالثة الغرير والعدالة والمشرع الرابع في تعيين العدل الخامس في المصولة اما قوله في المصولة
 وفي شرح الطحاوى المعنى بالخيار ان شاء اخذ بقوله الى حنيفة رحمه الله وان شاء اخذ بقوله
 وفي القضية عن عبد الله بن المبارك ينبغي ان ياخذ بقوله الى حنيفة رحمه الله ولو كانا اثنا ان احدهما
 ابو حنيفة ثم اخذ بقوله له لعل القاضى هل ينبغي فيه افاويل في القضاة انما باس يرد في مجلس القضاة
 وغيره وفي المعاملة والثاني **الجلس الثاني** وفي القضية له ينبغي للقاضى ان يقبل هدية
 الا من كان يهدي اليه قبل القضاء الا جنتي فيه والقريب سواء وان كان يهدي اليه بعد القضاء
 اكثر مما كان قبل القضاء ردا الزيادة وهذا اذا لم يكن له خصوصية وان كانت له تقبل هدية
 اشد واقل مع هذا ان امكنه الراد على صاحبها ردها عليه والة وفيها في بيت المال وكذا في
 موضع ليس له ان يقبل فان كان المهدى تيا ذى الراد يقبل ويعطيه مثل قطة هدية واما اذا كان
 ثم تقضى وقضى لم ارى شيئا واخذ ابن القاضى او من له تقبل شيئا منه له لا ينفذ قضاؤه فان كان من رده
 ما اخذ فهو على قضائه وقد ذكرنا ان بالفسق لا يعزل ذكره شمس في الحواشي في رجع ادي القاضى
 وفي القضية له في الفروع حاول فرجنا المهدى والاخذ وهو اخذ بالكره في حرام الخائن وهو
 وهو هدا ليعينه على الظلم الثالث حاول فرجنا المهدى وهو ان يهدي ليكف عنه الظلم وهو ان
 على الاخذ والحيطة ان شأجن ثلثة ايام او نحو ليعاله ثم لسنعله اذا كان فمعه يجوز ان يتحار
 عليه كبتلغ الرسالة ونحو وان لم يبين المدعى لا يجوز هذا اذا كان فيه شرط اما اذا كان الهدا
 من غير شرط ولكن علم يقينا انه اتى يهدي ليعينه عند السلطان فشاخصا على انه لا باس به وقضى
 حاجته من غير شرط وطبع فاهدى اليه بعد ذلك حله لا باس بقبولها وانما نقل عن ابي شعيب رضي الله
 من كراهة الاخذ فذلك وقع وله ينبغي ان يبيع ويشترى في مجلس القضاء لنفسه عند تاق في
 الحيط ومن المشايخ من قال ان في ملكي المونة من جهة بيت المال او يبيع ويشترى في بيت الله بحاجته
 يكره ومن له بحاجته لا يكره وفي المسوق وله ينبغي ان يبيع ويشترى مادام قاضيا وينبغي ان يولى ذلك
 هذا بل على انه لا باس ببيع مال المدون الميت ومال اليتيم وفي غير مجلس القضاء لا باس به لنفسه في
 الجنازة ويجوز له ان يبيع حرمه وهذا اذا كانت الدعوى عامة فان كان خاصة لا يجوز له ان يبيع
 الدعوى لو كان يبيع اذ اعلم ان القاضى لا يحضر في خاصة وان لم يسمع في عامة والعرف في جنتي
 سواء وفي فتاوى القاضى وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة وان كان بينهما قرابة بحسب وان كان خاصة وفي
 الحيط واذا اراد القاضى ان يكتب لغيره واخذ على ذلك اجرا ماخذ منه مقدما يجوز اخذ لغيره وكذا
 لو تولى القصة بنفسه باجر ولو اخذ له خراجا في شئ كاج التصفير ليس له ذلك له شر واجبه واما

في العمل
 في الفتاوى

عليه مباشرة جازا خلا له جرة عليه واذا باع مال اليتيم لا يأخذ منه شيئا ولو اخذ وادى بالبيع لم يفسد
بيعه وفعل الفاضل في بيت الميت الغريب ما فعل في العظة الا انه اذا حضر المالك بعد الصدق دفعه الى
البيت الثالث وفيه قصة اذا تقدم الرجل الى الكفا فادعى قبل رجل حقا وله علم الكفا انه غشوا
مبطل واداد لخصمه وهو عدو ان كان خصمه في المصر يحضر وكذا لو كان خارج المصر في المصر
يحضر وكذا لو كان خارج المصر في المصر يحضر لو ابتكر بيت باهله وان كان بعيدا من المصر لم يحضر
يحضر ويجوز الدعوى في الخصم رحمه الله بالمدعى باقامة البيعة لكتب له ان يفتي عليه فاذا حضر
بعيدا البيعة وقيل للمدعى على الدماء والمرأة البرزة كاتر قبل ولو كان المدعى عليه من مصر او امر غشوا
وهي التي لم يقدح في خروج الضرورة ليس الكفا ان كلفها الخروج ولكن سوت الحقة او سفل احد ان كان
ما ذوقا بالاد شخا وفي وذهب الخصم معه لفتن بينهما عام هذا ذكر في خزانة الواقعا في الحظ او ذهب
الكفا بنفسه وقد فعل رسول الله عليه السلام كله الموعين ان في زماننا الفاضل له ذهب بنفسه
فان ارسل الفاضل في المدعى عليه فوالمدعى انه توارى عنى وسأل ان يمر الباب فانه كلفه اقامة البيعة
انه في بيته فان شهدا ثمان وذا رايته اليوم او امر من ذلك ثم ايام فانه يفتل ويامر بالتحريم وان شئت اذ
قد تعاد مثله يفتل ومن منقول الى راي الفاضل وله بعد رتبة ثمانية ايام فاخصل له العلم انه في البيت ولا يحضر
تسرا لبا بغير حجاب السكة والبا الذي خرج من السطح ويسر لنا المستاجر وكذا دار امر الله ان كان ساكنا فيها
والجرة للسكينة ان قال الخصم بعد اقام البيعة حيس في داره لا يحضر قال ابو يوسف رحمه الله يفتل وسورة
شاهدان عدلان فتدعى على يده ثلثة ايام كل يوم يذعن من ان الكفا فيقول للخصم مع خصمك
فلا بد من فلاحه من مجلسكم واد نصبتا لك وكيدك واقتل عليه البيعة وسنوا يكون وقد يكون الفاضل في
ومحمد حمدا الله هكذا واما الحكم فقد وقع ذلك بعض الحجابا وعن ابي يوسف رحمه الله ان في فعل ذلك
فضايله وصحته انه لو قال الخصم انه توارى عنى منزله وطلب الحكم يبعث اميين معهم اعوان الكفا ونساء
فيقوم اعوان الفاضل حول البيت من جانب السكة والسطح وتدخل النساء حرمه ثم يدخل اعوان الكفا فيفتل
الدار عن قفا او تحت السقف ويخبر الله عنه ثم على بيت رجلين باهله ان في بيته شرا با فوجد في ستاحل
دون الدخول على بنت باحة بالمدينة واخرجها وعلاه با لدره حتى سقط الحمار عن راسها وعرف هذا
قال مشايخنا رحمهم الله اذا سمع من الفاضل من بيت انسان له با سرا بهم عليه وعامة انما لا يتكلمون
البيهم فلورا الى الفاضل ان لا يبعث الا شخاص وعطى الطينة او الحاتم للاختصاص في هذا في خارج
المصر وفي المصر يبعث اذ شخا من قبل الخصم رحمه الله على قلب هذا فان جاء بالطينة فامتنع الخصم فيقول
له هل تعرف ان هذا حاتم الفاضل في قول نعم لكن لا احضر اشهد عليه شاهدان فان شهدا بدين الكفا
يبعث اليه من يحضر ويعاقبه او ينفين بالوالي في اخذوا واجرة الدخا في بيت المال وقال يفتل في

م

الشيخ ابو يوسف

في سيرة الربيع

وقل صدر اليه سلام مؤنة المؤكل على المدعى عليه وقال بعض مشايخ زماننا على المدعى فانه المحيط
وهو الصحيح وهذا كما قلنا في السارق اذا قطع بين يديه جرة لوجهه دون الدهر الذي يحتم به
عرفه وفي الشاوش من اذ ان سوفي حقوقه من ايام السلطان وله نذهب الى الكفا او له ويجز على شفاء
من جرمه اما لو اراد الذهاب الى ارباب السلطان والتمس جويكار له خصما خصمه واخذ جويكار
من خصمه زيادة على التزم هل الخصم ان يرجع بالزيادة على المدعى بنظران ذهب الى الكفا او لم يرجع
عن استيفاء حقه من جهة الفاضل له يرجع الخصم بالزيادة على المدعى وان لم يذهب الى الكفا او لم يرجع
ثم اذا حضر المدعى عليه مجلس الفاضل والكفا تامل المدعى باقامة البيعة على تمة فاذا اقام البيعة عاقبه
على صنع المخرج واساءة ادب وكذا لو كان المدعى عليه في الدية قال الخصم لخصمه ان الله عاقبه في
هذه الصوة دون ما عاقبه في الصوة او في ان حضر الخصم فالفاضل يجلس ما بين يديه وادى بهج اليه في المجلس
في حق الجلس سبويان فان كان احدهما سلطانا او عالما فجلس السلطان مجلسه والخصم على الدية يفتل في
ان تقدم عن مكانه ويجلس على الدية ويجلسه خصمه في مكانه كانه يكون تفضيله احد مما على الدية في شوا
فان تربعوا واقبعا واجتبيا منعهما الكفا وله رفع صوته على لهما ماله رفع على الدية ولو كان ميل قلبه
الى احد الخصمين فاجبا ان يظهر حجة له يؤاخذ به ولو كان فظا غليظا او امارا عوانا بالرقى ونفسي وهو
متكلم ومتريعا وله نفسي وهو عشي وفضل المجلس في المسجد في مسجد حية او بيته لو بان به عندنا
قال ابو حنيفة مام على الزدوى رحمه الله هذا اذا كان الحامع ومسجد الحى وبيته وسط البلد اما اذا
في طرف من البلد يختار مسجدا وسط البلد وان كان دى ان تفضل عند اهل الفقه وقد وعده
وله شاورهم في حضور الخصومة فان كان حيا دخله حصر من قضيهم جلس وحده ان كان فيهم كاد
وهل سلم اخذ المشايخ فيه ولو سلم عليه احد فهو محترم في رة السلام وتركه ولما راد الجاني ينقوان
نقول وعليكم السلام وكذا المدس وكذا لو جلس للذكر او لقراءة القرآن يخرج رة السلام وتركه ويصلي
ركعتين تحية للمسجد ومشايخنا على انه يستدظمن الى المحراب والناس من يديه تفتقون مستقبل القبلة
وله يانح ارجا فان دخله امر او غضبا او غاس كفت عنه حتى يذهب وله شعب نفسه في طول
المجلس ولكن مجلس في النهار وكذا المفتي والفقهاء وله نفسي وهو جامع قل مشايخنا رحمهم الله
لو ينفون شطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الجلس وله نفسي وهو جامع احد الاخصين قل شمس الى الكفا
ان كان الفاضل يفتل له ان نفسي شونه من اذ قبل ان يجلس للفضاء وله سمع من رجل حجتين او اكثر يجلس
واحد الا يكون الناس قليلا وله تقدم رجلا عن جاء قبله وله نصيب في المسجد حدا وله تعزرا

الكتاب الرابع

في العالم بين المدعى والمدعى عليه الفاضل هل يئال المدعى عن البيعة باقى في آخر
فصل الرابع في قول المدعى للفاضل في بيعة مع هذا حلف الخصم هذا مع مسأله قيمة المدعى باقى في فصل

وفي الجرح اذا ادعى منقوله فاحضر مجلس الحكم فان كان الدعوى في منقول شذوذ فقله كما في الحاكم بالجرح
 ان شاء محضر عندها وان شاء بعد امينا فان كان المدعى في منقوله الحضر فاحضر فان لم يحضر فقله
 المؤنة وكثرة في القضية قال فيها فان كان الدعوى في منقوله شذوذ فقله كما في الحاكم بالجرح
 ان شاء الله تعالى وتعلم المدعي عليه انه يريد القضاء اذا اراد الحكم وطلب المدعي الحكم ليس شرط كونه في القضاء
 وكذا قوله ان الحكم ليس بامر لزم كونه احتياط ويملكه ثلثة ايام اقال المدعي عليه في دفعه واعايناه
 هذه المدعى ان القضاء يحل في كل ثلثة ايام او خمسة فان كان مجلس كل مع هذا اصله ثلثة ايام نجافا
 مضت المدعى ولم يأت بالدفع يامل المدعي بالحضر المدعي عليه ونقض عليه وكتب السجل وامر ان الحكم يصدر
 ان كان الدعوى في القضاء فقله فلو اقيمت عليه لينة على الحكم فبالمدعي عليه او كما ذكر في
 الشا في باب الزاد ان الله قضى عليه حال غيبته وموته وعرض في سفر حمد الله انه قضى في حوائج الله
 اقر به هذا المدعي ثم غاب فعلى القاضي عليه حال غيبته وهذا اذا اقر عند القاضي فاما اذا اقر عند غيره
 فتشهدوا على اقراره عند القاضي وغاب فهو كاللينة وقد ذكرنا في الجرح ولو ادعت امره الطلاق على زوجها
 او ادعت امره الضيق على مولدها او اقامت لينة وغاب المدعي عليه فبقضى عليه بتلك الينة وفي الجوامع الكبيرة
 كما في الدعوى في باب الشهادة باليمين ان هذا اذا لم يكن على ايجاب نائبا عن الميت وارثا وانما يقضي
 بحضوره وهذا كله في غيبة المدعي عليه وموته فان كان المدعي بعد اقام البينة فالحق في العدا
 في كتاب الشهادة في الكتاب وهو ما شهد به القوي والكل اقر اننا رجل الحضر وجده وادعى ان قوله ناوله
 بالخصومة يحل حقه له في مصر كذا واما في البينة وغاب المدعي عليه قبل تركية الشهود ثم عدلت البينة
 فان الحضر المدعي رجلا آخر وادعى عليه حقا لموكله فانكره وكان له فان القاضي يقضي عليه بتلك البينة
 ونظيره لو اقامت البينة على الكل وغاب فحضر الموكل او اقامت البينة على الموكل فحضر الموكل وحضر الموكل او
 قامت على الموت فحضر الوارث او اقامت على وارين فحضر الوارث وحضر وارين آخر واما
 رجل البينة على وارين الله وميت فقل ذلك الوارث وحضر وارين آخر واما بينة الوصي على عديم
 فغاب ذلك الغير ثم حضر غيره آخر فانه يقضي بتلك البينة على الثاني في الفضول كلها وفي ادب القاضي
 للحضرة الشريعة المحلولة الى رحمه الله في باب الحكم في اختلاف في بعد ذكر المسئلة القضاء فقله فان
 القاضى يختلف رجلا لسماع الشهادة او كتب الى حاكمه في الفرقة لسماع الشهادة في فصل ثم كتب اليه بكتاب
 وفيه انهم شهدوا عندي وكتب القاضي لهما انهم يقضي بذلك من غير عادة الشهادة في مجلس لهما فلم يقض
 قضاؤه ولا يقضي لهما بانجاء الخليفة اقرار رجل الى ان شهد الخليفة مع آخر عند القاضي الذي ياذن الخليفة
 بالاختلاف لرحمة الله وهذا دليل على ان النائب المطلق اذا سمع الشهادة في المجلس انقضت تلك الشهادة
 باجاء النائب وكذا جاز للنائب ان يقضي بتلك الشهادة التي اقامت عند القاضي والقاضي مع ذلك لو كان كل من الموكل

وكن

وسعدنا بقا هكذا من اتق الله وشال القاضي الشاهد هل يعرف المدعى به وانه اليوم في يد المدعي
 وهذا في العدا في المنقوله حاجته الى هذا انه يحضر مجلس الحكم ولو شهدوا على السليم يسألهم على الشهادة
 باقرارا باياع او عن معاينة فان ارتاب القاضي في امر الشهود فرب بينهم وشالهم ان كان هذا ومتى كان هذا
 غير ذلك وهذا الحيط **جرح** في الشهود والعدالة والمترجم وفي القضية العدد في المنع والركن
 وسواء القاضي الى المالك ليس بشرط الواحد كفي والمشي لخطو ولا لحد من الله لا بد من طهر حله وامر بين
 واجعل على ان العدالة والحريه شرط واجعل على ان اساء لم يكن شرط اذا كان المظني عليه مستكما واجعل على
 ان المظن بلفظ الشهادة ليس بشرط ولا تخيان اذا كان عمن في ابي حنيفة رخصا لله لا يحكي وعن ابي يوسف
 انه جلي وتعدى بل قبل المولد والادب في السر يرضع عند ابي حنيفة وان سجد جميعا الله والصبي اهل
 لتعدي السر وتذاكل في فعل شهادته واما تعديل السر والعدلية ذكر الصدر والشهيد في ادب القاضي ان القاضي
 يكتب في الرقعة اسماء الشهود اسما بهم وحدهم وقبائلهم فندفع الى المراكز السر واخبره بعد انهم فقبل القاضي
 هذا تفسير تعديل السر وله مشروط في تعديل السر العدد وله اهلية الشهادة لكن بشرط العدالة واما العدالة
 في امر القاضي فانما في بعض تركيم في العدالة باللفظ الشهادة في مجلس القضاء وبشرط العدالة في معنى
 الشهادة ولهذا لا يصح من هو ليس باهل الشهادة وان كان عدله وهذا في الادب بقاء واما اليوم في قبحه انما
 بتركيم السر لما قال محمد رحمه الله في تركيم تركيم العدالة بقاء وفتنة وله بشرط العدل والاهلية
 ثم شرط القضاء ان يكون المراكز في العدالة غير المراكز في السر ما عدا الذي تركيم في السر تركيم العدالة ثم في
 تركيم السر اذا كان القاضي على قهرهما واراد ان يسأل غلاما قول فانه يفعل مع الثاني كما فعل مع الاول ولا يعمل ان
 سأل طاهم من غيره فان جرحه الاخر وقد عدله الاول فصارضا وصاحا فانه سأل احدا فاعدله الثاني
 فالعدالة اولى وان جرحه الثاني صرحا او في الشرح كما لتعديل وتصح كل طاهر المرأة والمحدث في الغدق
 وفي الاضواء لكلامه وصلى تركيم العدالة ان يحج القضا والشاهد فقول العدل للشاهد الذي عدله
 هذا الذي عدله وصلى تركيم السر ان يحج القضا والشاهد في اركب بكتاب فيه اسماء الشهود واسما بهم وحدهم
 وعالمهم وسوقهم ثم ساقوا حتى عرف المراكز فيشال عن جيرانهم واصدقائهم فان اعترفهم فمن عدله بالعدلية
 بكتب تحت اسمه في كتاب القاطنة عدل جازا الشهادة ومعرفة بالفسق لا بكتب ذلك تحت اسمه بل بكتب تحت اسم
 عن هذا السر ونقول الله اعلم الله اذا عدله غيرا وخاف انه لو لم يصرح بذلك يقضي لهما الشهادة في حشد يصرح
 بذلك من لم يعرفه او بالعدلية وله بالفسق بكتب تحت اسمه في كتاب القاطنة ثم ان شاء بين تركيم
 العدالة بين تركيم السر وان شاء اكتفى بتركيم السر وفي راننا تركيم تركيم العدالة والعدلية بتركيم
 السر وله بعض القاطنة العدل في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وسأل عن الشهود بطن الخصم او لم يطمع قال
 ابو حنيفة رحمه الله ان كان المدعي به حقا ثبتت مع الشهود كان له ان يقضي بظاهر العدل له لم يطمع الخصم في الشرح

في هذا العلم في الشرح
 فان عدم راد الرضا في الشرح

في الشرح
 في الشرح

شركا له مراوطة وتفسيره ان يكون المأمون في السوق بينهما اخذوا عطاء ومواضعة على انه متى جاء
رسوله او وكيله يبيع او يقرض منه فانه يرجع على ابيه فانه يرجع وكذا لو كان الامر في عيال المأمون
وان لم يوجد واحد من هذه الاشياء المكنة له يرجع عليه وعندنا في يوسف رحمه الله يرجع وهذا
اذ لم نقل افض حتى فاقول ثبت الحق الرجوع على ابيه ولو جاء السلطان اذا صار رجلا فقال
المطلوب لرجل ان يبيع اليه والى اعوانه شيئا عن غيابة في دفعه بامر قال له ما المصلحة والمصلحة
يرجع على ابيه في دفعه بدون شرط الرجوع والضان كانه من قبضه الدين وقاد المطالبة الحسية
كمطالبة الشرعية واصل هذا مفاداة الى سيرة في مسئلة السبل الكبرى كرامة المشايخ رحمهم الله
يرجع بدون شرط الرجوع والضان وكما هذا في كتاب الوصايا فلو قل المأمون قضيت وفلان يبيع
الغائب بعه اليه الدين فاقام الدافع البينة على الدين والقضاء بغير بينة ونقض على امر بالمال
وان كان الغائب غائبا فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى على امر دينه واخرج عليه بحجة قضاء
الدين ليس له ذلك ان ترى ان رجلا في يد عبده فقال له خذ هذا العبد لغيرك اشتريه بثلث
درهم وانفذ المثلث المأمون بعد ذلك وقال قد فعلت فجدد هو فاقام المأمون البينة على ذلك قال له
نقض البيع وان كان البائع غائبا فان حضر الغائب وحجده ينفذ الى حقه ولو كان حاضر حاضرا فانه
تعلق حقه به ولو ان اقر من قبضه الدين اقرانه قد قضى الدين لكنه قال له ادفع اليك خافه
ان يحضر الغائب فيجده ليس له ذلك ولو دفع اليه الفان ثم قدم الغائب وانكر الا سيقاء القول قوله وله
ان يستوفي دينه من امره ثم هو يرجع على المأمون كما لو امر غيره بشراء عبده في يد فقال المأمون قد اشتريته
وصدقته او مردفع اليه التمس حضور الغائب فأنكر البيع فالقول قوله ويخضع عبده ويرجع امره
على المأمون بما ادى كذا هذا ولو ان عبدا في يد رجل قال هو لوقول رجل هو قوله ان اشتريته منه كذا
ونقدت التمس واقيم البينة بغيره لوقول على هذا الحاضر ونقض المفاد على الغائب حتى لو حضر وجد
البيع له ينفذ الى حقه فان قلنا في مسئلة قبضه الدين ان لم يثبت القبض في حصة الدين
له تخاره لكنه ثبت في حقه امره قراره قلنا اقر انه قبضه الدين لكن انما كذبه في اقراره لما قضى
عليه في سطر اقراره كالمشترى اذا قال اشتريت هذا الدار بالف وادعى البائع انه باعه بالدين واقام البينة
فان التمس بخلها بالدين وان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا من اشترى عبدا من رجل بالدين ثم
وقد كان اقراره للبائع ونفذ التمس الحق العبد من المشتري بالبيينة بالمضاهية له ان يرجع بالبيع على البائع
وان اقر انه للبائع لكن القاضي كذب في اقراره حيث قضى به للتمس وهذا اذا قضى البيينة اما اذا قضى
القاضي باستصحاب الحال لم يصير كذا بما لو اشترى عبدا واقر ان البائع اغتبه قبل البيع وكذا البائع
نقض القاضي بالتمس على المشتري في سطر اقراره المشتري بالعتق حتى يعتق عليه وكذا المدينون اذا ادعى له ادها

ادامه

او لا يترأ على صاحب الدين وحلف وفضى القاضي له بالدين على الغريم ثم له بغير الغريم كذا
حتى لو وجد بيينة الا بغيره او لا يترأ بغيره لعل له الجاهل كبر الصدق والصدق في اياها ابل نامر آخر بقضاء الدين
الفصل الرابع فيما يتعلق بقضاء القارة وقضاء القامة وفيما يصير قرضيا عليه وفيما
له بصيرة وقضاء القاضي في المحل وفي آخر الحبس مسئلة البينة المضاهية وفي امضاء قضاء فاضل اخر ما اقول
وهذا انما يطلق لوقول القاضي للمدعي عليه ان اركض في هذه الدار في دعوى اقرار قبل رجل هذا القرض بالدين
انفذت عليك القضاء بكذا قال وهكذا اختار الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني فانه قال لوقول القامة شهادة
وطالب الحكم للمدعي عليه سقم هذا الحديث الى المدعي ان يكون حكا وفي الرجوع عن الشهادة اذا شهد على رجل بالدين
القاضي ثم يرجع الشهادة صرح ان الزام القامة حكم وصوابا حينا بعضهم واما يوافق هذا في ادب القاضي
للضمان للشخصية المحلوان ان قول القامة ثبتت عندي حكم منه وقضاء واما يوافق هذا في المشاوي الصغرى لو
قال يبيع عندك او ظهر او علم ولو كتب القامة الشهادة على صك يبيع او يوافق في كتابه القاطع وفي فوائد شمس
الدين جدي رحمه الله سجل فيه حكيت بشهادة عدلين فاربعة شهود ولم يذكر اسم العدلين ولا يصح السجل
في ابطال القضاء المفضى له اذا اقر بعد افضى القاضي له ان قضى له حرام وامر بوجوب ما يشترى
له ذلك الشيء من القاضي عليه بطل حكم القامة اصل المسئلة في القضية في ابواب الشهادة وفي ابطال القضاء لو اقام
البينة على ان هذا العين له بالشر او بالدين ثم قال لم يكن لي قط او لم فعل قط لم يقبل بيئته وبطل القضاء
انما قال هذا ليس لي بل سطر القضاء عبدا او حرة وقضى الحرية ثم قال العبد كذبتا ناعيا هذا بطل
بالحرية قال لم نظفر بالرواية وسأل الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني عن ذلك فقال لم قال بعد ايام يبيع
ان لا يظل القضاء بالحرية بملكو القضاء بالملك والفرق ظاهر ان الحرية يتعلق بها حق الدار كحقه في ملكه
ابطال حق الناس كافة اما الملك فحقه في نفسه القضية اذا قضى القاضي فحاده ثم ظهر له رأى بطله فقل
محمد رحمه الله ينقض قضاء وقال ابو يوسف رحمه الله لا تنقض القامة انما له ان يرجع عن القضاء ان كان كذا
قضاء خطأ او خله وفيه اربعة وان كان مختلفا فيه امضاء ومنه المستقبل بقضى بالدين يرى انه
انه فضل فان ظهر له نص بطله وقضاءه ينقض قضاء بعد ذلك ان كان في حقوق العباد كالفصل
والطلاق والعتق او ظهر ان الشئ عبيد او محدودون في قدره فان قال القامة بعدت بغيره
فانه لا يغير الجناية وان كان خطأ فنقض المفقول له الدين وفي الطلاق من المواء الى زواجهما والحق
بعدم العبد الى موته وفي حقوق الله كذا اقرارا واشترى واشترى اذ اظهر الشئ عبيد وقال محمد
فهو ضار للدين وان كان خطأ فضاه في بيت المال او باقر الذي اظهر لخطأ بالبيينة او باقر المفضى له اما اذا
اقر القاضي بذلك لا يصدق ولا يظل القضاء كالشئ اذا رجوع **في ابطال القضاء** وفي القضية القامة
اذا دفع مال يقيم الى اناجر او باع مال يقيم في دين له عمن على القاضي يبيع ويأخذ منه الدين وكذا لو باعه

امين الله وتوفا هذا القاضي واستنصر غيرهم فمروا به فقالوا لا نقول استنصر غيرنا
ما كان في دين الله او شهودا على بيعه ما لم يتم ويجوز الحضم فبطل ما خذ الشري بالمال اذا وكل القاصد
دار او غيره فكل فانه لا يفتى في بيعه ولا في كونه له ولا في كونه لغيره ولا في كونه لغيره
والقضاء لنفسه وعلى نفسه لا يجوز وفي ادب القاضي وان فاضيا على مثل خراشا وامر
قضاء على الكور ففعل في حاكم القاضي على بعضه ولا في قضاء ما جاز له وعليه وكذا قضاء
لله سفل وعليه له لو لم يزل واحد منها الصاحبة فما كان ذلك الله والاصل في هذا ان كل من قبل شهادته
وعليه يجوز قضاء له وله في بيعه ان القضاء بمنزلة الشهاده واذ انما القيل وله دين على القاصد
وعلى غيره فاقام رجل البينة فانه يفتى الميت ففعل في القاضي بوضاينه ثم ففعل الدين اليه فما كان
له قبل شهادته ولو دفع الى قاض اخر غرضه فان فعل القاضي الدين اليه اوله ثم ففعل بايه ففعل
ولو دفع الى قاض اخر بطله وكذا لو لم يدفع الى قاض الوضايه لكن القاضي جعل رجله وصيا في تركه ثم
قضى دينه الذي له عليه يجوز ولو ففعل الدين اليه اوله ثم جعله وصيا له يجوز وعلى هذا النسب
اذا قضى بالبينة لرجل انه ابن الميت ووارثه ثم قضى الدين الذي له عليه اليه بجري ولو ففعل الدين
اليه اوله ثم قضى بكونه ابنا له لا يجوز وفي الوكالة لو غاب الذي له عليه على القاضي من جاء رجل وادعى
ان ربا الدين وكله ففعل الدين طالق القاضي واقام البينة ففعل القاضي بكونه ثم قضى الدين او قضى الدين
ثم قضى بالوكالة لم يفتى في ذلك الا لو كان في قضاء القاضي عليه في القصة الثاني
نقضي في حقوق القضا بطله باعلم في حال قضاؤه في مصر ان قالنا غصبنا فلان ففعل او طلق
امراته وفي التجريد في اخر كتاب الحدود عن محمد رحمه الله انه رجع عن هذا قال لا يفتى عليه في
الحد في التي هي حق الله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا يفتى بطله واما اذا علم بطل القضاء في حقوق العباد
عند ان حسمه محمد الله لا يفتى بذلك العلم وان رعت اليه تلك الحادثة وعندما يفتى في هذا
الحال واذ اعلم في غير المحرم الذي هو فيه قاض ثم حضر مصر فوقعت اليه تلك الحادثة وفي التجريد
جعل قول محمد مع ان حقيقه رحمة الله وسواء كان مقادا على الرضا بيق او لم يكن واصل هذا ان
قضاء القاضي في القرية والمجازة لا يفتى عند ان حقيقه ومحمد رحمه الله ولو علم بحادثة وهو قاض
في مصر ثم عزل عن القضاء ثم اعيد على القضاء بعد ذلك عند ان حقيقه رحمه الله لا يفتى في حد
ابي يوسف ومحمد رحمه الله يفتى في الشاوي قال ابي حنيفة الى رحمهم الله ان عند ابي يوسف رحمه الله
نفذ قضاء في السواد وهكذا في النواذر عن محمد رحمه الله انه نفذ قضاء في السواد ولو
شهد رجلان على قاض انه ففعل في ناحية مصر في غير المحلل القضاء او خارج المصر عند الحسم
يقول عند ابي يوسف رحمه الله لا يقبل وسيتا في قضاها بشهادته هل يعل با حجة في دينه ان كان اكر

لذلك

لذلك الحادثة نفق وان لم يكن فاكر انه يفتى فاكر انه نفق وعندما نفقوا انه لا يعمل
بما حجة في دين فاض فله وان كان فحتموا ولو شهد شاهدان ان القاضي قضى فلان على فلان
بكذا قال الله ان القاضي يفتى في شهادتهما وعند محمد رحمه الله يقبل ويصدق فكل وهذا البيع مسائل
احدنا هذه الثانية مسألة النظر وقد ذكرنا ان الله الشاهد اذا راى خطه ولم يذكر ان يقبل اذا
في كتاب الجنا والمذكر محمد رحمه الله جوز في الحمل ووسع وابو حنيفة رحمه الله لم يجوز في حق في الحمل في
قلت روايته في الجنا مع كثرة سماعه فانه روى انه سمع من ابي ومان رجل غلبته شتر الحظ في
السماع الى وقت الرواية وابو يوسف رحمه الله جوز اذا وجد في روايته وفي رواية الجنا والمذكر
فيما سواها ومسألة الشاهد اذا راى خطه ولم يذكر الحادثة تاتي في كتاب الشهادات **جواب آخر**
ليس لقاضي الجنا وله يد على اهل العسكر ومن كان محترقا في سوق العسكر فهو جدي فاضيا في حق احد
كل واحد منها في نصف المضر ورجل محلة هذا الله على رجل محلة فاض اخر عوى عند ابي يوسف
يعبر الى الذي ويخص خصمه الى الله الذي محلة الذي وعند محمد رحمه الله العبرة للذي عليه وهو الصحيح
فان الحضم غير بان من اهل واديه اخرى عند القاضي اهل هذا البلد قال بعض تصان وكون ذلك بمنزلة
التكليم منها لهذا القاضي حتى لو كان الدعوى دين له وفي عن منقول يصح فضاؤه بينهما ولو كان الدعوى في عمار
موضعه في واديه اخرى ليس للقاضي ان يعطى على الذي عليه نص من عنه وشيئا الى الذي له له واديه
له على هذا بخلاف الدين والعين الحاضر لان واديه ثابتة على ذلك فل رحمه الله القضي ان قضاء الله في الجور
وان لم يكن الحديث في واديه منصوبه في ادب القاضي لخصاف رحمه الله ففعل القاضي فكتب الى الله الذي هو
وله يشه ان سلم اليه رجل ووقف وثقا على فقهاء خرافة ففعل قاضي خرافة ففعل ذلك لو ففعل وان كان
القاضي ففعل خرافة خرافة الموت اذا صام مقصيا عليه في محذور وما وادى وادى ذلك الحديث ان في
الموت ففعل الموت لا يسمع وان كان على القلب بان كان الموت مدعي والمفتي عليه ليعبثا فلما ما الموت في
المفتي عليه هذا الحديث مطلقا على واديه لا يسمع المشتري اذا صام مقصيا عليه هل يصير البايع مقصيا عليه
ان قال المشتري في جواب دعوى المدي ملكي او في اشترنيه ففعل ان يعني من البايع صا البايع مقصيا عليه حتى لو
يسمع دعوى البايع هذا الحديث وسمع المشتري عليه بالمدعى اذا قال في الجواب ملكي ولم يرد عليه لا يصير البايع
مقصيا عليه حتى يسمع دعوى هذا الحديث والادى كالمشراء وهو منصوص في الجامع الكبير وهو ان اذا
في يد رجل يدعى الله في اداء اخر وادى الله ان هذه الدار كانت له مات وتركتها ميراثا بين الزوج
المفتي عليه وبينه نفق في المدعى بصفاء الدار الزوج المفتي عليه لم يقبل الجواب ملكي في واديه
من ابي حنيفة عن ابي حنيفة في المدعى بصفاء الدار الزوج المفتي عليه لم يقبل الجواب ملكي في واديه
ورثها عن ابيه بعد انكر بعد ائمة البينة ولو اقر الله ورثها فاسبغ ففعل ائمة البينة لا يسمع دعوى

ولو حكم امرأه بما قضاه الحكم في الطلاق والعتاق والتكاثف في المال والنفس والديون و
اليوم والعتاق وارواح الجانيات وقطع يد عميد ودم عمد بنية عادلة جازا اذا وافق راي القاضى
وعمن ان حنفه رحمه الله لا يحكم قضاء الحكم في النكاح وهكذا ذكره في مختصر القدوري في
الحكم في الحدود والعتاق واما في قضاء الحكم في شئ من الحدود فلهذا في العاقلة في كل الخطا واما
حكم الحكم في النكاح فلهذا في المختار اذا وافق انه ينفذ لكن لا يفتى به كذا ذكر في القضية وفي الفتاوى
الفصل الثاني في كتاب الله الى الله ان الله المدعى والمدعى عليه والمدعى عليه
يقبل دمه اذا كان حاضرا او بالمرقة بالمرقة او بالمرقة بالمرقة او بالمرقة بالمرقة او بالمرقة بالمرقة
النسبة الى ابيه كفى عندنا وحيفة رحمه الله لا تدان بنسبه الى الجد وقول محمد بن
في شرح لجامع الصغير فان بنسبه الى الجد لكن نسبه الى القبيلة ان كان ادنى القبايل فكل واحد من
نسبه الى اهل القبيلة اذا فقهال قيمي فهو غير له ما لو قال بخاري فله تحصل المعرفة ولو لم ينسبه
الى الجد ولا الى القبيلة لكن نسبه الى المعرفة كفى عندنا وحيفة رحمه الله ويغدها ان كان
معروفا بذلك الصنعة كفى ولو نسبه الى ابيه او جداه لم ينسبها الى ابيه او جداه كفى ولو نسبه الى ابيه او جداه
ان الله ان على فلهذا كذا في الدين الى الله فلهذا باطل حتى ينسبها الى ابيه وجاهد او التجارة يعرف بها
او الى ابيه فلهذا يعرف بها فلهذا كان معروفا بالمرقة كافي حيفة كفى برهان بنسبه الى ابيه او جداه
وفي الدار المعرفة لا بد من ذكر الحد في عندنا وحيفة رحمه الله وعندنا كفى بشرط كافي السيرة في
الرجل هذا في ادب الله للحصا في باب الله في حيفة رحمه الله ولو نسبه الى الجد ولم ينسب الى ابيه او جداه
كناها بغير تسمية لا تقبل الا اذا كان مشهورا به كافي حيفة رحمه الله ولو نسبه الى الجد ولم ينسب الى ابيه او جداه
كان مشهورا به كافي الى ابيه او جداه لا يوجب المعرفة لان الجدة ليست على الكل ولا الكل على الجدة
فاذا بلغ الكتاب والحضرة فقال ان الله تعالى الذي شهدوا يقول له ما بينه وبينه ان هذه الصنعة
والقبيلة رجلا بنسبه على النسب اليه وانه الرمتك ما شهدوا به فان كان في ذلك الفرد او في تلك الصنعة
اثان فذلك الصنف فهو باطل حتى ينسبها الى شئ يعرف به الله غير اعم ولو اقام البينة في القبيلة
رجلا آخر بذلك ثم والنسب ان كان حيا لا يقضى وان كان ميتا ننظر ان مات قبل شهادة الشئ يقبل
وان قال في كتابه على فلهذا في الفروع في الله في وقد اذ فلهذا في الميت فان جاء بالكتاب في عبد او في ميت
ومنسوبة الى جنتها لم تقض به وقال ابو يوسف رحمه الله اخر تقبل في العبد ويقضى بخلافه في الميت
تكثر الاماكن وفي الحقيقة مشاخر حمله لم يعملوا يقول ابو يوسف في لجامع الصغير يجوز
القاضي الى الله بما سوى الحد والعتاق في اصل قبل كتاب الله الى الله في الديون والعتاق وقيل
في المنقول على العموم وقال ابو يوسف رحمه الله يقبل في العبد في الاماكن عندنا وان قال والقضاء

على هذا في كتاب الله بقا قال والقضى عليه هكذا قال الصدوق في الفتاوى الصغرى وذكر الصدوق
الشهيد في ادب الله للحصا وكان المدعى الى برساله الله على لسان ثقة عدل ما موافق عليه الى القاضي بل
اخرى قال لا يعمل بذلك لان الرسالة نقل فضا كان الله حاضر بنفسه واخبر بذلك ولا يحضر بنفسه في
الرسالة لا يعمل باخباره لانه كان واحدا في الرعايا في هذه البلدة كذا ههنا بخلاف كتاب الله في ان
الكتاب خطا فضا في القاضي الخطا في كل الموضع وهو في ذلك الموضع وقول الله حجة واسند لجامع
المسئلة على التفرقة بين المسائلين احدهما لو ان بلدة فيها قاضيا فضا احدهما الى اخره فلهذا جاز
لاخر ان يعمل بكتاب الله ما ذكرنا في الفتاوى ولو حضر بنفسه الى القاضي الاخر والخبر بذلك الحادثة لا يحكي ان يعمل
بخبر ما ذكرنا انه ان لم يكن قاضيا في هذا الموضع كان كواحد من الرعايا ولا يحكي ان يعمل بخبر الواحد وكذلك بخبر
وكذا لو ان قاضيين حضر في بلدة لم يكونا قاضيين في تلك البلدة او اذا كان احدهما قاضيا دون الآخر
فاخبر احدهما الاخر بما حدث لا يجوز لآخر ان يعمل بخبره اما اذا لم يكونا قاضيين فلهذا ولدهما في القضاء
فذلك لو كان احدهما قاضيا والاخر لا فان خبر الذي لم يكن قاضيا الذي كان قاضيا فلهذا يحكي ان يعمل بخبر
لانه كان كواحد من الرعايا ولا يجوز للقاضي ان يعمل بخبر الواحد وفي القضية وكفى في كل واحد منهما
وفي الخصومة فيها او يبيعها او ياجارها ولو كان دعوى التاماد من ذكره في الملك منه بالمرقة
بذكر اسمه واسم ابيه وجن ثم قال نوفي وترك دارا بالكوكة في بني طاهن وله بد من ذكر الملك للموت ولو كان
المدعى به ما لا يبلغ في اعادته بذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره وان اراد ان توجه وكذا
كتب وكالته في الحكم وعرفا لكل باسمه ونسبه ولو اقام البينة على حق الدين او كماله او ميراث
ينبغي ان يسأل الطالب البينة على يد المدعى الى اخره فلهذا في الخبر انه ينبغي ان يبدأ بكتاب الله عنوا الى
وهو المعبر حتى لو جاء بكتاب الله عليه عنوان الظاهر لا يقبل ان لم يكن عليه عنوان الباطن على القبل
وابو يوسف رحمه الله وسع واكتفى بالعنوان الظاهر والا حثيا ما فلهذا وان لم يكن في الكتاب فلهذا
فان اسم الكتاب ونسبه واسم القاضي المكتوب اليه ونسبه ولكن كتب في كتابه هذا قضاء
المسلم وحكامهم لا يحكي وابو يوسف رحمه الله وسع وابو عليه عمل الناس اليوم واجعلوا انه لو كتب
اسم المكتوب اليه ونسبه ثم كتبا الى كل من يصل اليه الكتاب هذا قضاء المسلمين وحكامهم فلهذا لا يصل
اليه ففرضه المسلمين ان يقبل ويعمل به ولو لم يكتب في الكتاب الثاني لا يقبله وان كتب فيه تاريخا ينظر
هل هو كاقاضيا في ذلك الوقت ام لا يكتب بالشهادة اذ لم يكن مكتوبا وكذا كونه كتابا لا يثبت بخبره
بدون الكتاب وكذا لو شهدوا على اصل الحادثة ولم يكن مكتوبا لا يعمل به فاذا جاء الكتاب ينبغي للمكتوب اليه
ان لا يقبل الكتاب مع حضمه فان قيل بدون حضمه فما علم بانه اذا ورد الكتاب ينبغي ان يحضر حضمه مجلس
القضاء ان حضر واقف بما ادعى الزمده وان محمد بن قيس الله المدعى هان البينة الله سبحانه ان شهدوا

على كتم وقراءة الكتاب والعبادة والادب والوقار في حق القاضي عن الشهود اذ لم يعرفهم بالعدالة ولا في حق القاضي من العدل
ولا بد من حضرة الخصم وبيان الشهود عن القاضي ان يكون بعد الخلق اما الفاسق فاهل القضاء
عندنا وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء بالكتاب له فلا بد من شهود بالبيعة فانه في ذلك فان سأل
قبل ذلك كان افضل له فاما بعد على اتيان ذلك لا يكون الا بشهادتين او بثلاث او بأربعة او بخمس او بستة او بسبعة او بثمان
وقراءة على الخصم وبيان الشهود ليسال عنهم فلم يعدل الشهود حتى بان القاضي فاته ففوض في الحق الى القاضي اذا
عمى او خرس او فسق وكذا لو اتى القاضي بعد ما حل القاضي الى القاضي المكتوب بالبيعة قبل الغزاة وكذا لو عزل القاضي
ابن القاضي او عزل قبل ان يصل القاضي الى المكتوب بالبيعة لا يفوض له ولو لم يثبت القاضي كان ما في الكتاب المكتوب بالبيعة او لم يستعمل
مكاتبه آخرهم وصل الكتاب للسلك المولى ان يفوض هذا الكتاب عندنا وسعي القاضي ان يدعي في الشهود فمعه في
الكتاب يكون عندهم فيمكنهم الشهادة على ما في الكتاب من فخر الكتاب في كتاب الشهود والامام يظهر الدين المغيث في
رحمة الله وكبره وفدته غيبته عندي بالبيعة العادلة اذ اطلبه ان يكتب في الدين الموقر بكتب وتبين
الاجل ادعى لطلوب ان القاضي ابراهيم بن خليل وكثيرا واستوفى واما البيعة في ان انا اريد ان اقدم نكاحا بدين
واخاف ان ياخذ بالمال ويجعل من ابي او ابيه سنيقا وطلبه القاضي ان يكتب له القاضي نكاحا بدين عند محمد
كتبه عند ابي يوسف رحمه الله لا يكتب واجمعوا له لولا محمد بن ابي سنيقا لولا ابي بره مرة فاذا كان ياخذ
بالمال مرة اخرى ذلك حتى لو انكر البيعة فانه لا تحبسه وههنا مسائل من شأنها ذكرها ومنها اذا ادعى
ان الشفيع سلم الشفعة وهو غائب فاقام البيعة وطلب ان يكتب له على ذكرها في كتابه وفي غيرها
ادعت الطلاق عند القاضي على زوجها الغائب وطلب ان يكتب له على ذكرها في كتابه وفي غيرها ان روي
طلعتي بكاهنا وانقضت عدتي وتزوجت باخر فاني اخاف ان ينكر الطلاق فاحضرت زوجهما فاعطيتا
سكته حتى اذا انكرت البيعة عليه فالتفتا له ففرغوا في والتمسا في الحل سؤا وهذا الخطا القبيح
هل كتب بعله فهو القضاة بعله وقد ذكرنا والتفاوت ههنا ان القاضي يكتب بالعلم الحاصل قبل القضاء
بالاجماع كذا قال البعض ولو اقام شاهدا واحدا عند القاضي وسألا ان يكتب بذلك كتابا الى القاضي آخر فعل رجل
وامراه ادعيا ابنا او ابنة وقال هو مهر وفالنسب منا وهو في يد فلان استرقه في بلد كذا فطلب القاضي
فانه لا يكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله على ما ذكرنا وان ادعيا النسب ولم يذكر له شرفا في كتابه انما
لان هذا دعوى النسب مفردة وكذا الدعوى التي في المسئلة الاولى لا يذير يدفع الملك والرق عنه فلو كان
كالدعوى التي انكرت الدعوى **الفصل السابع في الدعوى** وهو مثل على ثلاثة اقسام
القول فيم حلف وفيم وفيه مسائل البصير والعبد والوفيق ومسائل الصلح الثاني فيما يجري فيه الاستخلاف
وفيما يجري الثالث في كيفية الاستخلاف اما القول وفي اقراره صلح بابا في قراره تركا الى البصير
المأذون بحلف كالبالغ فانه لا يوجد وهذا رواية الامة بقا في رواية البصير الناجز

لا يتلف

حلف وكذا النجاء وكذا العبد الناجز ولو ادعى على بصير محجور ماله وله بيعة يحضره المجلس الحكم ويدعي
على ابيه بحضرة وبيعة اليه ويقم البيعة هذا في القضية وفيما لا يميز بين ابنا وابنا كماله تمام ولو ادعى
الوصي لرجل البصير شيئا قال في الشرح الامام طهري الدين فيمن حضره البصير ايضا ولو لم يكن بيعة لا يميز
حضره البصير وفي الغاوى الصغير في كتاب الدعوى رجل ادعى على صغير شيئا وله بصير حاضر لا يميز
حضره البصير وان لم يكن له وصي وطلبه البصير لوصي نصب وشتر ط حضره البصير وسياق تمامه في
فصل نصيبه لوصي ولو ادعى على عبد محجور لرجل ماله لبيته سهاوك او العقب شتر ط حضره المولى اسما
اليه بخلاف العبد المأذون حيث لا شتر ط حضره المولى والعبد المحجور كما مآذون في انه يحلف بعد
ذلك ان كان الدين واجبا عليه ببيته سهاوك يباع فيه وان ادعى عليه دينه لا يأخذه الا بعد
العلم كدين الكفالة او الكساح بغير اذن المولى استخاف ايضا ان حلف بري وان حل او اقر ثبت
فصبر حتى يعق واختلف المشايخ رحمهم الله في الدين الموقر والحق انه يحلف قبل حلوله جل
وفي العيون رجل ادعى على رجل شيئا واراد استخلافه قال المدي عليه هذا الشيء لا يميز في الصغير فاحلف
وهو كالفيل عن ابنه الصغير وفي فوايد القضاة عليه ان يميز في قولهم جميعا فاذا استخلف فكل والمدعي
به ارض يفوض بالارض للمدعي ثم ينظر بلوغ البصير ان صدق المدعي كان كماله وان كذبه فمعه المولى
للمدعي قيمة الارض عند محمد رحمه الله وتوخذا له رض المدي وفوض للبصير وهذا بنزلنا لو
اقر الغائب لم يظهر حجي ولا تصدقه ولا سقط عنه اليمين بهذا كذلك ههنا **فصل في الدعوى**
وفي القضية رجل ادعى على آخر ماله فادعى السكون فلم يجبا ضله يؤخذ منه كقولهم قال حنيفة في
آفة في اسائه او سمعه فان اخبروا الله لا آفة به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب ينزل منكر اقل
الوامم الشخوص رحمه الله هذا قولها اما عند ابي يوسف رحمه الله فيجلس حتى يجيب وان ظهر له لغيره يحجب
بالشارة فان اشار بالشارع يعرض عليه اليمين وان اشار بالشارع يعين ارجل ادعى منزله في يد رجل ان يملكه
غضبه منه وان ذلك له وملكه وهو يمينه عن ذلك فقال المدي عليه اية وثق على جهة معلومة ضا وكما
وعليه اليمين للمدعي وحلف بري وان نكل فمعه قيمته وله دفع المنزل اليه وكذا لو اقام المدعي على البيعة
علمته وفوض على جهة ولم يذكر واقفه لا يدفع عنه اليمين وصا وثقا بافرا و البيعة فضل لا جناح
اليها هذا اذا قال هو وثقا اذا قال وقتته على جهة معلومة واراد المدعي ان يحلفه بخلافه عند محمد رحمه الله
خلافها بقاء على مسئلة غيبا لا كما غيبا لعمق تحقق عند محمد رحمه الله كالحلف فمضا حتى
لو نكل فمعه عليه بالقيمة وعند مالك لا تحقق له حلف لانه لم يكن مضمنا ولو اراد ان يحلفه لا يأخذ الا
لو حلف بالوفاء والقوى على قول محمد رحمه الله والمسئلة في قيام الفضلي **فصل في الدعوى** وفي ادعي
للخصم وفي القضية ايضا رجل ادعى على آخر غنيا او دينافا ضلها على ان يحلف المدعي عليه عند محمد رحمه الله

أمر الله تعالى
بأن لا يبيع
الإنسان نفسه

وكذا لو ادعى عليه ومجدها عليه وكل واحد منهما ففرض بالكل واحد ما قبل استلامه فافترقا ففرض
ولو ادعى أحدهما الشك والآخر الجارة أو الرهن فإن أقر المدعي الشك له بحلفه للآخر ولو أقر المدعي الجارة
أو الرهن بحلف المدعي الشك ولو ادعى كل واحد منهما الطبقة أو الصدقة مع القبض فهو كدعوى الشك ولو
ادعى كل واحد منهما الرهن أو الجارة ولو حلفت للآخر في إباحة الصغير في حكم الوديعة رجل في يده
الف درهم ادعى رجلين كل واحد منهما يدعي أنه له أو دعه أيا فإني حلفت لهما فهذا اللفظ بينهما وعليه
الآخرى بينهما كما لو أقر لهما فاحلف لهما انقطع خصوصتهما وإن حلف أحدهما وشك الآخر فاللفظ
للمدعي وإن شك الآخر له بغير ذلك ولا حلف لغيره في حلفه ما لو أقر له حلفه حيث نفسى له ولو أقر
رجل ادعى ديانة مائة وأحضر قاضي حلف المدعي أنه إذا كان الوصي وارثا وكذا لو ادعى على الصغير
شيئا بحلفه أو المسلم إليه إذا أقر بقبض راس المال ثم جاء بالذمهم وقال وجدكم رقيقا وانكروا السلم
أن يكون ملكهم ردهم إن كان المسلم إليه أقر بقبض الحيوان أو قبض حتى أو استوفيت الدائم له سمع
دعوى الرقابة ولو أقر قبض الدائم أو قبضت ولم يقل الدائم سمع دعوى الرقابة ولو ادعى أنها ستوفى
أو رصا صاع سمع وكذا في البيع إذا ادعى البايع أن ما قبض من الثمن زيف وكذا في الدين إذا ادعى أنه
زيف ولو لم يقل على فلان الف درهم ثم قال قضاني ديني أو قال أودعني الف درهم زيفا أو قال غصبته منه الف
دينارا أو الصدق وهل أم فصل الكل في إباحة الصغير البعض في إباحة الصغير البعض في إباحة الصغير البعض في إباحة الصغير
البايع إذا أقر بقبض الثمن قال لم أقبض وإذا استلمه المشتري صدق وحلفا استحقا عند ديوانه فخره الله
وعندما له حلف قياتا وهذا خمس مسائل أحدها هذه الثانية رجل أقر ببيع دار ثم قال أفرقت بالبيع لكنني
ما بعته وطلب عينه الثالثة إذا أقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم أقبض الرابعة إذا قال المدعيون أفرقت بقبض الدين
ولكنني ما قبضت الخامسة الوهاب إذا قال بأهبة ولكنني ما هبته وطلب عيها الموهبة له الحلف على هذا الخلاف في دعوى
أنه رجع إلى قول أبي يوسف رحمه الله قال له ما من مخرجي إلا خطا في رده يقول أبو يوسف رحمه الله وما من مخرج
أخذوا بقوله فيما يتعلق بالقبض والجمع أن البايع لو أقام بالبينة أنه لم يقبض الدار قبل وأبو يوسف رحمه الله
سحلت بدون طلب الخصم في أربعة مواضع الأولى في الرد بالمبيع بحلف المشتري بالله ما رضىته وحلف الباعث
ما بطلت شفاعتك الثالثة إذا ادعى الباعث حلف ما طلقك رجلا وله حلف عندك ما له وله إعطاء
الشفعة الرابعة إذا سحلق حلف المشتري بالله ما بعته وله هبة عندك ما له حلف بدون طلب الخصم وهذا
بناء على مسألة تلزم الشاهد وهو على هذا الخلاف والجمع على أن من ادعى ديانة عليه حلفه على طلب الخصم
والوارث بالله ما استوفيت دينك من ديون الميت ولو فارق أحد آباء الميت عنه وله قبض كل فاضل بأمرك
وله إقراره منه وله شيئا منه وله أصل بذلك وله بشئ منه على أحد وله عندك به وله شيء منه
وهي هذا في أدبها الخصم للصدقة الشهيد عبده يد رجل ادعى رجل وقال لي شريكه فوافقه

سبعة أيام وقال ذواليد ملكي اشترى به ففكر الرجل منذ عشرة أيام قال المدعي السبع الذي جرى بينكما بالبيع
له أن حلفه لحاكم الحكم إذا حلف رجله المسلم لمدعي حلفه عندك رجل ادعى على آخر ما كان له بالبيع فحلف
وأخذ المال ثم إن المدعي عليه بعد ذلك ادعى عليه ما له فانه يسأل عن المال الذي ادعاه إلا هو الذي قضت
الله لم يكن بينهما خصومة له نصحا مقضيا عليه فيه وفي المال آخر فهذا دعوى مبتدئة **جنس آخر**
في كيفية الاستخفاف وفي الغناوي الصغرى الحلف بالطلاق والعناق وإله ما ان الغنطلة لم تجز أكثر من مائة
فان من الشك في أن لا يرى إلا أن يكون حلفه بالك بالطلاق فكل من قضى بالمال له سبعة قضيا وله
وإذا قضية رجل ادعى على آخر الف درهم فحلف حلفه بالله الذي له أنه هو لهذا عليه الف درهم مما عده
من الفرض وله أقل من ذلك والطاير من مذهب أبي يوسف رحمه الله في جنس هذه المسائل الحلف على جابر
الدعوى كما هو مذهبها والذي يرى عنه الحلف على السبب بالله ما أقرضه فذلك له فذهب في حكم
الخصم أنه حلف ما له عليك وله قبلك وهكذا ذكر محمد رحمه الله في حلف الطلاق وفي المدعى في دعوى البيع
حلف بالله ما بينكما البيع الشك ولو حلف بالله ما بعته وفي دعوى الطلاق حلف بالله ما هي بين منكم الشك
ولو حلف بالله ما طلقها وفي دعوى النكاح حلف بالله ما بينكما النكاح الشك ولو حلف بالله ما تزوجت وفي الدعوى
استدعت الحرية حلف بالله ما هي حرة الشك بهذا العنق الذي يدعي قبلك ولو حلف على العنق وعند ديوانه
حلف ما اعنتها وإن كان المدعي عينا أن كان ذميا فذلك وإن كان مسيما حلف بالله ما اعنته كما ادعى مرة
ادعت على زوجها نطفة رجعية حلف ما هي طالق منك الشك وإن ادعت النطفة الشك في ظاهر الأمر
حلف بالله ما هي بين منكم الشك الشك ثلثت حلفه ما طلقته ثلثت في هذا النكاح ندعي
ولو حلف ما طلقها ثلثا مطلقا وكذا لو لم تدع لكن شهد واحد عدل أو جماعة فساق ولو ادعت أنها ساقطة الطلاق
فقال امرئ بيدك وإنما فاختارت نفسها وانكر الزوج حلف ما طلق هذا منذ آخر تزوج بزوجها امرئ
بيدك بعد مسأله الطلاق فاختارت نفسها ولو أقر بذلك ثم ادعى النكاح بعد لم يصدق وعند أبي يوسف رحمه الله
حلف على أنه من الأخيصة كما ادعت أنه إذا عرض وقال بعض مشايخنا حلف على أنه من الأخيصة ههنا عند الكل
وإن أقر بأنه من وانكر أخيارها نفسها حلف على العلم وفي دعوى البيع حلف بالله ما لهذا عليك ثم هذا العبد الذي
مدعى أنبعا عك به وله حلف على الشك في علي قياس إلى يوسف رحمه الله حلف بالله ما اشترى هذا إذا ادعى
أنه سلم المبيع فإن ادعى أنه لم سلم حلف ما عليك ثم هذا العبد وقبض العبد وله شيء منه وقال أبو يوسف رحمه الله
لو حلف ما اشترى وله ما استودع وله ما أعارك وله ما استأجر منه ولكن أحلفه ما له قبلك ما ادعى هو
قربا وكذا لو كان المدعي هو المشتري والبايع منك أن ذكر أنه سلم الشك على الحاصل أنه في رواية عن
يوسف رحمه الله وإن ذكر أنه لم سلم الشك قال له لحضر الشك أن حضر مجلس القضاء حلف ما عليك ففرض هذا
الثاني وسلم هذا العبد الوحيد الذي ادعى وفي دعوى الغصب في دعوى الغصب في نعمة الإمام الشريفي رجل

جارية ونسبها فاقام المصوب منه بئنه انه قد عصب منه جارية فانه يحسن حتى يحيا وبرها على صاحبها
وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجحالة للضرورة وفي دعوى العصب بالقيمة مختلفة ما لهذا عليك عبد وله قيمة
عبد وهو كذا ديتها وله اقل من ذلك ولا يخلو اما ان قال المدعي العبد المصوب فليم في ذلك اقل من ذلك او قال له اذ
ان قال قائم في يد امر القاصي باحضار العبد من غير ذكر القيمة وهكذا في سائر المنقولات وفي العبد وروى
من ذكر القيمة والصفة والداية بذكر ستمها وقيمتها ثم اذا حصن بحلف بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعي من الرق
الذي ادعاه وله شيء منه فان ذكر القيمة فهو اخط على ما اشار محمد رحمه الله وعلى رواية الحضار فلو لم يذم فان
ذكر حلف بالله ما هذا المدعي في يدك هذا العبد الذي يدعيه وله شيء منه فالوجه الذي يدعي وله عليه
فيك قيمة وله شيء منه فان اقام المدعي البينة ان هذا العبد في يد جيس حتى يحيا به فان تضرع وان لم يضرع
وقال له اذ ر عليه او قال له كذا فانه شوقا له وهذه التوهم موكولة الى رايك وان وقع في ذلك ان صادف وتبين
القيمة قيمة العبد في شهادتهم ففعلوا في يد العبد وان لم تكن بينة القول له مع عيته فان حلف فله على عطا
القيمة لغير المصوب منه ثم ظهر العبد في القفا وان حلف القفا فاحدا القيمة بقوله ثم ظهر العبد فالوجه الجحالة ان
رضي بالقيمة التي اخذها وان شاء ردها واخذ العبد وفي الرضا ان كان القضاء بالقيمة بالقيمة او بالكلية او
بالقرار والخاص بسبيل المصوب منه على العبد وان كان القضاء بالقيمة بزم القفا بعد حلف المصوب منه
كان قيمته مثل ما اخذ او كان بينهما ثما وثلهما اذا قال له المدعي انه فليم في ذلك اقل من ذلك فله عليه
ادري اقام او هالك فانه بشرط الصحة الدعوى بان القيمة بانقاضي الروايات واذ بان القيمة وتبين ذرها
يحلف بالله ما هذا عليك قيمة هذا العبد وله شيء منها وهو كذا وادري اقام او هالك يحلف بالله
ما هذا المدعي في يدك هذا العبد وله شيء منه وله قيمة من الوجه الذي يدعي وله فله عليك هذا العبد
وله قيمته وله شيء منه ثم في ظاهر الرواية سواء ادعى العصب ولم يدع لكن ادعى العبد وعنده ان يوسع
ان ادعى العصب يحلف على العصب بالله ما عصبته الا اذا عرق فيقول قد عصب رجل عبدا ثم لا يرفعه تسليمه اليه
بان اشترى منه او وهبه فحينئذ يستلحق على حاصل الدعوى بالاجماع وفي دعوى الوديعة والعارية يحلف
ما عليك تسليم هذا العبد اليه بسبب الوديعة بل يحلف ما عليك تسليمه اليه وما لهذا ملكه وفي دعوى الكفالة
حلف ماله فله كذا المالك المالك وفي قاس الى سبب رحمه الله يحلف على السبب كلف له وفي ادب الله الحجة
ادعي على آخر خرق ثوبه واخضر ثوب معه الى الكفالة حلفه ما حرقت ولكن ينظر في الحرمان ان لا يسير حتى
النقصان قوم الثوب صحيحا او خرقا فيضمنه ذلك النقصان فاذا حلفه يقول بالله ماله عليك هذا العبد ومن
الدرهم الذي يدعي وله اقل منه فان لم يكن الثوب خاضرا فان القفا يحلفه ان بين قدر قيمة الثوب في
النقصان ثم يربط عليه الثوب وكذا هذا في دعوى هدم الحائط او فساد متاع او ذبح شاة او نحو ولو ادعى على
ان قد قال له يا فاسق او يا زنديق يا كافرا او يا منافقا او يا فاجرا وما يجب فيه الثغور يحلفه بالله ما قلت هذا

لكن يحلفه بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعي ولو ادعى على آخر انه وضع على جارية حشيشة او اخرى على
سطحه نكاح او نصب من ايا او في دار او وضع على جارية بناء او دمي في ارضه او ابقه عيشة او
شيئا مما يكون فيه فسادا في الارض جحشا على صاحبها ان يدفعه محلفه على اصل البطل بخلاف ما لو تقدم لوق
هذا لا ضال له بل عفا بالبراءة وهو كذا عارة وهي غير رمة اشترى جارية وتقا بضمها ثم ردت على
البائع بالعيب بالكلية ثم جاء البائع وقال رد ردي على وهي حرة ان اقر المشتري لونه ونمى البائع نقضا
البطل والوق فان انكر بربها النساء فان لم يحلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا الجبل ان حلف
ان دفع وان نكل ان شاء البائع امسكها وله شيء له على المشتري وان شاء ردم نقضا العيب فله على
آخراته درهم وللدعي عليه عند المدعي رهن وخاف لو اقر بالمال حجب الرهن بنفي ان يطلبه القفا حتى يسأل
المدعي هل بهذا الدين رهن فان اقر امرن باحضار الرهن واخذ المال وان انكر له حلفه له عليك هذا المال
بل يحلف ما لقنن عليك الف درهم له رهن به عند قيمته ان يحلف على ذلك وقيل شرا لئلا يخلو الى محمد الله
انما يجاب اذا الدرس على الرهن اذا احضل الرهن فان لم يحضر يمكنه ان يحلف ليس عليه شيء ومن مسائل الدين
في القضية رجل ادعى على آخر ان له على ابيه الف درهم فانه مات وفي يد تركته وبالماله بقضاء الدين يسأل هل
هل مات ابن وان اقر بالدين والموت يستوفي من نصيبه له انه تبين بما ليس بحجة على باقي الورثة فخرار وان اقر بالكلية
لكن انكر الدين ثبت كونه خصما بعد ذلك ان اقام البينة بسوق في الدين فجميع التركة بعد ما حلف المدعي ما بقص
شيئا من هذا الدين ولا ابراء وفدته ولو قال الابن لم يصل الى شيء مشترك الابن ان صدقه مع هذا الراد استخذه
ليس له على ابيك كذا فله ذلك ان اقر او نكل ثبت الدين وان كذب به يحلف على كل واحد منها عينا على حد واخذ
مشاخرهم الله ولو اقام البينة على الدين مع ان مقر بطل وعام هذا بالية في كتاب الدعوى في النوازل في النوازل
رجل مات وعليه محيط بجميع ماله فادعى رجل على الميت دينا وعجز عن اقامة البينة ليل له ان يحلف الوديعة او
الغراء وهذا قول العقبة الى جعفر رحمه الله ولو اقام البينة تقبل على القولين فان كان في المال فضل على ذلك
حلف الوارث والحكم فاقامة البينة الوفا فان لم يكن وصي جعل القاصي وصيا ولو كان الدعي على القاب بان ادعى بان
على انسان انه كان له يده على هذا الرجل كذا فارق بالموت والنسب انكر الدين يحلف على انسان وله يحلف ما بقص
منه شيئا بدون طلب المدعي بخلاف ما تقدم لان الميت عاجز وهو قادر رجل اخر رجل بال وذكر اسمه ونسبه
فحضر رجل بهذا الاسم والنسب فقال المقر انه ليس بفلان وليس له بئنه يحلف على الحق له يحلفا انه ليس بفلان في
الحاج المصغير رجل ادعى على آخر عبدا في يد ان وصل اليه بشرائه او وهبه يحلف على البتة وان قيل اليه
ببراءة يحلف على العلم قال في جوابه ان مام طهر الدين المغيث في الحق الخلف على البتة حتى لو نكل عن المير على
العلم فقضى القفا بالكلية لا ينفذ فضاء وعلى العكس الجواب بخلافه والحلف على الغير على العلم ان في موضع
يريد بالحلف دفع النعمة عن نفسه كما لو ادعى ان رب الوديعة فضل الوديعة فادري ويجوز البين

لقد سئل عن رجل قال اني اريد ان يطلق المديون من الحبس فخرج المديون من الحبس
اذ حبس الرجل يسأل عن يسأل ان كان مديوناً الى الحبس حتى يقضى الدين وان كان ميسراً حتى يسبيله وفي
كفالة الوصل اذا حبسه شهرين او ثلثة يسأل عن حاله هذا اذا كان ميسراً ام اذا كان مديوناً
عند الناس وعند القضاة قبل البينة على ذلك وعلى سبيله وان كان ميسراً هل يقبل البينة قبل الحبس
فيه روايتان في رواية يسأل ويقبل البينة على ان لا يفسد قبل الحبس وهو اخيراً انه ما يقبل
اي كبره في الفضل وفي رواية لا يقبل البينة قبل الحبس وهو اخيراً عام المشايخ واختلفت الروايات
في المد التي تجوز للقمان يسأل له بعد الحبس في رواية يسأل الكفالة شهرين او ثلثة كما ذكرنا في رواية
الطحاوي ستة اشهر وفي رواية الحسن اربعة اشهر والصحيح انه مفوض الى القاضي والقوة اذ لا خلاف في
ان راى القاضي ما يوجب براءة المدعى وان راى متفتناً فاحذ به باله كثر ثم يسأل اهل الخبر عن حاله ويحكم
في العاقبة وانما يسأل القضاة الواحد يشترط لفظاً للشهادة هذا في القضية وفي كفاية القضاة
الصغير يشترط فان اقام المديون البينة على ان لا يفسد واقام لطلب البينة على اليساف بينة الطحاوي
اولاً ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليساف بينة المدعى في رواية يشترط حضور المدعى في رواية في رواية
المدعي لا يسأل القاضي عن الحبس بعد مدة فاحذر ان يفسد وصفاً للدين غائب فان القاضي اذا حكمه
بنفسه ويخرجه عن الحبس اذا كان المديون على رجل ووليت ورثة صفار وكما في الحبس المديون ثم اراد
ان يطلقه لم يطلقه القاضي يستوثق للصحة ثم في بينة المدعى من كفاية القضاة انه ينبغي ان يقول الشهود
انه يقبل له ما له وله عرضاً للعرض ويخرج بذلك عن حال الفقر وعن اقام الصفار حجة ينبغي ان يقول
الشهود يشهد انه مفلس مقدم لا يعلم ما له سوى كسوته التي عليه وبيانه وقدا خبرنا ان من في
السراويلية فلو انهم لم يخبروا احد عن حاله لكن قال المديون انا ميسر قال ربي الدين انه ميسر
في الخبر انه لا يصدق المديون في انه ميسر في كل ما هو به الا حصل فيه كبر في اوقض وكذا في كل
دين وجب بيقين والزامه كدين الكفالة والمهر وفي الجامع للصدور الشهد قال لا يصدق في الميسر
في المهر الجمل ام في المهر الموقبل فيصدق وفي اذ قضية وكذا يصدق في بينة المدعى في بينة المدعى
واو في الخبر انما يوفيهما المتكفي في انه ميسر في كفاية القضاة لا يصدق في المهر غير فضل المهر الجمل والقول
ربي الدين اذا ادعى ان له ما له بعد ما اقام المديون البينة على ان لا يفسد من محله عند ابي حنيفة رحمه الله وعند
ابن ابي ابي اذ ادعى ان له ما له بعد ما اقام المديون البينة على ان لا يفسد من محله عند ابي حنيفة رحمه الله وعند
بطله بكيف لم يعلم الكفاية على من سرفاته بحسبه حتى يتقاضى غيره فان حبس غير الميسر
او حبس القضاة القضاة اذا اطلق المديون بسبب البينة فادعى عليه رجل ان له ما له من ميسر بحسبه القضاة
حتى يعلم غناه **الحبس الثالث** في المدد زمة وفي اذ قضية الحبس بعد اذ اخرج بالورثة المدعي

لقد سئل عن رجل قال اني اريد ان يطلق المديون من الحبس فخرج المديون من الحبس
اذ حبس الرجل يسأل عن يسأل ان كان مديوناً الى الحبس حتى يقضى الدين وان كان ميسراً حتى يسبيله وفي
كفالة الوصل اذا حبسه شهرين او ثلثة يسأل عن حاله هذا اذا كان ميسراً ام اذا كان مديوناً
عند الناس وعند القضاة قبل البينة على ذلك وعلى سبيله وان كان ميسراً هل يقبل البينة قبل الحبس
فيه روايتان في رواية يسأل ويقبل البينة على ان لا يفسد قبل الحبس وهو اخيراً انه ما يقبل
اي كبره في الفضل وفي رواية لا يقبل البينة قبل الحبس وهو اخيراً عام المشايخ واختلفت الروايات
في المد التي تجوز للقمان يسأل له بعد الحبس في رواية يسأل الكفالة شهرين او ثلثة كما ذكرنا في رواية
الطحاوي ستة اشهر وفي رواية الحسن اربعة اشهر والصحيح انه مفوض الى القاضي والقوة اذ لا خلاف في
ان راى القاضي ما يوجب براءة المدعى وان راى متفتناً فاحذ به باله كثر ثم يسأل اهل الخبر عن حاله ويحكم
في العاقبة وانما يسأل القضاة الواحد يشترط لفظاً للشهادة هذا في القضية وفي كفاية القضاة
الصغير يشترط فان اقام المديون البينة على ان لا يفسد واقام لطلب البينة على اليساف بينة الطحاوي
اولاً ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليساف بينة المدعى في رواية يشترط حضور المدعى في رواية في رواية
المدعي لا يسأل القاضي عن الحبس بعد مدة فاحذر ان يفسد وصفاً للدين غائب فان القاضي اذا حكمه
بنفسه ويخرجه عن الحبس اذا كان المديون على رجل ووليت ورثة صفار وكما في الحبس المديون ثم اراد
ان يطلقه لم يطلقه القاضي يستوثق للصحة ثم في بينة المدعى من كفاية القضاة انه ينبغي ان يقول الشهود
انه يقبل له ما له وله عرضاً للعرض ويخرج بذلك عن حال الفقر وعن اقام الصفار حجة ينبغي ان يقول
الشهود يشهد انه مفلس مقدم لا يعلم ما له سوى كسوته التي عليه وبيانه وقدا خبرنا ان من في
السراويلية فلو انهم لم يخبروا احد عن حاله لكن قال المديون انا ميسر قال ربي الدين انه ميسر
في الخبر انه لا يصدق المديون في انه ميسر في كل ما هو به الا حصل فيه كبر في اوقض وكذا في كل
دين وجب بيقين والزامه كدين الكفالة والمهر وفي الجامع للصدور الشهد قال لا يصدق في الميسر
في المهر الجمل ام في المهر الموقبل فيصدق وفي اذ قضية وكذا يصدق في بينة المدعى في بينة المدعى
واو في الخبر انما يوفيهما المتكفي في انه ميسر في كفاية القضاة لا يصدق في المهر غير فضل المهر الجمل والقول
ربي الدين اذا ادعى ان له ما له بعد ما اقام المديون البينة على ان لا يفسد من محله عند ابي حنيفة رحمه الله وعند
ابن ابي ابي اذ ادعى ان له ما له بعد ما اقام المديون البينة على ان لا يفسد من محله عند ابي حنيفة رحمه الله وعند
بطله بكيف لم يعلم الكفاية على من سرفاته بحسبه حتى يتقاضى غيره فان حبس غير الميسر
او حبس القضاة القضاة اذا اطلق المديون بسبب البينة فادعى عليه رجل ان له ما له من ميسر بحسبه القضاة
حتى يعلم غناه **الحبس الثالث** في المدد زمة وفي اذ قضية الحبس بعد اذ اخرج بالورثة المدعي

وتفسير الامة ان يدور معه انما دار ولا يفارقه ولا يدور معه في موضع معين له ته حيس وسه
التممة المدعى اذا طلبه القان ياخذ من المدعى عليه كنهه والى المدعى عليه اعطاء الكيف فالتا كما
بلازمة ولا يمنع من الدخول في بيته لغايط او عتاء الا اذا اعطاء المدعى واعده موضعاً للقاء وان كان
المدعيون يكتنه العمل ولا يمنعه الزوم فذلك بان كنهه السق له ان بلازمة او اذا اعطاء نفقته
ونفقة عياله فحينئذ له ان يمنعه من العمل ان يمنعه من العمل وله ان بلازمة بنائيه او الجوع
ولو لا المدعيون اناله اريد بلازمة الغلام له اجلس مع المدعى فذلك ثم ليس للقاء ان قيم الزوم
الشمس وعلى البيع او في موضع نصيبه فلو كان الغريم احببني والى الغريم الى الملازمة بلازمة واما
ملازمة المرأة فامرأة حتى تلبس زمتها فان لم يجد امرأة ان شاء جسد بها مع امرأة في بيت
وهو على ما او المرأة في بيت نفسها وهو على ما هذا في المشتق وان تقدم في القضية وفي مجموع النوازل
فيمر به حتى له ولا يجد نفسه له نفسه لا يجد نفسه لا يجد نفسه لا يجد نفسه لا يجد نفسه لا يجد نفسه
تركه رجل ادعى على آخر انه له ولد لم يحسن لقا اياها ما ولد له من المدعى خصمه وان كان
قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز الحرجة على التكملة الفقيه اما جرح وهو الذي يعلم الناس الحيلجة
لسقط الشفعة وان كان وعلم المرأة الرد حتى يدين من زوجها والتا في المحار والفسل هو الذي قبل
الكراه ولا جل له التا الطير الجمل وهو الذي يسقط دواء يموت المريض وعندهما جرح على اكل وهذا
الخلع بناء على صحة القضاء باء فانه وعندهما جرح وعندهما جرح وعندهما جرح فابو حنيفة
قاس على ان عتاقه لا يستلزمه والتمسجه وعندهما جرح يدون جرح التا فان جرح بصيرة لم يضر من
والجرح بسبب التا باطل ايضا عند ابو حنيفة رحمه الله وعندهما جرح وهذا على نوعين احدهما جرح في
عقله بان كما سبب التا في العقل والشرقا والتا فان يكون مسرقا مضيقا لاله واجمعوا على ان
لا يظهر الجرح في التاج والطلاق والنفقة والاشهاد والتدبير لجمعوا على انه يمنع عنه ماله
ما لم يبلغ خمسين سنة فاذا بلغ قال ابو حنيفة رحمه الله لا يمنع بل يدفع عندهما لم يمنع ما
دام السعة فان باع هو واشترى ان كفاه نفع جرح التا كالصبي اذا باع واشترى والنظر
فيما يشترى الصبي له انه نهى التا المشتري عن دفع التا اليه فان لم يبلغه نهى التا ودفع التا اليه
برئ وكذا لو دفع الصبي المال اليه وهو يتحق الجرح حتى اذا دفع المال الى الصبي لم يضر وطاهر
الرواية نعم والله اعلم **الفصل العاشر** في الخط والباحة وفي فناء والى النسي
حل للقاء اخذ الجرح على كنية التمسح والمحاضر وغيرها اكل الف درهم خمسة دراهم وان كان دون
لكن لحقه من المشقة مثل ذلك ففيه خمسة ايضا وفيل يجب بفقد اجر المثل هو الحنبل ولو لم يلق
لا يحل له اخذ الجرح لكن يحل له الجرح على الكنية اخذ شيء على التاج ان كان كفايا يجب عليه

كناج الصغار وفي غير محل ولا يحل له جرح على اجازة بيع مال النيم ولو اخذ له ينفذ البيع ويحل للمنفذ
اخذ الجرح على كنية الجرح بفقد له ان كنية الجرح ليس واجب ولا يحل له التمسح حتى يكون صوابه اكثر
خطا **فصل الجرح** رجل غاب فمضى جرح امرأته فافام الزوج البينة انها امرأته لا يعرفها
التا في كنهها ان تقول وجبة البينة على الطلاق وهذا اذا دعت هي الطلاق حين تزوجت في
شئ من ذلك محض الجرح وجرحي وفي الشاوي فاض اخبر ان فلو ما طلق امرأته تلكا وهو سكرها في
البيت او استرفت لغير اثر ان كان المحضر رجلين فدين يطلبه التا اشتد الطلب وان كان المحضر واحدا ان لم
يكن عدلا لا يجب عليه الطلب وان كان عدلا ان لم يصدقه فذلك وان صدقه يطلبه وان لم يطلبه
فهو في سعة منه السائل في الشاوي وفي المشتق امرأة او عتاق روجها طلقها وعتاها التا
ينظر ان عرفها امرأة رجل معها على التاج وان لم يعرف وقامت بينة على ذلك لا يتفرق لها الهوى
والفشاري يمتعون من احدا المبتغى والبيع والتجاسيس وفي فوايد الهام ظهير الدين المرحوم رحمه الله
اذا مات وتركها له فالتا ان تترقب مدة حتى يحضر الوارث فان لم يحضر بضعه في بيت المال ويصرفه
الى الخياط ونفقة الاليام فلو صرف ثم حضر الوارث فيضى ماله فريست المال اذا قال المفقئ عليه التا
اخذت الرشوة من خصمي وفضيت على نفعي التا اذا لم تفع لاله عتاد على ما واهل مصر فبعت النسي
الى مصر آخره يات ثم يتاحيل القضاء اما اذا احر الحكم على ما واهل مصر فبعت النسي الى مصر آخره يات
من المدعى عليه او امر المدعى بالبيع بفعل فصالح بالحاج التا فالتا يات ثم كانت المحضر اذا اعلم المدعى وجه
الحمل في الدعوى فكبت المحضر بدون الحلال ثم عليه ولا يات ثم العتق وفي النوازل الرجل اذا كان له المدعى
فامر الحاكم رجلين يعلمانه كيف يدعى ثم اشهدهما على ذلك الدعوى ليكن على الحاكم بان فيما قال لهما علم وله صير
الرجل من مطعونين في شهادتهما فاشهدا واما جازع وفرأخذ من السلطان ماله حرا في التمسح حتى الحضور
لصاحب المال على السلطان وعلى التا بقا دام بخل السلطان مع ماله وكام هذا ما في في التمسح في التمسح
فراوان را في خصمه الى السلطان وله يذهب الى التا يطاق له شرعا لكن لا ينفق به وقال التا انه ما
لا يطلع له ولكن يذهب الى التا فان عجز التا فانه يذهب الى السلطان فالتا اذا كان ياخذ من التا مال
شيئا لا يكون عاملا ولا يجرى لكون عاملا للفقالي وشن في حقه من مال الله وكذا الفقهاء والعلماء والمحققون
الذين يعلمون القرآن وروايات ابا بكر رضي الله عنه لما اختلف كان ياخذ الرزق من بيت المال وكذا عمر رضي
رضي الله عنهما واما عثمان رضي الله عنه كان جبارا ثرويا وليسوا وكان حنيفة ياخذ التا اذا خرج له
ثلثون درهما في ارضان كفايه وثمن كنفه وقطاسه فاعطى التا فذلك عشرين درهما وعشرة دراهم
نعم معه ويحل لخصوم قالوا احب ان يصرف ذلك الى عياشي واحب ان يصرف الى الموضع الذي تمى له
القاضي اذا قاس مشكلة على مشكلة في كم ظهر رواية ان الحكم خلافه فالخصومة المدعى عليه يوم العيد على التا

وعلى المدعى ان يثبت ان المأثم باليمين لانه ليس احد اهل الجهاد في زماننا والمدعى ان له هذا المأثم
كتاب الشهادة وهو مشتمل على
فصول الاول في المقدمة وفيها مسائل على الشهادة على الشاهد في الشهادة ما قبل منها ولا قبلها
في الموافقة بين المدعى والشاهد في الشهادة في الشهادة بين الشاهد والشاهد في الشهادة في الشهادة
السادس في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
تحتل الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
لوم يشهد بذهب حقه يعني المثل له لم يشهد بصير في كفاية الاجماع ان كان قد قدر على غيره يشهد له فهو
فان لا يشهد وهذا في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
لانه عاقل للمال اذا كان لا يخاف خوردهم لحمايته وفيه احوال للشاهد اذا دعي له الشهادة وهو
في الرضا قد فرحين او ثمة ان كان لا يحال له حضور مجلس الحكم ويشهد بكنه ان رجوع اهله في يومه بحسب العرف
وان كان لا يحال له يمكن له ان يشهد بشيئا كبيرا له يستطيع المشي بآله وقام وليست عليه ما يركبه فان
تكلت المشقة له لادابة ركب ويحضره باسبه اما اذا كان للشاهد حق في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
شهادته ان كان لا يملك للدابة له ان هذا يعني الرضا هكذا دوى على يوسف ومحمد رجاها وان اكل الشاهد طعاما
فيه فاقول له ما العقيقة ان الله ان كان الطعام مهيا قبل ما اذا هيا للشاهد فاكل
يقبل وقال محمد رحمه الله لا يقبل في الوجهين في الاربعة من رحمه الله لا يقبل مطلقا الشاهد اذا علم انه لو شهد
لا يقبل القضاة شهادته ارجوا ان يكون في سعة من ان يشهد رجل آخر بين يدي قوم ان اقله ان عليه كذا
فيضت مدة ثم جاء رجلا من اولاده في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
لدين كذا الشهود بالحيمان شأوا وامنوا عن اداء الشهادة وان شأوا والخبر والحكم في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
اخبروهم بالقضاة ان كان الخبر عدوا له لا يقضي القضاة بالمال هذا قول القاضي في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
وهو قول في نصر محمد بن سلك في التوازل وفيه احوال في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
بين ابيهم او قبل فلما اراد ان يشهد عند شاهد عدل ان الرضا طلقها ثلثا او قال عاينا امرأة
ارضاها او قال اعني الصديق قبل ان يسعه اقول في القتل عفا الولي عنه لا يسعه ان يشهد بالكلية
او البيع او القتل وان شهد عند واحد لا يسعه ان يدعي الشهادة رجل راي عينا في يد رجل يتصرف
فيه تصرف المالك اراد ان يشهد بالملك له اخبر عدل ان الله يامدني اليه لا يشهد باعلم وله ان يفتي في قولهما
قوله في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
حتى يشهد عند عاينها فلو ما عذري في غير عمر الله وعند ايدينا اذا شهد عند عدل ان احواله وهل بشرط
دوية وجهها لاختلاف الشايع فيه منهم بشرط واليه مال الامم اخبره في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة

دوية تخففها في الجامع الضعيف بشرط دوية وجهها قال ورايت الامام خالي امرها بكشف الوجه او
بالخبر وفيه المستحق لو تحمل رجل الشهادة على امره ثم اتهم ما ثبت ثم شهدا عند ان المنة فله ان يشهد
عليها وفي ادب القضاة لوان رجل في بيت وعلم الشاهد انه ليس في البيت غير واحد ثم خرج وقعد
على البنا وليس للبيت مسئلة الا هذا البنا فاقول ان الرجل الذي هو اخل البيت بشيئا والكل على البنا ليراه
ان يشهد عليه بما اخر به وفيه العيون لوان رجل اخبرنا ان الرجل ثم سأل عن شيء اخر به وهم يرونه فيكون
كله ما رواه هو جاز في شهادته وان سمعوا كلامه ولم يروا له يفتي قال وهذا لو ثبت ما اختاره الامام
خالي **قوله** في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
القضاة اما القضاة بان كان قاضي في مصر وراه الناس وسمع الناس يقولون ان الله قاضى له ان يشهد على
شما به القاضى مصر اخر وهذا استحسان واما النسب فمضى به اذا سمع من انسان ان فله ما ابن فلان ابن فلان
الذي في سعة ان يشهد بذلك وان لم يعان الولد على فرشته ان ترى ان يشهد ان ابا بكر الصديق رضي الله
ابن ابي حنيفة وما دارنا بالحقاقه واما النكاح اذا راي رجلا دخل على امرأة وسمع من الناس ان فله فقه
فلان وسعه ان يشهد بانها زوجته وان لم يعان عند النكاح ان ترى ان يشهد ان عايشة رضي الله عنها
زوجة النبي عليه السلام وان لم يعان النكاح واما الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
في مختصر القدر في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
اذا ان ثبت الدخول ثبت الحق الصيغة اما الموت اذا سمع الناس ان فله مات او اراه صغوا به
كما يصنع بالموت يسعه ان يشهد على موته وان لم يعان ذلك فانا نشهد ان رسول الله عليه السلام توفي
ولم نذكر وفاته واما الوفاة والصحة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
انه يشهد على شرط الوفاة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
الذي يشهد عند القضاة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
ينبغي ان يشهد عند القضاة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
السعيد برهان الائمة رحمه الله في مختصر القدر في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
شق به فمما يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط وفي الموت مسئلة عجيبة وهي انه اذا لم يعان الموت
او واحد ولو شهد عند القضاة لا يقضي بشهادته وحده ما اذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدله مثله فاذا سمع
حل له ان يشهد على موته فيشهد مع ذلك الشاهد فيقضي بشهادته تمام فاذا جاء خبر من رجل اخر
اخرى فبصنع اهله ما يصنع بالموت لم يسعه ان يشهد على موته ان يشهد موته او سمع ذلك فيشهد على
بعد ذلك فيشهد عند القضاة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة
والقضاة جاز في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة

في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة

في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة في الشهادة

لا يجوز شهادة على
المرأة في
شئ من
أشياء

الموت في شئ من شئ الشهادة على الشهادة لا يجوز في حصة أشياء وأما من بعد هذه الأدلة
الحق أن الشهادة لا تقبل في حصة أشياء وأما من بعد هذه الأدلة
لكن مشايخنا جعلوا حكم الموت وكذا جنى الشهادة أنه قاضى بليد كذا وأن لم يعاينوا المشتكى ولو تقييد
وكذا يحل له أن يشهد أن هذا والى بلد كذا وأن لم يعاين العهد والمشتكى وما سوى ذلك لا يجوز الشهادة
فيه بالشهر وفي القضاة وفي الشهادة على النكاح بالشامع يشهد على النكاح دون المهر وفي الوقف يشهد على
أصل الوقف دون الشرايط ثم في الموصاة إذا شهد جنازته أو دفنه أو أجره بذلك رجل أو امرأه حل له
أن يشهد على البتة وأن لم يعاين موته وكذا الشهادة على النكاح بالشهر بقبل إذا شهد بقرينة ورفاقه
أو أجره بذلك وأجره بذلك رجله عدل أن هذا امرأه فلا حل له أن يشهد على البتة أن هذه امرأه
فلا حل له في التمسك مع الناس يقولون أن هذا ابن فلان أو فلان فلا حل له أن يشهد على ذلك وكذا لو
أجره بذلك رجله عدل والنسب والنكاح مخالف للموت هناك إذا أجره رجل أو امرأه حل له
أن يشهد وهما لا يحل له حتى يجزئ بذلك رجله عدل وفي المال رجل أو امرأه رجل سمع من الناس أن
زوجك فلا تأمن أن تفرق أن كان المجرى عليه فلان المرأة إذا تزوجت بزوج آخر ثم أخرجها
أن زوجها حتى أن صدقته لا وفلن كذا جاز هذا في شأنا وفي الشفوق في المشتكى بشرط تصديق
المرأة لكن شرط العدالة في المجرى في النوازل أن كان المجرى عذرا لكنه اعلم في تحديق في ذلك فهو جاز
فلا أخرجها واحد بموتها وأجرها أنسان بجوونه أن كان المجرى بالموت شهدا أنه عاين موته
أو شهد جنازته وكما عدل وسع للمرأة أن تفرق بآخر بقدر انقضاء العدة هذا إذا لم توركا
أما إذا ارتخا وتابح شاهد كالحق بعد تبايح شاهد الموت فشهادة شاهد كالحق أو ولي أو
عند المرأة عدل أن زوجها ارتد والبعث بالله هل لها أن تفرق فيه روايتان المستدل في
كراهية وثاوي الغفلى وفي الشاوي الصغرى الشهادة بالشهر في النسب وغير بطريقتين الحقيقة
ولحكمة فالحقيقة أن سمع من قوم كثير لا يصرح قواطهم على الحذب والحكمة أن شهد عدل
رجل أو رجل أو امرأه عدل بلفظة الشهادة وفي الشهادة على الموت لا يقولون سمعنا
من الناس لكنهم يقولون دفنا وصليت عليه حتى قبل ولو شهدوا بالشهر في هذه الفصول
وقا لو لم يعاين لكن أشهر عندنا قبل نجاة في قالوا أن شهد بهذا الملك له أو تارينا، تصرف فيه
تصرف الملك فانه لا يقبل هذه الشهادة وهل يجوز أن يشهد له ذكر في الجامع الصغير إذا رأينا
في يد رجل نجاة أن شهدا أنه له في العبد والامة وهذا إذا كانا بالعين أو بغيرين يعتبران
أنفسهما أما إذا كانا بغيرين عن أنفسهما كما لا بدية والمذكور وأما إذا رأى عينا في يد رجل جاز له
أن يفتي وفي القضاة والفقهاء إذا شهدا بشئ فما يجوز به الشهادة بالشامع وقا لو لم يعاين ذلك

أشهر

أشهر عندنا جازت شهادتهم ولو قالوا شهدنا بذلك لا نسمعنا من الناس لا يقبل شهادتهم ولو شهدوا
بالملك ولو شهدوا تارينا، في يد لا يقبل شهادتهم وفي أدب القضاة شرط المنصرف مع المبدأ
قال إذا رأى عينا في يد رجل تصرف تصرف الملك ووقع في قلبه احتمال سعه أن يشهد له بالملك حتى
لو رأى دية في يد كذا أو كتابا في يد جاهل ليس في يده من هو أهل لذلك لا يحل له أن يشهد بالملك لهم
المسئلة على أربعة أوجه أما أن عاين المالك والمالك بأن المالك باسمه ونسبه وعرف الملك بجدي وول
بتصرف تصرف الملك لا يمنع أحد ذلك ويدعى أنه له أو رآه اشترا، فانه شهد له بالملك ولو شهد
يقبل الثاني أن لا يعرف المالك ولا الملك فلا يحل له أن يشهد ولو شهد لا يقبل الثاني أن عاين المالك دون
بأن عرف الرجل معرفة ثامة وسمع أن له في قرية كذا صنعة وهو لا يعرف تلك الصنعة ولم يعاين من عليها
لا سعه أن يشهد ولو شهد لا يقبل الرابع أن عاين المالك دون المالك سعه أن يشهد ويقبل لا بالنسب
ثبت بالشهر والنسب مع فيصير المالك معلوما بالشامع والمالك معلوم فقبل فاما الولد، فلا يشهد فيه وأن
كان مشهورا إذا كان الورثة التي أضاعها إليه الولد، نزعون أنه رقيق فثم وفي قول أبي يوسف رحمه الله
آخر وهو قول محمد رحمه الله يجوزنا الشهادة فيه بالشامع ولا يجوزنا الشهادة بالشامع على العتق أو
الطلاق قال شمس الدين الحلي رحمه الله هذا قولنا ما عدا ما عدا أبي يوسف رحمه الله فحكي كما في الولد، وأما
في المهر هل يشهد بالشامع فيه روايتان والحق أنه نجاة في الشفوق **جنس آخر** رجل حضر بيعة
ثم احتج إلى الشهادة للشري شهد له بالملك بسيد الشراء ولا شهد له بالملك المطلق قال في المحققين
أنه حل ولا في الأصح لأن الملك المطلق ملك من المالك والمالك بشرط حادث وفي النوازل في الشفوق شهد
على أنساب ما هل سألهم القضاة أي وجه يشهدون وأن سألهم فلم يجزوا أهل يقضون شهادتهم قال الفقهاء
أبو الليث رحمه الله إذا كان الشفوق عدل يقضون شهادتهم وأن لم يثبتوا النسب حل شهادتهم وأما في
على البائع أن به عينا فلم يثبت العيب فبما خر رجل فادعى المشتري الثاني عليه هذا العيب فذكر فالدن
سموا منه حل لهم أن يشهدوا على القائل في الشاهد إذا رأى خطه ولم يذكر الحادثة هل حل له أن يشهد
تذكر في كتاب القضاة وفي الشاوي الصغرى لو تذكر أنه كتب الشهادة ولم يذكر أنه شهد على المال لا يشهد
وعند محمد رحمه الله سعه أن يشهد إذا رأى القائل في باب الرجل يرى اسمه بشرط الشهادة عند أبي جعفر
أن تذكر الحادثة والثاني في المال بملأه وصفته حتى إذا لم تذكر شيئا منه ويتيقن أنه خطه وخافه
لا يفتي له أن يشهد وأن شهد فهو شاهد زور عند أبي جعفر وأبي يوسف رحمه الله إذا يتيقن أنه خطه وقامه
وسعه أن يشهد لكن بشرط أن يكون الصك مشقيا أو ابتدأه الرمي ولم يكن في يد صاحب الصك في الوقت الذي
كتب اسمه ووضع خاتمه فان لم يكن ذلك لا سعه أن يشهد ولو شهد عند القائل ينبغي أن يقبل لكن إذا رأى الشاهد
ينبغي أن يسأله ثم شهد عن علم لم يفتي على الخط فاقول على علم فثبت شهادته وقال أبو عبد الله في الشفوق

لا يقبل

عند الوداع قبل فذكر بعد هذا اورد له الغريم الغدوم ووضعوه وقال خذ ما لك فقال التقى رجل بالآخر
الدارم فذا ولما تم شهادته على التقى انه هو الذي دفع اليه الدارم جازت شهادته وذكر هاهنا في الشرط الله
لا تقبل شهادة الذي كان في المجلد في المرتبة تقبل شهادة الذي يدعي ولو شهدوا بانحطاط المدعي لا
يجوز ان يكره كقولهم تقبل شهادة على فعل الغير وليس فيه محذور بل القمان على انفسهم في شهادة
الناظرين انما يطلبها الادعاء على الضمة اما اذا طلبها لا تقبل شهادة بها بالاجماع وفي البيوت رجل اشترى غنمة
واقتناها ثم القى ما لم يلقها على البائع انه قد استوفى في المخرج من شهادته رجل قال العبد ان دخلت رايدي
الرجلين او شئت فقل فانت حق ففعل العبد ذلك فشهد الرجلان او بانهما على انه دخل او من قبل ما لو قال
لذلك الرجلين انكما عبيدي هذا او مستما فبذلك ففعل العبد على الكلام او على الحق لا تقبل شهادتهما ولو قال العبد
ان كنت فلو تافوا فانت حق فشهد فلو انهم اكلوا لا تقبل رجل حلف بعيني عبيد ان له سبعة اشياء
ابتدأ فشهد رجلان انهما افرضاه لا تقبل ولو شهد انه طبع منها او شراها لا تقبل ثم قرأه بغيره في النكاح
قال ان استقضت من قوله درهما فعيدي حتى ثم ادعى فلو ان انه اقرضه فشهد رجلان وبهذه البعده اقرضه
تقبل هذه الشهادة على المال ولا يعقوب العبد لان في العتق شهادة الوب او بغيره رجل قال ان شرب الخمر في كل هذا
حتى فشهد رجلان ان الله شرب الخمر بعيني العبد ولا يحسد لان هذه الشهادة لا مجال لها في المحلف وكذلك
لو قال ان سرقه فلو ان شيا فشهد رجل وامرأتان على هذا يعقوب العبد ولا ينفذ وفيه رجل قال ان دخلت
هذه الدار فخرجت وقال بضري في ارضي هو هذه الدار فامر في طاعة فشهد بضريان بالداخل ان كان العبد
لا تقبل وان كان بضريان لا تقبل على طاعة الضريان ولا تقبل على العتق لان المولى مسلم ولو حلف بعيني عبيد ان
يقرضهما فشهدا انه اقرضهما فبطل دعي دارا فشهد له شاهدان بها وان كان استاجرهما على بياضه وخبر
تقبل ولو قال استاجرهما على هذا فشهدتاهما لا تقبل وضمة قيمة البتة المدعي عليه التحل في القضية وفي
القضايا العوان والخوان اذا شهد بعد ما زوجا انة اخيهما او اختها ان زوجها طلقها ثلثا والمرة ثلثي
او سكر تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا انها منكوحته تقبل وشهادة الوكيلين والمدلولين اذا قالوا نحن بيننا هذا
الشيء لا تقبل وكذا الوكيلان بالكلية او الخلع اذا شهدا بايثان ذلك النكاح او ذلك الخلع لا تقبل اما اذا شهد
الوكيلان بالبيع انه ملك المشتري او شهدا بخلع بالكلية انها منكوحته تقبل في الاجابة وفي العتق العتق
اذا نجا اختها وهي صغيرة فادركت فشهدا او خوان انها اختارت نفسها لا تقبل وادمة لو كان بين
رجلين ولها ذبيحة فاعتقاها ثم شهدا انها اختارت نفسها تقبل رجل قال ان دخلت ارضي هذه ارضي فامر
طالق فشهد ثلثة نفر انهم دخلوا وخلعوا ما ان قالوا دخلنا وخلعوا فلو ادخلنا لا تقبل فلو ادخلنا
ودخلهم فشهدا تقبل وكذلك لو كانا اربعة نفر قالوا شاهدنا ان رجلا قد اقرضه الله و
اجابان الى يوسف رحمة الله في الدلالة والربعة انه يجوز مطلقا من قالوا دخلنا وسكنوا او قالوا

شهادة الوصي بعد ما جاز من الوصاية لا تقبل

خاصة وهامة اما الخاصة اذا وكل رجل بطلب الغنم قبل رجل معين والمقصود فيها اذا خاصه عند عيالكما على
الكل قبل التقى في مجلد في قضية ثم شهد بهذا التقى فلو جازت شهادته وعندنا في يوسف رحمة الله لا يجوز ان
تقبل او كذا قام مقام الكل فلو انما جعل خصما ثم اخرج به المولى من الوكالة فشهد له بعد ذلك جازي كان له يوم وكله
او حدث له بعد ذلك عليه قبل ان يخرج من الوكالة لم يخرج منها فشهد له قال رحمه الله جعله وكيله فمأخوذ والمسئلة محسونة
انه لو وكله بالخروج في كل حق له وقضيه قبل رجل معين فانه لا شئ اكل ما حدث اما اذا وكله بطلب كل حق له قبل
الناظرين جميعين والمقصود في الحقوق الغاية وما حدث استغنى فمأخوذ على ذكرنا على الوكالة اما اذا وكله المولى
في الغنم للمولى عليه واخرجه المولى من الوكالة ثم شهد له بالفتح بئنا لم يخرج منه فشهد له فلو انما جعله في المسئلة
وفي مقدم وهذا اذا كانا الدناير واجبة قبل الغنم اما اذا شهد بغيره وجبت له بعد الغنم لا تقبل شهادته رجل
رجل بالمقصود في كل حق له وقضيه خالصا مطلقا او في مصر فقدم المولى رجلا وافام عليه البيعة فشهد
خصما ثم اخرج به المولى من الوكالة لم يخرج منها فشهد له على هذا الرجل واد على غيره ثم كان للمولى عليه يوم وكله
ما حدث بغيره على الناس الى يوم اخرج به المولى من الوكالة ولو شهدنا المولى ان ابناها وكل هذا الرجل بغيره
لا تقبل اذا جاز ان يكون بالوكالة وكذا في الوكالة بالمقصود وشهادة ابني المولى على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة ابني
واحد ، شهد احد الشاهدين على المولى والآخر على المولى قد ذكرها في حكم القضاة واما شهادة التي بعد اخرج
الناظرين وهو قبل المولى لم يخرج منها فشهد له فشهد له في الميث وسوا خاص المولى او لم خاص المولى
شهادة المولى على ذكرنا وهذه المسئلة ليست مسئلة اخرى اي انما اذا اخرج ويحذر ان يثبت من الوصاية فلو
ذكرنا في حكم القضاة في فصل التقى فلو شهد التقى في الميث بعد اذ ركت الودعة او جاز ولو شهد بعض الورثة على الميت
ان كان المشهود له صغيرا او مجنونا بالودعة وان كان بالمال فذلك عند احسنه رحمه الله وعندنا جازت ولو شهد
على الرجعي قبل ظهور الوارثة ولو شهد الوارث اكيه في الصغيرين جميعا في غير الميث لم يخرج ولو شهد الوصية على اقرار الميت
بدامينة الوارث بالغ تقبل وهذا النوع من المسائل كثير **جنس آخر** في الشهادة على فعل نفسه وفي القضية
كان ابو حنيفة رحمه الله يحسن شهادة الفاسقين على صفتهم وهو قول ابو يوسف رحمه الله اخبر وقال محمد بن عيسى وهو
قول ابو يوسف رحمه الله لا قول وفي فتاوى النكاح الامام قال محمد رحمه الله لا تقبل شهادتهما ولو شهدوا ذلك اذا اتفقا
الدارسين الوارثين ثم شهدا ان هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث او خرج ذلك فشهدوا او
تقبل الشهادة في قول ابو حنيفة وابو يوسف رحمة الله ان المالك ثبت بقتلتهما ما لم يرضيا على اكل او استعلا
الفرقة وذلك لخصا على محمد مع احسنه رحمه الله ونظير هذا هذا لو شهدا انه امرنا فلو ان ابلغ فلو ان الله قد يبيع
وقد اعلمنا او امرنا ان يبيع امرنا انه قد جعل امرها يدها وبلغناها وطلعت نفسها جازت شهادتهما اما لو شهدا
ان فلو قال لنا اخيرا امرنا في ثيابنا فاختارت نفسها لا تقبل وفي المستحق لو شهدا على رجل بالانه قضه فشهد
يملك فشهدا على قضه وقادحني وزنا عليه ان كانا رعا ان رتب المال لهما حاضرا جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا

والشهود شهدوا على الشاهد قبل على القلب لا ولو ادعى التنازع والشهود شهدوا بالشهادة لا قبل
المسألة في المنتقى وجعلنا ادعى ملكا احدهما ادعى موزعا والآخر لم يذكر الثاني عنك حجة لا عين ولا
في صفة المسئلة وشيئا في كتاب الدعوى والملك بسبب جهة كالملك بسبب الشراء وكذا كل ما كان عقدا فخص
حادث وفي المنتقى في اول كتاب الدعوى وجعلنا ان لا نصف هذه الدار مشاعا والدار يد رجلين فافترقا
بعد الدعوى وقبلها وغايبا مدعى فافترقا المدعى لخاصة منها وفي نصف دار مقسومة فشهدوا ان لا نصف
الدار يد لخاصة وقدا دعى المدعى نصف الدار مشاعا فشهدوا ان لا نصف الدار يد لخاصة وقدا دعى المدعى نصف الدار
الباقية واستثنى في قوله منها وطرق الدخول فيها وصورتها وموافقتها فشهدوا بها للمدعى ولم يستثنوا الحقوق
والرافعة في الشهادة لا قبل ومن هذا الخبر رجل ادعى اذ اواستثنى بينهما والشهود شهدوا على
الدار من غير استثناء البيت لا قبل الا اذا دعى فقال هم صدقوا الحق قبل البيت منها فينبذ قبل رجل ادعى
دارا في يد رجل انها كانت ملكا بنية مات وتركها ميراثا له منسوبة والشهود شهدوا على انه اشترىها من المدعى عليه
منذ سنتين لا قبل الا اذا دعى فقال اشترىتها منه منذ سنتين لم يثبتها من ابي ثم ودرتها منذ سنة واقام
البينة على هذا التوفيق في الاقضية رجل ادعى اذ ادعى ما بهت لرجل وشهد قوم على موافقة الدعوى ثم ادعى
المدعى الدار قبل هذا القاضي ما يثاب واستثنى ذلك البيت وشهدوا وكذلك الشهود على موافقة الدعوى واستثنوا
ذلك البيت قبل اذ لم يقولوا في الشهادة ان البيت ملكي **جسار** رجل ادعى اذ ادعى على رجل بالدفعة دوم
من ثمن بارية باعها منه فقال بطلع انه قد شهدا عليه الذي عليه من المثلج اجرت شيئا وثما وقاويل المسئلة
اذا شهدوا على اقل المدعى عليه بغير الجارية فان المسئلة مسطوح في الكتب ان ادعى على آخر الف دوم من
مبيع والشهود شهدوا على الف من ضمان جارية عصبها وقد هكت لا قبل الشهادة وبمثل في الاقرار
قبل وكذلك الكفالة لو شهدوا انه اقر انه قتل بالدفعة دوم عن غلظ فقال لظالم قد اقر بذلك لكن الكفالة
كانت عن غلظ آخر كان لان ياضه بالمال انهما اتفقا فيما هو المقصود فلا يضرهما الاختلاف في السبب
ولو قال الطالب انه لم يقر بها وانما اقر انه قتل عن غلظ. كغير ذلك الشهادة باطله انه اكدب شاهد ادعى
على آخر انه اقر به وقبض ماله اجمارة ومات وانقضت الاجارة بموته وطلب ماله الاجارة فشهد
الشهود ان الاجارة قبض ماله اجمارة قبل وان لم يشهدوا على عقد الاجارة لانهم شهدوا على ما هو
المقصود وهو قبض ماله الاجارة ولو وقت في الكفالة بغير الدعوى والشهادة ثم اعادها للدعوى
والشهادة ووفقوا هل قبل ثابة في كتاب الدعوى في فصل دعوى الاجارة وجعلنا شهدا بالدفعة دوم
آخر وشهدا انه قضا خسمائة منه وقال للمدعى عليه الف واقضاي خسمائة وشهودى صادقة
في الشهادة على الف او حافة القضا وقبل شهدا دهما ولو قال فهو دي بالالف حق وفي القضا باطل
وزور لا قبل كذا لو شهدا ان قبل على الف دوم وشهدا ان المدعى عليه على المدعى بانه دينار رجل ادعى

الملك

استملك فرس على آخر وشهد قوم على هذا غير ان العاقرى سال المبيع عن كفيته الاستدلال فقال دون
من يشاهد برين اسب تا هلك سدا لموفق بين الدعوى والشهادة هناك فوايدع كلالا في الدين
المعينة واقضيت في الاقضية وفي رواية ايضا ادعى عشرة امساء من الدقيق مع الخالة فشهدوا
على الدقيق من غير ثابة لا قبل ولو ادعى قضا فشهدوا على غير المدعى لا قبل ايضا ولو ادعى
الشتر الجيدة وبين الوزن فشهدوا على الشتر والوزن ولم يذكروا القضا انها جيدة ودعى
او وسط قبل صفه الشهادة وبقي بالودي لانه ادعى لان الجودة والرداة صفة في الشتر جلال
الخالة رجل ادعى على امرأة ثمانية فغير خطبة بسبب تسليم سجما لم يلم ولم يثبت ادعى عليه قران لم
عليه ما في فغير خطبة لا قبل صفه الشهادة لانهم لم يذكروا في الشهادة انه اقر بسبب تسليم
ورجل اخر فادعى وله **الفصل الرابع** في الاختلاف بين الشاهدين وفي الاقضية شهدا
رجل على رجل بالدفعة دوم وقال احدهما بدين وقال الآخر سود والبين فضل على السود او شهدا بغير خطبة
فقال احدهما جنة والآخر دي وشهدا احدهما بالالف والآخر بالالف وخسمائة او الف وعبد او الف وربع
ان ادعى المبيع افضلها قضى باقها وان ادعى قضا بطلت الشهادة الا اذا دعى قضا كان في عليه الف
وخسمائة شماسه كفى بواحدة عن خسمائة او قبضت خسمائة ولو شهدا على ثمانية دينار شهدا على ثمانية دينار
وشهدا على ثمانية دينار في فضل على الجارية في هذا ان ادعى المبيع الف دينار في فضل على الجارية وان
ادعى الجارية لا قبل المسئلة ولو اختلفت الجسار من شهدا احدهما على فخر خطبة والآخر على كبر شعير لا قبل اصلا ولو
شهدا احدهما على ثابة والآخر على اثنين ان كان المبيع يدعى قبل المالكين لا قبل بالاقضاء وان ادعى فضل المالكين
فشهدا عليه لا قبل ايضا وعندهما قبل وعلى هذا الخلاف لو شهدا احدهما على الف والآخر الف الفين او شهد
احدهما على الف والآخر على خمسة عشر عندي صفة في لا قبل كذا الف والالفين وعندهما قبل على عشرة
وفي التنازع للقاضي التمام لان خمسة عشر كلمة واحدة مذكور في المظف ومعي غير الفين ولم ينفق على شيء
فلا قبل بخلاف ما لو ادعى ثمانية خسمائة فشهدا احدهما بالالف والآخر بالالف وخسمائة فانه بالالف لان التنازع ثمانية
فذكر بغير الخطبة وكان الف مذكور في شهادة فافترقا على لو شهدا احدهما على عشرين والآخر على
خمس وعشرين قبل على العشرين بالاجماع معناه اذا ادعى المبيع خمسة وعشرين اما اذا ادعى عشرين لا قبل
بالاجماع ولو فخر في هذه المسئلة وفي الف والالفين فقال كان في عليه الفان كفى اثرا في الف قبل ولو شهد
احدهما انه اقر بهذا المبيع بالدفعة دوم ومن وشهدا لآخر انه اقر انه اودع الف درهم بغير ثابة او ادعى الف درهم
مطلقا اما اذا ادعى واحد الشاهدين في الدعوى فقد كذب احدهما الشاهدين فلا قبل هذا اذا شهدا على الف درهم واختلفا
في الجنة اما اذا شهدا احدهما ان هذا المبيع علم الف درهم ومن وشهدا لآخر ان له عند الف درهم وديعة لا قبل
وفي سعي الطالع الصغير هذا اذا ادعى عقد اقرار كان ذلك في دعوى العقد في ثمانية مسائل اربع والاجابة وكذا

والذين والفقير على مال والخلع والعتق عن المجد والسكاح اما في البيع اذا شهدا معا انه اشترى عبدا فلا
بالب درهم وشهدا اخر انه اشتراه بالب وجماعة لا تقبل هذه الشهادة سواء كان المتيقن اشترى بالب والفقير بالب
وجماعة وسواء وجد القوي من البائع او من المشتري واما الاله جارة ان كانت في اول المدعى فليس واذا كانت بعد
مضى المدعى والمدة من المستاجر فليس ايضا وان كان المتيقن هو الآخر فهو عوى الدين وقد ذكرنا حكمه في الكتاب
كليس ان كان الدعوى من العبد وان كان المتيقن هو المولى لا تقبل لان كتابته غير لازمة في حق العبد وفي ان كان المتيقن
من الزمان لا تقبل لانه غير لازم في حق المتيقن وان كان الدعوى من المتيقن فهو عوى الدين فثبت بالب في صفنا
وتبعاً للدين وفي القوي على مال والخلع ان كان الدعوى من العبد والمدة من المدة فهو عوى العبد فاذ كان الدعوى
من الزمان والموء فهو عوى الدين لان القوي والطلاق واقع باقرار المولى والزوج يبي متعياً للمالك والخلع من المولى
كالخلع وفي السكاح ان كان المتيقن هو الزوج والمرأة متعياً فهو عوى العبد بالخلع وان كان الدعوى من المرأة
فهذا عوى الدين عتق حقيقته ثم وعدها عوى العبد وفي نسخة العبد والشهيد من البائع الصغير لم ينفصل
بين ما اذا كان الدعوى من الزوج والمرأة فقال سواء كان المتيقن الزوج او المرأة اذا اختلفت الشاهدان في قدر
المهر والتمتعين في الاصل والاكثر يقضى بالخلع باقل المالكين لان المال يقع في السكاح وعتق يوسف ومحمد بهما
لا يقضى بالخلع اصلاً هذا بخلاف الاقرار فان كذب المقر في بعض ما اقر به لا يمنع صحة ما قر به الباقى **نوع ثمة**
وفي الاقضية رجل ادعى آخر انه درهم فادعى المديون انه او فاه وشهدا هذا اقرار الطالب بلا استيفاء
وشهدا اخر انه ابراء صاحب الحق من المالك لا تقبل وكذا لو شهدا معا انه اقر انه استحق الالف وشهدا اخر انه ابراء
او كذا او وجهه او يصدق عليه فاشتهى باطله ولو ادعى المديون الالف والشهود شهدا ان صاحب الحق
ابراه من دينه او يصدق عليه فاشتهى باطله ولو ادعى المديون الالف والشهود شهدا ان صاحب الحق
هو الغصب وشهدا شهود على الاقرار بالغصب تقبل ولو ادعى المديون الالف والشهود شهدا ان صاحب الحق
والآخر شهدا به وجهه او يصدق عليه فاشتهى باطله ولو ادعى المديون الالف والشهود شهدا ان صاحب الحق
بالصدق لا تقبل ولو ادعى المديون الالف والشهود شهدا ان صاحب الحق بالصدق لا تقبل ولو ادعى المديون الالف
والاقرار والشهود شهدا بالبراءة تقبل وانما يقع المسئلة في الخصم ليعلم ان الالباء ليس يقضى به ولهذا اخرج
الخصم على الاصيل والطالب يرجع على الاصيل كانه ابراء الخصم فبراءة الخصم يجب براءة ذمة المالك بوجوب
براءة ذمة الاصيل ولو ادعى الخصم المدة فشهدا هذا ببراءة الخصم فبراءة ذمة المالك بوجوب براءة ذمة الاصيل
المدة لانه اقرار بالبراءة ولا يرجع الخصم على الاصيل **نوع ثمة** وفي الاقضية رجل ادعى على آخر انه درهم في صدق فادعى
المشتري عليه بالبراءة هذا يلحق بجواب الدعوى تذكر في مسائل الدفع وجلان شهدا رجل على رجل انه اقر له بالدين
من مئة شاة اشتراه منه وقبضه وشهدا اخر انه اقر له في مائة درهم اقر له بالدين
وهذا لا يخلو اما ان اقر بال مطلقاً او بين السبيلان اطلق فخالق موطن لعلان على الف درهم ثم خالف موطن آخر

اقرار المولى في اللعان
الاقرار في قدر المهر

اللعان على الف درهم فاما لان ما ضمن المقر له بها وعند مال واحد واجمعوا انه لو شهدا معا في موضع
وشهدا اخر في موضع آخر فاما مال واحد ولو اقر في موضع واحد وشهدا معا في موضعين فاما مالان
في موضعين ثم وعند ما ان شهدا لك الشاهدين الاولين في الموضع فاما مال واحد وان شهدا معا في
آخرين فاما مالان كذا ذكر المصنف وان كان الاقراران في موطن واحد فاما مال واحد وعتق حقيقته ثم
فذلك حوتاً ولو اقر بال درهم واشتهى نفسه ثم قدم الى القاضي فاقوله بالدين ثم كان لا يخلو من المولى بالاعتناق
وكذا على القلب بان اقر واشتهى القاضي ثم اقره على غير المشا وكذا لو اقر في الموضع كذا شهدا على نفسه
بالدين ثم فاشهدا وان ادعى ذلك لالف ضوالم واحد بلا عتاق هذا اذا لم يذكر سبب فان ذكر السبب كان
فخراً بان اقر له بالب من هذا العبد ثم اقر له بالب من هذا العبد فمال واحد سوى كان في موطن واحد وفي موطنين
بلا عتاق وان كان السبب مختلفاً بان اقر له بالب من هذا العبد ثم اقر له في ذلك الموضع وفي موطن آخر بالب من هذه
الجارية بل لو مالان وكذا لو اقر رجل بالدين ثم عتق ثم اقر بعتق المالك في مائة درهم ان اقر بذلك لالف الذي في ذلك
العتق كان في صدق كانه مالان وكذا لو اختلفت صفته المالك وان اقر او كذا بالب درهم بعض ثم اقر بعد ذلك
بالب درهم سود فانه مالان ولو اجمعي المقر له اختلاف السبب وقال المقر في كلا الموضعين من هذا العبد
فالقول قول المقر وكذا لو ادعى المدين في نكاحين واقر بغير ما جرى بيننا او كذا في واحد ثم يقع بيننا
فوقه فالقول قول الزوج ولو كان السبب متحداً والملاش في اكثر بان اقر او كذا بالب واقر ثانياً بالب وجماعة
على صفة تطلب قد ذكرنا انه يجب للمالكين وعند ما دخل الاقرار في اكثر ويجب الاكثر وكذا لو اقر على
عكس هذا اقر او كذا بالب وجماعة واقر ثانياً بالب فالحاصل ان عندهما مال او كذا حتى يبي الدليل خلافه وعند
حقيقته ثم مالان حتى يبي الدليل بخلافه **نوع ثمة** وفي الفتاوى الصغرى اذا اختلفت الشاهدان لا يخلو
من ثمة اوجه اما ان اختلفا في الزمان او المكان او الاشياء او الاقرار ولا يخلو من اربعة اوجه اما ان كان
صفه لا يختلف في العتق حقيقته وهذا اوجه القول وفي قول طي بالقول اوجه القول الحق بالعتق اما اذا كان
الاختلاف في العتق كالجارية والغصب والقيل يمنع قبول الشهادة في الوجه الثلاثة واما في قول طي بالقول
وهو العتق فانه وان كان لا يتم اجماع القول وهو التسليم ولكن محل على قول المقر من اقرضه فصار كالطلاق
وكون واما القول الحق بالعتق كالجارية منع قبول الشهادة لانه وان كان قوله لا يثبت من احضار الشهود
وان كان الاختلاف في قول بعض كالمطلاق والبيع والشراء وكوكلة والوصاية والرهن والعتاق والديون
والبراءة والعتاق والحول لا يمنع قبول الشهادة في الوجه الثلاثة وفي الاقضية لو شهدا شهود على بيع
ولم يبينوا الحق ان شهدا على غير الحق تقبل وكذا لو بين احدهما وسكت الآخر ولو شهدا معا على الغيبة
مع القضي والآخر على الصدقة مع القضي لا تقبل رجل ادعى عبداً فبدرج له واقام البينة فشهدا
على اقرار ان ذلك المتيقن تقبل ولو شهدا على اقرار ان ادعى من المديون وقال المتيقن انه اقر بهذا الحق

مسألة الاختلاف في الزمان والمكان

ما عتبت منه ما خذ المذبح لا في الاقرار بالملك ولا في الاستيلاء على رايه الجامع وعلى
رواية الزبادات وان لم يكن اقرارا بما في ملكه بل في كونه اقرارا بما في ملكه فيه وليس من استقر
في اخذ المذبح وكذا لو شهدا احدهما انه اقر انه ملكه وشهد الآخر انه اقر انه ملكه منه وقال المذبح
هو اقر كحق لم يقع وكذا لو شهدا احدهما على اقراره انه وهب منه هذا العبد وشهد الآخر على اقراره انه اشتراه منه
بما في دينار وكذا لو شهدا احدهما انه اقر انه اشتراه منه بدينار وشهد الآخر انه اقر انه اشتراه منه بدينار
وكذا لو شهدا انه اقر انه اقر به وكذا لو شهدا ان المذبح على نفسه بكذا وكذا وكذا لو شهدا انه اقر به ولو
شهدا على اقراره ان المذبح في اليد لا قبل ولو شهدا انه اقر به عصبه او شهدا انه اقر به رهنه قبل وتصور
بالمصير **خبر آخر** وفي الاقضية ايضا لو شهدا احدهما انه اقر بان عصبه من فلان وكذا لو شهدا احدهما انه اقر
بانه اخذ منه ذلك فانه ينقض ذلك المذبح ولو شهدا احدهما انه اقر بان اخذ من فلان وشهدا احدهما انه اقر بان
لم اخذ من فلان لم ينقض ذلك المذبح ولو شهدا احدهما انه اقر بان عصبه المذبح هذا العبد وشهد الآخر انه اقر بان عصبه
او دعه هذا العبد قبل ولو شهدا احدهما ان له كذا من الدين وشهد الآخر على اقراره بكذا من الدين قبل كان
ما اذا شهدا احدهما انها جارية وشهد الآخر على اقراره انها مال ولو شهدا احدهما انها جارية وشهد الآخر انها كانت
حرة قبل خلاف ما اذا شهدا انها كانت بن لا قبل وفي الشبهة على العصب ينفي ان يقولوا المشاهد
عائنه اخذ منه ولا ينفك ان يشهد انه عصب ولو ادعى هو العصب ومن شهدا على اقراره بالعصب وشهدا
احدهما على العصب والآخر على اقراره بالعصب وقد ذكرنا في هذا الفصل بطرق الاستشهاد ولو شهدا احدهما
انها لو شهدا للآخر انها كانت بن لا قبل ولو شهدا احدهما انها ولدت منه وشهد الآخر انها حلت منه او شهدا
انها ولدت منه على كذا وشهد الآخر انها ولدت منه جارية قبل كذا وفي الاقضية وفي المتن في لو شهدا احدهما ان اقر
بان المذبح سكن هذه الدار وشهد الآخر ان اقر بان له الدار لا قبل ولو شهدا احدهما ان اقر بان هذه الدار كانت
للآخر انه سكن هذه الدار فحضر بالدار ولو شهدا احدهما انه اقر بان اخذ منه هذا العبد وشهد الآخر ان العبد له
لا قبل وفي الفتاوى لو شهدا احدهما ان جنة التوب لملك كذا وشهد الآخر على اقراره بذلك لا قبل ولو شهدا
على اشتراؤه بالبيع والآخر على اقراره بالبيع بالمصير لا قبل وكذا لو شهدا احدهما على الملك للمذبح والآخر على اقراره
وقدر هذا ولو انكر المذبح الاذن للعصبه احدهما على الاذن بالشيء الاخر على الاذن في الطعام قبل
ولو شهدا احدهما على الاذن والآخر على اقراره به يقع بغيره لا قبل **فصل الخامس**
في الشهادة في الكساح وفي فتاوى الفقيه رجل ادعى كساح امراة فشهدا انها زوجت نفسها منه
والآخر ان ولها زوجة منه لا قبل فلو ادعى هو عليها ثانيا انها زوجت نفسها منه فشهد هذا الثاني على
ذلك قبل فلو ادعى عليها على انها زوجت نفسها منه وشهدوا ان ذلكها فلهما فلهما. زوجها منه قبل
ولو شهدا انها كانت لغرا فشهدا انها الكساح في الحال فلهما فلهما لا يندري في الحال هل هو من اثم ام لا

مطلوب
بالدين
بالدين

او قاله لا فشهدا انها اقرت قبل وقد ذكرنا في الاقضية لا يجوز شهادتهما الا بيمين والمحدود
في قذف والفاسقين وايضا لو قبل لبيها بالكساح فلو تصدق القاصي بشهادتهما العبدان او العبيدين لا ينفذ
ولو شهدا بالكساح وقالوا بهن العبدان ما بالفاضية ما ايشان رازن وشوى من رايهم او دانسته ايم
او جنان ما بيبه اندك زمان باسويان ما بيبه لا قبل انهم شهدا على الرضا والكساح وما شهدا على
الكساح وقالوا القاصي الامام قبل لان هذه الشهادة على الكساح وعلى الرضا ولو شهدا وقالوا جوبن بذا ورا
باين شوى داد است. وادانسته استله وصادار است لمقبل وانما قبل رجل ادعى على امراة انها
زوجت نفسها منه بحسب دينا را والمصير وشهدا على الكساح ولم يذكر المصير لان المال في الكساح
ينقض به المثل ولو كان المصير من المرأة فخرج عوى المهر وقد ذكرنا **الفصل السادس** في الشهادة في
النفقة والورث وفي الاقضية اذا شهدا لشهود اذ قال ولدت هذه الامة ثم لم يولدوا على ذلك عنت المصير
وكذا لو شهدا ان فلان قد خلى الولدين ابني من هذه الجارية جازد جبر ادعى على اقراره ان ابني من فلان يولد
لمن لا يثبت النسب للشهادة رجلان او جبر او امرأتين وكذا لو كانت المصير هي المرأة هذا اذا اكدت ابني اقا
اذا صدقوا ومثل يولد النسب للشهادة فان كان الابن معترف وجعل ومات ودفن في هذا المصير ومن
مولاه اما اذا كانت المصير امرأة لا يثبت النسب ان صدقها الابن فان كذبها الابن لا يثبت النسب منها
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين امرأة جاءت بولد فقلت لزوجها هذا ابني مست وصنفها الرقيق ثم جاءت
امرأة اخرى فتبكي انها ابنتها وشهدت امرأة على الولد لم اقبل شهادتها المرأة على ذلك وذلك المستلزام يثبت
الشبهة بما يجوز الدخول من غير شهادتهما القابلة اذا لم يكن لها زوج امرأتان ادعت كل واحد منهما نسب
ولولها ابنيهما لم يثبت النسب من واحد منهما حتى يشهد على كل واحد او رجل وامرأتان فان قام كل واحد
منهما بيمين يثبت النسب من كل واحد كانت الولد ابنيهما او بيمين غيبه نحو وعندهما لا يصدق لغيرهما وان كان
لوا قام كل واحد منهما بيمين او رجل وامرأتين يثبت النسب من كل واحد كانت الولد ابنيهما او بيمين غيبه وذلك ولو كان الولد
في ابنيهما تنعيان ولا ينافي لهما يثبت النسب من كل واحد فان زاد اليك على اثنين قال ابو يوسف يثبت من
اكثر من اثنين وقال محمد بن يونس يثبت من كل واحد ولا يثبت من كل واحد وقال ابو حنيفة يثبت من كل
وان كثر **خبر آخر** وفي الاقضية اذا شهدا هذا ان هذا الرجل وادعي فلان لا اعلم له دار فاعني
ولم يذكر سببا يثبت به او شهدا انه مولاه او ادعى او ابن عمه او جنة او جنة فلهما في هذه الوجوه
باطلة والقاضي لا يثبتها من غير ذلك خذ اذا شهدوا انه مولاه او وادعي لا اعلم له دار فاعني لا يثبت حتى يشهدوا
انه مولاه اعتقه لان المصير اسم مشترك بيننا ولا لا على ولا لا على فان بينوا انه مولاه اعتقه جازت الشهادة
وانما ثبتت بذكرها انه وادعي لا وارث له عن لسانه لا يثبت من لسانه وقول الشاهد اعلم له دار فاعني
بشهادة الارث اعني عند ولو قالوا الارث لا يثبت من لسانه لا يثبت من لسانه وقول الشاهد اعلم له دار فاعني

مطلوب
بالدين
بالدين

ما قرأت عليك من لسان يروي ذلك كذا الشاهد إذا قرأ على القاص مع بعضه دون البعض جاز لان من شهد
بما في القاص لا يسمع له حديث لان يروي فان قتاده وداود قد روي احاديث كثيرة عن الحسن بن مالك عن
غني وقيلوا عنه بخلاف الشهادي حين لا يجوز شهادته لا يسمع له الا بما يسمع له من الشاوة والقوت بسبب القوت والاعلم
كتاب الرجوع عن الشهادات وفيه شريعتان اذ شهد الشاهدان بما على انسان فحق
بشر ثم ادعى المشهود عليه انهما جاععا لشهادتهما واداد بينهما لا بين عليهما ذلك ولا يستل عليهما البينة على ذلك ولا لهم
للرجوع عند غيرهما وكذا هذا في سائر الحقوق والحكم وكذا اذا جاععا لشهادتهما وشهدا بالمال على أنفسهما
لا جبر الرجوع ثم جحد ذلك فشهد عليهما الشهود بالمال من قبل الرجوع والقمان لم يقبل اذ انقضاء قاعده القاض على ان
القرار بهذا السبب فلكذا لا يلزمها القمان ولم يقبل القاض منها حتى جاععا لم يقبل بها ولم يقبلها
شيئا وادعى الشاهدان عن شهادتهما عند القاض اول مرة وجحد الرجوع فقامت عليهما البينة بالرجوع
وبقضاء القاض بالقمان فانه ينفذ ذلك عليهما ويقبض المالك وكذا الرجوع عند القاض الذي شهد عند نفسه
ذلك ثم اخضعوا الى غيره الشاهدان اذا جاععا لشهادتهما رجعا مستغرا بصحة عند القاض لا يبطر القضاء
كن ضمنا المالك الذي شهد به وهذا قول لا ينفذ في الرجوع وموقولا على الشك سواء يقبل المضي للمالك الذي قضى
اولم يقبل وكذا المقادير بعد ذلك ان كانت الشهود ثلاثة نفر فخرج احد منهم يقضي شيئا والاصل في هذا انه يقضي
في هذا بقاؤه من بقى لا يرجع من يرجع فان بقي من يحفظ نصف الحق فالنصف على الذين رجعوا على قدر حقوقهم فلو رجع جميعا
اشان ضمنا نصف المالك ولو شهد رجلان ثم رجعت امرأة فليدعي المالك وان رجعت امرأة فان فليدعي
النصف ولو شهد رجل واحد ثم رجعت امرأة فليدعي المالك ولو شهد رجلان ثم رجعت امرأة فليدعي المالك ولو شهد رجلان
رجل واحد فليدعي المالك ولو شهد رجلان ثم رجعت امرأة فليدعي المالك ولو شهد رجلان ثم رجعت امرأة فليدعي المالك
امراة بعد ذلك فليدعي المالك ولو شهد رجلان ثم رجعت امرأة فليدعي المالك ولو شهد رجلان ثم رجعت امرأة فليدعي المالك
بخ اذا شهد رجلان على رجل انة باع عبدا فمات ذلك المالك فليدعي المالك ولو شهد رجلان ثم رجعت امرأة فليدعي المالك
القاضي بالسبع وامر المشتري بتقاضي الثمن ثم رجع الشاهدان ان كانت قيمة العبد النكاح اذ اخل في ضمنا شيئا
للبايع لانهما عتقاه مثل ما لو اكره وان كانت اكثر ضمنا الفضل لعدم العوض ولو شهد بالسبع وقبض الثمن
ثم رجعا ضمنا له وان كان لرجل على رجلين فشهدا انه وهبه له او صدق به عليه او اقره ثم رجعا بعد القضاء
ضمنا ولو شهدا انه اقره سنة ثم رجعا بعد القضاء قبل الخلو وبعد ضمنا المالك لطلب الرجوع ودعا على المطلوب اذ
فان توى ماعلى المطلوب بموت منسك لم يرجع على الطالب مجازي الحيا اذ ولو شهدا على عتق عبيد والتسليم ثم رجعا
بعد القضاء ضمنا وان كان الواهب يملك الرجوع لانه منعه واذا ضمنا الرجوع له ولا للمالك ايضا لانه بمنزلة العتق
ولم يقبل الواهب الشاهدين فله الرجوع في الهبة ولو لم يخطط لطلب الرجوع الى ابيان شرط الرجوع ويان حكم
اما بيان شرط صحة فقوله شرط صحة على الخصم على الشك في صحة الرجوع في غير جليل القاضى ومرة نظرا في اذ

المشهود

المشهور
في
غير جليل القاضى

المشهور على هذا القاضى رجوع الشاهد غير جليل القاضى وانكر الشاهد ذلك لان ادوا المشهور عليه اثباته بالبينة
اذا اراد استخلاف الشاهد ليل ذلك اذا اقر الشاهد عند القاضى انه رجع عند غيره في حق اقران وطريقه ان
يجعل هذا رجعا مبتدئا عن الشاهد لا ان يستبرك ذلك الرجوع الذي كان عن غير جليل القاضى واما بيان حكمه فنقول رجوع
الشاهدان كان قبل القضاء ويقع في حق نفسه وفي حق غيره حتى يجزى الشاهدان التفرع ولا يقض القاضى منها وادى
على المشهود عليه وان كان بعد القضاء وكان ابو حنيفة في قوله يقول انظر الى حال الرجوع ان كان حاله عند الرجوع خيرا
من حاله وقت الشهادة في هذا لا يصح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التفرع وينقض القضاء
ويرد المال على المشهود عليه وان كان حاله عند الرجوع خيرا من حاله عند الشهادة في هذا لا يصح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التفرع
ولكن لا ينقض القضاء ولا يرد المشهود به على المشهود ولا يلج القمان على الشاهد وهو قوله استاده قتاده ثم رجع
عن هذا القول قال لا يجب رجوعه في حق غيره على حاله حتى لا ينقض القضاء ولا يرد المشهود به على المشهود عليه وهو قوله
ابن يوسف ومحمد ثم رجع واذا صرح رجوع الشاهد بنظر بعد هذا ان لم يكن المشهود به ما كان كان فصاحا او مكافا
فلا ضمان على الشاهد عن عتقنا وان صار الشاهد متلفا لذلك لشهادته وان كان ما لا فان كان الاتلاف
ببعض مباداة فلا ضمان على الشاهد ايضا وان كان ببعض لا يبادى فبعد ذلك العوض اضمنا وبخلاف القمان فيها واداه
وان كان الاتلاف ببعض عوض اصلا فيجب ضمان اكثر في آخره وللألم **كتاب الدعوى** وهو من عمل على
سبعة عشر فصلا الاول في بيان كون دعوى ما يقع بالبرهان وما لا يقع بالبرهان في دعوى
القبض والعقد والملك في دعوى الاستيلاء والمنفعة في دعوى الدين الحاضر ودعوى الشراء والقداس
في دعوى الاجارة السابعة في دعوى الكفالة السابعة في دعوى القاضى في دعوى القاضى في دعوى القاضى
الحادية عشر في دعوى الحق السابعة عشر في دعوى الكفالة السابعة عشر في دعوى القاضى في دعوى القاضى في دعوى القاضى
في البراءة عن القاضى في دعوى الاستيلاء السابعة عشر في دعوى الكفالة السابعة عشر في دعوى القاضى في دعوى القاضى في دعوى القاضى
في الدعوى في المدعى عليه **الفصل الاول** في شهادات الاصل في ما يكون خصما ولا يكون قال بشرط
صحة الزاهر والمرتب في دعوى عين دين والحادية والاجارة كالزهر واما خصم المزارع فهو هو بشرط
في دعوى القبض ان كان البذر من المزارع فهو كالمزارع بشرط حصرته وان لم يكن البذر منه ان ثبت
الدفع فذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا في دعوى المالك المطلق اما اذا ادعى على آخر غصب شيعة وانما في المزارع
لا يشترط خصم المزارع لانه يدعي عليه العقد ولو كانت الدائرة بيد البايع بعد البيع فما مضى واستحقاقه لا يقضي
بالدلالة لا بالخصم البايع والمضوى في الزايدات وكذلك يشترط خصم البايع ولو ثبت توى عند القضاء
بالشفقة اذا كانت الدائرة بيد البايع في بيع المزارع وفي الاقضية اذا كانت الدائرة بيد رجل شراء فاسدا
فوضعه لمن يذيعها وفي شهادات الاصل عن محمد في رجل اقام البينة ان له دنانير الغائب على هذا الرجل الف
درهم ثم حضر الغائب بخلاف اعادة البينة وقبل حصرته يقضي بقبض الحاضر ومن الغائب وغنى يوصى ثم

يقضي بفسيد الحاضر والغائب لا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر وعي محمد بن سئل قوله يوسف بن
بعد هذا ما يدل على رجوع اليه يوسف بن قوله في حقه ثم وعلى هذا الخلاف لو ادعى انه استولى من قبله من الغائب من
هذا الرجل هذه الدار بكذا او اقام البينة ولو اقام رجل البينة ان كان لا يبعد على هذا الرجل الف درهم وان
مات وتركه وابيا آخر غائبا اقام البينة وطلب بفسيد يقضي بفسيد بفسيد وهل يقضي بفسيد البين الا هو ذكره
الا حقيقته انه يقضي ولا يحلف البين الغائب اعادة البينة اذا حضر ولم يذكر الحلف في دعوات الاصل لو ان
احدا الورثة اذا ثبت القصاص يقتل امير على رجل هل يقتل في حق الكل على ما ذكرنا من الخلاف في البينة في دعوى
وعنده ما يثبت وذكر المسئلة في الجاني الصغير في كتاب القصاص ووضع المسئلة في الدار ولم يذكر الخلاف
كما ذكر في البينة في الدين وصورتها رجل ادعى على رجل دارا في يد وقال انها كانت ملك لي مات وتركها
ميراثا بيني وبين اخي الغائب فانكتم اقام البينة يقضي بفسيد بفسيد ويترك بفسيد الغائب يد حتى يحضر
الغائب وعندنا ان كان المدعي عليه موقرا حكما قال لو ضمه له وان كان منكرا في حقه لم يوضع في يد عدل
وفي المتن لا خلاف المشايخ على قوله في حقه وعلى قوله لا يشك انها في حقه من فلو حضر الغائب هل يحتاج
الي اعادة البينة في طاهر المذهب لا دور في الخصاف انما كانت وما ذكره طاهر الرقابة اصح فان الواحد من
الورثة منصف حقا في اثبات الميت وعلى الميت وفي شهادته اصل لو ادعى عبنا تركه واحضرا احد
الورثة واقام البينة عليه وقضى القاضي يكون قضاة على جميع الورثة وفي شهادته ان الجاني الكبير انما يكون
قضاة على جميع الورثة لو كان المدعي به في يد الواحد الحاضر ولو كان البعض في يد ينفذ بقدره وفي
القناوي الصغير رجل ادعى ببناء على ميت واحضرا احد الورثة واقام البينة وقضى القاضي يكون قضاة على
الميت وان اقر الميت ان الميت لم يترك شيئا من امواله في يد الوصي له في حقه في هذا الباب انما
هو قسم في اثبات الوصاية والوكالة وفي اثبات النسب حكمة في الوصي والوارث والموصي له والفرع
الذي الميت عليه دين والفرع الذي للميت دين وسبب هذه دعوى النسب لو كان للميت
واحد او اكثر عليه اثنين بان ادعى رجل على رجلين ما له في حصة احد ما حاضر والاخر غائب فثبت
الحاضر واقام البينة قال ابو حنيفة ثم اقصى ملكا على الحاضر والغائب ذكر المسئلة في الاصل وقال
القضاء مقصور على الحاضر وفي الاقضية شوق الجاني تارة يذكر قوله في يوسف بن قوله في الاقضية ثم
وقارة يذكر قوله محمد بن ابي حنيفة ثم وقارة مع ابي يوسف ثم وفي بعضها القضاة مقصور على الحاضر
عنه حنيفة وفي بعضها على الحاضر والغائب وكان في حقه في حقه في رواية بن يوسف ثم واثبات
وعن محمد بن روايان في الفصل كلها في الجاني الكبير في الجانيات في باب ما يكون المولى من عبيد
فصلا رجل ادعى على آخر انه قطع يد عبده فلان وقيمته كذا او ادعى عليه مهر جارية وصدة قالمش عليه
والى ان يدفع اليه حاقه ان يجد الغائب فان القاضي يأمر بدفع الارش والمهر اليه ولو كان للعب

مفسر في
الكتاب

الغائب ودين عند هذا الرجل وعصب هذا الرجل من الدم او عليه ثم سئل قوله في يوسف بن قوله في يد
الملك بان الذي دفع اليه العبد وصدة المولى جارة لا يجبر الملك على دفع المهر اليه ولو كان الف درهم من فروع
او عصب استملاك او ودينه استملاك فالتاخي بفسيد مثل المولى بخلاف الميت وفي الاقضية رجوع ادعى على
آخر عبده اعيته واقام البينة فركبوا ولم يتركوا حتى اقر ذوا اليد اذ هو باع من عيني او وجهه لا يقضي في حق الملك
انا التصرفات في حق المقرض حتى لو لم يظهر عدالة الشئ بعد اقراره وكذا لو اقام شاهدا واحدا ثم نصره المدعي على
هذه التصرفات لم يجز في حق الملك كما في الشاهدين ولو لم يقر شاهدا اصلا جاز اقراره ولحقه من المقر له ولو لم
يأشعل المدعي عليه من التصرفات وكنته اقر بالعبد المدعي به المدعي بعد اقام المدعي البينة فالتاخي يقضي عليه
بالاقرار ام بالبينة ذكر في الاقضية انه يقضي بالقرار وفي الجاني الكبير قال يقضي بالبينة وفي جميع التوازل
في مسائل لو استغنى لو شهد او دعيه على رجل بالقرينة فاققر الشهود عليه بالقرينة هل يقضي القاضي بالقرينة
بالبينة اختلف المشايخ بينهم والادام الرستغني ثم قال في القضاة بالبينة او في لثباتها اقرى وسبب
في فصل دعوى الدين وفي المتن في لواعي المدعي عليه المدعي به بعد ما اقام المدعي البينة قال ان قدرت على
المستوى اطلبه البيع وان لم اقد عليه وعدلت البينة خير من المدعي ان شاء اخذ من الجاني قيمته وان شاء
وقر الام حق يحضر المشتري وفي جميع التوازل لو باع المدعي عليه بقرينة المدعي البينة ولم يسلم الي المشتري
حق اقام المدعي البينة على المدعي عليه فقصى القضاة وسلم الي المدعي ثم ان هذا المشي اقام البينة على المدعي
على ان العبد كسب سبب انما اشتراه من المدعي عليه وفي يد بعضه وشهدا الشهود بذلك فانه يقضي به للمشتري
فلو باع العبد من المدعي عليه بعد ذلك او وجهه منه جاز وفي الجبله ليرجع العبد والدارا المدعي عليه وفي القناوي
للقاضي الادام رجل ادعى عينا في يد رجل انه قد فاعل المدعي عليه فقبل ان يقيم المدعي البينة على دعواه باع المدعي
عليه العين من رجل واشهد عليه فلما اقام المدعي البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين اقام ذلك
المشتري البينة على المقضي ان العبد له وفي يد بعضه فقصى له ثم ان المقضي له الشاهدا وشهدا ببيع المدعي من يده
او وجهه له جاز ويعود العين اليه هذه حيلة بفسيد الناس في القناوي الا ان انما تصح هذه الحيلة اذا لم يبيع
المشتري من المقضي عليه الاصل وانما ادعى ملكا مطلقا فاما اذا ادعى اشتراة منه لا يبيع دعوى المشتري لان
المشتري صار متصفيا عليه بالقضاء على يده وانما وضع المسئلة فيما اذا باع المدعي عليه ان يقيم المدعي البينة
لان لو باع بعد اقام المدعي شاهدين وعدل الشهود وبطل القاضي ببيع المدعي عليه وفي الاقضية رجل ادعى
نفس دار في يد رجل فاققر المدعي عليه ولم يدفع اليه وغاب حضر رجل اخر ادعى هذا النصف فالمقر له لا يكون
خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر فوضعه رجل ادعى على ميت الف درهم لم يكن خصما الا الوارث او الوصي
والفرع ليس بخصم وكذا الموصي له وانما هذه الجاني الكبير في كتاب الوصايا في الباب الاصل منه وهذا النوع
من المسائل بعضها كالبينة في كتاب القضاة في فصل الوصي والبعض في يد في صدر دعوى الوارثة والنسب البعض

انما هو
المدعي عليه

حلية

الشيخ

ثاني في فصل دعوى الورثة والقبض والبعض في دعوى الكفالة دعوى دفع القرض هل هي من اختصاص المالك
فيه والفقير على ما هو في الجاهل الصغير في كتاب القضاء اشارة الى الحق فانه قال دعوى ادعاه رجله
كل واحد منها يقول في يد المتفق باليد لا يدعيها ولو ادعى احد ما باليد لا يقبل له باليد ولو اقام احد دعوى
انها في يد المتفق باليد له قال لان البينة قامت على الخصم لا على يد مدعيه فانه يدعيها يدعيها على ان الدعوى دفع
القرض سمع لان اليد ليست ثابتة لا على يد مدعيه بل على يد خصمه من حيث وقفي له بها فبقيتها
فاقام الآخر البينة ان الميت اوصى له بكل الجارية بعينه فاما الموصى لا يثبت له من ماله من غير الوصية
الا في اولى يدك فان غاب الموصى له وحضر الابن فهو ليس بحجم **جواب** في التناقض في آخر شهادات
الاصول في باب الاختلاف في الشهادة اذا كانت دارة يد رجل ادعاه رجل واقام البينة انها له وفيها بناء
يقضي القضاة بالدار او ببيتها بناءا لدار فلان المتفق له اقرار ببناءها المتفق عليه ولا يكون تناقضا
وكذا لو اقام المتفق عليه البينة على المتفق ان البناء له فبقي له به ولو كان الشهود شهدوا بالدار ببيتها
ثم اقر المتفق له بالبناء للمتفق عليه بطلت الشهادة وردت الدار على المتفق عليه ولو لم يقر هذا لكن اقام المتفق عليه
البينة على ان البناء له لم يقض له به اصله والتقوى والشجر والحاتم والستيف والفض والخيل على هذا
دار في يد رجل قال هذه الدار فلان ثم اقام البينة ان الشجر له فهو منسحب لا يقبل وكذا الحاتم والستيف
اذا اقام البينة ان الفض والخيل له لا يقبل بعد اقراره ان الجمل والحاتم له ولو ادعى بيتا او طائفة في
يد رجل واقام البينة وقضي له به ثم اقام المدعي البينة ان البناء له لم يسمع دعواه وكذا لو اقر المتفق له
ان البناء للمدعي عليه فهذا الكذب للشهود وفي المتن في لو شهدوا بالدار للمدعي ثم ماؤا او غابوا فلم يقدر
عليهم فلما ارادوا القاضي ان يقضي ببيتها قال المدعي عليه اقام البينة ان البناء بناه ابا بنية لم يقبل وكذا
وقضي للمدعي ببيتها رجل ادعى شراء الدار من ابيهم بركت شجرة الشراء فادعى الادب منه قبل وعلى
المتسائل قبل ولو اقام البينة على انها بالشراء او بالادب ثم قال لم يكن في قطا ولم يقبل قط لم يقبل ببيتها
وسيط القضاء وقد ثبت في كتاب القضاء ولو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين واقام
البينة لا يقبل الا اذا ثبت فقال تصدقها على وبقعتها ثم وصلت اليه سبب من لا سبب في الصدقة
فاشترتها منه وتبين ان الصدقة هي التي واثراء كان خليفته الملك **جواب** ادعى على آخر انه استهلك
عليه عينا من اعيان ماله وبين صفته وقيمتها وهي القيمة ثم قال بعد مدية طفتت انما استهلك وانما قيمه وادعى
احضاره كما هو الزعم يسمع وعلى القلب كذلك هذا اولى ولو ادعى ان هذا الدار فلان وكل البضوء فيها
ثم ادعى بعد ذلك انها فلان آخر دارة وكل البضوء فيها لا يقبل الا اذا ثبتت كانت فلان ولكن البضوء فيها
فيها ثم باعها فلان آخر وكل البضوء فيها ايضا واقام البينة قبل ولو ادعى انها فلان ولكن البضوء فيها ثم
ادعى انها لم يقبل بجلد مالوا ادعى ول مرة انها لم ثم ادعى انها فلان وكل البضوء فيها واقام البينة على ذلك قبل الا اذا

وفق في المسئلة الاولى فقال كانت فلان وكل البضوء فيها ثم اشترتها منه فصارت في واقام البينة على ذلك
في يده قبل ولو ادعى انها لم ودرها من ابيهم ادعى بيع آخر انها ودعاها من الميت واقام البينة على ذلك
قبل اكل في شهادات البينة وفيها ايضا في اولى يد مدعيه رجل ادعى على آخر نصف دار مبيعا ثم ادعى بعد ذلك
جميع الدار لا يسمع وعلى القلب يسمع وفي الاجسام من ادعى على آخر مدونة في يد ملكا مطلقا وقضى هذا
الملك قبل هذا بالشراء او بالادب لا يسمع وهكذا في كل الصدقة يندفع في قاراه القرض وهذا اذا اقل ذلك
عند القاضي فان قال ذلك عند غير القاضي فهذا الاقل سواء قاله بضم سمع في النسخ لانما طيلة الدار المغيبة
تق وفي الاصلية هذا اذا ادعى شراء من رجل موهوب ونسبه اليه بغير حق اما اذا اقل اشترتها من رجل
او دارة منه ولم يذكر نسبه ثم ادعى ملكا مطلقا سمع منها وهكذا في كل المشتري لو كان دعواه الموهوب بالشراء
او بالادب لم يسمع صحيحا ما لم يكن المدعي عليه ثم اعاد الدعوى وحقها غير ان ادعى مطلقا لا يسمع وقال
المدعي عليه في الدفع انه ادعى صدق العين على ما يبيع بالشراء او بالادب سمع هذا الدفع ولو ادعى بعد القضاء
على سبيل القضاء ثانيا في فصل الدفع وفي الاصل لو قال موهوب ثم قال ملكي بالشراء او بالادب واقام البينة
لا يقبل الا اذا صدق المدعي البينة فحينئذ يقبل ولو ادعى بالشراء ثم ادعى مطلقا ثم ملكا بالشراء يسمع وفي
النسابة القرضي التناقض كما سمع الدعوى لنفسه سمع الدعوى لغيره **قوله** في المساومة وفي الزيادة
آخر كتاب البيوع في باب المساومة رجل اشترى ثوبا فليس انا او ساومه ثم ادعى انه كان ملكا قبل الشراء او قبل
المساومة او كان لبيه مات وترك ميراثا لا يسمع صدق الدعوى اما لو ادعى ان هذا كان ملكا لابيهم فليس
ثم مات وترك الميراث ميراثا لا يسمع ويقضي بالمرء له او قال عند المساومة ان هذا الطيلسان لبي وكذا
بيعه فبقي مقي فم يفتق بينهما سمع ثم ادعى الادب من ابيهم قبل ولو ادعاه او ساومه ثم ادعى بيع في والمسئلة
بكالها لا يسمع دعواه في نصيبه وسمعه في نصيب صاحبه ويجوز في نصف الطيلسان لتعريف الصفة عليه
ولو اشتراه ومن وقفته ولم يقضه او لم يتركه فسمعه ساومه ثم جاء ابنه وادعى ان الطيلسان لا يسمع
وبرجح المشتري بالتمسك على البائع اما اذا لم يقض القاضي حتى مات الابن لا يقض لابل لان دواء الخصومة
شرط ولم يوجد لانه لا يصلح خصما وعلى هذا من ادعى ان الطيلسان بالشراء فشهد به رجلان لا يقضي له
اولم يقض ثم ادعى اصابا حدين الطيلسان لا يسمع دعواه الا اذا قال عند الشهادة ان هذا الطيلسان
في اوله وقد باعه فلهم بين فلان يقبل ثم ياتيها على البيع ولا يقبل قولها انها في اوله ثم اذا اقام البينة
ان الطيلسان له ووثق على ابيهم لا يقض التناقض ولو قال انه لو لم يذكر لفظة الشهادة ثم ادعى الطيلسان
او ادعى انه وكل ابن يسمع وكذا لو شهد بالاجابة او الاستيعان او الاستعانة او الاستعانة من المشتري
بطل دعواه وسواء ادعى لنفسه ولغيره ولو اقامت البينة على انه ساومه في مجلس القضاء خرج من الخصومة وخرج
موكلا من الخصومة ايضا ولو كانت المساومة في غير مجلس القضاء خرج الوكيل من الخصومة دون الموكل بناء على

و في الاصل لو شهد الشهود في الاجتهاد والغيصة انها بن قبل ان لم يشاهدوا القاضي فغير ذلك
فان سألهم فلو حوكم في ملك الرقبة واليد على الاجتهاد والغيصة انما ثبت بقطع الشهود ببعضها من غير منافع وكون
قالت الشهود رايها وراية وعلمانه في هذه الدار يدخلون الدار لا يتصرفون في الدار في حق يقولوا انما
سكننا فيها وعلمنا في يوسف في رجل لم يجرى ماء الى داره او الى داره فقال هذا حق ولم يجرى ما لي اقبل
ببيتته وابو حنيفة في رجل لم يجرى ماء الى داره او الى داره فقال هذا حق ولم يجرى ما لي اقبل
الماء فيها لذلك لكن ليس ان يقطع الميزاب على يافته بيان في كتاب الحيطان ولو اخرج على اخره المرواروقه
الفرق في داره القول في صاحب الدار ولو اقام المالك البيعة ان كان في هذه الدار لم يسمي بهذا شيئا
ولو شهدوا ان لا يبيعها وسواء دونه وبتقوا طول رجسهم بالذم ان يفسد به ذلك وان لم يسموا طول رجسهم
وصدوره لا يقبل هذا في رواية الامام في سليمان في رواية الامام في بعض الكهين في ان لم يسموا طول رجسهم
وصدوره كان اجوز وهو مقتد برض باب الدار المظلم **جواب** في دعوى الاصل رجل ادعى على آخر دارا
في بين وقال ملكي في يدي فانكر المالك عليه انما ملك له كنهه مقرا انها في بين واقام المدعي البيعة فان
القاضي يفتقر بين البيعة لم يسموها انها في يده المالك عليه قاله بعض اصحابنا رآه اذا قال المالك
انه ملكي في يدي لا يسمع هذه الدعوى ويقول له القاضي اذا كان ملكك في يدك ايش تطلب متى تطلب
ان يقول ان هذا اذا لم يكن ثم من يارعه اذا كان ثمة من يارعه فيها او في اصدما يقبل ويستمع الدعوى
وفي ادب القاضي لخصاف ولو اقام احدهما البيعة انها في بين واقام الاخر البيعة انها في يده صاحب الملك
دون صاحب اليد قال شافعي اضمنه على وجه الفصل ونصفه على وجه الذكر لان الكلام فيما اذا كانت في يدهما والظاهر
ان كل على وجه الفصل في الاصل والكتاب الدعوى ادعى رجل ان دارا اكل واحد منها يقول في يدي
فكل واحد منهما البيعة فان اقاما البيعة فكل واحد منهما باليد في النصف وان اقام احدهما البيعة
انها لا تقبلت بأكملها وان لم يسم لها بيعة وتطلب كل واحد منهما يمين صاحبه ما يمي في بين حلف كل واحد
منها ما يمي في يد صاحبه على البتات فان حلف لم يقض باليد لهما ولا لاصدما وان حلف قضى باليد لهما وان حلف
اصدما باليد لهما فان كانت في يد غيرهما لم تنتزع من بين ولو ادعى المالك اذا حلف فكل واحد منهما بالنصف
الذي يدعيه صاحبه فان حلف اصدما وحلف الاخر قضى بأكملها ملكا للذي حلف نصفها كان في بين ونصفها
للاخر الذي في يد صاحبه صار للحلف يتكول صاحبه واذا اقام احدهما البيعة قضى بأكملها ملكا لهما
باليد ونصفها الذي كان في يد صاحبه بالبيعة رجل ادعى على آخر دارا في بين وقال ملكي رهنها الي منك
فانكر شهدا ان هذه الدار ملكه في يده فله بغير حق يقبل وصار بين بغير حق لما انكر الشهود وفيه
افتقار القضي ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقت من جهة ظاهري على جهة مطلوبة وانتم في ذلك
الوقت وذكر الشرايط وان ثبت بالبيعة وقضوا القاضي بالوقفة ثم جاء رجل ادعى ان هذه الارض ملكه حقة

يستمع بخلاف العبد اذا ادعى المتق على انسان وقضوا القاضي بالمتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملك له يسمع
لان القضاء بالمتق قضاء على جميع الناس بخلاف الوقت قال القصد الشهيد لم يولد دارا في بين كنهه سمعت ان قولي السيد
الامام ابي جعفر على هذا في رواية في انفس الائمة الطوائف وكون الاسلام على الشريعة ثم انما الوقت كلف في عدم سماع القاضي
بعد قضاء القاضي بالوقفة لان الوقت بعد ما يقع بشرائط لا يبطل الا في موضع خصصه وهكذا في النوازل رجل
باع داره من رجل وسلمها اليه في الستة اشهر ثم وقعتها في العلاء بية بغير من الشهود قال وقت هذه في الظاهر فل
ادعى المشتري انشرا بعد ايام واقام البيعة على كنهه في دعواه وبطل الوقت فلو ذهب المشتري الدار في الوقت
او باعها منه جاز في الحيلة لقطع الظلم في جميع النوازل وفي الاجناس وادعى يد رجل في دارات هذه
الدار التي في يده انا بصحتها بلف درهم ووصل الحكم وانكر ذلك المشتري فاقام المقي البيعة ان الدار
داره تقبل بيعة ولو قال هذه الدار له وسكت ثم انا بصحتها واقام البيعة لا يقبل رجل في هذه الدار ليست
في ثم اقام البيعة انها له جاز ويقضي بها له تمام هذا في اقرار هذا الكتاب وكذا لو قال هذا الولد ليس بي
فلا عناية في كل موافق يصدق وفي التتار في القضي رجل باع دارا وانه البالغ حاضر ساكن ثم ادعى
الابن الدار بعد ذلك انها كانت ملكه واليوم ملكها ولم يكن وقت البيع ملكا لاب قل انفق المتأخرين في ائنة
سرقند في ان لا يبيع دعواه وجعل سكوت عند البيع والقبض قاله قرار سدا ليدل في تبيين وافق مسامحة
انتهج اذا كان الابن نقاضا له التمسك في بيع الفتاوى **الفصل الثالث** في دعوى الظلم
والجارية والعروض والاشياء المستقره رجل ادعى على آخر انه غصب منه عذرا ثوبا وبين صفاته
وطلب اصداه فاحضر غدا ما يخالف بعض صفاته بعض ما وصف موافقا في هذا الحضر ملكه واقام البيعة
يستمع دعواه اما لو قال المالك الذي ادعيته وطلب اصداه سولا يقبل البيعة المدة طيلة اذ قال وقت
النساء حين ما ادعى عليه رجل هذا العبد ليس ملكي وليس في يدي وقد قال قبل ذلك وقت الدعوى
ملك وحقي في يدي لا يسمع التناقض رجل ادعى على امرأة انها جارية بته وانهما في خارج القضي لا دعوى
وقبل البيعة عند غيبة الزوج والزوج اذا اقرت بارتق يات في كتابه لا قرار رجل ادعى ان الجارية له
في بين ملكي في بين بغير حق الدعوى حقة ان لم تقبل ملكي يوم الغصب ولو ادعى بهذا اللفظ انه غصب
منه هذه الجارية فتقضى ولو اقام البيعة على الغصب يامر القاضي بالرد اليه وان لم يقبل ملكي ولو ادعى
على آخر انه ابق عبده فغصبه هذا الحق الدعوى ولو ادعى انه غصب هذا العبد لم يقض في حقه ويجعل كاز قال
مقي وفي النوازل رجل ادعى على آخر ادعين را اس قصير في بطون انها لها لا يسمع هذه الدعوى لان
ان يدعى اقرار المدعي عليه بملك ان ظهر انها كانت في يده الا انها لم تظهر انها لم تكن فلا حق للمدعي
فيها وفي دعوى الوديعة لا يقدر من ذكر موضع اليد باع انه في ارض وسواء كان له رجل ومؤنة او لم يكن
وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له رجل ومؤنة لا يثبت شرط ذكر موضع الغصب وتامة ياتي في كتاب الغصب

عنده ودفع الرجل الذي له الدين فلا يخذله ربا لئلا ينجس ان شاء الله تعالى فمضى
وهو متطوع وان شاء اجاز الفسخ ولو اذع على رجل ان يبعث اليه كذا بغيره ليقض دينه الذي عليه
لا يفتد وهو مبرها وقال ان وصل اليك ولم يذفع اليها اذع اليها او اذع اليها اذع اليها فمضى هذا المهرن اذا اقبل الدين
على الراهن وحسبه ثم قال المهرن بعد ذلك الراهن لم يقض المال من يدي وانما يقض فلا ان قال يقض يابو
لا يجوز هذا القاضي من المحس فان قال يقض من يدي من المحس رجل ادعى على آخر كذا ما لا يسبب حسبه كميانه
وتوبوه است ذكر هذا السبب ليس يصح لان الحساب ليس بسبب لوجوب مالك رجل ادعى على آخر عشرة درهم
عند القاضي وقال عليه عشرة درهم ولم يرد على هذا اختلف المسألة في قال بعضهم الدعوى حق وقال بعضهم لا يصح
ما لم يقبل القاضي من حق يطبق هذا في التوازل وقال ابو يعقوب الصنع انه يسبح الدعوى **خبر** في دعوى الدين
في التركة وفي الفتاوى الصغرى في ازل كتاب الدعوى رجل ادعى على ميت دينا فادعى على ورثته ليس لغيرهم
لحق قبول البينة ويجعل الورثة على العلم وكذا لو لم يكن الميت مال متروك واقرا المدة بحلف الورثة ان الحاجة الى
اشكال الدين رجل ادعى دينا في تركة واقام البينة على ان التركة تفي بمدينه اختلف المسألة في قال بعضهم لا يقبل ما لم
يبين التركة فلو كانت التركة منيا او عقارا او ابدن بيان الحدود اما لو ادعى اقرارا بالدين لان التركة تفي
بدينه واقام البينة على ذلك تقبل وقال بعضهم لا يقبل مطلقا وهذا الصنع وعليه الفتوى ولما ثبت هذا العلم
التركة واستوفى دينه ثم حضر غيره آخر لا يحتاج الى اثبات التركة ولا حضور الغير انما كان التركة الواحدة الدين
وهذا العلم الاول فما اخذه الغير الاول من المال فهو بغيره لا يقر ان يقر في التركة في الالف وحسبها سواء ربا الدين
اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عبد من التركة والتركة مستفردة بدينين وقاله الورثة ان ابا نالمع
هذا السيد على حيوته واخذ المهر واقاموا البينة فثبتت ربا الدين او في التركة ثبتت ايمان عليهم وهم ينفون
والبيئات لا يثبت التركة المستفردة بدينين اذا ابا غيرهم وادعى الدين فاقض هو الواجب ولو ادعى
استخلص التركة بقبضه او الدين وكذا لو ادعى الورثة اذا امتنع الباقر ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يجوز
ولكن القاضي ينصب وصيا والمسئلة مرت في كتاب الفسخ وفي ادب القاضي للحصاف في بابا ثبات
الدين والحقوق رجل ادعى على ميت حقا فخصمه الورثة اهل الوحي ولو خصوا القاضي على احد الورثة يكون
قبضا على الكل وان لم يكن في يد ذلك الورثة شيء من التركة يخلو من دعوى الغير على ما ذكرنا في اول
هذا الكتاب ولو اقر الورثة بالدين لزم في خصته حق يستر في جميع خصته عندنا قال شمس الميمنة
الحلواني قال مستان يحتاج الى زيادة شيء لم يشترط في الكتب وسوان يقضي القاضي على اقراران
اما مجرد الاقرار لا يخل الدين في نصيبه قال يحفظ هذه الزيادة وفي ادب القاضي ايضا وجبات وتترك
الف درهم وعليه الف درهم وتترك لابن فقال الابن كان هذا الالف ودفعه عندك فلان فاجاب
دادى وصنفه بآء الميت في ذلك وكذب او قالوا لا تدري لمن الالف فان القاضي يقضي بالالف للعدا

في

ولا يجعل المدعى الوديعة لان اقرار الوديعة لا يقع لانه لا ملك لهم في التركة المستغنى بها بالدين وكذا نصية
العدا ايضا صادف ملك الغير لان التركة لم تهر كما لهم انما حقهم في الاستبقاء من التركة لان في القصد
اذا اذعوا الالف فالمدعى يرجع به عليهم قال القاضي في الفسخ اذا اقر المدين بالدين لا يقض في حق العداء انما يقض
في حق حتى لو ظهر مال للميت يافضه المقر وفي ادب القاضي ايضا رجل ادعى على ميت دينا فادعى على ورثته واحد فاقروا
به فادار الطالب اقامة البينة حتى كثر رجوعه على جميع الورثة حاز لما فيه من الغاية كالكل يقضي الوديعة اذا
اقر الذي الوديعة عند انه وكل يقضها فاذ اقره اقران وتقيم البينة على ثبات الالف وكذا في ادب وصية
على الميت واقروا في ما فاقام الموصي البينة على الرضوخ تقبل كذا هذا وعلى هذا القول بالثبوت اذا اقر بعض
الورثة مع هذا اقام البينة بينة على تعدل الميراث **المسئلة الخامسة** في دعوى الشراء والبيع قال
في الاقفية في دعوى الشراء اذا شهد انه اشتراها فلا من في القدر ان كان المبيع يد المبيع
سمع هذه الدعوى وتقبل الشهادة من غير ان يذكر في الملك المبيع وان كان في يد غيره المبيع وهو يدعها لنفسه
ان ذكر المبيع والشهود ان المبيع ملكها اذ قال اشترتها وسلم مواني وقبضت وقال الشهود موافقون وقال
ملكها اشترتها من فلان في اشترتها من فلان او اشترتها من فلان وهو في شمع الدعوى ويقبل البينة
واشهدوا على الشراء وقد اختلف في لم يذكر في القبض فلا التسليم ولا ملك المبيع ولا ملك المشتري
لا تسع الدعوى ولا تقبل الشهادة ولو شهدوا باليد المبيع دون الملك اختلف المسألة في في كل موضع
كان المبيع في يد غير المبيع وقضى بالملك المشتري اذا حضر الغايبة انكر البيع لا يقبل ولا يحتاج الى
اعادة البينة هذا اذا كان ذوا اليد من الملك المبيع اما اذا كان متقرا لا تقبل هذه البينة لانها
لما تصادقا على ثباتها كانت للغير تصادقا على ان يد يد عصبه يدو دينة فلا يكون قبضا على ما ياتي في باب
الدفع وفي الالف نصية في موضع آخر ان ذوا اليد لو ادعى على الملك من الرجل الذي يدعى المدين الشراء
منه لاهامته ذكر الملك للمبيع ولا المشتري لانه لما ادعى لتلقي منه بالشراء او لا يثبت فعلا في الملك لم
صوده المسئلة في الفتاوى القصر رجل في يد دار يقول ووثها علي وادعى آخر ان اشتراها من
ابيه وشهدوا بالبيع مجزوا وقالوا انه باعها منه الميت ولم يقولوا انه يملكها تقبل رجل ادعى على آخر الف درهم
من جارية باعها منه ولم يذكر تسليم الجارية ولا قبضها لا تسع الدعوى ولو ادعى على رجل ان يباع دارا منه
بشرة وناظر حجرة وسلم الدار ولم يذكر حدود الدار تسع دعوى المستعني رجل ادعى ضيقا بالعرف
وضيقا بخراسان فذفع المال وكله بالمقبض والحقوق فوجع وقال لم يذفع الي الصيغة لا يقض للميت
حق بغير البينة رجل ادعى على آخر الف درهم من بيع بشرائط ولم يكن اثباته فادعى ان ذلك الالف
ودينه لا تسع ولو ادعى على آخر الف درهم ودينه ولم يكن اثباته فادعى ان ذلك الالف فوض تسع الدعوى
الفصل السادس في دعوى الاجادة رجل ادعى على آخر ما لا مقيما وبين سبب انه آجر منه حروا او سلم اليه

ولم يذكر انما اجر له وهو ملكه وكذا المشهود لم يذكر انما اجر له وهو ملكه والوقت الذي اقام
لواجر المصوب حتى الاجر وفي القضاة والفتوى رجل ادعى ان يدبره وقال شاجرت هذه الدار التي
في يدك من قبل من تباين كذا قبل ان يثبت اجازت وادعى في اليد لها اجازته اجرها منه ذلك الرجل ان
ادعى المدعي عليه فله ان قال استاجرت هذه الدار من فلان وقضيتها وانت اخذتها بغير حق وعصبها مني
تسمع اقول انك استاجرتها من فلان قبل ان تستاجرته منه وقدم اليك لا تسمع لان المستاجر لا يفتقر
لاشياء اثبات الملك المطلق والاشياء البهارة بدو الضرر قال الامام ظهير الدين الميرغنيان تسمع من المستاجر
مطلقا لان اليد يدعي ملك المنافع بالاجارة فكان خصما وارفع يد رجل ادعاها رجلان فاقام كل واحد منهما
البينة ان لا يرد داره اجرها من ذي اليد بغيره وادام الدار بينهما والصلح بينهما استأجرنا **فروع منه**
في دعوى مال الاجارة المنسوخة ينبغي ان يذكر اول المدة واخرها وتسليم المستاجر فلو لم يذكر واحد منهما
لا يصح الدعوى فلو لم يذكر المدة في دعوى ثم اعاد الدعوى بعد مدة وذكر تسليم المستاجر واول المدة واخرها
صح وكذا في دعوى ثمن البيع اذ لم يذكر تسليم البضاعة ثم اعاد الدعوى بان يعلم من عالم في مجلس القضاء وذكر تسليم
وكذا لو ذكر المدة اول المدة واخرها وذكر التسليم وسرابط اخر ولم يذكر التسليم فذكر تسليم في شهادات
المستحق ولو اقام الاخر البينة ان تسليم المستاجر بعد ما اجر منه واقام المستاجر البينة ان
المستاجر كان في يد اللص هذه المدة ولم يجز على اللص في بينة الاجر اولا **دجل ادعى على اخرها امتدراك مال**
الاجارة المنسوخة بحكم الضمان مطلقا ينبغي الاجارة والمستاجر اثنتان وقدمات احدها انفق الضمان
في حقيقته ولو لم الضمان تلك الحصة لا يسمع هذه الدعوى لان مال الاجارة معلق لزوم على الضمان ينبغي الاجارة
فلا يجوز على الضمان ينبغي بغير الاجارة **الفصل السابع** في دعوى الوكالة وفي اربابها
في كتاب الشهادات رجل وكل رجلا بطلب كل حق مولد قبل ان او تعاقب دية او حضوره عند القاضي فانه
يقبل منه وان لم يكن معه قسم او عرف القاضي باسمه وسبب ان لم يعرفه قبل ان او تعاقب دية او حضوره عند القاضي فانه
الوكيل رجلا وادان اثبات حق الموكل عليه لا يمكن ذلك ما لم يقر البينة ان الذي سماه ونسبه قد وكل بذلك
لان اذ لم يقر القاضي عسيحي رجل في القاضي وينتهي باسم غيره وينسب نفسه ببينة فيقول عند
القاضي وينسب فيقول انما هذا المسمى في هذا المال منه بحكم الوكالة منه ولم يكن موكل عليه في حق
وهذا فصل القضاء عنه غافلون فلو ان الضمان لم يعرف الموكل باسمه ونسبه فيقال الموكل واخبره بكونه موكل
عليه مال واقام البينة ان الله وكل فلان في ذلك فقلت بينة وكيف فقامت البينة على ان الموكل فله ان يقر
وانما لا يقبل بدون هذا لان القاضي انما يفتقر الى حق الخصم الوكيل فقام يقر القاضي باسمه ونسبه ولم يذكر
فلو يقر بكون قضاء للرجل هذا اذا لم يقر الموكل عند القاضي وقت التوصل فان احضر خصما فقال وقت هذا
الرجل ليخبرني مع هذا الرجل مع كل من في الكوفة فان القاضي يقبل التوصل ويجعل خصما وان لم يعرف الموكل باسمه

ونسبه وفي البينة على الوكالة انما يقبل على خصم جاهد عند القاضي فثبت الوكالة من غير قسم
بناء على ان القاضي اذا قضى على الغائب ينفذ وشيئا في كتاب المنقوح وفي القضاة والفتوى لو اقام الوكيل
بينة لودية البينة على الوكالة مع ان المدعي صدق يقبل وقد كونا في فصل دعوى الذين ولو قضى بالوكالة
على خصم جاهد بعد ظهوره في الشهود ثم احضر الاهل غير ما اخر فانه يقضي بملك البينة ولا يخلو الا اعادة
البينة على الوكالة وكذا لو غاب الوكيل بعد اقامته البينة على الحق وخصم الموكل فانه يقضي بملك البينة وكذا لو كان
لهذا الموكل كل اخر فخصم وقد كونا في كتاب القضاء في الفصل السابع وكذا لو اقام شاهدا واحدا على غيره
وشاهدا اخر على غيره اخر وادعى اخر وجعل اقام البينة على رجلان فلان ابن فلان وكل فلان ابن فلان يقضي
المالك على غيره الغير الذين والوكالة او محمدا وكالة فاقام الوكيل البينة على الوكالة والذين جعلت
هل يقضي بملكها بالذين عندك يقبل ويقضي عندهما وقد كونا في كتاب القضاء وفي اخر القضاة لا يخلو في
اعادة البينة لان احدا لو كلفين لا يفتقر ويقضي الذين فاضطر الى ان ينصب خصما في الغائب واذا ثبت
له لم يكن ان يقضي حتى يحضر الغائب وبمثل لو اقام هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكله فله ان الغائب
مخصوصة مع قلل او يقضي الذين واذا ما صنع كل واحد منهما فانه يقضي بملك الاخر في الغائب والحق
لو اقام البينة ان فلان اوصى اليه ما في قلل الغائب عندهما يقضي بوصايته وبوصاية الغائب وتحتد يوسف
ينقض بوصايته وبوصاية الغائب وتحتد يوسف ثم يقضي بوصايته ومن ان احدا الوصيتين يتفرق عن
قال في فرائد استاد ظاهر الذين رجل من وكله وبالقاضي ادعى قبل القاضي على رجل من جهة
فلان الغائب باثبات حقوقه ويوزع على الناس والغائب على هذا كما قال في اليد على كل رجل اخر من وكله
باب القضاة اجاب خصم المدعي عليه وقال ان موكل يقول في كل من هذا المسمى فليس علم هذه الوكالة فاقام
الوكيل شاهدين على الوكيل وطالب الحكم من القاضي فثبت بينة بوث وكلمة المدعي على ما كانت لا يسمع هذا الحكم
وايصير هو كذا لا يسمع بوث بينة انما اخرجتم ولم يوجد رجل ادعى ان وكل فلان باستيفاء الدين
من رجل وخصم على الحكم فادعى المخرج الاجراء او الامناء قال المدعي على الوكيل ان الوكيل بالتمس في خصم
لا يسمع هذه الدعوى لان لا يملك تركه وان كان الوكيل بغير التماس من جهة تسمع ولكن انما ثبت اذا اقام البينة
على القول اما بغير البينة فلا ولو لم يقل هكذا وكلمة تسمع بوث بينة صدق الحكم لا تقع وان هذا انه لو صلح مع
الخصم ثم قال لست بوكيل واراد استردا ما دفع وصدق الحكم لا يسمع **الفصل الثامن** في دعوى الكفالة
في دعوى المال بسبب الكفالة سائر المال ان الكفالة في الذينة وبذل الكفالة لا تقع في الجاهل الكبير رجل
اقام البينة ان له على فلان القدر من هذا الرجل فله ان يقره فالكفالة على اوجه اما ان يقره فالكفالة مبرهنة
بان قال مالك على فلان فروع على او منشرة بان قال لا لفلان لك على فلان فروع على وكل وجهين اما ان
كان الكفالة باسم غيره من ان ادعى كذا مبرهنة واقام البينة ان قال مالك على فلان فروع على وقال المدعي بثلث هكذا

وان في على الغائب لم يردم يقضي بالاثبات على الغائب الحاضر والمثني بالخيار ان شاء اخذ من الكهنة وان شاء
من الاصيل فان اخذ من الكهنة رجوع على الاصيل ان كانت الكهنة باصرة وكانت الكهنة منسوبة بان
شهدوا ان كفل بالاثبات الذي له على فلان الغائب ولم يشهدوا ان كفل بامر فان لم يقضي على الكهنة الحاضر
خاصة حق لوجوه الغائب محتاج الى اعادة البينة عليه لو شهدوا ان كفل بامر بالاثبات بامر فلفظها يكون
على الغائب الحاضر وفي الاصلية رجل باع من رجلين متاعا بالثمن ورجل منهما كفل عن صاحبه فلفظ
اصدا ما اقام البينة عليه ان راعيه وعلى فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفل عن صاحبه بامر يقضي
لرجل الحاضر بالثمن درهم حسنة منه عليه بالاصالة وحسنة منه منها على الغائب فان لم يثابذا الطالبية شأ
حتى لقي الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة رجل ادعى على آخر ان كفل له بامر فلفظ الغائب عن رجل بالثمن
وكل واحد منهما كفل عن صاحبه اقام البينة فاقضى يقضي له على الحاضر بالثمن باخذها بينهما شأ فان وجد الغائب
لا يحتاج الى اعادة البينة رجل ادعى على عبيد بالثمن ورجل منهم باع من البايع فلفظ البايع الثمن
فاقام المشتري البينة انما حاله بالثمن على فلفظ الغائب فلفظ البايع فلفظ البايع فلفظ البايع فلفظ البايع
رجل ادعى على آخر الكهنة عن آخر مال الامارة معلما بالثمن ويدعى على الكهنة وقال في حق الامارة في ايام
المنع اقام البينة عليه غيبة الآخر قبل بعد ذلك ان شاء اخذ من الكهنة والكهنة يرجع على الاصيل ان كانت
الكهنة باصرة وان كانت بغير باصرة لا يرجع فان لم يثابذا من الكهنة حتى حصل فلفظ البايع فلفظ البايع فلفظ البايع
المالك الكهنة انفس الامارة من دون رجل ادعى على آخر مال الكهنة عن رجل اقام البينة ودفني
الناقص ثم انما لم يفرج الكهنة من الكهنة وبراءة من ثم علم ان كفل كانت باطلا والكم لم يفرج
فاد او المثل ان يصد الحق ويقع البينة على ذلك الرجل بالكهنة لا يكون ذلك لبراءة منة امرأة اذ
على رجل ان كفل لها ما يدعي عن صديقتها الذي لها على زوجها فلفظ معلما بالفرقة وقد تحققت ان الزوج جليل
بيدي متى غاب عن شرا او غاب شرا اطلقت نفسي فلفظ البينة على الغيبة والبراءة الطلاق فلفظ
الكهنة قبل وان كان الزوج غائبا وينتدب الكهنة فلفظ الزوج رجل ادعى على آخر ان كفل له وقال ان مات
فلان المردع بجملته لوديعق وهو كذا فلفظ على وانما مات بجملته اقام البينة عليه شمع هذا **الفصل**
التاسع في دعوى الضلع وفي شمع الشفا رجل ادعى ان افا نكح المدعي عليه فصالح على نصف تلك
الدار ثم وجد ذلك المدعي البينة فاقامها ياخذ النصف الشفا وبركان يفتي الشيخ الامام فلفظ البايع
المرغبة لان الضلع استايط واستايط الحق عن العين لا يقع وذكر الامام فلفظ زاده في نسخة ان هذا
رواية ابن سماعه اما طاهر الرواية لا تسمع دعوى البينة او اياها وقد ذكر في كلا القولين في الرواية
رجل ادعى حقا في دار فصاد على ما لم يستحق له بالبنينة فقصي بها المستحق كان لدى المدعيان رجوع
على المدعي وياخذ منه ما دفع من بدل الضلع ولو اسقطت الدار او اداها لا يرجع بشيء رجل ادعى دكا

كما في نسخة

فادعى المدعي عليه ان كفل له من هذه الدعوى فلم يجد البينة ودفني بالدار للمدعي فاقضها ما عاها ثم ان المدعي عليه
اراد ان يستحق المدعي بانه ما صالحت مع رجل دعوى الدار لذلك فان كفل عن العين ينظر انما جازا البيع
ياخذ النصف والاثبينة في رواية ملحوظة وان لم يسمع الدار ياخذ من الدار وكذا اقام البينة على
الضلع بعد القضاء يبطل القضاء اذا جازها الضلع بين المدعيين وكتب الضلع في ايام كل واحد منهما حقا
عن الدعوى ثم تبين ان الضلع دفع باطلا بنفوي الائمة واراد المدعي ان يدعي ما ادعى لا يقع لغيره السابق
والخيار ان شمع لا يثبت ابراء في ضمن ضلع فاسد فلا يعمل **الفصل العاشر** في دعوى النسب والارث
وفي الاصلية نصرا في اقام بينة من النصارى ان فلان فاقرة وهو ابنه واولاده وارثه وارثه ولم يحضرها
لا يثبت حق فاقرة لا يثبت اثبات نسب وموت لا يثبت شرط سماع البينة والقضاء بها حكم جامد والخضمة انما يثبت
الوارث والوصي او من الميث عليه دين او عند ودية او غيرهم على المشتري او الموحي له ويسنوي ان كان مقرا
بالحق او منكرا له رجل ادعى على آخر ان كفل له بامر او ادعى بسببها الميراث او النفقة سمي المدعي ونفقي
بانه اخوه وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يسمع بسببها ما لا يثبت اثبات الاخوة لا يثبت الحقيقة
اثبات النسب من الاب الام وكان هذا دعوى على المدعي عليه ولو ادعى المدعي عليه اخوه لا يقع وكذا
لو ادعى ابن ابنه او ابن غايلا وميت وكذا لو ادعى ابنه او ابنة والابن غايلا وميت فان ادعى بسببها
من النفقة وغيرها فلفظ البينة ينصب خصما على الغائب لا يثبت الاثبات التي على الغائب حتى لو حضر الابن انكر
لا يثبت في اتمان اما لو ادعى على رجل ان ابوه او ادعى على رجل ان ابنته او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت
امراة على رجل ان زوجها او ادعى العبد على عتيق ان كفل له بامر او ادعى على العتق ان كفل له بامر او ادعى على العتق ان كفل له بامر
عبد له وانما اعتقه او المرأة ادعت على رجل انها امه او ادعى له المولاة والذى ادعى قبل منكر فاقام البينة
البينة قبل سواء ادعى بسبب هذه الامتياز ما لا ولم يقع بخلاف دعوى الاخوة ان كفل له بامر او ادعى على العتق ان كفل له بامر
لو ادعى ابنه او ابنة او زوجة او زوجة صبي ولو ادعى اخوه لا يقع وفي دعوى المرأة على آخر انها
غريبة يوسف دة انما لا يقع هذه الدعوى وهكذا روي عن محمد في الغرائب وهذا قياس ما ذكر في الاصلية
ان شمع حسنا امرأة ادعت على رجل فلفظ البينة ان كفل له بامر او ادعى له المولاة والذى ادعى قبل منكر فاقام البينة
ويقتضي ميراثها انما روي في الحصة **فصل الحادي عشر** في دعوى النكاح في باب قول الرقيق بالولد وفي
آخر كتابه لا يورث من محنة القدر في رجل ادعى بغيره فاقرة من من مودة ابنة او بنته ولا يسمع في شيء
سواء كان اصل الطوق في ملكه او لم يكن وعنفه من جميع المال وكذا لو كان عليه دين يجبط الجحيم باله وليس فيه
ابطال حق المرأة والودعة وكذا جارية ولد في فحمة واقرة من مودة ابنة او بنته او كان اصل الطوق في ملكه
او لم يكن وفي الجارية الضلع في كتاب البيع رجل ادعى ملكه فباعه من رجل وبعاه المشتري من آخر ثم ادعى
البايع نسب الغلام فلفظ البينة يثبت النسب ويظهر البيع حسنا والقياس ان لا يسمع المدعي في النسب والحجاب

وليس يشعروف
ومثل قوله فاقرة

له جميع المال او ثلثه او هن زوجة فالملك للابن والموت كما لو عاينا انما في هذه الاشياء بخلاف النكاح
وولاية المولاة والوصية لانها اقرب بسبب منتهى لما مر ولو حضر صاحب المال حيا بعد ما اوصى به
انما مات وسواها او اوصى بالبنوة ونهاه في هذا الجامع الكبير في الباب الثاني في الوصايا **نوع** من دار في
يد رجل اقام رجل البينة ان اياه مات في هذه الدار فقبل هذه الشهادة واصل هذا انهم ان شهدوا ان
الدار كانت لابيهم ولم يريو على هذا من قبل الميراث لا قبل وقال ابو يوسف في آخره قبل وهذا اربع
مسائل احدها ما ذكرنا ان البينة اذا شهدوا انها كانت لابيهم في يد ابيهم مات وتركها ميراثا لدهم
قبل الثلثة فشهدوا انها لابيهم او في يد ابيهم يوم مات فقبل هذه الشهادة ايضا في الدار فشهدوا
انها لابيهم ولم يريو مات وتركها ميراثا لدهم فقبل هذا ايضا على الخلق الذي ذكرناه في الرجل اقام
فمنهم من قال فعلا لا قبل بالاجماع وهو اختيار الامام الفضل وهو الاصح الكفر في البينة وفي الجامع الصغير
لو شهدوا ان هذه الدار كانت لابيهم اجماعا هذا اليدا او دعيا او اعداها منه او دعيا او دعيا فقبل من غير ذكر الجرح
بالاجماع رجالات ولديهم يد رجل اربعة اشد رهم ودعيتهم فقبل الموضع رجل هذا ابن الميت الذي اوصى
لدارت عيسى قال القاضي ان يد في المال ليد ورواه هذا ليد وآخره فقبل المقر ليد ابن عيسى
فقبل الموضع الكمال ميراثهم بين القرناء او بين الورثة قال في اخذ من القرين وانهما الورثة كسيرة
وهذا امر احتاط به الفقهاء فانظروا عند هذا فخذوا كذا واما اذا اتى في البينة ان دفع البينة
بالبينة لا بالعلمة لا بالافاد الكهنة وان كان في الدعوى بالعلمة او رد الابق باقرار العبد فاخذ كذا بالاجماع
نوع من فوائدهم في البينة رجل اذبح ارا في يد رجل بالدارت غاصب ثم ظهر ان الدار لم تكن في يده فاعلم
ما قبل المذبح ثم اذبح المذبح هذه الدار على رجل آخر فسمع وقيل لا يسمع **نوع** من يد رجل قال هذه الدار
كانت ملك الذي فلان فلان مات وتركها ميراثا لدهم واخفى فلانة لادارت لغيره وتركها ايضا ميراثا
ودوات وقسمنا الميراث فصار هذه الدار بالقسمة نصيبه اليوم ملكي بهذا السبب في بن بغير
يسمع ولو قل مات والى وتركها ميراثا لدهم واخفى فلانة ثم ان اخفى فلانة اقرت بجميع نصيبها من هذه
الدار في هذه دعوى لا تقار وقد ذكرنا في اول الكتاب رجل اذبح محمد وادام البينة فمالها مدعا عليه
يفضي المظن على الوارث تلك البينة ثم ان الوارث اقام البينة على الملك المطلق هل يسمع ان قال الوارث
عند القضاء ملكي بالوفاة صار مقتضاها على لا يسمع من الدعوى وقد ذكرنا هذه المسئلة تمامها في كتاب
الفصل في الدعوى في دعوى الفتح والحرية وفي الخصومة عبدة في يد رجل اقام
العبد البينة اذبحه وقال في اليد اذبحه او دعيتهم واجبرته فبينة ذي اليد اولى بخلاف ما اذا اقام
العبد البينة على مولا الله فادام البينة اقام مولا البينة ان عبده فبينة العبد لا المولى في بعض خصم
لا بينات بينة العبد بالحرية اما هنا فالنوع ليس تخيم لكن بحال بين العبيد ذي اليد اصل المسئلة الوكيل

سئل المرأة اذا اقامت المرأة البينة على الطلقات الثلاث لا قبل لكن بحال بينا وبينها لو كسر اسنفا
فادامت ولو قال العبد انما اعتق فلان وذو اليد لم يبق البينة على ابدان والاحكام لا بحال بينا وبينها ولو كسر
اقر بالارق لم اذبح المقتق ولو قال الفاعل الاصل كان القول بحكم الاصل ولو اقام ذو اليد البينة على لا يداع
دون الملك للفايدين اقام العبد البينة على الحرية لا قبل بخلاف ما اقام العبد البينة في فلان ما اعتقه
بيني الذي اوصى اذ ينفق عنده فبينة العبد لانه اقر بالارق على نفسه وسببا تام هذا المسئلة في فصل
الدفع امة في يد رجل اقام انا اقام ولدي فلان او مدبرته او مكاتبته او معتقه فقبل في اليد انها مكاتبه فقبل
فوق في اليد وقال ابو يوسف في القول فقبل لانه والمقرول ولو صدقها المقرول في انها امة له وكونها في
الاسئلة اذ اذعتق فقبل في اليد ولو قال في اليد استرتهما من قبله وقال لامة اعتق فقبل
واقام كل واحد منهما بينة فبينة العتق او في الاذا كان في يد المسمى فبين مابين ولان رجلهم بلان
ومعه رجل وبنات وصبيان يخدمونه ومنهم من يخدمونهم اذ قاه وادعوا انهم احرار اكانوا احرار ما لم
يقروا بالملك بحكم اوبيع او نعم لبينة وان كان في من الهند والسنند والذكر او الزوم وفي الجامع الصغير
في كتاب القضاء غلام في يد رجل قال انا اقر في يد بن سويك ان كان لا يبر فقبل في اليد
وهو كالمستع وان كان ملكا او صغيرا فقبل في القول ولو اقاما البينة هذا على الزوم وهذا على الحرية
فبينة السلام او في هذا في الخصومة ويجوز ان يكون القول قوله والبينة بينته كالموضع اذا قال رد دمت
الوديعة كان القول قوله ولو اقاما البينة فالبينة بينته وكذا الرجل اذا قال لظفر ارضعت ولدي بلبين البقر
وقالت لابل لبني فقبل فلو اقاما البينة فالبينة بينتهما **مسئلة** اخرى من مسائل المسلم اذا قال
وبالمسلم اقبلتك شهرا او قد عني وقال المسلم البني يمضي اما اخذت منك مسلم الساعة فقبل المطلق
وعلى الطالب البينة ولو اقاما البينة فالبينة بينته المطلق ايضا وفي الكفاة وفي ايضا كتاب الكفاة اذا
بنت الزوم اليها فاقالت هذا فبينة وقال في حق سون الكسوة فقبل في الزوم والبينة بينتهما وان اقاما
البينة فالبينة بينتهما ايضا وفي الزيادة رجل باع عبدا من رجل فطلب منه المير قال المير في انك بعيت
المير لامت اعتقه البينة او قال قل حلفت وقلت ان اشتريت العبد فمير وكعت فبينة في اقام البينة
قبل ولو دفع المير ميرته وكذا لو دفع المير البينة لكن اقام المير البينة اذ اعتقه قبل البيع قبل
بناه على ان الشاهن محقر في الحق وفي الاجارة في دعوى المير في اذبحه او اعتقه بالاجماع عني عليه ولا يقبل
بينة المير على المير وعند باي برصت تم قبل ولو اقر المير في الارض الميراة مبيع او ميراث
واخذت الشاهن اقران ثم اقام المير في البينة على المير بالبر قبل العبد اذبحه في حرية الاصل
ثم العتق المير في شمع والشاهن لا يسمع البينة وفي حرية الاصل لا يسمع البينة وفي الاصل لا يسمع البينة
بشرط الدعوى في حقه وعندهما ليس بحال واجهوا لامة يستحق بدبر الدعوى في باب التسلسل من

اربعائة درهم شهد عليها رجلان وشهد آخران ان تزوجها على الف وخمسمائة بحبل الف وخمسمائة وصدرا الزينة
في هذا ولعلكم **الفصل الثالث عشر** في المين يتنازع فيها اثنان في العصر نصف من الفتيان ومساكن
في الجاهل الصغير من رجل الى جنبه سنة وطلعت تلك السنة ارض رجل تملكها ليس بينهما شيء
وليس السنة في يداها متا وعاها فالتساة لصاحب الارض عن نصفه ووعدهما يقضي لصاحب المنزل
لكنهما الملقى طيبة وغير ذلك من احوالنا وفي من جعل هذا المسئلة في المسئلة اخرى وان من حفر نورا في
ارض بوات حل يقضي للرجل كما سبق في البئر عن نصفه ولا يستحق وعندهما يقضي ومنهم من قال ان المسئلة
مبتدأة وللرجل جرم بالاجماع كالميرس واختلاف في مقدار الجرم فذكر في الرواية ان عندنا في روست مقدار نصف
بطن المنزل من كل جانب وعندنا في مقدار بطن المنزل من كل جانب وهذا اذا لم يكن المسئلة في احدى ايمان لم
يكن المسئلة مشغولة بحق احدى وكثر موازاة الارض فان كانت مشغولة بان كانت لاحدهما عليه انما
في لصاحبها واختلاف المصلحة في ولادة القاء الطين عليها لصاحب المنزل عن نصفه وكذا صاحب الارض
ان يبيع صاحب المنزل من المرو عليها عند اختلاف المصلحة فيه واذا فيها عشرة ابيات في يد رجل وبيت منها
في يد آخر اختلاف في الساق في بينهما نقصان وكذا ثوب في يد رجل وطرف منه في يد رجل آخر اعياء فهو بينهما
نصفان علو الرجل وسفل الآخر ليس لصاحب الشغل ان ينفذ حائطه ومدا ولا ان ينفذ كوت الرجل صاحب العلو
وعندهما يتصرف فيه ما لم يقض لصاحب العلو وكذا الوتر في صاحب العلو لا يمنع البصر من غير قال قالوا لا تقرب قولا
اي حنيفة في ومنهم من قال الحظر اصل عن والاطلاق بعارض وعندهما على كسرة رايته مستطيلة تشعب منها
راية اخرى مستطيلة غير نافذة فليس لاهل الراية الاولى ان ينفذوا بايا في الراية القصوى فان كانت
القصوى مستديرة قد لزم طرفها كان لهم ان ينفذوا بايا ولو اداد ان ينفذ بايا في الشارع لزمه سكون ذلك
عبد في يد رجل قام رجل البينة ان عبد غضبه منه الذي في يد واقام آخر البينة ان عبد او وعد الذي في
يد فانه يقضي بيمينها رجل ادعى اداني يد رجل الله وجهها له في وقت كذا فاشل البينة فقال حجة الهبة
فاشترتها منه واقام البينة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة لم تقبل وفي شرح الطحاوي
رجل ادعى اداني يد رجل انما له وادعى الآخر انما له والذي في يد الدار ينكول دعواها فالجدة في هذا ان ينفذ
اذا تنازع اثنان في عين لا تحلوا ما ان كان في احدى اونه يداها اونه يد ملك ادعياء ملكا مطلقا بينهما
او ميراثا او شركا من واحد او من اثنين او قاتار بجا واهدا او لم يورثا او اذوا وناويج اهدا اسبق اذ في
اهدا ولم يورث في الآخر انا اذ ادعياء ملكا مطلقا وكان في يد ملك ولم يورثا او اذوا وناويج اهدا اسبق اذ في
نصفان وان اذوا وناويج اهدا اسبق فند في حنيفة وابي يوسف في يقضي لاسبقها قاتار بجا ولم يذكر الخلاف
في الاصل وان اذ في اهدا ولم يورث في الآخر فند في حنيفة في ليعبره للشارح ويقضي بينهما نصفين هذا اذا كان
في يد ملك وكان في يداها يقضي للشارح اذ اذا اذوا وناويج في اليد اسبق في ينفذ يقضي له وان اذوا

ولم يورث في الآخر عبداً غلب عليه حنيفته وبقي للخارج ولو ادعى الميراث كل واحد منهما يقول هذا لي ودفعت
من ابي اركاناً للميراث في يدك ان لم يورثا اودعا ثانياً واحداً فبينهما نصفان وان كان احدهما اسبق تاريخاً
بقبضه غلب عليه حنيفته وادعى يوسف ثمة وان ادعى مالك المودعين بقبضه اسبقهما تاريخاً بالجماع وان ادعى اصحاباً
ولم يورث في الآخر بقبضه ما بين نصفين بالجماع ولو كان في يدهما من الخراج الا اذا كان تابعي ذي اليد اسبق
فهو ادعى غلب عليه حنيفته وادعى يوسف رحمه الله وغلبت بقبضه بالخارج لانه لا عبداً لثمة له ولو كان في يدهما اوقافاً بالبنية
احدهما لم يورث في الآخر من الخراج بالجماع وان كان في يدهما من غيرها نصفان بالجماع الا اذا كان تابعي اصحاباً اسبق
فهو ادعى ولو ادعى الشراء والدار في يدك ان ادعى كل واحد منهما الشراء من ذي اليد ولم يورثا اوقافاً بالبنية
بقبضه ما بين نصفين ككل واحد منهما النصف بنصف الثمن ولهما الخياران شاء قبض كل واحد منهما النصف بنصف
الثمن وان شاء ترك فان ترك احدهما ان ترك قبل القضاء فلا خير بينه وبين جميع الناس بل خياره وان ترك بعد
القضاء لا يقبض الا النصف بنصف الثمن وان ادعى من غير صاحب اليد فهو بينهما نصفان هذا اذا لم يورثا
اودعا ثانياً واحداً وان ادعى من تابعي اصحاباً اسبق فاسبقهما تاريخاً اولى بالجماع وان ادعى احدهما ولم يورث
الآخر يقبض لصاحب التاريخ بخلافه ما اذا ادعى ما تلي الملك من رجلين فهو بينهما نصفان ولو شهد به الآخر
لم يورث على القبض فهو اولى من الذي ادعى وكذا لو ادعى جميعاً تاريخاً واحداً او شهد به احدهما على القبض فهو لصاحب
القبض الا اذا كان تابعي الآخر اسبق هذا اذا كان في يدك فان كان في يدهما من الخراج سواء ادعى اودعى اودعى اودعى اودعى
ان في الآخر لم يورث في ذلك شهدوا القبض ولم يذكروا ان قبض العيان وقبض العيان اولى من قبض الخبز والتابعي بخلافه
ما اذا ادعى ما تلي الملك من رجلين والدار في يدهما فادعى القبض للخارج سواء ادعى اودعى اودعى اودعى اودعى
الا اذا كان تابعي صاحب اليد اسبق ولو ادعى احدهما الشراء والآخر الهبة او الصدقة او الرهن وكل ذلك من رجل واحد
فالشراء اولى بالجماع هذا اذا حمل التاريخ فان علم انهما اول فاولى ولو كان كلهما هبة او صدقة او اودعها هبة
او الصدقة فالمدعى الشراء القبض لا يقع وان ذكروا القبض ولم يورثوا او ادعى اودعى اودعى اودعى اودعى
لا يحمل الشبهة كالعبد ونحوه وان كان يحمل الشبهة كالدار ونحوها فلا يقبض لها اسبق غلب عليه حنيفته وغلبت بقبضه
بينما نصفين ولو كان في يدهما ما يقبضه بالجماع ولو كانت الدار في يد رجل ادعى احدهما انما له وادعى الآخر ان نصفها
له واقاما البنية غلب عليه حنيفته ويقسم بينهما ارباعاً بطريق المنازعة وعندهما الثلثاً بطريق العول والمصاراة
وان كانت في ايدهما يقبض الدار له على الجميع النصف قضاء الذكك النصف قضاء الرهن حتى وان اذنت قضيت
اذا قام رجل البنية على هبة مقبوضة من رجل واقام الآخر البنية على الشراء من آخر واقام الثالث البنية على الاول
من آخر واقام الرابع البنية على الصدقة المقبوضة من آخر فمضى بينهم ارباعاً ولو قام احدهما البنية على الرهن من ابيد واقام
الآخر البنية على انشاء من ابيه فالشراء اولى والهبة والصدقة من ابيه كالشراء والرهن مع القبض اولى من الهبة مع القبض
وهذا كل ذلك اذا ادعى ما تلي الملك من واحد ولو ادعى ما تلي الملك من اثنين فادعى في الميراث فهو اولى بهذا سواء ادعى ما تلي

او السببين مختلفين ويقع الفرق بين هذا وبينها اذا ادعى ملك من واحد في فصلين اصحابا انهما
 اذا ادعى واحد من واحد لم يوزع الاخر فيبقى بينهما اذا كان الشيء في يد ملك واحد اذا ادعى ملك من واحد
 يتصرف لصاحب التاب في الشيء اذا كان في يد واحد ما يتصرف للخارج الا اذا كان تافعا لصاحب اليد سابقا واذا
 ادعى ملك من واحد يتصرف لصاحب اليد الا اذا كان في يد واحد ما يتصرف للخارج اسبق وان لم يكن له ما يتصرف
 له فان ملك صاحب اليد لم يترك في يد خصم ترك ان يترك له ما يتصرف بهما وان ادعى احد الشراء او الورث
 والاخر الملك المطلق والعين في يد ملك واقاما البينة فصاحب المطلق اولى ولو كانت في يد من ادعى الشراء او الورث
 وادعى الخارج ان ملكه مطلقا يتصرف للخارج ليرث المشتري ينزل من ذلك المبلغ والورث من ذلك المورد
 والمبلغ والمورد لو حضرا فالخارج اولى من ذلك وهذا **نوع** وفي الاختصاصه دأب في يد رجل اقام
 رجل البينة انها كانت لبيته مات وتركها ميراثا له واقام ذوا اليد البينة كذلك فصول الخارج بخلاف التنازع
 واذا ادعى ذوا اليد حيث يتصرف لذي اليد عند اصحابنا وذكر الامام خواهر زاده في كتابه في باب الشهادة
 في الولاية ان ذوا اليد اذا ادعى التنازع وادعى الخارج ان ملكه غصب منه ذوا اليد فادعونه واعاده منه
 كانت بينة الخارج اولى وانما يخرج بينة ذوا اليد على التنازع اذا لم يدع الخارج فله على ذوا اليد ما اذا
 ادعى كاشرا او غير ذلك فبينة اولى لانه اكثر اثباتا لانه ثبت للغير عليه ولو ادعى كل واحد منهما الملك مع
 الصنف والتدبير فصاحب اليد اولى ولو ادعى الشراء من ثلث فبينة ذوا اليد اولى وتفسير التنازع
 وضوابط التنازع ما ذكره الاختصاصه ان الخارج وذا اليد لو اقاما البينة على وجه ان ذوا اليد يسمي في
 ملكه يتصرف لذي اليد اذا كان ثوبا لهما يد يسمي بعد التقص اما ما يهاد من بعد التقص كسبل لقن فانه يتصرف
 ويمنزل ثم يبيع ثابته ياكله يبيع وليا على وليه الملك فلم يكن في معنى التنازع وفي صوف الفهم اذا
 اقام كل واحد منهما البينة انه صوف فرم بغيره يتصرف لذي اليد وفي التمس اذا قل سلاه من لينة اولى
 دهر عصف من سسمه او نورة او اجرة او دقيق او سويق لم يمتد ملكه لوجه سله ملكه فهو تنازع وان
 كان كودا او صفرا او طشتا او آنية من حديد او صبرا او نحاسا او شبه او دصاير ومصارعين من سراج
 او اقله او ثوبا او صندوقا او سريرا او حجلة او قبة او سبيغا او خفاقا او قلا من يتصرف بها الخارج
 ان كان يهاد وان كان لهما يد يتصرف لذي اليد اما السيف فنه ما يضر مرتين ومنه ما يضر مرة واحدة
 فيقال علماء الضيافة ان قالوا يضر مرتين يتصرف للذي وان قالوا من واحد يتصرف لذي البناء والتخل
 يهاد وكذا النطن والكتان يهاد وزعفران وسمان تملح الثالثة ثم تفرس في موضع اخر وكذا الخطة وكل
 ما يحال او يوزن لانه يمكن ان يوزن زاب الارض ويجمع خبائ الخطة ويرد ثانيا وجلان اقاما البينة
 كل واحد منهما على ان الزرع والارض له يتصرف بالارض والزرع للذي مال الارض فلا يسكن وكذا ارض يهاد
 فان كان زرعها لهما فكذلك بقا الارض وفي القبا المحقق اذا اقام البينة على ان قباه فله وحده

وبقلمه في ملكه يتصرف بملكه وكذا لو اقاما البينة على ان ذوا اليد صاعدا ولين ان ذوا اليد يملكه فان شغل عليهم
 وامتثلوا في رواية سليمان بن يقضي لذي اليد وفي رواية في بعض كونه يتصرف للخارج اقام البينة ان من صوف
 شاة او قمره تخل يتصرف لذي اليد وفي الفتاوى المتأخرين العام ولو ادعى ملكا ان ذوا صاعدا لم يكن هذا كونه التنازع
 لان الخلق يصلح من مصادره ولو تنازعا في صوف اقام ذوا اليد ملكه جرح من شاة موكبها واقام آخر البينة
 ان ملكه جرح من شاة يتصرف لذي اليد لان جرح الصوف لا يكثر فاجز لا يجر ثانيا ولو اقام الخارج البينة
 على شاة في يد غيره انها شاة وجرح هذا الصوف منها واقام ذوا اليد البينة ان الشاة التي يدعيها له وجرح
 الصوف منها فانه يتصرف بالشاة للذي لانها ادعى ان الشاة ملكا مطلقا فيقتضي بالشاة الخارج ثم يتبعها الصوف
 لان البر ليس من ثابا الملك وفي الاصل لو شهدوا بالملك ان هن الخطة من ذرع هذا وهذا الزبيب من كونه
 او هذا الثمر من تخل يتصرف لذي اليد وجرح شاة ولم شاة وصوف شاة الصوف هو الشاة في الفصول كلها وعمره
 ولو قال هن الخطة من ذرع قلدر او ثمر من تخل قلدر فانه يسمي صاحب النوع والتقدير هذا الاثر ولو قال
 هن الخطة من ارض قلدر يسمي صاحب الارض بهذا شيئا وغيره في موضع اخر لانه لو اقام البينة من ارضه
 فيرد عليه هكذا في اقرار الاصل وجرح ثمة في ملكه اذ اقام البينة انها تحت في ملكه واقام الخارج
 البينة ان الدابة لا يتصرف بها للخارج اراد بها خلتها في ملكه واقام الملك البينة ان الولد ينجح في ملكه
 من دابة في يد واقام ذوا اليد البينة انها اذ تحت في ملكه من هذه الدابة التي في ملكه فذوا اليد اولى لان
 البينة قامت على ملك الولد بالتنازع وفي الاصل قامت على الملك المطلق وكان الخارج اولى واذا استحق الثمن بغير الولد
 في الملك ضرورية رجل اقام البينة على عبيد يد غيره ان عبيد واقام ذوا اليد البينة ان عبيد ولده ملكه يتصرف
 لذي اليد وكذا لو اقام ذوا اليد البينة ان ملكه من قبل ما ياكله بشرائه او ميراثا وهبة او صدقة متبقية فانه
 ولده ملك الذي يملكه من قبل لانه يتلقى الملك من جهة فكانت حاضرة مو اقام البينة على التنازع وكذا الدواب
 وما ينجح مرة واحدة من الثياب فلم ينجح ذوا اليد البينة على التنازع والولادة والتسج وقدام الملك البينة
 على الملك المطلق يتصرف به للذي على صوف به الملك ثم جاء رجل وادعى انها اذ تحت في ملكه فهو به لانه يرى ان ذوا
 اليد لو وجد بينة على التنازع بعد ما يتصرف عليه بالملك المطلق للذي تقبل فلا تقبل بينة التنازع من غيره اولى
 فان اعاد المفقود لبيته على ان عبيد ولده ملكه قبل ان يتصرف للذي ايشي لم يقص للذي لانه المفقود
 له الاول صادر ذوا اليد ولو لم يهاد البينة على التنازع حتى يتصرف بها للشاة على المفقود له الاقل ثم اقام
 المفقود البينة على التنازع لم يقص القضاء لانه انما صادرة اليد بحكم القضاء التي قد انقضت تلك اليد
 بالقضاء والشاة وصار المفقود ايشي اذا اليد كان بينة اولى ولو اقام الملك الاول البينة على
 التنازع ولم يقص الحق اقام الشاة البينة على التنازع ايضا حتى يتبعها نصيب الشاهد لو عاين الولد يتصرف
 منها وتقول انه ولدي ما زال ان يشهد على التنازع وعلى هذا لو شهد شاهدان على التنازع لزيد وشهد آخر ان

على ان يضح هذا النوع كذا في
 ان شاة وكذا في العرف ان يكتبه
 وكذا لو اقام البينة

على ان الشارح لم يرد بتصوير هذا بان رأى الشاهد ان ادفع من لبن انى كانت في ملكه والاقران رأيا انه
ادفع من لبن انى كانت في ملكه آخر فيل الشهادتين للفرق بينهما وانما تنازعان في دابة في غيرهما فاما كل واحد
منهما البيئتين انما دابة في ملكه وقت كل واحد منهما وقتا ينظر السن الدابة والى ما دقت البيئتين فيبقى
بين دافق توقيت سن الدابة ولا عيب في ذلك لو كان على غير لوقيتين مثلا دونه او اكثر بطلت البيئتان وان كانت
مسئلة في الامرين ضعى به لا اقدم في الاصل ان كانت مسئلة او الشئ على غير لوقيتين يفتى بينهما بغيرين
قال بعض متأخرينا في هذا الجواب لاهل المضامين وهو ما اذا كانت مسئلة واما اذا كانت على غير لوقيتين
بطلت البيئتان ومنهم من صحح الجواب فيها ولو لم يوقتا يفتى بينهما بغيرين وكذا ان وقت احداهما دون الاخر
او اقام رجل البيئتين على غير لوقيتين انما عيبه ولد في ملكه وقتا في البيئتين وقتا مملوكا والعبد كغيره من كل واحد
وانما معروف لا يقبل هذه الشهادة امة في يد رجل اقام رجل البيئتين انما امة وانما عيبه لانه اقصى بها على كل لوقيتين
واقام دوا ليد بيئتين انما امة ولد في ملكه فذا على لوقيتين ان شهدوا ان فلانا الفاضل فحقق بها له عليه ولم يبيئوا
سبب القضاء فانه يوجب بالقضاء ولا يقبل بيئته في اليد لانه كحل ان يملكها من حصة فلا ينقص القضاء الا بغيرين
ولم يوجب الشئ اذا بليتوا سبب القضاء فان شهدوا ان الفاضل اقر غدا انما ضعى على هذه الشهادة شهودا
عند انهما لو اقرانه ضعى له بالبيئتين بالنتائج فانه ينقص القضاء بالاتفاق لانه لا يكون اعلى ما كان المعاينة
وذا ليد لو اقام البيئتين على النتائج بعد ما ضفى الفاضل عليه بالملك المطلق او بالنتائج قبلت بيئته وضفى به بطل
القضاء فكذا اذا ضفى عليه بالنتائج واما الثالث ففيه خلاف وهو ما اذا بليتوا سبب القضاء فان شهدوا انما ضفى
له بالنتائج بالبيئتين ولم يشهدوا ان الفاضل اقرانه ضفى له بالبيئتين بالملك المطلق او بالنتائج فانه ينقص القضاء ولا يوجب
لا ينقص القضاء لاحتمال اشتراك من ذي اليد والآخرين في اليد اذ لم يكن اقرار الفاضل ضفى وقال محمد بن
ينقص القضاء كما لو شهدوا على اقرار الفاضل في كل الاقضية لو كان اذ كان في غير المدعى عليه وقد ضفى بالام بالبيئتين
المدعى لا يفتى بالولد للزوجة الابنة الذي له الولد في يد بخلاف الفخذ في يد رجل والتمس في يد آخر حيث لا ينظر
حصة التي التمس في يد وفي الجامع الصغير القضاء بالام صل يكون قضاء بالولد قال بعضهم لا يكون قضاء بالولد
ويشترط القضاء بالولد وقال بعضهم القضاء بالولد **جواب** رجلان اذ عبادا دابة كل واحد منهما
يقول انهما ملكي وسما كليات عليها ان كانا في الشئ يفتى بها لهما وان كان احداهما النزع والآخر دابة يفتى بها لمن
النزع والآخر كالتابع ذكر في المنتقى الاجناس وفي شرح الطحاوي جعل هذا دابة عن ابي يوسف بوجه ظاهر في الدابة
الدابة بينهما نصفان وفي الفتاوى رجل اشترى قطنا ووجد قاروا وهدت خست المرأة لها قطنا ووجد قاروا ففترقت
وسجت كروبا ساقا لمات المرأة من التي وهبت الغزل الى الشارح بغير امر الزوج فافكر باس لودتها والزوج
في ما لها غزل ولو كان الزوج هو الذي دفع بغير اذنها فافكر باس لودتها غزلا وان دفعها احداهما بغير اذنها
فاكر باس بيئتها ففكر احداهما بغير غزلا ولا ضمان على واحد منها لصاحبها وفي سماع التواذل رجل اشترى قطنا ففترقت

المرأة ياذن او بغير اذنه كان ذلك للزوج قال الشيخ الامام ظهير الدين الرغنية كتب هذه المسئلة بخط
ويستدعي قتلا اذا غزلت المرأة قطن زوجها هذا على مذهب ائمة ان اذن لها زوجها بالغزل او انها غزلت الغزل
او لم ياذن لها او لم يبينها او لم يعلم بغيرها ان اذن لها بالغزل فهذا على وجه ان كل لها الغزل لي او لتفتك
او يكون الزوج في ذلك اذ اغزله مطلقا انما الغزل في الغزل للزوج ولها ما تسمى بالاجر وان لم يذكر لاجر
فيواستعانة وان اختلفا فعلى المرأة غزله باجر وقال الزوج لم اسم شئ فالفعل في الزوج مع البين
وان قال اغزله لنفسك فالفعل قولها فان اختلفا فقال الزوج انما اذنتك لغزله لي وقالت لابل فقلت
اغزله لنفسك فالفعل قول الزوج ولو قال اغزله لي يكون الزوج في ذلك فالفعل للزوج لانه صاحب الامر
والمرأة عليه اجر المشالات هذا استبعاد فاسد لانه استبعاد لبعض الخارج وان قال اغزله مطلقا فالفعل
له وان انها غزلت الغزل لها وعليها مهر ذلك القطن لانها صارت غاصبة للقطن مستملكة له بالغزل
كمن عصبه صنفه وطحنها ان لا يوق للفاصع وعليه مثل تلك الحنطة والمالك عندك صنفه في وان لم يبينها
ولم ياذن لها ان كان الزوج بايع القطن فالفعل لها وعليها مهر ذلك القطن لان الظاهر انه استمرى للفاصة
لا تغزل فصار مستملكة بالغزل وان لم يكن بايع القطن فالفعل للزوج كما اذا فترقت دبق الزوج او طحنت
لم الزوج فالحيز والتم والمرد للزوج كذا هذا وفي الفتاوى امرأة معلمة وزوجها يعينها احياها فاحص
فبها دية طلاق فاذى الشئ في ان كان الزوج زار عا والمرأة بحيز وتطبخ فما كتب قوله وفي النعاط السئلة
اذا النعاط في بيئتهما والتفاوت غير معتبر رجل اشترى دجلا ببيع البزلة او ليطير له نوبا فادعى الاجير الثوب
الذي في يده وادعاه المستاجر ان كان في حانوته المستاجر فبوله وان كان في السكة او مغزل لاجر فالفعل
قول الاجير حرا كان او عبدا اذنا او مكاتبنا كذا في بيت رجل على عتقة قطيفة فادعاه الكائن صاحب
البيت فادعاه صاحب البيت فقال عليه كادحة وموغة ولرجل فادعى صاحب الدار ان الكادحة ملكه فقال لخال
ملك الفعل قول الخال ان كان خال الخال يملك الدار كادحة فالحال ان يكون لصاحب الدار كادحة المسئلة
الا دية هبة ملك رجل موصى به بيت موصى به في بيته الا حصة على عتق العبد بديرة فيها عشرة الاف درهم فادعى
كل واحد منهما البديرة ففعل الذي عرف باليسار اشترى دابة من ماء ثم قال اشترى دابة من ماء مع الماء بحكم
النسب الفضا اذا بعث ارجل بقطعة كروبا لصاحبها بيد تلميذ صاحب الثوب فادعاه المالك بثلاث قطع
فقال الفضا دعت دجلا وقال الرسول دفعه الي ولم يذعه علي يقال لرب الثوب صدق انها شئت ان
صدق الرسول برئى وقوبه اليهين كذا الفضا ان كل لزم الثمان وان حلف برئى وللقضا على صاحب
الثوب اليهين على الاجر ان حلف برئى من الاجر كحضه وكذا الثوب وكذا اذا صدق الفضا برئى وجب
اليهين على الرسول ويجب عليه اجر الفضا اذا حلف على ذلك وصدق صاحب الثوب لمسألة في الفتاوى
وفيها ايضا كتاب للقطن لجمع للفتاوى ما ينظر من الاواني من الرص في ان كان كمال يسيل من خارج

منسبت من ابرقلاين دعوى ميتة يجرى له مطلقا لا في الاحتياط لا في وقت والامرء استأطلا له زيدا لو قال
ايرأك شئ يجرى له مطلقا المديون اذا قل لرب الدين تركت لكل الاجل صار المال حاله ولو قل لمديون ابري
نفسك عن الدين فابراؤه صحيح ولا يمكن الرجوع لانه صار حيلة في الامرء قال لرب الدين وقتك وسلك فقلت
قال لرب ان كنت دفعت اليه برئت منك صحيح لان تعليق البراءة بشرط كاش قالوا امرءة ابري ذمتي ووجه
عن مراك فقالت اكرهاين من هنل ودينار ست بيزار شدم ثم ظهران مهرها خسمائة لا دفع الامرء وكذا الرقابة
اكرهاين من هنل ودينار ست ولو قالت مع الوار واكرهاين من هنل ودينار ست بيزار شدم يصح
الامرء لان بذكر حرف الوار في الوفاء براهبه التحقيق لا في التعلق في فرائد الامام طه حسين المصنوعة في
الفصل الخامس في الاستحقاق في الزيادة في اولى البيع وجعل اشترى امة بالغ درهم وثلاثين
لم يتبعضا حتى قام بوجوب البيعة انها امة والبائع والمشتري حاضرا ففوض القاضي للمشتري ثم ادعى البائع
او المشتري ان البائع كان اشتراها من هذا المشتري قبل ان يبيعها للمشتري واقام البيعة قبل بيعة
ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع حق مسلم المبيع الى ذلك فافترق البيع بيننا فالقاضي
ينقض البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن وعن ابي حنيفة في رواية لم يثبت ان القاضي اذا قضى
بهذا المشتري بها كان قضاء بفسخ البيع حتى لو اجاز المشتري البيع لا يجوز ولو كان الثمن جارية لا يجل
للبيع وطهها في ظاهر المذهب على خلاف هذا فلو قضى القاضي بفسخها ثم ان البائع وجد بيعة ان كان اشترى
الامة من المشتري ففسخ البيع على حاله لتعاد الفسخ طاهر وباطنا فان اراد ادها ان يجيز البيع ليس
له ذلك فان كان المشتري قبض الامة من البائع ثم استحققت من يد المشتري واخذت من بين وجه المشتري
على البائع بالثمن ثم وجد البائع بيعة على المشتري فاقامها على المشتري وقضى بالامة للبائع فاذا اراد البائع
ان يلزم البيع المشتري له ذلك عندها وعلى قايه قول ابي حنيفة في رواية لم يثبت ذلك ليعنى البيع لان قضاء القاضي
محموا او باطل ففقدت طاهرا وباطنا لما عرف وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم اقام البائع
البيعة اما اذا اقام البيعة على المشتري من المشتري قبل ان يقضى القاضي للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى
المشتري فلو قضى القاضي على البائع بالثمن ثم اقام البائع البيعة فعلى ما قرئ من الخلاف فلو اراد المشتري اخذ
الجارية وامتنع البائع له يجبر ولو اراد البائع ان يلزمه ذلك فالحاصل ان الخيار فيه للبائع لا للمشتري
لان المالكه بالقضاء هو البائع فلم يتم الفسخ من جهة فكان الخيار له اما الفسخ من جهة المشتري فقام له ذلك
بدون فليس له ان يلزم البائع اذا اراد البائع فلو لم يتم الفسخ البائع لكن طلب منه الثمن فاعطاه او قبل الفسخ ثم اقام
البائع البيعة على المشتري وقضى الجارية لم يثبت له ان يلزم صاحبه الجارية لانه انما فسخ البيع بينهما بالثمن
بجلائه الا ان البائع لم يرض وان فسخ المشتري حيث وجب عليه بالثمن ولو لم يتم البائع البيعة على المشتري من المشتري
اقام البيعة على البائع عند هذا والواقام البيعة على المشتري سواء اذا استحق المبيع من يد المشتري

ومو لم يؤد الثمن اذ ادعى البائع فامتنع عن ادائه البائع يجبر على ادائه البائع بخلاف ما اذا ظهر ببيع حيث
لا يجبر على ادائه الثمن لانه لو دفع بغيره فانيا اما في الاستحقاق فقد ثبت بجبر البائع على المشتري
مسئلة العيب في الجامع الصغير في كتاب البيع المشتري اذا اراد الرجوع بالثمن على البائع عند الاستحقاق فقال
استحققت الجارية التي اشتريتها منك لا يصح هذا الدعوى لم يستر الاستحقاق انما هو الحق الشرائع او الملك
المطلق وقبل البيع يصح الرجوع ولو تدانك اليد الكسرة ولم تكن الاستحقاقات عند هذا القاضي يحتاج
سواء اثبات الرجوعات المشتري اذا صلي مع المشتري له ان يرجع على بائعه بالثمن يعني بعد ايقض عليه للمشتري
واختلف العلماء في ان القضاء بالملك المطلق قضاء بقصر اليد وقضاء بالملك والقضيه ان قضاء بالملك المشتري
اذا اراد الرجوع على البائع فعليه دفع الثمن ان صدقه على الاستحقاق وقيل السهر يجبر على دفع الثمن وان لم
يقرب الاستحقاق لكن وعنه ثم خالف الاجمير وفي الزيادة ايضا لاول المشتري للمشتري او استحققت فكل وقضى به
للمشتري ثم اراد ان يرجع على بائعه ليس له ذلك لو اقام البيعة على اراد البائع انه للمشتري وجب عليه ولو لم يكن له
بيعة فاذا اراد ان يحلف ما اقرب للمشتري يحلف ولو استحق البيعة فاذا اراد المشتري ان يرجع عليه بالثمن وانكر البائع الاستحقاق
واستحق فكل فاذا اراد ان يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو استحق المبيع من يد المشتري فاذا اراد الرجوع على البائع
فانكر البائع البيع منه فاقام البيعة انما لقرينة الاستحقاق انما يجرى او اقرب الاستحقاق وصدقه المشتري بعد
الاستحقاق الرجوع البائع على بائعه ولو تصاد فاقبل الاستحقاق ثم استحق رجوع المشتري على الذي اقرب البيع منه وجب
بائعه على بائعه هذه الزيادة في كتاب البيع في باب محمد وبارهم **جواب** في القضاء والقضاء وفي شرح
الطحاوي اذا اتمك بالبدل يرجع على بائعه بقيمة البناء والتمسح اذا اشترى رصاف من بها اغرا او اراد
فبني بها بناء ثم جاء استحقاقا فانه يأخذها ويبيع الاتجار وينقض البناء والمشتري يرجع على بائعه بالثمن
وهو الجارية ان شاء سلم الفسخ في البائع ورجع بقيمة مفرد سا غير مطلق ومن يتكافئ منقوض وان شاء
حبس نفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر الزيادة ان كان باقيا كما ذكر في الجارية يرجع المشتري على البائع
بالثمن وبقيمة الولد ولا يرجع البائع على بائعه لما رجع المشتري عليه من قيمة الولد في حقيقته وكذا لو رجع بنقصان العيب
رجع على بائعه بالنقصان ولم يرجع بائعه على بائعه هذا اذا اتمك ببدل ما اذا اتمك بغير بدل كالحبة والصدقة والوصية
الرجوع على احد باعزم من قيمة الولد اخذ الميراث فان الواو اذا عزم يرجع على بائعه الامة من مورثه باعزم اليها
في شرح الطحاوي في كتاب الدعوى وقيل ايضا في كتاب الشفعة قال في ثلاثة مواضع لا يرجع بقيمة البناء منها الشفعة
والمسودة ومسئلة القسمة وصورتها وان بين اثنين اقتضاها بقضاء او بغير قضاء فيقضي احداهما في نصيب بناء
ثم استحق نصيبه نقض على البناء فاقام يرجع على شركته في الدار فحشا وكذا في حصة له بالقسمة ولا يرجع عليه بقيمة ما تقضى من ثبائه
لان كل واحد منها يجوز على القسمة وبمثل لو كانت داران فاقضاها واحدة او احد منها دارا بغير قضاء والمسئلة
بالحال يرجع على شركته بصفته قيمة البناء مسئلة والنقص بينهما نقضان عندهم نعم ولو كان القاضي هو الذي قسم لرجع

وآخر من آخر فاستحق الجارية من بين رجل المشتري على البائع بالثمن ولو كان مكان المشتري مالم يؤمن
الثن وارجع سوطا باعه ولو وهبها المشتري من رجل ثم باعها للموهوب من آخر فاستحق من المشتري فان
المشتري الاول ارجع على بايعه حتى يرجع المشتري الثاني على الاول في البايع الاول من بيع الزيادة
و في جميع النوازل رجل اشترى جارية فبها ثلثين ثم صادت يوم الاستحقاق خمسين والمشتري ازال بكارتها
فانه يضمن نقصان ذوالالبكار للمشتري وليس له ان يرجع على البايع بائنا كما يرجع عليه في غير الموارث
يرجع على بايع المورث بقيمة الولد اذا استحق من بين بعد ما استولدها والموي له بالجارية ولا يرجع بقيمة الولد
على بايع الموصي بقياد استولدها ثم استحق من بين وابرة عليه **باب** في الذناب وفي
جميع النوازل رجل اعطى حمارا ممتينا معا وضد القراطيس سبعين وقيمة اربعون فعند الاستحقاق
يرجع المشتري على البايع بسبعين وفي شبع الطراوى في قارب الشفعة في رجل يبيع ما يسهل ويصعب لثانين
فنفق من الثمن القليل عشرة دراهم ثم يبيع ما يسهل وعشرة دراهم يساوي عشرة الاصل للبايع ان يشترى
بقيمة الثمن وهو الف وعشرة ذهبا يساوي عشرة حتى لو اشترى البايع من يدا المشتري رجوع المشتري عليه
بمنه ما اعطاه ولو اعطاه بالف وعشرة ذهبا يساوي عشرة فعند الاستحقاق يرجع بالثمن ورجع البايع
حمارين من رجل وقبض المشتري عليه الشجر فوجد بايعه يهرق قد قارب الباع لكن انكر ان يكون بغير هذا سهل فاقضى
بخار اقام البينة ان هذا بغير قاض بخار الا يجوز لفاضي سهم قد ان يتقضي بالثمن على البايع وانما يقضو
ان لو اقام البينة ان قاض بخار ارضى للمشتري واذا الحار منه وانما يطرق له واذا الحار منه لانه لو باع
يؤدي الى اجتماع البديل والمبدل في ملك رجل واحد فلو قال البايع في الدعوى ان الحار مني في ملك بايعي وليس
لكا لرجوع علي واقام البينة قبيل اركان بحضرة المشتري وشيروط حضرة الحار قال دعي وقال انما اقام ظهيرا للمشتري
لا يشترط حضرة الحار وكذا في دعوى العبد الحرة اذا ارجع المشتري على البايع بالثمن لا يشترط حضرة
العبد ولا يشترط حضرة المشتري على الحار اذا اشترى البايع وبه قيل بالذكر ليرجع على الكفيل مالم يجب
على البايع بعد ذلك مخيرا ان شاء يرجع على البايع وان شاء يرجع على الكفيل ولا يرجع على الكفيل بقيمة الولد والبناء
فلوان المشتري ادعى الثمن الى الحويل ياذن البايع فعند الاستحقاق يرجع عليه هذا اذا ادعى الثمن الى الاول
اما اذا ادعى الثمن الى الموكل فعند الاستحقاق يقال لو كفل طال الموكل وخذ الثمن منه وادفع الى المشتري وفيما
اذا دفع الثمن الى الموكل يقال له اذا الثمن من مال نفسك ولا تنتظر اذ الثمن من الموكل وهنا ينتظر هذا من
التفاوت بين البايع اذا انكر بيع الحار منه ثم جاء فادعى عليه انك انت الحار مني شفع وهذا اذا ادعى
ان البايع باع ملكا لغيره وهو صغير لانه حينئذ يصير الاب كالكفيل ومن اشترى من الكفيل وادعى على الموكل
يسمع اما اذا كان الابن بالغاً فالان اجنبي في حقه وفي الاجنبي لو ادعى الباع على رجل ثم ادعى الباع على
آخر لا يسمع بدون التيق واليق ان يقول باعني وجمد ما بعد من فلاش فانه تيمم منه ولو صدق المشتري

ان يرجع على البايع وان
على الحار ولو كان
من الكفيل فعند الاستحقاق

البائع وقال بايعت مني الحمار وكنت غلط بطر البوع اصله في جميع النوازل في قولنا انما اقام ظهيرا للمشتري في الحمار
اذا اشترى مع البردعة يرجع بجميع الثمن وان اشترى بدون البردعة يمسك البايع من الثمن بعد البردعة وكذا
لو صاعت البردعة ولو كانت قامة فاراد ان ردّها على البايع ويرجع بجميع الثمن ولم يقبل البايع البردعة وخذها
له ذلك وفي الكرم لو اشترى الكرم دون الا شجار براد الا شجار على بايعه ويرجع بجميع الثمن وفي الفتاوى في
قال الشيخ قال المحضة للبردعة والفتح لانه تابع فله هذا لا يكون للفتح حصته من الثمن وكذا كل ما يكون تبعاً
البائع اذا اشترى الباع فلما اقيمت عليه البينة ويرجع عليه بالثمن فاراد ان يرجع على بايعه بالثمن لذلك وكذا لو لم
يسر كتمه قال بنت الدابة في ملكي فلم يمكن اثباته فقصي عليه بالثمن ثم اقام البينة على بايعه بالثمن شفع
وقبل البينة انه صار ملكه بائنا فاقضى له ذلك لان قبلة السبق لم يمتنع لاحياء حقه لانه يمكن اقامته
عليه اذ ان يحجر المشتري على اعطاء العبد ليس له ذلك لان قبلة السبق لم يمتنع لاحياء حقه لانه يمكن اقامته
البينة على البايع بدون السبق **باب** في الدعوى التي استحق الحمار فقصي عليه واذا المشتري ثم ان المشتري عليه
ادعى انه اشترى من المشتري شفع وشيروط حضرة الحار اشترى الفرس من رجل فلما اراد ان يرجع بالثمن
على البايع دبت حصة الفرس فقال دبره ونك مع الكبي وقال البايع الذي قبضت منك كمنيت بغير كتي
فبينة المشتري في المشتري ادعى الشجاع وادعى المشتري عليه انه اقرا انه اشترى من فلان شفع هذا
الدفع والله اعلم **فصل** في طرد المدعي عليه ما يكون جواباً وما لا يكون وفي البينة
المدعي من كان مخيراً والمدعي عليه من لا يكون مخيراً او قال بعضهم المدعي من يشترط له على اثبات ولا يتقضي
بالثمن حتى لو قال هذا العبد لك لا يكون بهذا مدعياً والمدعي عليه من يتقضي بالثمن فانه يجرى كما يقول ليس لك
وهو جواب المدعي عليه اذا الزم السكوت فلم يجب بل ولا يمنع قدر في كتاب القضاء في فصل العيين ولو قال
المدعي عليه ملكي لكن ليس في يدي ان كان المدعي بدعي لا يشترط احضاره وان كان ضيقاً او عقداً او المدعي
ثبت به بالبينة ثم قيم البينة على الملك ولو لم يكن له بينة هل يحلف على اليد قد ذكرنا في فصل دعوى الضياع
والعقار بتمامه وفي قولنا انما اقام ظهيرا للمشتري في الحمار قال دعي على آخر ما لا يشترط فقال المدعي عليه ثأنا من
كم وبيعت او قال دعي العيين لا ادري هذا العيين ملكي او لا او قال بن مدني بدعي منست او قال بن ادرج
حق منست او قال مرا علم منست او بن اوجير منست الكل ليس جواب الجواب فله ان ادعى ان له حماراً على
رأسه وذهب بعض فقال هو الجواب علم له بذهب بعض هذا جواب ولو قال دعي العيين مرا بوق تسليم كونه
منست او سبر دعي منست او بدين سبب دعي منست او هذا العيين ملكي في دعوى العيين الكل جواب
دعي ادعى دأ في يد رجل فقال المدعي عليه انها ادري ثم قال انها وقت هذا جواب قام بقبل بينة المدعي عليه
وكذلك لو قال في الاستدراك هذا الدار وقت في يدي بحكم التولية فهذا جواب قام واقام المدعي البينة بالملك
لنفسه قبل وبعد ما قضى القاضي للمدعي واقام المدعي عليه البينة على الوقفية لا قبل ان تصار مقتضياً عليه والله اعلم

الفصل السابع عشر فيما يكون دعواه المدعى عليه وفيما لا يكون هذا الفصل مشتمل على سبعة اجناس اقوال المقدمة الشك في المسئلة الخمسة وفردتها الثالث في دعوى الدين الرابع في دعوى الارث الخامس في دعوى الشراء السادس في دعوى الصلح السابع في النكاح والثفقة والامانة والبر وغير ذلك اما الاقوال فتاوى القنوي في كتاب الدعوى المدعى عليه اذا ادعى البرائة عن الدعوى وقيل في بئنة حاضنة في المصروفة وقيل ثلثة ايام ولا يستوفى منه في الحال فان اقبل الى الجليل فجاز وفي الجاهل الصغير في كتاب الحاقب ما يوافق هذا فانه قال اذا قال الحاقب اخذت ان كان له مال حاضرا او غائبا يرجح وجوده بغير يومين او ثلثة ايام قال بعض الشارح ان المدعى عليه اذا ادعى الدفع بغير هذا القدر لا يبرأ الدفع وفي الجاهل ما يخالف هذا فيقول كتاب الصلح قال سئل الفضلي عن مطلب اقام البئنة ان الطالب ابراه من الدين والقاضي يسأل عن الشهود والطالب يطلب مال ابراه من الطالب المطلوب بفضاء الدين او يأتى حتى يحل الشهود قال بلزمت المال عندا في صفة ثم دعيت في ليلى ثم يأتى في دعوى المدعى عليه اذا ادعى الدفع لا يكون قديرا للشهود حتى لو طعن في القام وفي الدعوى صح ولو قل لا دفع في ثم اذ في الدفع صح كما لو قال لا بئنة ثم اقامها المدعى عليه اذا اقام البئنة ان المدعى قال فامطلة في دعوى او شهود كذبة او ليس عليه شيء وقد ذكر في الفصل الاول وسبيل شيء من هذا ولو قال انا اقيم البئنة على ان المدعى قل بدفع كراهان آدم لا يسع هذا الدفع في قوله التفتي دعوى اتفقت لا يثبت على ضاده جامع هذا ان المدعى عليه بالدفع على وجهه لو صح القوي كان الدفع صحيحا صح الدفع ومن المشايخ من قال لا يصح الاصل في الدفع قبل اقامة المدعى البئنة صحح الدفع ودفع الدفع وان كثر صح من المختار الدفع بغير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه احد الورثة صوتهما رجل ادعى ارثا في تركه على احد الورثة فقال لو ارثا لآخر ان المدعى قال انا مطلق في الدعوى يسع وفي القصار الدفع بعد الدفع بعضهم افق اباة لا يسع بعد الثالث والمختار انه يسع صوته ادعى الملك المطلق فقال المدعى عليه اشترت منك فقال المدعى قد اقلت يسع فلو قال لآخر انك اقرت في ما اشترت يسع اذا ثبت له الدية في دعوى الارث قال لو ارث لغيري فقال المدعى عليه في الدفع لك في واختر وقد اعمت لوارث غيري قال ان اقر المدعى بطل الدعوى والشهادة والقضاء الجنس في الخمسة وفردتها وفي فتاوى القاضي الامام وانما ثبتت هذه المسئلة الخمسة في الحكم او اجهل قال ابن شبرمة وهو في بغداد لا يندفع عن ذي اليد الخصومة وان اقام البئنة على الوديع من آخر وقال ابن ابي عمير في الخصومة بدون اقامة البئنة على الوديع وقال ابو يوسف تو ان كان الزوج صالحا فالجواب كما قلنا انه يندفع عنه الخصومة عند اقامة البئنة وان كان معروفا بالجل لا يندفع عنه الخصومة وان اقام البئنة وقال محمد تو ان طال الشهود تعرف بوجهه ولا تعرف باسمه ونسبه لا يندفع عنه الخصومة وان عرفه اندفعت

الخصومة

الخصومة عنه اذا عرفه الشهود بوجهه وان لم يعرفوا باسمه ونسبه وقيل لا يورث ذلك في الاخصومة والاشية يد رجل اقام البئنة انما دان فقال في اليد في اذله او غيرها او قال وكان رابطة سرقتها او اخذتها منه او قال اقرعتها من يد او ضلعت من فمها هذا على وجهين اما ان ادعى ملكا مطلقا بان قال هن العين ملكي لم يذكر سببا او ادعى عليه فعلا بخلاف بقول غصيني او يقول اشترت منه سند فان ادعى ملكا مطلقا لا يندفع عنه الخصومة بمجرد قوله انك فلان او فيه ما لم يتم البئنة عند علمائنا تو فاذا اقام البئنة ان قلت بن قلل او دعوا اياه ولم يشهدوا انما قلنا قلنا يندفع عنه الخصومة ان المقصود دفع الخصومة لا اثبات الملك للغائب حتى لو عاين القاضي وصوله من جهة الغائب او اقر المدعى بذلك يندفع عنه الخصومة عند يدور اقامة البئنة وبدون علم القاضي او اقر المدعى ان هذا البئنة وهذا اذا اعالا في وجه معروف وشرط فلا بد من اسباب التعريف على ما ذكرنا في كتاب القضاء حتى لو قالت الشهود او دعوا رجل لا تعرفه لا يندفع عنه الخصومة لا انه يحتمل ان ذلك الرجل هو المدعى ولو قالوا تعرف بوجهه اذا راياه لكن لا تعرف باسمه ونسبه قال محمد لا تقبل البئنة ولا يندفع عنه الخصومة وعند ما يندفع عنه الخصومة لا علم انه وصل اليه من جهة غير المدعى ولهذا لو اقر المدعى انه دفع اليه رجل اندفعت عنه الخصومة وليس الشرط ان يحيل الى رجل يحقق الخصومة معذارة لواله الدال في رجل في مكان بعيد يتمذرا الوصول اليه الغالب تندفع عنه الخصومة ولو قالوا تعرف باسمه ونسبه لكن لا تعرف بوجهه اندفعت عنه الخصومة وقال ابو يوسف تو ان كان المدعى عليه معروفا بالجل والايه لا يسع منه هذا وهذا استحسان ذهب اليه حين ابتلي بالقضاء وعرفا حيا لآخر الناس وفي المنتقى لو اقام البئنة انها ودية عنه من جهة فلا الغائب اندفعت خصومته ثم حضر الغائب فادعى المدعى عليه قال سوا يصاحبه ودية عندي من جهة فلا الغائب و اقام البئنة يندفع عنه الخصومة فلو قال البئنة او دعوا فلان لكن لا تدري لي كل الشيء او يشهد على اقرار المدعى في رجل ادعى اليه او قال المدعى كان هذا في يد فلان لكن لا ادري وحقه اليه او قال في اليد دفعا في فلان انه فحقه عنه الخصومة ولو شهدوا ان الدار هذه لفلان الغائب وانه اسكن فيها هذا واشهدنا على ذلك الدار يومئذ في يدك واشهدنا ما لدارك يد الساكن او قال لا تدري في يد من كانت الدار يومئذ لكن اعلم انها اليوم في يد الساكن او لم يتحققوا ان الدار يومئذ في يد من كانت تبيل البئنة وتندفع الخصومة فان شهدوا اننا شهدنا اننا اسكنها الدار في يد ثالث لا تبيل هذه الشهادة ولو اقام المدعى البئنة ان هذه الدار كانت يوم اشهدا الغائب في يد فلان رجل غير الساكن والساكن لا تقبل ولو حضر ذلك الرجل وادعى شهدا على هذا الوجه لا تقبل عندنا قال ابو يوسف تو وي معروف ولو ادعى في يدنا لا بد ان يقول له رجل ومولا يعرفهم شهدوا ان فلانا دفعا اليه لا يقبل ولو شهدوا ان فلانا في يدنا شهدوا باليداع لم تبيل انما اذا شهدوا على اقرار المدعى انما الغائب اندفعت عنه الخصومة ولو قال المدعى

احدها ما ذكرنا في الفقه اذا علم القاضي بضمه والثالث اذا اقر المالك بذلك واقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي
 فانه يندفع عنه الخصومة هذين الوجهين ثم في اليوم الاول اذا اخطى بها المدعي ثم حضر المأثري واقام البينة على الشرع
 لم يثبت اليه ولو قدم المأثري قبل القضاء ولم واقام البينة دفع المأثري ولو ان المالك اقام شاهدا على
 البلاغ وشاهدا على المأثري فانه ينفق للمدعي ويضع المأثري على البلاغ بالثمن ولو باع او وهب بعد اقام شاهدا
 واحدا لا يفي خصما اذا علم القاضي او اقر به المدعي في الشاهدين يكون خصما وفي مسئلة اول الباب سوى بين
 الشاهدين وبين شاهد واحد وقابلية هذا لا يحتمل الفرق رجل ادعى ان له يد رجل فاقروا باليد انها كانت
 للمدعي ثم قال بعد ذلك انها لفلان او عينا ان اقام البينة على البلاغ انزعت عنه الخصومة سواء بدأ بالبلاغ او للمدعي
 ثم ثني بالبلاغ او على العقب ولو لم يكن بينة ان بدأ بالبلاغ او للمدعي وثني بالبلاغ ويؤمر بالتسليم الى المدعي بعد ذلك
 ان حضر القاضي صدقة لا يثبت الزمان بين ويقال له اقم البينة على ان اذراك وان بدأ بالبلاغ وثني
 بالبلاغ ويؤمر بالتسليم الى المالك ايضا ولو لم يقم بينة على البلاغ ولكن علم القاضي ان القاضي ودعا اليه
 او اقر المالك بذلك فخصومة يبرأ حتى يحضر القاضي ولو علم القاضي ان القاضي عصبها من المالك ودعا ذا اليد
 فانه يماضها من ذي اليد ويسلمها الى المالك **فروع آخر** عيده في رجل اقام البينة على ان يبعده فانه
 اعتق واقام ذواليد البينة ان فلانا ذكرا او دعه لم يقص بيمينه ويحال بين ذي اليد واليه استحقاقا ويؤخذ
 من العبد كمين فانه لا يمكن احصاء وعند حضور القاضي وكذا لو اقام ذواليد البينة ان فلانا آخر او دعه ولو
 قال العبد اما عر الاصل واقام ذواليد البينة ان فلانا آخر او دعه فانه لا ينفق بالمدينة ولكن
 يبيته وبينه ولو اقام ذواليد البينة ان فلانا او دعه ولم يشهدوا له بالملك لا يقبل البينة وفي دعوى الملك
 لو اقام البينة ان فلانا او دعه ولم يشهدوا البينة بيمينه الخصومة الكل في الاخصية وقد مر هذا المسائل
 في دعوى العقب **الفصل في الدين** في الدين وفي الجاهل الصغير رجل ادعى على آخر الف درهم فقال المدعي عليه كان
 لك على ثني قط فاقام المدعي البينة على المالك ثم ادعى المدعي عليه الايقاع او البراءة يسمع ولو اقام البينة يثبت
 لا يمكن التوفيق لم يكن عليه ومع هذا قضاءه ودلت المسئلة على ان يمكن التوفيق بغيره وفي بعض المواضع التوفيق شرط
 وقد ذكرنا في الفصل الاول ان الامام خواهر ذلي شرط التوفيق في الكل ولو قال ما كان لك على ثني قط ولا اعرف
 قط وبما في المسئلة على ما لها لا يسمع المدعي ودوي القدر في ايجابا فانه يسمع ولو ادعى على رجل ان يباع منه
 جارية وعق وقل بها اصنع ذابن واراد ان يردّها عليه فانكر البينة على البينة على البينة على البينة
 عليه انه بري اليه من عيب البينة هذا المدعي في ادب القاضي لخصان جعل هذا قوله في حنفية هو اعطى له يوسف
 فالعين والدين سواء ويصبر وفي شهادة الاصل رجل ادعى على آخر ان له يد من هذا الذرا فانكر البينة فلما
 اقام المدعي البينة على البينة على المدعي عليه انه ردّها عليه يعني قالها يسمع هذا المدعي ولو لم يبع الاقاله ولكن
 ادعى ايقاع الثمن او البراءة اختلف المتأخرين فيقال ومن هذا الجنس صادرة واقعة يسمع قد صور بها

امارة

امرأة ادعت على رجل انه تزوجها على كذا من المهر وطالبته بالمهر فانكر الزوج النكاح اصلا فلما اقامته المرأة
 البينة على النكاح ادعى الزوج انه خالفها على المهر فيسمع البينة فيجوز ان تزوجها منه بغير مهر وهو صغير لم يعلم من
 هذا الجنس في الاخصية رجل ادعى على آخر الف درهم وديعة فانكر فلما اقام المدعي البينة على البلاغ ادعى
 المالك عليه لرد او الحلاك لا يخلو اما ان قال في الجواب لا انكار ليس لك على ثني او قال ما ادعتني اصلا ان
 قال ليس لك على ثني يسمع المدعي والتوفيق يمكن ليس لك على ثني لانه هلك وردته عليك تاويلها او عيني
 اصلا لا يسمع هذا المدعي لعدم الامكان ان ردّها او دعه او حلاكها استند وجودها اذا عرفت انه لا يخلو عند خالها
 مسئلة الجاهل الصغير فتقول هذا اذا قال ما كان لك على ثني قط او ليس لك على ثني اما اذا قال لك على ثني
 وفيه فصل ثم جاء بالبينة انه قضاه قبل ذلك منه استحقاقا والقياس ان لا يقبل البينة في اقرار الاصل في باب
 اقرار الرجل في نفسه ولو قال لك على ثني او في نفسه يصدق وصلام فغير وفي مجمع التواريل رجل ادعى دينيا
 على آخر فقال المدعي عليه انا اجمي بالدين فقبل له على اذيقاء او على البراءة فقال عليه يسمع ان وفق والتوفيق
 ان يقول القاضي عن البعض او وقتها البعض او اقراره فلما اجمد او في رجل ادعى على آخر دينيا ثم قال وهكذا اقر
 فقال المدعي عليه كنت مكروها في الاقرار حتى دفع ولا يشرط ذكر اسم المكنى ونسبه رجل ادعى على آخر جنسين
 دينيا فقال المدعي عليه المدعي انه اقرباؤه وقت اليه العدا الى محل دينيا وكذا يمكن الخط بالدينين حتى ينفق
 ولو لم ينفق هكذا لكن ادعى ايقاعا وعين موضعها في المهر فلم يكن اثباته فيعقد ذلك ادعى انه او فاه لا يسمع
 رجل ادعى على آخر عشرة دنانير فادعى المدعي عليه المدعي انه او فاه فلم يكن اثباته ثم قال بعد ذلك حواله كودم
 بفلان وروي وسابغ است يسمع ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعي عليه في المدعي انه قال مر اخرج سدقار
 في دعواستي فيست لسمع هذا المدعي انه يجوز ان يكون له عشرة دنانير سبعة منها موقلة ودعوى المطالبة في
 ثلاثة دنانير في فوايد الشام ظهر الدين رجل ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعي عليه المدعي انه او فاه في
 وقاله اذ في في فلات وقد ثبت صح المدعي في دعوى الدين اذا قال المدعي عليه امانته على ال تعار او ثني
 المحر يسمع ولو اقام البينة تقبل ويندفع المدعي في الجاهل الصغير في دعوى الميراث رجل ادعى في تركه امرأة ميراثا
 وقال انها كانت امرأة الى وقت الموت فقالت الورثة ان المالك قال كرمه من يودي ميراث بردي حتى ينفق
 ولو لم يقولوا هكذا او كذا قالوا انه طلقها لا يسمع هذا المدعي لاختلاف ابي بكر الطلاق رجسا وان لا يبرئ المالك فلا يجوز
 على الميراث امرأة ادعت الميراث على زوجها فقال الزوج في المدعي انها اقرت ان النكاح كان بغير مهر فالمدعي صحيح
 في دعوى المرأة الميراث في تركه زوجها اذا قالت ودعت الزوج انها اقرت على ابينا قبل موته بسنتين فاقامت المرأة
 البينة بعد ذلك ان الزوج اقر في موضع موته بانها مكروهة صح المدعي في دعوى الميراث اذا قالت المدعية
 امانته لا وارث لي غيري فقال المدعي عليه المدعي بانها اقرت ان لها حقا او اختا صح المدعي في فوايد من الاسلام
 رجل ادعى على آخر الف درهم بسبب الفلانة في قلن بامر او بغير امره بخلاف الاصل فقل في المدعي هذا المال غير واجب

ادعى المدعي
 فقامت البينة
 على المدعي
 ادعى المدعي
 فقامت البينة
 على المدعي

على وكت مكرها في الحق لا يسمع هذا الدف وسببنا في الجسار وعل ادعى على آخر كذا واما حال الاجازة المنسوخة
بحكم الارث من ايقال المدعي عليه الدف انما اقران اياه استوى في هذا المال واقراده بعد موت ابيه لاقام البينة فشهد
الشهود ان اقران اياه ولم يذكروا ان اقراده بعد الموت يسمع رجل ادعى ديناً تركه فقال له عليه قبله من من شئ
فانبت البينة ان عينا من اعيان تركه واقام البينة واقام المدعي عليه البينة ان المودث باع هذا من رجل
يندفع المدعى وان لم يذكر اسم المشتري وسببه وتقرير هذا في الاجناس رجل ادعى عبداً في يد رجل واقام
البينة واقام المدعي عليه البينة ان ابا من فلان يبيع المدعى باع من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال
المدعي عليه انت بعته من فلان باع مني وكذا لو قال المدعي عليه انت بعته من فلان باع مني ولم يمكن
اثبات بيع فلان من ان عرضة ابطال الدف الا ان اثنان للملك لنفسه وفي دعوى الشفعة لو اقام المشتري البينة
ان الملك الذي يستحق بالشفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام البينة ان اقرابه فلان يسمع وجعل ادعى على
آخر ضيعه فقال لا ضيعه كانت فلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانما ارادها واقام البينة
تسمع وتعتبر ولو قال المدعي عليه الدف ان فلانة ماتت قبل فلان يبيع مودتها حتى الدف الجسار لا يسمع
والشراء رجل ادعى على آخر ضيعه بسبب شراء منه وقال في آخره وهكذا اقر المدعي عليه البينة واقام المدعي عليه
البينة ان كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يسمع الدف لانته بغير ان باع طائفاً من اموالها وفي المنتقى رجل ادعى
داراً في يد رجل بالاداء وبالبينة فقال المدعي عليه في الدف ان اشتريت الدار مني المدعي فادعى المدعي فقال قلنا
البيع الذي جرى بيننا حتى دفع الدف رجل اقران اكاره ملكه ادعى ذلك للملك لا يسمع الا اذا وقع حاله
اكاره انما اشتريتها رجل ادعى على آخر عينا في يد اكره لا يشتره من فلان يبيع كذا فادعى المدعي عليه ان ملكه
لانما اشتراه من ذلك لغيره يبيع اسبق من تاريخه ثم قال المدعي في دفع الدف ان اشتراه في ذلك التاريخ بطل
البيع العين في ذلك الوقت كانت رهناً في يد فلان من فلان فلم يبيع شراؤك لا يسمع هذا الدف الجسار لا يسمع
في الضلع في الدار وغيرها رجل ادعى على آخر دار اكره من اكره فاصطفا على مال مقدراً ادعى المدعي عليه ان
بابوا شترى ذلك من ابيك لا يسمع كذا في دعوى الدين لو صلى ثم ادعى الهباء او البراء قبل الضلع وفي ضلع
الاصد ادعى المدعي القضاء وانكر دينه وحلف ثم انزل المدعي ضلعاً من الدين عن كل شئ
ثم اقام البينة ان كان قد قضاه الدين اختلف المسامحة فيه وفيه لو استعار من آخر اية وهكذا فانكر دينه
الذاتية الامارة فضاله المستعير على ما جاز فلو اقام المستعير بغيره بينة على الامانة وقال انها نفقت قبلت
بينه وبطل الضلع وفي المنتقى اذا صلى المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه اني لم اكره
بينه يشهد به على اقرار المدعي بان الحق له في ذلك الثوب ان شهدوا على اقراره بذلك فبطل الضلع فانها كانت
والضلع جاز فلو اقام المدعي عليه البينة على اقراره بطل الضلع فان كان في
قد علم بان الرقبة كان اقرعه ان الثوب ليس بغير الضلع بطل الضلع وعلم القاضي انها بمنزلة الاقرار بعد الضلع

اذ كان

اذ كان ما ادعاه بملك واحد ما كان قد اقرعه القاضي بان لم يكن له قط ولم ير منه من ابيه ثم جاء بغيره فادعى
ان له ورثة من ابيه وان كان يملك غير الورثة فضاله عليه لم يبطل الضلع بذلك الاقرار وفي موضع ثمة كذلك المشهود
الشهود وتسمية احوالهم قبل القضاء ومنع القضاء وبعد القضاء ويجوز بطلان القضاء على ما عدا شارة الجاهل
والاصل وجوبه في القاضي على الشفيع لقوان تنسيق المشهود لا الشهود بعد القضاء لا يجوز بطلان القضاء
رجل ادعى على اكره ميت عينا تركه ميت فاقام البينة ثم ان دارنا آخر غير ذلك اقيمت على البينة صالح المدعي
على بعض ما ادعى بان ادعى ما به دينار والصلح على عشر من فلان طالبه سيد الضلع ان باع في وقال ما اقيم البينة
ان موته اذ قال هذا المال قد عوان بطلان ولم يقع صحيحاً ان كان من اكره الايمان غير الضلع لا يسمع الدف اما ان ادعى
هذا المصالح ان يقيم البينة على هذا الدف لا يسمع وتام هذا كونه في المرافعة في المنتقى في المتفرقات
في دعوى وقف ضيعه قال المدعي عليه يوم سلم الي المدعي وقد توفى فلان الضلع الماخي بطلان هذا الوقف
هذا الدف ليس بصحيح البينة المدعي ثبت التام وبينة المدعي عليه تنفيه وقوله ضلع بطلان انكره ذكر
لتلف الوقت انما عسى يكون الوقت موصي به ويوم يذوق في المنتقى القاضي اقرض الشفعة على ان يقع فاك
انما حرام على وقت العرض لا يسمع هذا الدف ولو ادعى المدعي على المودر بشفعة الدف تسمع رجل ادعى ان اكره بيدها
على ان اكره لم يصل اليها الشفعة في وقت كذا فادعى ما بيدها في تظلمة فقال في وقت وصلك الشفعة اليها فقامت
المرافعة في الدف ان اقرانك بغير اليها يسمع اما لو كانت انما يدعى البينة رجل ادعى على آخر انما استأجر من فلان
محدوداً وبين حدوده اجارة طويلة واجر من المدعي عليه مقاطعة بعد الامانة فطلب منه مال الاجارة قال
المستأجر الماخي في الدف انما اشتريت هذا المحدود من الآخر فنفذ البيع بمقتضى المدف وسقط الاجارة يسمع
هذا الدف ببينة الآخر في بطلان الضلع والحق ما ذكرنا رجل ادعى داراً في يد رجل فقال اشتريت من وصير
في صغر بضع اذا ذكر اسم الوصي وسببه وكذا اذا قال اشتريت من ويملك ما لو قال اشتري وكلمت منك لا يسمع
رجل ادعى على آخر الف درهم بسبب ان كان غرضه بامر او غير امره قال لا يصح في الدف المال لغيره واجب على
وكت مكرها في الاقرار لا يسمع الدف انما لو ادعى الخصم ان الاصل ادى هذا المال وابراه المدعي في رجل ادعى
على آخر ان خسر بطن امته وماتت بغيره فقال المدعي عليه الدف انها خرجت الى السوق بغير الضرب لا يسمع الدف
انما لو اقام البينة انها خرجت بغير الضرب يسمع ولو اقام البينة هذا الحق والآخر على الموت بالضرر فيبينة الحق
او في ادعى على آخر ان خسر سبباً فليأضال المدعي عليه الدف ان لم يكن السن العليا لا يسمع هذا الدف ولا يعلم
كتاب الخاص والعام هذا الكتاب يشتمل على اثني عشر باباً الاول في المرافعة الثاني في حاض
تعلق بالوصي والوصي المالك في دعوى الدار والذناين بالعرض والضرب وغير ذلك الرابع في دعوى البيع
الحاسن في دعوى الفردن والامكان انما من دعوى الضلع والحقار في دعويا الاجارة ومال الاجارة
الخامس في تعلق بالبيع والميراث في الارث العامة في الاستحقاق في الميراث والوكالة والوكالة في عشرة

صاحبها ويحتل ان الملك رضى بقبضتها والمسئلة مسطوية في كتاب الصرف للادام خواهر ذلك الاصل في القصد
شيئا ودفع الملك بقبضه وسوقه للخطبى في الغنات قال في الجامع الكبير في كتاب البيع هذا اذا قبض
للمحفظ اما اذا انتفع به الغاصب ثم اجاز للمالك حفظه لا يبرأ من الغنات وكتاب في القصد ثم انما اذا
ذكر القصد بغير حق ولم يذكر الاستهلاك ينبغي ان يطلب ان يضمن تلك الذمام ان كان المدعى عليه متكررا لغيره
او انها ان كانت قائمة بحب على المدعى عليه تسليم عنها فان عجز فستسلم مثلها فان عجز فستسلم القيمة والقصد
ان يطلب المدعى عليه اجسادها ان كانت قائمة بقيمة البينة عليها الخ الرابع في دعوى في البيع مخفية في دعوى
في البيع والخلاف ان لم يذكر قبض المبيع وهذا اذ لم لا يثبت في المحل قبل القبض فليس البيع قال في القصد ان يقال
لم يذكر في البيع تعيين المبيع وحضرة مجلس القضاة وان شرط على ما ذكرنا في كتاب البيع ان يقال للمشتري
سلم الفرو ولا قبض المبيع ليس بنظر الاداء الثمن بل الشرط هو القبض فمخفية ادعى على آخره ما في نظرك
ما من من في المثل البين بكذا من الثمن وكان بين وبين فلان مشركا وان اخبر المبيع فاجب عليه تسليم نصف
الثمن في الخلاف ان لم يقر ان الثمن هو ما قام في يد المشتري وقت اجماعه وان شرط في المثل ان الثمن
راجح وقت الاجابة مخفية في دعوى في دين باع وسلمه والخلاف ان لم يذكر ان هذا القدر من الدين هو ما
في ملك البائع وقت البيع مخفية في دعوى في دين ببيع ثياب ثوبتي باعها منه وسلمها اليه فقال المدعى عليه في الدعوى
انما اقرت ظاهرا اخذت هذه الثياب منه الدفع ليس بصحيح انما يجزم ان اخذها ثم دفعها اليه **الخامس** في دعوى
الرد من والاعيان في دعوى العيب انما ليست بصحيفة لان الدعوى كانت في قدر العيب وذكر نوعه وصفته
ولم يبين لونه انما يعني تسبيدا لعل مخفية في دعوى الاعيان المخلقة الخ والبيع والصفه وذكر قيمتها
جملة ولم يبين قيمته كل عين وقد اختلف المساجل نعم فيه منهم من اكتفى بالجملة ومنهم من شرط التقصير لكن
هذا مستقيم اذا ادعى قيمة اعيان مستهلكة ويشترط ان يبين قيمة كل عين لان عيسى بن بكر البصر
ويقرب البعض انما اذا كانت قائمة بشرط احضارها فلا حاجة الى ذكر القيمة والمسئلة منكرة في
الاقتضية في بالهيم ان المدعى اذا ادعى عينا وقال انما قائم لا يشترط ذكر القيمة وفي حكم القدر وفي
شرط الاول اصح مخفية في دعوى ما بين وبين صفقة اصدما ونوعه وجسده ولم يبين الاخر في
صفه الدعوى الذي لم يبين هل يثبت في الذي بين اختلف المتأخرين مخفية ادعى على آخره ان عصبته
عبدك ولم يذكر قيمته ولا صفته نعم الدعوى ويشترط احضارها في عقد وقدره كونا هذا في كتاب القضاة
في فصل العيان مخفية في دعوى الديباج والجوهر والخلاف ان لم يذكر الوقت وان شرط قال بهذا بشرط
في غير العيان اما اذا ادعى عينا فثبت شرط احضارها فلا حاجة الى ذكر الوصف والقيمة على ما ذكرنا مخفية
في دعوى في اعيان كالمال منها قصير وسهل لا يبل ولم يبين انها مرد ان اوزفانه وقدره كونا هذا
ليس بخلاف ان طلب احضار مخفية خبا ان اجلس على كانه رجلا يقال له صاحب الدكان لبيع الخبز من الناس

وقدر لكل يوم من يومين من الخبز ونصف من اللحم ومضى على ذلك ما ن لم يلب فادعى الخبز على ذلك اقول ان
سرقته من ثمان الخبز كذا وقد اقرت ان اخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت ادم من الخبز الذي
بعث منهم الا انه لم احبس من مالك شيئا وهو متكررا لغيره وكل شيء والخلاف ان خفي الدعوى لاصحاب الذمام
لانما نقص من الخبز كان رد ذلك عليه اليهم والحق لم يخلف اهل سكرة ادعى على شئ من سكر كذا من الذمام
من الوقت والخلاف ان الدعوى انما تسبق من الميكن من غير مخفية في دعوى الف دينار بسبب هذا
اعيان بمرقده والخلاف ان لم يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وانما يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وقد
يكون بين البلدين تفاوت في كتاب القصد الشئ ان لم يبين الاعيان وتلك من ذوات
القيم قد يكون من ذوات الاحتمال وهو لم يعلم ذلك ولا يبين قيمتها حتى ينظر انما مثلي او من ذوات القيم لغير
الاستاد من في دعوى الضياع والمعار ادعى ارضا وذكر انها بقدر خمس مكائيل يدر وبين حدودها
واهاب في بيان الحدود واخطأ في بيان قدر عشرة اقفى بذكر ان لم يبين هذا لا يمنع صحة الدعوى
فان بين داءطاء هل يمنع صحة الدعوى قال في العلم الشئ في قوله لا يمنع وعلى هذا لو ادعى ارا وذكر
ان فيها كذا بيتا فاذا ما نقص مخفية في دعوى امد وتلك من سهام اثنين وستين سهام من الميراث
في الحدود والخلاف ان لم يذكر في الدعوى وان في السهام كون الحدود في يد المدعى على بشرط كونه حيا
في يد المدعى عليه حتى يثبت كونه نصفه في دين مشاعا بناء على ان عصبه المساجل قد يتحقق في الضمان المساجل
فمخفية امرأة ادعت على رجل منزلة فالتان هذا المنزل ذكرت من صفه وحدوده فان ملكا وصفا
لنلان والديك وانما في كذا يوم كذا الي كذا والخلاف ان الشهادة اقرت بالبيع ثم قالوا اليوم
جميع هذا الحدود ملك هذه الموعية بالسبب المذكور في الخبر والسبب المذكور في البيع اذ اقرت بالبيع سببا
ولا سهام لهم على البيع فثبت باطله **الخامس** في الاجارة والها مخفية في دعوى مال الاجارة المنسحق ادعى
انه اجرها والملك على مات وانسحق الاجارة وصار مال الاجارة ديناً تركته والخلاف ان لم يذكر
التقايض وعسى لم يقبض الاجارة ولم يصير ديناً تركته ثم في دعوى مال الاجارة مشرايط منها
بيان تاريخ اذ لا المدق الاجارة وتاريخ الموت لا يجزم ان من الاجارة طالت ثلثين سنة وانتهت
واسحق جميع مال الاجارة بمضى جميع المدق ولم يبق مال الاجارة واجبا في التركة ولو لم يبق جميع المدق احتمل
انه مضى النصف والثالث فلا بد من البيان حتى يعلم ما مضى وما بقى مخفية استاجر دكرا وقضها وسلم
الاجور ثم ان الاجور ادعت بدع عليها وطلب استاجر ترك التفرغ والخلاف ان لم يذكر ان الاستاجر ملك الاجور
فلكه رفته وهذا الخلاف ليس بصحيح لان ادعى الاستاجر من المدعى عليه والمسئلة منسحقه ان المدعى
اذا ادعى اكرام من المدعى عليه الاجارة اذ ذكر الملك واذا ادعى اكرام من غير المدعى عليه بشرط ذكر الملك
اما اذا طال ان سلم هذا بمنزلة ذكر الملك هذه كالتسليم والخلاف الصحيح ان لم يذكر ان الاستاجر يدا الاجور يوم الاجارة

فلو كان في ملكه فلم يكن في بيع لا يفتقر الى اجابة **مخبر** كذا استأجر ضيعة للصغير اجارة طويلة لا يفتقر وقد ذكرنا
في كتاب الاجابات وكذا لا يجوز الاستئجار للصغير طيلة بقائه اذا كان يفتقر فاحتمل اذا بطلت الاجارة
في العروة بطلت بيع الاشجار لان جود هذا البيع بقا للرضى **مخبر** في دعوى مال الاجارة ادعى
دعوى المستأجر مال الاجارة المنقوض بحكم الارث والخلل ان لم يبين المستأجر ما ذا ينظره من اجارة
ام لو ادعى المستأجر الاجارة لا يملك الا هو فافتقر اذا ابقى المستأجر في يد المستأجر مائة مجعلا لا قبل المستأجر
ومن اجار المثل بقدره يتقاضا ان انا كان مال الاجارة من حيثه وبقدر ما وقت المقاضاة لا يفتقر المستأجر
من الاسترداد **مخبر** في دعوى مال الاجارة والخلل ان لم يثبت استأجر او مضاهاة للزراعة **مخبر**
انه كتب استأجر على ان يزرع المستأجر كذا وهذا ليس بمسعى عليه فيجب في العقد الجواب في
دعوى التخلع والمهر والخلل ان لم يذكر ان الشهود سمعوا التخلع وهذا شرط في هذا في التبريد **مخبر**
ادعى على امرأة انها متكرمة بشرائط طلقته ثلاثا وانقضاءه ليس بواجب على فادعى الزوج في دفع الدفيع
انها مبطل في الدفيع من قبل انها اقرت بقدر عواها الدفيع انها اعتدت على لطفها الثلاث وتزوجت بزوجه
آخر دخل بها ثم تزوجها اثنى عشر الف سنة ان دفع الدفيع ليس بهيول لان دعوى التبريد ان لم يسمع قاله
افق الشيخ في الامام استاذي عز الدين الكندي وان سجد الامام ابو القاسم ناصر الدين ان دفع الدفيع صحيح وبه
يفتق **مخبر** في دعوى التفرار في مقام الدفيع سمع وقد مر في كتاب الدعوى الجلس التاسع في دعوى الارث **مخبر**
في دعوى الارث من غير ذكر الخبر وهذا اخلل ظاهر وظل آخر ان لم يبين الارث انه من ابيه ومن امه وبيان ذلك
انه قال في المختار من محدودي ملكه **مخبر** بود وحق وي تار ودمر دود فليس دوايو اسنان ولا يذبح يقول
معاث ما نذير محدود ودا فلان **الهام** الفتوى في نفقة كسب في الميراث ما بلغت فيه غير ان كسبت وركز
ميراثا فافق استاذي ان دعوى **مخبر** في كسب وركز ميراثا فلان **مخبر** رضى وهذا ليس بخلاف المسئلة
مستطوع في الحقيقة ان لو ادعى الارث وقال كان هذا الميراث الي وقت الموت او في وقت الموت لاجابة
الى ذكر الخبر في هذا على ان الشهود قالوا كان ملك المات وركز ميراثا ولم يذكر ان ملكه في وقت
الموت في وقت قولهم كان ملكه ولم يقل في وقت الموت يكتب بقوله مات وركز ميراثا ولا يحتاج في قوله وركز كما
في قوله فلان نصف ما ترك **مخبر** في دعوى الاستحقاق **مخبر** في استحقاق علم هندي والاحتقاد
بغير قيد ثم يثبت لم يكن في ثبوت ثبات الاستحقاق بالبنية عند الفاضل وانما كان فيه مجرد رد الشئ حتى يفتق
الخصومة عند فاضل **مخبر** في دعوى مال الاجارة والخلل ان الفاضل يفتقر الى ثبوت الثمن مالم يثبت الثمن الخصم الاحتقاد
بالبنية عند **مخبر** من شئ الامام الشافعي قال في دعوى فلات دابة من فلات بين يدى الفاضل فلا يفتقر
يثبت فاخذ القضاة بين اهلها من جهة فاضل القضاة علاء الدين ثم بدلا المتوفى بعد القضاء بكونه قد
والخلل ان لم يذكر ان له الدار والبنية فاضل القضاة بالثمن في الملك ما داء النهر

لا يثبت

لا يثبت ان سفت في ولاية قضائه الشئ ان لم يذكر في الخبر ما في قضائه فاضل سفت ليطران علاء الدين
كان قاضيا في ذلك الزمان ام لا **مخبر** في دعوى فاضل القضاة سفت بالبنية ولم يذكر ان البنية كان على الارث
من المات تولى وعلى عين **مخبر** في دعوى فاضل القضاة سفت بالبنية ولم يذكر ان البنية كان على الارث
ان لا استحقاق باي سبب بالملك المطلق او الملك سبب في الحكم يختلف وكذا لم يذكر ان البنية كانت على الارث
او على الفريضة وذكر في دعوى المستحق عليه على ما يميز فلات ولم يذكر الزوج بقضاة او غير قضاء لحيات
الزوج كان غائبا لكن بالتراضي وذكر في آخر ان ابا البائع فلات فاضل القضاة اقرت هذا الخبر المات والملك
ابيد فلات ادعى له فم ان المستحق فلات ابا البائع الا في استحقاق هذا الخبر بعد صدور منه الفريضة
مبطل فواجب عليه رد هذا الخبر الى الله احضن معه وثلا التقرض والخلل ان دفع الدفيع صحيح لان لم يذكر في
الافراد ما يوجب ابطال البياعات كلها وعند الاطراف يضر في اقرب الاوقات والافراد في حق قاضي لا يوجب ابطال
في زمان سابق فلم يضر عدم بطلان البياعات **مخبر** في دعوى التبريد **مخبر** في دعوى عين لوجر
على آخر مال كان مشاعا وقال لا دعوى على الوصي من جهة نايب الحكم والخلل ان الزكاة بالشكامة دعوى لا يعرف الفاضل
الموكل وهو غائب عند القضاء ولا يجوز للقاضي ان يتفقد ما لم يعرف وهذا في الزكاة في الباب الثاني من الشهادات
والشكامة ان الشهود لم يشهدوا ان الصبي ابن الميت والفاضل يعرف ان لم يثبت كونه خصما عند الفاضل
والدعوى لا يسمع الا على الخصم **مخبر** في الدعوى في الديات **مخبر** في دعوى السن والخلل ان لم يبين ان السن
كانت سوداء او خضراء او بيضاء ولو كانت سوداء لا يجزى فيها الدية ولم يكتب ان ثبت بالافراد او بالبنية ولو
ثبت بالبنية يتحمل الماقله ومن لا يتحمل بالافراد ولو اقر بعض الماقله يتحمل دون المتكبرين ولم يذكر ان عقد
او خطأ واذا اقر فالحيا والى الفاضل ان شاء قضى بالبقرة وان شاء قضى بالذهب وما بقى من السن في اللحم
لا يمنع وجوب الدية ولو ادعى الخطاء وشهدوا على المطلق لا يقدر ولو اقام المدعي عليه البنية ان المات اقر ان لم
يكتب هذه السن حتى لا يقع **مخبر** في دعوى على آخر انه ذكره خطأ واصابجه فانه كسرت ثيابه من ثيابه
التمار من اذني اللثة والاصل وجب لهذا المدعي عليه خمسة دراهم والخلل ان الزكاة اذا كان خطأ
لوجبه على الماقله لا على القارب ومن وان اختلفوا انه هو من حيلة الماقله واما النجاة فلا صفة
اذا اذ اكتب السجدة يفتقر ان يكتب فيه الزكاة الفاضل فلات نادون بالاستحقاق بحكم المثل الفقه في فواتيد
شهر الاسلام وبيان اسم السلطان المقلد ونسبه قال هذا في شروط الامام طهر الدين ويكتب اسم المدعي
وسميه واسم المدعي عليه ونسبه لا محالة فلم يعرف اسم جدهم فكتبوا محمد بن عبد الله لا يكتب بولان لم
يكن الوقوف عليه وتحقق الضرورة في الحق لود محمد بن عبد الله ان علم الفاضل ان الكاتب اعلم هذا
الاسم لا يكتب به وان لم يذكر في رواية اخرى ومود ذكر الموقوف وغيره في نظم الزكاة يستحق الحاج الى ما في اليوم
والشهر في الحاضر والماض وكذا المجلس وكذا الشاهدين بالعدالة ويذكر اسم ما دسبه ما دسبه كل ذي حجة

على جهة النسب الحكم بشهادة القابلة ودفن الخلع بالعهدة وفتح البيع بالاجاز وتنسيق الشاهد واذا
كتب القاضي في البعير ثبت عندك بما ثبت به الحادث الشرعية قال الامام العسقي قوه في قضاواه ليس
بصحيحه وانما يبين الامر على وجهه لا ينفقه بالحق فعمل القاضي بظنه ثبت وهو غير ثابت وكذا لو ذكر
انهم شهدوا على الواقعة الذميمة لا يبين بيان لفظ الشهادة سبي آخر في بوء المودع بمجهلة يقولون ان
الكتاب كتب هذا الفعل عني بامري وجرى الامر على ما بين فدمي وعندي مضمونة حكلي فقد تدققنا في
امضيت بحجتي اذ كنت وكنت التوقيع في اوله والاسطر الستة في آخره يحيطي قال الامام الاستاذ
طهرا الذين الرضا في مضمونة حكلي ليس بصحيح لان مصون هذا الخبر المدعى وانتهاده وانما الحكم
فقوله مضمونة حكلي يكون هذا خبر الدعوى والانتكار فلهذا وانما حال لكن ينبغي ان يكتب القضاء الله
كتب في قضاء او يقول في مضمونة حكلي والشك في حكمته في وجه المقاصدين ليس يتام انهم يقل في مجلس
قضاء يجازوا وان كان كتب في الخبر حضر مجلس القضاء بكونه بخارا فان ذلك شادة الى ان الدعوى
يجازا اولا يقتضي ان يكون القضاء بكونه بخارا ويحتمل ان يكون القضاء خارج الكوفة في الاستان
والثالث لم يذكر ان قيمته كم كانت يوم مات ويحتمل ان يكون يوم الموت اكثر يوم الحضور والقضاء
اقل والواجب عليه ان القيمة يوم موته بمجهلة للوعدة ويحتمل ان يكون الموت ببلد اخرى والقضاء ببلد
اخرى والقيمة متفاوتة وقد كفا في المدة سبيل آخر في دعوى العقالة والظلال انهم يقل من ضمان ام
ولكنه قال من ضمان بائع وقوله ضمان بائع لا يستقبل وذكر في الفعل ادعى عيانا بعضهما مثلي وبعضها
من ذوات القيمة لم يذكر ان الحيمان فخصي ان يكون مثليا ولا يعلم فامير البيان سجل آخر في ظل من وجوب
اصداها انما قل حضر مجلس القضاء ولم يقر بين يدي والكتاب ثبت الوكالة ولم يذكر انها ثبت بالبيعة
او بالمساومة فلو كانت ثابتة بالمساومة يجب ان يذكر يعلم القاضي او وكيل الموكل باسمها ونسبها وقد
ذكرنا في كتاب الدعوى والثالث قال لا زاد وكيل الواضع والوجع وصنع وكيل المتبني وقوله او ادعى بالجن
لا يضر تحت القضاء وهذه العبارة في هذا المقام ليست مستقيمة ولكن يكتب في البعير وتقر من اقراره
وقال له القاضي ايتهم في الرابع وهو في اكثر انما قال في السجل وقد قضت بصفته هذا الوقت وهو غير
صحيح لان الوقت صحيح جائز بالاتفاق والاختلاف في اللزوم على ما بين في كتاب الوقت سجد لقر ورد من
قضية نود والحال انما قل يعلم القاضي الامام نائب القاضي الامام علماء الدين ولم يذكر ان هذه القضية
صدرت تحت مشيوع ام لا ومن انما قل حضر مجلس القضاء ولم يقر القاضي حصة او بقضية نود قال
وخلل آخر انهم يقل ببلد نود لا القضاء انما ينفذ اذا كان في المصدر على ذكرنا في كتاب القضاء طابا
ان يكتب في السجل قضية ومرة مصر كذا والله اعلم **كتاب اقرار** هذا الكتاب مشتمل على اربعة فصول
الاول في اقراره فيما لا يكون مثبتا في المخلعي الثالث في اقراره في الموضع الرابع في اقراره في الوارد

في الموضع

في الموضع وفي اقراره الوارد بولت آخر اما الفصل الاول في العيون في كتاب الدعوى داره يد رجل ادعى
رجل فاقول له في مائة من اذ اشترى اها من المالك القياس ان يستوعب الدار من بين ودفن في المذبح
حتى يتم البيعة لانه اشترى اها من المالك في الاستحسان ثم ذكر في ثلثة ايام ويوجد من قبل حتى يتم
البيعة على الشراء وكذا في دعوى الذين اذا ادعى المدعي عليه لا يفتاء يوم بالاداء اليه قياسا والامام طهري
الذين كان يفتى بوجه القياس في المسئلة في المذبح عليه اقال ليس في المذبح به ليس ملكي صد يكون
اقراره ببلد في المسئلة في القضية في موضعين ذكر في باب تناقض ما يقع في الوقت في اقراره
الشهادات انما يكون اقرارا للمالك وذكر في باب الاختلاف في الادنين انما يكون اقرارا وهكذا ذكر
في شهادات الاصل في البيع والشراء وفي اقراره الجاني والجامع الكبير لسيد الامام ابي حنيفة وفي
العيون ايضا في كتاب اقراره في كتاب اقراره في كتاب الدعوى وهذا اذا ادعى عينا في يد رجل فقال
المدعي عليه ليس ملكي اما اذ لم يدع احد هذا الاقرار لقوه في قضاواه القاضي الامام عيين في يد رجل
فاقوله رجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال في شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بوضوح
اقراره حكما ولا يحل للمدعي ان ياد المقي هذا الاقرار ان ملكا سبدا قال لا يملك له الا اقراره بخبر
وليس بملكه ولو قال هذه الدار ليست في ثام البيعة انها لم يفت ببيته لانه لم يقر رجل معروف وفي
سفر القضاوي وكل من ادعى ما في يد غيره لغيره فهو شاهد ومدا في على ان يفت ببيته كذا درنا في حق
فقال المدعي عليه فبقت بغيره لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الى ابيته ما يترك اقراره عليه لبات الامر ولم يقل
هذا ولكن قال باي سبب دفعت فهو اقرار وفيه نظر ولو قال سوكند خوركي بوز سائيد ام هو اقرار ودعوى
الابقاء في فوايد الامام طهري الذين خالي في العيون من عليه الذين الموقر اذا حلفت بالقبل اليوم شيء لا يكون
اقرارا بالمال للمدعي ويسمى ان يخلص هكذا ان لم يقصد ان يذهب بحقه وهذا اذا قدم المدعي الى القاضي
قبل ان يكل الاجل رجل ضمن للاجر ما يجب للاجر على المتاجر في اللوة هو اقرار يكون المتاجر ملكا لاجر
انما لو ضمن للمتاجر مال الاجارة في الاجارة لا يكون اقرارا لكون المتاجر ملكا لاجر رجل ادعى
على اقره الا فقال بفسه كلفه ملكي امر بالرد اليه وفي الاصل في كتاب اقراره رجل قال لاجر ائني الالف الذي
لي عليك او قل ببيته فقال نعم هذا اقرار وكذا لو قال اعطيتها او قل اعطيتها او قل قد فاعدها او
اخذها او قل قد فاعدها الا اذا اقصاها قائم على وجه الشبهة في التواريل وقال في القارسية كيسة
بدور اوكيس انش بدور لا يكون اقرارا وكذا لو قال فاعدها او قل فاعدها او قل فاعدها او قل فاعدها او قل فاعدها
لك اليوم او قل فاعدها متى اليوم اقال حق بطل على ما في ادعى يقدم على غلام في هذا اقراره ولو طرح الهاء
فقال قد فاعدها او قل فاعدها فليس اقرارا ولو قال لم يكل فهو اقرار وكذا لو اقرها عني او صاحبني فاقول
ولو قال ببيتي عن هذه الدعوى او صاحبني عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا ولو قال في دعوى مال اذ يفتي فيها او لا

افضلها او لغيره لا افضلها فافراد ولو طرعا لهما فافراد لا افضلها فافراد عامة التمتع وقال
افراد مائة كمن على او بعضهم او من شئت منهم او اضمتها له او جعلها بها على او فضلتها او ضيق فلان على او ابرأني
او ابرأني او ضللتني او وصيتها به او تصدقت بها على او فعلت كذا يوم او فوضت مائة درهم فافرادها ولو قال
له او فضلت مائة درهم فقال ما استقرضت من احد سواك او فوضت مائة درهم فافرادها ولو قال
افراد او لو قال افوضت مائة درهم فافراد او لو قال مائة درهم او اوصيت او فوضت فافراد مائة درهم
هذا افراد مائة ولو قال افوضت مائة درهم او اوصيت او فوضت فافراد مائة درهم او اوصيت او فوضت فافراد مائة درهم
على غير ذلك تجوز ان على الف درهم لا يجوز افرادها اما اذا لم يبدأ بالتمتع قال لا تجوز فلان ان على الف درهم
او لا تجوز لغير افراد من اصحابنا من قال الضيق في اخبا راحة ليس باقرار في قادم الفاضل الامام ولو قال اشهدوا
ان فلان على الف درهم كان افرادا ولو قال لا تشهدوا ان فلان على الف درهم لا يجوز افرادا ولو قال فلان
على الف درهم من من شئت منهم ولم افضلها لصدق وصله عندنا ان وصل صدوق وعلى هذا
الخلاص لو قال فلان على الف درهم من من شئت منهم وكذا لو افراد الف درهم ثم قال مائة الف او لصدق وصله عندنا
عنه في حقه ثم ولو اقام البينة انه مال القمار او فوضت لغيره او فوضت لغيره ولو صدق المقر صدق
ولا يلزمه شيء في ذلك الا حصل الامام المستحق في باب دعاه الكهيل ان من من شئت منهم ان الكهيل لو قال بعد ما غاب
الا حصل في المال الذي فوضه لغيره فوضه لغيره وهو موقوف ولو ادعى الكهيل المال وجعل المقر له فافراد
الكهيل ان يبيع على قبال هذا من حر وجاه بالبينة لم يكن بينة بغير الكهيل خصوصه ويخرج المال الى الكهيل
ويقال لكهول عنه اطلب صاحبك فخاصه قال فهذا دليل على انه اذا اقام البينة على انه من من شئت منهم فافراد
فلان على الف درهم فيما اعلم انه على قباله من غير حيف ومحمد بن ولو قال الدين الذي في علي فلان فلان
او اوديعته اني في عند فلان في فلان فهو افراد له وهو القرض المقر ولكن لو سلم في المقر لم يرد ولو قال
فلان ساكن هذه الدار فافراد بالدار او لا بالدار فلان ذرع هذه الارض او من هذا الكرم او مني هذه
الدار وكلها في يد المقر ويقول ففعلت عينا او باجروا على الاجرة اما لا فافراد ذرع هذه الارض او من هذا الكرم او مني هذه
المستحق ولو قال هذا الطعام من ذرع فلان او لغيره قال هذا الثمن من ثمن فلان او من ارضه او من بيتانه
او لوصوفه بن هذا من ثمن فلان اكل القوت ولو قال الذئب هذا من ثمن فلان لا يكون افرادا ولو حصل
لو قال قبضت من بيت فلان مائة درهم او من ثمنه او من سقطه فافرادا او من ثمنه او من سقطه فافرادا او من ثمنه
كحططه ضمن ولو قال قبضت من ارض فلان غدا في ثمن فلان فافرادا او من ثمنه او من سقطه فافرادا او من ثمنه
اساحب الارض الا اذا اقام البينة ان الارض في اجارة **في الاجارة** وجعلت كذا في
ان فلان على الف درهم او قبضت ببيتك ان على مائة درهم الكحل باطل وائمة على قباله فافرادا او كذا بالبيت
اذا وجد فيه مكتوبا بخط البيع فهو اقرار عليه لانه لا يكتب في ياد كاره الا ان كان له على الناس مائة الف درهم

فعل هذا اذا قال لبياع وجدت في ياد فلان ثمن فلان على الف درهم كان افرادا ذكره الامام الشيخ في خط
الضيق والتمتع رخصة ايضا كما ذكرنا وتيسر ان الصدق الماضي برهان الائمة مع كان يفتي هكذا في خط
الضيق والتمتع ولو قال للصكاك كتب فلان خط اقراره بثلث درهم على يكون افرادا ويجوز للصكاك
ان يشهد بالمال هذا في جميع التوازل قال كذا لو قال للصكاك كتب له خط مع هذا الدار بكذا وكذا الصكاك
او لم يكتبه فافرادا بالبيع وكذا لو قال له كتب له في ثمنها ولو قال للصكاك ثانيا كتب له اخطاها بها يكون افرادا
بتطبيقه وادعى وهذا التماس ولو قال كتب خط الامر وقد ذكرنا في الظاهر ولو قال كتب بخط يدي
بشاهة فلان فافرادا صكاك بالبيع كان افرادا وكتب على نفسه صكاك بالبيع درهم والتمتع بغيره البينة قال لهم
اشهدوا على هذا كان افرادا وفي الفاضل شترى جارية متعينة فلما اشترى وجهها قال بي جارية
واذعاه لا يبيع وكذا لو اشترى ثوبا جارية فلما اشترى قال هذا ثوب لا يبيع واصل هذا في الزيادة
في آخر كتاب البيع في باب الاستيلاء ان الاستيلاء هل هو افرادي في رواية الزيادة في آخر كتاب
يكون ملك الجميع وفي روايات الجميع لا يكون افرادا او لا يصح رواية الزيادة وعلى الروايتين لا يصح دعواه
بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البيع كالاستيلاء من البيع والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء
افرادا لانه الذي ايد وسواه يدعى لنفسه ولغيره بالوكالة ولو اقيمت البينة على انه ساوم في طين القضاة خرج موطن
الحضومة وخرج الموكل ايضا من الحضومة ولو كانت المساومة في غير طين القضاة خرج موطن الحضومة دون الموكل
على ما ياتي في كتاب الوكالة وقد رتب في كتاب البيع ايضا وكان الاستيلاء افرادا فكذا يقول لوديعه وبيته
لما ادعى الفاضل الامام لو قال سمع هذا بيني وقال سناون مني او قال اعزتك ادي هذا فقال نعم كان قوله نعم افرادا
بالمالك وكذا لو قال له ادفع الي غلة عبيدك هذا او اعطني فوجدي هذا فقال نعم فافرادا بالحبوب والعبد وكذا
لو قال افترق باب داري هذه ولو افترق اذ كان يدرج فافرادا على المبيع كان يسكن هذه الدار لا يجوز افرادا
بالدار بل يدرج فافرادا فلان على مائة درهم او قبضت مائة درهم فهو افرادا بالدين ولا يصدق انها وديعه افعال موصولة
في حصة وفي جميع التوازل جاز ان لا يخرجه لملك الله درهم فقال الله عليه ثمنها او قال اني طلقته
امرأته او اعففت عبيدك فقال الله وان طلقته امرأته او اعففت عبيدك فقال الله وان طلقته امرأته
او اعففت عبيدك عن ابن سماعه ولو قال بالعارسنة مراين او توجدي بي بي بايد يكون افرادا اما لو قال مرا
باري او توجدي بي بي بايد لا يكون افرادا امرأته قالت لزوجها هريرة ما راي بايست او توجدي بي بي بايد يكون افرادا او ابيض
المركبة اقل عن الصدق والشهيد وتوجدي زوجة جارية او براء الفرج عن الموكلة او ابرأت غيرها الا اذا كان
هناك سابقه رجلا قال ابرأت جميع عبيدك لا يبيع الاجراء الا ان اقرض على قوم يحصون قال الفقهاء ابو
البنت في دعوى الله صحيح وشيئا في كتاب البينة الاقرار والبراء لا يحتاجان الى قبوله ويرتدان بالرد لان كل

احد وانما على نفسه وليس لغيره ان يغيره لكن المقر له ان لا يقبل شيئا لنفسه وكذا لو قال
آخر وكلت بيع هذا فاسكت بغير كلامه ولو قال لا قبل بيطر في الوقت على فلان اذا سكت جاز ولو قال
لا قبل بيطر في وقت لا قبل بيطر ولو صدق في هذا كل شيء وذهاب امرته ولو قال فلان عندك وبعثت
الف درهم او على الف درهم فمن ثم قال لم اقبضها منها ولو قال او عتق الف درهم او عطيته ثم قال لم
اقبض ان وصل صدق وان فصل لا استحسانا ولو قال فلان على الف درهم من ثمن متاع اشترته منه
ولم اقبضه لا يصدق فصله عندهما ان وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لعلني الف درهم
من هذا الصبي الذي في يد المقر له فان صدق الطالب سلم له اذ لم يملك وان كذب لم يلزمه شيء فان كان
الصبي في يد ثالث ان صدق المقر له وامكنه تسليمه لزمه المالك والاختلاف وان كان المصدق قد صدق
المقر له لزمه المالك وان قال لم اقبض هذا وهو في يدي فاسكت بغير كلامه على وجه صاحبه ولو قال
الصبي عندك لم اقبضه منك وانما يملكه غير لزمه المالك ولو قال لعلني الف درهم ان مت فليد المالك عاشر
او مات وكذا لو قال ان افطر الناس او ان جاء رأس الشهر او بعد الاضيء في العيون لزمه هذا ليس بتعلق
بل بغيره من اجل فليد المالك اما لتعلق الامر بالشرط فباطل وفي الاصل لو قال فلان على الف درهم
ان شاء الله فالاقرار باطل ولو قال عصبته هذا الصبي من شاة الله لم يلزمه شيء استحسانا ولو قال فلان
على الف درهم ان شاء الله فليد ثمن شاة لم يلزمه شيء ولو قال ان دخلت لدار وان مطرت السماء
او ان هبت لريح او ان اصبحت مائة لا يفيج ولا يلزمه شيء ولو اقر بدين رجل فيها شيء قائم عليها ثم
فنى المقر له والزوج على هذا ولو اقام المقر البيعة قبل القضاء او بعد على الزوج لا يقبل ولو اقام البيعة
على ان الشئ لا يفسد وفي التوازن لو قال اخبرني عليك الف درهم فقال لعلني عليه لك على الف درهم ما اقبض
من ذلك لا يلزمه شيء ولو قال اقبضك من الثريا يلزمه واصل هذا في كتاب التيسير حرمة قال الامام
الامان فقال سلم الامان سري او سقلم لا يكون مانعا ولو لم يقل سري او سقلم كان مانعا **جاء في**
وفي التوازن لو قال جميع ما في يدي اجمع ما يفرق في اجمع ما ينسب فهو فلان فهذا اقرار ولو قال جميع
ما في اجمع ما املك فهو فلان هبة لا يجوز انما تسليم رجل اقر في حق بدنه وعقله ان كل شيء له حق
فلان اجمع ما املك فهو فلان قال هذا هبة رجل اقر لا يفتنه في حقه يجمع ما في منزله من العرش والوان
وغیره ذلك مما يقع عليه الملك من صوف الهمال كلها وله في الرستاق واثب وعلان وهو ساكن في البلد
قاله اقراره على ما هو في منزله الذي هو ساكن وما كان ايضا من الدواب يبعثها الى المأهولة بالمأهول
وبيعه له وطه الذي اقر بما فيه بيعة وكذا عبيد الذين يخرجون في حاجه وداوون الى منزله فم
داوون في اقراره رجل املك مال والدين ثم قال لهما اجمع ما في يدي من المالك فهو كومات ان كان مال
الوالد الله اقر لهما قايما بعينه فالملك للوالد وان كان الابن قد استهلكه مال المستهلك مما لا يتكلم عليه

وقد ترك الابن دراهم ودنايه فلو ادرك في سعة ثمان يتناول من الداهم والدنايه مقدار ما استهلك
الابن بعد قتل رجل اقر في حق بدنه وعقله اجمع ما في اقل في منزله اقراره غير ما عليه الشئ وتوفي اقل
وترك ابنا ثم ادعى الابن ان ذلك من تركه ابيه فكل شيء على المأهولة اذ صار لها بملك الزوج اقباضا ببيع
صح او اية صح او كان لها عليه من فني في سعة من مائة الابن والا فكل شيء هذا الاقرار والم يمكن
لها ملك لا يصير لها بهذا الاقرار فيها بينها وبين الله وهو تركه المتزوج وامانة الحكم فلا شهدت له وهو على ذلك
الاقرار وجب العتق بما كان في اذار يوم الاقرار **جاء في** رجل قال فلان على درهم فني ثلث
وكذا لو قال على درهمات يلزمه ثلثه ولو قال لعلني درهم كثيره فني قايما قولك حنيفة في ثلثه عتق عنك
وعند ما عتقت ولو قال كذا كذا درهما يلزمه عشر لو قال كذا كذا يلزمه احد وعشر وفي النصاب
ولو قال لعلني كذا دينارا يلزمه ديناران وهذا اقل ما يفتد ولو قال فلان على مال عظيم عند ما ينادي درهم
ولم يذفر قوله حنيفة ثم قيل ينظر في حال المقر له وجب يستعظم المائتين ورب رجل عتق آلف
ولو قال على مال عظيم درهم مال وكذا لو قال على مال قليل المسائل في الاصل وفي المشتق لو قال على مال الاقليل
ولا كثير فليد ثمن درهم ولو قال فلان على درهم اصنافا مضاعفا يلزمه ثمانية عشر وهذا اقل في يوسف
ومحمد وهو ولو قال على درهم مضاعفا في الف والي يلزمه ستة دراهم ولو قال فلان على اكثر الداهم فليد عشرة
دراهم عند حنيفة ثم وعند ما يتان ولو قال فلان على شيء من الداهم او شيء من درهم فليد ثلثه وداهم
ولو قال له اموال فليد ثمانية درهم اكل في المشتق وفي الجامع الصغير لو قال فلان على ما بين درهم الى عشرة
فليد عشرة وان قال ما بين عشرة الى عشرة فليد تسعة عشر عند حنيفة ثم وعند ما يلزمه عشرة في الوجه
الاقل عشرة وفي الوجه الثاني ولو قال فلان على ما بين درهم الى درهم فليد درهم واحد عند حنيفة وفي يوسف
ثم **جاء في** وفي الاصل لو قال عصبته من فلان ثمانا فالاقرار صحيح ويلزمه البيان ولا يثبت ان
يثبت شئ او مال ولا يثبت ان يثبت ما يجري فيه التامع بين الناس حق لو فسر بحجة صفة لا يقبل ذلك منه
ويستوي ان يثبت شيئا يضمن بالقبض او لا يضمن حق لو يثبت وقال انه وارث يسمع منه واختلف المسامحة
فيما اذا قال المفسون وجتاد ولد الصغير واكثره على انه لا يقبل بانه هذا ولو اقر انه عصب عبدا
فالقول قوله في تصيغه ان كان قايما ما في قيمته ان كان هالكا ولو قال فلان على مائة درهم ثم قال هو ذن
خسرة او سيرة واقراره بالالف فليد درهم ودرت سبعة افاضل وان وصل صدق لانه غير ذن وكذا الدنايه
وفي جميع التوازن الاقرار بيمين ثلثة اشياء المقر المقر له والمقر ان كان اكثر من ثمانية واثبات
المقر والمقر على ما والمقر بيمين صح ايضا وان كان المقر له بيمين ان قال لعلني املك على الف
درهم فكل واحد منهما ان يخلد ولو كان المقر له بيمين ان قال لعلني املك على الف درهم فليد درهم لا يفيج
رجل قال فلان على اذ عبيد لا يلزمه شيء عند حنيفة ثم ولو قال فلان على من شاة الى بقره لا يلزمه

ان لود ما استقرض او فسخ البيع ذلك اما اذا لم يؤد مات اركان عين ما استقرض او عين ما اشترى طاماً
وليس التركة الهذفاً من غرماء الفقه والمرضى والبيع انما يكون الحق بالبيع اذا لم يسلم له المبيع اما اذا
سلم فقد ابطل صحة الاختصاص كالمهرين اذا رد المهرين كان مساداً بالسيار الغرماء وفي المشتق لواقعة المرض
الذي مات فيه ان يباع عبده هذا من ظلال صحة دفع الفسخ وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق
في قبض الفسخ الا بعد ذلك ولواقعة المرض ان هذا العبد كان في يد المهرين والآخر بالعبد كالاخر بالدين
والوديعة في المرض ولواقعة قبض دين كان له في المرض صدق من الثلث في المهرين الكبير رجل كاتب عبد له
في صحة على الف درهم ثم مرض فاقرب باسنيقانه فهو مصدق وهذا بخلاف المهرين عباداً من وادعه في صحة
ثم اقر بالاسنيقانه في المرض فانه لا يصح وفي الفساذي للفاضي التام رجل اعقب امة عبد له في صحة ثم بين الفسخ
المهرين في المرض في كبر القعدة كان الحق من جميع ماله رجل اشترى عبداً في صحة بعينه فاحش على انه بالخيار
ثلاثة ايام ثم مرض فاجاز البيع او سكت حتى مضت المدة ثم مات المهرين كانت الحجابة من الثلث رجل اقر في صحة
انه عصب من رجل باري ثم قال في مرض مائة يوهن ماله له عصبه ما عليه من هذا جاز وهو مصدق وكذا لواقعة
في صحة ان فلان عند الف درهم وديون ثم قال في مرض مائة يوهن ماله له عصبه ما عليه من هذا جاز وهو مصدق وكذا لواقعة
الوديعة او في من صاحب الدين وفي الفساذي للفاضي التام رجل اقر لثلاثة مائة درهم في مرض مائة ومات ثم
اقامت لودته البيت ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حيوة الزوج لا يقبل والمهر لادم باقاره وفيه
المواة اذا اقرت باسنيقانه العقد من زوجها في مرض مائة يوهن ماله له عصبه ما عليه من هذا جاز وهو مصدق وكذا لواقعة
اولم تنقض صحه وان كان الطلاق رجياً وانقضت عدتها صح وان لم تنقض عدتها في الطلاق الرجعي لا يصح
وفي الفسخ ان طلاقها قبل الدخول بها وقد اقرت باسنيقانه المهرين زوجها وهو مريض ثم مات فانه ذلك
بين عريانها ولا يخفى على الزوج من المهر ولا ينفك المهر ولو كان وقد اقرت بالاسنيقانه
ثم طلقها وانقضت عدتها فيدان لموت صحه الاقرار سواء كان الزوج في حالة الصحة او في حالة المرض فلم تنقض
عدتها حتى ماتت وقد طلقها ثانياً وقد اقرت باسنيقانه المهرين فاصحاب دين الصحة او في حق استيفاء الحق ثم
ينظر في الباءة فحصل للزوج الاقل مما اقرت له بالاسنيقانه وما يصيبه من الميراث وفي العيون لوان مرضت
ادعى على رجل ماله واشتهه وابراه لا يجوز ان يقر عليه دين فلما اقره الواث لا يجوز سواء كان عليه دين او لم
يكن ولو انه قال لم يكن في علي هذا المطلوب شيء ثم مات جازا فاقرة في الفسخ ولا يثبت من وثقة بينة على هذا
المطلب بذلك وفيما بينه وبين الفسخ لا يجوز اقراره في لغير ما يوجب الكبر في الابواب المتفرقة بعد كتاب التسمية
في باب ما يجوز للتيتم ان يمسك لو كان للعلم على الواث دين من ميراث امة فاقرب بقبضه من ميراث يصدق وان
كان مازوناً ولواقعة اجنبية صح وكذا لواقعة ان لا يسلم لامة على ابيه شيء صح بخلاف الواث اياه او وهبه في حيل
الخصاف لشخص لا يملك الميراث في باب الوصي والوصية المرفوعة اذا قالت ليس في علي زوجي صدق براء

مطل

عزنا

عندنا وعند النصارى لا يبرأ واما المهرين اذا قال لم يكن في علي فلان ثم قطعه وادان كان عليه دين الصحة
ولو اقرت باسنيقانه في المرض في صحة سواه كان عليه دين الصحة او لم يكن اما اذا اقرت باسنيقانه دين اياه
في المرض لا يصدق ان كان عليه دين الصحة وان لم يكن عليه دين الصحة جاز وفي العيون رجل يرضى بوجاهة يوهن
ويرضى بومين يوهن فاقرب لامين يدين هر يوهن بائة في قايما لوصايا انه هل يشترط كونه صاحب
الغرمين ام لا ولقد علم **الفصل الرابع** في الاقرار بالوارث وفي الاصل لواقعة المرض يدين لو ارث
فلم يمت حتى صار غير وارث صح صدقة اقر لاجنبية يدين ثم ولد له ابن ولواقعة يدين وارث ثم صار وارثاً
عند الموت ان كان سبب القرابة لم يصدق صدقة اقر لامين كافر فاسلم عند موته ولو كان على الميراث
او اجنبية فصارت ذمته لم يسطر اقراره بخلاف الوهب لهما في مرض او اوصى لهما وصيته ثم تزوجها
ثم مات انه يسطر الهبة والوصية الا اقرت قبض الذين من الواث لا يصدق اذا كان في مرض الموت المهرين
اذا اقر لرجل بماله مات المقر له ثم مات المهرين ودارث المقر له لا يجوز اقراره عندك وسف ثم دفع وقال
صح الاقرار وهو قول آخر وفي هذا الخلاف لواقعة قبض لاجنبية فقال لاجنبية هو فلان احد ودره المهرين
ولا يجوز الاقرار له ودارث ايهما قائم ولواقعة في مرض مائة يوهن ماله له عصبه ما عليه من هذا جاز وهو مصدق وكذا لواقعة
وتخاص غرماء الصحة المهرين اذا اقرت باسنيقانه المهرين زوجها في مرض مائة يوهن ماله له عصبه ما عليه من هذا جاز وهو مصدق وكذا لواقعة
بعدها قبض اذا كان دين الصحة يحيط بماله المهرين فاقرب المهرين اقر من رجل الف درهم ثم قال استغنيته
منه لم يصدق الحفل في الاصل وفي التوارث رجل مات وترك ابنتين فاقرب احداهما يدين لرجل على اسمها الف
ما قال اصحابنا نعم ان يوافق جميع ما اقر من من نصيبه وقال الفقهاء باليث ثم وعندك فافضل منه نصف ذلك
يعني ما يحصه وعلى هذا لوان رجل مات وترك ابنتين والتمه وم عينا والتمه درهم دينار على رجل فاقرب
احدا بينهما ان الالباسية ماعلى الغرم في حيوة فحجر الآخر وحلف لادن سبع الغرم بنصيبه والتمه على المقر في
ميراثه شيء وفي الزيادات في الباب لا يجوز لكل الاقرار بدين الغرم على المصدق بالخصامة التي اخذها المالك
منه قال في الزيادات وهذا ظاهر الرواية وما ذكرنا ان الغرم على المقر دابة الامالي وما ينقل بهذا اذ مات
الرجل وترك ابنتين فاقرب احداهما يدين لرجل على اسمها الف درهم ولواقعة اباه اوصى لهذا بالف درهم
وكذا من يافضل ذلك ما يدين ولواقعة يدين على ابيه وكذا لا يجوز ما يدين في مرضه لغيره يدين او اقره
يصح بارية واقرب المرأة يوهن ثلثه اما اقرار الرجل فصح بالاب والاب والوصية وهو الفسخ واما اقرار المرأة
فيصح بالاب والزوج ومولى الفسخ والمهرين عدم الفسخ ما ذكر في وايض الاصل يعني ان في الاربعة يرث
المقر ليع الواث المعروف ويشاد في الميراث وفيما ذكره الاربعة يرث مع الواث المعروف اما الاقرار فصح في
نفسه حتى لو لم يبق له وارث كان الميراث له البتة لكان ولقد علم **كتاب الوكالة** وهو شتم
على سبعة فصول الاولى التوكيل في الميراث والثانية التوكيل في الخصومة الثالثة التوكيل في قبض الدين الرابع في الوكالة بالبيع

الوكالة
في الميراث
في الخصومة
في قبض الدين
في البيع

لو امر آخر بقضاء الدين فقال قد قضيت فلا شيء عليه وانكر الامر او قد قد ذكرنا فيما مضى في الفصل الثالث من الفصل **خبر آخر** في اصل الوكيل بقض الدين من دجل اذا وجب عليه من جنس الدين المطلوب وقضت المقاضاة والوكيل بقض الدين اذا وجب الدين من الغريم او ابراءه او اذن من به لا يجوز له ان يبيع بالبيع ولو اخذ به كغيره فجاز ولو امر المدين باخذ الوهن فقال قد هذا هذا حق اعطيك المالى في ثلاثة ايام ففعل الوهن لا ضمان على الوكيل وكذا الوهن واخذ الوهن ولو دفعه فقام كباذنه في الاجناس في كتاب الوهن ولو اخذ به كغيره على ان ابراءه لا يجوز له ان يبيع الدين ولو دفع الوهن لا ضمان على الوكيل بقضاء الدين اذا دفع الدين بغير قبضة ولا كتابة براءة لا يضمن الا اذا اقل له لا تدفع الا بقبضة ولو دفع الوكيل المهرش وانكر الوكيل فلو لم يرد الوكيل المهرش اذا دفع المالى في الطلب ثم دفع الوكيل ان علم بدفع الوكيل ضمن ولا فلا في المنتقى لو مات الطالب ولم يعلم الغريم فذبح المالى الى الوكيل لا يبرأ منه وان يسترده ولو علم بموته ليس له ان يقضى الوكيل ان رضاع عنده وعنده تقضى قيمته وكذا لو دفع المالى ابراءه ثم دفع الوكيل ضمن ان علم به ويرجع الموكل على الطالب ان لم يعلم الوكيل في القضاء بطلان عرق طاعة وكل يقضى دينه على نفسه فلم يقر ظن ولكن دفعه على وجه الاتحار ثم اراد ان يسترده ليس له ذلك لانه انما دفعه على وجه القضاء ولا يجوز ان يقر الواحد وكذا في القضاء والافتقار ويجوز التوكيل بتقاضى الدين وقضيه من غير وجه الضم ولا يفسد هذا الوكيل بموت المطلوب اما بقول بقاء الطالب فلو قال الوكيل كنت قبضت المالى على حق الوكيل وسلمته اليك بعد ان لا يحجته فان احتال الطالب المالى على آخر وابراه المولى ليس للوكيل ان يبيع المالى من حاله عليه فان تولى المالى على الحال عليه وعاد الدين الى الجهد فالوكيل على طاعته ولو اشتري الوكيل المالى عبدا فاشترى او دبره بالبيع بطريق الضيق فالوكيل على طاعته ولو اخذ اطلاق كغيره ليس للوكيل ان يتقاضى الوكيل ولو دفعه جازا بقض دين له على الوكيل او ابنه او عبده او وكل من لا يقبل شهادة له اذا قال قبضت وهكذا قال في القول قول الوكيل وقوله من عبده اذا كان على العبد دين في كتاب المازون لا يبيع التوكيل بقض الدين من عبده عليه دين اوله فتاديه من عبده يعني ان الوكيل الوكيل بقض الدين يملك قبض بعضه الا اذا اقل له لا تقبض الاتجيبا الكل في الاصل وفي الفتاوى الصغرى اذا اذ كل المدينين ببراءة نفسه صح ولو دفعه بقض الدين من نفسه او من عبده لا يبيع والله اعلم **المصل الثاني** في اوكالة بالبيع وفي الجواب الوكيل بالمعقود ينقسم الى قسمين منها ما لها حقوق قبل الفصل عن الحكم كالبياعات والامثلية والامارات والصلح الجاري مجرى البيع فالوكيل اصل في الحقوق فيطالب بالثمن ويطلب بقض المبيع ويرد بالعيب ومنها ما لا يقبل الفصل عن الحكم كالسكك والصلح على دم العبد والخلع والكتابة والعتق على مال والصلح على انكار الوكيل فيه بمنزلة السفير لا يتعلق به شيء من حقوق العقد حتى لا يطلب بتسليم البدل والمعهودة والوكيل بالحبسة والصدقة والامانة والبيع والوهن اذا قبض وفعل ما امر به ليس للوكيل ان يرد شيئا من ذلك

اليه ولا ان يقضى الودعة والهادية والوهن ولا القرض من عليه وكذا لو كان وكيله بالعتاق والامانة والامانة فالحكم والمقوق يتعلق بالموكل وكذا الوكالة بالشرية والمصارعة والتوكيل بالاستقراض لا يثبت الملك له فيها استقرض الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول لا تسلي ظن انك يستقرض منك فتاوة الجاهل الصغير يتلغ بين رجلين ما جاءه من رجل ومن كل واحد منهما الف الف لا تقبله فبيع ولو باعاه صفتين وبين ثمن كل خصيته ثم ضمن كل واحد منهما صاحبه صح والوكيل بالبيع اذا ضمن الف الف للموكل لا يبيع بخلاف الوكيل بالبتايج من جانب المرأة اذا ضمن لها مائة مائة الا من ينسب لم وكل وهذا بالقبض ضمن الوكيل الف الف لا يبيع هذا الجاهل الصغير في كتاب وكالة في باب ضمان الوكيل وفيه الوكيل البالغ لو اصيل عليه الثمن بان حال المشتري الامر على الوكيل ان يبرأ المشتري الى الزنا بالطلقة ولا يبرأ المشتري ولو صالح الوكيل البالغ على جارية له بعينها جاز وببراءة المشتري وهو متبرع ولا يبرأ على امره على المشتري ولو صالح على جارية له على ثمن الثمن الجاهل على المشتري الوكيل البالغ لا يجوز وهو يملك الدين من غنى من عليه الدين ولو لزم الوكيل البالغ حال امره على المشتري ففى وكالة وليست بخلافه لانه لا يبيع الا على امره على الوكيل ولو دفع المشتري الثمن الى الوكيل البالغ او الى امره يبرأ فلو اشترى الوكيل البالغ المشتري بعد ذلك ان لا يدفع الثمن الى امره فان دفعه الى بيع هذا يبرأ واستهاننا ولو امر امر الوكيل بالبيع وقال لا تدفع المبيع بعد البيع حتى يقضى الثمن فذبح الوكيل قبل قبض الثمن جاز عنده ما قلنا لا يسترد وهو مسئلة الوكيل بالبيع اذا قال لا تدفع المبيع الا بعد قبض الثمن الى الوكيل اما اذا المبيع فجاز الوكيل اخذ المبيع من الامر وان كان يدفعه فقبض الثمن له ذلك ولو باع الوكيل شيئا ليس له امر ان يبيع من دفعه قبض الثمن بل يجزى له ولو كان المبيع مدفوعا الى الوكيل لكن الامر اخذ المبيع من المأمور فارد المأموران ياخذ من الامر ويدفع الى المشتري قبل قبض الثمن ليس له ذلك ولو لم يكن المبيع مدفوعا الى الوكيل لم ينسب على دفعه قبل قبض الثمن فاخذ الوكيل من بيت الامر بعد ما باع فذلك يدا الوكيل انفسه ولو اخذ من بيت امره لم ينسب وقضاه على القبض فذلك يدين ضمن ولو لم يملك حق باع جاز فلو مات قبل ان يدفع المالى المشتري اضمعن البيع الاكل في الجاهل **جنس آخر** وفي وكالة الاصل في باب القيام على الذر الوكيل بالبيع ولو علم من عبده المازون وكاتبه لا يقض بالبيع ولو باع من ابنه الصغير لا يجوز له ان يبيع ولو باع من ابنه البالغ او من امه او كل من لا يقبل شهادته له لم يجز عنده حنيفة هو وعنده يجوز وفي المصارعة من الاصل المبيع من هو لا يبرأ لو كان بمنزلة العتمة يجوز وفي الاصل في باب وكالة بالبيع والشراء لوماع الوكيل من الموكل او ابنه او كاتبه او عبده المذنب جاز وكذا وكيل العبد لوماع من مولاه في بيع الاصل في باب الوكالة بالتسليم اذا عقد الوكيل بالمسلم التسليم وفق الامر المسلم في صح ولو اكل الموكل المسلم صح لانه لو ابراءه بغير شيء صح ولو اضمع المسلم اليه من دفعه من الموكل ذلك وفي الفتاوى البقالي بالبيع اذا ابراء الموكل من امره صح كذا ورد في خبره الوكيل بالبيع بالسننة وبافذ بالثمن وهذا يافذ كغيره اما الحائز والافالة والحظ والبراءة والتجوز بدفع حقه يجوز عندهما ويضمن وعندهما يبرأ من التجوز والحق والحق والحق والحق ولو قال الموكل للوكيل ما صنعت من شيء فهو جاز يملك الحق الى الجاهل بالبيع والافالة على الجاهل المذنب وكذا

لو ابراه الوكيل المشتري غلث حتى عندنا كترين وهذا اذا لم يقبض الثمن اما اذا قبض فلا يملك الخط والافلاذ والوكيل
بالباع لو احال له جرد على المشتري لئلا يخذل الثمن ثم اقال لا يقبض كذا واستوفى هذا اذا كان للكيل على الكيل المحيل دين
فيصير قاضيا دين نفسه فيقبض للكيل فاذا اقال لا يملك الخط والافلاذ والوكيل على المشتري
فهي وكذا فلا يمنع صورة اقاله عندها في موضع فقير الوكيل اذا قبض الثمن ثم قال المشتري ذهبت من الثمن
او حططت ان اضاف الى القبض بان قال ذهبت من الثمن لا يمنع بالبيع وان اطلق فقال ذهبت من الثمن
الصبي فمذنا وما لو كان قبل قبض الثمن سواء كونه وكذا الاصل في باب الكيل بالعبارة الوكيل بالعبارة اذا اخرج ثم فسخ
يصح على الامر ولو فسخ بعد قبض المدة لا يصح وكذا لو قبض الوكيل الاجرة لا يجوز سواء كان الاجرة دينيا او عينيا ولو
ما قبض وكيل المستأجر الا في الامارة والرضخ في هذا المعراج فان كان وهذا الى الوكيل او الى الموكل لم يحكم كمالا
كأنه الوكيل بالعبارة وفي كتاب الوكيل في باب القيام على الذاد الوكيل بالبائع يملك البائع بالنسيئة وفي المشتري قاله
ابو يوسف في هذا اذا كان للعبارة لا يجوز كالكراهة اذا دقت غرا الى دين يبيع له ما قاله هذا
على ان يبيعه بنقد وبدينق وهذا اذا ابيع بالبائع الثمن فان طول المدة لا يجوز وفي البيوت لولا الفقه بالنقد
فباعه بالنقد وبالنسيئة يجوز قاله الفقيه ابو الليث في الفتوى على قول ابو يوسف في وقال لا يبيع الا بالنقد
فباع بالنسيئة لا يجوز ولو قال بعد بالنسيئة بالف فباعه بالنقد بالف يجوز فان باع باقل من المثل لا يجوز وفي
الاصل في باب الكيل بالبائع والاشراء الوكيل بالبائع اذا ابيع بالنقد ثم النقض يجوز ولو ابيع بالنقد لا غير
فذلك عند حنيفة في وعندهما لا يجوز والوكيل بغيره اذا اشتري نصفه لم يحل ان يشتري الباقي
قبل ان يخلصه الوكيل بالبائع اذا كان صبيبا اركان ما ذنا فالحق عليه حسنا وان كان محججا فعلى الامر
وكذا في العهد المحجور الامر اذا اقل للكيل اخرجه من الوكيل فقال بعته من لا يصدق ولو قال الوكيل اولا بعته
من هذا او يبيع فقال الموكل عز ذلك لم يصدق الامر الوكيل في باب له من البائع وشرط الخيار الوكيل اذا
خالف امر الامر ان كان خلافا في خير في الجسد بان وكل بيع عبدا مائة درهم فباعه بالف ومائة ينفذ ولو
وكل بيع عبدا بالف درهم فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه واكمل خيارا ولو ابيع بان يبيع بدينق او بكنيل
ثقة فباع بغيره من او كميل لم يحل ولو اختلفا في اشتراط الرهن والكتاب قاله قول الموكل وكذا وقال له الامر
امر بغير هذا الامر فاقول قول الامر ولو قال لا يبيع بدينق بغيره فباع بغيره وهو جاز ولو قال لا يبيع الا بدينق
اقال حتى يشهد فباع بغيره لا يجوز ولو قال لا يبيع بدينق في سوق اخرى جاز ولو قال لا يبيع الا في هذه
السوق فباع في سوق اخرى لا يجوز ولو قال لا يبيع بدينق في سوق اخرى فباع في سوق اخرى جاز ولو قال لا يبيع الا بدينق
وقبض الثمن وهلك يدي وادعاه المشتري حتى فان مات الامر فقال ورثته لم يبيع قال الوكيل بعته وقبض
الامر وهلك عندك وصدق المشتري ان قال له بعد هالك فاقول قول الموكل حسنا وان كان قاربا لم يصدق
الا بدينق يقوم على البيع في حق الامر في الباب الاقل من وقاله الجامع اذا اقال المامور ببيع الحادية بعد ما قبضها بعث

وقبض الثمن وسلك الى المالك وهلك عندك قبل قبضه في براءة ذمة المشتري ولم يلزم شيء فان وجد
المشتري به عيبا فذه لا شيء على الامر ولكن شاع الحارث في قوة ثمن المشتري والنقصان على الوكيل فان
قبض شيء فهو كالمشتري وان كان الامر لم يدر في الحارثية الى المامور فادعى المامور ان قبض الثمن وهلك
او دفع الى الامر وامسك المالك له حبرا لم يبيع حتى يسره الثمن ويقال ان ثمنه ان شئت فادفع اليه لئلا اخر
وان شئت فانتقض البيع والوصفي اذا اوفى بالبائع وقبض الثمن ويبلغ اليتم ولو اوفى بالبائع او قبض الثمن فاضت
ثمن يصدق في حق البراءة دون الزام البقيم شيئا الحل في الجامع الكبير وفي الاصل الوكيل بالبائع المطلق اذا ابيع بالخيار
لا ولا امر جاز ولو قيل بجواز الرتبة او الشرط جاز على الامر وكذا الرتبة بالبائع قبل القبض وفي الجامع الصغير
الوكيل بالبائع اذا ابيع وقبض الثمن او لم يقبض حتى رجع المشتري بالثمن عيبا فذه على الوكيل ان كان الرتبة
بنفسه والناقص بالبينة او بالكتاب يمكن ودعا على الموكل وان كان الرتبة بالامر لا يجوز ولا عليه ولكن في المامور
وقد ذكرنا تمامه في كتاب البيع رجل دخل رجلا ببيع امته ثم باعها بنفسه الوكيل وكذا لو وهبها وسلمها
وكذا لو استولدها او قابها ولوردها او اجرها لا ينعزل وكذا لو استعملها او غيرها في البيع لو عادت
اليضا فلا يحل ان يبيعها ولو عادت اليه بملك جديد بشرط او اذن او بغيره يبيع بعد القبض بغير قضاء
لم يكن للكيل فيها الوكيل بالبائع المطلق اذا ابيع بيمينا فاسدا لا يضمن بالبائع والتيم ولو قيل ان يسترد
والمامور بالبائع الفاسد اذا اتي بالبائع الجاز جاز اسحا كما قال محمد في لا يجوز قياسا على هذا الخلاف
لو قال له بعد في ابيع فباعه بالنقد قاله الامام الحنفي في لا يجوز بالخيار ولو ابيع بان يبيع بدينق بغيره
فوجه بشبهه جاز على الامر عند حنيفة في وعندهما لا يجوز **فصل في** في الفتاوى الصغرى رجل
وقل رجل ببيع عبده فوكل الوكيل اخر ان قاله الموكل ما صنعت من شيء فوجاز في حق الوكيل واقله وفي الاصل
في باب وكالة الصبي والمجنون لو وكل رجلا بقبض الدين وقال لا صنعت ما شئت فوكل الوكيل اخر وقال لا صنعت
ما شئت وما صنعت من شيء فوجاز لا يملك الوكيل الفسخ ان يوكل بالوكالة وكذا في شفعة الاصل في باب الوكالة
بالشفعة وفي الاصلية السلطان اذا اقل رجلا بقبض الفسخ واجاز له الاستخاف ثم ان الفسخ تخلف
رجلا واجاز له الاستخاف فللمنفعة ان يتخلف ثم وثم والكيل بالقبض والكيل بقبض الدين والكيل بالبائع
سواء وكما لا يبيع الدعوى من غير الوكيل فكذا من وكيل الوكيل او محجج فلو وكل رجلا بالبائع ولم يبق له امر
بأهلك لا يبيع فوكل فوكل الموكل المستأجر هذا ان ابيع بجنس الوكيل الاول جاز في الجامع الصغير
والعهد على الوكيل المستأجر في المكيل الوكيل الاول لو ابيع بجنس الوكيل فالحق على الوكيل وحقه الوكيل وحقه
سواء ولو ابيع الوكيل الفسخ بقبض الوكيل الاول ولم يبق له امر فبأنه ان اجاز الموكل جاز وان لم
يجز ان يبين الثمن جاز واقله في التوازل لو وكل رجلا بان يطلق امراته فطلقتها رجل اخر بجنس الوكيل
او كان غائبا فاجاز لا يجوز وكذا العناق والنكاح وفيه الكفاية وفي المشتري قال محمد في النكاح والمطاع

والكتابة كالبيع بخلاف الطلاق وهكذا ذكر في المصنف وفي فتاوى الفاضل الامام الوكيل بالقرن والحق
ليس له ان يترك غيره فان فعل فزعمنا بخصه الاول جاز ولو اوصى الوكيل لآخر عند الموت فهذا
كأن يتركه رجل وكل وجهه ببيع عند وقال ما صنعت من امر فهو جازي وقول الوكيل اخرجني الوكيل من
من الوكيل الاول لم يجز **فصل آخر** في الوكيل بالبيع مطلقا يبيعه بقليل الثمن وكثير وبالقرض عندك ضيق
والمسئلة معروفة اما الوكيل ببيع الدنار بالدينار اذا اجماع والافتقار الناس بمثل لا يجوز بالاجماع
في التوازن رجل وكل وجهه بان يبيع عبدا له مائة درهم وفيه ثمن الف ففتن السوء صارت قيمته
الغير ليس للوكيل ان يبيعه بالثمن ولو اجماع بالحقا وثلاثة ايام فاذا دامت قيمته في من اليد حتى صارت
تساوي العين له ان يفتي ببيع عندك حينئذ لان عند ابتداء البيع بعد ما اذا دامت قيمته فانه لا يملكها
بناء على مسئلة العين فلم يفتي الوكيل ببيع كذا سكت حتى مضت من الحيا فليس بظاهر عند محمد
وعند يوسف ثم يجوز ولو كان البايع وصيا ليس له ان يفتي ببيع عندهم جميعا رجل وكل وجهه ببيع
مطلقا ثم قال لا يبيع اليوم فباع في الغد من غير تجديد الوكالة رجل وكل وجهه ببيع عبدا مائة دينار
فباع مائة درهم ولم يعلم الموكل بما يباع فقال الوكيل بعث العبد فقال الموكل اخرجته جازا ببيع بالثمن وفي المسئلة
الوكيل بالبيع اذا وكل موكل ببيع الثمن له ان يخرج به من الوكالة الا ان يكن الموكل قاصم الوكيل في المضا
وامر القاصم بتركه حينئذ لا يكون للوكيل ان يخرج به من الوكالة ثم وجع محمد وقال ليس له ان يخرج به من
الوكالة في الوجه الاول ايضا وهكذا في الجاهل الكبير وفي مسئلة الفاضل ببيع من الوكيل كن لو فبق الموكل
براء المشتري وما يتصور سائر الفصل في فتاوى الشافعي الوكيل بالبيع اذا استاجر رجلا
ليرعى العين على من كان اهله او على من احب فغلب الاجر وضلع في يد الاجر يضمن وقيل يضمن
هو المختار الدال المورث اذا كان في دين ثوب فظهر ان كان مسروقا فظلم المسروق منه فقال
وعد على الله اخذته منه ببراءة عن القمان وهذا اذا ثبت بالبيينة اما بمجرد قوله كفاية القاصم
اذا قال ردته على القاصم العبد المحجور اذا اكتسب ما له واشترى به فخطبه وامراضا فابيعه
وباعه وسلبه وغالب المشتري ولم يقدر عليه ضمن الوكيل لان كسب العبد له وامر المحجور باطل فقد قبض
مومنا لا يملكه بغير اذنه ولو طلب العبد لقمان له ذلك وواجب عليه تسليمه كفاية القاصم ببراءة
21 القاصم رجل دفع الى رجل فتمته وقال له دفعها الى فلان ليصلها ثم سقى المامور ولا يرد لي الي من
دفعها لا يضمن كما وضعت في داره وشيها في التوازن وللعلم **الفصل الخامس** في الوكيل بالبراءة
وفي بيع التوازن الوكيل ببراءة عبدي اذا انفق الدارم على نفسه واشترى ما لم يرد من عند يكون
المشتري للوكيل دون الامر هو المختار وفي الامم لو اشترى ما لم يرد ثم انفق الدارم بعد ما سلم ما اشترى
الى الامر ثم نقد البايع غيره جاز وفي الاصل لو اشترى بدينارين غيره ما ثم نقد دينارين الموكل فالشراء للوكيل

وضمن للوكيل ما بين الشقة وفي مختصر القندوري الوكيل بالبراءة اذا اشترى ونقد الثمن من مال رقب المبيع على
الامر فان هلك المشتري في يد الوكيل قبل الحيلولة على الامر فان حبله من الثمن له ذلك فلو هلك بهلك هلك
الزمن عند يوسف ثم وعد محمد بن وهب هلك بالبيع وفي الجاهل الكبير اذا دفع الى انسان الف درهم وامره
بان يشتري به جارية فاشترى ثم هلك الثمن قبل ان ينقد البايع بهلك من مال الامر وان دفع الامر لآخر او الوكيل
بعد ما اشترى فملك قبل ان ينقد البايع فملك من مال المامور وفي مضاربة الفقير بين العباد لو وكل
انسانا بالبراءة ودفع اليه مال فاشترى الوكيل ولم ينقد الثمن حتى هلك يرجع عليه مرة اخرى فان هلك ثانيا
لا يرجع بعد ذلك والمضارب يرجع مرة بعد اخرى ويصير كمثل راس مال المضاربة والوكيل ببيع الدنانير اذا
اسكدا الدنانير وبيع دنانيره لا يفتق وفي التوازن لو امره ان يفتي ببيع الدنانير ففتي من مال نفسه اسكدا
الدنانير جازا استحسانا وفي الجاهل الصغير وكذا لو امره ان يفتي بهذا الدنانير في بيته فانفق من مال نفسه اسكدا
الدنانير جازا استحسانا والوكيل بالافتقار في البيت والوكيل بالافتقار في البناء سواء ولو امره بان يفتي
بهذا الا ان يفتي بصدق بالثمن من مال امره ان انفق الوكيل الافتقار على نفسه ثم يصدق بالثمن لا يجوز ويضمن الامر
وان كانت الدارم عنده فصدق من عنده جازا استحسانا كذا ذكره في المصنف وفي المشتري رجل امره بان
يقتن من فلان الف درهم له وعليه يصدق بها عنه فصدق المامور من مال امره عند ذلك لا يرد في مال الامر
اذا قبضه من الذي يوعده فانه اسحق ان اجبر وفي الجاهل الصغير رجل امره بان يشتري له جارية بالثمن
فاشترى جارية فقال الامر اشترى بها بمائة دينار فاقول قول المامور اذا كان الجارية
تساوي الف درهم فان ساءت ختمته فاقول قول الامر هذا اذا دفع الثمن اليه فان لم يدفع فاقول قول الامر مطلقا ولو
امر به بان يشتري له هذا العبد بالثمن ثم اولم يذكر الثمن فقال الامر اشترى به بمائة دينار وقال المامور اشترى به بالثمن
وصدق البايع المامور فاقول قول المامور رجل له على آخر الف درهم فامر المدين بان يشتري به العبد
فاشتراه جازا ويلزم الامر وكذا الوكيل اسلم مالي عليك فخطبته في الفلانة بمائة درهم فاسلم جازا على الامر ولو امره بان
يشتري له عبدا بغير عينة فاشتراه من المامور عندك حينئذ وعند الامر وكذا الوكيل اسلم مالي عليك
في فخطبته ولم يقدر الا ان فاسلم فهو على هذا الخلاف ما قاله للفقير يصدق بالثمن على المساكين
وخطبته ما لو امر الامر المستاجر بعمرة الحرام من ابوة حيث يجوز مطلقا وفي بيع الجاهل الصغير الوكيل ببراءة
العبد مع الموكل اذا اخذنا فقال الموكل اشترى العبد لنفسك قال الوكيل اشترى لك انما الثمن منقوعا
فالقول قول الوكيل سواء كان العبد قايما او هالكا وان لم يكن منقوعا اذا كان هالكا فالقول قول الامر وان
كان قايما ان كان بمينة فالقول قول الوكيل وان كان بغير عينة فالقول قول الموكل وعندهما القول قول الوكيل
في الوجهين جميعا **فصل آخر** في الهبة الجاهل انواع ثلاثة اصبها ان يكون فاحشة وهي ما كانت في الجسد
كالقول ببراءة ثوب او دابة او مملوك لا يفتق بين الثمن اولا والثانية اذا كانت يسيرة وهي ما كانت النوع

ان يارته لو هلك يهلك على الموكل ومن هذا الجنس الزيادة ان لو هلك بالبشر اذا مات ثم وجد الموكل بر عيب
يرد وارثه او وصيته وان لم يكن له وارث ولا وصي يرد الموكل والوكيل بالبيع اذا مات وفي المشتري به
عيبا يرد على وصي الوكيل او على وارثه ان لم يكن له وصي ولا وارث يرد على الموكل وفي الفتاوى الصنفين الوكيل
اذا كان غائبا مادام حيا انتقم الحقوق الى الموكل **خبر آخر** وفي الاصل رجل وكل رجلين يتكاح
او يطلق بال اذ عتق بال او كتابته او بيع او شر او فصل احدهما لم يجر فان لم يسمه الطلاق والعناق قدر
المال ففعل ذلك على وجه ما عتق له حنيفه فهو فلتاها ولو جعل امرأته بيد رجلين لم ينفذ واحدهما
ولو وكله بيع عبيدين لم يفع احدما يجوز اذا لم يكن فيه ضرر فان كان احدهما اجود فعلى ما ذكرنا من الطلاق
وسمى مئة الفين ولو وكل بيعهما مائة فباع احدهما باربعائة ان كان ذلك حصته من الثمن او اكثر
جاز وان كان اقل فاعشيه حنيفه فهو وعندها ان كان يسيرا قد رما يتغابن الناس فيه جاز ولو وكل
بان يشتري لعبيدين باعيانها بلف درهم فاشترى احدهما بثمانية اركان ذلك حصته من الثمن واقل
ما **خبر آخر** في بيع الزيادة الوكيل بشرائه الجارية اذا اشترى اخذ من الرضاع ينظر ان
ان قال له الموكل اشترى جارية اطأها لا ينفذ على الامر وينفذ على الوكيل وان قال اشترى جارية لم ينفذ
او ابيعها جاز لا امر ولا بيع اخذ من الرضاع ولو امر بان يشتري له جارية فاشترى له
جارية قد طفت بعتمها ان ملكها او اشترى امه او اخذته فنفذ على الامر ولو كان قال اشترى جارية اطأها
فاشترى اخذته وله او اخذ امرأته او جارية فنفذ على الامر ولو كان قال اشترى جارية اطأها
امرأته او عتمها من رضاع او نسب كان محالها وكذا لو اشترى جارية لها زوج او عتق من ذومع من
طلاق باين او جرحي يلزم المأمور وهذا كله قياس وهو قول في ومبدأ الحسن وغيره يوسف في
ان كانت الفقة بالشهر ولم يزل الامر ولو وكل بان يشتري دابة فاشترى من غير اوعياء او
مقطوعة اليد لم يلزم الامر رجل وكل جارية بشر او الطعام ينصرف الى الخطأ وبيعها ثم الدرام
ان قلت ينصرف الى الخبز وان كثرت ينصرف الى الخطأ الا اذا اتخذ الوكيل ليمه فحينئذ علم ان مراده
الخبز وان كثرت الدرام والدقيق كالخطأ وفي رواية كخبر المسئلة في الاصل وما يقتضيه هذا الفصل
شراء الفضولي وفي بيع الزيادة بشرائه الفقيه لا يفتق ولو امر آخر بالشراء بشرط الخيار فاشترى
الوكيل بغير شرط الخيار او بشرط الخيار لنفسه لم يشرى المشتري رجل وكل على امر درهم فباع بجاه صديقه
وقضى ذلك من غريمه واشترى خطبة تلك الدرام قال ان اشترى الى صاحب الدرام ينفذ
عليه ان اصاب ولو لم يصف اليه لا يفتق في قول الامام طه الزبيدي في الفتاوى الصنفين الوكيل
بشراء عبيده فخرج الوكيل من عنده واشهد انه يشتري لنفسه او كل آخر بشراء له فاشتراه فهو
الافل وانما ملك الشراء لنفسه عند نفسه ولا يملكه ذلك عند غيبة الامر الا اذا اشتراه باكثر مما وكل

بد او بخلافه جرحا او وكل به والاعلم **الفصل السادس** في الوكالة بالطلاق وفي الاصل رجل وكل
رجلا بان يزوجه امرأة فزوج به بنتا فكانت صغرى لا يجوز وان كانت كبرى ففعل ذلك حنيفه وعند
يحيى وكذا كل من انقبض شهادته لها على هذا الخلاف ولو زوجة الوكيل مقننة رجل او امرأة امرأته
فدخل بها الزوج ولم يعلم بذلك يجب من الممثل والبيع على الوكيل علم او لم يعلم ولو وكل بان يزوجه امرأة فزوج
لم يجر وان زوج به مكاتبه او مدبرة او ام ولد جاز ولو امر بان يزوجه امرأة فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها
وانقضت عدتها فزوجها مشغوع ولو لم يكن لها زوج فزوجها الوكيل لنفسه فدخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها
من الموكل جاز بناء على ان الوكيل يزوج امرأة معينة ليس يزوج عن الزوج لنفسه والوكيل بشر او شيء معين يجر
عن الشراء لنفسه وقد مر الا اذا اختلف بان يشتري باكثر مما وكل به او بخلافه جرحا او وكل به في النكاح
فالنكاح الاضافة شرط في النكاح فاذا لم يصف فقد خالف فيصير له في الوكيل بالطلاق والافادة ليست
بشرط فقد قصد غير نفسه فبما افق امر الامر وعز لا يكون بالطلاق لبا الموافقة ولو لم يزوجها الوكيل لكن تزوجها الموكل
بنفسه ثم ابانها فزوجها الوكيل لم يجر وكذا الزوج الموكل ام تلك المرأة او ذات دم حرم منها اذ ادعى سواها انزل
الوكيل ولو قال لها ان تزوجه فطلقها ففعل ذلك لم يجر ولو وكل رجل بان يزوجه امرأة فزوجها امرأته
قد علق طلاقها بشاها صح وطلقت امرأة وطلعت رجلان يزوجهما من رجل ثم تزوجت نفسها من رجل
انزل الوكيل منكمه رجل قالت لا تخافه اريد ان تلحق بنفس من زوجي فاذا اختلفت وانقضت عدلت
فزوجني من فلان صح لئلا يتكفل بحمل الاضافة ولو قالت للموكل ما صنعت من شيء فهو جاني فوكلا الوكيل
آخر او وصي جاز الحكم في الاصل **الفصل السابع** في الوكالة بالطلاق والعناق وفي الاصل
الوكيل بالطلاق والعناق ينصرف احدهما اذا كان بغير المال وكذا الوكيل بالخصومة والوكيل ببيع
الودائع والهواوي والعقود والروضة البيع القاسدا ما كان في البيع والخلق والعقود على مال والوكيل
حبل امرأته بيد رجلين قد ذكرنا في الفصل المتقدم انه لا ينفذ احدهما الوكيل بالطلاق او الامم باليد
اذا امتنع عن الطلاق لا يجبر ولو وكل بطلبها يجبر وكذا الوكيل بقبضه الدين يجبر رجل الوكيل بالسلطان
ليوكلا بطلاق امرأته فقال مخافة ان يرضى ويكبل ولم يرد على هذا فطلق الوكيل امرأته وقال الموكل لم ارد
به الاطلاق يطلق امرأته ولو وكل رجل بان يطلق امرأته فطلق هو وانقضت عدتها ثم تزوجها فطلقها
الوكيل لا يقع وكذا الوكيل بقبضه الدين لو طلقها ثلاثا وانقضت عدتها ولو طلقها واحدة والعق
قائمة بالوكالة على ما لا يرد الوكيل بالطلاق اذا طلق في حال سكره لا يقع قاله الفقيه ابو الليث
في هذا خلاف قول اصحابنا رجل وكل رجلا بقبض عبيد فقال الوكيل اعتقته اسر وكذب الموكل لا يقع
والوكيل بالبيع لو قال بعت اسرا وكذب الموكل فاقول قول الوكيل في الكتابة دون قبض بدل الكتابة
ولو كاتبه ثم قال قبضت الكتابة ودفعته اليك فهو صدق في القول في الفتاوى والله اعلم

واذا برئ فاذا اقل ذلك فانه لا يطالب في الحال ولا يفتى في الاجل ولا يحل حتى يراه الكفيل بعد ما كمل له مال
ان يشفع للطالب رجل ويقول له لما اعطاك كفيلك ما كان فابراهه فاذا كان اعلم براهه غير من الدين لما كمل
هذا مالك فاذا ابراهه غير من الدين الكفيل القل في شرع الحب في ما يجلي في الصغار بين الكفيل **حش**
وفي الاصل اذا كمل رجل كرميل والمكفول له غايب من باطل وقال ابو يوسف نعم اذا هو جاز واجتمعوا
انه اذا قل بطريق الحب ارجاز ولو كان المكفول عنه غايبا والطالب حاضر فاجاز الطالب جاز فان قال
الطالب ان اخرج الكلام مني الحب ارجع وقال الكفيل اجل انشاء فلهقول قول الطالب وهذا اذا قبل
عن الغايب في المجلس فكل من قبل او حاطت القصور على الطالب بان قال من ضمن لغات او ضمن لغات فقال
قد ضلكت يتوقف على اعادة الغايب ولا كفيل ان يخرج عن الكفالة قبل ابراهه الغايب والفتوى في موضع الوقوف
لا يصح المديون اذا اقل رجل كرميل كرميل عنه لغات فقال ضلكت والطالب غايب اركان المديون صحيحا لا يتوقف
وان كان مريضا قال لو دثته اضمن من دثتي لمر ما في فضمي والفرأ غيب جازا حسنا واضلعت
مساخنا نعم فيما اقل لم يصح ذلك لا محبة بعض المحبة بالناسه ثم هذا من المرفوع يقع وان لم يسم
الدين واصحاب الدين والكفالة بالامارة لا يجوز وفي التجرد لا يجوز الكفالة بالكتابة وكذا بالالتزام
عند الحنفية نعم وعند ما يصح مال الاستعانة ولا تصح الكفالة في الصبي والامانة في المال ويطالب بعد القرض
وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالماء قبل اداء الدين وان كان الكفالة بالامر فطالب مع هذا اداءه ثم اداء
ان يسترد ليس له ذلك فلو ادى المكفول عنه ان يسترد ولو تصرف الكفيل في ارضه اداءه على وجه
الرسالة لا يطالب سواء كان المال من النفع او من العوض والمسئلة معروفة وان كان اداءه على وجه القرض
ان كانا مال من الشقوق بطيبه وان كان من العوض فلهما بطيبه واختلاف الروايات في حيفه نعم
في رواية البيهقي لا يطالب وفي رواية الكفالة بطيبه ثم بعد هذا في المسئلة روايتان في رواية بنهرف
ما لا يفي وفي رواية يدفع الى المكفول عنه اذا ثبت انه ليس للكفيل ان ياخذ الدين الا انه يطالب الكفيل
طالب المكفول عنه بالخلص وان خسر كان لان يحبس المكفول عنه ولو ذهب ربة الدين الذي احدثها
فهذا اداء المال سواء وكذا لو مات الطالب فودعه احداهما ولو ابراهه الكفيل ولو ابراهه الكفيل
برئ هو خاضع والمال على الاصيل على حاله وكذا لو ابراهه الاصيل فهو باجره الاصل بخلاف العكس في قفا
القاضي انما رجل على رجل مال وبه كفيل فابراهه الطالب الاصيل ان قبل الاصيل ابراهه برئ الاصيل والكفيل
جميعا وان رد الاصيل ابراهه صح رده في حقه ويصح للمال عليه وهل يبراهه الكفيل اختلعت المشايخ فيه
ولو ابراهه الاصيل فالاصيل قبل الرد والقبول كان ذلك حقا ولو ابراهه المديون بعد موته فودعه ابراهه
بطل ابراهه في قول ابو يوسف فهو لا يبطر في قول محمد وفي الكفالة ما يفتقر في هذا الكفيل باحضار المكفول
ما لم يكن وانما بطلت الكفالة ويجوز ان لم يظهر عن ظهر عن لم يحبس والكفالة الى الحصاد والديار

جاءه وكذا الى قدم الحاج والنيوز ويتناول اقل من حصد ما اول عام قدم وكفيل في قتل السمات
او تهاجرت لا يصح ولو مات اقل ولم يترك شيئا كفيل رجل عن مدين الكفيل حنفية قول الطالب ساقط
وعند ما صح ولو استاجر رجلا ليجب عليه راسا كادى دابة الى ابراهه كفيل رجل بجيا طنة ايجل لا تقع
اما لو كمل بالجيا طنة والرجل مطلقا صح والاصل ان اذا امكن التحصيل من الكفيل يقع الكفالة وادام يمكن
حتى لو كمل بالثمن يقع ولو كمل بالمبيع لا يقع والكفالة بالثمن بالخلع وبالجوارح كذا عند حنفية نعم وعندنا
نقع وهو عبارة عن تسليم المبيع والله اعلم **الفصل الثاني** في الكفالة المعلقة وفي الاصل
رجل قال لودع ان اقلعت المودع وديعتك او محمدا فانا ضامن لك صح ولو قال ان فلتك او ابتك فلتك فانا ضامن
ضامن الدين صح بخلاف قولهم انك سبيع ولو قال ان عصف فلتك مالك او اذن من هؤلاء الغنم فانا ضامن لك
ولو لم فقال ان عصفك انسانا فانا ضامن لك لا يقع الضمان الا في الغنم وفي المشقة رجل قال ان لم يبطك
فلان مالك عليه فانا ضامن بك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الدية عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا اعطيك ثم
الكفيل ولو مات المطلوب قبل ان يتقاضى لزم الضامن ايضا ولو لم يمت كذبت قال انا اعطيك ان اعطاه مكان
او ذهبي في السوق فاعطاه او قال ان فلتك في المنزل حتى اعطيك ما لا فاعطاه فهو جاز فان طرد ذلك ولم يعطه
من يوم لزم الكفيل المال ولو قال ان تقاضيت فلانا مالك عليه فاعطاه فاما مالك عليه ضامن لك فان المطلوب قبل ان
يتقاضاه بطل الضمان ورجل قال ان فلتك ضامن لك على فلان ان اقبضته منه وادفع لك فلان هذا الضمان لك
ان يدفعه من عنده انا هذا على ان يتقاضاه له ويدفعه في فوايد نفس الاسلام لوقال اخر هم جاز فان يشكك
فيهم على لا يقع هذه الكفالة وقال القاضي انما يقع ان قال على لك رجل قال للطالب ان يخرج بك عن الدوا او عن رجل
البحر يظهر بالبحر ان حبسه ولم يؤد لزم الكفيل في قفا في النسبة في رجل قال لرجل على ان يكفل
عنه فلان بكذا ان لم يكفل فلان فالكفالة لا دية وليس له خيار في ترك الكفالة وفي الاصل كفل على ان لا ينجار
عشرة ايام صح بخلاف البيهقي حنفية نعم ان يفتي الكفالة على التسعة رجل كفل بنفسه رجل طاعة ان لم
يؤف به يوم كذا اصيل المال فوايد المكفول لزم الكفيل برفع الامر في القاضي ليعقب القاضي بلباع وكذا
وبرد عليه فلان الفتوى بالليث نعم هذا خلاف قول احمد باعنا غير انه روي في بعض الروايات عن ابو يوسف نعم
ولو قلنا انما هو على حسن وفي الفتاوى رجل قال انما اقر به كذا فلان فهو على فاما الكفيل ثم اقر فلان فمال
لزم في تركه الكفيل وكذا ضامن الذكر وفي جميع التواذيل على طبع الوالي ان ياخذ منهم شيئا غير حق فاختفى
بعضهم وظفر الوالي ببعضهم فقال المحتفون للذين وخدم الوالي لا تطلعوا علينا وما اصاكم فوعينا بالحصص
فلواخذ الوالي منهم شيئا فاهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجبائية وعلى قول عامة المشايخ
لا يفتي ولو كفل بالخراج ففصح بالجماع في الجامع الصغير وفي الاصل بطل على امر مال ففصل رجل بنفسه المطلوب
فان لم يوف به وقت كذا اصيل مال الذي عليه ففصح الاجل قبل ان يوافيه الكفالتان جازتان والمال لزم وعندنا

في هذا الحديث

استحسانا فان لم يوافق بينه وبين المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس وكذا لو قال فلي تأكل عليه لم يسم
كم هو وان اكلت بنفسك يبرأ على ان لم يوافق برعا اكلت في دم ولم يقل الا ان لم يسم عليه فمضى عنه ولم يوافق
به وقيل ان يوافق على ان يوافق الطالب على ان يوافق في دم والكفيل يتبرع على الاصيل فكل الكفيل في دم
عنه في حقيقته فهو دابة يوسف لا يوافق في قوله الاخر وهو قول محمد بن قيس عليه لو اكلت بنفسك على ان لم يوافق
به عددا فاما ان يوافق الطالب على ان يوافق رجل آخر وهو كذا على الكفيل جازع عنه في حقيقته والدم وسعت معها الا ان
وهبت ثلث مسائل احدها ان يكون الطالب والمطلوب واحدا في الكفالة والآخرين وان كان جازرا استحسانا والناحية ان
يكون الطالب مختلفا وسيطر الكفالة بالمال سواء كان الطالب واحدا او اثنين وان كان الطالب واحدا والمطلوب
اثنين فهو المختلف رجل اكلت بنفسك على ان يوافق برعا في دم الكفيل فلي تأكل عليه واستمرط الكفيل
على الطالب ان لم يوافق برعا ليعقبه متى فاقا برى منه فالتقيا بعد العقد فقال الكفيل قد وافقتنا وقلنا
الطالب قد وافقتنا ولم توافق انت لم يصدق واحد منها على الموافقات فلو اقام الطالب البيينة على الموافقة
برى من الكفالتين اذ اكلت بنفسك برعا فان لم يوافق برعا اكلت في دم الكفيل فلي تأكل عليه وفي رواية
رجل قال لا خير لي في كذا فاقا باعته برى من شيء فوافق في صحح وقال الطالب بعته متاعا بالثمن وقبضه منه
فاقر به المظلم وحج الكفيل بوفد الكفيل استحسانا بدين البيينة ولو رجع الكفيل عن هذا الزمان
وهنا عن المبايعه صحح حتى لو باع بعد ذلك لم يلزم الكفيل شيء ولو حج الكفيل والمكفول عنه البيع فقام
البيينة على احدهما ان يباع وسلم اليه لزمهما واذا اكل رجل من رجل بالثمن ودم على ان يعطيه من وديعة
المكفول عنه التي عنده جازا اذا امر بذلك ولم يكن لان يستردا الوديعة قال هلكت برى الكفيل
والقول قول الكفيل انها هلكت فان غصبها قبل الوديعة او غيب واستهلكها برى الكفيل والحوالة
على هذا الوجه في كمال الحوائك ولو ضمن لثمنه دم على ان يعطيه ليا من ثمنه اذ اقر لم يبرأ لم يكن
على الكفيل ضمان ولا يلزمه مع الذاد ولو اكل مال على ان يجر الطالب لرجل كذا فان لم يشهد طائفتان
الكفالة فلي شرط باطلا وان كان مشروطا الكفالة فالكفالة باطلة الى آخره وقد ذكرنا في الحرة
ولفعلهم **الفصل الثالث** في التسليم وفي الاصل اذا سلم الكفيل المكفول به الى الطالب برى قبل
اولا قال لا يبرأ اذا جاء بالدين فوضعه بين يدي الطالب اذا شرط في الكفالة ان يوافق في المسحط الجامع قد فقه
البيدة السوقا بشرط الدفع في مجلس القاض ففقه البيدة السوق برى قال امام السرخسي المناظر من
من مشايخنا انهم قالوا هذا بناء على ما دهم في ذلك الوقت الى ان زاننا اذا شرط التسليم في مجلس القضاء لا يبرأ
بالسليم في غير ذلك المجلس في الجواب بهذه العبارة لو شرط في الكفالة بالنفس التسليم في مجلس القاض ففقه
البيدة المصر في مكان يقد على احضاره مجلس الحكم فهذا تسليم ولو سلم اليه في غير ذلك لم يكن تسليما ولو
شرط ان يرفع في مصر ليرى عند حقيقته في عددها لا يبرأ ولو سلم اليه في الاستاذ او في موضع ليس فيه

قال

قاضي البيداء في قوله ولو شرط ان يدفع اليه عند الامير ففقه عند القاض او على ذلك الاول او لا يبرأ ففقه
البيدة السرخسي جاز وفي الاصل لو دفع المظلم لنفسه الطالب قال دفعته نفسي من كذا فلان برى
وكذا لو دفع رسول الكفيل او وكيله في قضاوى القاض اذ اذ كفاه من المدي على نفسه ما الكفيل او لا ما من
فالكفيل اذا سلم في القاض او الى رسول برى وان سلم في المدي اذ اذ كفاه اذ لم يصف الكفالة الى المدي فان
اضاف بان قال اكلت في دم كذا فلي تأكل على الكفيل **الفصل الرابع** وفي المنتقى رجل اكلت بنفسك بخمس ينبغي
لقاض ان يجزبه حتى يدفع الكفيل في المكفول له ثم يبرأ الى السبق وفي العيون لو ضمن الآخر بنفس
رجل وحبس المظلم في السجن فسلم لا يبرأ ولو ضمن وهو في السجن يبرأ ولو اقر الجبس حبس ثانيا ففقه
اليه وهو الجبس ان قال الجبس ثانيا في امور القارة ونحوها صحح الدفع وان كان امر من امور السلطات
لا يبرأ اذا حبس الطالب المظلم ثم اذ الطالب الكفيل فقال دفعته في ذمة وهو الجبس فلي تأكل عليه
بستليم اليه وهو حبيب ولو قال المظلم في السجن دفعته نفسي اليك عن كذا فلان كان جازرا ايضا ويكره
الكفيل **الفصل الرابع** في صلي الكفيل وفي قضاوى القاض امام رجل اكلت في دم نضال الكفيل
الطالب من الالف على ضمانة صلي الصلي برى الاصيل والكفيل في الضمانة الاخرى وفي الاصل الكفيل اذا صلي
من الكفالة بالنفس على مال على ان يبرأ عنها المبحر الصلي لا يبرأ معاوضة مال بالسر بال ولا هو في معنى المال
فيطهر ولم يبرأ ولو اذاه يرجع فيه فان ابراه من الكفالة على كذا فلي اكلت ان يرجع عليه باقتضاه وعلى هذا الوجه
المشترى الشفع على مال غير ان يسطر الشفعة ههنا وفي الكفالة لا يبرأ ولا يبرأ وكذا الرجع لو صلح المارة
على مال في حيا والبيع والعتاق ولو كان كفيل بمالك فقتناه الطالب على ان يبرأ من الكفالة بالنفس او قصو
بعضه على ان يبرأ عنها جازا اذا كان لرجل على آخر الف درهم وبها كفاه في صلي الكفيل الطالب على ما دهم
على ان يبرأ الكفيل الضمانة في الكفيل باللف والوجه في الكفيل في ذمة الكفيل في الزيادة في باب
الفصل والجنابة وكذا الوصال على عشرة وما يبرأ كالكفيل ان يرجع جميع الالف لانه تملك الالف بالذناير
ان الصلي على غير حبس نحو بكر بملك قابليع وكذا الوصال على كفاه او موزون بعينه او عروق الخلة الكفيل
وفي الزيادة بعد كمال القارة في باب الفصل والجنابة الطالب اذا ابرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل والبيع لو
ابراء الوكيل البرى يرجع الوكيل على الوكيل ان ابرأ الوكيل الكفيل استأجره لهذا ودفعه برقة والكفيل لو رد ولا يبرأ
وفي الجوز اذ اكلت رجل بدهام صلي حيا فاعطاه مستحق او يوافقا وتوزن بها دمج على الاصيل بمثل
ما ضمن لا بمثل اذى وليس هذا كالمود ما دأى الدين والله اعلم **الفصل الخامس** في كفاه الضمان
المدي على في الاصل اذا ادعى قبل رجل دعوى فافضه كفاه بنفسه وكفاه بخصمه ضامنا لما ذاب عليه
جاز وفيه القاض يخذل من المدي كفاه بغيره اذا اطلب المدي وقال في بيته فاضن والتقدير بغيره اقام
لزمه كما في الجلس بالقضاء في كل ثلثة ايام ولو قال بيني وبين عتيبة او اقام شاهدا واحدا وقال آخر غائب

لا يأخذ الكفيل ولو امتنع المدعي عليه من إعطاء الكفيل ما رافق الطالب بالثمن ولا يجلس القاضي في أدب
القاضي للخصم إذا كان له ما عليه مسافر أو عرف ذلك لا يؤخذ الكفيل إذ حقه في العيين وإذا اتفقت مسافر
أجله إلى آخر المجلس فإن لم يكن له ما عليه من الثمن أو لم يكن له ما عليه من الثمن أو لم يكن له ما عليه من الثمن أو لم يكن له ما عليه من الثمن
يأخذ الكفيل في وقت المخرج وإن أكل الطالب خبزاً وقدره لا يرضى من ثمنه في رقبته يسألهم عن ذلك فإن
قالوا نعم أخذ المخرج من ثمن الكفيل في وقت المخرج وكذا في فسخ الكفيل بعد الاستعانة وفي موضع يأخذ الكفيل بأخذ
العدو في بعض الزوايا إلى آخر المجلس وفي بعضها إلى ثلثة أيام ولو لم يجلس القاضي في كل خمسة عشر يوماً
التمتع واحد يأخذ الكفيل في ذلك الوقت ويأخذ كفيلاً ثقيلاً وهو أن يكون له دار أو ملك أو حانوت أو ملك
أو مخرج وفي دعوى المقنونة يأخذ الكفيل بذلك النوع أيضاً وفي دعوى القمار والحاجة إلى الكفيل بالعمارة
فإن أعطى كفيلاً بالمسؤول ويقول أنا أو قل كفيلاً بالخصم جازاً على ما مضى به عليه فلهما حق تعبد ذلك منه ولا
يكلف أن يعطى كفيلاً بنفسه لأن يأخذ الكفيل من الركب بنفسه وأما ذلك بالدين أو أخذ من الركب أيضاً
وليس أن يمتنع من إعطاء الكفيل بخلاف ما لو كان المدعي مريضاً **جيش آخر** وفي الأصل إذا ادعى الكفيل
أن اللف الذي كفل من غير فائدة ليس خصم لذلك حتى لو أقام البينة على قول الطالب بذلك لا يقبل وإذا أراد أن
يختلف ليس له ذلك لأنه لم ينع الحق في ذلك ولو صدق الطالب بقبول البينة لا يمتنع من الحق في القول بالثمن
أنه لو كفل باللف ما قرأ لفان عليه الفاء أكثر المكحول عنه يجب المال على الكفيل وكذا لو أدى الكفيل المال وأراد
الرجوع عليه بحكم الأمر فقال الطالب لما نزلت من خمر وأقام البينة لا يقبل أنما لو أدى المال ثم أقام البينة على
الطالب أن نزلت من خمر يقبل شهدت أهدان على رجل أنه خمر بنفسه لا ينفرد لكن ينفرد بوجهه أن جاء به فهو جاز
بمنزلة ما لو شهد عند القاضي أنه كفل بنفسه لم يقبل له أن يقول له أي رجل أتيت به فقلت هو هذا وحلف عليه برئت
من الكفالة لأن الجملة في المقر به لا يمنع من الإقرار ولو قال لا نفرد بوجهه يؤخذ بالكفالة أيضاً في الشهادته
واليمين وفي الخصية في النفقات أن الدين المؤخر إذا قرب حلوله أجل وأراد المدعي التسليم لا يجبر على إعطاء
الكفيل وفي الأصل رجل كفل بنفسه رجل أو بال مائة فادخله من مائة من البلدان كان ضامه إلى رجل ليس للكفيل
أن يمتنع وإن لم يكن له أجل له أن يطالبه بما أداه المال أو يسلمه النفس في الفتاوى الصغرى المدونة إذا أراد
أن يغيب ليس لرب الدين أن يطالبه بإعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل ما إن يطالبه بإعطاء
الكفيل فما سأله على نفقة شهر لا يبعد وفي المتن في رجل قال للقاضي أن مدوني فلان يريد أن يغيب عني
فأمره بإعطاء الكفيل وإن كان الدين موكلاً وفي الفتاوى الصغرى يجبر المدعي عليه بإعطاء الكفيل في كل شيء
وسواء كان المدعي عليه موقفاً أو لم يكن في ظاهر الزيادة وعرضه أنه لا يأخذ ما كان المدعي عليه موقفاً وهذا إذا كان
المدعي عليه في المرفق كان غريباً لا يأخذ منه الكفيل وفي الزيادة في الديار الباقية من ثمنه في الفتاوى مجوز أن يكون
الكفيل بالوكيل أو أحد أولاد أو إعطاء كفيلاً بنفسه وامتنع عن الكفيل لا يجبر القاضي ولا يأمع باللازمة فإن

اعطاء

اعطاه وكذا بالخصومة وامتنع من إعطاء الكفيل اجبر القاضي على إعطاء الكفيل وإن أعطاه وكذا
بالخصومة وكذا بنفسه أو وكيله قبل ذلك منه في سائر الحقوق ولا يقبل الدين وإن أعطاه وكذا وكذا بنفسه أو وكيله
وكذا ما كان المدعي له لا يقبل ذلك منه إلا أن يرضى المخرج وأما في الفتوى في عين ثأخذ منه كفيلاً بالعين المدعي به
أو يصنع على يد عدل للعلم **كتاب الحوالة** وفي الفتاوى القاضي إمام حتى الحوالة تستند
على قبول المحال له والمحال عليه إلا أن يقبل رجل الحوالة للغائب ولا يستند حتى الحوالة المحال عليه المحال له حتى
لما حله على رجل غائب ثم حضر الغائب قبل الحوالة وكذا لا يستند حتى الحوالة المحال عليه المحال له صاحب
الدين لك على قلة من قلة الف درهم فاحملها على قرضي الطالب بذلك الحوالة حتى لا يكون له أن يرجع
بعد ذلك ولو قال رجل للمدعي أني لفلان فقلت عليك الف درهم فاحملها على قرضي الطالب بذلك الحوالة حتى لا يكون له أن يرجع
الطالب فاجاز لا يجوز في قولنا جنيته ومحمد بن الحسن اختلاف المسألة في ذلك من الحوالة نقل الدين ونقل المطالبة
فمنه البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطالبة هكذا ذكر في بعض شروح الجامع الكهية في فتاوى إمام فراه
وله تروا الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد بن الحسن في نقل الدين ونحوه في نقل المطالبة ونحوه
الاختلاف فيما إذا أبرأ المحال له المحال عليه من الدين بعد الحوالة عند أبي يوسف تروا فتحة أنما نقل الدين
منه إلى المحال عليه ونحوه في فتحة في القول إذا أقال وقيل رأى المحال له ذلك وكذا لو كفل على أن
الاصيل يرى ولو أبرأ المحال له المحال عليه من الدين وقد أقاله بدينه مقيداً بظلمة يرجع على المحال عليه
ولو ذهب من المحال عليه ليس للمحال يرجع على المحال عليه والمجته كالاستيفاء ولو وردت المحال عليه المحال له
فروا كونه وفي الجامع الكبير في أبواب الحوالة وضع المسألة في زيد وعمر وفي القول إذا أدى المحال عليه
إلى المحال له أو ذهبه وصدق به عليه أو ما أقال له فوردت المحال عليه يرجع في ذلك كل على المحال ولو أبرأ المحال
له المحال عليه يرى ولا يرجع على المحال ولو فقد الدين من الدائم أو ما عداها يرجع على المحال ولو كان دين
جاءت الكفالة به فالحوالة بجارية وفي الجامع الصغير لو فسخ المحال له المال من المحال عليه فقال ما قبضت
ما لي أخذت مني عليه بالدين الذي لي عليك قال المحال له ما قبضت ما لي وأنت وكذا في القبض فالحق له
قول المحال له ولو اختلف المحال له المحال عليه قال المحال له عليك أدية ودينك ما بركت فلي أن يصح وقال المحال له
أنما أدية من الدين الذي لي عليك فالحق له المحال عليه وفي القول لو كان المحال له المحال عليه فالحال
به مطلقاً ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه ما عليه فالحوالة جارية ولو كان المحال له المحال له ولو أقاله
بالدين الذي ليس له أن يطالبه به ثم حتى الحوالة نعمت بقول المحال عليه حتى لو كفل رجل لرجل وقال أنا لفلان
عليك بكذا وصدق المحال عليه فقبلت الحوالة وأما المحال غائباً وعلى العقب ما كان خط رجل بالمال عند رجل
فأعطاه الرضد أو أقاله على صاحب الخط والمحال غائباً لا يقبل الحوالة من الدين إذا أقال رجل على رجل وليس للمحال
على المحال من فدية وكذا لو لم يستجوز الحوالة المحال له إذا أخذ الخط من المحال عليه فقبل الحوالة ثم قال المحال له

مفسر فقال له المحيل اني اخط الذي اخذ ثمنه وارتك الحوالة فيكون الخطا ولم يقل مفسر ان شيئا انفق
الحوالة ولم يقل ان شيئا انفق لكن اخذ المالك منه بالتقيد او ادى المحيل باختيار بيع المحيل على المحال عليه
وقال في التقييد بهذه العبارة لو ادى المحيل طرذا ولا يكون متبركا ولو ادى المحيل فلم يقبل المحال لم يبر
في الجاهل رجل اهل رجل على ان يؤدى من الالف الذي عنده وديعة لم يقبل بها فقال له من عاض
الوديعة بطلت ولو كان الحوالة مقيدة بالتقيد لم يقبل المحال في الجاهل الصغير وفي الاصل اذا باع عبدا
من آخر واصل الجاهل غير باع على المشتري بالشر ثم استحق العبد اظهر حرا وقد دفعوا الامر الى القاضي فانه يظهر
لحوالة اما اذا رد عليه بغير تقيد او بغير تقيد لم يطل الحوالة وكذا اذا اهلك المبيع قبل تسليمه الى
المشتري فانه المشتري رجل قال اني احدثت على فلان وسكت ثم قال لم اقبل فالحوالة جارية رجل على رجل
الف درهم فاعاد اليه ان المحال عليه اهل الطالب بها على الذي عليه المالك بربى منه وادوى المالك
على الذي عليه الاصل لم يعد المالك اليه ولو مات المحال عليه ولم يترك شيئا فاعاد على وكيله المالك ثم اورد صاحب
المالك التمسك منه ان يرجع على صاحب الاصل وفي الزيادات الحوالة اذا اذن التمسك في المحال عليه بالمالك
ثم مات المحال عليه مفسرا ليعود الدين الى ثمة المحيل سواء حصل عنه ما من او غير امر والحوالة حاله لو كان
او حصل ما لم اقبل التمسك ولو لم يكن له تمسك ولكن رجل يتبع بر درهم بدينار ثم مات المحال عليه مفسرا
عاد الدين الى ثمة المحيل ولو كان المدين مستطاعا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحال عليه
بطلت الحوالة والفقن لصاحب الدين وفي الاصل في باب الكهالة على ان الكهولة عنه برى وجحد المحال عليه
وحلف ولي الطالب بيقض عاد المالك الى ثمة المحيل وفي التقييد اذا ادى المالك وجع المحال له على المحيل والتوك
عندك حينئذ ان يحل المحال عليه الحوالة ويحلف او يموت مفسرا وعنده اذا اهلك الحاكم باطلا مفسرا فموت
ايضا واذا اختلف الطالب والمطلوب بعد الحوالة فالحال عليه الطالب لم يترك شيئا وقال المطلوب قد قدر فالتقيد
قول الطالب مع يمينه في محض عصيان وفي الزيادات اذ مات المحيل بعد ما احواله عن ثمة قبل قبضه المالك للمحال عليه
وعليه ديون ثمنه فالحوالة وسائر عن ما المحيل سواء فباع المحال عليه ولا يكون هو ادى بالحوالة وكما لو
احاله المحيل على ان يؤدى المحال عليه ما عليه الدين وهو الحوالة المقيدة بالدين رجل عليه الف درهم
دين اهل الطالب بها على رجل على ان يؤدى ما من الالف الذي له عليه فلم يؤد المحال عليه حتى برى المحيل فادى
المحال عليه ثم مات المدين من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى ذلك الالف الذي على المحال عليه سلم الالف
للمحال له وليس للمدين في ذلك حق وهو غير المحال عليه نعم المحيل والمحال عليه باجاء الالف من عنده المحيل
وصار مستوفيا الالف الذي في ثمة بدينه فلا يختص بر بل يشاء وكيف العن آء وسلم له حصته رجل
باع جارية بالالف واصل غيره على المشتري فقبل فقلت ان ياخذ الجارية مني فباع وان لم يصل الثمن
الى البائع ولا الى المحال له بخلاف ما اذا احوال المشتري البائع على رجل انه ليس له ان ياخذ الجارية حتى

بالله

ياخذ البائع الثمن في المحال عليه هذه الزيادات وفي التقييد جعل هذا قول محمد بن وهب وسقط
حق المحيل في الرجوع جميعا الحوالة اذا كانت فاسدة فكذا في المحال على المالك بربى ما اذا وبيع على القايض
وان شاء وبيع على المحيل هذه الجاهل الكبير وعلى هذا الامر اذا باع المستاجر باذن المستاجر واصل المستاجر
على المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري وهو قد ادى الثمن الى المستاجر فهو غير متبرك ولا يرجع على المستاجر
وان شاء على الآخر وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق وفي قايض الطائفة العام ومن صور هذا الحوالة ما اذا
كانت الحوالة بشرط ان يعطى المحال عليه الحوالة من ثمن دار المحيل او من ثمن عين كانت الحوالة فاسدة لغيره حوالة
بما لا يقدر على الوفاء بها وهو بيع اذ ما اعيد فان الحوالة بهذا الشرط لا تكون ببيع والبيع بغيره ما اذا
قبل المحال عليه الحوالة بشرط ان يعطى مال الحوالة من ثمن دار نفسه او من ثمن عين نفسه فانه يجوز الحوالة ولكن
يجوز المحال عليه على بيع داره ولا يبرع عبده وهو غير له ما قبل الحوالة على ان يعطى المالك عند الحصاد فانه لا يجوز على ادى
المالك قبل الاجل ولقد علم **كتاب التمسك** وهو مشتمل على سبعة فصول الاول في المقدمة والثاني
في الصلح الجاهل والقاسد والثالث في الصلح بالدين والرابع في الصلح في الوديعة والبيع والتمسك في الصلح
في الغيب والتمسك في صلح الابن الوصي ومسائل تتعلق بالتمسك في سائر القايض والتمسك في الخط والتمسك في التمسك
الفصل الاول وفي الاصل الصلح اربعة ثلثة صلح بالتكافؤ و صلح بالتقارر و صلح بالتسكين وكل ذلك جائز
عندنا و اجماعا على صلح التفضيل جائز بان قال اجنبي للمدعي ان المالك عليه اقر في السر وان كنت دعواك
فضا حتى على كذا ضمن له فكذا مضى في صورة حال التفضيل بالقبول للمدعي صلح فلا تمانى دعواك عليه على
كذا على اني ضامن بر او على كذا من مالي او قال صاحبي من دعواك عندي على اني ضامن العقد بالتسكين او على اني تضمن
التفضيل والبدل على الضامن سواء كان ما من او غير امر وبيع يا ادى على المدعي عليه انك الضامن والامر بالتفضيل والبيع
امر بالتكافؤ ثم الصلح ان كان من دعوى في حدود فضا الحوالة على داره او دنا من ادى كماله في الشفعة او دنا
كالجديد والتفضيل لا يثبت شرط يقضي به الصلح في الجلس ثم في المكمل والمودون اذا كانا معنيين و اضاها العقد
اليها او غايين كتمناه ملك المدعي عليه صلح بالتقارر وبيع على ما يجرى من الكلي والوديعة ولو اشار اليها ولم يتم اكل
والوزن جاز وقين ذلك في العقد وان كان موصوفا في الذمة فالشرط ببيان القدر والوصف والاهل
لبيشرط ولربين الاجل ثبت ثم ما وقع عليه الصلح يكون عوضا فاما صلح عوضا في بيع صلح ان يكون عوضا في
الصلح ولو كان البدل داهم يحتاج الى بيان القدر وفي الصلح ويقع على تقدير البطلان اذ ذكر الداهم والذاتين
وان اختلفت فغلب الغلب وان استوت لم يجر حتى يبين ويجوز الصلح عليها حاله وموجبه هذا اذا كانت لغير
غير معينة فان كانت معينة جاز ولا حاجة الى بيان القدر والوصف لكن لا يعلق العقد بعينها وفي ثمة الداهم
التمسك ان كان الصلح على بن فله حكم المبيع وان كان على غير حكم المبيع وان كان على ثمنه في حكم المبيع
وكل منقعة يجوز استحقاتها بحكم الاجابة يجوز استحقاتها بحكم الصلح والافلا حتى لو صلح على سكنى بيت بعينه الى

التمسك في الصلح

مدع معاونة يجوز وان قال انما حتى يموت يجوز ولو كان القوي فضا على بيت منها او غيرها يجوز ولو
 صالحه على بيت منها وجد البيت قد كثر في ثلث النوى في الفصل التاسع ولو كان القوي في دين صالحه على بعض
 ذلك لم يكن له طلب البيت بالحق في داره بدو رتبة ادعى جوفها حقا وبضم غائب فصالحه الشاهد منهم لئلا
 على شيء سيقى من جميع حقه جاز وهو مستحق في حق الورثة وقد كثر ان يصلح القوي جاز في الدار المورثة
 على مالها ولو صالحه على ان يكون حقه خاصه دون الورثة جاز ثم يقع هذا الصالح مقام المبيع فيلزم وبين
 شركا على حجة المبيع فان اثبت ذلك شيء معلوم بالحق ثبت ملكه ذلك بالشر او وان لم يكن يثبت بيع
 على المدعى بحصة شركا ذلك العلم **المفصل العاشر** في الفسخ بالايان والفاقد وفي الاصل اذا صالح
 عن دعواه حقا في دار على عبد عين الى اجل لم يجز وان ذكر عبد كالموصوك في الدار لا يجوز ايضا واذا بطل
 الصالح فان كان صالحا فحقه ضد اقر له بالحق فبيع عليه الفسخ المقتدر فله المدعى عليه وان صالحه من دعواه
 لم يكن اقرارا وقد كثر في كتابه اقرار رجل ادعى عبد افساخا على منتهى شهر اجاز وعلى غلته شهر لم يجز وكذا
 غلته الدار وتمر الخبز رجل ادعى عبد افساخا على دارام او دنانير حالك او مؤخره جاز سواء كان لبيد قايما
 او هالكا وان صالحه على طعام ان كان متبوعا قبل التفريق جاز عينا كان او دينا واذا كان مؤجلا ان كانت
 البيد قايما يجوز في موعدين مدين وان قالها لكا لا يجوز لا يترك ديني الدين وفي الثياب الموقلة ان كان العبد
 قايما يجوز وفي الهلاك لا لما تروا ان الله بكميلك او دينا كالحظ والشعير والحديد والصفر فضاح
 على دارام او دنانير وتفرقا غير حق ان ادعى حنطة معينة وقال غصنق هذه الحنطة صلح الفسخ وان ادعى
 دينا لا يجوز ومثله الصلح الموقلة في البيع في جنس الاقالة والله اعلم **المفصل الحادي عشر**
 في الصلح في الدين وفي الاصل صلح المدعى على رجل الف درهم فضاح منها على عشرة دنانير مؤجلا لم يجز
 ولو ادعى الف درهم سود فضاحه على الف درهم بحجة الى سنة فضاحه على الف سود حالك لم يجز ايضا لانه ترك
 الجوده ولو ادعى الف درهم سود فضاحه على الف درهم بحجة حالك جاز لانه اصطفا من المدعى عليه بالحجة
 الجساد ولو ادعى الف درهم بحجة حالك فضاحه منها على الف درهم سود او اقل حالا او مؤجلا جاز لانه اصطفا
 من المدعى ولو ادعى عبد كالموصوك سود فضاحه على الف ومائة منه جاز لم يجز وكذا ارض على حياض
 او دنانير موصوفة انما مبيع لا تؤول بلدين وسبع بالسبع عند الانسان لا يجوز وان تعدد المجلس وان ذكر
 شرط ليط السلم لا يجوز ايضا اذ قال المالك من وان كان له قبل رجل الف درهم غلته فضاحه على خمسة اذ حجة
 فقد هاباه لا يجوز وفي قوله يوسف في الاول جاز وان تعدد قبل ان يقبض فله ضمانه غلته الكوفة
 صالحه عن الف على ما ان يبيع له ثوبا مقيما لا يجوز لانه صفقة فانه ميني واذا كان له على الف درهم
 دين فضاحه على عبد عين جاز ادعى على الف درهم فله على المدعى عليه ضمانه من جهة الصلح من غير ان
 يذكر نقطة الصلح ثم اذا دان يسترد الحنطة لذلك ولودع عرضا لا يسترد وفي النوازل عن

في يوسف في رجل ادعى على آخر الف درهم فانكر فضاحه على الف درهم جاز ويرى من التمسك ما لا يمكن
 عن التمسك او لم يقل لبيك هذا الحكم انما قايمة ويزيلها لا يبرأ وعلى هذا الواجب المدعون القضاء فانكر
 والطالب فضاحه على اقل منها وفي النوازل رجل ادعى الف درهم معلوم الوزن فقضاه دارام بمجمل الوزن
 لا يجوز ولو اعطاه على الصلح يجوز ويجز على ان اقل في النوازل لو ان رجل اشترى رجلا دارام فقال
 القايض انها زيف فقال لا تقبضها فان ما زيف عليك الاخرها على قبضك على ذلك ولم ينفق له ان ردّها
 استصفا ما يجازي ما اذا باع جارية فبشر المبتري بما عيبك ابد القضي فادار ردّها فقال ابيع آخرتها
 على البيع فان اشترى البيع والارها على فرضها على البيع بطل حق الرد وقد كثر في البيع رجل اشترى من
 رجل دارام فانفعتها ردت عليه بالزيف وهو يعلم له ان يرد وان علم انها زيف ولم ترد عليه ردّها عن يده
 تو وعندها لا شيء عليه في كسر مبيع الخامع الصغير وغيره لو سعت تو رجل اشترى من رجل دارام بخاري
 بخاري او شترى منه شئ ابراهم بخارية فالتقيا في بلد لا يقدر على الفدية رجل قد المسافة ذاهبا جازما
 ويستوثق منه بقبول رجل على الف درهم فاعطاه في الطريق في وقت غلب القوي من ماعدون اموال الناس
 قال الفقهاء انما يثبت تو القوي اذا استولوا عليهم له ان يبيع من القبيض رجل باع من كذا ابراهيم او دنانير
 عليه وقت البيع وعمله المشرى ثم دفع اليه بدنه وقال وجدته ناقصا ان النقصان من الهوى فلا شيء
 على البائع وان كان النقصان نقصا فانيك بين الذين فتكلك وان كان اكثر فليطرا ان يسبق من المشرى
 اقرارا يقبض كذا متافلا ان يبيع الف درهم بازاء النقصان ولو نقد بيع بذلك العذر وان اقر يقبض ليس عليه
 شيء الخ في النوازل **المفصل الثاني عشر** في الاصل اذا كان لرجل على رجل الف درهم الى سنة فضاحه على اعطاه
 كهيئة بها ولغيره بها سنة اخرى جاز وكذا لو كان له كهيئة فابراه على ان اعطى بكهيئة اخرى ولغيره سنة بعد
 طول الاجل وان ردّها او كذا اكل ما يجز وقبل ما جاز في كسر جاز ولو ان المطلب يحق المالك قبل حلوله ثم استقر لم
 يرجع عليه حتى يبرأ الاجل وكذا لو وجد الرضا او منه جرة او سومة ولو صالحه على عبد فوجد عيبا فرده ان
 عاد اليه بالبيع يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالما مال ولو كان بالمال كهيئة على هذا ولو كان بالمال رهين
 والرهين في يد المهرن فالرهين بحاله كيف رد ولو صالحه على ان يجلد مائة حاكه فاحل وليس يصلح لانه
 الاجل حق المطلب وقد بطل وكذا لو قال بطلت الاجل او تركته او جعلته حاكه ولو قال برئت من الاجل
 بضم الناء لم يطل اما اذا قال ابرأك او برئت بالحق بطل الاجل ولو قال اهاجبه في فلي الاجل لا يطل الاجل
 رجل ادعى على آخر الف درهم فانكر ثم صالحه على ان باعه بها عبد اجاز وهذا اقرار بالدين منه بخلاف قوله
 صالحك على هذا البند فانه لا يبرأ اقرارا في اذاد است باع بالبيع بشرط الخيار اذا اقبل رجلا بابت
 بشرى له جارية بشرط الخيار لا ترقا شترها فالك ثم قال الاخر لو قيل ردّها الجارية لكانت فيها لا يكون
 هذا ردّها لبيع لانه امر القبيض والامر بالقبيض لا يغير نقصا وقوله اهاجبه في فيها استثناء منه لانه

ولو صالحه على ان يبيع الف درهم
 على ان يردّها او كذا اكل ما يجز
 قبل ما جاز في كسر جاز ولو ان
 المطلب يحق المالك قبل حلوله
 ثم استقر لم يرجع عليه حتى يبرأ
 الاجل وكذا لو وجد الرضا او منه
 جرة او سومة ولو صالحه على عبد
 فوجد عيبا فرده ان عاد اليه
 بالبيع يعود الاجل وان عاد
 بالاقالة فالما مال ولو كان
 بالمال كهيئة على هذا ولو كان
 بالمال رهين والرهين في يد
 المهرن فالرهين بحاله كيف رد
 ولو صالحه على ان يجلد مائة حاكه
 فاحل وليس يصلح لانه الاجل حق
 المطلب وقد بطل وكذا لو قال
 بطلت الاجل او تركته او جعلته
 حاكه ولو قال برئت من الاجل
 بضم الناء لم يطل اما اذا قال
 ابرأك او برئت بالحق بطل الاجل
 ولو قال اهاجبه في فلي الاجل لا
 يطل الاجل

فلا يكون ردًا مقتضا **جواب** في الأصل إذا كان لرجلين على رجل الف درهم ثم سعى فاقوا أصداً
كان المطلوب عليه خمسة قبل دية بري المطلوب من خضت ولا شيء له من غيره على خلاف ما سبق شيئاً
يشادك ولو أبراه من نصيبه أو دهم أو حتى عليه جناية عند وجبة لا ربح حتى سقط الدين لم يكن له
أن يرجع عليه وكذا لو صالح العبد الموحى للمصالح على مال ولو أهدى من مال ليس له أن يشادك عند ربح
يوسف تو وغنمك تو يشادك كما لو عصب منه شيئاً يساو خمسة لرجلين في دية العام في خضت
تو أمية دية إلى سليمان الحوذانة تو اطلق الجاني في الشادك ولم يذكر لرجل ولو استمر من ماله
أو استمر في شيء بعد ثبوت هذا المال فليس له أن يشادك وكان لرجلين على امرأة مائة تو فيها
أصداً على خضت لرجل عليه شريك في الأصل وفي النصاب جبران لها على رجل دية في قاراد أصداً
ياخذ نصيبه على وجه الشريك منه نصيب الجاني في بيع من المطلوب كذا من ذيب بانه درهم
ويستلزم ويرى عن نصف الدين القديم ويطلبه من ذلك الزبيب في الشادك **جواب** في الأصل
إذا كان لرجل على آخر الف درهم فقال إنك عن خمسة أو حططت عن خمسة على أن تطيق أدبتي
ولم يوقت وقتاً فاعطاه في هذا اليوم ارم يطم برئ عن خمسة وفي الجاني الصغير حصل المستلزم في
أوجه أن قال في غدا خمسة على الف بري من الدية على أن لم يطم غدا خمسة قال لا عليك على حال
قال ثم قال وقال في خمسة غدا على أن لم يطم فأن اعطاه برئ مطلقاً فأن يطم فأن
حسنة ومحمد معها لا يبرأ وعند يوسف تو يبرأ ولو قال إنك عن خمسة على أن تطيق غدا خمسة
حصل الأبراء مطلقاً إذا لم يطم غدا أو لم يطمه ولو قال إنك عن خمسة فأن برئ من الأدب
أو متى أدبت إذا أدبت هو باطل لأن تعليق البراءة بالمرط باطل **المسألة الثانية**
في الأصل في النكاح والودعة والعارية وفي تحضر القروي ويجوز الضلع على دعوى بالادعاء منعاً
تقريب ولا يجوز من دعوى الخذف رجل ادعى على امرأة نكاحاً فأنكرت ثم صالحته على أن يبدل له حان وهو في
معنى الخلع ولو أدعت امرأة على رجل أنه تزوجها فأنكر لا يبرأ فالحال على أن يبدل لها الف درهم أو حتى على رجل
يجوز التسليم نصيبه فصالحه على أن يبرأ ولا يثبت بينة المدعي على رده بعد ذلك وفي الأصل المودعة
إذا قال صاعته لودعة أو ردتها عليك فهو مصدق فلو صالحه بعد هذا على مال لم يحن الضلع **المسألة**
على ادعاء الزوج الأول أن ادعى صاحبه مالاً إلى المدعي وحججه المودعة وقال لا دعوى شيئاً ثم صالحه على مال
معلوم جاز بلا خلاف والشك إذا ادعى صاحب المال المدعي ولا يملك المودعة أو رقبته بعد ذلك
ينزع الرد ولا يملك المالك ثم صالحه على ما لم يعلم جاز بلا خلاف والمالك إذا ادعى صاحب المال المدعي ولا يملك
و ادعى المودعة الرد أو الحالك فصالحه على مال هذا الضلع باطل في حنفية وفي يوسف الأول لا يبرأ
حاصل بقولهم ردتها فالحكم الثابت بخبر البطل يدعى صاحبه لا يملك المودعة ولا يملك المودعة

لم يحن فكذلك يمين وعند محمد وفي يوسف الآخر جاز وأجمعوا أن المودعة لو طفت على ادعائه فصالحه على مال
لا يصح هذا إذا قال المودعة أدركت صاعته لودعة أو ردتها أما إذا قال المالك لا استلمتها فقال المودعة
صاعته أو ردتها يجوز له الجاهل هكذا نقل عن القاضي العام السعدي وعامة المستأجرين منهم لم يفرقوا بين ما إذا
بد المالك يدعى له شيء من دية ما إذا ادعى المودعة يدعى له شيء من دية المالك ولو جحد المالك أن يكون المودعة قال
هذه المسئلة قبل الضلع يعني ردتها والمودعة يقول لا يبرأ فالحال على المالك بهذا التفرقة على أنه لا يبرأ في يوسف
الأول إذا قال أم المدعي البينة على ما قال قبل منه والزوج إذا قال المودعة صاعته لودعة أو ردتها والمالك قبل شيئاً
بل سكتة أو الكرخي أن لا يصح الضلع عند يوسف تو وعند محمد تو يصح ولو كانت الودعة قائدة بعينها وهي ما تادع
فصالحه المودعة من على ما درهم بعد قاراد أو تكاد لم يحن إذا قال البينة على الودعة لئلا يبرأ في ربحها ربحاً في البينة
على الودعة جاز لا يقطع للضلع ولو صالحه على من جاز الضلع مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فأنه هو
جاء الودعة فالضلع صحيح إذا تفرقا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدنانير حاضرة في مجلس الضلع أو غائبة عن المجلس
الضلع أما إذا كان المودعة مثقالاً لودعة أو كانت الودعة حاضرة في مجلس الضلع جاز إذا جحد المودعة القبض
وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس وإن لم يجز المودعة القبض فالضلع باطل وكانت الودعة غائبة عن مجلس الضلع
فالضلع باطل وفي الجاهل الصغير إذا استهلك شيئاً من فصاله على أكثر من قيمة ما رده وعندنا لا يجوز الزيادة
على قيمته إلا بقدر ما يتبين من الناس فيه وأجمعوا على أنه لو صالحه على من جاز سواء كان أكثر القيمة أو قليل القيمة
وأجمعوا على أنه لو كان الصبي رجلاً لم يحن عند أحدنا وهو من فصاله لا يجوز على أكثر من نصف قيمته جاز وعندنا
لا يجوز الزيادة على قيمته إلا بقدر ما يتبين من الناس من الدار أو الدنانير لا يجوز القبض وأجمعوا على أن الضلع لو صالحه
مع المشتري على أكثر من الف لا يجوز وفي الأصل المرأة أو دعت رجلاً ودية كانت عندها غيرها ثم قبضتها أو دعها
آخر قبضتها منه فقصد متاع منها فذلك ذهب بغيره لا يبرأ من أصابه وقال لا يبرأ ما كان في وعاء لم يفتش
ورودناه عليك فصالحها من ذلك على ما سلم قال من صامته لصاحب المتاع قيمته والضلع باطل بينهما وبينه جاز ثم صلحها
لا يجوز أن كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع جاز على أي يد كان وأما قدران يضمنها أن صالحتها بمنفعة المتاع
أو أقر على قدر ما يتبين من الناس فيه وبرأ عن ضمان المتاع حق لو أقام صاحب المتاع بعد ذلك بينة على ادعى من المتاع
لم يكن لها على الودعة سبيل ولو صالحتها على قدر ما يتبين من الناس لا يجوز الضلع والمالك بالجنح وإن شاء
ضمن المرأة وإن شاء ضمن المودعة إن قالت بينة على المتاع فإن ضمن المودعة وصالح المرأة بأدائها إليها
وإن ضمن المرأة فنض الضلع عليها والعارية كالودعة وكذا كل مال يصلح المانة كالمضاربة وما يتصل بحسبها
هذه الفرض صلح القائل القضاة إذا رقب الثوب بدقه فصاله رقب الثوب على درهم على أن يقر الثوب للقضاة
أو على أن يقر رقب الثوب والدرهم حاله أو موقوفه جاز وكذا الرضا على دنانير ولو جحد الثوب عند القضاة فصالحه
على درهم لا يجوز عند حنفية تو وكذا في كل موضع كان أمانة عندهما جاز في المسئلة عرفنا أن قولنا في حنفية

مثل قول يوسف في قوله في مسئلة الوديعة والادعي القصد ان دفع المولى في العيب والطلب الاجر وانكر
القصد فاصطفا على نصف الاجر جازا والصياح والتمسح وغيرهما يعرف من هذا **الفصل الخامس**
في الصلح العيوب وفي اصله ان يترى من آخر عيبا يلفظ به وتقابلهما جدي عيبا فان كان البائع كمن
العيب عن اذ اقضاه على راس حاله او مؤقلا جاز وان كان له عيبا في غير شرط التقاض وكذا لو
صالحه على غير راس او في عيبه صحيح وغيره عيبا لا واد اظهر عيبا في البائع الثمن فخطفه بعض الثمن
او زاده ثوبا فيه جاز المشتري ان اظهر عيبا في بياض عين الزينة فخطفه على ان خطفه دوما وان ذهب
البياض بعد ذلك واد اظهر عيبا في بياض العين فخطفه على ان خطفه دوما وان ذهب
انسان وصالحه على بدل معلوم ثم تبين انه لم يكن عليه ذلك المالك كان الصلح باطلا ويجوز له ان يتردد
وجاز ان يترى منه عيبا في بياض العين فخطفه على ان خطفه دوما وان ذهب البياض واد اظهر
سبعة واد تبين دينا او ان اقر بالبائع ان العيب كان عند رد الدين والصلح وكذا ان كان عيبا ان لا يجد
مثله في المشتري فان قال لم يكن عيبا او لم يقر او لم يتردد في المشتري فخطفه على ان خطفه دوما وان ذهب
وهذا عند ما وعده يوسف بوجوه جاز في الوهمين بناء على الاتفاقية في عيبه عند رد الدين والصلح
على ان يخط البائع بعض الثمن والعيب المشتري جاز وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب البيوع في فصل العيوب
وفي الجوز اذ اظهر المشتري عيبا في فضا له على او خطفه عنه شيئا كان يقد على رد البيع والمطالبة
بما في العيب فاصطفا جاز وان لم يقد فاصطفا بطر من ان يبيع المشتري العيب آخر وجاز ان يترى منه عيبا
وتقابلهما وطمن المشتري عيبا فاصطفا على ان يخطه من واحد منها عشرة وادام وباعها وجاز ان يخطه
بذلك وجاز لهم واخذ بما وراء الخط فاصطفا من العيب جاز وخط المشتري ايضا جاز وخط البائع لا يجوز
والاجنبي ان شاء واخذ الجازية بتسليمه وتسليمه وانكرك ولله علم **الفصل السادس**
في صلح الاب والوصي ومسائل التركة والقايح وفي اصله ان كان للوصي في اذ اذ عاها وصي فاصطفا
ان صالح على ان يفسد يجوز فلكل كان او كثيرا وان كان على مال الابن ان لم يكن له عيب في ثمنه يجوز وان كان له عيب
جاز اذ كان بقدر قيمة المبيع او اكثر ما يتقارب الثاوية كاشراء ولو كان للوصي عيب على انسان فصالحه
على ذلك ان لم يكن له عيب في المبيع عليه من جاز وان كان له عيب في المبيع من جاز بايتقارب الناس فيه ولا
يجوز في الاتقارب اناس فيه وهذا عند يوسف في كيف كان الدين وعند ما صح مطلقا ويعني الاب
مقداره ان كان ذلك بمباينة الاب وان لم يكن لا يجوز وفي مسئلة الوكيل بالبيع اذا اراد المشتري على الثمن وكذا
الوصي والجوز عند عدم الاب وقد ذكرنا في كتاب البيوع وكتاب القضاء اذا كان له جاز وترك ابنا وامه وورثا كثيرا
ثم صالحه المرأة على راس حاله او مؤقلا جاز فان كان في التركة دين وعين فصالحه من ذلك كله ما خلا الدين الذي
للبيت على الناس جاز ولو كتبت في عيالتك ميراثك من كل مال دين على الناس من غير ان شرطه على الدين جاز

ويبراء الغناء من حصتها وان جبر ذلك شرطها فالصلح باطل **الفصل السابع** في اذ اظهر الصلح بعد الدين بطر في اكثر قبل
هذا فله حصة ربع وفي فائدة شمس التمام القايح ان يقع اذ كان على الميت دين ايضا وهو باطل اي بطل
في الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة ثم في الموضع الذي يقع القايح اذ ادت الورثة ان يدعو
عينا في بدل بعد القايح يقولون كان نصيبنا هذا او القايح اذ ادت الورثة ان يدعو
نحو الصلح يقولون لو دونه على بكر العيشة ان قال الورثة لهذا واية فلقا على ان يخطه يخطه وللقا ان يقول
لا يخطه واد احب الورثة جاز الصلح في مسئلة الدين فاصطفا استثناء الدين وان يتبرع انسان بقضاء
دين الغريم يجوز مطلقا ويسقط الدين عن الغريم بقدر ثم يصالحه غنا في التركة فله الحصة والوصي
ان يقرض المصالح بعد الدين ثم يحلهم بذلك الغنا حتى يكون لهم واية اذن نصيبه من الميراث ولو شرطوا في
القايح ان لا يقرض من السلطان وطمع شيئا من التركة ليس له في ذلك شيء لا يقرضه قبل يقرضه في التركة والصلح
في موضع يصح القايح بسم الله عليهم على سائرهم الميراث قبل القايح بسم الله في التركة وفي اصل المسئلة
من ثمانية للمرأة سهم ولبنات اربعة والبنات الاخرى فان اخرجت المرأة بسم الله بسم الله على سيرة
اسهم ولو جعلت المرأة كان لم يكن يكره المالك بينهما نصفين وفي تحقير الفدية ان كانت التركة بين ورثة
فاخرجوا اصب منها على اية اياه والتركة عمقا او عروضا جاز فلكل كان ما اعطوا او كثيرا وان كانت التركة
فقتة وغيرها فصالحه على فقتة جاز اذ كان ما اعطوا اكثر من نصيبه من الفقتة حتى يكون الميراث بينهم وبينها
بمباينة عن من الاحسان ويشترط قبض بما ذاء الفقتة وان كان ما اعطوا من نصيبه من الفقتة او اقل
لا يجوز وان كانت التركة فقتة فاعطوا ذهبيا او ذهبيا فاعطوا فقتة جاز سواء كان ما اعطوا قليلا او كثيرا
الا ان الفقتة شرطها الجوز ان كانت ذهبا وفتة وغير ذلك فصالحه على ذهب او فتة ان كان ما اعطوا
اكثر من نصيبه من ذلك الجوز جاز وان كان شر نصيبه واقر لا يجوز وان كان في التركة دين على الناس فخطه
في الصلح على ان يخرج المصالح عنه ويكره الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا ان يبرء الغناء منه والوصي عليهم
نصيب الصلح جاز اذ اقر الوصي غن عن الف درهم للميت وللميت بيان فصالحه اصبما حصته على رجائيه
لم يجزوا وان استهلكا ثم صالح جاز **الفصل الثامن** في الخط والباقة وفي التفرقة عن العقب
في البيت يقر وجاز ان يقر انسان لجمع السرقين والشرك اذ جاز اناس به وكذا لو دفر له ليس وليه فقط
الستنبلة ان ترك ما صاحبها وتركه كالباقية وفي ارض تاتي ان كانت بحال لو استأجر اجير بقي العيب
بعد مؤنة الاجرة في ظاهر لا يجوز تركها وان كان له فضل منه او فضل منه شيء فليد القصد اليه اناس لغيره
ان يخطه وان بين شرهين اذ ادم ان يسكن في نصيبه اذ كان في التركة اذ اراد ادمها
ان يقر على يوسف في ليل ذلك هذا في اوصاف الناطقي وفي مزادة التوارث ارض بين رجلين ما اصبها
لشريكه ان يقر نصف الارض ولو اذ في العام الشئ ان يقر يقر النصف الذي يدع وفي الدار

المشقة بين قيم احمد ان يربط الذبابة وان يتوقفا وان يضع الخشبة فيها ومن عطيها المصير
 وفي مجموع التوازي المرأة وقت بينهما وبين زوجها مشاورة فوسط المتوسط بينهما المصاحبة فكانت المرأة
 الاصل حتى يطبق جنسين واما الجمل المالك لهما على جميعهما المصير والملك **كتاب الرهن**
 وهو مشتمل على ستة فصول الاول المقدمة والثانية في نفقة الرهن وثالثته في المالك في القمان والرابع
 في عارية الرهن والخامس في الشفعة والسادس في قبض الرهن اما الاول وفيه اصل القبض شرط جواز
 الرهن فلا يملكه الا اتمام فاعه ذلك ثم ان شرط الرهن هذا القبض يقع بالقبلة في ظاهر الرواية وفيه اربعة
 ان يكون مستوعبا حتى ان رهن المشقة عندنا لا يقع سواء كان تمامه القبض او الاجزاء وسواء رهن من شريك
 او من اجنبي والظاهر ان المالك اذا هو المصير في العلم المستحق في ذلك المصير في الدين قد ردايتين
 بخلافه اذا رهن اثنان من اعيان او ارض من ارضين فانه يجوز هذا اذا اجزا اما اذا رهن منها النصف في هذا
 والنصف من هذا او الثلث من هذا والثلث من ذلك لا يجوز الزاوية في الرهن جائزة عند اهلنا الثلاثة وهم
 والظاهر على الدين لا يجوز وغدا في يوسف يجوز فيقبض بغير رهن بكذا الذي عنده وذا في الرهن
 من الولد والثلث والدين والصوف رهن عندنا واذا قبضت الى وقت العكاز انقسم الدين على الاصول فيعتبر
 قيمتها يوم العقد وعلى الزاوية بغير قيمتها يوم العكاز فانه البيع وله ذلك الزاوية في العكاز لم يسقط شيء
 من الدين واما غدا في الرهن والعبد القصور رهن في رهن العيون الرهن بالاعيان على الزاوية ووجه
 احدها الرهن بغير شيء مائة وذلك باطل لان الرهن شرع للاستيثاق والتغير من رهنه امانة واما في
 الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالمسكة بدل الباع وذلك يجوز ايضا حتى لو رهن بهك بغير شيء هذا قول
 في الحسن الكرخي وقال الفقيه ابو الليث هذا خلاف رواية احمد فان قال كذا الفرق بطل الفسخ
 سيفا فاحذبه وهذا قولك الرهن بغير اهل من قيمته ومن قيمة السبع والملك الرهن بالاعيان المضمونة
 بنفسها كالأعيان المضمونة والمتمتع عليها وتحولك صحيح فان هكذا رهن في قبضه بغير اهل في قيمة الرهن
 ومن قيمة الدين واما عند العيون واهل العيون قبل كل الرهن فان الرهن يكون رهن بالقيمة في الاجناس
 وحل رهن شيئا اقل من الرهن اخذته وهذا على ان كان ضلع بغير شيء فقال الرهن في رهن جاز في الرهن
 بالدين وبذلك الدين رجل استرى شيئا فقال للبايع اسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فهو رهن عند اهلنا
 الثلاثة وذلك لما سكت به الحسن اعطيك الثمن كان رهنه بالخل في الجامع الصغير لانه امن بالامساك بالمال
 وهو تفسير الرهن وفي فادى الفاخر اتمام ايجل الرهن بموت الرهن ولا يمتنع الرهن ولا يموت او يبيع الرهن
 وهذا عند الرواية ثم الرهن باق دين كان جائزا **الفصل الثاني** في نفقة الرهن مؤنة لغير
 طهر ولد الرهن وسقي البستان وتلقح الخيل وجداره والقيام بصالحه واجزا على الزاوية سواء كان
 في الرهن فضل ام لا وكل ما كان حفظ الرهن اذا رده اليه المدين هو على الرهن في تحل لغيره والحفاظ ولغيره المشرك

هذا هو الرهن
 الرهن

الذي يحفظ فيه الرهن وان كان قيمة الرهن اكثر من هذه الرقبات المشهورة ويجوز الا يقبل على الرهن
 ان كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كانت اكثر من الرهن بقدر المضمون ولقد امانة على
 الرهن وفيه انصاف بل رهن عينا فابق سقط الدين كما لو كان طوعا او دينا على امان عارضا ويسقط
 من الدين بحسب انقصه الى الجاه عيب مدعيه في هذا اذا اقبل في قبضه فان كان في قبضه لم يسقط
 من الدين وكذا اذا راد الجاهات والقرع والقرع ينقسم على قدر القمان والاهانة وفيه رهن الاصل
 في رهن القمان العشر والجرم على الرهن ولو اخذ السلطان من الرهن والقرع لم يسقط شيء من الدين
 وكان محسوبا على الرهن بشرط الاجر على حفظ الرهن او على حفظ الوديعة فانه في كل واحد في الاصل
 اذا اقرض ان يفتق على الرهن فان لم يفتق على الرهن بان يفتق عليه بيع على الرهن سواء كان لهيد قايما
 او هالكا واليه رهنه بالنفقة حتى لا يحبس بذلك هذا قول يوسف **الفصل الثالث** في القمان
 وفي الاصل الرهن اذا ابرأ الرهن عن الدين ووجه منه رهن الرهن في دين هلك من غير ان يمسكه اهلنا
 وهذا قول اهلنا الثلاثة بخلاف ما يورث الرهن بالانقضاء ثم هلك الرهن في يد المدين حيث يهلك مضمونا حتى
 يجب على المدين رده ما استحق على الرهن ولو بيع انسان بغيره فبعضنا دين الرهن ثم هلك الرهن في يد المدين يجب
 على المدين رده ما قبض على المتبرع ولو تصاد فان الدين عليه يبقى مضمونا ولو اقال المدين الرهن بملك على انسان
 ثم مات العبد المهرن قبل ان يرد فهو باقية وقطر الحولاء ولو اقرض عبد الرهن ذهب فبعضنا الدين عند خضعة
 وفي التوازي لو رهن شجرة الفرساد ذهب وقت الأوراق وانقص منه قال الفقيه ابو الليث هذا بمنزلة تعذر الشيء
 دبر دخل فاك في مدينة فقال له صاحب الحان لا ادعك تزل مالم تقطع شيا فخرج اليه ثيابه فملكه عنده قاله
 ان رهنه من قبل ارج البيت فالرهن باقية وان خذته اخرجته سارقا وخشي عليه فانه يضمن قال الفقيه ابو الليث
 وعندنا انما عليه الجهرين لانه غير مكره في الدين فالحشام غنم فكل شيء يضمن بالقبض فاذا كان رهنه فانه
 يذهب منه بحسب ما وكل شيء يضمن بالقبض الا في الرهن ولو عصب غلاما باعنا رهنه في الرهن
 هذا قولهم الرهن وفيه انصاف بل رهن عينا فابق سقط الدين كما لو كان طوعا او دينا على امان عارضا ويسقط
 عصب جارية فاهنة فانه رهنه بغيره لانه نقصان اما اذا اقرضه رهنه على شئ فبعضنا الدين ثم هلك ضلع
 الا ان المضمون على سوم الرهن حكم الرهن وحكم الرهن ان لو هلك في يد المدين او العبد ينظر الى قيمة يوم
 الفسخ والى الدين فان كانت قيمة الرهن سقط الدين هلكه وان كانت قيمة الرهن سقط
 الدين ايضا وهذه الفصد امين وان كانت اقرب من الدين سقط من الدين بقدر قيمة الرهن ويوجب
 المدين على الرهن بغيره الدين وفيه المشتري في يوسف كذا اذا اقال المدين او ضيق وهذا الرهن
 ولم ينسب الرهن فاحذ الرهن ولم يقرضه حتى ضلع فبعضنا الرهن رجل قال لا يقرضه فقال لا اؤضك
 الا بغيره فوه رهنه ثم ضلع الرهن فبان بقرضه ولم يكن سقي الرهن قال يعطيه مائة فان قال انا اعطيك

الرهن
 الرهن

الرهن
 الرهن
 الرهن
 الرهن

قضاء حسنة فادان ياخذ احد العبد من ليله ذلك ولو كان هذين العبدين كل واحد منهما
بجسمانية فقضاء حسنة وادان يقبض احدهما ذلك في رواية الزبادات وكذا لو كان
ذلك لم يؤد جميع الدين قبل اذ كانت الزبادات قوله هذين وما ذكره كتاب الدين قوله
الدينار من جنسين مختلفين حسنة ودين وحينئذ يباين اخصوا احدهما على هذا ولو كان كل عبد
بمال على حدة فاذا قضى احد المالكين كان له ان يسترد الدين الذي قضى ماله في الزبادات
كتاب المضاربة وهو مشتمل على ثلاثة فصول الاول في المقدمة والثاني فيما يملك
المضارب في مال المالك والثالث في نفع المضارب ومثله ان قال له قل في العمل المضارب شريك
رب المال في الربح والخسارة الاصل في المضاربة في العمل المضارب لا يشترط
القاسدا ما لو شرط للمضارب ربع عشرة ففقد لا يفسد شرط فاسد لكن لا يشترط ينفي بغيره حتى
لا يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على تسليم رأس المال في قضاء او الحقيق ويمنع من العمل والمضارب
شرائط منها ان يكون رأس المال من الاثمان فكل ما يصلح رأس المال المضاربة ما يصلح
وما لا يصلح ثباته في مال الشريك ومنها بيان نصيب المضارب من الربح ومنها ان لا يستحق المضارب
مخون دفع الى آخر ما مضاربة على الربح بينهما مضمان والمضارب ماله ودينه او على ان المضارب يدين
او اكثر ومنها التولية حتى لو شرط على رب المال فسدت المضاربة وحكم هذا العقد ان المال في يد المضارب
لم ان يعمل فيه امانة فادان في العمل فهو كالمالك فاذا اظهر الربح فهو شريك بحصة من الربح فان كان شرط
رب المال في غاصب وفي الحاجب الصغير وجب دفع الاخر الى رب المال ودينه مضاربة على ان يبيع ويشترى بالثمن
في بيع ولا البصق واشترى بها ضمن مضارب مع القان قال رب المال دفع الى القان ورجع القان وقال
رب المال ابلد دفع اليك الدين مضاربة فالحول فلو ان رب المال غلبه حنيفه او لا وهكذا ويمنع من ربح
وهو يرجع فقال القول في المضارب ولو قال الربح بين المال وضمت في القان مضاربة بالخصم ورجع القان فلو ان
المال وضمت اليك بضاعة ورجع القان فلو ان رب المال المضارب اذا عرف المضاربة القاسم فربح فالملك
والربح لرب المال وعليه ضيقه والعائد اجر من عمله ربح او لم يربح اطلق اجر المثل في الاصل لكن هذا قول
انه يجب بالظالمين عليه ويستعمل في بيع او ايجار المسوق ولو غلب المالك في البيع من عمله ولا ضمان عليه وعمره
انه يضمن قبل المذكور في الكتاب قبل حنيفه بقاء على مسئلة الاجر المشترك لا لا يضمن عند حنيفه وعندهما
يضمن هذا في حق الامام المتدين حتى في الشبهة قال بعض ولم يذكر الخلاف المضاربة الحقيقية والقاسمة
سواء في ان له ملكا لا يضمن واذا دفع اليه الف ودين وقال خذ هذه الف من مضاربة بالملك وبالنصف
جاز فاشترط في المضارب ما يوجب في مال المالك ولقد علم **المضاربة** فيما يملك المضارب في مال المالك
وفي الحاجب الصغير مضارب بدينه اشترى بها شيئا فقصوها او جعلها بمانة من غنمهم وقد قال رب المال

اجل فيها ربك لم يقل فهو مستطوع لانه يجوز ذلك على رب المال صا والمضارب مستطوعا عليه ورب المال
لم يجره بذلك وقوله اعمل فيها ربك لا اثر له في الاستدانة ليست من اعمال المضاربة وجعل هذا على ان لا يضمن
قسم من المضاربة وقواعدها ويملك بطلان المضاربة قال له اعمل فيها ربك ولم يقل وهو الاصل والامانة والبيع
والامانة والاستجار والرهن والاذن وان وقسم ليس من المضاربة لكن يلحق بها فاذا اقال في العمل ربك ملك
وهو الذي لا يغيره مضاربة او يخلط به او يملك غيره كما اذا صنع الثياب جمل وقسم ليس من المضاربة بل ملك
سواء قال رب المال اعمل فيها ربك او لم يقل وهو الاستدانة على المضاربة والافضل في الحقيقة والكتابة والحبس
واجل المتأخر اذا ثبت هذا اذا جعلها بمانة من غنمهم فسدت على المضاربة وكذا اذا قصرها ولا يضمن شيئا
في المال الا المضاربة ليست بدين بل قايمة في الثوب وفي الاصل في المضاربة المطلقة ليس له ذلك في الاستجار
ولو امره ببيع من غنمهم فباع من غنمهم ولو امره بالشراء من غنمهم فاشترى من غنمهم لا يضمن هذا في رواية
وقال في المضاربة يضمن في الوجهين اذا دفع الى آخر الف ودين مضاربة بالخصم ثم دفع اليه الف لم يضمن مضاربة
بالملك ولم يقل في كل واحد منها اعمل فيها ربك فلو ان المالكين لا يضمن فانه دفع او يضمن فانه يضمن وان يبيع فيها اقتسما
نصف الربح نصفين ونصف اقلها وهذا بخلاف ما اذا دفع الى آخر مضاربة فانه اذا لم يضمن له اعمل فيها ربك ليس له
ان يدفع الى آخر مضاربة فانه اذا لم يضمن له اعمل فيها ربك ليس له ان يدفع الى آخر مضاربة ولا يضمن بغيره دفع الى
الشيء فان عمل الشريك في البيع صار الاول كافيا ولو لم يملك الحيازة في تضمين الاول والبيع
فان ضمن الشريك ربح على الاول وان ضمن الاول ربح على الشريك وفي المضاربة بين الاول والثاني والله اعلم
الفصل الثالث في نفعته ومثله وفي العمل المضارب دام العمل في المصير فنفعته في مال وان كان المصير
كبيرا وهو اقام في جانب آخر للتجارة اما اذا انقصر عن العمل المصير سواء كانت سيرة سفر او دونه فنفعته في مال
المضاربة وكسوة طعامه ودهنه وانفسد به ثايله ومركبه وعلفه واثمنه واثمنه واثمنه في السفر من
الحذاء والطبخ وعسر الثياب نفقة غلامه الذين يعملون في المال وعلفه واثمنه من المتاع والطلاقة والخصاء وكل
الثاقله من ما يصنع التجار على قياس قول ابن حنيفة وادب يصف ثمنها ودينه في الحدة كما كان ياكل يبيع
برمته واستجبل في النفقة انه يحسب في الربح وان لم يكن في رأس المال ولو سافر ولم يتفق له شراء
المتاع فالنفقة في مال المضاربة ولو رجع المضارب بالمال المضاربة وعشرة الا ان من مال نفسه فالنفقة في
المالكين على احد عشر جزءا وفي المضاربة القاسمة لا نفقة له وفي المضاربة ونحو المضارب عن العمل والمالك
عروض مائة في كتاب الشراكة **كتاب المضاربة** وهو مشتمل على ستة فصول الاول
في صحة المراجعة وشروطها والثاني في افعال المراجعة ما يكون على المراجعة والثالث في دفع المراجعة
والرابع في المراجعة يدفع الى آخر ما عدا المراجعة والمعاوضة والسادس في القان **الفصل الاول**
في صحة المراجعة قال في الاصل المراجعة فاصد عن حنيفه بقاء وكذا المعاوضة والحاجب لصاحب الاذن ان لا يرد

المراوعة في ظاهر الرواية من اهما البذر و في القولين المراوعة جائرة على قولين يوسف بن يعقوب
اذا اشترط على المزارع ان يحصل محصولا ويحصد جاز وفيه كان محمد بن سلمه وغيره من محبي هذا المزارعة بشرط الحصاد
ولا عرف احد في زمانها فلهذا في ذلك قال القتيبي في البذر و في المأخذ في المعاملة يعرف فيفسد هاهنا
الشرط و في نوادر ابن دسقم قال لا تأخذ بقوله محمد بن يعقوب في هذه المسئلة و انما تأخذ بقوله يوسف بن يعقوب و القتيبي
والخروج في رتب الارض كشرط الحصاد وجوز مشايخهم ولو شرط كولي الهمار و اصلح المستنات
على احداهما اشترط على المزارع فالمرأعة فاسن سواء كان البذر منه او من رتب الارض و جمع الخراج للمزارع
ان كان البذر منه والمزارع اجره على كولي الهمار و اصلح المستنات ولو شرط على المزارع ان يترك الارض جاز من ايتها
كان البذر ولو شرط على رتب الارض ان كان البذر من رتب المزارع فالمرأعة فاسن ان شرط بغيره عليه
فيبيع الخلية و تسليم الارض للمزارع بشرط ان لا يزرع وصاد كالمشروط لفظه على رتب الارض و ان كان البذر
من رتب الارض ان لم يبيع الخلية و قد افسدت بمجالة وقت المزارعة ان التسليم بعد بيعه ان يترك دقة جاز
ان المزارع يتسلمها مكره و في المزارعة تقع من ذلك الوقت وهو معلوم و غير رتب الارض من قبله يمكن شرط عليه في
المراوعة بخلافه اذا كان البذر من رتب المزارع ان لا يزرع على التسليم من حين عقد فبيع شرط عليه بعد و في حال الشك
فلا يجوز و في اجازات الحاجب القصد ان شرط ان يترك الهمار على المستاجر من قبله اذا كانت
يحصل الخراج بالكلية بدون النية اما اذا كان لا يحصل بدو من النية فاسن ان لا يزرع و لو شرط كولي
الجداول اختلف المشايخ فيهم فيه و لو شرط في المزارعة على احداهما القاء السريقين ان شرط على المزارع فالمرأعة
فاسن من ايتها كان البذر والخارج كله للمزارع ان كان البذر منه و عليه اجره من رتب الارض و لو شرط على المزارع
للمزارع من قيمة السريقين الذي طرح في الارض و ان كان البذر من رتب الارض فالخارج له و عليه اجره من رتب المزارع
في ارضه و قيمة ما طرح من السريقين و ان شرط السريقين على رتب الارض كانت البذر من المزارع فالمرأعة فاسن والحاجب
للمزارع و عليه اجره من الارض و قيمة السريقين فاكملت البذر من رتب الارض فالمرأعة جائرة و ان شرط القاء السريقين رتب الارض
لم يذكر في الكتاب و حكى عن القاضي النعمان عبيد الوالد ان شرط على المزارع جاز من ايتها كان البذر و ان شرط على
رتب الارض اكلت البذر العائد له لا يجوز كالمشروط الكواكب على رتب الارض و البذر من المزارع و اكلت البذر من رتب
الارض يجوز و لو شرط في المزارعة ان لا يزرعها و لا يزرعها احداهما فالمرأعة جائرة على ايتها شرط و البذر من المزارع
او من رتب الارض و في قنات و السقي لو شرط القاء السريقين في المزارعة او المعاملة يستند العقد ولو لم يشترط
اقل من العاشر و الحبل ان يستاجر على اصلح المستنات و حفر الهمار و القاء السريقين باجماع سبب
مشروطة في العقد و نقل السريقين على البذر و فواحيها اختلفت فتاوا و لكن تفاوت ذلك قبل و لو شرط
الدقات او الدابة على احداهما كاشرا له البقى على اصحابها و اشترط البقر المزارع جاز مطلقا و على رتب
الارض اكلت البذر منه جاز ايضا و اكلت من المزارع لا يجوز و لو شرط العلف مع الدابة اشترط الدابة مع العلف

على المزارع جاز من ايتها كان البذر و على رتب الارض اكلت البذر من المزارع فالمرأعة فاسن و اكلت من رتب
الارض جاز هذا كله اذا كان لا يشترط انها لهما اما اذا اشترط شرط ليس بنافع كالشرط ان لا يبيع احداهما حقتا فقد
المراوعة ثم بما اذا كان لا يشترط مستكما لوابطه ان شرط ان لا يبيع احداهما حقتا اما اذا اشترط ان لا يبيع احداهما حقتا
النسب ان يتركها لهما و لا يشترط ان لا يبيع احداهما حقتا و لو شرط بغير هذا على المزارع او على رتب الارض جاز من ايتها
اما ان شرط بغير افعال المزارعة على المزارع و سكت عن رتب الارض او على رتب الارض و سكت عن رتب الارض و سكت
عن رتب الارض او شرط البصر على رتب الارض و البصر على المزارع ان شرط البصر على المزارع و سكت عن رتب الارض و سكت
ان يكون لها رتب الارض و سكت عن رتب الارض و سكت عن رتب الارض و سكت عن رتب الارض و سكت عن رتب الارض و سكت
فاسن في هذين الوجهين و كذلك لو كانت تخرج لهما يسير بدون السقي او تخرج شيئا كانت تخرج شيئا
مروغا و لا يتيسر ان كانت الارض في بلد كثير المطر فالمرأعة جائرة و كذلك ان السقي بحال يزيد في المحودة او كان
بحال البذر ان السقي من رتب الارض جاز فان شرط رتب الارض بعض الهمار على فسيده كالسقي مثلا و تركه في
السقي هذا على ان كان من رتب الارض ان علم بنبات ان السقي لهما في وقت الحاجة فالمرأعة جائرة فاعدا ذلك فاسن و لو
شرط بغير هذا على رتب الارض و البصر على المزارع و البذر من المزارع و كان من رتب الارض و كان من رتب الارض و كان من رتب الارض
و في الارض اذا اشترط الشكر في الحبل لثبنت فالمرأعة جائرة و لو شرط البذر لثبنت لهما و لو شرط البذر لثبنت لهما
و ان شرط ان يزرع الحبل لثبنت لهما و لو شرط البذر لثبنت لهما و لو شرط البذر لثبنت لهما و لو شرط البذر لثبنت لهما
ان شرط لصاحب البذر جاز و ان شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن
و سكت عن البذر جاز في ظاهر الرواية و التبين لصاحب البذر و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن
بعض مشايخهم ان البذر لثبنت لهما و لو شرط البذر لثبنت لهما و لو شرط البذر لثبنت لهما و لو شرط البذر لثبنت لهما
اذا دفع ايضا الى آخر لغيره على ان الغرض من الارض بينهما فاسن باطن فان غرضها ان يزرع لهما و لو شرط لغيره فاسن
و عليه قيمة الغرض و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن
بينهما فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن
لرب الارض و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن
و تخلل بزرعها المزارع على ان يقوم على الخبز بالصف هذه مراوعة شرطت فيها المعاملة فيقول اكل البذر من
المزارع فاسن المزارعة و المعاملة لهما فاسن في صفتين و ان كان من رتب الارض جاز كما ان البذر جاز و ان
كانت المعاملة مشروطة على المزارعة بان يقول افع لثبنت لهما و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن
الغير مسالة جاز مطلقا في النوازل و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن و لو شرط لغيره فاسن
فالحبل ان يشترى نصف البذر و يقبض و يبرئ البايع الثمن ثم يقول له ان غرضها ان يزرع لهما
بيننا فاسن و من اراد شراها المالك في بيع المعاملة بالصف و في النصاب من اراد ان يشارك في بيعها

السلطان او من له حصة في قرية حق يسوق لها في موضع بعيدا ما طهرته قال القاضي العام يرفع اليه
 معاملة بالنصف على ان يسوق لما ذكر من كوفتن بنصف البين والبقا السائل به ثم اوده يادوه في معنى
 قضاة القضاة فلا يجوز قال ورايت في موضع ثمة انه يجوز مشايخ بل فيهم **جواب** انما يرفع الى
 الارض مع الزرع المستحق من اربعة بالنصف ليجوز له ولو دفع الكرم معاملة وفيما يحتاج منها
 لا يعد سوى الحفظ ان كانت بحال لم يحفظ بذهب ثم جازل الادراك جازل المعاملة والحفظ زيادة في الثمار
 وان كانت بحال لا يذهب ثمرها الى وقت الادراك ليجوز المعاملة في تلك الثمار وفي قنود الفضل يجوز دفع
 شجرة الجوز معاملة وللعامل حصة من الثمر انما يخلع الى السقي والحفظ حتى لو لم يخلع الى احد ما لا يجوز اذا
 طلب راء الارض من العامل ان يزرع الارض ثم يزرعها والبذر من العامل وقال العامل اذا اذرع بغيره في غير ذلك
 ان كانت بزرع غيره فانه يحبس الزرع الا ان بالكر اجوز لا يجبر وان كانت لا يخلع للعامل ان يزرعها كذا
 لو زرع وفيه لا استحق حتى يبيعها السماء على هذا فان شرط الكرم في العقد يكون ذلك وكذا لو كانت
 البذر من راء الارض في هذا الكرم ولو قال ان زرعتها بغير كرم فالحال بيننا ان يزرعها بغير كرم
 فينتا ان لا تزرعها بغير كرم فينتا نصفان جازا فانه في ان خطته روميا فكذا وان خطته
 فاد سياتا فكذا وكذا لو شرط ان زرعتها خطته فكذا وان زرعتها سياتا فكذا جازا ولو زرعتها اليه ليرزعا
 ببذره على ان مازع ان كان خطته فالحال بينهما نصفان وان كان شعرا فالحال بينهما نصفان
 بين مزارعة موهبة في الخطه وبين اعارة الارض في الشعيير وان قال في هذا ما زرعت من شعير في بي صح
 في الخطه دون الشعيير واذا شرط في المزارعة والبذر من احد ما على ان يزرع ما خرجت من هذه
 الناحية وللذافع ما خرجت تلك الناحية فسدت وكذا لو شرط ان يزرعها اقصر معلومة الكرم في
 الاصل **جواب** وفي التوازل رجل دفع الى رجل ارضا من اربعة سنة هذه فزرعها ودفع ثمرها
 ثم زرع السنة الثانية بغير اذن راء الارض فبنت للزراع او لم يثبت فبنت ذلك راء الارض فلم يجز ان كانت
 العادة بين اهله تلك المدة انهم يزرعون المرة بعد اخرى بغير اذن راء الارض فبنت ذلك جازا في قوله في السقي
 وجازل زرع ارض الغير بغير اذن ينظر الى الفرق ان كانت متاخفة يكون بينهما نصفان قال في هذا اذا
 كانت متاخفة كذلك بان كان صاحب الارض من لا يزرع بنفسه ويدفع مزارعة في اول فمارة التوازل
 رجل زرع ارض غيره بغير اذن فعليه نقصان الارض هذا قول فقهاء فكل من يزرع في ارض غيره
 بغير اذن يزرعها بغير اذن ينظر الى الفرق ان كانت متاخفة يكون بينهما نصفان قال في هذا اذا
 بعد استعمالها في غير استعمالها قال فقهاء ان ينظر الى الفرق ان كانت متاخفة يكون بينهما نصفان
 بعد استعمالها في غير استعمالها قال فقهاء ان ينظر الى الفرق ان كانت متاخفة يكون بينهما نصفان
 ارض رجل بغير اذن فله على صاحب الارض حتى يستحصد الزرع ثم يزرع بغيره بطيب له فان قال مرة لا ارض
 ثم قال ارضي بطيب له وفي قنود القاضي العام وجازل زرع ارض الغير بغير اذن صاحبها فانتقصت

في قوله

بالزراعة ثم ذال لتقصان قال بعضهم ان ذال لتقصان قبل ان يزرع الارض لا صاحبها عن القضاة
 وان ذال بعد القضاة لا يبرأ وقال الفقهاء ان ذال قبل يبرأ في الوجهين وجعلوا هذه المسئلة نظير
 مسئلة العيب المشتري اذا وجد به المبيع عيبا ثم ذال العيب قبل القبض او بعد لا يبرأ حتى المضمومة
 وكذلك المشتري اذا صالح المبيع عن عيبين على شيء ثم ذال العيبين كان على المشتري ان يرد ما قبض
 من بدل الصلح وفي المشتري عن عيبين في رجل عصب ارضا وودعها الى آخر فزارعة بالنصف سنة على ان البذر
 من المزارع فزرعها ولم يثبت حتى اجاز راء الارض المزارعة قال راء جازة وما خرج منها يبرأ للعامل ودرت
 الارض على ما شرط عليه العاصب والعاصب هو الذي يتولى قبض حصة راء الارض من الزرع وما نقصت الارض
 من الزرع لا ضمان على الزارع فيه الا ما نقصها قبل ان يجيز ذلك راء الارض فانه يضمن المزارع ذلك لتقصان
 راء الارض عن عيب حصة يزرع ولو يثبت الزرع وصارت له قيمة ثم اجاز راء الارض المزارعة فهو جازة وليس
 له ان ينقصها بعد اجازها ولا يبرأ من راء الارض من الزرع وما يجرى فيه من الحب وجميع ذلك للعاصب والمزارع
 على شرطها ولو دفع للعاصب مزارعة بالنصف على البذر من الدافع فبذرها او لم يبذرها او يبذرها فخرج
 زرع فبذرها بغيره فبنتين ثم اجاز راء الارض المزارعة فاجازته باطلا وفيه بمنزلة المزارعة في يد
 العاصب والمزارع ولو راء الارض ان يزرع فيها اجاز من ذلك ما لم يكن بغير الزرع الذي يثبت بعد اجازته فان
 كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك ان ينقص الاجازة استحسانا فان كان اجاز بعد ما طلع الزرع وصار
 له قيمة ثم يزرع عن الاجازة واراد اخذ ارضه بعد ما سئل الزرع ولم يستحصل له ذلك ولكن يقال
 للعاصب ان يزرع ارضه فيه فانه يبرأ حتى يستحصل الزرع وسلمت المزارعة بين الزارع والعاصب
 وفي العيون رجل عصب ارضا وودعها خطته ثم اختصها وجرى بذر لم يثبت بعد فضاخا الارض بالحب
 ان شاء الله حتى يثبت ثم يقول له اقلع زرعا واشاء اعطاه ما زاد البذر فيه ونفسه عن عيبه فبنت
 الارض وليس فيها بذر وتقوم فيها بذر والحق ان راء الارض قيمة بذره لكن يبذرها في ارض غيره وفي
 التوازل رجل زرع في ارضه شعرا فجاء آخر فزرع عليه خطته بغير اذن صاحب الشعيير فبنت اجمعا لحفظ
 لصاحب الشعيير ما زاد الشعيير تقوم الارض من مزارعة وغير مزارعة وفيه عن محمد في رجل زرع في ارضه
 بواقل يثبت حتى جاء آخر وجرى فيها شعرا ثم سقى راء الارض فبنت الزرع فبنت الذي يزرع الشعيير فبنت
 يبذرها في ارضه ثم على راء الارض قيمة البذر والشعيير فبنتها بغير اذن استعملها بالسقي وفي قنود
 الفضل رجل زرع ارض نفسه فجاء آخر والى بذر فيها وسقى الارض او التي يزرع فيها وقبل ان يثبت
 بذر صاحب الارض فبنت البذر ان فبنت يكون للآخر عند حصة توه عليه الاول قيمة بذره فلو جاء صاحب
 الارض والى فيها بذر بنفسه ثلثة وقبل ان يثبت فيها البذر ان اوم يملك سقى فبنت من البذر
 كلها له وعليه للعاصب مزارعة يبذرها في ارض غيره هذا اذا لم يكن الزرع تابغا اما اذا زرع المالك

ونبت ثم جاء آخر والقي بذرته ان لم يقبلت فاجعلها ذونا وان قبلت كان الزرع الثابت اذا قلبت مرة
 اخرى نبت كذلك وان كان لا يثبت فالتزيع ليس فيه وعلى الثانية فبذر عدنا بكرة في متفرقات الحقبة فيقع
 رجل بذرته في ارضه بزرعا فجاء آخر فسقى تلك الارض حتى ادرى الزرع فان الزرع في القياس للستة وعشرين
 الحب مبدرة في الارض على شرط الفلادان سقاها قبل ان ينسد البذر في الارض وان سقاها بعد ان ينسد
 البذر في الارض قبل ان ينبت نباتا لقيمة خفت بسقيته فان في القياس على فصل الارض تقوم الارض مبدرة
 وقد سجدت بها وتقوم غير مبدرة فيقيم النقصان والزرع ينبت وان سقاها بعد ما نبت الزرع وصار
 له قيمة هائلة في الزرع يوم سقاها والزرع ينبت وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقي كمن السقي
 احواله فان الزرع لصاحب الارض ولا ينبت في هذا الحقبة ويصير في وجه الحقبة في البيت الحين في السقي
 مستطوع ولا ينبت في وجه الحقبة في وجه الحقبة بين وجهين عال جدا لهما السقي بزرع نصف الارض
 ولو اداو العام البنية ان يزرع زرع النصف الذي كان زرع ودوا ليويسف عن حنيفة واما ان يزرع لغير
 ان يزرع بقدر حنيفة هذا اذا كان احدهما غائبا فافا كانا معا فزرع احدهما الارض المشتركة بغير اذن
 شريكه وسقاها قال في التنازل ان كان الزرع لم يدر شريكه ان يزرع في الارض فبما وقع في ذلك في نصيب الزرع
 اقره وما وقع في نصيب الآخر بقلعه ويقتضيه النقصان وان ذلك الزرع اقره من الارض ان يزرع نصف
 الارض وان لم يقاسمه وتراضيا ان يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان كان بعد ما نبت الزرع جاز وقبر النبات
 لا يجوز وهذا لقرع نصيب الجريد في فناء كالفاضي للعام قال في الزرع ان الارض ينفعها لزراعة او لا ينفع ولا
 يضر ولا يفسد فله ان يزرع الكثر فاذا حضر الغائب كان له ان ينفع بالزرع من تلك المدة لا في مثل هذا يكون
 الغائب راضيا ولا يذم وان علم ان الزرع ينقص الارض وكان ترك الزراعة ينفعها وبزهرها فيمكن للحاضر
 ان يزرع منها شيئا اصلا رجل يزرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض ابيع التي بزرعها واكثر اذا
 كان نصيب البذر من ملكه لا يجوز واكثر اذا كان يجوز ولعل في اعمال المزارعة ما يكون
 على المزارع وما لا يكون الاصل ان كل عمل له اربعة اقسام من حيث المصلحة في الارض المدفوعة اليها فان
 المزارع يجب عليه سواها كان ذلك مشروطا بالعقد او لم يكن كما ينبغي والتبذير وكل عمل للمزارع منه بذر في
 تحصيل الزرع الا انه يتوكل برغبة وجوده الخارج ان كان ذلك مشروطا بعقد المزارعة وجعله وان لم يكن
 مشروطا لا يجوز اذا ثبت هذا فنقول ان اشترى المزارع من الكسائي البذر منه والكل مشروط بالعقد ان كان الغائب
 ابي ثرة الخارج الا ان كان لا يجوز له ان يزرع البذر او لا يجوز له ان يزرع البذر وان لم يكن الكسائي مشروطا
 ان اشترى البذر من الكسائي ليجعل الزرع المرغوب به عليه ولا يكون منه بذر الا ان يزرع البذر لا يجوز في المشتري
 الجاهل في السقي كالجانب في الكسائي قد ذكرنا شيئا من هذا الفصل الا في موضعين ههنا وخلافه في المزارع
 المستنبط على الارض سوف الماء بالفاو سية آبل وودن على الارض بغير انفق في حقها انفق الصغير من المال الكبير

رجل يزرع ارض غيره
 بغير اذنه

على العامل ان يبعد او يكثر في موضع ثم ظلمت فيمنعون الماء فيحسد يكون على الارض قل هذا انفي المشتري
 الامام طهين الدين في وحفظ الزرع على المزارع في وقت الادراك وبعد ذلك عليها وان شرط الحفظ على المزارع
 بعد الادراك وشروط ثمة الماء على المزارع ينبغي ان ينسد المزارعة واذا ادرك البادحان واليطبخ فلا يتقاط
 والحد عليها واذا اصاب الزرع قصبه فافاد ان يقصه ويبعاه قصبه فافصل عليها ولعل في **الفصل**
الثالث فيما يكون عندك في صنع المزارعة وفي الاصل السقي والارض من قبل المزارعة عندك ولو كان المزارع
 سادقا يحافظ عليه الزرع والتمس هذا عندك ولو ادا صاحب الارض البيع بعد الدين والبذر من المزارع ان عمل المزارع
 في الارض من كل اية تصوية المستنبتات اشياء ذلك الا انه لم يزرعها لصاحب الارض ان يبيعها ولا يبيعه ولا يبيعه على رتب
 الارض وان كان المزارع قد زرعها الارض ونبت الزرع وليس لرب الارض ان يبيعها حتى يستحصل الزرع فلو حبسه
 القاضي الدين في سبيل ولو زرع المزارع ولم ينبت حتى لحق رتبة الارض في بيعه اختلف المشتري فيهم في جواز
 البيع وفي مزاولة التنازل رجل دفع ارضه مزارعة فزرع الارض ثم ان رتب الارض بلع الارض مزارعة فلا
 يخلو امان باعها بوضا المزارع او بغير رضاه واما ان ينبت الزرع ولم ينبت واما ان يكون البذر من جهة رتب
 الارض او من جهة العامل وان باعها بوضاه ولم يكن ينبت الزرع والبذر من قبل رتب الارض فلا يخلو المزارع من
 الثمن الا انما ينبت لحيث بعد انباتا فاقبله حتى لا يفسد وان كان البذر من قبل المزارع فاقبله فان ابا المزارع
 جاز ونصيب المزارع فيه قائم وان كان ذلك بغير رضاه فلا يزرع ان يبطل البيع وكذلك لو دفع الكرم معا لم يزرع
 باعه ان لم يكن خرج منه شيء فلا يشرى للعام لانه ليس فيه حرج وان كان بغير رضاه فلا يزرع ان يبطل البيع
 واما ان ينبت المزارع بغير رضاه فلا يزرع ان يبطل البيع واما ان ينبت المزارع بغير رضاه فلا يزرع ان يبطل البيع
 من المزارع يبقى العقد الى ان يستحصل الزرع استحسانا ولا يجب في من لا يزرع المزارع هذا اذا قال
 المزارع انا اقطع الزرع فان قلنا انا اقطع فانه لا ينفق عقد المزارعة واذا اختار المزارع القلع لودنة
 رتب الارض حيا لم يزرع ان يقطع الزرع والمقلع بينهما وانما انفق على الزرع من القاضي حتى يرضوا
 على المزارع بجميع النفقة وانما انفقوا حصص المزارع من الزرع والزرع لهم فان ما قبل الزراعة بعد اعمار
 في الارض فان رتب الارض وحفر النهار انقصت المزارعة ولا ينفق ورتب الارض المزارع شيئا ولو مات
 بطلت الزراعة قبل انباتا اختلف المشتري فيهم ولو لم ينبت كمن المزارع اخر الزراعة حتى انقصت السنة
 والزرع قبل فادرك رتب الارض ان يقطع الزرع وبقي المزارع ليس لرب الارض ان يقطع ويست بينهما اجازة في
 نصف السنة حتى يستحصل المزارع عليها نصفان حتى يستحصل هذا اذا لم يزرع المزارع القلع
 فان ادا القلع ولرب الارض حيا لم يزرع على اذنه واذا انفق لودنة المزارع بام القاضي بيع على المزارع
 بنصف النفقة ولو انقصت رتب العامل وان لم يزرع في العامل القصرام يترك في يد غيره ان اذهب
 المزارع في وسط السنة والزرع قبل فافصل عليها الارض حتى يستحصل بيع على العامل بما انفق بالعاما يبلغ

السقي في
 المزارعة

ارباب المزارعة
 قبل انبات

والقول قول المزارع في قدر النصفة مع يمين على علمه وان ملك المزارع والزرع قبل النصفة ودفع المزارع بخن
فعلها على علمه حتى يحدد النصف فذلك لهم ولو قالوا فليقل الزرع ولا يحد لا يجوز من على العلم لا يتصل بهذا القول
سيطره بقيت فيها بقية فابتهلها الناس ان ترك ثيابا من شاة فلا يماس بها ولا يحد من زرعه وبقي هناك سنابل
الخاص بالتمسكها من الزرع ونوع ثوبا فاحذر بعضها من الارض وبقي البعض معلقا او غير متعلق حتى يثبت يمينه وبين
ربا الارض على الشرط فان قلعه وبقي الزرع وكان يتناثر في الارض فثبت زرعه لغيره من الكفار وزرع الارض
لما ذكرنا لكن يبين ان يصدق الكفار بالبعض من نصيبه وان ثبت بسبق ربا الارض وموئنه فهو له بعد ذلك ان كان
الحق قيمة ضمن والافلاحي عليه ان ثبت ذلك بسبق الحق كان هو متعلقا بالزرع بين الزارع ورب الارض على
ما استوطا فله في هذه الحقيقة التي هي وجوب الحقيقة في جعفر وهاهنا في كفاة الفصل الثاني في زراعة بسوط
الامام الطواشي في اذ ارضها الزرع وتناثر الحبات وجاء انسان وسقا او احد ما حتى ثبت فانه يكون كذا كذا
لنحوه بالسبق ما وسقها حتى لو سقها او ثبت في السابق يكون مستورا كذا كذا حتى يثبت في زرعه
ثبت من عودها شجرة في ارض رجل آخر ان ثبت بسبق صاحب الارض واثباته قوله وان ثبت بنفسه فهو لصاحب
الشجر ان صدق ربا الارض من عروق شجرة وان كثر في القول قوله زارة لرجل الفاحا التي في ارض رجل فثبت
منها شجرة يكون لصاحب الارض المستلذان في التوازل لان التوازة لقيمة لها وكذلك ان كان الدافع مؤخره لان
الشجر انما يثبت من التوازة انما لها فيفسد ويذهب ولقد علم **الفصل الرابع** من المزارع يدفع الى
آخر مزارعه وفي الاصل اذا كان البذر من المزارع لم ينفذ في الارض مزارعه وان لم ينفذ في ربا الارض
اصلا فلو دفع المزارع مزارعه بالنصف الى آخر على يمينه ولو شرط في المزارعة الاولى ايضا النصف فلتا في
بين ربا الارض والمزارع نصفان ولا ينفذ المزارع الاول ولو شرط في المزارع الثاني النصف فالتساوي
للتساوي فالتساوي لرب الارض ونعم المزارع الاول لرب الارض من ثلث الارض ولو دفع الارض لغيره فاذ
ليزدها لنفسه فلو دفعها المستعير سلم الخارج له ويضم المزارع لرب الارض اجتمعت جميع الارض وكان البذر
من ربا الارض ليس له ان يدفع لغيره مزارعه لكن انما يستأجر الاجرة بالظروف مع هذا مزارعه من
غير ربا الارض فالأمر جازية بين المزارع الاول والثاني والخارج بينهما على ان شرطوا لاسي لرب الارض
ولرب الارض والبذر ان يضمن ان شاء اضمن الاول المير على الشئ وان ضمن الثاني دفع على الزرع فان النصفة
الارض من الشئ النصفان بالاجماع وهو بعض الاول على حقيقته وانه يوسف تقبها الآخر يضمن هذا اذا
لم ينفذ لرب الارض اما اذا اذن له ذلك انما نصفا او لا كذا قال لا يعمل فيه براكه لان يدفع الى آخره
الحل في الاصل ولقد علم **الفصل الخامس** في المعاملة في الاصل اذا دفع الكرم معاملة بالنصف
ولم يتم سنين جازا انما يبيع على سنة واحدة وقد ذكرنا في دفع الى آخره غير ادفع او كذا معاملة
اشهر معلومة يعلم بغيرها ان قدر الشئ والكرم لا يخرج منه في مثل تلك المعاملة فاسن وان كانت متقد

يخرج الفرق قد لا يخرج فالمعاملة موقوفة ان اخرجت المدة في المدة المقصودة في المعاملة ولم يخرج فثبت
وهذا اذا اخرجت شيئا في المدة المقصودة ما يرفع في مثل المعاملة ان اخرجت شيئا لا يرفع في مثل المعاملة
لا يجوز المعاملة وان لم يخرج النصف شيئا في تلك المدة ينظر ان اخرجت بعد دفع تلك المدة في تلك المدة
فالمعاملة فاسنة وان لم يخرج في تلك السنة لم يحدت بها فالمعاملة جازية واذا دفع الى رجل فخل في
طليح معاملة بالنصف جاز وان لم يسميا وقتا ولا اصدرا للمعاملة متى جددت على ما سوف هذا الشئ والزيادة
صحت واذا عقدت على ما تنابى عظمه وصار بحال لا يرد في نفسه بسبب عدم العمل لا تصح المعاملة
وان تعرف خرجه الا شجار عن هذا الزيادة اذا بلغت واموت وعلى هذا اذا دفع الزرع لارضه ونبت
الزرع الا انه لم يتناه فذبح الى عيني مزارعه حتى يربها لامل ويسقيه جاز وان تناهى فدفع الارض
مع الزرع المتناهي من ادع بالانصف ليحفظ ويحصل لا يجوز العامل اذا ترك الكرم بعد ما قام عليها اياها فاما
او دل التناهي بطلب الحصة ان ترك في وقت خرجه المدة في وقت صار للنصف فله في ذلك لا يبطر الفرض
ان لم يكن له قيمة لقطع صحت التناهي ولا يطيل العامل اذا غرس اشجارا في مدة المعاملة ان غرسها للدهقان
متبرعا في الدهقان وان ارض الدهقان بشرائها وغرسها في كرمه في الدهقان وعلى الدهقان المال الذي
اشترى به الاشجار وان غرسها لنفسه من الدهقان ففي الكفار والدهقان ثابره بالظن وبسقوط الارض
وفي فتاوى الفاضل الامام رجل دفع الى رجل مائة معلومة على ان يزرع المدفوع اليه فيها اغراسا على ان يحصل
من الغراس الثمار ويكن بينها جازا المزارع اذ اقام المزارع في الارض شيئا بعد مزارع من التثريب في السابق وغيره
ان كان البذر من جهته يستحق الحصة والخاص من ربا الارض ينبغي ان يستحق شيئا وفي المعاملة اذا
دفع كرمه معاملة فلم يحد الزرع الكرم علمه فانه لا يستحق شيئا وكذا ان عمل لانه لم يحفظ الاشجار و
الثمار حتى صارت الثمار لا يستحق شيئا اذا دفع الى رجل فخل في المعاملة بالنصف ولم يعمل فيه
براكه فدفع العامل الى آخر معاملة فخل فيه فخرج هو صاحب النصف والمعامل لرب المثل على العامل الاول ولو
هلك الثمر في يد العامل الجيرين غير عمله وهو على رؤس الخبز لا يضمن فان هلك الثمر من عمل العامل الجيرين لم يضمن
فهو الامر الاول فالقضاء لصاحب الخبز على العامل الجيرين لا يضمن العامل الاول **الفصل السادس** في جمع التوازل
اصل النصيب في الوصل على الدافع والمد وصرى لانه الشئ حتى ينشق الفجر وتناه على العامل وكذا في التوزيع
النصيب على صاحب الكرم والعامل على العامل والفاضل من غصن الشجر لا يحل للعامل ولقد علم **الفصل السابع**
في الزمان ان الكا اذا ترك السبق حتى فسد الزرع يضمن نصيب ربا الارض ويعتبر قيمة الزرع يوم ترك
السبق وان لم يكن للزرع قيمة في ذلك الوقت تقوم الارض مزارعه وتقوم غير مزارعه فيفضل ما بينهما
هذا اذا ترك السبق وان اخرج السبق كان فاجرا لا يضمن الناس من ان يحدد الزرع وجهه من غير ان
الدافع ومن غير ان يشترط عليه من حصة الدافع ولو شرط عليه ففاضل حتى هلك الزرع ضمن المال نصيبه

في النوازل وفي مجموع النوازل حرث بين رجلين ابي احمد ان يسقيه بحجر على ذلك ان شهد الزرع قبل
ان يرفع الامرا في الفاضل ايمان عليه وان يقع الامر في الفاضل فاسم فاستغنى عن اذا شهد وعلم اذا شرط
الحصاد عليه فترك حق ملك لا يوجب عليه قبوله فاذا تركه فقد صنفه وفي فتاوى اهل مصر قد اذرك صد
شخصين البر وكسوة الدين والكم واصاب البر او لفرحوا صاب البر ضمن وكذا الخال كذا ولقرع الجوز
او الحنطة الى الفوا لا تهاد طنة فاخر فسد ضمن اكلان ذلك مشروطا في عقد المراجعة وترك لتسريب
بمنزلة ترك الاستيقي ولو ترك حفظ الزرع حق فسد الزرع ضمن ان لم يطرد الجراد حتى اكل الزرع ان كان
الجراد بحال يمكن طرده ودفنه فاذا لم يدفع ضمن وفي فتاوى الشافعي اذا كان الملك بقر الملك في يد الاخر
فقد لا يراعى الاستيقي فضاء ايضاً هو ولا الزرع والبقير المستعار والمستاجر على هذا قل
وقد اضطربت لوقايات من المشايخ في هذه المسئلة فيفق هذا ان الموقع يحفظ الوديعة كما يحفظ
مال نفسه وهو يحفظ بقره في الشروع فكذا ابق الوديعة ولو ترك البقر يبيع فضله لاختلاف المشايخ فيهم
فيه قالوا في الفقه على انه ايضاً رجل دفع كراماً مسالمة فلما اتم الكرم فادفعوا واهل يدفون ويأكلون ويحلون
والعامل افضل التملك ان كان ذلك بغير دن الذراع ايضاً والضمان على الذين اكلوا وان كان باذنهم
من تجر نفقتهم عليه ضمن نصيب العامل وان كان ممن لا تجب نفقتهم عليه ايضاً في النوازل وان كانوا قبضوا باذن
وهم ممن لا تجب نفقتهم عليه ايضاً بغيره **كتاب الشرب** وهو مشتمل
على اربعة فصول **الفصل الاول في حكم المياه** والسكنى في سبل الماء ومسائل السطح والنازل في الضمانات
والراجع في الارض الموات اما الاول وفي فتاوى الفاضل الامام الحاصل في قوله عم الناس شرباً في ثلث الماء
والكلاء والنار لم يورده شرباً للملك انما اراد به الحاجة في الماء الذي لم يجز نحو الماء في الحياض والعيون
والانبار وكل احد ان يشرب منها ويسقي وابنه وان كان فيه انقطاع ذلك الملك ولا يسقي بها ارضه
ولا زرع وفي الاصل المسألة ثلاثة في نهاية العموم كالماء في الطعام كدبلة والقرات ويجوز وسخون وهي
ليست بملوكة لاحد وكل احد ان يستقي منها ويسقي ابنته منها وارضه ويشرب ويتوقا به وكل احد
نصب الطائفة والسانية والدالية واتخاذ المرحمة واتخاذ النوازل في ارضه بشرط ان لا يضرب بالامانة
فان اختر منع من ذلك فان لم يغير وحل فلكل احد اهل الدار مسلم او ذمي او امارة او مكاتب منه
الصبي في نهاية الخوض كماء الحب والكرز وليس احد ان يتنقع به التبادن صاحبه وفي الفتاوى
في قبال الصلوة لو صب ماء تحت انسان فقال له انا فان اضطر لا يشرب منه فيتنقع به بغير اذن صاحبه
الفاكس المتوسط وهو ماء الانبار والامبار الملوقة والحياض وكل احد ان يسقي ابنته الا اذا كان
له حال ويتردد في شرب مخاض صاحب النوازل المسنات وتجرى النوازل فيمنع منه هذا في الفتاوى وان
كان الحوض في دار رجل او في بستانه فاستقي من غير ان يسقي لصاحب الدار والبستان ان ياتخذ ذلك من الاصل

ولو ترك حفظ الزرع
فقد لا يراعى الاستيقي

الملك

الملك ان يمنع من الدخول في ملكه وكل احد ان يقول ان في حقا في اذرك فاما ان توصلني اليه وتكتفي
من الدخول وهذا اذا كان له مستقي غير ذلك فان لم يكن فدان يثقل ارضه بغير اذنه في حق الامام
الشافعي وفي فتاوى الفاضل الامام من يقوم ولو جعل ارضه بحسب ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب
الارض الذي ليس له شرب منه ان يشرب ويتوضأ ويسقي وابنه من هذا النهر ولا يسقي ان يسقي ارضاً منه
او شجراً او زرعاً ولا ان ينصب دواقياً على هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والدواقي
ويسقي زرعاً او شجراً او ثمناً لارضه المشايخ فيهم فيه والشافعي لا يسقي ذلك ولا اهل النهر ان يمتنع وفي شريع
السنة الامور بغيره وليس احد ينصب الطائفة وغيرها على النوازل المستركة لاقوام مخصوصين وليس السلطان
ان ياذن لهم بذلك واذن ان لم يمتنع اذنه من من يقوم عليه ارضون لم يعرف كيف كان اصل اختلافهم فيه
قسم بينهم على قدر اراضيهم فان كان لا يعلو ايشرب حتى يسكن النهر ليس له ذلك الا برضا الآخرين والفتاوى
اذا لم يمتنع سقي ارضه من غير سكر دفع الى الفاضل قيامهم بالمياه فاصطط على سكر كل شارب يوماً
جاء وليس له ان يكره من نهر البرضاء الا في غير ذلك ان نصب الدواقي ان كان يكون موضع الزرع في ارضه
ولا يضرب بالنهر والامالاء ومن كان له شرب في ارضه في اسفل النهر فحق ذلك في اعلاه ليس له ذلك ومن جعل باب
داره في اعلى جاريه له ذلك في اعلى عصا وفي قيمة شمع الطلوي في كتاب الشرب للامام فواهن بعد لو اراد
ان يحجر شربه اسفل او اعلى ذلك وهكذا ذكر الامام الشافعي في نسخة وذكره الفقيه الشافعي في كتاب الحياض
ولو اراد ان يسوق شرباً الى ارض اخرى لم يكن له ان يشرب فيما مضى لم يحجر وهكذا اهل بين قوم اراد ارضهم
ان يبيع فيه طريقاً لتمر دار اخرى لم يحجر بخلاف ما اذا كان لطرفي ابي داره فحق الطريق اليها من ابي دار
اخرى جاز رجل اسقى شرباً في ارضه في ارضه لم يحجر الا في ارضه وفي العيون نهر مشترك
بين قوم اذ نوازل في السقي عنه النوازل فانه لم ياذن ليس له ان يستقي حتى ياذن اهلهم وفي هشام
عزلة يوسف تو وفي زائدة النوازل في غير من مضى في رجل سرق ماء من حياض ارضه او كره فانه بطيب
له ما خرج وهو بمنزلة رجل غصب شعيراً او بستاناً وسمن وابنه فله قيمة العلف وما زاد في الدابة فهو
طيب له فله في فاقا من هذا السوق وراق الثوت واعطى ود الفياق فالبرسيم بطيب له وعليه قيمة
الاوراق **الفصل الثاني في سبل الماء ومسائل السطح** وفي النوازل وجعل له داراً
مسبل سطح ارضه على سطح الدار الاخرى فباع الدار التي عليها المسبل من انسان بجعل حق هو لها ثم باع
الدار الاخرى من كافر فاذا المشتري الاول ان يبيع المشتري الثاني في سبل الماء على سطح الدار فيمنع
الان يكون ايشرب عليه وقت ما باعته اتي لم يرفع مسبل الماء في الدار التي يبيعها وفي النوازل
ايضاً جاز له ان يذبح متلاً صفتان احدهما غارة والاخرى غارة فباع الدار التي كان الدار الحارمة وملقى
نهر في الدار الحرة فاذا المشتري منع قال الفقيه ابو الليث تو ان كان له ميزاب وسبل سطوحه الى هذا

في النوازل
فان كان له ميزاب

في النوازل
فان كان له ميزاب

ما لا غير ولو قيل لا يشترط في هذا الخبر ان يكون هذا الميتة والاولا قتل الكلب وابناء اليمسوس فليس
ولو شرب لا يجد ولو قيل لا يشترط فيه بانه والاولا قتل هذا الرجل لا يسعد لغيره آكله الاكل من اكله لقتل على
غيره وانما يسعد ذلك اذا خاف الفل على نفسه او تلف بعضه ولو اكره على عقد من العقود ان كان عقدا
لا يبطل الاول كالشراء والطلاق والعتاق جازا العقد وكذا الرقبة والتدبير والمضيق من دم الهمد واليهين
وللثدي والظهار والاملاء والنفقة والايلاء والاسلام والاكره لا يسعد في هذه المايع ولو اكره على
الاسلام لم ينجح ولكن لو اكره محبس لا يبطل استحسانا وهذا اكله اكره على تحقيق الاكره ولو اكره على
الاقرار به فاقربه لغيره شيء يفتقر اكره على الاقرار بالطلاق والعتاق وكذا وان كان عقدا يبطل المهر
كالبيع والشراء والاملاء وغيره لا يجوز ويبطل بالاكره سواء كان الاكره شيء يحاط التلف او لا يحاط
واما حكم الضمان فمهر شيء لا يبطل ان يكون الاكره لغيره فالضمان على الغايه كالمهر الاكره على اكل مال الغير وكل
شيء يبطل ان يكون الاكره لغيره فالضمان على المكره كما اذا اكره على القتل او استهلك مال الغير فالضمان على المكره
خاصة والمكره بمنزلة الاكره الذي اكره ان يكون في الاكره في القتل بحسب القصاص على المكره عندنا
وعندنا في يوسف تحب الذبقة على المكره وفي الاصل في دليلك في الاكره لعناق المكره بوعيد التلف
فاخذ عندنا ويضمن المكره موصرا كان او معسرا والاولا للمعتق يعفى المكره لانه هو المعتق وانما يضمن المكره
بقتل لانه اعتاق صار منعولا الى المكره اذ اخل بالثأمن من جهة ولو اكره بوعيد تلف على ان يطلق امرأته فلا ضمانا
ودفع عندنا وان كانت غير مدخولة وجب عليه نصف المهر وان لم يكن في النكاح شبهة بحسب المصلحة ويرجع به
على المكره ولو كان هذا الفحل لم يرجع عليه شيء وفي التجديد لو اكره على الاقرار بالعتاق فاقرب محسنا فالاقراء باطل
ولو بالبين لو اكره وبطل في التلف ولو اقر بالعتاق فاقرب باطل او بصنف غير ما اكره عليه فواجب ان لا يكره
والغايه فالاقراء باطل في قولنا في حنفية بوجوب نصف المهر في الغايه بالفتنة او كذب قالوا
يحد بوجوب ان صدق الغايه بالفتنة فالاقراء باطل وان كذب بالفتنة فالاقراء جائز في حق الغايه وهذا لو
اكره بما ذكرنا اما لو هده بضرب سوط او الحبر او القيد وما حقق بغير طيب هذا ما اكره ولو اكره على ان
يبس جارية فلا ينفق وجب ودفع فوجوب باطل سواء ذكره او اذناه او لم يذكره وانما البيع لا ينفذ الاكره على الدفع
حتى لو باع مكرها وسلم طائفا فابيع جائز ولو اكره على جارية لم يملك فوجوبها من عبد الله ودينه جاز
فصحة ربه وبطلت حصته عبد الله ولو كان كان العبد الله فاطمة كلها باطلة في قولنا ولو اكره على البيع باطل
باعتها باقر النسيان لا يجوز في الاكره حسان هو باطل ولو اكره على بيع جارية لم يملك فوجوبها من عبد الله ودينه جاز
ان انسانا كالبيع باطل ولو طاب الوهم بالبيع باطل واكرهه على ادائه ولم يذكره في بيع الجارية فباعها
البيع جائز ولو اكره على ان يبيع بالث درهم فباع بدنانير قيمتها الف فان بيع جائز في النسيان وفي الاكره
بيع باطل ولو اكره على البراءة في الحقوق والكفالة بالنفس او تسليم الشفعة او على ان لا يطلب الشفعة كان

بأطلاء المستحق إذا خرب امرأته حتى قرت باستيفاء مهرها فاقارها جابر عتق حصة تو وعبد يوسف
باطل أن مدوها بشيء بخلاف الدم أشار إليها بسلخ أو نحو منافع موقوفه فاقارها بباطل أن أشار إليها بغير ذلك
فارقها جابر وعنه محمد بن عيسى إذا اظلمها في موضع لا تقدر على أن تنقذ منه فهو بمنزلة السلطان إذا هددها بغير
وعبد فارق لها بطل فقط **والقسط على القامة** لا ذكره بين السلطان ذكره القدر الشهيد في شرح الجامع الصغير
الزوج إذا أكرها على الخلع مع الطلاق ولا يستطاع المثل ولو أكرهت على الطلاق في الزوج فطلاقها بالطلاق والطلاق
والبيع عليها والطلاق بجو في ذمة الفتاوى في الصغير المشتري في يد المشتري مكرها إذا هلك من غير تعد لم يضمن بملك
أمانته ولله أعلم **كتاب المأذون** وفيه شرح الطحاوي وجابو الزجر أن يأذن لعبد وأمه بالعين
كانا أو غير بالعين في القجارة بعد انقضاء البيع والشراء أو بعوض القجارة وكذا الواوإن لها أن يهل في الخيانة
وهو ما أو يستحقها الماء على الحمار ويبيع بغيره إذا ما في القجارة والاذن في الإجارة أو في القجارة وفي الأصل
الاذن في الإيجان أنما يكون إذا ما في القجارة إذا قال له أجزئك في البقالين أو الخياطين أو في الذن له من بعده
أما لو قال له أجزئك من فلان لم يكن ذنًا في القجارة ومتى ذن له في عقد شتر أو بغيره ذنًا في القجارة كما قال
له ذهب فاشتره ثوبًا لتبيعه وإن قال اشتري طعامًا فكله أو ثوبًا فلبسه أو اشتري طعامًا للزهر أو اشتري طعامًا
أو ما أشبه ذلك فهذا استخدام وليس ذن ولو دأبني عبد يبيع ويشترى منك كان ذنًا في القجارة وإن كان
ينهاه عن ذلك إلا أن ما باع العبد من مال المولى لا يجوز ذلك حتى يجرى المولى بالطلاق ومن ذن لعبد في القجارة ثوبًا أو
شتر أو سنة كان ذنًا في القجارة أيضًا وفي الفتاوى للقاضي العام إذا ذن في القجارة في نوع يصير ما ذنًا
في الإتيان كلها وكذا إذا قال ذنك في القجارة في مكان كذا أو في وقت كذا يصير ما ذنًا في الأماكن والأزمان
كلها بخلاف التوقل فإن ذلك تغير التخصيص والتوقيت بخلاف ذن القاضي فإنه بمنزلة التوقل إذا دارى المولى عبد
يبيع عتقاً نى عيان المالك منك لم يكن ذنًا وأما إذا دارى مخبراً في حافضة يبيع متاعه منك حتى ما
سأما كشيء من ذلك كان ذنًا ولا ينفذ على المولى بيع العبد مطلق المتاع ولو أمر عبد بأن يشتري له ثوبا أو
ثوباً أو يصير ما ذنًا ولو أمر ببيع المالك كان ذنًا وكذا لو أمر عبد ببيع متاعه غيره يصير ما ذنًا والقاضي
إذا ذن للمقصر في القجارة وأبو يابى حتى أذن القاضي القضاة إذا راي عبد يبيع ويشترى منك
لم يكن ذنًا والاذن على صعبين فاض وعام فالخاص أن يقول للعبد ذنك كل ما يكون ذنًا لم يشتري
ذلك فيما بين الناس والعلم أن يأذن بين أحد الشوق عليهم أو الكفر والجر العام بعد في الاذن الخاص العام
والجر الخاص بعد في الاذن الخاص ولا يصح في الاذن العام وإنما يقع الجرح إذا علم العبد بملكه إذا لم يعلم فلا حرج فيه
بذلك واحد غير عدل فصدقه بغير محجوب وإن لم يصدقه فصدقه مأكلاً وعند حنفية لو أوصى محجوباً ببيع
مروضة أو بصير ما ذنًا أو ما علم ولو قال بأموال عبدك في ذن في القجارة فأي نوع والعبد لا يعلم بذلك من أصحابنا
من قال في المسئلة روايتان وإذا وجب على المأذون في القجارة ببيع غرضه ببيع كان للقاضي

ان يبيعهم ولو كان في يد المأذون قسب يباع قسبه في الدين فان فضل على الدين كان ذلك للموكل فان خسر
الدين لا يطالب الموكل ببيع العبد هذا اذا كان الدين كله اذ كان بضمير موكلا يعطى حصته القدر فيسكن
حصته الاصل وهذا اذ ابيع المصطفى بغير اذن المولى كان للفقهاء حق الفسخ الا اذا اوصى المولى اليهم
وكان فيه دواء بالدين او فسخ المولى ديونه او ابرأ العبد عن الدين بطل حق الفسخ واكثر الذين يوقل ليس لهم
حق الفسخ وهذا اذا كان العبد كافرا كانا لا يطالب حق الفسخ ولهم الحياض اذا ثاروا فاضحقوا المستوي
القيمة وانا اضحق الفسخ الصفة ويسترة الفسخ ولا يعلق عبده الذي عليه الدين كان ثوبا او يصفوا القدر
من قيمته ومن الدين والحق جازي بجلالة الجناية العبد اذا جنى فاعقبه المولى اركان علماء الجناية صادقة للفقهاء
وان كان غير عالم لزم القيمة اخير ونسبة الدين اذا اخذوا ابتاع المولى لا يكون له البيع **كتاب العبد**
وليس للمأذون ولا للمكاتب ان يقرضوا ولا يجوز للمأذون ان يخل بسنن مال المولى فان اذن المولى
جاز ان لم يكن عليه دين واذا كان عليه دين لا يجوز والمكاتب لا يجوز قتاله وان اذن له المولى ولو كان له اذن في الحال
ويؤخذ بعد الحرية ان كان المأذون ان يطمع الطعام وينفق بالدرهم وفي شئ الجامع العبد والامام
الوالد في اذنية العبد وقدره بضمير المولى في ذائقه فلا يفتوا بالبيع في لو تصدق بعبده او
داين او نحو ذلك يجوز ولا يفسد بوجاهة دعوى العبد بالتجارة فبده ودائته ويكره كسوة الثوب هدية للذام
والدناية وفي شئ الخادوي لو باع عبدا من بطل ثم خطن منه اركان الخط يفسد بغيره جاز ان كان من
ما يحظر الفهار وان كان اكثر من ذلك اركان فاحشا فخر الخاضع جاز البيع ولو كان الخط
بغير عيب او لا يبرأ لا يجوز بالاجماع وفي باب تلحق العبد المأذون من الاصل اذا وجب للعبد المأذون الثمن
من بيع او عيبا وغير ذلك فافهم العبد سنة فوجاز واقرأ العبد المأذون بالدين والفضول استلزم
الرد ابيع والموادي والجنايات في الاموال الجارية والعبد المحرر يوافق باقتل دون اقراره لا يبيع اذ انفسه
كالمصاص وهذا الزنا وهذا السرب وهذا القذف فانه يقرأ فيها وحضره المولى ليست بشرط فان لم يقرأ
اقبته البينة فحضره المولى شرط عندها وغدا يوسف في ليس بشرط ولو استهلك المولى العبد في المال
انما اقرأ بالجناية التي تجب الدية او العدة لا يبيع محجج كان اذ ما ذنا واقرأ المحرر بالدين والعصب
وعين مال المصطفى في المأذون يبيع ولو اخذ ماله في المأذون بهر المأذون وصدة المرأة لا يبيع في حق
المولى ولا يوافق العبدية والمأذون ان يرضى ولو اقرأ المأذون في مومن الموت جاز ومن العفة
مقدم وكذا الدين الذي ثبت باليقينة وللمأذون ان ياذن لعبده في الفجارة وليس له ان يكاثره وليس له ان
يترفع عنه بالاتفاق وكذا الزوج الائمة عندها فلا يبيع يوسف في وفي باب التوكيل العبد المأذون في المأذون
الكبير ولو قبل المأذون بالخصومة له وعليه جاز مشرحة ويجوز ان يوقل للغير بالبيع وان شأه ذلك علم
كتاب العتمة هو مشتق على اربعة فصول الفصل الاول في العتمة وفيها لا يقسم ولا يملك ولا يورث ولا يملك

كتاب العتمة

والثالث في الاحتفاظ والرابع في قسمة الذمة اما الاول في الاصل قال في القسمة المأذون والمأذون الصغير
والذنان الصغير وهذا اذا كان بحال لو قسم له بغير حكم واحد بعد القسمة من بيعه فان كان بحال
يبقى القسم وفي الفتاوى لا يقضى وان بين اثنين احداهما قبيح ولا فرق بين لا يفتق بغير القسم ان
كان طالب القسمة صاحب الكثير والآخر صاحب القليل يقسم بالاتفاق وعلى القليل لا يقسم وفي العالم المستوي في
في نسخة من الاصل وهكذا في شئ الخادوي وذكر الامام خواهر زكي في يقسم قال العبد والشهيد فيه وعليه
الفتوى والطرف لا يقسم ان كان فيه ضرر وان لم يكن يقسم والخوف لا يقسم سواء كان عسكرا او غنيا او فقرا
وقصره اذن من قبل بين رجلين يقسم والخسبة في الباب الرخي والذاتة واللوثة لا يقسم الا بمحضها واما في الخسران
وكذا العفص وكل شئ يحتاج الى شقة وكسبه وفي ذلك ضرر وكذا الخسبة الواحدة اذا كان في قطعها ضرر
ولا يقسم البئر والقناة والنفق فان كان مع ذلك ارض فتمت الارض وتوكل البئر والقناة على الشركة ولو كانت
انها ارضين متفرقة او عيون او ابارا قسمت العيون في النماء وما لا يجري فيه القسمة لا يجزى ولهم منها
على بيع نصيبه على الاستئصال او على القلب بحسبة القسمة ذراع في الستل بذراعين من العلوي وفي القدر
العلوي بدون الستل يقسم ذراع بين ورثة في ارض غيرهم ارادوا قسمته وهو بقر او مدر في المدر لم يجز
وان تراصا ذرة البقر جاز بالذراع اذ التقاطع على ان يجزى كل واحد ما اصابه وان لم يشترط هذا لم يجز كبيع
بشرط الذرة والبقر والغنم والابن والنيابة المروية او المروية او الكلب او الوتر في يقسم فان كان المالك
من اجناس مختلفة يبيعها ابل وبضها بقر وبضها غنم لم يقسمها بينهم واما الوتر فمختلفة فلو قسمها لم يقسم الا
بالذراع وعندنا يطلب احدها كما في البقر والغنم وان كان في الميراث رقيق وغنم وشيا فاقسموا واحدا بينهم
الرقيق وبعضهم الغنم جاز بالذراع وفي الجامع الصغيرة قال ابو صابا يقسم القاصي شئ بين رجلين من نصف
واحد اذا طلب احدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والعدد المختلفة عند خفيفه واجمع اصحابنا انهم ان
الذرة اذا كانت جرسا واحدا كالماء والبقر والغنم والخطه والشعير والنيابة المروية والمروية
والذرا الواحدة التي تخم القسمة اذا طلب احدهما القسمة واما الاخر فان القاصي يقسم بينهما فلو كان
مع الرقيق شئ آخر تخم القسمة في الغنم والشيا وغير ذلك فحسب يقسم ويجعل الرقيق بئرا لغيرهم وعندنا
القاصي بالحيار ان شاء قسم الحكم قسمة واحدة فبيع عبدا الى هذا بئرا لغيرهم وعندنا القاصي بالحيار ان
شاء قسم الحكم قسمة واحدة وعبدا الى هذا وان شاء قسم كل عبدا على حدة وفي الاصل كانت الذرة بين قيم لا يراه
احد من كج نصيبه منها في دار واحدة واما البقر فمختلفة القاصي قال ابنها على حدة ولم يقسم بعض الا نصيبا الا
ان يسطح على ذلك وهذا في مسائل الذرات والميراث والمزول الذوان قد ذكرنا ما ذكرنا في
بعض صنفه واما البيعتان وكما قاله واما الميراث فان تدرقا فميراثين وان تباينا فميراثين الميراث
الواحد يقسم اهل البيت ويقسم لغيرهم اذا كان بالذراع شيا بين قوم اذا اقسموها لا يصيب كل واحد

الحكم على الميراث

في ميراث
المتوفى

وداء لاجل الحمل فميراث وماتت ان كان يعلم ان الذاء يستلها لا يحرم عن الميراث والباقي ما كان يعلم
بحرم ولكن هذا اذا اوجها اما اذا اخذت لذاء بغيرها شرب الحرام مطلقا والحاصل ان الحريم عن الميراث
مباشرة القتل بغير حريم سواء كان عدا او خطاء اما الضيق والمجون اذا قتل مودته لا يحرم عن الميراث
والقتل بسببها لا يحرم عن الميراث حتى لو صلب لملك على الطريق وترك مودته او حفر بئر في الطريق فوقع
فيها مودته لا يحرم عن الميراث وكذا اذا كان القتل مباشرة لكن بحق بان صلب على دابته فقتل مفاع نفسه لا يحرم
عن الميراث والحريم ايضا فالدين والحاصل خلاف الذواتين حقيقة او مكرها اما حقيقة بان يكون
احدهما مكرها والآخر حريسا او يكونا حريسين كل واحد منهما من اهل دار يستحل القتلى بها اهل دار **حريم**
آخر وفي فرائض القدر الشهيد في الزينة ما يخرج في الهدى يصلوا كما تهم ما في القتل لا يتوارث جميعا والمتوفى
اي يورث ولا يورث منه ما لم يقض متعة لا يقضى الا في تلك المدة او يثبت موتة ببيتة وسيعرف هذا في كتاب
والجنتين يورثان كان موجودا في البطن باخرات به اقل من ستة اشهر من زمان الموت وطريق من غير انفصال
حيث ان يستهل او يسمع منه عظام او يخرج بعض اعضاءه فان خرج اكثر اعضاءه ومات يورث وان خرج اقل
اعضائه يورث قال قدر القدر الشهيد في ستة اشهر فاستحل على ذلك النسب يثبت الى سنتين
بعد الموت ونسبها الى النسب فزيت في نسبه الا ان هو اهل دار في باب ميراث الابن قال ابو حنيفة لو كان
الولد يولد اقل من سنتين لم يورث في قولنا لم يكن اوقت بانفساء العدة والذي جاء به يثبت ولد ولد
في من غير فان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين انه يثبت النسب في سنتين فموت وذكور بعد هذا
ثلاثة اوراق وان عبد تحت حرم ولد منها ابن ولد من غيرها ومات ابن العبد ولا يورث احبالي
سواء كان ابن جاء بالولد اقل من ستة اشهر او ستة اشهر فخرج مات ابن العبد ورث اخاه لا الزوجي
هنا خلاف النحال بالطلاق في ستة اشهر وان جاء به لا اكثر من ستة اشهر لم يرث وفي نسخة القدر الشهيد
اذا ماتت عن امرأة حامل يورث الحمل ميراث اربعة اشهر من حين اذا قضت التركة عند حريمه وفي نسخة يوسف
يعلى بنين وهو قول آخر وعزاه يوسف بن ميراث ابن واحد وعمل القوي وفي التوازل اورد المسئلة
في موضعين في موضع قال تعرض المرأة على امرأة ثقت اذ على امرأتين ان لم يورث على شيء من علامات الحمل قسم
ميراث ميراث الودنة فان دقت وقت ميراث بنين وقال في موضع رجل مات وترك امرأة وابنين وبنيتين
والمرأة حاملة قال للمرأة خمسة اشهر وبنين وبنيتين سبعة وكل ابن سبعة ويرث الحمل اربعة عشر
وقال ابو يوسف في الحمل نصيب ابن واحد وفي العيص ينظر الولادة ولا يقسم قال هكذا اختار بعض المتأخرين
حريم آخر امرأة حامل حريم ميراثها من الثياب والولد بطنها بعد ولدت ووضعته على الثياب
لا يكون البيا للولد حتى لا يصير ميراثا من الولد بخلاف ثياب البدن الى الولد صار مستغلا اما بالوضع
فلا يثبت اليد للولد وقد قرأنا هذه الفاعل في الشهادات اذا خرج رأسه الى الدنيا يصح ميراثه

ان يخرج الميراث له ولا يصح عليه ما لم يخرج اكثر البدن رجل ضم امرأة الى منزله واسكنها مع نفسه فولدت
واقر انها بنته ثم مات يتبقى عليه بالهر والميراث وفيها شبهة ويورثها كما ان لم يكن بينها نكاح لا يسعها ان تأخذ
في التوازل **حريم آخر** في ولادة العتاقة وفي نسخة القدر الشهيد في الفرائض الموقوف ليرث من الموقوف
اما الموقوف فيرث من الموقوف ولو مات الموقوف عن عصبته من جهة النسب وعن موقوف فاما لكل للعصبه من جهة النسب
ولا يورث الموقوف ولو مات عن صاحب موقوف وعن موقوف خلاصا لغيره فوضعه والي الموقوف ولو مات عن موقوف
لا يورث فاما لكل الموقوف ولو مات لا يورث فافق الوفاة لا يورث عصبته الموقوف مثله اذا مات الموقوف عن ابن
وبنت قالوا لكل الابن ولو مات عن بنت لا يورث قالوا لم يثبت المال وفي فرائض الامام عبد الواحد الشهيد في
في زماننا يعطى لبنت الموقوف ليرث المال ما يري يد الطلقة وعندنا ابراهيم الحنفى الى ان كالمالك وهكذا في
عن ابن يوسف ولو مات بعض عصبته الموقوف فالى ان يورث عصبته الموقوف مثله ما الموقوف عن ابنتين
ثم مات احد الابنتين عن ابن قالوا لا يورث الميت لا لابن ابن الميت الوارث من الموقوف من هو اقرب لثان
عصبته من الموقوف فينظر عند موت الموقوف انه لو كان حيا في هذه الحالة ومات من كان عصبته فيرث منه
حتى لو مات الموقوف وترك ابن الموقوف واباه فالميراث لابن وعندنا يوسف بن سعد من ولادة البنت لابن
كل ميراث عتق على ملكه كذو كراهه لا يتحول عنه قط مثله رجل تزوج امته من عتق ثم اعطت الامته ثم
جاءت بولد اقل من ستة اشهر ثم عتق الاب لا يورث ولادة في نفسه لانه عتق على ملك موقوف له ستة
ولو جاءت بالولد تمام ستة اشهر فصاعدا جرت ولادة في نفسه ولو عتق لجد لا يورث ولادة النافذة
ومن ملك اربع حريم منه عتق عليه ويكون وكذا له مثله بستان اشترى احدى اباها عتق عليها فان
مات الاب فالثلثان لهما بحكم العتق والسبب في المشاورة بحكم الوفاة وفي القنات والعتق الميراث الموقوف
الاب وورثته الموقوف الهم وورثتها فان كان الاب عبدا حيا او ميتا ولدا له قد عتقت فالميراث لموقوف الهم
لأنه ليس بواحد اهل دار عصبته الموقوف يرث الموقوف اما عصبته عصبته الموقوف اذا لم يكن عصبته الموقوف ليرث
الموقوف بسانه امرأة اعطت عبدا ومات وترك ابنا وورثها مات الموقوف الميراث كله لابن
المعققة ولو مات الابن وترك الاب الذي هو موقوف المعققة ثم مات المعققة ليرث الابن اكل عصبته
عصبته الموقوف لانه عصبته الابن والابن عصبته المعققة لكن لما لم يكن الزوج عصبته المعققة ليرث
موقوف الموقوف وان كبر يورث مثله رجل اعطى مملوكا واعطى الموقوف آخر واعطى الشفعة لغير ثم مات
الموقوف الاخير وترك عصبته الموقوف الاقل لا يورث منه وان كان هذا في صورة عصبته عصبته الموقوف لان
الموقوف الاقل جرت ولادة هذا الميت فصار موكلا ثم يورث عصبته موقوف الاقل لقيام مقام مودته ولعلهم
كتاب الوصايا وسومشتمل على ثمانية فصول الفصل الاول في المقتضية
وفي ما يصح من الوصية وما لا يصح وبيان مرض الموت والوصية في الكهارة والثلثة الوصية

نحو السؤال في
كفر الميت

الكتاب

مراتب اقصی

داده انتم بجز ماليس مال ما لا ياخذ اجارة طويلة وهل يواجر ارض اليتيم اجارة طويلة ان اجر
ارض اليتيم لا يجوز في السنين الا في السنة الاولى يجوز ولو استاجر اهل الجبل على العكس قدر هذا
على قياس ما روي ان اجارة الطويلة عقود اما على الزيادة التي قلنا عقد واحد لا يجوز اصلا وفي فتاوى
الفضل ليس للوصي ان يواجر شيئا من تركه اجارة طويلة ليعضي بذلك من الميت وقد ذكرنا شيئا من هذا
في كتاب الاجارة الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين نفسه جاز استئجاره وقال في يوسف في لا يجوز قياسا
واستحسانا واجمعوا انه لو ادا ان يوفى دين من مال الصغير ليس له ذلك فلو ملكه لهن في يد المهر من
هالك باقية وصن الوصي للصغير قيمة الرهن اذا كانت مثل الدين او اقل وان كانت اكثر ليعض قدر
الدين ولا يضر الزيادة والاصل في بيع البيع الوصي اذا باع مال الصغير من له على الاب والوصي
دين يصير فضا صاعدا حصة ومعهدها وللوصي ان يدفع مال الصغير مضاربة وبيعاه وان يشاكر
بغيره وفي المنتقى الوصي ياخذ مال اليتيم مضاربة وفي اربع الف والوصي يبيع ويشتري ويضع
الوصي اذا اخذ ارض اليتيم من ارضه قال الفضل كان المبدء على اليتيم لا يجوز ولو جهر الوصي على نفسه بغير
ان يجوز وفي المسئلة دليل على ان الوصي يملك الاستقراض من مال اليتيم وفي المنتقى ما يدل على انه لا يملك
وشر الا في الحلواني في ذكره اخذ من المساعي رحمهم وفي الجبل للمسلم الامة هذا الوصي اذا استعاد
دائنة ليعمل بها على ان اعلى اليتيم فعل وجاز له الحد الذي ذكره حصارا فكلما عطيته الدائنة فاقضت
في مال اليتيم وفي الجامع الصغير مقاسمة الوصي الموصى له على الورثة جازية ومقاسمة الوصي الورثة على الوصي
باطلة وتقسيم المثل اذا كان الوارث غايبا فقام الوصي الموصى له بالثلث وهو في الثلث على الموصى له
وامسك الثلثين للوارث فكل شيء من الثلثين يملك من مال الوارث ولو كان الموصى له غايبا فقام الوصي
الوارث وصرف الثلثين للوارث وامسك الثلث للموصى له فضاء الثلث في يد الموصى له من مال الموصى له وله
ان يشاكر الوارث فياخذ ثلث ما في يد وفي اصل الوصي لو قسم بين الورثة وعزل نصيب من ارثه فها
على حصة اوجه ان كانت الورثة كلهم صغارا لا يجوز قسمة اصلا كما لو باع مال احدى اليتيمين من الارث
والاب لو قسم مال اولاده الصغار جاز كالباع والحبس للوصي اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصي
حقه احد الصغيرين مشاعا من غير ثمن يماس مع الشترى حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشترى
حصة الصغير الذي باع حق من ارضه او القدر والوجه ان كان الورثة كلهم كبار لا يبيعهم
حضور بعضهم غيب فقام المحضور فاقر نصيبهم جازت القسمة ان كانت التركة عروضا اما العتق
فلا لان القسمة كالباع وليس الوصي ولا يبيع على الكبار الغيب في العتق بخلاف المنقول والمالك ان يكون الورثة
صغارا وكبارا والكتار غيب لا يجوز قسمة في العتق لما مر وكذا في العروص ان الوصي ليس له ولاية
القسمة في العروص على الكبار الغيب كالباع فاما كان اكثر صغارا ولو كان الحل صغارا فذكرنا انه لا يجوز

القسمة من مال اليتيم

نعمت فكذا هذا والاربع اذا كانا صغارا وكبارا حضورا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفق اليهم وعزل
نصيب الصغار جملة ولم يعزل نصيب كل واحد من الصغار جاز والاربع اعزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار
وقسم بين الكل بالقسمة في الكل فاستحسن اما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك حصة الصغار جملة ثم قسم
حصة الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار صحيحة ولم يجر القسمة فيما بين الصغار واما في اتم النظم
والاربع يقاسون في الصغير منقول للذي ذكرنا من انهم اذا لم يكن للصغير مال او في مال ولا يملك قسمة
عتاقه على حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير اتم العتق والمنقول جميعا وفي الجامع الصغير
وصي ائتمار باليتيم كان خيرا لليتيم جاز بان كان له مال من الميراث وفي المنتقى الوصي لم يركب له اليتيم
الميراث يتقاضيه منه كذا روي عن محمد وفي فتاوى الفضل وصي يخرج من عدا اليتيم يستأجره اية من مال اليتيم وينفق
على نفسه من مال اليتيم ما لا ينفقه وفي التوازل عن نصير هكذا وقال بعضهم لا يجوز قال الفضل في الحديث لو اذ كان
الوصي فقيرا يجوز اكله فقد مال بقوله ويركب وهذا استحسان لقوله تعالى لو كان فقيرا فليأكل مما كرم الله له
الوصي لو استهلك مال اليتيم كيف يشاء عنه قال يشرى له شيئا ويعطيه ثمنه من مال نفسه ولو وضع هناك من
غير هذا الكلفة او جاز ان يبدوا استحقاقا في التوازل الوصي اذا نفق الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت هو
المختار وفي واقعات التا طوق في القضاء في باب مقاسمة الوصي الورثة وعليه ان الوصي يصدق وفي
كفن المشرى وكذلك لو كفن من ماله واراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشتراه من ماله ان يرجع وقد ذكرنا وكذا
الوارث لو كفن من ماله وكذا الوصي الوارث والوصي يتأمن ماله كان له ان يرجع في مال الميت وكذا لو اشترى
الوصي طعاما للنفقة او كسوة بشهادة الشهود له ان يرجع في مال الصغير وانما اشترط شهادة الشهود لان قول
الوصي حجة بوجه الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال الميت الا بالبيينة وفي التوازل اذا انفق الوصي
مال اليتيم في تعليم القرآن والادب يجوز ان يبيع نصيبه شيئا يملك وهو باع وان لم يكن رشيما يكتف
قد ما يراه في صلوة رجل وصي بان يتصدق بثلث ماله فلو وصي ان يجعل ماله على الغاصب صدقة عليه ولو صرف
صرف الوصي الى اولاده الكبار جاز وكذا يدفع الى اولاده الصغار ولو قال او صيت بثلث مالي في فلان
يصفه فلان حيث شاء ايصغه في نفسه وقيل يصغه في نفسه وفي اولاد الصغار وجازت ولم يجعل قسما
فرضية وصية على اوقاف الوصي يدفع المالى الى اليتيم قال اذا بلغ نضجه ان ارشد وفي المسئلة وكذا قال نصير
بأن رجل الى شتراد ومعه صبي فقال له اتعز الصبي او جازي وان هذا اذ ذكر ويطلب ميراثه قال المتعز اليه
حق ستانضه الرشد ثم عاد الرجل الى الشتراد فقال له ارشد ان اتخذ له قسما هذه اقام فقال الصبي
لا اتخذ هذه اقام فان هن ايام العبد والخياط يطلب البصر اكثر فقال الشتراد اقم اليه فاني بصلح **جس**
احد الوصيتين ان ينفق بالثمن في الاربع ثمانية من ماله في ميراث الميت وشرا ما لا بد للصغير من الطعام والكسوة
ويبيع ما ينجس عليه التلف وقسمة الوصية المعينة وفضاء دين الميت من جسمه والوصية ورواها الغصبي

جس

والودائع وقبول الهبة وجميع الامور الصالحة وفيما عدا هذه الموضع على الخلاف فثبت ان يوسف بن يوسف بن يوسف
لا ينفرد وسواء اوصى اليها ما ادعى التناوب من الامور الصالحة الصغرى وفي الامور الصالحة اذا مات او قروا
معه وادعى لقوم شق عليه ومن دار على رجلين فقبض احداهما المال والادعى من منزل الميت بغير امر صاير او قبض
ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيتين وبغير امر ساير الورثة فملك في يد فلا ضمان عليه قال ان احد الوصيتين ينفرد
فقبض ما للدين ودفع الوديعة وكذا احد الورثة لا يملك الاخذ من المستودع والغاصب وانما يملك الاخذ اذا
كان في منزل الميت وفي الجاهل الكبير لا خلاف في باب من القبض واخذ الورثة اذا قبض شيئا من التركة فقبض
ضمن ما كان حصته غيره الا في موضع يخالف الفقيه والوصي يقبض مطلقا واذا الورثة لو قبض دينًا للميت على
رجل او وديعة له عند رجل فضاع عنه ضمن والله اعلم **الفصل السابع** في الدعوى والتمسك بها
وفي التنازل مثل ابو القاسم دفع عن رجل ادعى عليه شيئا وادى الوصيان يعطى
ذلك فصر قل كان مشاعرا فتم بغير هذا الكلام باطل وقال نصير قه جاز ولو قال في محنته
ما ادعى فظهر من ظاهر من مال الذي في يد فهو ادنى او قال فصدقه فاما الرجل قال ابو القاسم ان لم يسبق من
فلان دعوى في شيء معلوم لا يلزم بهذا القول شيء وان سبق دعوى في شيء معلوم فلا بد ان يثبت قال الفقيه
ابو الليث ان قال في مرضه فلان على حق فصدقه بعد ذلك الى الملك عند اصحابنا فادعوا به فاخذ فان كان هو صاير
فلا راد عليه عن اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب كما قال ابو القاسم من يثبت قال ان جاء رجل يدعى على ما بين الدراهم
الى الخمسمائة فاعطوه قال ان لم يثبت الا على ما يري رجل معين كانت الوصية باطله المارة
ثاخذ من عاين التركة من غير رضا الورثة اركان التركة وراهم او فاني وان كانت التركة شيئا يباع اى
البيع تنبع ما كان اصله وصدقة صداقها ان كانت وصية من جهة زوجها او لم يكن ولو مات رجل ولم يوص الى احد
فقبل الحاكم رجل وصية فادعى عليه من دين او وديعة او عت المرأة مرها قال الفقيه ابو الليث ان كان الرجوع بنى بها
منع من المهر قدر ما جرت العادة في التقييد والقول قول الورثة في ذلك القدر وفيما لو على ملك القول قول المرأة
ثم يؤدى اليها بابتداء المهر او عت قدر مهر مثلها وكفى بالتكليف شاهدا ولا يثبت كالا الذين ولا الوديعة الا ان يثبت
عند الحاكم وهذا ذكره في تنازع الفتاوى ان الفقه قد مره بعد ذلك الرجوع ان قال في عليا بن آدم ان كان
مهر مثلها ثم ادعى على الميت دينًا ولا يثبت له والوصي يعلم بجميع التركة من الغريم ثم يحل الغريم فيصير قصاصا
فان كانت التركة كلها صامتا او دعم ثم يجد من هذا التنازل وفي الفتاوى الصغرى مدين الميت اذا دفع
الدين الى وصي الميت يبرأ ولو دفع الى بعض ورثة الميت يبرأ بحضته وفيما لو ادعى بخاتم الميت الذين
لميت عليهم دين سواء كان على الميت دين قبض سواء كان للميت دين او لم يكن وعلى الميت دين بخاتم الميت لا يقبض
ويقبض الوصي وان لم يكن على الميت دين قبض سواء كان للميت دين او لم يكن طيبا لكان الوصي مع التركة
المستوفاة بالدين ليعطى البرصاء الغرماء وكذا المهر وفي المنتهى عن محمد بن ابي جعفر او على رجل والدين صنف

فادرك الصغرى وللميت حق على رجل قبض الوصى الذين بعد ما ادرك الصغرى باز ولو كان الدين نهائين
القبض بعد ما ادرك قبض لم يجز قبضه وفي كتاب الحيات في باب حيازة الوصى اذا قبض دينًا للدين بعد ما خرج من
الوصية ان وجب بمقد الوصى عقدا يرجع فحقه في القدر الذي قبضه دينًا والمدين اما اذا كان
مورداً للدين او وجب بمقد الوصى عقدا يرجع فحقه في القدر الذي قبضه دينًا والمدين اما اذا كان
فخرج مسئلة الرجل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الدين وقد وفاه في كتاب الوكالة والله اعلم **الفصل الثامن**
في الضمان وفي ادب القاضي لخصاص السلطان اذا طبع في مال اليتيم فضايق الوصى يبيع في اليتيم ليدفع ظلمه لئن
امكنه دفع ظلمه من غير تعطي شافا فاعطى ضمن وان لم يمكنه من غير تعطي فاعطى لا يضمن وفي التنازل ان خاف
الوصي على نفسه القتل او اكله فعضو قد دفع لا يضمن فان خاف على نفسه الحبس او القيد فاعطى ضمن واذا خاف
ان يأخذ من ماله لم يدفع اليه مال اليتيم ان علم انه يافقه بعض ماله ويبقى ماله في كتاب لا يسعد ان يدفع من ماله
اليتيم فان دفع ضمن وان خشي لغيره ماله فاعطى لا يضمن وهذا اذا كان الوصى هو الذي دفع اليه فان كان
السلطان هو الذي بسط يده واخذ ضمانا على الوصى وجب له ان يضمن وعصبة فظلم السلطان
التركة ولم يقر بالعصبة فغرم الوصى السلطان الدراهم من التركة ما بين اليدين حتى يترك السلطان التغير
قال اذا لم يقدر على تخصيص التركة الا بما غرم السلطان فذلك محسوب من جهة الميراث وليس لها ان يتخذ
ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا قول الفقيه في جعفر وفي فتاوى الشافعي في اهل طولب بجباية دار
اليتيم وكان بحيث لو اشترى اذ ادوات المونة فغرم من التركة بجباية داره لا يضمن وفي التنازل وصي
بمال اليتيم على سلطان جائز وخاف ان لم يبرأ فغرم من دين لا يضمن وكذا المضاد قال الفقيه ابو بكر البستي
ثم ليس هذا قول علماء بل هو قول محدثين وهو مستحسن وهو رواية عن ابي يوسف ثم قال الفقيه ابو الليث ان
محدث سئل اخذ برديات ابي يوسف في ذلك المشايخ اخذوا بهذا القول وفي اجابات فتاوى الفضلي
الوصي اذا اتفق على ما في الغاصب فما اعطى على وجه اللهيان لا يضمن قدر الغاصب وما اعطى على وجه الرشوة ضمن وصايق
بهذا مسئلة المصادرة سئل اللعام الشافعي عن صود قال رجل اوقع لبيته والى امراته شيئا عتي قد دفع
اليهن برجع عليه قال انما تقبض دعائه المشايخ انه لا يرجع بعد شرط الرجوع قال اللعام الشافعي
واللعام البزدوي ورجعوا به وان لم يشترط الرجوع وقد قفا شيئا من هذا في كتاب الغصاة وفي التنازل
قوم وفقت لهم المصا ددة قامر وارجلان يستقرض لهم ماله ويضيق في هذه المونات فصرف للمعترض يرجع
على المستقرض والمستقرض هو يرجع على المقرض بشرط الرجوع يرجع وبشرط الشرط هو يرجع اختلف
المشايخ فيه وقد عرفنا والله اعلم **كتاب الدعايات** وهو مستعمل على اربعة قصص
الاول في قدر العهد والثاني في قدر الخطا والثالث في الاطراف والرابع في الجناية على غير بني آدم
ما وجب الضمان من ذلك ما لا يجب **الفصل التاسع** في قدر العهد وفي البحر يثبت الذكر ما لا يثبت

امره فانه لا يصدق ذلك يجب القصاص على القاتل وفي القبر يد القصاص يسقط من سبقت ماله من قاضي
 ويدخل في ذلك الزوجة وليس بعضهم ان يقتلوا في بعض وليس لهم ان يتركوا باستثناء القصاص
 ولو كان القصاص من رجلين فمقتل احداهما وقبل الكفر بحبب نصف الدية في ماله في ذلك سنين ولو قتل الكافر
 ولم يعلم بالغير او علم لا يجرى عليه عند اصحابنا الثلاثة واذا قتل عبدك فاقصاصه على القاتل لستين وكذا
 المولى وان دلت عليه فلو عفا احداهما لم يجرى الودية ولو قتل احد الودين او المولى القاتل من حق على مال
 جاز ولا على القاتل بشرط عقد الصلح في ماله ولم يصلح حصته من الدية او القيمة وفي الجاني الصغير
 القصاص حتى الودية ابتداء وعند ما حق الميت ثم يقتل في الودية ونقص ديون الميت من الدية وبدر
 الصلح وما يتصل بمسائل القصاص في الجاني الكبير كغريب الشهاك اللقيح العادل لا يقتل اياه البتة
 ويقتل بني الامم والفقير المسلم يقتل اياه المشرك ولا يقتل اياه المشرك وفي التوازل الخناق والساحر
 يقتل كانه قتل الطريق وكذا الرقيق المعروف والداعي اليه يعني المذهب الجاهل فانه لا يقتل
 على هذا ولا يقتل فوبته هكذا اتفق الشيخ الامام عز الدين الكندي بمرقته والحاقلان ابن ابي عمير وعبد الجبار
 فان قبل فواته وقام وفي المنتقى بطلان اذ ان يخلق لحية ويصل لرسوله ان يقتل ولو اذ ان يقطع سنه
 له ان يقتل هذا اذ قطع اطاره بالبرد ليدوسه تقتل فله القصاص ولو قصد بها الناحية لها ان يقتل
 وقد مر في كتاب الطلاق ولقد علم **المفصل الثاني** في قتل الخطاء وفي القبر يد حكم الخطاء
 الدية والكفارة وحرمان الميراث ولا خلاف ان تقتل الدية من الامير ما في ثمن الدنانير الف ومن الدنم
 عشرة آلاف وزن سبعة عندنا يعني عشرة ودام وزنها من وزن سبعة دنانير من الذهب بان يحجر
 الفضة في كفترة وسبعة دنانير في كفترة فاذا استويا فمئة عشرة ودام وزن سبعة هكذا جفت
 عمر دحي لحي ثم اختلفوا ان المعتبر وزن مكة ام وزن مكة في اهلها وطاهر الرواية ان المعتبر وزن
 مكة قال ابو حنيفة يوفى بقصص ثلاثة اصناف من الاموال والفقير والوديع وعندنا من البقر ما يتا بقره
 ومن الشاة اثنتان ومن الخيل ما يتا حلة ودية المرأة نصف ذلك ودية الذمي والمسلمان من كفرة السلم
 عندنا ودية الخطاء اثنان عشر بنات فاحض وعشرون ابن فاحض وعشرون بنت فاحض وعشرون
 حقة وعشرون جذعة ودية شبه الهدار باع خمس عشر بنات فاحض وخمس عشر بنت فاحض
 وخمس عشر حقة وخمس عشر جذعة وهذا قول ابو حنيفة وابو يوسف ودهما وفي كتاب الفرائض قال
 ابو حنيفة يوفى سبعة الهد الفتر بالبحر الكبير والقصاص الكبير وعندنا من الهدر من قبل ماله يقتل ماله فالبكا
 كالعصا الصغيرة والحجر الصغير والخطا الحصى ان يرمي بالصيد فيصيب ادمية او يرمي شيا فيقتله
 صيدا او يرمي اليه فاذا مر او يرمي ارضه خربيا فاذا اسلم منها ان يكون فاما فيقتل على انسان
 فيقتل ومنها القتل بسبب كسب الماء على الطريق وحفر البئر على الطريق ووضع الشيء على الطريق

او يقتل في الارض
 او يقتل في الارض

بالسهم
 وفي القبر يد

واخراج الجناح اذا مات بهذه الاسباب وفي التوازل رجل قتل في صرير يد رجل بالسيف فاصاب
 عنقه فامان فروعك ولو اخطاه فاصاب عنقه فهو خطاء وكذا لو رمي بالسيف ورجل فاصاب
 عينه فهو خطاء ولو رمي بركب فاصاب جاريته فهو خطاء وكذا لو رمي بركب فاصاب
 رأس رجل حيوات فهو خطاء وفي نسخة الامام السرخسي لو ضرب انسانا ضربة لا اثر لها في النفس
 لا يضمن شيئا وتامة في كتاب المدد وديانة وفي مجمع التوازل رجل صاح كرف فاحض فمات من حرقته يجب
 الدية ولو سلك حيلة وجرم فمات فدية الدية **جنت لفر** في العاقلة وفي المتناوي الصغير
 العهد الحنفي اذا اوجب الدية اوجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والخطا فانه على العاقلة ودية
 العهد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية فامة
 وفي فتاوى القاضي الامام واختلفوا في تفسير مكرمة العدل فلك بعضهم ينظر في الحق عليه انه
 لو كان مملوكا لم ينقص من قيمته بهذه الجنابة ان كانت ينقص عشر قيمته ففي الحر يجب عشر دية
 قاله بق والفتوى على هذا واما تفسير الحكومة قال بطوا فيم قال بعضهم ينظر في الحق عليه انه
 هذا الامر من الثمنه وبعق الطبيب وقال بعضهم ينظر في الحق عليه ان كان دية فامة لم ينقص هذه الجنابة
 من قيمته ان كانت ينقص عشر قيمته بحسب عشر دية ومنهم من قال ينظر في ادنى جنابة لها اثر في مقدار دية
 الموصفة فان كان هذا نصفه فلك يجب نصف ارش الموصفة وعلى هذا الاعتبار لكن هذا انما يستقيم اذا كانت
 الجنابة على الرأس والوجه قال المنق ينظر ان كانت الجنابة على الرأس والوجه يفتى بالقتل في غير هذا الموضع
 يفتى بالاول وان تفسر عليه يفتى بالاول مطلقا فانه اسير قال القند الشهد وبه يفتى عاقلة لا رجل اصل ديوان
 ان كان من اصل القويان فان كان كائنا فاقلة من كان يترق من ديوان الكتابه فاقرا يتناصرون بها وكذا
 عاقلة اصل كل صناعة ان كانوا يتناصرون بها قال وهذا النصف يرمي ما قاله الاسيحي في توع ان اصل صناعة
 ديوانه وعاقلة لكن مبطل ان يتناصروا وبهذا يصير معنى ديوان كثير عاقلة اصل يوليه في الحقيقة فان لم يكن
 عاقلة من اصل ديوان كاهل البادية والبر فاقلة عشرية من قبل اسم ثم الاوب قالوا وبه وان لم يكن لهم القدر
 يقيم اليهم اصل فتيان من النسب يعني احد عشر مرة والايقة اهل ديوان كقرم يقيم اليهم اقرب القبايل من النسب
 ثم وثم انه ان يكن فلك ذكرهم هنا انه يقيم اليهم اقرب القبايل من النسب حتى يكن ولم يقدروا سمعت من اسناد
 الشيخ للامام عز الدين الكندي بمرقته انه يجب على كل واحد من العاقلة ثلاثة ودايم في ثلث سنين وهو يجب اكثر
 من ذلك فقيم حتى يبلغ قدر الدية وبهذا تبين ان اهل محلة لفر لا يقيم له محلة اذ لم يكن محلة لانه لا يتناصرون بحل لفر
 يكون جنابة شخص لعاقلة له ولم يكن له عشرية ولا ديوان فاقلة بيت المال في طاهر الرواية وعليه الفتوى
 وروى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة وهم انه يجب في مال الجاني ولا يجب في بيت المال بالجماع وكذا النقيض والحربي
 او الذمي اذا اسلم عاقلة بيت المال في طاهر الرواية ولو كان يفتى من العجم عن شمس الابنة الخواشي ان المارقين

او يقتل في الارض
 او يقتل في الارض

اختلفوا في هذا قال بعضهم لا عاقلة لاحل النكاح وهو اختيار الفقهاء في بعض قال بعض الشيوخ الامام طهري الدين
المرعشي انه نعم **جنس آخر** دلائل اصطلاحا وقفا خافا ان وقع كل واحد منها على قضاء فاعقده كل واحد
منها ووجه صاحبه وكذا وقع احدهما على قضاء والآخر على وجه قدم الذي وقع على وجه هدر ووجه الآخر على عاقلة
صاحبه **مبديل** في يد رجلين فاخذ احدهما طرفا والآخر الطرف الآخر فبازوا فضاخا فان وقعوا مستطحيين
يجب به كل واحد منهما على عاقلة الآخر وان وقعوا مستلقين عاققا ما لا يجب شي ل واحد منهما وكذا وقع
احدهما مستطحا والآخر مستلقيا لا يجزئ المستلقى وحجبه بالمنطى وفي العيون لقطع دل المبدل وقفا
على اقصيتهما فافاضنا القاطع بينهما والمبديل كذا روي عن ابي يوسف نعم وعلى الكلام الفضل انه لا يجب على
القاطع شي لا الذية ولا المقصاص **صبي** في يدايه جذبه انسان من يدايه والاب يسكنه حق مات
فتدب الصبي على من جذبه ورثه ابوه وان جذبه الرجل وجذبه الاب حقت خلعها الذية ولا يرثه ابوه **رجل** اخذ
بيد رجل فحذبه الرجل ما كسرت بين ان اعذه بالمصافي فلا شي عليه **نار** اذا ليد وان كان عصرها
فقد صاها لثا بقرية اليد **دروغ** ذراع رجل فحذبه المعصوف وزاد من فيه فسقط بعض اسنانه وذهب
لحم المعصوف فتدب الاسنان هدر ويصنع لها قش او ش ذراع هذا الخلاق ما اذا كان في يده ففتشت
باليدين رجل فحذبه صاحب الثوب من يده المستثبت فخرق الثوب ضمن المستثبت نصف ذلك اكلت الذي
جذب الثوب من لبس الثوب ضمن جميع الخرق **مسئلة** وضع الرجل على المكب في المسئلة في الفتاوى والله اعلم
جنس آخر رجل حرق يرا في الطريق فوقع فيها انسان دما جوعا او عطشا او غافا قال ابو حنيفة نعم
لا ضمان على الحارذ قال محمد بن بعض في الكل وقال ابو يوسف نعم ان مات غما ضمن وان مات جوعا فلا هذا في التزويد
وفي التزويد رجل اخذ رجل فادخل بيتا وسد عليه باب حتى مات منه جوعا او عطشا الضيق على قوله ضمن نعم انه
لا يضمن في الجوع واما اذا اسقى رجل وجعا التسم على عن الفقهاء في اليك ان دفع اليه حتى شرب مات لم يضمن عليه ويرث
منه وكذا قال اخر كل هذا الطعام فانه طيب فاكله فاذا هو مسهوم مات لا يضمن رجل ادخل باغا او صبيغا
او مغي عليه بنيت فسقط على البيت ضمن في الضيق بالمعوم دون الدائم **جنس آخر** في القرة وفي التجريد
رجل ضرب بطن خوة فالتت جنيغا ميتا فتمت القرة عبدا او امة تساوي خنساءة درهم ذكر او انثى والفترة
على العاقلة وتقس بين ودية الجنين والبرث الضارب بها شيئا ولا كفارة على الضارب وان التت جنبا مات
ففيه دية كاملة وان التت جنيين حيين وجب على كل واحد منهما حاله الا لقتع ما يجب حاله الا لقتع ولو كانت
الام على الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حبسا ثم مات فله دية الله ودية الجنين وان خرج بعد موتها ميتا فله
دية الام والام في الجنين والضرب بطلانية فالتت جنيغا ميتا فقيمة نصف عشرة مائة ان كان ذكر او عشرة قيمت
ان كان انثى لان الواجب الذكر والانثى خنساءة درهم ونصف عشرة مائة الذكر وعشرة مائة الانثى وعلى ابي يوسف نعم
انه لا مائة في جنين الامة ويجب انقص من الامة وهو كجنين الذابة ولو اسقط ان يبي من خلقه شعر او طفل الحقة

اور صفحہ ۱۸

فی سہ ماہی

الخرقة بالضم
الحديد والامة
فاسول

وفيه ما في التامة وفي الفتاوى الصغرى المرأة اذا ضربت بطن نفسها او شربت دواء يقطع الولد سقط
فطرحت بغير عاقلها الفرة وهذا اذا حملت بغير اذن الزوج فان سقطت باذن الزوج لا يجب شيء ولو عالجت
حتى سقط الولد فهذا كالشرب ولو امرت امرأة حتى سقطت لا تقضي المأثرة **جنس اخذ** في مسائل
الصبيان رجل اعطى صبيا سداً لم يسكه فطبا الصبي بذلك بحجة ية الصبي على عاقلة المعطى ولم يقل
له اسكه في الحث اذ انقضت ايضاً وكذا لو قال للصبي اصعدني وانقضت في عمره فصعد وسقط ظهره اليمن وكذا
لو امر عبد الصبي بكسر الحطب او بغير آخر ضمن ما توذمه ولو دفع الاستلح الى الصبي فقتل الصبي نفسه او غيره
لا يضمن الدافع بالهلع الحرام العاقل البالغ اذا امر صبياً بان يقتل رجلاً ففعل ضمن عاقلة الصبي ثم يرجع
عاقلة الصبي على عاقلة الكافر علم الصبي بنفسه او الله او لم يعلم رجل صاع صبياً على جائط فوقع فمات لا يضمن
وفي النوار لو قال له لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال له وقع فمات يضمن وجلة هذا شيع الخاوي اذا
كان الجاني صبياً او مجنوناً لا يخلو اما ان يكون في بني آدم او في الاموال وفي بني آدم لا يخلو في النفس او في جوارح
النفس عدا او خطأ في اللقار او في العبيد في الذكور او في الاناث ان كان في بني آدم فمقتل وخطأ سواء
واكان في النفس بحب الذية على العاقلة في ثلث سنين في كل سنة ثلث الذية واكثر في العبيد والاماء بحب
ذمتها بالغة ما بلغت الا اذا ازدادت على عشرة الا في حبيذ تنقص عشرة وفي الامة تنقص من خمسة الا في
عشره في ظاهر الزانية ولو كانت في بني آدم فيمادون النفس في الحر او الم يملغ نصف عشر الذية في الزانية
خسامة وفي المرأة ما يتجاوز خمسين بحب في مال حاله وان يملغ نصف عشر الذية بحب على العاقلة فيؤخذ في سنة واحدة
مال مجاوز الثلث فان تجاوز الثلث يؤخذ في السنة الثانية مالم يتجاوز الثلثين وان تجاوز الثلثين يؤخذ
في السنة الثالثة وهذا في الحر والاماء فيمادون النفس بحب في مال هذا في الجناية على بني
آدم اما في المال فيجب في مال بالغة ما بلغت **نبي منه** رجل جامع صغرة لا تجامع مثلها فماتت ان كانت
اجنبية بحب الذية على العاقلة وان كانت منكوبة فكالذية على العاقلة والمر على الزرع ولو ازال بكارة
امراته بحب او غيره بحب علم المر صبيتان وقتل احدهما على الكفرى فماتت بكارة احدهما بغير الكفرى بحب عليه
مر بالشر على الصبيته واصل هذا في الفتاوى الصغرى لو ذبح صبي بصبيته لا حد عليه وعلم المر لا نه
مواخذ ما يفعله وفي نوادر هشام صبي ابن اربع عشرة سنة تزوج امرأة ثيباً بغير اذن امه فوطئها الا هو عليه
بغير اذن امه يحزن الاب التكافع واختلف بغير اذنه فاقضها ديناً لا تدري ولم يترقبها قال محمد بن علي مرشداً والخير
كالصبي وفي النوار في المجنون او البعير السكون اذا قصد قتل انسان فقتله المصول عليه يضمن قيمة البعير
ودية المجنون كذا قال الفقيه ابو الليث في النوار وفي المتن في رجل مم كسر في مال فضر به انسان فسقط
ميتا وتروى المال فالتاقل صائر لذلك المال وشيابه التي عليه **جنس اخذ** في مسائل العبيد في شرع
الطحاوي الجناية على العبيد فيمادون النفس لا يخلو اما ان تكون من ملكه او غير من ملكه وكل جناية لو

المؤلف

الرجل المرأة وفي عين العود نصف الدية وقال بعض العلماء كل الدية لمن العين كذا لعينين الضيق
اذا دمي بها فاصابع عين امرأة والراعي يبيع سبعين او نحو في التوازن على ان يكون اسكافا انه يجب
في مال الضيق ان كان له مال فان لم يكن له مال فتنظر الى مسيرة ولا ضمان على ذلك قال الفقيه ابو الليث
انما قال يجب في مال لا يبري للبحر عاقلة فالك العقيمة لو كان للضيق عاقلة يحبس عليها اذا شهدوا اما اذا اتى
الضيق او شهدا الضيقان لا يجب شيء وذلك لان الناطق لو ان ضمان العين على امرأته ثلث اعيانها ان يكون
في اعيانها نصف بدل لذات وهو الذي في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان
يكون في اعيانها ربع بدل لذات كالبهايم ثم التي يجر عليها ويركب نحو الفرس والبغل والابل والبقر
والثالثة ان يكون الواجب في احدى العينين ما انتقص من قيمة كالشاة والكلب والسنور وغير ذلك
واما السنن في شرح الطحاوي في السنن القصاص البنية بالبنية والثالب الكتاب والفقر من الفقر من
ولا يؤخذ الا على الاصل ولا على الاصل بالاجماع ولو كسرت او زعجت من اصلها يجب القصاص
ولو كسرت بعضها فاسوة الباقية او اجمرت او اضرمت او د خلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا بقصا
ويجب الدية في ماله ولو ضرب سنن رجل حتى تحركت وسقطت ان كان خطا ويجب خمسمائة على
العاقلة وان كان عدا يقتض في التعدي وكسر بعض السنن فاسوة الباقية او د خل عيب يجب
مكومة عدل ولا قصاص فيها وفي الجائع الصغير قال يجب دية السنن خمسمائة ولو كسر بعض السنن
فقط السبعة لا يجب القصاص في المشهور من الزانية وروي ابن ساعدة في انه يجب رجل لم رجل
كثير بعض اسنانه يستحق من سنن الضارب ذلك العدد واذا كسر يد رجل سنن انسان والسنن
المكسورة من رجل على الكافر لا يكون على الضيق والكبير بل على قدر ما كسر من السنن وان كسر نصف
سنه او ثلثها او ربعها كسر استويا يستطاع في مثل اقق منه بمردان كان كسر امثالا ليس
بسنوي بحيث لا يستطاع ان يقتض منه فعليه ارش ذلك في كل سنن من الرجل ومن البقر ولا يزيد
دية الا دمي او شيء من الايدي على عشرة آلاف درهم او على اتم من ابل الا الانسان والمقدم
والموخر والاشايد والانياب الا هناس سوا وفي السنن اذا بقت لشيء على القالع وان بقت
بموجبة يجب مكومة العدل وان بقت سوداء بمثلها فانها لم تبت ولو ائتت المخلوع سنة سنة في مكانها
فبقت يجب الارش كاملا وكذا في الدن المقطوعة اذا اعادها الى مكانها فالثالث لا يعتبر هذا في
شرح الطحاوي وفي سنن الامام خراهن له لو ثبتت بلا قتاد لشيء على الجاني وكذا في الدن وفي
التوازن عن ابي يوسف في قلع سنن بالغ لا يؤخذ سنة انما ذلك الضيق ولكن ينتظر حتى يتولد وضع
السنن اما اذا ضرب سنن رجل فحكت ينتظر ولا وفي الفتاوى الصغرى ايضا قال لا يؤخذ في البالغ وفي
الزوائد في كتاب اليسوع اسادة الى ان يؤخذ وفي سنن الامام المسترخي سنن في الكبر الذي

في كتاب السنن
في كتاب السنن

السنن

البرج في نباته في الكسر والقلع وهكذا في شيع الشيعي وهكذا في المشتق قال ولا يؤخذ في السنن
صبي صرب سنن صبي حتى اقترعها ينتظر بلوغ الضيق ان يبلغ ولم يثبت يجب على عاقلة خمسمائة درهم
وان كان من النجم ففي ماله ولو قلع سنن رجل اميت سنة ولكن يؤخذ بالبرد من سنة الى ان يمتد الى النجم
ويسقط ما سواه وهكذا في شيع الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى وفي الجائع الصغير وهكذا في
العددي واللعام المسترخي واللعام خراهن له دية له فالحاصل ان النجم مشرع والخذ بالبرد الضيق
وفي الايضاح رجل ضرب سنن رجل فخرتها واضطربت ان كان حرا لا شيء فيها وان كان عبدا ففيها مكومة
عدل فلا تنظر في ان اجمرت او اضرمت واسودت بحسب الدية وان اصغرت خلت المسامحة دية
فيه والخذت وان حجب الدية كالاسود او فلولم تغير لونها كمن تركت خباء او فلولم يوجب على كل واحد
منها مكومة عدل ثم فيها اذا اضرمت واسودت او اجمرت انما يجب الدية اذا طاعت متفعة الضيق فان لم
تقت ان كانت من الانسان التي تربي بحسب الدية ايضا وان لم يكن واحد منها لا يجب شيء في الفتاوى
الصغرى واما اليد والاصابع وفي شرح الطحاوي اذا قطع اصبعها ثلث مفاصل فيه احدى تلك
الدية واكثر منها مفصلان ففي احدى ما نصف دية الاصبع وفي الاصابع في كل اصبع غير الدية اصابع
اليدين والرجلين سوا و اذا قطع اصبع رجل فشلت لفرق في جبينها او قطع بين البقي فشلت
الميسري فلا قصاص فيها وفيها الا ارش غيلة صيفة في وعند ما عليه القصاص في الاولى والارش في الثانية
هذا في الشيعي وفي مجمع التوازن رجل ادا ان يضرب كثر بالسيف فاخذ اللق السيف بيد في ضرب
صاحب السيف سيق من يده فقطع نصف صاحبه اكثر من المفاصل ضلله القصاص وان لم يكن من المفاصل
ضلله دية الاصابع واما اللق رجل فخلع طرف غيره ان بقت كما كان فلا شيء على القاطع وان لم يثبت مبيكا
فيه مكومة العدل لكن في المعقوب لم يثبت وليس فيه ارش مقد ولا قصاص واما اليد ففي شرح الطحاوي
اذا قطع اليد من نصف الذراع فخطا على الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع مكومة العدل عند ابي
حنيفة ومحمد ومالك فلو قطع اليد من المصنذ او الرجل من الخذ يجب نصف الدية وما فوق الكعب سبع دية اليد
يجب مؤجلة سنتين مثلها في السنة الاولى في السنة الثانية واذا كسر رجل يدي او رجلا
لا يجب في الحال شيء هذا في الفتاوى الصغرى ولو ضرب يدي رجل فشلت ان لم تقطع ولم تنبسط بحسب دية
اليد وفي شرح الطحاوي قال في اليد الشلاء مكومة العدل وفي الاصل لا يقطع طرفه بغير حق
وكذا العبد بالمعد وكذا بين الرجل والنساء وكذا بين العقوبة والشلاء وفي البقر قال محمد بن عمرو
في الانسان في كل واحدة الدية كاملا الا في اللسان والذكر والعقد والاروا على فم فبقت والحية
والضفاد اكسر وان قطع الماء او اذا سلس جوده والذواد اطقن فلا يستمسك الطعام وعشر لفرق
يجب في كل اثنين الدية العينان والاذنان والحاجبان والشفقتان والخيان واليدان والرجلان والاشيا

في كتاب السنن

مطل

...

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

او قد لا يرى طريق
الحاجة ثم جاءت الترجمة

ولا يمتنع شيئا وعليه الفتوى وفي الحار اذا لم يذبح كثر قتل على قتل اي جنته لا يشتر على قتل محمد بن ليس
ان يضمن النقصان بخلاف الذي يجلده والفرس غير مأكول اللحم ولو ضرب رجل حتى صار عرجا فمك قطع النقص
المشقة في النار وما يتولد منها رجل اقد استاد في طريق الحادة ثم جاءت التي قبلتها الى دار قوم فاحرقها
لا يضمن هذا في الفتاوى وفي الجامع الصغير وفي كتاب الاحكام رجل استاجر رجلا فاحرقه فاحرق
كدر غيره لا يضمن **قال** اللعام السني حتى يوفي يوم النحر يضمن ولو جرح رجل نارا في ملكه او في غيره ملكه
فوقع شرار من ناره على ثوب انسان فاحرقه فوضا في التنازل وهكذا في الزيادة في باب الحايط
المائل ووقع فالت لو طابت التي بشر النار والفتنة على ثوب انسان لا يضمن ولو وقعت جيرة من يد
على الطريق ثم من الارض اصاب ثوب انسان فاحرقه يضمن وفي الزيادة في باب الشهدا رهبتم في النحر
فاحرق ثوب رجل لا يضمن الحد اذا اخرج الحدين من الكبر وذلك فانوته فوضها على العلة وقبرها بالمطرق
فخرج مسددا المطرق العلة فاحرق رجل اذ فاقا عتقه فدينه على ما قلته ولو احرق ثوب انسان فتمت
في ما لم يلم يضمن بها بالمطرق وكذا في النحر اخرجت شررها فاصاب ما اصاب فهو هذا الجنس **الثالث**
في المشي والوضع وما يقتضيهما في المشتق رجل اذ رجل يامر فستر على حرة فكسرها لا يضمن ولو عثر
على صبي فقتله يضمن وفي الفتاوى رجل قصد على ثوب رجل وهو لا يعلم فاحرقه فحرقه في ثوبه الذي قصد على الثوب ولم يذكر
قدرا الضمان وفي الصون قال يضمن نصف الشئ وسواء علم بحلوه او لم يعلم وعلى هذا رجل وضع رجله على مكعب
غيره فحرق المكعب وكذا من قسبت من ثوب انسان وجذب صاحب الثوب رجل مرة في السوق فقتل ثوبه
بقتل هاتين رجل فحرق **قال** ابو القاسم الصنادرا كان في ملكه لا يضمن وان كان في غيره ملكه ضمن ولو ضلقت
فذه فحرق لا يضمن علم بذلك ولم يعلم رجل دخل دار رجل فاذن له بالجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا تحتهما
قارورة فيها دهن لا يعلم بها فاذا قد ذهب الدهن يضمن الدهن وخرق الوسادة ولو كانت القارورة تحت
ملءة قد غطاها فاذا لم يعلم بالجلوس عليها الاضمان على الجالس وكذا ان له بالجلوس على سطح فوقع السطح على حمار
الاذن ضمن **قال** الفقيه ابو الليث الوسادة فالملءة ولا يضمن بخلاف السطح رجل وضع جرة في الطريق
ووضع آخر جرة فخرجت احدهما وكسرت الاخرى الضمان على صاحب الجرة التي تخرجت وان اكسرت التي
تخرجت ضمن صاحب القرى وكذا لو اذنت في الطريق وكثر ذلك فدينه اصابها فاصابت الاخرى
لا ضمان على صاحب الهاربة وفي المشتق ضمن كل واحد منها جرة صاحبه سفيقة واقفة على الشط جاءت
سفيقة اخرى واصابت هذه الواقعة ان اكسرت الواقعة الضمان على صاحب الجاشية وان اكسرت
الجاشية لا ضمان على صاحب الواقعة وفي النصاب وذكر في التنازل وسمي اتمام يضمن الواقعة لان الامام
اذن لاصحاب الشئ ان توقعوا الشئ على الشط وما كان ماذن الامام كان مباحا مطلقا رجل مضى
ومعه ذباجة دهن فاستقبله رجل فاضطها فانكسرت في حاجة واصاب الدهن ثوب المقابل ففسد

ثوبه ان شئ صاحب الذباجة هو الضمان وان شئ الكفر اليه لا يضمن وان شئ ما دها يري ان ذلك
لا يضمن اذها صاحب شيئا وان راى اذها دون الكفر فضا على الزاوي رجل التي حجرة في قنار واده
لا يضمن الشئ وعقبة فتعقله انسان وهكذا يذن الامام لا يضمن ويغير اذنه ضمن وفي المشتق لا يضمن
مطلقا شيئا في كتاب الحيطان وفي الفتاوى لا يصغى اذا احدث شيئا في سكة غير نافذة ان كان مدنا من
من حلة السكك كوضع المتاع وربط الذبابة لا يضمن وكل واحد لا ينقطع بقنار واده ما ليس فيه من قنار
الطين والخطوب بيط الذبابة وبناء الدكان والفتور كمن بشرط السلامة وفي الجامع الصغير رجل يرفع
في الطريق شيئا او ميلا با او بني دكانا او جوصا فقتل ولعدي من عرض الناس ان يطلع ذلك يدينه اذا فعل
ذلك بغير اذن الامام اضرة ذلك بالمسلمين او لم يضر وعنه في يوسف توان له حق الحضوة والمنع قبل الوضع
وليس في الوضع بعد الوضع يسلم حق الحضوة اذ لم يكن فيه ضرر ويسوى في هذا الحق المسلم والكافر
والمرأة اما ليس للعبد حق نقص الذبابة المبنية على الطريق وان بالوعة في الطريق لا يضمن ويضمن للامام
ان ياذن له فان اذن مع هذا لا يضمن ما وقع فيه كالحضرة وادرجل ياذن وهو يباح اضر الخنازير والخز
ضمن والميراثا يضمن يضمن بالمسلمين لا يضمنه وانما لا يضمنه ان يضره وعليه ضمان ما عطف سواه اضرة
بالمسلمين او لم يضر ولو فعل ماذن الامام لا يضمن فان كان يضر بالجماعة لا يحمل للسلطان ان ياذن وليس
لا حد من اهل الذم الذي هو غير نافذ في يضره كنيما ولا ميلا با الاما من جمع اهل الذم اضر ذلك
بهم او لم يضر بخلاف الطريق العظيم وفي البعير عن محمد بن انا الهلاك بالفتح الميراث اذا اذن به انسان
او اذنه ان لم يكن استكة نافذة لا ضمان على الزاوي وان كانت نافذة ضمن الزاوي قال الفقيه ابو الليث
لا يجب الضمان مطلقا نافذة كانت او غير نافذة قاله جرح محمد بن في ديارهم لان الشئ يضر هناك ولا يضر
وفي الفتاوى والطين والخطوب بيط الذبابة لا تنافوت بين بلد وبلد ولو وضع خشبة في سكة غير نافذة
او درت لواء فطبت به انسان لم يضمن وفي الفتاوى لا يضمن مطلقا في التنازل اما يضمن اذا مشى
كل الطريق وفي باب السنين ان لم يره يضمن وان رآه لا يضمن **قال** وعليه الفتوى ولو امر الجير بتر قنار
الدكان لا امر فاقدمه ضمن الآمر وبغير امره ضمن الراش اما الامم بالوضوء في الطريق فوضا في الطريق
فالضمان على المتوقفي رجل مشى على الطريق فوقع على امرأة المرأة على رجل او متاع فاضدت ضمن الرجل والمرأة الدرك
وفي الفتاوى لا يصغى رجل ام رجله بوضع الحجر على الطريق فطبت به الآمر ضمن الواضع وكذا لو قال له
اشرع جناحا من ذلكا واين دكانا على ياك فطبت به الآمر او علمه وكذا اذا بني الآمر للامم وبارم ثم
عطب به الآمر ضمن الجرح الرابع في اشترع الميراث في شرع الطريق اذا اخرج الزبير من داه ميلا با
في الطريق فسط على رجل فقتله ان اصاب الطرف الداخل لم يضمن شيئا وان اصاب الطرف الخارج ضمن
وكذا وسطه وان اصاب الطرفان يضمن النصف والقياس ان لا يضمن شيئا وان استاجر رجل حلة

في المشتق
من سكة الدكان

في المشتق

ليبقى له او يحدث له شيئا في الطريق او يخرج جناحا وكان البناء جناية فاعطى هذا احد دمال فذاك
على المستاجر دون الاجر استحقاقا اذ استقط من بينه فاصاب انسانا فقتل بحيا لدية على عاقلة
الذي سقط من يده وعليه الكفارة و2 الفتاوى الصغرى استأجر رجل لغيره جناحا فناء واداه
او ما نوت او اخبر ان له حق الاستماع في القديم فسقط وقتل انسانا بحيا لدية على العجير وكان
قبل الفراغ او بعد الفراغ ويرجع العجير على الامر وان علم العجير ان ليس له حق الاستماع باخباره او غير
اخباره ان سقط قبل الفراغ من البناء فقتل انسانا فقتل العجير ولا يرجع على الامر قياسا واستحقاقا
وان سقط بعد الفراغ يرجع استحقاقا و2 عقبه الفتاوى وجعل قال آخر اجع في ما باه في هذا الحايض فقتل
فاذا الحايض لغيره ضمن الحاق ويرجع على الامر وكذا لو قال له اجع في حايض او كان ساكنا في مكان لا دار لها
من علامات الملك وكذا لو استأجر على ذلك ولو قال له اجع في حايض او كان ساكنا في مكان لا دار لها
يستأجر عليه ويرجع على الامر وعلى هذا لو استأجر اجيرا لغيره في حايض فقتل واداه ان اخبره ان له
حق الحيز فقتل على الامر وان لم يخبره فذلك مجاز في الشاة واستماع الجناح و2 الجناح الصغير
رجل جعل قنطرة بغير اذن الامام فقتل رجل المرو عليها فقتل العجير على الذي جعل القنطرة وكذا لو وضع
خشبة في الطريق فقتل رجل المرو عليها فقتل العجير على الذي وضع الخشبة ولو جعل رجل منهم قنطرة
او وسط حصيرا فقتل به انسان لا يضمن واداه ذلك رجل من غير العشيرة ضمن عند من عتقه طارعا
لها ولو قتل رجل من غير العشيرة باذن واحد من العشيرة لا يضمن كالمقتول باذن العائقي ولو قتل رجل من
العشيرة فقتل به رجل ومات لم يضمن اكل من الخبز الصلوة وان كان في غير الصلوة يضمن وعندنا لا يضمن
مطلقا الجناح في استحقاقه على الحايض المائل وفي شريح الطاوي الحايض اذا مال الى الجناح اما ان مال
الى ملك عام كالطريق ونحوه او الى ملك خاص ان مال الى طريق عام فالخصومة في واحد من الناس مسلما كان او ذميا
بعد ان يكون بالغا او صبيا اذن له ولديه بالخصومة او عبدا اذن له ولعله بالخصومة فاذا تقدم الى صاحب
الحايض فقال ان حايضك مال فادفعه كفاه ذلك الاشهاد للمحققين في الحايض و2 مجمع التوادل لو قال له
يبقي لك ان تهدم لا يهدم الاشهاد او انما يهدم مشهور ولو اشهد على حايض فانهم الحايض فقتل منه دابة
فقتل رجل لا يضمن وكذا لو وضع على الطريق شيئا فقتل منه دابة ووقعت على انسان وقتلته لا يضمن
الواضع الجناح الستاس في السعاية وفي نسخة الفتاوى العام صدد الاسلام الى ليس له في الميسوط
في كتاب اللقطة من سعي رجله الى السلطان حق عزه لا يخاف من وجوه ثلاثة احدها ان السعاية محي
محو اكل من يذبح ولا يكتفى وفي ذلك اجماع الى السلطان او كان فاستأجر يستغنى عن الضيق بالمال المعروف و2
من هذا لا يضمن السعاية ان يقول ان فلانا وجد كذا او لقطه فقتل انذكاره ضل لا اذا كان
السلطان عاذا لا يضمن بمن هب السعائيات او قد يضمن وقد لا يضمن لا يضمن السعاية ذلك اذا وقع في قلبه ان

في السعاية

فلا ينجي الى امراته او جاريته فرفع الى السلطان فقتل السلطان ثم ظهر كذبه عندهما لا يضمن السعاية
وعند محمد بن يعقوب قالوا والفتوى على قول محمد بن يعقوب لعل السعاية في زماننا قالوا الفتاوى العام على السعاية
والحاكم عبد الرحمن افتيا بوجوب القنان على السعاية ولو قتل رجل حايضا انسانا فقتل آخر في البيت
شدا لا يضمن ان لا يضمن الجاني اذا امر العوان باخذ المال فاخذ قتل العند الشهيد باعبار الظاهر
لا يجب عليه القنان وباعبار السعاية يجب قتل من عند الفتوى اما اذا لم يامر العوان لكن اذاه بدت
فاخذ من بيته شيئا لا يضمن قالوا قال الشيخ العام ظهير الدين المعين في الجاني لا يضمن مطلقا والسعاية
يضمن لانه يمكن دفع العوان اما لا يمكن دفع السلطان رجل قال عند سلطان ان فلانا فرسا جيدا او جارية
جيدة فالسلطان فاخذها فقتلها ولو كان الساعي عبدا لا يطالب بعد الفتوى في جميع التوادل وسواء اخصوه
السعاية عند السلطان او عند غيره اذ اذا فذلك الغير يحال بقدر على اخذ المال منه ولا يمكن دفعه رجل اشترى شيئا
وقبل له انك اشتريت بئر غال فباعه عند ظالم فاحسبه ان قال صيدا لا يضمن وان قال كذا يضمن
وستان مثل الجناح الساعي ثابة في كتاب الحدود واللعن **كتاب الحياض** وهو مشتق
على ثلاثة فصول الاول في استماع الجناح والثاني في عارة الحايض وموته والثالث في حايض يتنازع فيه
اشتان الفصل الاول وفي الاجناس قال هاشم قلت لشيخنا ما تقول في رجل له داران احدهما بمنه
والاخرى يسرة وبينهما طريق للسلمين فبنى ظلة فوق الطريق عليها قال في رواية السعاية لا يضمن بالطريق
له باس به وان خاص به بعد البناء واحد لا اهدمها وان خاص به بعد البناء فقتل منه و2 عقبه الفتاوى
وقال فيها وورع في اهدارها بعضها ونصب عدا متدا منته بحداد رجل وبني فقتلها فاشترى
رجل في ذلك الزقاق واداه لم يكن له وقت البناء في الزقاق واداه في الزقاق برضاها وعلى هذا لو استاذن
رجل في وضع الحجر على الحايض او حفر سراج تحت داره فقتل ثم بلغ صاحبا الدار واداه فطلب
المشتري دفع الحجر له فذلك وكذا السر والاداس شرط وقت البيع وقاق غير نافذة اذ استاذن
ان يتخذ طينا ان ترك من الطريق قدر الممر للناس ويرفع سريرا ويقتل في الا حايض مرة لا يمنع من ذلك
وكذا لو اراد ان يتخذ فيها اربابا او دكا نارا رجل حايض ووجهه في دار رجل فاداه ان يطبق حايضه ولا يصيل
لدا في ذلك لا بد فقتل وارجاه وصاحبه يضمن من القتل فانهم الحايض ووقع الطين في داره واداه فاداه ان
يدفن بئر الطين فقتل صاحبا الدار او لم يجرى ماء في داره فاداه فقتل او اهدمها فلا يضمن ذلك
الا بد فقتل اده وهو يضمن يقال لصاحب الدار اما ان يتحرك حتى يدخل ويصل او يفيض صاحبا الدار بانه قد
دوي عن محمد بن يعقوب اخذ الفقيه ابو الليث في صلي التوادل و2 وقته دارا شتركة بين قريتين بعضهم ان
يربطوا الدابة فيها وان يصنعوا الخشبة على وجه لا يضر بصاحبه وان يتصرفوا بعضا يضييق عليهم الطريق
لمرورهم ولو عطل بها احد لا يضمن ولو حفر الارض يؤمر بان يسوي فان نقى الحفر يضمن النقصان

عكس

وكذا لو كان الطريق بين قوم وموغير نافذ غير ان في الطريق ايضاً نقصان الحصى سكة نافذة في
وسطها من قبله او ادا ادهم ان يفرغ من قبله ويحولها الى ههنا وينفذ الى الجيران برلم منهم وكذا اكل واحد
من عرض الناس دأماً يفتن بملك اهل السكة اذا كانت غير نافذة وفي صلح النوارل وعل ادا ان يفتن
داؤه يستافا ليس بجاره ان يفتن من ذلك كانت الارض ضلبي لا يفتن في صر الماء الى جداره وان
كانت روضة يفتن من حورده الى جداره لا يفتن وعلى هذا اذا جعل مكان طاعة او جعل للقصاره
وعلى هذا لو ادا ان يفتن حتماً او اصطلاً وفي كتاب الحيطان للصد الشهد ان في هذا اذا ادا ان يفتن
فيها شؤراً لا يفتن الا في ما كان في الدكاكين او في الحظ او في مدافق القصارين لم يفتن قال للصد الشهد وكان
والذي يفتن بانه اذا كان الضرر بيننا يفتن قال للصد الشهد والفتوى عليه قلت وهذا هو المصالح في جعل
الرواية انه لا يفتن في صورته في اقل قسمه الاصل قبل باب قسمه الدور وجعل اصابه ساحة في القسمه واداد
ان يفتن بها ويرفع بناها واداد الكف منه وقال للصد الشهد ان يفتن في الشمس لاد يرفع بناءه ولان يفتن فيها حتماً
او تنوراً ولان كفتها واداد جاره فهو احسن لكن لا يفتن على ذلك وفي فتح صاحب البناء في عل بناءه باباً او كوة
لم يكن لصاحب الساحة منفعه ولصاحب الساحة ان يفتن في ملكه ما يستعمله ولو اتخذ رجل بركة في ملكه
او كريباً او بالوعة فنزنها حايط جاره فطلب منه جاره تحويله لم يفتن عليه فان سقط الحايط من ذلك لم يفتن
والشيخ الهام ظهير الدين كان يفتن في الزاوية واصل هذه مناقب في حيفه في وقعة في ثمانية الحائنة وفي
الفتاوى الصغرى في كتاب القسمه ووظائف است من يفتن سنبه ويكي ارون فيفتن قايها بروي فلم فانه
شريك است فاداد الشريك ان يفتن على هذا السطح حتى يصير في اسقفين ويمنع صاحبانه في لانه يستد
الفتوى ان كان في القديم بسقف واحد لاد يفتن وان كان بسقفين لاد يفتن الا في هذا القسم ان لا يفتن في اوله واداد
هذا الوقت كيف كان يجعل ارضي الوقت الذي يفتن في الناس من القديم وكذا اذا وقع البناء لاصحاب الساحة
لا يفتن فاداد ان يفتن ببناءه يستد في الترخيم والشمس في ذلك في ظاهر الرواية وقد ذكرنا هذا وما ذكره في هذا القسم
في غاية الحسن ولو اختلفا فاقام احدهما البينة على القدم والآخر على انه محدث فيقينة القدم اذ في شهادة
اهل السكة في هذا غير مقبولة **فتح آخر** في سبل الماء وفي التورية بل الفتوى في الطريق اذا
كان له سبل ماء في قناة فاداد صاحب القناة ان يجعل ميزاباً او كان ميزاباً فاداد ان يجعل قناة ليس
ذلك وهذا اذا افتاد في القدر وكذا لو ادا ان يفتن ميزاباً اطول من ميزابه ادا عرض او سبل ماء سطح
في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذا لو ادا ادها الذاد ان يفتن حايطاً ويستد واسبله ادا ادا ان يفتن
الميزاب عن موضع او يفتن او يسفلهم لم يكن لهم ذلك ولو يفتن ادها الذاد بناء ليسيلوا ميزابهم على ادها
لهم ذلك ولو كان لهم طريق في داره ادا ادها الذاد ان يفتن ساحة الدار ما يفتن طريقه لم يكن لهم ذلك
ويفتن ان يفتن من ساحة الدار عن باب الدار وفي فتاوى التنسقي ولان في سبل احيائها على

مطل

هذا القسم

ميسر

وسبل ماء العليا على الفتوى فاداد صاحب السفلى ان يرفع سطح او يفتن على سبله لذلك وليس له الجاد منه
لكن بطريق سبل ماء في طرف الميزاب ان ادهم السفلى او هدم المالك ليس له ان يفتن في الميزاب بالعمارة ليجر سبله
الماء لكن يفتن هو ويمنع صاحبه من ان يفتن **فتح آخر** السكة اذا كانت غير نافذة وفي الطريق الا عظم
ليس للاصحاب ان يبيعوه ولا ان يفتن فيهم فيما بينهم ان للمادة فيه صفاة ان دهم الناس في الطريق الا عظم
لهم ان يفتنوا هذه السكة حتى يتراموا وكذا ليس له ان يفتن فيها ميزاباً لمصبل الماء وان اجعل على ذلك
كلم ولا يفتن فيها ودرهم اما لهم ان يفتنوا في الحناس وفي المتن في السكة التي هي غير نافذة اذا وضع فيها حجر
او بطرأة او قوضاً فطلب به انسان لم يكن عليه شيء وان حفر فيها ميزاباً ففتح فيها انسان يفتن في داره بين اثنين
وفيها ايضا فاقا سدي رجل الدار المقصود منه في ظهرها طريق نافذ فاداد ان يهدمها ويجعلها طريقاً
نافذاً ليس له ذلك وان اراد ان يجعلها مسجداً لذلك ولمن شاء ان يدخل ويصل فيه وليس لهم ان يفتنوا طريقاً
يمرون وكذا لو اتخذها خاناً يفتن في الناس وجعل لها بابين لاد يفتن لها من شاء وليس لهم ان يفتنوا طريقاً
يمرون فيه اذا كان لرجل دار ظهرها في سكة غير نافذة مشركه بينه وبين غيره ادا ان يفتن باباً
ليس له ذلك ولو كان جعلها مسجداً ان كان الجدار الى الطريق الا عظم جاداً والآخر مسجد فاداد ان يفتن
له دار وله باب لاداد ان يفتن باباً لغير اسفل من ذلك الباب والسكة غير نافذة لذلك ان ابني ادها
السكة ولو اشترى بيتاً من سكة لغيره يفتن في داره واداد ان يفتن باباً في داره ويمنع في هذه السكة
يفتن بادهام هو ساقاً اما اذا صادت هذه الدار لرجل البيت لغيره ليس لصاحب البيت ان يفتن في هذه السكة ورجل
اشترى بيتاً من منزل محدود وحقوقه وصاحب المنزل يفتن في داره ليدخل في باب يفتن في السكة ان يفتن
البائع لطريقاً ليس له منفعه وان لم يبيت اختلفت المسألة في داره لانه ليس له المنع وما يفتن بسائل الفصل
وفي كتاب الحيطان رجل ادا ان يهدم داره وادهل السكة ضرراً لانه يفتن في السكة الحائنة لانه يفتن في هذه
وان يفتن الجيران ان كان قادراً على البناء يفتن على البناء فيلوا الحج ان لا يفتن ولو هدم داره فانه
دار الجار في غصب هذا الكتاب يات وفي فتاوى الفضل في كتاب الدعوى رجل يفتن في السقف الا يفتن في منزل
امراته ثم ادا رفته ان بناها بامرها ليس له لرفع البناء لها وكذا كل من يفتن في دار غيره بامر يكون
له وان يفتن امره لاد يفتن الا ان يفتن بها فحينئذ يفتن وفي الوصايا ان يفتن في داره لاصحابه بين اثنين
سقط لاصحابها بناء وعون فطلب من جاره ان يفتن في داره ليدخل في سائر ما بينهما
لان الزمان الاصل كان زمان صلح اما الآن فتد الزمان قال القاضي الهام لا يفتن على العمارة غير ان لا يفتن
بأمرها باتحاد الشئ حسيبة وفي فتاوى الفضل رجل هدم منزل امراته برضاها ثم بناءه بنقصة ونقصته
و يفتن لغير اسراء بماله ان يفتن في امراته لم يكن له ان يفتن في داره ليدخل في سائر ما بينهما
وقت البناء انه يفتن ليرجع عليها كما كان البناء لادان لم يفتن في البناء لها ولا يفتن في داره ليدخل في سائر ما بينهما

التي
في
التي

التي
في
التي

في حكمها وما يتصل بهذا ايضا وفي عصب القتاوي رجل عرس شجرة الفرساد في الطريق ان كان ايضا
بالطريق لاجلاس بر ويطلب للذي عرس فرساده وودقه وان كان الشجرة في المجد لاجلاس باجل قوتها ولا يجوز
اخذ درهما ولو عرس على صفة مرفقا رجل ليس له شركة في الفرساد فبما اخذ بملكها له ذلك ان كان يضر
بالناس والاولى في رفع الحاکم وفي صلح القتاوي اذا كان رجل يخلد في ملكه فخرج شعبها الى ملك غيره فارد
الاخذ بملكها له ذلك وفي بيع التوازل وبيع الباع من كثر ضيعته ولباع التجار اعضاها متدلية في هذه
الصيغة فلو لم يترى ان يأخذ الباع بتفني ما كان في الضيعة المبيعة فلا نقصان وكذا لو وردت لها
حايطة على صفة شاحصة في دار جاره فارد صاحب الدار ان يقطع رؤس الخندق ان لم يكن البناء
عليها لولها لا يقد على القطع وان كانت صغيرة تقطع فلو قطعها صاحب الدار وهو حال لا يجر عليه
ان اعلم برضاها او قطعها لا يضر وان لم يعلم من في العقب في رجل له دار قد دلت اعضاء الشجرة
لرجل اخذت سواء داره فقطع صاحب الدار النقصان اذا كان لصاحب الشجرة ان يرفع سواء دار
من غير ان يقطع بان يجر اعضاءه ويشد هاجل من وان كانت غلما لا يمكن ان قطعها من الموضع
الذي يقطعها الحاکم لو دفع اليه لا يضر وان قطع اكثر مما يقطعها الحاکم من عصب القتاوي والفرس
الفصل الثاني في الحايطة وعادة وفي التوازل حايطة بين اثنين سقط لهما عمارات عودة
فطلب من جاره ان يبني دابة لا يجبر وان بنى احدهما في ملك نفسه قال الفقهاء انما يثبت هذا
قول علمائنا وقال بعضهم لا يثبت ان يكثر شرا بينهما قال الفقهاء بغير ما ذكرنا ذلك كان زمانا لصلح وفي
بيع القتاوي رجل اشترى حجرة وسطها ووسطها مستويان فاخذ جان حوتها حايطة بينه وبين جاره
ليس له ذلك فلو ارد ان ينفذ من الضعيف حوتها ستره ان كان اذا صعد يتبعه في دار جاره له
المنع وان كان لا يقع كمن يتبع اذا كان على السطح ليس له المنع ولو كان الدار بين الضعيفين لم يجر
سواء وصلاهم الدار دابة لهما العادة فان الوصي يرفع الاموال في القاض حتى يجبر على العادة طاعة
ادعاهم مشترك انهم والى الشريك العادة يجبر هذا اذا بقي شيء اما اذا انهدم الكل وصار حراء
لا يجبر فان كان الشريك معسرا يقال له اتفق حتى يكثر ويتكلى الشريك والحر اذا كان بين شريكين
قالب احدهما ان يستقيم يجبر وفي ادب القاضي من القتاوي لا يجبر ولكن يقال له اسبق وانفق ثم ابيع في
حقته بنصف ما انفق وفي دعوى التوازل عن محمد في الحام بين اثنين انهدم منه حايطة بيت واحتاج
الى مرتبة دابة شركة المومة لا يجبر لكن يقال له قران شئت ابناء واذ آجرت فخذ من البقرة قدر نفقتك
ثم نصيران في سواء وفي القوم في كتاب القوي في البيعة المشتركة والدواب المشتركة يجبر كل واحد منهما
على عاقبة سفل رجل على غلوه لغيره انهدم ما لم يجبر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب الحيوان
شئت فابن السفل والعلق من مالك ما منع صاحب السفل من الا تتلف به حتى يرد عليك قيمة البناء

وذكر اخصافا في بيع ما انفق وفي الحايطة بين اثنين لو كان لهما على خشب فبقي احدهما للبناء
ان يقع الاخر من موضع الخشب على الحايطة حتى يطمع نصف قيمة البناء مبنيا وفي الاخصاف حايطة مشترك
بين اثنين اراد احدهما نقصن الحايطة والى الشريك اكل حال لا يخاف السقوط لا يجبر وان كان
بجانب يخاف من الحام ان يجر يجره الفضل في بيع حايطة في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك اكل لا يمكن تجبر
كان زاس الحايطة عريضا يمكن ان يبني حايطة في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك اكل لا يمكن تجبر
كذا في غير الامام ان يجر يجره الفضل وعلى الشريك وفسر الجواب ان لا يقيم الشريك فهو ينفق
في العادة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق كان اس الحايطة لا يقبل القسمة وفي شراك قتاوي
الفضل لوجهما وامتنع احدهما عن البناء ويجبر ولو انهدم لا يجبر ولكن ينفق من لا يتلف به ما لم يستوف
بنصف ما انفق فيه منه ان ضرر ذلك بنقصا القاضي اكل يضر نصبا بنصف قيمة البناء وان انهدم او
فان الوقيع فهدم احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحايطة عريضا فهدم احدهما باذن الشريك لم يجر
انه يجبر الهام على البناء ان اراد للآخر البناء كما لو هدمه وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للآخر
قيمة ولا يرد له الا من قيمة بينا والحايطة فانه يضمن قيمة نصيبه من الحايطة بالغة ما بلغت
وان كان للآخر قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا اذا اختار ان يترك التراب عليه ويضمن
قيمة نصيبه خيلئذ لا يرفع منه قديمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء والحايطة
يقوم الحايطة بارضة وبناء ثم يرفع منه قدر الارض ببناء البناء فيضمن نصيب الشريك ما بقي من بناء
وفي دعوى التوازل اكل نصيبه قد ما يبني فهو متطوع وان كان نصيبه قد ما يبني يرجع على شريكه
بنصف ما انفق وعن محمد بن مسلم ان كان لهما على حوتة وانهدم والى الآخر العادة فبناء احدهما بنح الآخر
من وضع الحوتة حتى تودي نصف ما انفق وان لم يكن عليه حوتة لا يجبر على العادة ولا يرجع بشيء له
بمنزلة السرة وهذا كله اذا انفق في العادة بغير اذن فان انفق باذن صاحب او ما لم يملك بنصف
ما انفق وفي البناء المشترك اذا كان احدهما غائبا وهدم باذن القاضي وهدم بغير اذن لكن بني باذن الثاني
فهذا بمنزلة اذن الشريك لو كان حاضرا ويرجع عليه بما انفق لو حضر وفي صلح التوازل جدان بين اثنين
لو كان لكل واحد عليهما فانهدم واحد منهما غايب فبناء الآخر ان بناء بنقص الحايطة الاول فهو متطوع وليس
له ان ينفق للآخر من الحجر وان بناء بغير او خشب في نصيبه لم يكن للذي لم يبن او يجر عليه حتى يودي
نصف قيمته جدان بين اثنين اراد احدهما نقصه فقال للآخر اذن لي وانا ضامن لك انهدم من بيتك
الضامن ليس بشيء والله اعلم **فصل آخر** جدان بين اثنين ولهما على حوتة اراد احدهما ان يزيد
عليه حوتة ليس له ذلك بغير اذن صاحبه جدان بين اثنين اراد احدهما ان يبني عليه سقفا آخر اراد
ان يبني عليه بالعمارة سقما جاره فانه ينفق ولو كان كوة مرتفعة على هذا الحايطة المشترك اراد ان يجعلها

مطل

فصل آخر

ممتنع من هذا اقل ولو اريد ان يضع عليه سلكا يمنع الا اذا كان في القدم كذلك جدار بين اثنين
 لها على حدة غير ان حوله ارضا اقل فالتقاء بينهما نصفان ولو كان احدهما على حدة وليس للاخر على حدة
 والجدار مشترك بينهما قلنا الفضايا التي بينهما ان يضع عليه حوله صاحبها كما يحاط به فكل
 الاثر في ان احدهما في كمال الفضايا كان جذوع ارضه اكثر فلا حرج في زيد في حوله كما يحاط به ولم يذكرنا ان حوله
 او حديث ولو كان احدهما على حدة وليس للاخر على حدة فادان يضع والجدار لا يحاط به فكل
 بان الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فارفع ذلك عن الحائط لتستوي بهما حدة وان شئت
 فخط عنه بقدر ما يمكن لشريك من الحائط جدار بين اثنين احدهما على حدة جذوع والاخر على حدة
 واحده فلصاحب الجذوع موضع جذعه والحائط لا يخرجه شيئا في الفصل الذي يلي هذا الفصل تمامه
 جدار بين اثنين وتيقن ان احدهما ان يصعد الى الكفر ينبغي ان يقول له اني هو كذا فكل من يري ان يرفع
 في وقت كذا فيشهد على ذلك فان حضر فيها وان لم يحضر فله ان يرفع الجدار فان سقطت حوله لم يضر
 وفي صلح التوازل لو كان حوله احدهما في وسط الجدار وحوله الاخر في اعلاه فيريد صاحب الاوسط ان
 يرفع حوله ويضعها في اعلى الجدار فيكون الجدار في الاسفل الى اعلى بينهما ولا يضر على صاحب الاوسط فله
 ان يرفع وان كان له مقتضى لا يضر وقد وجد هذا مطلقا انه ليس له ان يرفع حوله فكل حائط اما لو اريد
 ان يستقل الجذوع في اعلى الحائط الى اسفله لا يضر ولو اريد ان يرفعها من الارض الى الاسفل ومن الارض
 الى الارض ليس له ذلك في هذه الاثني فضلي جدار بين اثنين نقصناه واداد احدهما ان يبنى الجدار
 فما كان لشريك ان يرفع من ذلك حائط بين اثنين فيصير احدهما ارفع فله ان يرفعها وان يرفعها
 فلما بلغ البناء الى موضع سقف هذا الجدار بين اثنين لا يضر والزاوية قدر ذراع او ذراعين لا يضر
 وان كانت اكثر من ذراعين حائط بين اثنين لا يضر على حوله الى احدهما فمقدم الذي ليس له حوله
 رفعه واشهد عليه فم يرفع حوله او اقربا للحائط لها وانه ماثل في حوله وانه تقدم اليه وانه يرفع معه
 فافسد على شريكه فهو ضامن من نصف القيمة وما انفق الشريك في الحائط فيكون اذن صاحب ليس له مطالبة
 صاحبه الا ان يشاء ان يرفع حوله وقد ذكرنا المسائل في صلح التوازل **الفصل الثالث**
 في الحائط يتنازع فيه اثنان وفيه لاقضية حائط ادعاه رجلان وعلى الباب احدهما يقضي الحائط والباب
 بينهما نصفين عند الجذوع واما الحائط بينهما والباب الذي يلقى اليه وارجو انه اذا كان للباب
 غلقان في كل جانب واحده فبها رجلان ادعيا حائط ليس الحائط بمقتضى بناء احدهما وليس
 لاحدهما على جذوع او غيرهما يقضي بينهما نصفين فكل من ادعاه عليه هراوي او يراي فذلك ولو كان احدهما
 عليه جذوع وليس للاخر ذلك فان الحائط لصاحب الجذوع وان كان احدهما عليه جذوع ولغيره لا يضر ولا يضر
 هراوي لم يذكر في الكتاب قال بعضهم لا يتجوز مجزوع واحد وقد روي عن محمد انه يقول ولو كان احدهما

على خشبة واحدة والاخر على عشرة خشبات ذكر في كتاب الاثر انه يقضي لصاحب العشرة والاخر في جذوع
 وهكذا في كتاب الدعوى وفي كتاب الصلح الحائط لصاحب الجذوع ولا يضر جذوع الاخر ولو اضره
 ان الحائط بينهما على احدى عشر سهما ولو كان احدهما على جذوع والاخر عشرة اختلف المسألة بينهم فبهم
 قلنا بعضهم جذعان بمنزلة جذوع واحد وقلنا بعضهم بمنزلة الثلاثة ولو كان احدهما ثلاثة وللآخر
 عشرة فبها وكذا لو كان احدهما على عشرة والاخر عشرة فبها نصفين وفي كتاب الصلح ايضا ان
 كان الحائط متصلا ببناء احدهما يقضي لصاحب الاتصال والاخر لزمان تربيع وملازمة فاقضال التربع
 ان يكون انصاف لرب كل واحد من الحائطين واخذ في انصاف لرب الاخر كما في الحائط من مذكر او كبر او كان من
 الخشب ان يرفع ساحة احدهما مركبة في الكفر فكل من الاتصال انصاف لربيع او اتصال مجازة يقضي بينهما ان كان
 لاحدهما تربيع والاخر ملازمة يقضي لصاحب التربع وان كان احدهما اتصال تربيع والاخر على جذوع
 فصاحب الاتصال ادري وصاحب الجذوع ادري من اتصال الملازمة ثم في اتصال التربع هل يكتفى من جانب واحد
 فكل رواية الظاهري يكتفى بهذا الظاهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جواربه ربع ولو اقام البينة فقولها
 ولو اقام احدهما البينة قضى له وفي النقص الذي يدبر فضاء الدرك حتى لو اقام الكفر البينة فقولها ولو
 كان احدهما على حدة والاخر جذوع استويا وكذا اذا كان محسنا من ناحية احدهما ولو اقام البينة
 ان احدهما يقبلين قوله بالحائط يقضي بحضته وان كان احدهما على جذوع الاخر فلصاحب القليل ان
 يزيد جذوعه مشرا لغيره فاختلاف في حصة القطع الى احدهما او في الحائط انصاف اللين والطاقت
 الى احدهما قلنا ابو حنيفة يقضي بينهما وعندنا يقضي لرب القطع وانصاف اللين اذا كان لاحدهما
 عليه اربع من لبن او كبر فالحائط لصاحب الاربع ولو اقام اثنان الحائط لهما بعينه والخشب لهما فلصاحب
 الحائط ان يامر برفع الخشب وذكر الخفاف انه ليس له ذلك قال ابو يوسف في النظر يرفع على الطريق
 على حائطين احدهما في ملك صاحب القطع والاخر في مقابلة عليه خشب القطع فاختصم فيه صاحب القطع صاحب
 الدار ان تنازعا في الحائط ذكر في الاقضية انه لصاحب القطع وهكذا اشار محمد وقال بعض المسألة
 انه يقضي لصاحب الدار وان اتفقا على ان الحائط ملك صاحب الدار فكل من اختلف في وضع الخشب فلصاحب
 الدار ارفع خشب فظاهر المذهب ان صاحب الدار قول صاحب الدار فكل من اختلف في الخفاف حائط
 بين رجلين اراد احدهما ان يقسم لا يقسم والله اعلم بالصواب **كتاب القصد**
 وهو من قتل على فصلين الاول في وجوب القصاص والشيء في غصب الصبي والمقتار والتلك في الذوات
 والاربع في الظلم والحادية في الخاسر في الظلم والبينة وهوها والمساكن في النوى المستأجرة في المنقولات
 الجبر الاول في حق القدر في الغصب في العين حق لا يتحقق غصب العتق عند حنيفة وابي يوسف
 والاخر والمقصود ان تغيب الغاصب على وجه زال الا من عنه وبطريق غفلة منقصة زال ملك المقصود منه

عنه ودخل في ملك الفاضل وجب عليه الفاضل ولا يحل التنازل حتى يؤدي الفاضل مثله اذا غصب جنطة
فقطها او صديقا فجعل آية ولو غصب فيها او فقة فجعلها آية فانه اذا ردهم لا ينقطع حق الملك عنده خفيف
ولو غصب ثوبا خفيفا امر او اصفر او غصب سويقا فقلته يمين فالمغصوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته ثوب
ايسر وان شاء اعطاه ما زاد الفسخ فيه وما زاد الثمن وكذا المغصوب وثمرة البستان اما في يد
الا اذا اتى في يد وطول فيخرج بخلاف طبيعة الحم ان يضمن بالخيار الا اذا ادعى جفاء التمس نقصان الولادة
يجوز بالولد اذا كان بالولد وقاء ومن املت غير الذي ادخله ضمن ولو املت غير المسلم لا يضمن
وفي الاجناس الغصب عبادة عن بيع الفسخ يمكن قتل بغير اذن صاحبه عليه وجه يتعلق به الفاضل اما
من غير ضرر في الحر لا يضمن غاصبا حتى لو منع وجب من دخوله اياه او لم يمكنه من اخذ ماله لا يكون غاصبا
بذلك وكذا لو منع المالك عن المولى حتى صاعته المولى لا يضمن ولو نقلها عن موضع يصير غاصبا في
شدة الطمأنينة والمغصوب لا يخلو اما ان يكون غير منقول كالأثاث والحاوت والطاقوت وغيرها
او يكون منقول والمغصوب على ضربين اما ان يكون مثليا كالكيالي والودني الذي ليس بتعيين ضرر
يعني غير المصوغ والعددي المتقارب كالنبيق والحلوى والفلوس وما اشبه ذلك من العددي الذي
لا يتفاوت او يكون غير مثلي كالحيوانات والذريات المتفاوتة والودني الذي في تعيينه
ضرر وهو المصوغ منه اما اذا كان غير منقول فانه يندم باقية سماء او جفاء سبيل فذهب بالبناء
والاشياء او غلب السيل على الارض فبقيت تحت الماء وانما ان كان غاصبا خفيفا في يمينه
اللفظ واجمع انه لو تلف من سكه يضمن وكذا لو قطع الاشجار ضمن ما قطع بالجماع ولو هدم رجل
آخر او قطع اشجاره وجر آخر فان لمالكه ان يضمن العادم والتالط دون الفاضل عند ارضه يضمنه والى
يوسف بق ولودع الفاضل في الارض المغصوبة بالخارج له ويضمن نقصان الارض وفي الخارج
الغصير يرفع قدر ما يضر وما اتفق ويصدق بالفضل واما اذا كان المغصوب منقول فذلك
في يد الفاضل او استهلكه ان كان المغصوب مثليا فله يضمن واذا كان غير مثلي فله يضمن يوم النقصان
وفي الجاهل الصغير ان كان مثليا فانقطع المثل عن ايد الناس يضمن قيمته يوم الخصومة عند خفيف
وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الاقطاع ولو استهلك غير الفاضل في يد الفاضل
فالمغصوب بالخيار ان شاء ضمن الفاضل ويرجع الفاضل بما ضمن على المستهلك ان شاء ضمن المستهلك
ولا يرجع هو على الفاضل وكذا لو غصب من الفاضل غاصبا كمن وهب له يدين او استهلكه فان المغصوب
بالخيار وقوا الفاضل على يدين ولو ادع عند رجل وهب له عند فالمغصوب بالخيار ان شاء
ضمن الفاضل ولا يرجع هو على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع المودع على الفاضل بما ضمن ولو استهلك
المودع فالجواب على هذا وقوا الفاضل على المودع وكذا لو كسب الفاضل او هب له فذلك كان المغصوب

ان يضمن ايتها شاء فان ضمن الفاضل يرجع الفاضل على المستاجر ولا على المودع ولكن يسقط دينه بملك
الارض في يد المودع وان ضمن المودع او المستاجر يرجع على الفاضل بما ضمن الا اذا استهلك في يد المودع وعلى
اهد ولقد علم ولودع الفاضل فذلك عند كان المغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن لا يرجع على صاحبه
ولو استهلك المستاجر فحق الفاضل عليه ولو باع الفاضل من بالخيار يضمن ايتها شاء وان ضمن الفاضل
ما يبيع والتمس له وان ضمن المشتري يرجع على البائع وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن على البائع اذا باع
الفاضل وسلم اما بدو التسليم فلا يحل الفاضل ولو نقل المغصوب في يد الفاضل ضمن الفاضل النقصان
الا ان يضمن ذلك النقصان بجنابة غير هذا الفاضل فالمغصوب بالخيار في النقصان ان شاء ضمن الفاضل
ويرجع الفاضل على الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على احم ولو ادع المغصوب في يد الفاضل
فصاحبه ان يسترده مع الزيادة ولو ادع في يمينه في يمينه او انتقصت ثم هلك ضمن قيمته
وقت الغصب في قولهم جميعا ولو لم يهلك وردة على صاحبه ان النقصان في اليد ضمن قيمته النقصان
ولو كان النقصان في التسليم لا يضمن ولو استهلك بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب وان استهلك بعد
الزيادة بخوان يبيع ويملك في المشتري فذلك في يد المشتري فالمغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الفاضل
بقيمة وقت الغصب وجاز البيع والتمس للفاضل وان شاء ضمن المشتري قيمته وقت الغصب وبطل البيع ولا
ان يرجع على الفاضل البائع ليس له ان يضمن الفاضل التسليم في ولا يضمنه بق وفي حادثة الاجل اذا غصب
كذلك فانه يضمن عليه بقيمة الجير وعليه البئر ولو احرق كدرا سنان يضمن قيمة الجير ويضمن ان كان البئر اقل
قيمة منه في التسليم اذا كان مارجا فله القيمة واذا كان الخارج اكثر فله مثل وعليه الجير القيمة وفي نظم
الزبد يضمن المسلم المسلم في ستة اشياء منها اذا غصب شاة فقصر في يده وقدر منها الزبد والشاة
اذا وقت فيها فارة ثم اراقها مسلم على مسلم يضمن له قيمتها منها التكليم والباذي الجلم والهند المعظم اذا تلف
متلف يضمن عندنا ومنها السدحين اذا عرقوا الفاء في ارضه وفي الفناوي رجل غصب من رجل ما لم يضمن
ذلك المالك غير المغصوب منه فالحق والمالك الجاني بين تضمن ايتها شاء وان ضمن الفاضل لم يبرأه وان ضمن
الشيء برئ الاقل وفي الجاهل في باب غصب الصبي قبل البيع عن محمد سماعة ان تضمن احداهما ان ما وجب له
لاخر لا ذر حتى من اختار تضمنه بذلك او دفع الفاضل عليه تايدون النقصان والرضا لا يبرأ الفاضل من النقصان
القول ان يضمن شيئا قبل ان يضمنه المالك وفي بيع الجاهل الكبير في باب الغصب وضمان القيمة اذا غصب الرجل
من آخر جارية فبقيها له ثم اصابته ففزع الفاضل الاقل شيئا الى القاضي ونقاد قواعل امر على وجهه فان الفاضل
الاقل ان يضمن الفاضل لثاني قيمة الجارية الا ان كان له ان يستردها فادفع الثاني الفاضل الاقل
برئ كما لو دعه عنها **نوع آخر** وفي الاصل المشتري من الفاضل اذا اعتقه ثم اجاز للمالك البيع
فقد اتفق عند خفيفه وابي يوسف رجحا وعند محمد لا ينفذ ولو ان المشتري من الفاضل اذا باعه ثم اجاز

المالك البيع الاول لم ينفذ البيع الثاني بالجماع اما منفذ البيع الاول ولو باع الفاضل من قبل ثم اشتراه
ثم احاد المالك البيع الاول لا ينفذ البيع الثاني بالجماع ولا ينفذ البيع الاول من قبل المالك الا ان كان المالك
ان في البيع الفاضل او وصل البيع الى البائع باق وبصر وصل يفسخ البيع والقض في ملك فسخ البيع الموقوف
ولو لم يجر المالك ولكن ضمن الفاضل ما زاد البيع ولا ينفذ الصق هذا في الجماع الصغير وقال في الاصل غير ذلك
روايتان ولو ملك الفاضل المفضول من جهة المفضول من جهة المفضول او اذ كان بعد ما عدا من غير بطل البيع بطراز
المالك اذ بات على الملك الموقوف المشترى على البائع بالجماع او اذ باع او اذ عاقب ثم تم البيع لم ينفذ بالجماع والمشتري
من الراهن اذ باع او اذ عاقب ثم احاد المالك الموقوف المبيع اذ عاقب ففسخ البيع والحق بالجماع وكذلك المشتري من الوارث
والثمة مستقرة بالدين الفاضل اذ اكر المفضول فالجواب فان ملك المفضول من غير الفاضل او من غير عمل
وضمن المالك القيمة له ان يستعين بالجماع في حال القيمة ثم يصدق بطلان البيع بين ما اذا كان الفاضل
غنيا او فقيرا والفقير انما يجوز اذا كان فقيرا ولو باع الفاضل لاداة المفضول واخذ ثمنها واستهلكه
ماتت لاداة عند المشتري وضمن المالك المشتري وبيع المشتري على الفاضل لا يستعين الفاضل بما فعله في
اداء الثمن وليس على الفاضل في سبكي الذار ودكوب لاداة اجرة وكذلك كل عين وكذلك في قطيعها ولقب
المسئلة منافع الاعيان لا تقتصر بالفرض والاختلاف عندنا **نوع آخر** في رد المفضول
وفي فتاوى شافعية بقرعة عضبها رجل ثم عضبها فاضل كغير الفاضل قل ثم سرقتها المالك من فاضل
الفاضل لعنه عن الاستزاد منه بما من نفسه وبقضاء الفاضل بالبينة ثم ان فاضل الفاضل استرددها بالبينة
وعجز المالك عن خاصته يسره في خاصته الفاضل قل يرد المفضول والقيمة وفي الفتاوى رجل عضب
عصبي شيئا ثم رده عليه كان الصبي يعمر الاخذ ولا يعطى يعاود عن القمان وان كان لا يقدر لا يبرأ وفيه
ايضا رجل استهلك ثوبا لرجل ثم جاء بتميمه فقال المفضول من له اريد بها يجبر على قبول وفي الودية وعضب
العين يتحقق بالحقية حتى يبرأ بالوضع بين يدي صاحبه ولو وضع في حجر المالك وهو لا يعلم انه ثوبه في انشاء
واخذ من حجره وذهب وهكذا الخاذاذ يبرأ عن القمان ولو وضع بين يدي لا يبرأ وفي الاصل رجل عضب
ثوبا ثم اكسى الثوب ربه الثوب فليس حتى يفرق ولم يبرأ وكان طعاما فذوقه حتى اكمل برئ عن القمان عندنا
وفي الاصل ايضا لو اقام الفاضل بالبينة انه رد لاداة المفضول على المالك واقام المالك بالبينة انها ماتت
عند المفضول بركبه فولى الفاضل قيمتها وكذلك لو اقام المالك بالبينة انه هدم الذار واقام الفاضل
البينة على الرد واللعن المستحق حتى يبرأ اعاد المسئلة في لغير الكتاب وذكر فيها الخلاف فقال لو اقام المالك
البينة انه عضبها ونفقت عنده واقام الفاضل بالبينة على انه ردها عند محمد لا يضمن فعند
ابي يوسف يضمن فمخترق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم **نوع آخر** في كيفية القمان
وفي الجرد لو عضب دراهم في بلد او نابت فطالبها في بلد آخر فطالبه تسليمها وليس له ان يطالبه بالقيمة

وان اختلف الشعر ولو عضب منه عينا ثم لقيته في بلد آخر العين في يد والقيمة في هذا المكان مثل القيمة
في مكان العضب واكثر فلفعضوب منه ان ياخذها وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان قيمتها اقل من ثمن
العضب فلفعضوب منه بالجنايا وان شاء واخذ القيمة على سيرة مكان العضب وان شاء انظر حتى ياخذها في
المكان الذي عضب ولو وجده في البلد الذي عضب وقد انتفض الشعر لم يكن له حيا ولو كان العين
المفضولة هالكه وهي من ذوات الامثال كالحمار الشجرة المكان الذي انتفض مثل الشجرة المكان الذي
عضب واكثر برئ برئ والمثل وان كان الشعر في هذا المكان اقل فلفعضوب منه بالجنايا وان شاء واخذ القيمة العين
حيث عضب وقت العضب ان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان المفضول اكثر فلفاضل بالجنايا وان شاء اعطى
مثل حيث عضب الا ان وصفا المفضول منه بالناجزة او بالقيمة في المكانين سواء فلفعضوب منه ان يطالبه بالمثل
جنس آخر في عضب العقار والقبيل وما يتعلق به رجل قلع ثالثة من ارض رجل وعرضها في ملك
الارض في ناحية فبكرت فالشجرة الذي عرضها وعليه قيمة الثالثة يوم قلعها ان كان قلع الشجرة يقدر بالارض
يعطيه صاحبها قيمتها وان لم يقدر يوم القلع وجعل قلع الشجر انسان في كونه يعرف القيمة ومعرفة ذلك
ان يقدر الكرم مع الاشجار المقلوعة مع الاشجار التي هي غير مقلوعة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء اسك
الاشجار ويقدر قيمة النقصان فاما كان كانت قيمتها مقلوعة وغير مقلوعة سواء ولا شيء عليه رجل اراد
سقي ارضه فغرس اشجارا حتى فسدت زرعه لم يضمن من مفضول اراد انسان ان يرضى او لا يرضى
منه ان يقول الثمن عن موصفه يكون وان لم يجوز له يكون رجل عضب طاهون لرجل يبرأ ما وهما في ارض غيره من
غير طيب صاحب الارض لا يحمل للمسلمين الا متعلق بهذه الطاهون اذا اعلوا بذلك لا شرأء وله اجابة
وله طحايا جارية ولا عادية ولو عضب كاهنا وعرفه في دوي يطيب له الزنى لانه لا يزوج حصدا بالهتارة رجل
اراد ان يرضى في ارض غيره ان كان له طريق لغيره ان يرضى وان لم يكن له طريق لغيره ان يرضى ان يرضى
من ذلك لا يرضى ولا يرضى اذا منع ليس له ان يرضى ان لا يرضى بمقابلة الصبي لغيره وهذا في حق الواحد
انما في الجماعة فليس لهم ان يرضوا بغير رضاه واما الموقوف في الطريق الحديث فاحذر صاحبها هو الذي حصل
ملكه طريقا جادا للمرور وان لم يعلم ذلك ولكن لا يعلم ايضا انه عضب كذلك الجواب كذلك انظر في شافعية
بناء على ان الموقوف في ارض الغير اذا لم يكن فيه ضرر فله سباحة اختلف المشايخ فيهم فيه الاكل من ارض
المحذور ومما اتفق عليه بالبارسية ومن ميان بين يطيب لادارة وفي الكرم والاشجار اذا كان يعرف
ادبها لا يطيب لادارة ولا لغيرهم وان لم تعرف طاب وهذا في نصيب الكرم اما في نصيب بيت المالك
ينبغي للمستطاع ان يتصدق وان لم يقدر لاي ثم البينة الى احرام اقرب كذا في ابو يوسف وعالمكون فكلوا
فيه والمختار ما قال ابو حنيفة وابو يوسف دهما ان في احرام اقرب وغرقت كل مكان يكون علم ما لم يتم الدليل
بحلله وفي الفتاوى للقاضي الهام رجل مر في الطريق الحديث قال الفقهاء ان البيت ان علم ان صاحب الارض

حدثنا الطريق في ملكه يباع في المرد في المرد حتى يعلم ان غصب وعن
 بعض المشايخ قال دأيت في بعض الكتب عن ابي حنيفة في ان الرجل اذا مر في ارض انسان ولها حائط او حائل لا يمر
 فيها المرد ولا النور وان لم يكن فيها حائط او حائل للباس المرد فيها وعرا في الغمام مع رجل خفي على الطريق
 فاداه ان يمشي في الارض المزروعة قال يمشي فيها ولا يطأ الارض ولا يمشي **فمنه** رجل هتم بيته فالتقى
 ترابا كثيرا ايرتق الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع يده على الحائط واندم بقصد ان كان
 الذين مشروا على الحائط متصلا بحيث دخل الوهن في الحائط من ثقبه فوضا من رجلهم داه فانهم بذلك
 منزل جاره لا يضمن رجل يقي حائطه كرم رجل يقيها صاحب الكرم ان لم يكن للثوب قيمة كالحائط لصاحب الكرم
 وان كان للثوب قيمة كالحائط يملكه عليه قيمة الثوب فان غصب رجلا وبني حائطه غاص صاحبها واخذ الارض
 فاداه الغاصب انتقص ان يقي الحائط من تراب هذه الارض ليس له انتقص ويكسر لصاحب الارض وان يقي
 الحائط من تراب هذه الارض له الانتقص حريق وقبر في حائطه فقدم انسان داه غيره بغير اذن صاحبها وبغير
 اذن السلطان ضمن رجل حفر قبرا غاصا كفن دفن في القبر ليمس القبر ويحرقه حرقه وهذا
 اذا كان في ارض مباحة اما اذا كان في الملك فيقتل المستأجر في الفتاوى وفي المنتقى رجل غصب اذا
 واستاجرهما المضمونين والذاريست بحضرتهما حيث شاعرها فاذا اسكنها او قدر على ذلك يكره
 الغاصب عن ضمانها ولو غصب املا فوفى بها المضمونين من الغاصب برئ من ضمانها غصبا لمشاغره من تحقق
 ذكره ابن النضر في الفضل الكرماني في قوله اشار الى الجاهل انه لا يتحقق وفي الانتصية قال يتحقق رجل **فمنه**
لكن في الذناب وفي الفتاوى رجل يبعث رجلا الى اياشية فاخذ المبعوث دابة الامم وركبها فمكثت الدابة
 في الطريق انكسر بين الامم والمبعوث انسيا لا يضمن وان لم يكن يضمن رجل يركب دابة الغير بغير اذن فماتت
 الدابة اختلفت الروايات والقول ان لا يضمن عند الحنيفة في حق يجرها عن موضعها كما ذكر في شروع الشافعي
 وفي نسخة الهام الشافعي في قوله الانتصية قال عند زفر لسان عليه عندنا في يوسف يضمن رجل عمل على اية غيره
 بغير اذن فماتت ظهر الحمار ان اذبل من غير نقصان لسانه عليه وان انتقص لا يخلو ان انتقص من ادم ضمن الانتقصان
 وان انتقص من الشق لا يضمن وكذا لو مال الحمار ولو اختلفا فقال الغاصب مات بالثوب وقال صاحب الحمار مات من الوهم
 فالقول قول الغاصب مع ميمته الكل في الفتاوى المزمع اذا ثبت حماره الى دابة للذين على يد ابيه لرفع صاحب
 الارض الا ان يذهب بالحمار او استعمله الا ان يفي حاجته ففعل الحمار انكار الا ان يفي بالغائب واليكن صغيرا
 ضمن وهذا واخي ما تقدم عرج الحمار المضمون في يد الغاصب انكار يمشي مع المزمع ضمن الانتقصان وانكار
 لا يمشي من غير ذلك القطع وقد في كمال الجاهليات وفي الفتاوى رجل دفع الى كرمه ليعملها الى يده لغيره
 فذهب الرجل بالمال حتى اني نرا عظيم وفي كرمه كثير مجرى في الماء كما يكون في الشتاء ركب لجمال جملة
 والجمال لا يضر على ان هذا يقي جرح من الجمل في الماء من جرحان الجمل فسقط في الماء انكار الا ان يسيك في مثل هذا

نفس صاحب الحمار وكل الام
 فانقص ذلك لغيره الحمار

ولا يكره على احد لا ضمان عليه رجل غصب من رجل سفينة فلما ركبها وبلغ وسط البحر لحق صاحب السفينة
 ليس له ان يستردها من الغاصب لكن لو اوجها من ذلك الموضع الى اقصاه وفي رواية من اسلم اصطيلا
 مشرك بين اثنين وكل واحد لهما فيه بكرة فغصرا احدهما الاصلين وشد بقرا الاصلين حتى لا يصير
 بكرة ففكر البقرة وتحتق بالخبر ومات الاضمان عليه الم يقتل من كان له في كذا رجل جاء الى هار مشدود ياديت
 في سكة فخله فخل الحمار لا يضمن وعنه محمد بن ابراهيم في نسخة الهام الشافعي وفي الفتاوى رجل جاء الى سفينة مشدودة
 فخلها في يوم الترحيل فماتت البقرة فماتت السفينة ان مكنت البقرة وان قل لا يضمن وان لم تكن وغرقت على النور يضمن
 رجل جاء الى قطار ابل فخر بضمها ليس عليه شيء رجل قتل نيا او اسدا او رجل لا يضمن واقتل فردا يضمن كالمطلب
 رجل غصب دابة بالكوكة فزدها بخمر اسان هذا بغير غصب العين فيقتل لا يقتلها في الموضع الذي غصبها وفي موضع الرد
 الى لقم وفرد كرفاة المقتتة **حسن** **لكن** في العبيد والاهاء وفي الفتاوى اذا غصب جارية طابقت في يد
 الغاصب وسرقت او ذنت ولم تكن فماتت قبل ذلك ضل الغاصب بالانتقص سبب العاقب والفتاوى واقرنا وكذا
 ما حدث من النقصان من عيوب او شلل فانه يضمن النقصان ولو جلت في يد الغاصب من ارضا اذها الملك
 نقصان ذلك فان زال العيب في يد المولى وما اذ بسبب النقصان على الغاصب وقال ابو يوسف في نظر
 الى ما نقصها الحبل وارث عيب لا يضمن الاكثر ويقتل الاقل فيه وهذا اسحقان وعنه محمد بن ابراهيم لا يضمن
 الا من داه القياس فلو ردها الغاصب ماله كانت من اللقطة وفي رواية في يد الغاصب فان الغاصب
 قيمتها يوم الغصب ولم يجز شيء من اللق بالولد ولوردها ماله على الملك فماتت بالغاصب النقصان
 ماله جاع ولو استر جارية ماله وهو لم يعلم فماتت في يد ماله الله يضمن النقصان ولو تمت الجارية في يد
 الغاصب ثم ردها على المالك فماتت في يد من تلك الجارية يضمن الغاصب انما نقصها المولى في قيمتها ولو غصب
 جارية محبوبة او حبلى وبها مرض فماتت من ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها بها ذلك العيب فلو غصب جارية
 شابة فماتت محبوبة او حبلى او ماله الملك ضمن الغاصب ما نقص من قيمتها وكذا الفلغم اذا هزم ولو غصب جارية
 ناهدا فانكسر ثوبها عند هذا عيب ويضمن النقصان والشح في عيب ولو غصب ثوبا فماتت شحها
 ضمن النقصان ولو غصب عبدا قاديا او حيا او افسد القرآن او الحيز او علة في العمل ضمن النقصان بقوم
 عالما ويقوم وهو لا يجس النقصان رجل غصب عبدا صغيرا فماتت من المضمونين فاقن وفيه ماله
 فقال الغاصب هو بالي وقول المضمونين هو بالي انكار العبد منزل الغاصب في يد المالك في يد من الغاصب وان لم يكن
 في منزل الغاصب فماتت بالمضمونين وفي الفتاوى جارية انت الى ثمار بغير اذن مولاها فظلمت البيع فذهب
 فلا يدري اين ذهب وقال النخاس ودونها عليك فالتول فماتت النخاس لا يضمن فماتت له الم يضمنها النخاس
 ومقول ان يارها بالذهاب في منزلها وكذا النخاس يكره الغصب اما اذا اخذ النخاس الجارية من الطريق او ذهب
 بها من منزل مولاها بغير اذن مولاها يصدق رجل ادع عبيد عند رجل فبعته في حاجته صار غاصبا وفي

وَكَيْفَ الْوَقْفُ لَا تَدْرِي لِمَا تَدْعُوهُ
فَدَفْعُهَا بَيِّنَةٌ

في بعض الروايات انك خلطت بين
واحدة منهن التي كانت على
خلطت بالخط والآخرين
واحدة منهن التي كانت

تفصیل

المضاربة
لوقال المودع
المضاربة
لوقال المودع

البينة انه قال حال حيوة رددها قبل ان يموت اذ دعيت مال المضاربة فلا
الصير في مال لا على علم ولا على دقة ووقال الصير في مال اذ دعيت مال المضاربة فلا
الرددة ولو مات الصير في مال قبل ان يموت شيئا ولا يعلم ان المضاربة في مال الصير في مال لا يصح على
الصير في مال وان دفع الى الصير في مال بينة او اقرار من الصير في مال المضاربة ثم مات الصير في مال لم يثبت
كان دينا مال الصير في مال لا على المودع ولو مات المضاربة الصير في مال حي فلا بد من علم في حيوة فلا قول
قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت **فصل في المضاربة** في المحجور ووقال المودع بغيره يوم المحجور فان قال
المودع ومات في يوم ثم اقام المودع البينة على قيمته
الشهود اقام قيمته يوم المحجور ولكن قيمته يوم الابعاد كذا هو عليه بغيره يوم الابعاد وفيه المستحق اذا قال
المودع للمودع وصفت المودعة متوا بغيره متوا بغيره المودعة ثم هلك لا يضمن المودع ولو جحد المودع ثم
ادعى انما رد لها بعد ذلك اقام البينة فقلت وان اقام البينة انه رد لها قبل المحجور وقال غلط في المحجور
او نسيت اذ غطت اتي دفعته فافا صادق في قول لا يستودعني قبلت بينة ايضا في قاسم قوله في ضمير راي
يوسف دها في الاقضية لو قال لم تستودعني ثم ادعى الرد او اهلك لا يصدق ولو قال ليس لي على
شيء ثم ادعى الرد او اهلك يصدق وفي الفتاوى جحد المودعة عند غير الملك لا يوجب القصاص اذا هلك
كذا اردى عن يوسف في وفي غصب الاجناس او جحد المودعة انما يضمن اذا انقض المودعة غير الموضع الذي كانت
فيه مال محجوره وهلك فان لم ينفذها هلك لا يضمن وفي المستحق اذا كانت المودعة او الهادية متاجرا
يضمن بالمحجور وان لم يحجورها وفي نفوذ العلم الشخصي اذا جحد المودعة في وجه الملك لا يملك على الطلب من الملك
ما قال له الملك ما حال ديعق ليس له على الخلفه فقال ليس لك عندك مودعة لا يضمن في قول في يوسف
وفي المستحق لو جحد المودعة في وجه الهادية بحيث يخاف عليه التلف ان اقر ثم هلك لا يضمن كذا اردى عن يوسف
دعوى في يوسف لو جحد المودعة في وجه الهادية او اقربها قال لصاحبها اقتضاها صاحبها دعها ودعها عندك فضا
ان تركها عندك وهو قادر على حفظها او اخذها ان شاء فهو يرضى ويؤم مودعة وانما لا يقدر على اخذها فهو على الفقدان
الاقل وكذا لو قال لعمري مضاربة وهذا كله في المستقول اما في الصغار فلا يضمن عند خيفه في يوسف
اخيرا وقال شمس لا يملك المودع في وجهه روايتان غير في حقيقته مع ومن المشايخ من قال في الصغار يضمن
بالمحجور بالاجماع **فصل في المضاربة** في التوازل اذا قال المودع سقطت المودعة بالعارضة بغيره اذا رتب
لا يضمن ولو قال سقطت بالعارضة بغيره يضمن فلا يشيخ العلم الاستاذ في المضاربة والمغيب في
لو لا يضمن في الوجهين ان المودع لا يضمن بالاسقاط اذا لم يترك المودعة ولم يذهب الضمان عليه ولو قال
لا ادري مضاربة ثم لم يضمن ولو قال لا ادري مضاربة المودعة ام لم يضمن لا يضمن ولو قال
ضاعت فاقول قوله ووقال ابتدا لا ادري كيف ذهبت اختلف المتأخرين في الوجه انه لا يضمن ولو قال

والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم

لوقال المودع
لوقال المودع

بعت المودعة وقضت ثمنها لا يضمن ما لم يقل دفعها اليه ولو قال وقضت المودعة بين يدي فثبت وضمنها
فضاغت يضمن ولو قال وقضت بين يدي في راي المسئلة في مالها الا ان لا يضمن في حصة المودعة
الذاد لا يكون حصلا لها كغيره الذهب ونحوها كذلك في مالها لا يضمن في حصة المودعة وكذا لو قال
لا ادري وضعتها في داري او في موضع آخر يضمن ولو قال وقضت في داري او في موضع آخر يضمن ولو قال
كان للذاد او لكم باب ولو قال وقضت في موضع آخر يضمن ولو قال وقضت في موضع آخر يضمن ولو قال
الشقيق في ان خرج من الطائفة لينظر الى الماء فسرق الحظ ان ترك الباب مفتوحا وقدم من
الطائفة يضمن بخلاف مسئلة الخان صولتها فان في منازل البيوت وكل بيت مستقبل فقام
مستقبل في الدار وخرج وترك الباب مفتوحا فصار في وقت بيتك وسرق منه ما لا فائدة لا يضمن
فانح الباب وهو نظير من فتح باب القصر بخلاف مسئلة الطائفة لانه لما قبل المودعة وجب عليه
الحفظ ويتوكل يضمن وفي التوازل المودعة اذا افسدها الفادة وقطاع المودع على قسمة عوف
ان اخبر صاحب الحظ ان هذا انقب الفادة لا ضمان عليه لان صاحب المودعة رخصه وان لم يخبره ولم
يستد يضمن وان كانت المودعة شيئا من الصوف في بيت المودعة غايب فخاف عليها الفساد فقال
يوسف الى القاضي حتى يسعها فان لم يضمن ولم يحضر دفعه فذلك لا يضمن دابة المودعة اذا اصابها
شي فامر المودع انما كان بان يالجها فطقت بذلك فضا صاحب الدابة بالخيار يضمن ايها شاء ان ضمن
المودع لا يرجع على المولى وان ضمن المولى ان علم انها دابة او لم يعلم شيئا رخصه عليه ولو قال الله احقر في
في داري فخر وضمن لا يرجع على الامر بغيره ان لم يكن هو ساكنا في الدار وجحد المودع فامينا شيئا فوضعه
في فائده وكان السلطان ياخذ الناس بالكل شر وطبقة عليهم فاخذوا السلطان فيل المودعة
لا يل الوظيفة ووضعها عند رجل رهنها فسرق المودع لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع السلطان من رهنها
اما يضمن المرتين ان كان طائفا ولصاحب المودعة الخيار بين تقصير المرتين والسلطان وكذا الجاني
اذا اخذ الجباية الدائمة طائفا يضمن وكذا الصراف ان كان طائفا ويصير الجاني والصراف
مجردين في الشهادة وفي غصب المتداوي رجل قام من اهل الجلس ترك كتابه وذهب القوم ايضا فتركوا
فضاع ضيق لان الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد استخفهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا
الحفظ الملتزم فضمنوا جميعا وان قام واحد بعد واحد ضمنوا لغيرهم فالحفظ فيقتصر للضمان
اصل المسئلة رجل اياه بولي رجل وقال هذا الثوب عندك مودعة او وضع الثوب عندك ولم يقل شيئا فغاب
صاحب الثوب ثم غاب البولي وترك الثوب هناك ضمن المودعة او وضع الثوب عندك ولم يقل شيئا فغاب
المودعة فوضعه بين يديه وذهب فضاع الثوب يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدو القبول ورجل دفع
الى كثر من اقال استقر براد في لا يضمن بغيره فيضيق لانه لم يرضى عن المودعة فضاغ الموان ضاع

والله اعلم

قبل ان يفرغ من السقي في ضمن وان ضاع بعد افرغ لا يضمن اصل المسئلة المودع اذا خالف في الوديعة
ثم عاد الى الوفاق برئ من الضمان عند ما يخلو ما اذا جحد الوديعة او منع حيث التالى الى المالك
و في الاجارة والامارة لا يقع اذ لا يبرأ عن الضمان بالعودة الى الوفاق وفي الوديعة الوكيل بالبيع اذا
خالف فاستعمل العبد ثم عاد الى الوفاق فباعه بما امر به جاز وكذا الوكيل للخطوط والكيل بالاجارة والاستجار
والمضارب والمستضيئ اذا خالف ودفع المالى لغيره في حاجته ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستضيئا
اما مستأجر الدابة اذا اقرضها او استقرضها ثم قدم وركب تلك الدابة اركان ما راعا عند الفقة
فعلية الضمان اذا اهلك الدابة بعد الفقة اما اذا كان واقفا اذا تركت في الخلاء عاد لميتا وان شربك
شركة متاوضعة او عيانا اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد اميتا وفي الجاهل الصغير المودع اذا اسافر قال
الوديعة فملك لا يضمن عند ما والاب والوصي اذا اسافر مال الصبي وملك لا يضمنان الا اذا تركا زوجتهما
ههنا والوكيل بالبيع بالكونة اذا اسافر بغير يضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا اسافر بغير يضمن ان لم يكن له
حد ومؤنة فاعطى يضمن وفي المودع اذا اسافر انما لم يضمن اذا لم يكن له حد ومؤنة فان كان ان لم
يكن له بد من السقي لا يضمن واذا كان له بد من السقي فذلك عند الحنفية يضمن **جنس لق**
وفي الضمان يجرى على جنس ورجعا فاخذ غلطاً سجين فلما علم هذا الضمان ليردها فملك يضمن
خمس اسداس عشرة لان ذلك القدر وقوف والباقي امانة وفي عصبه جميع التوازل لمعلم قال لصبي خذ
هذا الثوب اجعله ثوبا لجداد فقصر فضاع والثوب لغيره لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لانه ليس بتضييع
لانهم حاضرون امرأة غسلت ثوبه جل بالبحر وعلقت على خض سطحا للحنيفة وطرف من الثوب من الجانب
لا يفسد فضاع ضمانه ولو وضعت على السطح ان كان للسطح خسر لا يضمن وفي اصل الوديعة ان كانت
دوام او داما او كيليا فافق بضمها وملك الباقى يضمن ما انفق دون الباقي فان جاء بمثل ما انفق
فخلطه بالباقي صا وصاحبا جميعها المودع اذا اخذ بعض الوديعة لينفق في حاجته ثم ماله فزده الى موضع
ثم ضاع لا يضمن وفي فتاوى الفضلى موقع غايه عن بيته ودفع متاع البيت الى غيره فلهما رجع الى بيته
لم يجدا الوديعة ليعين ويدفع المتاع الى غيره لم يجعل البيت في يد غيره والله اعلم **الفصل الثالث**
في الدفع الى الغير وفي فتاوى السنن امة اشترت اساور من ذهب بدينار اكتسبت في دار المولى
واودعت دجلا فملك يضمن المودع لانها مال المولى وجب دفع حماره الى كف فها بالجار فقال المودع لصاحب
الحمار خذ حماري فاستغبر به حتى ارد عليه حمارك فضا في يده ثم ان المودع رده حماره لا يضمن لانه لما ذبح
بالبيع في جميع التوازل خفا فخرج الى القرى ليحرق الخفاف فاعطاه رجل خفيين للحرز فوضعهما في دار
رجل وضاعا ان اخذ الدار المستقيم لا يضمن وان وضع في دار رجل لا يسكن مع ضمان لانه مودع او دوع
وفي وديعة اصل المودع اذا دفع الوديعة الى من اودع ثم استحققت لم يضمن ولو قال له ادهنها الى فلان

فدفع ثم استحققت يضمن اي ثلث المودع اذا دفع الوديعة الى غيره فملك عند الشئ ان لم يفرق في الضمان
على احد منها وان فارق ضمن الاول عند الحنفية وفي الاصل يضمنان انهما شاءا لكن لو ضمن
الاول لا يرجع على الشئ ولو ضمن الثاني يرجع على الاول ولو دفع المودع الوديعة الى العبد او الى المالك بغير اذنه ثم
امان المالك خرج المودع من البيت كانه دفع الى المالك هذا اذا دفع الى الغير بغير ضرورة فان دفع لغرضه ما
احتق بملك المودع فدهنها اليه جاز لا يضمن وكذا فيما يشبه هذا قال شمس المنة الخواشي في دفعه الى المصل
هذا اذا لم يجد بدا من الدفع الى الاجنبي اما اذا امكنه الدفع الى من في عياله فدهنها الى اجنبي يضمن وقال اللعام
هو اهل زوجه في ثوبا ليعطيه هذا اذا كان الخريف غالبا احاط بمنزل المودع اما اذا لم يكن محطاً يضمن ما دفع
الى الاجنبي وفي القدر مدني فقال المودع وقع الخريف في بيتي فذهبت الوديعة الى غيري للضرورة عند الحنفية وفي
يوسف ردها وفي المستفي ان علم انه وقع الخريف في بيته فبقوله والافلا وفي التوازل امرأة حضرتها الوفاة
وعندها وديعة فدهنها الى حارة لها فملك عند ما ان لم يكن وقت وفاتها بغيرها احد من عياله لا يضمن
نوع آخر في الصبا المودع اذا اقرضت من داره من جبر ودفع الوديعة الى هذا المشايخ وان كان
ولده منها غلى على جده يضمن وان لم يكن وكل واحد منهما يرضى على صاحبه من غير حشمة لا يضمن واصل هذا في الكل
المودع اذا دفع الوديعة الى من في عياله نحو امرأة او دوقية او ولد او ابنة او اجير لا يضمن وفي الاجير
اراد به المشاهدة او المسانحة دون المباداة واذا ثبت ان المودع ان يضيع الوديعة الى من في عياله فمن بيت
عياله هل يضمن عند من في عياله ذكر اللعام فاهر لانه مودع الجاهل الكبير في كتاب السرقة ان له ذلك وفي شرح
الفاوي تفسير الصبا الذي يسكن مع ويجري عليه نفقة فان نهاه عن الدفع الى من في عياله مع هذا دفع
اليه قدر وقاية الفصل الاول والابوان كالجنيح في شرب كونهما في عياله في سرقة الجاهل الكبير ولا يمسرط
في حق ولد العفيف و زوجته حتى لو كانت الزوجة تسكن في حجرة والزوجة في حجرة لغيري وهو لا ينفق عليها ولا
يجب اليها ودفع الوديعة اليها لا يضمن وكذا لو ذهبت المرأة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن هو في عياله او الولد
النفق يركن لا يمسرط في حق ان يكون قادرا على الحفظ وجعل غاب وطفل امرأة في منزله الذي فيه ودفع
الناس ثم رجع وطلب الوديعة فلم يجدها ان كانت المرأة امينة لا يضمن وان كانت غير امينة وعلم الزوج
بذلك مع هذا اترك الوديعة في بيت يضمن وعنه هذا قالوا في سمان اذا ذهب وترك الحمار على عبده وقد
العبد بوليع الناس يضمن ان كان صادقا وهو علمه الشيا في اذا اترك ثياب الناس في الحمام وخرج عن الحمام او ترك
على طرف الحمام ردها فضاغ ثوبا لرجل لا يضمن بمنزلة السرقة وكذا كل من لا يمكن الحفظ عنه المودع اذا
رد الوديعة الى منزل المودع او الى احد من عياله المودع فضاغ الوديعة كما في العارية هكذا في الجاهل الكبير
وفي الجريد قال يضمن بخلاف العارية وهذا رواية القنوري في الفتوى على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة للحفظ
اما اذا اخذت شئ على نفسها ردها فضاغ يضمن وفي جميع التوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت الفخانة الى صغير

يعبره نوداً منه ثم جاء يستعير نوره فلم يجد خاستفاً من امرأة فذهب به فملك بعضه وأطلب من رجل نوداً
عادية فقال بل النود اعطيك عداً فخلناك عداً ذهب الرجل واخذ بيده نوداً واستعمل فأتى بعضه ولودته
فأتى عند لا بعض رجل استعاره من انسان فنام المستعير في المفازة ومفودها وبين وجاء انسان
وقطع المفود وذهب بالذئبة لا بعض ولو من المفوق بين واخذ الذئبة من بين ولم يشعر بذلك بعض قال الصدد
الشهيد في الفتاوى هذا اذا نام مضجعا فانام باللسان لا بعض في الجهر ولا استعار من رجل من ليس في ارضه بر
ففعي النور ووضع المتر تحت رأسه فنام مضجعا ففقد بعضه لانه حافظ ولهذا لو سرق في تحت رأس فنام لم يفع
وان كان في الضوء وهذا غير استعير فان كان في السمع لا بعض فنام قاعداً او مضجعا والمستعار تحت رأسه
او موضوع بين يديه او بين اليه بحيث بعد حافظاً عادة استعار نوداً واستعمل ثم فرغ ولم يجد الخبر عن النود
فذهب البقر الى السرح فصار الجدر في عنقه فشد ومات بعض هذا فوايد اللعام ظهير الدين وفي فوايد
شعر الصلح لوربط الحمار المستعار على الشو بالخير الذي عليه فرفع الجدر في عنقه ففقد ومات لا بعض وهذا لو
استعار ذئبة الى موضع كذا وحمل طريقاً ليس بحجارة يقال له بالحادسية تربيه بعض ان ضاعت او
عطيت ولو عين طريقاً فلك طريقاً الفراء كان ساقاً لا بعض وان كان ابعد وغير مسكون بعض رجل استعار
ذئبة ورجلها في الربط وصل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج الحمار ففقد لا بعض رجل بك اجبره يستعير
ذئبة له من رجل قاعداً ويعلها عباية فشققت في الطريق ان سقطت من تحت اللعيق الفراء اليه فاضاعه رجل
استعاره ذئبة للركوب او نوباً للبر فاعاد غيره قبل ان يركب او يلبس ثم وكب هو وليس في اللعام الفراء في
تبع بعض وقال اللعام السرح حتى تو واللعام فوايد له وفي لا بعض المستعير اذا اتى الاستعار في
السرح يريد ان كانت العادة هكذا لا بعض وان لم تترك او كانت العادة مشروكة بعض ولو جعل في الفراء
وليس للقرية باب مفتوح لا بعض وان نام سواً فنام قاعداً او مضجعا **حسن لغز** رجل استعار
من لغز حماراً فقال ذلك لي حماران في الاصل فخذ احدهما وذهب فاقض احداهما ذهب به بعض اذا هلك
وان قل له فخذ احدهما ايها شئت لا بعض رجل باع آخر عصياً او اعاد من المشتري ذئبة حتى يجد عليها
فلما حل عليها واداد سوقها فقال له فخذ عداً هذا الحمار وسقم كذلك ولا يخلو عنه فانه لا يستمسك الا هكذا
فقال نعم فلما مضى ساعة على عذابه فاسرع في المشي فسقط فاهترت رجل بعض لانه فالت شرطاً مفيداً
اذا جحد الهادية اذا لودبة وهو نأ يحول عن مكانه بعض وان لم يحولها بخلاف ما اذا ركب ذئبة غيره
لم يحولها عن موضعها حق عقرها لغز الفان على صاحب الذي عقرها دون الذي وجها وسمايل المحمود
مرت في الودبة رجل قال آخر آخر في نوبك فان ضاع فافاله فنام قال لا بعض المسئلة في الفتى بالله اعلم
الفصل الثامن في طلب الهادية ودورها والمعيان في ستر الهادية متى شاء سواً كانت الهادية
مطلقة او موقفة لانها غير لازمة وفي الاصل اذا اطلب المعير الهادية فلم يرد عليه حتى هلك بعض وفي الفتاوى

لو قال دعهما عندك فتدبرهما فملكك لا يضمن ولو طلب العارية قفلا المستعير ثم أدفعه ورفض حق مضمون ثم سرق
 من المستعير كان عاجزا من الرد وقت لطلب لا يضمن **وإن كان قد كان أظهر المعير الخطأ والكرهية في**
الامساك ادسكت يضمن المستعير وكذا إذا لم يظن الخطأ ولا الوضوء لأن الرضا لا يثبت بالملك وإن صرح
 بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن **وإن لم يطلب** وهو لم يرد حق ضاع إن كانت العارية مطلقا لا يضمن وإن
 كانت مؤقتة بوقت فصلا الوقت ولم يرد يضمن وكذا لو كانت مقيدة بمنفعة بان استعاره وقدما كسرس
 الحطب فكسره ولم يرد حتى ضاع يضمن **وجعل استعاره كتابا** من أجل فضاع فجاء صاحب الكتاب فطلب فلم يجبه بل بقي
 ووعده الرد ثم أخبره بالضياع إن لم يكن آيسا من وجوده يضمن **فإن** الصدق والشهيد في الفتاوى هذا
 التفصيل خلاف ظاهر الرواية فإنه يفرق في الكتاب إذا عدل الرد ثم أخبره بالضياع يضمن للتناقص **في**
آخر في رد العارية لو رد العارية بيد أبيه أو عبده يبرأ عن الضمان كما ذكرنا في الردية وكذا لو ردّها
 إلى عبد الذبابة أو أجيره أو من في عياله يبرأ عن الضمان قياسا واستحسانا وكان لا يقوم عليها يبرأ استحسانا
 وهو يبرأ قياسا وأصل هذا الرد إلى المصطفي أو إلى منزله وبالدابة وهناك قياس واستحسان فأنما القاص
 إذا رد إلى عبد لا يقوم عليها لا يبرأ فإن رد إلى عبد يقوم عليها هل يبرأ قال الصدق والشهيد نعم في الجامع
 الصغير لم يذكره في الأصل وقال مشايخنا يجب أن يبرأ وفي الجامع الصغير للقاضي إمام في الدين
 الساقط والفاصل لا يبرأ بالرد إلى منزل مالكه ولا إلى منزله ولا إلى أجيره ولا إلى عبد مالم يرد إلى المالك
 قال ولو كانت العارية عقد جهر أو شيئا مقينا فنفق إلى عبد المعير يقوم على رد العارية أو إلى أجيره يضمن
 والله أعلم **الفصل الثاني** في الخلل والرمم وفي الأصل وجب إعادته للبناء أو للرمم فلا يرفع
 وقت أو اطلق ويهدم البناء أو يقطع الأشجار ولا يضمن المعيرة المطلق ويضمن في الوقت عند الحاجة الثلاثة
 رخم لانه غرة ولو دمع ترك في يد المستعير باجر المثل استحسانا ولو بقي ما يطاق في الدار المستعارة
 يقال له بالتأديسية ياخسه فلما استرد المعير الدار أو المستعير أن يرجع عليه بما انفق ليس له ذلك
 وليس له أن يهدم الحائط أو كان البناء من تراب صاحب الأرض رجل دخل كرم صدق قضاو شيئا بغير
 اذنه إن علم أن صاحب الكرم لو علم إيماني بذلك أرجو أن لا يكون بائس ولو دخل منزل رجل باذنه وأخذ
 اناء من بيت بغير اذنه لينظر إليه فرقع من يده وانحسر لا يضمن رجل دخل الحمام فاستعمل قضاو الحمام فالتفت
 لا ضمان عليه وكذا إذا أخذ كوز القياقي ليشر فيسقط من يده فالتفت لا ضمان عليه لانه عارية في يده ولو أتى
 سوقا يباع فيها الاناء فاخذ بغير اذن المالك اناء لينظر فيسقط من يده فالتفت يضمن رجل أراد أن يستعد
 من محبرة غيره أن يكتب الكتاب بدواة غيره إذا استعار به فله فكك وهو الحسن إلا أن ينهيه وإن لم
 يستأذنه ولكن اعلم فكذلك إن لم ينهيه وإن يفسد شيئا من ذلك كان بينهما انقباض التماس به فان لم يكن
 لا يجب له ذلك المسائل في الفتاوى وفي الفتاوى الصغرى رجل استعار من آخر كتابا ليقرأه فوجد

ولكل واحد منهما ما احتطبا وما احتشروا ان احتشروا من وطلها وباعاه قسم الفرض بينهما على قدر ملكهما فان
لم يعرف ملك كل واحد منهما يصدق كل واحد منهما الى النصف وفي الزيادة على النصف على النصفية ان هذه
الشركة فمعدلة كماله ولو وكل اسنانا بان يحطبه لا يقع التوكيل بكون الحطب للحطب لا فكل واحد
فكل واحد منهما من حطبه وحشيشه ولو احتطبا معا وانما الاخر فالحطب ليس حطبه ويجب انما يبيع على
تو كذا كذا في الزيادة وعندك نصف تو لا يجازي نصف الجميع وكذا الشركة في نقل الطين من ارض من مباحية
وكذا الشركة في اجتناء الثمار من الشقوق والجوز ونحو ذلك من الجبال والباري ونحو الخبز والمخ والخبز
وطلب الكفر والاصطيد وسؤال الناس والتكدي وكذا الشركة على ان يلبس ثيابا من ثياب غير مملوك وبطها للفقراء
فان كان الطين او القوة او سهل الزحاج مملوكا واشتركا ان يشتركا في ذلك وبطها وببيعها جاز وهو شركة
الوجوه الكلي في شرح الشبهة وانما الشركة في الاصطيد ونصبا شباك او ارسال كلبا الى القاصيد بينهما
نصفان ولو كان الحطب احدهما فارسله جميعا فالقصد لصاحب الحطب خاصة لان اول ملك لا يتصرف
ارسال الملك وانما احد الحطبين حصيدا فاختص ثم ادركه القصد فالقصد لمن اختص طبعه لانه لغيره من ان يكون
صيدا وان اختصه جميعا كان بينهما مضمين لوجه الاشتراك في السبب ولو اشترك رجلان لاحدهما
دابة وللآخر اكلان وجاز ان يشتركا على ان يجر الدابة على ان لا يجر بينهما نصيبان كانت فاسد انما بمنزلة
الشركة بالعرض فان ادرك كل واحد منهما حطبه فان اصاب كل حطب حصيدا على وجه كان ذلك القصد لصاحبه
وان اصابا حصيدا واحدا فهو بينهما بصل لرجل وللآخر جاز فاشتركا ان يجر ذلك فارتقا في بينهما لم يكن
وهي شركة العرض فان اكترهما في علم سلوم فاجرهما على وجه كل واحد منهما يصفى من الدابتين رجل
له اداة القضاة من وللآخر بيت فاشتركا على ان يملأ باداة هذا في بيت هذا واكتب بينهما جاز وكذا
سائر القضاة وهي شركة القبول ولو كان من احدهما اداة القضاة من والآخر من الآخر فاشتركا على هذا
فالشركة فاسد والزوج للعامل وعليه لوجه الاداة ولو وقع دابة الى انسان يجرها والآخر بينهما
او البيت او السفينة لم يجزوا لوجه صاحب الدابة والبيت والسفينة والذي اجرها اجره على ولو وقع الى
الدابة او البيت او السفينة لبيع في الزاد الطعام والزوج بينهما لم يجز والزوج لبيع وعليه لوجه الدابة
والبيت والسفينة وما لا يجوز في التوكيل لا يجوز في الشركة ولو اشتركا في عمل هو حرام لا يقع الشركة
والمقتضى بهذا في الفتاوى رجل قال ما اشتريت من الدقيق فهو بينا او بيني وبينك فصح ولو قال اشتريت
عبد امير بيني وبينك فصح ولو قال اشتريت عبد اخر سائيا فهو بيني وبينك فصح لان هذا قول صحيح رجل
امر رجلا بان يشترى شيئا بينه وبينه فقال لما هو من ذهب واشترى كل نفسه لم يكن بينهما
وتام المسئلة بعد هذا في الفصل الثالث رجل قال اشترى عبد فلان بيني وبينك فقال نعم فذهب ليشترى
فقال له رجل اشترى ذلك العبد بيني وبينك فقال نعم فاشتراه من لا يميز ولو قال له انك لا تحصى من الاول

فقال نعم فهو بين المشتري والشئ ولا يبقى الاول ولو لم يكن الاطلاق حقا حق قل له انك اشترى ذلك
العبد فقال نعم فالعبد لا يدين ولا شئ لثبتي ولا ثلثا رجل اشترى عبدا واشترى فيه آخر من
بينهما نصيبان ولو اشترى رجلين من بينهما اثلا فاعلم **الفصل الثاني** فيما يملك الشريك فيها لا يملك وفي
شرح الطحاوي شركة العنان تقتضي التوكيل ولا تقتضي التكفيل حتى لو اشترى احد الشريكين بطالب
المشترى خاصة وفي المناوضة يطالب كل واحد منهما ولهذا جازت شركة العنان من هو اهل التوكيل
وليس باهل التكفيل بان كان احدهما صبيا مادونه في التجارة او كلاهما او احدهما معتوقا يبيع البع والشراء
او كلاهما او احدهما عبدا مادونه في التجارة او كلاهما او احدهما عبدا مادونه في التجارة او كلاهما او احدهما مال الشئ
بما عزمه هان من كذا كذا يبيع وقد عزم في موضع وشركة العنان قد عزم عامة وقد تكون خاصة فالكفاية
ان يشتركا في جميع انواع التجارة والخاصة ان يشتركا في شئ واحد كالتيك الرقيق وكل واحد منهما ان يبيع
بالقصد والنسبة ويشترى كل شئ من مال الشركة وان لم يكن فاشترى بديارهم او دنانير فاشترى له خاصة
دون شريكه لانه لو جاز على شريكه يصير مستدينا على شريكه وانما يملك كل واحد منهما حصيدا في بيع
دنانير فاشترى بديارهم جاز لانهما كالتقدي او احدهما ان يبيع بديارهم بديارهم وفي رواية الاصل وعن
ابن حنيفة تو انه لا يبيع ولا يشرى ان يوطئ البع والشراء ولو عزم احدهما على ان يشترى بدين عليه لم يجز
وكان صانعا بدينه يتاجر عليه بما يقدما ان الزهر انباء وهو لا يملك انباء ودينه من مال الشريك وكذا لو
ارتهم بدين دانه لانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما وانه صاحب وليس له ان يقرض ولو اقرضهما
بدين لم يجز على صاحبه وفي الفتاوى الصغرى **فصل** احد الشريكين شركة عنان اذا اقرض بدينها
فان كان في الشركة لا يجوز مطلقا وذكره في المسئلة في كتاب الصلح وجعلها على ثلاثة اوجه ان كان دينيا
وجب بعد قولي هذا او قولي الاخر او كلاهما فلو اقرض في الشركة لكان كل واحد منهما يصدق الشركة
اذن لصاحبه بان يبيع ما يبيع في التجارة وهذا من صنيع التجار وعندك يوسف تو لا يجوز ان يبيع نفسه خاصة وفي
الوجه الثاني والثالث لا يجوز عندك حنيفة تو انه نصيبه وله نصيب صاحبه وعندهما يجوز في نصيب نفسه ولتبع
المسئلة احد وليق الدين اذا اشترى الدين عند ابن حنيفة تو لا يبيع احدا في الشركة بدينه وعندهما يبيع
في نصيبه لانه يملك سقاط فيملك ما خيره ولا في حنيفة تو انه لو جاز ذلك كان ذلك قسمة الدين قبل القبض
وهذا باطل لانه لا يميز نصيب احدهما قبل قبض نصيب لغيره لانهما كانا قسمة الدين قبل القبض فلا يجوز
وفي المناوضة يبيع في الكل وفي الكفاية اذا اقرض صاحب دين من تجارته ما اقرضه من المقر جميع الدين ان
كان هو الذي قرضه وان اقرضه لغيره لانه نصيبه ولا يلزم المذكي وان اقرضه لغيره لم يلزم شئ احد
الشريكين شركة مفادته او شركة عنان اذا اشتركا على ان يصدرا فاما وشق فاذن احدهما لبيع
مشتركا في التجارة جاز ولو جهر عليه صاحبه يصير محجورا عليه ولو اقال احد الشريكين ما باع الا في جازت القالة

ولو باع احداهما معا فزاد عليه نصيب فقبل بغير قضاء جاز عليها وكذا لو خط من ثمنه او اخر لاجل العيب
 فان خط من غير عيب عليه جاز من خصته وكذا لو رهب ولو ان نصيبه في متاع باع جاز عليه وعلى شريكه
 ولو قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه بأكبر فكل واحد منهما ان يبيع فواقع في الفجوة من الزهر والذهب
 ودفع كمال المضاربة والمستقر والحل بالماله والشركة مع الغير واما الجعة والقرض وكان اقلها كمالا
 او يملكها بغير عوض فانه لا يجوز وان قال كل منهما لصاحبه اعمل فيه بأكبر الا اذا مضى عليه وان كان كل واحد
 منهما صاحبه بالسدانة ليس للقرض ان يرجع على شريكه لان الزمان والمبضع والمضارب المودع است
 يسافر والمال هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة ومحمد ومثله المستقر والكراء من ذل المال وقال محمد بن قيس
 ربح حُسبب احداهما لم يكن لا محتران يقبض شيئا من الثمن وكذا كل دين دليه احدهما ولم يلحق ان يبيع من
 التبع اليه فان دفع الى الشريك برئ من نصيبه ولم يبرأ من حصته المدة ان استحقاقا بغير براءة من حصته
 الغالبين والقياس ان لا يبرأ من حصته الغالبين ايضا وليس لاحدهما ان يجامع فيما باع الاخر او ادانته لظهور
 الى الذي وليه وكما استأجر احد الشريكين بنى من تجارتها جاز عليها بمنزلة ملك العيان ولو اقر بمجارية
 في يد الآخر لا يقع في نصيب شركه وفي التوازل ثلثة نفوس لشركاء فقبلوا على من يرضى ثم جاء
 واحد منهم وعاد ذلك كله فله ذلك للغير ولا شيء للآخرين وهو متطوع في الثلثة ان اختلف الصانع وجلا في
 ذلك لم يطرح عليه العمل بالنصف جاز استحقاقا للتعامل اذا اشتركا في عمل متقبل من الناس جميعا وشقي
 ويغير كل واحد منهما براه اذ في عملين فلهما نصيب واحد منهما المضاربة والآخر للحياطة جاز عندنا استحقاقا
 لانه وقبل قبول العمل فاذ اقبل كان عليها واذا عمل احدهما او عملا استحقاقا للغير وكان العامل متبعا للآخر
 وهذا جائز في المشرط مطلق العمل العامل بنفسه فان التصار اذا استعان بغيره او استأجر
 عين حق العمل استحقاقا للغير ولو شرط الزرع في هذا الاحدهما اكثر مما شرط لآخر جاز عندنا لان
 العمل متفاوت وقد ذكر احدهما اقل فان شرط الاكثر لادناهما عملا اختلف المشايخ نعم فيه فان غاب
 احدهما او مرض او لم يعمل للآخر فالله بينهما لانه كمالهما وقدرتهما شئنا من شركة التقبل في الفصل الاول
 في مسائل الشركة الفاسدة والله اعلم **الفصل الثاني** في الفسخ في الشراكه
 الصغرى انما الشركة فسخ وقدره في كتاب البيوع في فسخ ما يكون فسخا ولا يكون لغرض المضاربة في مبيع
 الطاهري اي الشريكين مات الفسخ عقد الشركة بينهما علم صاحبه بموته او لم يعلم ولم يميت لكن فسخ احدهما
 الشركة بينه وبين شركه ولم يعلم شركه لا تنفسح الشركة ولو علم ان كان رأس الشركة ورأى
 او دنا من انفسح الشركة ولو كان عروضا فاق الفسخ امر دنا من انفسح الشركة واما الرواية في المضاربة
 وذكر الطاهري انها لا تنفسح كالمضاربة فلو فسخها فسخها ولو اراد فسخ المضاربة ورأس المال
 عروضا يجوز انما اذا انفسح احدهما فلا يجوز ان كان المال عروضا وعامة المشايخ في الروايات يجوز

وان كان المال عروضا بخلاف المضاربة وهكذا اختاره الصدر الشهيد في صوتهما رجلان اشتركا واشترى
 اربعة ثم قال احدهما لشريكه لا اعمل معك في الشركة ونافذ في الحاضر بالامتنع فما اجتمع من العامل فهو مضارب
 لبقية نصيب شركه ان قال لا اعمل معك في الشركة بمنزلة فافسخ الشركة واحدا اشريكين اذا فسخ
 الشركة ورأس المال اربعة ينفسح الفسخ ولو فسخ المضاربة في مبيع الطاهري اذا انتهى رأس المال
 المضاربة عن الصنف ان كان رأس المال مدام كان ان يصرف الدوام الى الذناير وان كان رأس المال ذناير
 يصرف الى الدوام وليس له ان يشتري بها عروضا وعمل الفسخ وان كان رأس المال عروضا وقت الذي لا يبيع
 فيه والطاهري جاز الشركة كالمضاربة احدا اشريكين اذا اقل لصاحبه فالدينان اشترى هذه الجارية
 لنفسه فسكت الشريك فاشترىها لا يجوز له ما قبل شركه ثم ولو قال لكل مبشر او جارية بينهما فلو اشترى انا
 او يدان اشترى هذه الجارية لنفسه فسكت الموكل فاشترىها يكون له والعراق ان لو قيل يملك من نفسه
 اذا علم الموكل رضي ام تحت بخلاف الشريك فان احدا اشريكين لا يملك فسخ الشركة الا برضا صاحبه ولله اعلم
كتاب الصيد وهو مشتق من خمسة فصول الاول في المقدمة والثاني في صيد الجمل
 والثالث في الرعي والرابع في السمك والخامس في جنس ما يؤكل لحمه والسادس في الجذرة اما الاول
 الصيد هو الحيوان المتوحش المنفع عن الدين ما كان اكل او غير اكل وفيه شريعتان في الاصطيد
 مباح اذا كان للسلبي وان يافذ حرفة ويكفر هذا بالكل ويحق ما يفتد والبازي ويحق مما
 يطير والسمك ويحق مما يخرج واشتبكت ونحوها مما يسكن وانما يحل الصيد بخمسة عشر شيئا خمسة
 في الصياد وهي ان يكون من اهل الزكاه وان يوجد منه الا رسال وان لا يشا ذكره في الا رسال من لا يحل صيده
 وان لا يتركه المستقيمة طامدا وان لا يشتغل بين الا رسال والافذ بعد آخر وخمسة في الكلب منها ان
 يكون مملوكا وان يذهب على من الا رسال ولا يشا ذكره في الا رسال ولا يحل صيده وان يقتل جرحا وان
 لا ياكل منه وخمسة في الصيد منها ان لا يكون متقويا باي يافذ او يخلبه وان لا يكون من الحشرات
 وان لا يكون من نبات الماء سوى السمك وان يملك نفسه بجناحه او قوائمه وان يموت بهذا قبل ان
 يوصل الى ذبحه وفيه شريعتان في الصياد ان يكون الصيد مما يباع متاولا ويكون
 مستغارا وحشيا وان لا يتواذى من يضره وان لا يقصد غرله حتى يجرد لانه اذا غاب عن بعض ذبا يكون
 موتا لغيره بسبب آخر فلا يحل لغيره ان يبيع منه وكل ما اميت ودفع ما اميت والله اعلم **الفصل**
الثاني في صيد الكلب وفي الاصل انما يصيد المسلم كلبا الجوسي وبانهم كما يبيع بسكينهم
 اما الجوسي اذا صا فلا يحل صيده وكذا ذبيحته واما البهيمى والنضري في صيدهما وذبيحتهما اذا
 شارك في قتل صيد كلب غير يعلم او الذي لم يسم عليه والذي ارسله جوسي او مرقم لم يحل وكذا لو رذ
 عليه الصيد حتى افذه او رذ عليه شئ وكذا البازي فان رذ عليه جوسي حتى افذه لا بأس باكله بخلاف

الاستيعاب والكل لا يتخلف الجوع من جبت فكل الميسر فيكون اعانة وصل الاستيعاب ليس من جبت فكل الميسر
ليكون اعانة للمسلم فيكون اعانة لكل كلب فيجوز في الجامع الصغير اذا ارسل المسلم كلبه على صيد ثم دجرج
يخربى فان خرج فقتل الصيد يحل على الكلب لا يحل وليس هذا كالحال وانما الكلب بنفسه ورجوع صاحبه
انه يحل كاد سالك حتى يحل استحسانا **نوع ثمة** من هذا المقصد في الفتاوى ولما ارسل كلبه المعلم
على صيد ولم يسمه عددا ثم دجرج وصي فان خرج فاخذ الصيد وقتل لا يحل لانه ارسل من تارك التسمية عند اخذ
حريم فلا ينسج الا بمثل يعق بان يمسكه ثم يرسله مع التسمية واذا اقلعت الكلب المعلم اوجادته لفرق
غير الكلب فاخذ الصيد وقتل لا يحل فلو ان صاحبه صاح به بعد الفلوات ان لم يرد في الطلب
ولم يترجرج ولم يحل وان اترجرج وادى في الطلب من اكله لان ذلك يكون بمنزلة لارسل صيد
الكلب المعلم وما اشتهر من الجوارح من السباع وغيره يرسل المسلم والكلابي ويقتل عليه فاخذته وتقبله
عروفا ملاك الا ان ياكل من لحمه فيجوز يحرم فان شرب من دم الصيد لم يحرم عند عامة العلماء واصل
هذا ان ترك الكلب شرط كونه معلما فان تركه لا يملك على العلم ما يكثر ولم يفرق بينه وبين
تقديره وقوته الى هذه الصناعة وعندما اذا ترك ثلاث مرات فقد علم فان صاد ثلثه او اكثر
من الصيد ولم ياكلها لم يوطأ الا في السنة لانه غير معلم بعد وفي ذلك روايتان والاصح انه يحل
الثالث اخذ الفقيه في مختلف الروايات فان اكل من الصيد بعد ما علم به يحكم بجعله عند حريمه
حتى لو صاد حيوة قبل هذا ويؤايمه عند حريمه وعندما لا يحرم واجموا انه لا يطهر هذا اكل والاول
في المتقاربة والمتباعدة سواء انهم سلكوا من الصيد بصفة في حاله اللقذ فاقها ثم قتل ولم
ياكل منه فلما اخذ صاحبه اخذ تلك البضعة فاكلها لم يحرم لانه لم ياكل من الصيد ولو اشتهر بعد ما
اخذ صاحبه فذلك ولو اعطاه صاحبه بصفة منه فذلك في الاباذي لا يشترط ترك الاكل للصيبر معلما
بل يكفي باجابه عند التفت **نوع آخر** منه اذا اراد الكلب الصيد ثم وجد بعد ذلك قد قتله وليس
فيه اثر غيره حل اذا لم يترك الطلب فان تركه ثم طلبه بعد ذلك فوجبه لم يحل وان غاب عن صيد الرائي
فاتبعه ولم يشتغل بهل اخر حق وجبه قدمات حل استحسانا وكذا الباذي فان كان به جراحه
اخرى لم يوطأ ترك الطلب اولا اذا ارسل كلبه او بازيه على صيد فاخذ ذلك الصيد وغيره اعددا
من الصيد حل كلها مادام في وجهه ارسله عندنا ولما ارسل كلبا فاخذ صيدا قتلته جثم عليه ثم اتبع
اخر فاخذ ان طار مكته على النخل انقطع الرسال فيرم والافلا وان عدل عن سنن الارسال يمتنع او يساغ
ثم اخذ صيدا لم يحل اذا كان الكلب في النهدي او سالك حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه فقتله
حل الكل في الاصل وفي الفتاوى وجب ارسل كلبه المعلم فاخذ صيدا وامسكه فان الصيد من اخذ
او صيده لم يوطأ وجب ارسل كلبه على صيد فاخطا ثم عرض لصيد كثر فقتل يوطأ وان دجرج في

لصيد آخر في دجرجه فقتل لم يوطأ لانه ارسل يوطأ بالرجوع وبدون الرسال لا يحل وفي الاصل كل ما دجرج
من السباع يحل صيد وفي الذي قال محمد بن لا ادرى انه يعلم ام لا فان تعلم انما هو بر وعندها ما بينا
في الاسد والذئب من عادتهما ان يمسكا صيدا ولا ياكله في الحال فلا يستدل بالاسان على العلم
فان تصور العلم باذ والحاصل انه لا بد من الخرج في الصيد سواء كان ذلك لا صطياد بالكل او بالرمي
ويشترط ان يكون اليهم جارا فان كان مواضعا ان حرق يوطأ وان لم يحرق لا يوطأ لان يكون رأسه
هذه افا صابا الصيد بجرحه يوطأ وانما الباذي اذا قتل الصيد حل اكل وان لم يجرع وما يقتل بهذا
وفي الاصل يجوز تملك الكلب المعلم بالسبع والحيوة والوصية وغير المعلم كذلك حقه كونه التوادد انه يجوز مع
الجرو واما سباع المقود فلا يجوز كالذئب والهدد والباذي يجوز سباعها وسبع المستور قال ابو يوسف في يجوز
جنس آخر اكل الصيد في ارض انسان او ما بين فيها او دخل داره او قتل بسطاط او تكتسب الطير
او دخل السمكة اجرة او تكثر الصيد لم يملكه من اخذه فوله ولود دخل داره فاعلم عليه وصار يحل يقتل
على اخذ او ادخا في سعة سطاطه يملكه ولود في حفرة حفرة المالك للماء لم يملكه ولو حفرة لا صطياد
ملكه اذا وقع فيها وكذا السمكة والخير اذا غسل في ارض انسان فهو لصاحب الارض ولهذا احوالت ونظائر
قد رويها في كتاب الدعوى رجل ضرب صيدا بسيف فابان ثلثا من قبل الراس فقتله لانه دكاة ولو امان
فقتله اذ عصى غير الراس اقل من النصف لم يحل المبان عندنا لقوله ثم ما بين من الحي فوجبه وحل البنية
لوجود ذوق الاضطرار وقطع نصفين واستويا في الموت حل اكله وكذا اذا امان بعض الراس ولو امان
اقل من نصف الراس لم يوطأ المبان لانه ميت بمقاربه بعد البان وحل البنية ولو قطع عصى ولم يبين دما
حل ولو امان اقل من نصف الراس لم يوطأ المبان ولو ضرب سيفه على سمكة فقطع بعضها وكل ما قطع من الصيد
ان الميت من السمك حل ولا يعلم **الفصل الثالث** في الرمي في الارض اذا اصاب السهم الصيد
فاغتنه حقا لا يستطيع برأه ثم دما آخر فجلته اذا رماه انسان ورواه كقرا ن تاجا واغتنه اللقذ
ملكه الاول وان مات بالاول حل وان لم يمت مات بغيره حرم ومنه في الاول ولود مياه وقلة ملكه
وحل لها ولو تاقبا ولم يخن الاول فقتل ملكه الثاني حل وجب في صيد افسط على الارض
ومات بخلاف ما اذا وقع في الماء او على الجبل او على حجر او شجر او ما يط اودج منصوب او لينة منصوبة
ثم وقع على مكان اخر فقات يحرم اما الطير اذا وقع في الماء ان كان برأ لا يخن سواء كانت الجراحة فوق الماء
او كان سفها في الماء لان يخن الجرحه بحال لا يتوهم نجاة الصيد منها اذا كاه ثم وقع في الماء وان كان الطير
ما بين ان كانت الجرحه فوق الماء لم يخن لانه علم انه مات من الجرحه وان كانت الجراحة بحال لا يتوهم نجاة الصيد
منها لولا الوقوع في الماء لا يحل بخلاف ما لو وقع على الجبل واستقر عليه او وقع على الارض ومات حيث لم يخن فان كان
شيئا من ذلك دكا صابا وجرحه لم يحل وفي الفتاوى لا يخفى انما ولود في صيد كذا صابا السهم وجرحه في الماء

ومات قال بعضهم ان كان يرمي حيوته حين دفع في الماء لا يحل اكله لا حلال ان مات بالماء وان كان لا يرمي
حيوته حين وقع في الماء حل اكله لان مات بغير الماء والمزاد قالوا انهم رجل يرمي صيدا فقتله من اصاب
صيدا آخر حل كلاهما ولو دنا في النجم النسيم عن سننه فاصاب صيدا لم يحل ولو دنا فاصاب على سننه
حل ولو لم يمسهم على سننه واصاب شيئا لم يصط ويصط واصاب الصيد حل ولو دنا في سائر ما لم يمس لغير صيد
فاصابا صيدا لم يحل رجل يرمي صيدا فاصاب صيدا بسبب لغيره فاصاب الصيد فقتل حل اكله لان العبرة
لوقت الرمي وفي الزيادة مسلم يرمي سهما ويصط فاصاب سهما فاصاب صيدا فقتل حل اكله لان العبرة
حل مسلم يرمي سهما فاصاب سهما مسلم لغيره فاصاب الصيد فقتل حل اكله لان ستم الزام الاكل
لا يبلغ الصيد لولا اصابه النسيم الصبي فقتل لغيره وهو حل لان كان يعلم انه يصيبه كان لا يزل وكذا اذا
رمى الجوسي بعد رمي المسلم فان زاد فوق ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم وهو مكره ولا يحل صيد البندق والمسلم
والنصارى في الاصل **فصل آخر** من رجل يرمي صيدا فوقع عند جوفه قودا يتد على نجفات لم يحل ان
قاد على مقدم الاسلام رجل يرمي سهما صيدا فاذن صاحب ولم يكن من الوقت قدر ما يقدر على ان يوصل هو
المختار وفي الاصل هذا رواه عن ابن جنيته وفي يوسف واما ظاهر الرواية لا يحل ان يمتد في وقوعه
عند فائم **فصل آخر** من رجل يرمي صيدا فقتل عليه ساعة من غير رمية ثم ذهب عنه ملك الاثم فقتل
فاذن الله من ذل ولا يحل ان يجره اذا جرم جرمه لا يستطع بها النهي من فلت كذلك ما شاء الله ثم ويح
ورمى آخر حيث كان فالصيد للقاتل والفرقة في المسئلة الا ان لم ياذن الاكل فصار بمنزلة من نصب
شبكة فوقع فيها الصيد والملك غائب ثم تخلص من الشبكة فواه رجل ياذن خوله وفي المسئلة ان
اذن الاكل بقاء او فله فله ذلك وفي امسك اذ ذبنا او خنزيرا او ما شئت ذلك مما يقصد به الاصطلاح
وسمي فاصاب صيدا اما اول اثم وقتل حل اكله وكل زفره لا يحل ان يرمي جرمه اذا اذنته وترك التسمية
فاصاب صيدا على يوسف رواه ايمان روى ابن رستم عنه انه لا يحل ان ياصبه لا يحل بدون التسمية
والمحت او انه يوصل ولو دنا في الحي او في ابيه او في ابنته او في امه او في بنت امه او في بنت
لهذا في الاصل ولا يوجب في قولنا في قولنا لا يحل واليه اشارة في الاصل ولو ارسل الى صيد
وهو بطن انه يجر او انسان وسمي فاذا اوصد يوصل وفي الاصل سبع حشا طائر حشيد فواه او
ارسل كلبه فاصاب صيدا ان كان ذلك الحش حشيد فاصاب صيدا فاصاب صيدا فاصاب صيدا فاصاب صيدا
لا يحل ولو دنا في حشيد او صيدا او صيدا فاصاب صيدا لم يحل وان كان لا يعرف انه اهلي او حشيد
يحل هذا اذا رمى طيرا اما اذا رمى بغيره ولا يدري انه اهلي او حشيد لا يحل ان يرمي في الاصل ليس وحشي
والا في الاصل وحشي **فصل آخر** من دفع القناري دجاجة لم يملك شجرة لم يحصل اكلها صاحبها
وماها ان خاف عليها الموت وكل وان لم تكن هذه المشاة لا يوصل في الاصل صيدا الا ان خاف على اهلي

قالوا في الصيد

يحل ما يحل به الصيد حتى لو قتل البعير او البقر فواه بالية جارية واصابت الحياضة شيئا منها فاحتملها
حل وفي الشاة خارج المصير يحل وفي المصير لادغة الفتاوي في بال النجاذل رجل له حاشة واماها او دهاها
غيره فهذا على وجهين اما ان كانت له من قبله او كانت تعدي في وجه الاكل يحل اكلها اصاب المنج
او اصاب موصلا لغيره في الذكاة الاختيارية وفي الوجه الثاني ان اصاب المنج حل وفيه منع لغيره
يحل مطلقا والشاة لو سقطت في بئر فطويت تحل قال الحسن بن زياد لا تحل ذكاة الفحل وان اصاب النسيم
طليها او قترها فاذني حلت ولو اصابه من غير النسيم لم يخرج الدم ان كان له لينة كثيرة حلت وان كانت صفيرة
قبل تحل وقبل لا تحل وللنسيم **الفصل الرابع** في الشوك في الاصل الشوك الذي مات في الماء بغير اذنة
وهو الطاية لا يوصل وان مات باقره وهي لا يحس منه الماء او طعا على وجه اللان او دنا في بطن طير او سمك او دنا
احد في الماء او اضطره لحياته من جماعة منها الى مضيق فتركت فماتت حلت او لفته حية او اصابته حديد
او اذني في الماء شيئا فاكله ومات وكل ولا يحل اكل اية الماء ان الشوك في الفتاوي اذا قتل من الماء
او بركة لا يوصل عند حشيه كق كالطائي وعند محمد بن كحل وهذا روي بالناس في التبريد لم يذكر الخلاف ولكن
قال فيه روايتان سمعت بعضنا في الماء بعضنا في الارض ميتة ان كان في الارض فادع الماء اكله وان كان في
الماء اكله على الارض قدر النصف او اقل لم يوصل وان كان على الارض اكثر من النصف اكلت الشاة
اذا رمى الرقبة في الماء فقتل به سمك ان رمى به مابع الماء في موضع يقدر على اذنه فاضرب في موضع الماء
ملكه وان قطع الحبل قبل ان يخرج من الماء لا يملكه وعليه اذا ارسل الكلب او رمى يعرف من هذا والله اعلم
الفصل الخامس في ما يوصل وما لا يوصل وفي شرح الطائري ما لا يوصل كل ذي ناب من السباع
وذي مخالب من الطيور ببيان الاسد والذئب والتمر والهدد والقطيع والقطيع والكلب المستور اهلي
والبوي والتمر وسباع الهوام ايضا ببيان الغيب واليربوع وابن عرس والسفاح الشوك السمور
والدق والهوام التي سكناها في الارض ببيان الغادة والوزغة والتمر والحيات وجميع هوام الارض
الا ان الرب فانه يحل اكله وهو مخالب من الطيور ببيان الصقر والعقاب والباري والشاهين وما شبه
ذلك وفي الفتاوي لا يقتضي ما لا دم له كالزنبور ونحوه يحل ان الشوك الجراد والعقود ونحوه يوصل
ويكون الثعلب هو الذي ياكل الفخاسة وفي فتاوي الاولوا الى اكل الهدد لئلا يمس به لانه ليس بذي مخالب من
الطيور وفي فتاوي الثاني الامام ولا يوصل الفخاش لانه ذوقاب ولا يمس بالخطاف والتمري والسترداني و
الوزدور والمصاير والفاخمة والجراد وكل اليسر له مخالب مختلفة بخلية والتماس بدور الزنبور قبل
ان يفتح فيه الوقع لان ما لا دمع له لا يستحق ميتة عمار الحش يوصل الحلال اهلي والبعوض يوصل ويكره
اكل لحم الابل الحلال وفي النوادر لو ان قديا غوي بلبس الحننير لئلا يمس باكله فلهذا الامام باكل
الذجاج لانه يخلط ولا يفسد لحمه والذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان في الارض

وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لا تأكل الا الحيف واما ما يخلط كما اذا تناول الفاسه والحيف ويتناول
غيرها على وجه لا يظهر اثر ذلك في لحمها لا باس باكلها وفي مشرع الشاة في الابل تحبس شهر وفي البقر عشرين
وفي الشاة عشرة وفي الدجاجة ثلاثة ايام وقال للهام الشرح في الاصل انها تحبس في ان ترول الاربعة المئتين
وفي المستحق الجلالة التي تقرب فيؤخذ منها ربع مئتين فلا ياكلها ولا يشرب منها ولا يمد عليها
وملك مالها ويكره بيعها وهبتها فملك مالها وفي فتاوى ابي القاسم عرقا يحبس ولله اعلم **كتاب**
الذبايح وهو مشتمل على فصلين الاول مسائل الذبح والثاني في مسائل التسمية اما الفصل
الاول وفيه خمسة اقسام ري ذبيحة المسلم والكفاية حلال ولا يؤكل ذبيحة الجوسي والمرند والوثني والهم
وفي الاصل من ذبيحة الجوسي او تنضج ذبيحة والموتور الذي بين الكافي والجوسي ذبيحة حلال وفي فتاوى
القاضي الامام ذبيحة اليهودي والنصراني حلال وان كان حرييا الا ان يسبح منه انه يسمي عليه المسيح
فان سبح منه لا تحل لانه اهل بغير الله وقال بعض اصحاب السلف في ذبيحة الجوسي ذبيحة حلال ولا تحل ذبيحة المرتد
وان ادنا في ذبيحة الكتاب المراءه كانه في الذبح والقبض الذي يعلق ويضبط كالبايع ويستحب
توجيهها في الذبح الى القبلة ويكره ان تنح الشاة اذا ذبحت ولا باس باكل الذبيحة منها لما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه منى ان تنح الشاة اذا ذبحت قبل ان تكسر قبل ان تبرد وقبل ان يبالغ في الذبح
حتى يبلغ النخاع وهو عرق في العنق فيكون له فيه زيادة شقيقة من غير حاجته ويكره ان يجرحها الى
مذبحها وان تجرد الشفرة بعد ما اضهرها **كتاب** في الجامع الصغير لا باس بالذبح في اللقن كله
اعلاه واسفله ولا باس باكل الخبز اذا افترق ذبحا لم يجز في الشاة والبقرة اذا انحرقا
ولم تذبحا ويكره ذلك في بعض النسخ لا يستحب وفي فتاوى القاض الامام في السنة في الابل الجحر وهو
قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة والبقرة الذبح وان ذبح الابل او انحر
الشاة والبقرة جاز ايضا لقوله صلى الله عليه وسلم ما امر الله من ذبح ذبيحة من قضاها او قطع
الخلعوم والاذن والري قبل ان يموت الشاة لا باس باكلها وان ذبح الشاة بين اذني غير متفرق
لا تحل اكلها وان ذبحت بظفر منزع او سق من ذبحة اذقون او عظم فانه الذم واذا ذبح الذم او ذبح
عندنا شاة ذبحت فقطع منها نصف الخلعوم ونصف المري لا يؤكل واختلفوا في تفسير الاذن فمن ياتي
حنيفة في اذا قطع الثلاثة من العروق الذبحة ايت ثلاثة كانت تحل وعنه في اذا قطع الاكثر من كل
ولهم من هذه العروق الذبحة تحل وان ترك قطع واحد منها لم تحل وعنه ايضا اذا قطع الخلعوم والمري
والاكثر من كل الودجين تحل وما لا فلا قال شيخنا رحمه الله هو اصح الجواب وقال ابو يوسف في ان
قطع الخلعوم والمري واحد الودجين تحل **كتاب** وقال الامام الشرح في موضع الشاة من المذبح
فلم يسئل الذم منها اختلف المتأخرون قال ابو القاسم الصغار في لا تحل وقال ابو بكر الاسكاف في لا باس به

الذبايح
في الذبح

وفي التوازل رجل ذبح شاة او بقرة ان تحرك بعد الذبح وخرج منها دم مسفوع تحل وكذا ان تحركت
ولم يخرج الدم او خرج الدم ولم يتحرك وان لم يتحرك ولم يخرج الدم لا تحل هذا اذا لم يعلم حيوتها وقت
الذبح فان علمت حلت وان لم يتحرك ولم يخرج الدم في شريح الطراوي وخرج الدم لا يدل على الحيوة
اذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا عند الحنفية وهو ظاهر الزاوية رجل ذبح شاة مريضة ولم يتحرك
منها شيء الا في فمها فلا تحل **كتاب** في ان تحل لا تؤكل وان ضمت تؤكل وكذا في العين ان فخت لا تؤكل
وان ضمت تؤكل وفي ان يؤكل ان قبضت وجعلها تؤكل وان مدت لا تؤكل وان قام شعورها لا تؤكل وان قام
توكل هذا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح ولم يخرج الدم ولم يتحرك اما اذا وجد خروج الدم او الحركة فقد عرفنا
الصحة اذا بقيت من الحيوة قدر ما يبقى في المذبح بعد الذبح فمنها اربع مسائل احدها ما ذكرنا في الثانية
الذي اذا قطع بطن شاة وبقي فيها من الحيوة ما يسبق في المذبح وفي الثالثة القطع الملعوم اذا اقتضت الصحة
وجرح وبقي فيه من الحيوة قدر ما يسبق في المذبح بعد الذبح وفي الثانية عندنا لا يقبل الذكاة حتى
لورقاها تحل ذكره الشيخ ابو النضر في فملانة وفي الثالثة في الاربعة لا يقبل الذكاة يعق تحل حتى لو جرح المالك
فلم يذكر لا يحرم ابو حنيفة في وقت بين الثالثة والاربعة وبين الاربعة والثانية وذكر للهام الشرح في اذا علم انها
كانت حية لم اكلها سواء كانت الحيوة فيها يتوهم بقاءها ولا يتوهم وقال ابو يوسف في ان كان يتوهم انها تعبر
يوما او اكثر تحل رجل شق بطن شاة واخرج ولدها وفي الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لا تعبر
من الشاة لا تحل وان كانت تعبر تحل بقرة تقسر عليها الولقة فادخل رجل يده فيها وفي الولد او جرحه
في غير موضع الذبح ان ذبح تحل ولا يشكل وان جرحه اكل لا يقدر على ذبحه تحل رجل له شاة حاملة اذا د
ذبحها ان تنابت الولقة يكن الذبح وهذا عند الحنفية وفي بناء على ان الحنين لا يندكي بذكاة امه
فصاحب ذبح شاة في ليلة مظلمة فمطع على الحلقوم او اسفل منه يحرم ومحمد الذكاة قد ذكرنا والله اعلم
اما الفصل الثاني في التسمية وفي الجامع الصغير يكون ان يذكر اسم الله تعالى مع اسم غيره يعني عند
الذبح ويبي على ثلاثة اوجه منها ما يحرم ومنها ما لا يحرم ويكره ومنها ما لا يحرم ولا يكره اما الاول فهو ان
يذكر اسم الله واسم غيره على وجه العطف والشركة نحو ان يقول بسم الله واسم فلان او بسم الله ومحمد
وسم الله والمكره ان يذكر اسم غير الله مفردا في الظاهر من غير حرف عطف ولا شركة نحو ان يقول
بسم الله محمد رسول الله واما الذي لا يكون ولا يحرم نحو ان يقول منفصلا عنه صودة ومع قبل او بعد بان
يقول اللهم تقبل مني فلان وفي الفتاوى لو قال بسم الله محمد رسول الله بالخفض لا تحل وما رفع تحل ولم يذكر
النصب وفي روضة الوفاء يسقى النصب بالخفض لا تحل ولو قال بسم الله صلى الله عليه وسلم لا تحل وفي التوبة
انه لا ينعقد لو قال بسم الله وباسم فلان او بسم فلان لا تحل هو المختار وفي الروضة لو قال بسم الله
بنام فلان قال ابو بكر الاسكاف في يجوز مطلقا في ذبحه ولم يظهر لها في بسم الله ان قصد ذكر اسم الله

الذبايح
في الذبح

في الذبح على ثلاثة اوجه

التسمية على الوجه
شروط

محل وان لم يقصد وقصد ترك الهاء لا يحل رجل سمي عند التسمية على الوجه ولا زاد به
التسمية على غير ذلك لا يحل كالرجل اذا سمع انه ذن فقل المودن اذ كان لله اكبر والله اكبر وشروط في الصلوة لا يصير
شأنا في الصلوة وان لم يكن له شيء في التسمية محل وكذا اذا كان له شيء ناسيا بشرط التسمية
في ذنبي الحمار للطهارة وقد ذكرنا في كتابنا لظهورها وفي الاصل التسمية عند التسمية شرط وفي الاصطلاح
عند الادس والربي واذا نصب الحد يث لا يحد في شرط التسمية عند التسمية وفي صاحب الجمل نصب
محل الصيد حمارا وحشيا ثم وجد حمارا وحشيا وقابله ميتا لا يحل قلة الشئ ثم وهذا الجمل انما يحل
على ما اذا قصد من الطلب لما اشتهر في الرواية الا في اعتبار التسمية عند التسمية ولو اخرج شاة واحدة للسكن
وسمي ثم تركها في شاة لغوي وترك التسمية عامدا عليها لا يحل ولدي سميها الى صيد سمي فاصاب آخر
وارسل كلبه الى صيد وسمي فترك الكلب ذلك الصيد واخذ غيره يحل ولو في تلك الشاة ثم ذبح بعدها
اخرى فظن ان تلك التسمية تكفي لا تحل وانهم اذا اصابوا الصيد وغيره او اذ الكلب ذلك الصيد وغيره
حل الكل ولو نظر الى قطع من الغنم فاخذوا السكين وسمي ثم اخذ شاة منها وذبحها تلك التسمية لا تحل
ولو ارسل كلبه على جماعة من الصيود وسمي فاخذ احداهما تحل **نوع منه** ولو قال مكان التسمية الحمد لله
او سبحان الله يريد التسمية لغيره ولو قال للشكر لا يجوز فاما مسئلة اللسان وقد ذكرنا في الاصل
شاة ليذبح وسمي ثم اكل او شرب او تحل ثم ذبح ان طالع قطع الفودع ثم والافلا في الاصل قال في
ذكر في الاصل ان طالع لم يذكره ورايت في موضع ثقة ان الطويل ما يستكثرون الناصر وفي اصحابي
الزعفراني اذا حذر الشفرة ينقطع التسمية من غير فصل وكذا لو اقبلت الشاة وقامت من موضع
ثم اعادها الى موضعها انقطع التسمية والله اعلم **كتاب** **الاصحح**
وهو مشتمل على سبعة فصول الاول في المقدمة والثاني في نصاب الاصحح والثالث في وقت الاصحح
والرابع في ما لم يدخل في الاصحح وفيما لا يجوز في الاصحح وفيما لا يجوز في الاصحح وفيما لا يجوز في الاصحح
الاصحح وما لا يمنع والتاسعة في الانتفاع بالاصحح والسادسة في التسمية عن الغير اما الاصل
وفي نسخة العام السراج في الاصحح واجبة وذكرنا في الاصل في حنفية في ما عداها
في نسخة وفي نظم الزند في الاصحح احب الى من المصدق بمثل قيمتها وفي الموسوعة واجب عليه في
ظاهر الاصول وشروطها فيها الفناء وان يكون مقبلا في مصر او قرية ولا يكون مسافرا وان يكون في
الوقت والله اعلم **الفصل الثاني** في نصاب الاصحح وفي اجناس الناطق قال في حنفية
في الموسوعة الذي له ما يتبادر من اعرض يساوي ما في دميم سوى المسكن والخادم والشياب التي تلبس
ومتاع الذي يجتمع اليه وهذا اذا بقى له ان يذبح الاصحح وفي الهادونيات ان جاء يوم الاصحح
وله ما يتبادر من اكر ولا مال لغيره فذلك لم يجز عليه الاصحح وكذا لو نقر عن المائتين ولو جاء يوم

الاصحح والاصل في استفاد ما في دميم ولا يبرهن عليه وجبت الاصحح الفقهاء والافلا والافلا والموت
انما تقبل في حق الاصحح آخر يوم الغنى ولو كان له عمار مستغل لاختلاف المتأخرين في اصحابي الزعفراني
يعتبر قيمته لا دخل في حق لو كانت قيمته ما في دميم فله الاصحح وقال ابو علي الدقاق تعتبر دقة القيمة
تسعين ان كان يضر عن ذلك قوت سنة فله الاصحح وصدقة الفطر والغير وقت شئ فان فضل من
ذلك ما يتبادر من فله الاصحح وصدقة الفطر في اول اصحابي الزعفراني ان كان غلة المستغل بكيفية وعياله
في موسر والا فموسر عند محمد بن يوسف في موسر ولو كانت الضياء وقفا وهاهنا ان
وجب له في ايام الفطر ما في دميم فله الاصحح والافلا وان كان حيا اذ اعطى حنطة قيمتها ما يتبادر
ودميم او ملح قيمته ما يتبادر من او قصا رعيته اشنان او صابون قيمته ما يتبادر من فله الاصحح ولو كان
له معصية او كتب الفقه او الحديث ان يحبس ان يقرأ منها او قيمتها ما يتبادر من فلا اصحح عليه وان كان لا يحبس
فله الاصحح الكل في الاجناس وفي الفتاوى الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا ان يكون له من كل كتاب
اشنان وهاهنا رواية واحدة غير صحيحة فان كان احد ما رواية العلم في حنفية الاخر رواية في سليمان لا يصير
به غنيا ولا يصير غنيا بكتب الاماير والتفاسير وان كان له من كل كتاب اشنان وصاحب كتب الكتب و
التحريم والادب غني بها اذا اصاب ما في دميم وفي الاجناس رجل برزقانة اشترى حمارا وبركة ويسعى في
حاجته وقيمة ما يتبادر من فلا اصحح عليه ولو كان له من كل كتاب اشنان وصاحب كتب الكتب و
اذا ايسكنها فله الاصحح ولو كان له من كل كتاب اشنان وصاحب كتب الكتب و
قيمة الثالث ما يتبادر من فله الاصحح وكذا الغرام الثالث والغام في غني لا يكون غنيا وفي الثالث يكون
غنيا ولا يصير الغام في بالاصحح غنيا الا ان يكون له من كل سلاح اشنان واحد ما يساوي ما في دميم وفي
فتاوى الدهقان ليس يعني بغير واحد وهاهنا واحد فان كان له فرسان وهاهنا واحد ما يساوي ما يتبادر من
نصاب والاربع بؤدين وآلة الفدان ليس يعني وبسقية واحد غني وبثلاثة بؤدين اذا ساوى احدهما
ما في دميم صاحب نصاب وصاحب اشباب ليس يعني بثلاث دستجات احدها البذلة والافلا للمهنة
والثالثة للاعباد وسوق في بالاربع وصاحب كرم غني اذا ساوى ما في دميم والمرأة تعتبر موسر بالمهر
المهر الذي على الزوج ان كان مدينا عند ما عتده حنفية في لا يعتبر قال في رواية في موضع ثقة ورواية
ابن سماء عن محمد بن عيسى حنفية في انه لا يجزى الا حنفية الا على من له ما يتبادر من فضاء فله هذه الرواية
سوي بين غنا الاصحح وغنا الزكوة وفي فتاوى الفاضل العام والمرأة تكون موسر بما لها على الزوج من اصدق
اذا كان مدينا في قول ابن يوسف ومحمد بنهما وفي قول ابن حنيفة لا يكون موسر بهذا اذا كان له مهر محدد فان
كان مؤقلا لا يكون موسر في قولهم جيبا والله اعلم **الفصل الثالث** في وقت الاصحح وفي الاصل
ايام الفطر ثلاثة اولاها افضلها ويجوز التسمية في البتدين المتخلطين ويكره اذا طلع فجر الشين

من يوم النحر فلا هل السواد ان يحرقوا واهل مصر لا يفتقرون اليه صلوات التي ولو فتح بعد صلوات اهل المسجد
المصر قبل صلوات اهل الجبانة جازا استحسانا وكذا لو فتح اهل الجبانة ووراهل مصر وفي الاجناس
لو فتح بعد صلوات اللعام قبل الخطبة جاز في املا محمد ولو فتح بعد تشهد اللعام قبل السلام جاز وقد ساء قبل الشهد
لا يجوز ولو لم يشتر ائمة حتى مضت ايام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للائمة وفي اصاحي الرغزاني اذا قيل
الامام يوم العيد ثم تذكر ان صلى على غيره وضوء اذ كان جنباً وقد فرغ الرجل من الصلاة بعد صلوات اللعام وقد
تفرق الناس انما والصلوات ويجوز الاصححة وان لم يتفرق الناس حتى يتم بريد الصلوات واجزت الاصححة ان
من الناس من قال لا يصيد الناس الصلوات ويصلي اللعام بعد صلوات اللعام بذلك فادى بالصلوات ليعيد هان
ذبح قبر ان يعلم بذلك اجراه ومن علم بذلك لم يجوز الذبح اذ ذبح قبر نزال الشمس بعد الزوال بحرية في الاجناس
وفي الاجناس في الفتاوى لو ثبت ان هذا اليوم الناح من ذى الحجة يوم باعادة الصلوات والاصاحي
كما ذكر في اصاحي الرغزاني في وفاة الفتاوى وان شهد عند شهره على هذا في الحجة جازت الصلوات والصححة
وان لم يشهد عند الشهرة لا يجوز ومن لم يجز لو فتح الناس في اليوم العاشر من ذى الحجة وهو اول يوم العيد
ان صلى الامام في اليوم العاشر لا يجوز وان لم يصل ان حتى قبل الزوال كان يوم النحر لا يجوز ولا يصح الايجز
يجوز وان حتى بعد الزوال جاز مطلقاً في مسئلة النضية هذا اذا ثبت ان يوم عرفه فان لم يتبين ان يوم
عرفه كان شكوا ان شهد واعند لم ان يفتي من اول العهد وان لم يشهد والا حياط ان يفتي من اول العهد بعد الزوال
جاء مطلقاً اخر صلوات يوم العيد ينبغي ان يؤخر النضية الى وقت الزوال فان فاتت صلوات العيد انما يصح
او بعد جازت لم النضية في هذا اليوم ولخرج اللعام الى الصلوات في العهد بعد العهد في وقت العهد وبعد العهد
قبر ان يصلي اللعام اقره لانه فات وقت الصلوات على وجه السنة بل في وقتها الفترة ولم يكن فيها وال
يصلي بهم صلوات العيد في طوع التي جاز هو الحجاز كما ذكر الصدر الشيباني الفتاوى وفي الاجناس
لا يجوز حتى تزول الشمس في الفتاوى للفاصل اللعام وان كانت بل لا يصلي فيها صلوات العيد فالعلم السلطان
او نظرية اهل السنة فانهم يفتون في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعين
وقال بعضهم في جميع ايام مجز النضية في هذا المكان في اي وقت كان لفتح الناس عن الصلوات وهذا هو الحكم
في اهل الانصار اذا شك في يوم الاصححة فاحتج ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث فان اخر فاحتج ان لا يترك
منها ويتصدق بذلك لانه لو وقع في غير وقت لا يخرج عن العهد الذي كذلك ويتصدق بما بين المذبح وغير المذبح
لانه انما يخرج عن العهد بذلك ولو اشترى ائمة في اليوم الثالث والمسئلة بها ليس عليه شيء اذا اشترى الاصححة
فلم يجد ما حتى مضت ايام النحر فليد ان يتصدق بها اذا جدها ولا يخرجها فان ذبحها قد صدق عليها جازا وقيمة
بفضل ما فيها ان تصدقها الذبح والتصدق بها حجة احسن الكل في الفتاوى **جواب** وفي
الفتاوى المصري اذا اراد ان يتغير في اليوم الاصححة في يوم باخر في الاصححة الى بعض هذه العصور ففتي قبل

صلوات العيد في فتاوى الفاضل اللعام ولو افرغ الاصححة من مصر وفتح قبل صلوات العيد قالوا ان اخرج
من مصر مقدار ما يباع للمسافر قصر الصلوات في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوات العيد مصري وقيل
وقيل بان يذبح شاهة له وخرج الى السواد فاخرج اوكيل الاصححة الى موضع بعد من مصر وذبحها هناك
ان كان الموكل في السواد جاز وان عاد الى مصر اذ علم اوكيل بقدم الموكل لا يجوز بل يذبح وان لم يعلم
فذلك عن محمد بن وعنده محمد بن يجوز هو المختار ذكره الصدر الشهيد في الفتاوى الاصححة في الرضا في
والرجل يعتبر مكان الاصححة حتى يصرف الى فقره ذلك الموضع امانة صدقة فظن ذلك وقيمة فيعتبر
مكانه ان كان الولد والقيق وعليه الفتوى ومحمد بن يعتبر مكان الرقيق والولد في الزكاة يعتبر مكان
المال وتصرف في فقره ذلك الموضع وللعلم **الفصل الرابع** فيما يجوز من الاصححة
وفيما لا يجوز وفي اصل الاصححة من اربعة اصناف في الحيوان الاول البيل والثاني منها افضل
ولا يجوز منها الا الشئ وهو التي اتي عليها خمسة احوال فطعت في السادسة وفي الطلبة ما تمت لها
اربعة احوال والثاني البقر الا في ثلثيها افضل ولا يجوز منها الا الشئ وهو التي اتي عليها ستان والثالث
الغنم والذكر منها افضل اذا كان خصباً والثاني منها فضاء جاز ولا يجوز ما دون ذلك من كل شئ
الا الجذع العظيم من الثنات مائة ثمانية اشهر وطعت في التاسعة وفي اصاحي الرغزاني ما تمت
له سبعة اشهر وطعت في الثامنة ثم قال في الاجناس انما يجوز الجذع اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان
صغيراً فلا يجوز الا اذا تم له ستة وطعت في الثانية والرابع المعز والذكر منه افضل ولا يجوز منه الا
الشئ وهو الذي اتي عليه ستة وطعت في الثانية كالغنم او العتود من المعز كالجذع من الضان
وهو الذي اتي عليه كثر الحول كالحمل والارسل وفي نظم الزند وسبق المولود بين الوحشي والاهلي
اذا كانت امه وحشية لا يجوز ولو نزلت على شاهة فولدت قال عامة العلماء وهم لا يجوز وقال
الامام الخياط ان كان يشبه الاب ولو نزلت على شاهة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الخياط
العبرة بالمسابقة الجاهل من يجوز في الفوايا والهدايا استحساناً ثم لا بل افضل من البقر ثم الغنم من المعز
وفي اصاحي الرغزاني قال الشيخ الحومبي البقرة افضل من الشاة اذا استويا في القيمة لانهما اعظم
والكبر والشاة افضل من شيع البقرة اذا استويا في القيمة والتم والاصلاح لانهما اذا استويا
في القيمة والتم فاطمهما كما افضل وان اخلا الفاضل او في حق ان النحر بعشرين وهو قيمة افضل
من خضيق بخمسة عشر والبقرة افضل من ست شياة اذا استويا في القيمة وسبع شياة افضل من
البقرة وفي الفتاوى شراء شاهة طاعة للاصححة بثلاثين درهما افضل من شراء شاتين قال شرا
شاتين وشراء شاهة بعشرين افضل من شراء شاتين بعشرين وفي اصول التوحيد للامام القطار
النضية بالذبح والدجاجة في ايام النضية ممن لا اصححة عليه ساءه تشبهها بالمفقين مكره لانه

من رسوم الجوس وفي الفتاوى لو شئ بشاة واحدة يكفيه ولو شئ بأكثر الواحدة فقيمة دار زيادة
نظروا عند عامة العلماء وقال بعضهم لم والمختار ان يجوز كل ما والجزء والبقرة يجوز عن سبعة ولو
احدم المظن بطل الكل ولو اشترى رجل بقرة كلفيت بها ثم اشرك بها سكا بازا اسخا كما والبعد
والبقرة يجوز عن سبعة اذا كانوا يريدون به وبه الله انفتحت به للقرينة او اختلفت كالاحقية والقول
والمنفعة والتقدير بالسبع لمنع الزيادة لا يمنع النقصان حتى لو كانت الشركة في البدنة او البقرة
ثمانية لم تجز ولو كانوا اقل من ثمانية الا ان يصيب واحد منهم اقل من السبع لا يجوز ايضا بيان مات
الرجل وترك امرأة وابنا فصحياها لا يجوز وفي اضافي او عراقي اشرك ثلاثة نفر في بقرة على ان
يدفع احدم اربعة دنانير والآخر ثلاثة دنانير والآخر دينار واشترى بها بائع على ان يكون البقرة
بينهم على قدر ذاس مالهم ونحوه لا يجوز ولو كانت لبدنة او البقرة بين اثنين فصحياها اختلف
المساعي وهو المختار ان يجوز نصف السبع فيعقل بصير لهما قال القند الشهد وهو المختار
الهام الزاد وهو اختيار الفقيه في البيت وفي الاصل سبعة اشركوا في بدنة او بقرة ثم مات
بعضهم قبل ان يجزوا فقال دومة اخذها عنهم وعرفهم الميت يجزى لهم اسخا كما وكذا لو
ان اشركا يعني غزو له الصغير او عن ام ولد سبعة فصحى بائع وارادوا ان يقتسموا
الخمسين ان اقتسموها وزكاهما وان اقتسموها جزا ان جعلوا مع الخمس شيئا من السقط كالزاس
والا كاي يجوز ان لم يجعلوا لا يجوز فان جعلوا مع هذا وطلوا الفضل بعضهم لبعض لم يجز وبيع ودعا
بدين واحد ما اكثر ذلك فاختار صاحب الحق يجوز لانه قيمة المثل بما لا يحتمل القسمة وفي الاول
يحمل بالقران تحليل الفضل هبة في مسئلة للمذهب المساع فيما يحتمل القسمة وهو المظن لم يجز
وفي مسئلة الزم التمس الولد لا يحتمل القسمة فجاز ولو جعلوا المثل سبعة منهم وقسموا بينهم
جزا فاجازت القسمة هذا في الفتاوى **جواب آخر** في القلط وفي المشتري وجعل على فاقه كل
واحد منها اخية صاحب يجوز لكل واحد منها اسخا كما ويجعل كل واحد منها ذابغا اخية صاحب بامره
ولا ريب في جواز كل واحد منها اخية وبأخذ كل واحد منها مستلوحته مضاجبه فاكنا فكل من عمل
فجعل كل واحد منها صاحب ونحوها وانشاها على ذلك ضمن كل واحد منها لصاحبه قيمة شاة ويقدر
كل واحد منها بتلك القيمة ان كانت انقضت ايام التحريم في الرضعة وجاز ان شاة مريضا ثم غلط
فاذعن كل واحد منها شاة وترك شاة لا يدعيها فاقى لا يدعيها لبيت المال والى تنازعها بينهما نصفان
ولا يجرى للقيمة عنها ان كانت شاة ولو كانت بدنة او بقرة جاز عنها هو لا يجرى اذ يجرى لكل واحد منهم
شاة بحسبها في بيت فانت ولعل ولا بد من ان يبيع هذه الاموال جلة ويشتري بها اربع شاة
لكل واحد منهم شاة ثم يوزع كل واحد منهم ببيع كل واحد منها ويجعل كل واحد منهم اصحابا ايضا

حتى يجوز عن الاخوية وفي الفتاوى شاتان بين اثنين ضحيا يجوز بخلاف ما لو كان عبدان من رجلين
فاعتقاهما عن قاربتها لا يجوز والفرق الخبير على القسمة في الشاة يجرى فامكن بيع كل واحد منها
في شاة ولا كذلك في فقي **جواب آخر** في المشتري لو عصى اخية غيره وذهبا عن نفسه ضمن
القيمة لصاحبها اجزاء ما صنع لانه ملكها بسانق الغصب بخلاف الفاسب او اعتق المعصوب ثم ملكه
بالاداء وبخلاف ما لو ادع شاة ففحق بها لانه يضمن بالذبح فلم يثبت الملك له الا بعد الذبح وفيه
الطحاوي اذا غصب شاة ففحق بها لا يجوز وصاحبها بالخيار ان يشاء اخذها فانعمه وضمنه النقصان
ولا يجوز عن الاخوية وان شاة فتمت قيمتها حية فيصير لشاة ملكا للفاسب من وقت الغصب فهو زعت
الثلاثة اسخا كما وكذلك لو اشترى شاة ففحق بها ثم اسحقها رجل انما يبيع جاز وان
استرد الشاة لم يجوز ولو اشترى شاة ببيعها سكا ففحق بها ثم اسحقها رجل انما يبيع جاز
وان استرد هامة فموجب عليه ان يشتري بدلها لغيره وذلك لو ذهب هبة فاسق ففحق بها فلو كان
ما جاز ان شاة فتمت قيمتها حية ويجوز الاخوية فياكل منها وان شاة استرد هامة واسترد النقصان ويعين
الموهوب له قيمتها ويصدق اذا كان بعد موقوف في الاخوية وكذا امر بغير ذهب شاة لرجل في مرضه وعليه
دين مستغرق ففحق بها فالفرا بالخيار ان يشاء استرد واعينها وعليه ان يتصدق بقيمتها وان شاة
ضمنه قيمتها ويجوز في الاخوية ولو ذهب رجل من رجل شاة ففحق بها ثم اداه ان يرضى هبة ففحق بها
ليس ذلك وعند محمد في ذلك ولا يجب على المفقو ان يتصدق بشيء وفي نظم الزند ريسق حنة احوال
اذا اخذها من ملك الغير فجوز بها الاخوية وضمن قيمتها او لها من غصبه من عبد المادون المديون دينا
منفردا والخامس الشراء الفاسد قد رقا تاما فاكلا وسنة لا يجوز اولها الموضع اذا فحق شاة الودية
والمستبر والمختصن والمرتع والرجل بشرأ الشاة او الكل يحفظ ماله اذا فحق شاة موكلة بالسارس
الزوجه او الذوجة اذا فحق بشاة صاحب لنفسه بغير اذن والاخية بغيره مكانه بالذبح ولم يتقدم ملكه على
وقت المباشرة في المتداوي عن نصير وفي الحنة اللبي يتقدم ويستند الى وقت القبض ولا يقتصر
على وقت الذبح فافرقا في الفتاوى عن نصير فمن دعا فحقا باليضحي عنه ففحق المصايب عن نفسه
قال في الامر ولو قال القصاب تركت الشمية عدا بضمن قيمة الشاة يشتري بقيمتها لغيره ويفحق بها
ويصدق بلها ولا ياكل هذا اذا كانت ايام الفرباقية وان لم تكن يصدق بقيمتها على المساكين ولو كانت
الاخية حية ومفوا ايام التي يصدق بها حية كذا هذا رجل اشترى جنس شياء ايام الاخير فادان بفضي
بولهت لكن لم يبيعها ففحق رجل ولعل منها يوم الاخير بغير من بنية الاخية فوصا من رجل ان يبيعان يذبح
شاة لم فلم يذبحها حتى باعها الاكثر ثم ذبحها الما موصون ولا يبيع على الاكثر علم بالبيع او لم يعلم وفي الاجناس
ولم يبيع بالبيع لا يضمن **جواب آخر** في الفتاوى الفقير اذا اشترى اخية كسرت فاشترى مكانها

في الظاهر منها ان النصف كثير في تلك الرواية اكثر من ذلك لا يجوز عندك حنفية في ذلك
الثالث يجوز عندك حنفية في ذلك وعلى القول بالجامع الصغير وعن حنفية في ذلك لا يجوز وهل يجوز
في ادنى النصفية اختلاف المشايخ في ذلك في كتاب الصلوة في الحنفية وكتاب حقيق المينين فاحوت
عند بعد احوالها على نفسه او كانت سبعة فصارت حنفية او عطاء اركان موسر لا يجوز ان يفتي
وان كان فقيرا جاز له ذلك هذا في رواية في سليمان في رواية في حنفية يجوز معسر اكان او موسرا
ولو اصابته ككسرت رجلها او ذهب عينها في الجلق الذي ان لم يسلها جاز وان ارسلها بعد اصابته
الا في ثم ضحك بها في وقت آخر في يوم او في يوم آخر في رواية لها في الاصول في العيون والميتق واصار
الزعماني عن يوسف في ذلك يجوز وقال في رواية في كتابه ان لا يجوز به قال بعض العلماء ولا تأخذ به
والجواز الذي لا يتنع لا يجوز ومقطوعة رؤس ضررها فان ذهب من واحد اقل من النصف فعلى
ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمغر اذا لم يكن لها احدى عينيها خلقة او ذهبت
ياقوت وبقيت طرفة لم تجز في الابل والبقرة ان ذهبت واحدة يجوز وان ذهبت اثنان لا يجوز وللعلم
الفصل السادس في الانتفاع بالحنفية في الاصل يجوز ان يحلب الحنفية ويجز صوفها قبل
الذبح وينتفع به فان ضررتك تصدق به من احوالها قال هذا في الشاة التي ارجها على نفسه وقيل في
القاصو اللحم وان اخذ شيئا من الصوف في الطرف من اطراف الحنفية للعدية في اقام الحنفية لا يجوز له ان
يطرح ذلك الصوف ولا ان يرب لا حد بل يتصدق بذلك الصوف والشعر على الفقراء وان اخذ من جلد
الحنفية جرابا ان استعمله في اعماله منزله جاز ولو اخرج له جاز وعليه يتصدق بالاجر وان اشترى
بجلدها شيئا من الجوز لا يجوز ولو اشترى بجلده الحنفية جاز ولا صلة هذا انه يجوز بيع غير المأكول
بغير المأكول وبيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول وبيع المأكول بغير المأكول
فان كان في ضررها لبن وهو يخاف عليها فيفرضها بالماء البارد وهو الجمل في الاستعداد فيفرض فيه
بالماء البارد وهذا انما ينتفع اذا كان بغير اقام الحنفية فان كان بعيد لا يبيد لكن يحلبها ويتصدق باللبن
وما اصاب من لبنها تصدق بمثل او قيمته وكذا الا وتار الا ان يعلها بغيرها ويجوز الانتفاع بجلده
الحنفية وهدايا المتعة والقطوع بان يتخذ قودا او سكا او جرابا او غرابا ولا ان يشتري شاة
البيت كالغزال والحرب والحنف ولا يشتري به الخنزير والمري واقم وللمواس يبيعه بالذم لا يتصدق
بها وليس له ان يبيعه بالذم لينفقها على نفسه ولو ضررتك يتصدق بثمنه ولو اذبح بجلده الحنفية
ليصدق بثمنه ليس له ان يبيعه بالذم او ياكل في الاجناس في شاة اللحم فواض ذلعه في الجوز في اللحم
كالجوز في الجوز ان يام بشيء ينتفع به يبيعه بجوز في ثوبه وحشام يباع ما وكل وما وكل بالأكوكر
واعطاء الجمل في الجوز او الباع واذا اشترى بجر او بغيره او جبه حنفية يكرم له ذكوب واستعماله فان ضر

افق

ذلك ونقصه تصدق بما نقصه وان كرم تصدق بآخره في اصابه في الزعفران فان دللت ولدا ذبحها وولدها
مهما من احوالها من قال هذا في الحنفية الذي وجب بالجماع اما في الموضع فلا يلزم ذبح الولد فان ذبح الولد
يوم الاضحية قبل ان تم ادبها جاز ولم يذبحه وتصدق بغيرها جاز في ايام الاضحية وفي المتفق لو تصدق
بالولد حنفا في ايام الاضحية قبل ان تصدق بغيره وان ذبح الولد في ايام الاضحية يتصدق بثمنه فان لم يبعه
ولم يذبحه حق صفت ايام الاضحية يتصدق بالولد حنفا واما في الموضع في ايام الاضحية يتصدق بغيره وان لم يبعه
وفي حنفية في ان لا ياكل من الولد فان اكل تصدق بغيره اما اكل في الاضحية بالولد حنفا احب
الي والموسر اذا اشترى شاة واربعها اضحية فاقبت في ايام الاضحية واخرج منها حنفا حتى يتصدق
بالولد اسحسانا ولا ياكل من الاضحية ثبات في الفصل المستلزم في العلم **الفصل السابع**
في المتعة على العيون في القوي في العيون يفتي عن نفسه في ذلك الصغير فله وابتان اما غر الله
الكتاب فلا يفتي عنهم واما ابن ابن فنيه وابتان فان كان للصغير مال ضحك عنه ابو او حنيفة
عند ابيه حنفية والي يوسف دهمها وعند محمد بن فرحهما يفتي من مال نفسه في الاضحية قال الامام الحنفية
نعم بعض مشايخنا ان على الابن ان يفتي من مال الصغير وكذا الوصي على قياص صدقة الفطر عند
ابيه حنفية في ولا يفتي من مال الصغير في ذلك ولهذا لا يملك حق يدين دهمته ماله والمناظر في مال الصغير على
هذا والمجوز كالصبي وعلى الاب ان يؤدى خراج ارض الصبي غيرها يؤدى دينه وفي الغنائم
الوصي را ضحك عن الصغير بماله يفتي بالان الصغير ولم يتصدق جاز فان تصدق ضمن وفي النوازل
لو ضحك شاة نفسه عن غيره بامر او بغير امر لا يجوز بخلاف الحق عن غيره فانه لو اعتق عبده عن
كمارة رجل بامر بامر بامر فذكر بعد هذا في النوازل مسئلة بغيره في رجل غني عن الميت ما يصنع
قال ياكل منه ويضع منه ما يصنع باضحية فتسئل ابصر عن الميت قال لا يقر له الملك لهذا وقال
محمد بن سنان في مسئلة ذلك وقال محمد بن سنان في مسئلة ذلك قال ياكل منه ويضع منه ما يصنع
بالكل وفي الروضة ان اوصى بغيره يفتي عنه من ثلث ماله كل عام جاز ما تناف الروايات ويصنع به
ما يصنع باضحية فتسئل ابصر عن الميت قال لا يقر له الملك لهذا وقال محمد بن سنان في مسئلة ذلك وقال
محمد بن سنان في مسئلة ذلك قال ياكل منه ويضع منه ما يصنع بغيره يفتي عنه من ثلث ماله كل عام جاز
ان يفتي عنه من ثلث ماله كل عام جاز ما تناف الروايات ويصنع به ما يصنع باضحية يفتي بغيره من ثلث ماله
وقال القضاة الشهيد في الفتاوى ان الميت المتحاراة لا يذبح له وقال في باب البكاء ان ضحك بغير
امر المتحاراة يفتي بغيره في اصابه في الزعفران في الوصي بغيره عن نفسه وعن ستة من اولادك وان كان في
صفا جاز واخرهم في الكتاب بامرهم جاز وبغيرهم لا يجوز وفي الروضة ولو اعتق عبدا من تركه
ابيه بامر جاز وبغيرهم لا يجوز ولو اعتق عبدا عن كمارة بامر ابيه بعد موت ابيه لا يجوز وكذا الروضة

ان لقي الله وهو ما في غنقه احب الي من ان يلقى مع امرائه لا يقبل امرأه في بطنها ولد خرجت احدي يديه
وهي تحاذق فرج الوقت ان امها ان تحضر يد ولدها شي تستعرف ان احتاجت الى ان تصنع غيبيها او عن
يسارها او امامها وساده او شيئا يمكنها من اداء الصلوة فخلت لاني لمع بين قوله تعالى وبين حق الولد
ممكن ولم تقصر عن سائر هذا وهو باس بالجار في طريق الحج ذاهبا او جايئا ولا بأس بصوم الست وقد ذكرنا
تمامها في كتاب الصوم واما المرأة في المنتهى التي ترجع بالقرآن هل يكون كان في حجة حنفية واليوسف
ومحمد بنهم بالآثار وقال كل المشايخ مكره لا يحل وهو يجب الاستماع لان فيه تشبها بفقر الفسقة في
ما لا يفسدوم ولهذا المعنى يكون هذا النوع في الله وان ولوراء رجل القرآن ويحس في قراءة فنع انشأ ان علم
الستماع لو لفته العتوب لا يدخل عليه الوحشة والهدوء يلقنه وان علم انه لو لفته فتع الصدق فوي في
سعة من ان لا يخبر وفي الفتاوى ينبغي لجامل القرآن ان يحتم في كل اربعين يوما ان لا يقرأ به
والا في ان يقول عوف بالله من الشيطان الرجيم وقد ذكرنا تمام هذا في كتاب الصلوة ولا بأس باخذ
اللقوة بتعليم القرآن في زماننا فكل الفقيه بالليث في كنه افني فيلذة فرجبت عنها افني ان لا يحل اخذ
اللقوة على تعليم القرآن وافني لانه لا ينبغي للعالم ان يرض على السلطان وافني لانه لا ينبغي ان يخرج العالم
في الرستاق فرجبت عن الكل تحركا عن ضياع علم القرآن ولحاجة الخلق ولجعل اهل الرستاق ويجب
على المولى ان يعلم مكره من القرآن قدرا ما يحتاج اليه رجل من جبر يستحق نبيا وهو يقرأ لا يجب عليه الصلوة
ومن توسد بخروجها احبها والبقية ان قصد الحفظ لا يكون وان لم يقصد يكون ويكون ان يحصل
شيئا في طاهر في اسم الله سواء كانت الكتابة في ظاهر او باطنية مجلدا في كيس كتب عليه اسم الله لا ت
الكيس فيظلم والخرقة والقرطاس يسهات ومن سمع اسم النبي في مراء لا يجب عليه كل من لانه لا يفسد
عليه وقص في المجلة عند كل طاهر وفي بعض شرف الجامع الصغير يجب عليه كل طاهر ولو سمع اسم الله
يجب ان يظلم ويقول سبحان الله او تبارك الله لا تقصم اسم الله واجب في كل زمان ومن سجع في مجلس الفسق
على وجه الاعتبار او قل بسم الله الرحمن الرحيم او يري ان النسقة يشغلون بالضم وهو يستغل بالفتح
يتاب كن ذكر الله في السوق وان سجع على انه يفسد النسق باثم كالتاجر اذا اخرج المولى فلما في سجع او في
على نيتيه او الغفائي اذا قال عند فتح القفل لا اله الا الله او الحارس هذا المولى على النبي لانه ياخذ بذلك فثنا
اما العالم اذا قال في مجلس العلم صلوا او اعادوا اذا قال كبروا يتاب ولا اخذ قدح الخمر يشرب فقال بسم الله الرحمن
بانه في الفاظ الكفر **في** السلام المتأكل اذا سلم لا يجب ودلا في هذا السلام
ليس للحجة بل لسؤالهم فلا يجب الرقعة في الفتاوى رجل من رجل يقرأ القرآن لا ينبغي له ان يسلم
فان سلم هل يجب رد السلام تكلوا فيه والفتاوى انه يجب جرد ما اذا سلم وقت الخطبة وعلى هذا اذا سلم
والمؤمن يقرن والفقيه يكرر وفي الرقعة لا يسلم في هذه مواضع عند قراءة القرآن جردا وعند مذكرة

الركعة في الصلاة

العلم وعند الاذان والاقامة والخطبة يوم الجمعة والعيدين وعند الاستغفار بالصلوة وليس فهم احد لا
يسلم وفي الحام ان كانوا مستورين يسلم عليهم بالافتاق وان كانوا عراة او في الخلاء وعند حنيفة يسلم
وعند المالكا واختلاف الناس في المصري والقوي قال بعضهم يسلم الذي جاء من المصر على الذي
يستقبله من القوي وقال بعضهم على القلب ويسلم الراكب على المايثو والمناخي والقيام على الغاية والعدل
على الكثير والصغير على الكبير اذا لم يقوم يا كلون ان كان محتاجا ويؤذونهم يدعون يسلم والاخذة قبله
رجال ونساء يسلم عليهم في الحكم فلا يسلم عليهم في الطريقة الكل في الرقعة وفي الجامع الصغير ويسلم القلب
بالعدو والشطرنج والاربعة عشر فان لم يقوم يلبسون بالشطرنج عند حنيفة لا يسلم عليهم وعندنا
لا يسلم عليهم رجل طابت مع القوم سلم رجل فوزه بعض القوم بنوب ذلك عن الذي سلم عليه ويستط
عنه الجواب هذا اذا لم يسلم اما اذا سعى فقال السلام عليك يا عمر فاجاب غير عر لا يستط عنه
يختلف الاشارة وجواب الاعم اذا لم يكن سموعا لا يستط عنه الغرض لان الجواب لا يجب عليه الاستماع
فان كان المراد به عليه اسم ينبغي ان يري به تحريك شفثيه وكذا جواب العطاس واما الذي يسلم اذا
قال للذي اطال الله بقاءه لا يجوز الا اذا تولى ان يطيل الله بقاءه ليسلم او يرد في الجزية
لان هذا دعاء له الى الاسلام او لمنفعة المسلمين وفي سائر الفتاوى لا بأس برؤس السلام
اصل الذمة والفتاوى عن البداية ثم في البداية اذا كان محتاجا لا بأس به ايضا ويكون مصافحت
اهل الذمة وفي شرب الطحاوي يكون البداية وله باس بالرد ولا يرد على قوله عليكم واما الطاهر
امرأة عطست ان كانت عجمي راى رديها وان كانت شابة يرد عليها في نفسه وهذا كالتسليم
فان المرأة الاجنبية اذا سلمت على الرجل ان كانت عجمي راى رديها التسليم بلباسه يصح
شيع وان كانت شابة رديها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه
يكون على العرس في العطاس فرق الثلاث ان شتموه فحسن فان لم يفعلوا فلا بأس والعاطس
يحمد لله تعا رجل عطس فابى الصلوة ينبغي ان يحمد لله تعا فيقول الحمد لله رب العالمين او يقول
الحمد لله على كل حال وينبغي لمن حضر ان يقول بركم الله ثم يقول العاطس غفر الله لي ولكم او يقول
يهدىكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك ورجل راى رديا اجنبية ينبغي ان يحمد لله تعا لان ذلك
نعمه فيشكر على ذلك وان راى رديا يكرها فليستقم بالله من شرها ثم ان شاء قصها على من
يقرب به وان شاء لم يقص واما العيادة وفي الجامع الصغير لا بأس بعبادة اليهودي
واختلف المشايخ في عيادة اليهودي واختلفوا في عيادة الناصب ايضا والصححة لا بأس
بها واما الامر بالمعروف وفي التوازل سئل بغير عز وجل مختلف الى رجل من اهل الباطل
والشر ليدب عن نفسه ان كان هذا الرجل مشهورا من يقتدي فانه يكون ان يختلف اليه

ولا يسلم على
الرجل الذي
لا يقرأ القرآن

[illegible]

کف
و غفر

از کتاب
فقه جعفر صادق

دین کو ب
جمع و غنائ

زنی
تو
جمع و غنائ

قوله وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوا منه فانه لا يسعد ان يسكت ويترك ولا يعلم انه لو نهاهم لا يستغفرون
وسعد ان يتكلم والى التي افضل وان علم انهم يغيرون او يستمرون لو نهاهم وسعد ان يتكلم ولو اسكت
في بيتي شيئا من المعادف والملاوي كرهه وياثم وانك لا تستعملها الا في اساك هذه الاشياء وكبر
للمواعاة دفع الطين والذباب من طريق المسلمين اركان يوم الزوع والوقوف للناس به وان لم يكن في
ذلك الوقت وفيه مفارقة بالمادة لا يسعد ذلك وعلامة وان شغل في وضوء قد باع اعضائها واذا ارتقى المشرق
يطلع على عود المسلمين يرفع جأوه الى الحاكم حقوقيه عن ذلك وقد ذكرنا في كتاب الحيطان والكمات او يخبرهم
وقت الود تقاوم مرة او مرتين حقو بشرا وانفسهم فان لم يقبلوا ان يرفع الامر الى الحاكم ودأى الحق له
ذلك **خبر آخر** وفي الفتاوى رؤيت لشيخنا وقد سئل عن المنام تعلقوا فيها فاك بعض المسائل يخرج مجوز
منه الامام الزاهد في الاسلام الصغار الانصار في كل المصنف والفتوة جدي شيخ الاسلام عبد
المستدبر الحسين والذم في سرقه لا يجوز ان حقول الشيخ الامام ابو منصور المازدي في من كان
قال هذه الاقضية من عباد الوثن وعلمه المحقق من مشايخ نجار منهم جدي ابو ابي الهام ظهير الدين الكبير
وجعل يعمل اعمالا ليرتفع في قلبه انه ليس بمؤمن ان وقع انه ليس بمؤمن بسزا او ينفق عماله لانه
عصاة كثر في مؤمن صالح وان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لم يوف الله واستقر قلبه على ذلك
فوقاف وان خطر هذا على قلبه وقد اتى ذلك من نفسه فهو مؤمن وجعل في الموت لصيق عيشه او غضب
من عدوه يكره لقلبه عم لا يمتنع اهدم الموت لغير نزل به وان كان لتغير زمانه وظهر المصالح في وقت
الرفع فيها للناس به لما روي عن النبي في مثل هذه الصوة قال فبطن الله خير لكم من ظواهرها الشفقة
في حق الاولاد اذا اراد امر ان يقول ضرب ايدي بسرا اظلم كاد بنوه في اختراة اغر الصوف لانه لو
أمر باياد من الابن فيصير عاقا فيحق عقوبة الهان وفي الختان ختن ولم يقطع الجلد كلها ان قطع
الجزء من النصف يكون ختانا الشيخ الضعيف اذا سلم وله يطبق الختان ان قل اهد الصوفه يطبق
يتك لا تزك الولجب بالقد جائز في حشمته بحاله لو اها انسان يراها كانه اختان ينظر اليه
الفتاك واهد البصر والحق امر ان قال ابو علي فلا ف ما يمكن الاختتان البشدة وعليه ويتك ولا يتك
ويكون ذلك عذرا لانه الحاجيات بسقط بالعدو والستة اولى اهد بطن اجتمع على ترك الختان
بما بهم الهام وفي الفتاوى للقاضي الهام وينبغي ان يختن الصبي اذا بلغ سبع سنين فان
ختنه وهو لمؤمن ذلك حسن وان كان فوق ذلك فليد قالوا للناس به وابو حنيفة لم يقدروا الختان
قاله **مسألة** البتة الحلي في وقت الختان من حين يحتمل الصبي وذلك الى ان يبلغ رجل وقت اسلم
الطاهرة او حتى ناس يوم الجمعة قالوا ان كان في جوف ذلك في غير يوم الجمعة ولقمة اليوم الجمعة تأخير
فاحشا كان مكرها لانه من كان ظفر لم يكن كان دقة ضيقا وان لم يحدوا لحد ولقمة تركا بالانصار

الاولى
جميع وصل
صورتا بالحق والى الجوده وشمسك

زمان خفاہ

لا يملك فقد نقص اقراره وما روى في الحديث انه دفع المظلم وان كان استجاب له اذ كان
النجة اكثر من الدين كقولهم من ترك لصلوة عدا متقدا صدق عنه كثر ان الله وقال ابو القاسم
الخليل دابور رضي الله عنه في استجاب لقوله تعالى حكاية عن ابيس بن قتيبي قال الله تعالى انك من
المنظرين هذه اجابة قال القدر الشهيد ربه يفتي والله اعلم **الفصل الرابع** في المال من الهدايا
والميراث وغير ذلك في الفتاوى رجل اهدى الى انسان ادا اضافه ان كان غاليا للمهدي من مرام
لا ينبغي له ان يقبل ولو اكل من طعامه ما لم يجزع ان ذلك المالك ولدته او استقرضه فلو كان غلب
ماله حلا لا يباين به ما لم يمين انه حرام وقد ناسبا من هذا في ابا الوصايا وفي شمع حيدر الخضا
لنفس الائمة الخواشي والشيخ الامام ابو القاسم الحكيم كان ممن يافذ جارية السلطان وكان يستقرض
بجميع حوائج وما يافذ من الجارية كان يقصده ربه وليلة في هذه المسائل ان يشتري شيئا ثم
ينقد منه من ابي مال احب قال ابو يوسف قال ما احبته في هذه المسألة في مثل هذا اذا جابوا بما ذكرنا
وسئل ابو حنيفة عن اكل طعام المسلمين والطلبة واخذ الجارية عنهم قال ينبغي ان تجوز عند الله
والاكل فان وقع في قلبه ان ذلك لا يافذ ويتناول والا فلا وفي الفتاوى ودرجات وكسبه من بيع
الباء فان توضع الواو عن ذلك ضواري ويعد على اوابه ان علم وان لم يعلم الواو يتصدق هذه
من الخبز ولو كان من المطبوخ اذ في طهارة لا يروى على اوابه وما قلنا في من الخبز عن ابو يوسف في قوم
ورثوا اموالهم مسلمين لا يقسم الخبز بينهم ولكن يخلطون بينهم ولما اخذوا ردة وشعوا او طمنا ان توضع
الواو في ضواري وان علم الواو انه اكتسب من خبيث لا يخل فان لم يعلم ذلك بعينه لم يرد في الميراث
حلال ولا يتصدق هذا من حيث الحكم فان تصدق فواو في يتصدق بينه الخصماء امرأة وضعت
ملاها فجات امرأة اخرى فوضعت ملاها ثم جات ثالثة واخذت ملاها الثانية وذهبت لا يسع
للتائفة ان يفتق بلاءه الا في الحيلة ان يتصدق الثانية بمن الملاوة على غيرها ان كانت فقيرة
على نية ان يكون الزواب لصاحبها ان وضعت ثم يبيت الملاوة منها فيسعيها الى تنقيحها كالنقطة
وكذا لو سويت المكعب وترك عوضا رجل على امرأة حتى لا ان يلزمها ويأخذ منها وطرف ملاها وتاخذ
عليه بابها فان دخلت خربة فلا بأس بان يكثر ان كان ثامن على نفسه ويكون يفتق منها مخفها وقد
ذكرنا تمامها في كتاب الفتناء رجل اخذ من حانوت رجل ثوبا وهو بقبعة هذا حتى قدر ان لا بأس
بان يدخل هو دونه وكذا ان كان له الف درهم وقع في دار رجل خاف ان لو علم صاحب الدار ومنعه له ان
يخرج وان كان في الدار الصلوات او انه يفر داره لهذا رجل اطلع على حايط رجل وعلى الحايط ملاه فحاف صاحب
الدار لو صاح به ياخذ الملاوة ويذهب هو له ان يرميه فلا يفتق له ذلك ان كانت تساو لم يفتق
فصاعدا قال القيد ابو الميث اصحابنا رحمهم الله لم يفتقوا هذا التقدير اذ اسرق عن امير ثم مات ابو وهو دابة

لا يوافق في الاخرة واثم في السرقة **نوع** في الدين رجل له على آخر دين فتقاضاه فتقاضاه فمات
صاحب الدين قال اكثر المشايخ لا يكون الا في الحصة لا في الحصة بسبب الدين وقد انتقل الدين
الى الورثة سواء استخلفه ولم يستخلفه ولو قضى المظلم ورضي من الدين رجل له على آخر دين
فاخير الله مات فقال فعلته في حل ثم ظهر انه حي ليس ان يافذ المديون اذا قضى امواله عليه
لا يجوز على القبول هو الا في حل ولا يبرئ من جارة انسان وانزعه من بين يده ففهمان عليه الكل في
الفتاوى وفي الجامع الصغير المديون اذا باع الخبز وقضى الدين يبرئ لصاحب الدين ان يقبض
اكثر المديون مسلما وان كان نصرا يظن ان يبرئ مسلم غصب مال الذي اسرق مباحة للفقير و
ظلمة الكافر وحضرة الدابة اشدد في فتاوى شيخ الاسلام المستقرض اذا اهدى الى المقرض
شيئا ذكر في الكتاب ان لا بأس بقبض هديته لانه منقعة لم تكن مشروطة في العرض فان
توزع ولم يقبض كان فضله قالوا انما يتوقع اذا علم انه اهدى لاجل الدين فان توقع كان افضل
انما اذا علم انه اهدى لاجل الدين ادا شكل عليه انه اهدى لاجل الدين فان توقع كان افضل اما
اذا علم انه اهدى لاجل الدين فانه لا يتوقع لان قبول الهدية من حقوق المسلم على المسلم فلا يمنع عن
القبول والتسليم قائم مقام العلم وهو ان يكون بينهما مهاداة قبل العرض لقربة او صداقة او غيرها او
كان المهدي رجلا معروفا بالجوهر والنفقة فانه يقوم مقام العلم اذا اهدى لاجل الدين **نوع** في
البيع يكون بيع العدة قال شيخنا رحمه الله هذا اذا كانت فاقصة اما اذا كانت فمحللة لا بأس به والباقي
بيع الشرقيين اذا كان لا حنكرا والتلقي في ارض لا يقتر باهلها لا بأس به وان كان في بلد يقتر باهلها
فهو مكروه ثم لا حنكرا على رجوع منها ما من مكروه ومنها ما ليس بمكروه ومنها ما هو مكروه اما المكروه اذا اشترى
طعاما في مصر ونقله الى بيته وامسكه ولا يقتر باهله اما الذي لا بأس به فان ذهب الى مصر لغير
واشترى ونقله الى مصر وامسكه ولتأمر حاجة اليه فمسكه يوسف تو يكون وعندها يسحق ان
يسع وكذا لو حصل له من ذرعة فلا بأس بامسكه وانما الخنثى اذا اشترى من رستاق مصر ونقله
الى بيته وامسكه ولتأمر حاجة له بأس به عند ما وكل محمد تو كل قرية تجلب طعامها الى مصر في غير ذرعة
المصر ثم لا حنكرا المكروه لا يتحقق عند محمد تو الا من قوت الناس كالحنطة والقذرة والذرة والذرة
اذا كان في موضع محمد تو الخبز من الدار وعلق النعوت كالتة والدين وله يتحقق فها هو ذلك قال
ابو يوسف تو كل ما يقتر باسكاه بالناس كالعطل والرتبة ونحو ذلك فهو حنكرا ثم من الا حنكرا اذا قلت
لوكنت حنكرا وان طالت كانت حنكرا او غير اصحابنا انهم قد رايوا الشئ واذا بيع الى الغني يجرى له حنكرا يسع
ما يفتق عن قوته وقوت عياله على اعتبار الاستقاة بمثل القيمة لو بعين بسير ولا يشتر فان باع بضعف
قيمة ينجح في سنه الفصل في هيبه حبيب العلم وهدفه وعززه وهو سلج به اربعين سوفا فان امتنع عن

البيع بعد ما تقدم اليه باعد للتمام وهذا قول كل فاما على قولنا ان يشك في اوجبه تويي انما اذا تم
الضرر وتلقوا ان كان مكره اذ كان ذلك معتبرا في كل ما يقع فلا بأس به وهذا اذا لم يلبس على صاحبه
القرار سيرا لبلد فان لم يعلم من مكره في الوجهين فلا بأس ببيع بناء بيت مكة ويكره بيع ارضها
عندنا في حينه تويي وعندها لا بأس به وجعل علم محاربه انها لغير في اي اخر ان يبيعها ويقول فكلني صاحبها
بيعيها وسعد ان يبياعها ويطعمها لانه قولنا لو اكلها فمقبول في المعاملات سواء كان مسلما او كافرا
عدله او غير عدل حراما او غير حراما انما جاءت في رجل وقالت بعثني مولوي اليك هدية وهذا
اذا وقع في قلبه انها صادقة المثل في الجاهل مع الصغير في الفتاوى والاسلام انما قال الحنابلة يبيعوا عشرة
امانة بدينهم وهو متفق من ذلك شيئا فاشترى رجل عشرة امانة بدينهم والحنابلة يجازون ونقصه فيه
انست لطان لو يخلو والحنابلة ان يقول المشرك يبيع في كل ما يخلو كما من السلطان ثم قل
اخرنا لبيع بغيره ويحل الفحل صبي جاء الى القاضي بغيره لئلا يبيع منه اذا طلب شيئا بغيره
في البيت كالمحرمين ولو استأجر رجلا او شترقا الفقهان ان لا يبيع منه حتى يشال هل اذن له
اليوم ام لا الجواب انه يبيع به الصبيان ياتي **فصل** في التزويج والفتاوى وجزئ في التزويج
نوع في حجر رجل واخذ رجل اخر جاز وان فتح صاحبها بحجر حجره يقع فيه الشك فيكون لصاحب الحجر
وعلى هذا لو وضع طشتا على السطح للرجل ماء المطر وما اجتمع فيه فوله وكذا لو دفر حمام فوي في دار رجل
فخرج منها غصاة اخذ واخذ ان ردة الباب دستا كقوة فلصاحب الدار وكذا لو كان له حمامة فجاء حمام
اخر وفتح فالفزع لصاحب الدار وجعل دفع الشكر الى رجل لينثر على الثور ويسر له ان يحبس لنفسه شيئا
وليس ان يدفع الى غيره ولا ان يلقطه شيئا ولو كان الملقط دوا من لا يحبس وهو يدفع الى غيره وهو يلقط
اختلف المسامحة في نثر الدسم والدناير والعلوم لو كتب عليها اسم الله منهم من كره ذلك ومنهم من لم يكره لان
مبقى الدسم على الاستنفاذ ومبني الشكر على التحويل واذا نثر الشكر فحضره لم يكن حاضرا وقت النثر
قبل ان يذهب المنثور وادان ياخذ منه شيئا هل ذلك اختلف المسامحة فيهم فيه قال بعضهم لا ياخذ
وقال الفقيه ابو جعفر ليس له ذلك لانه اذ دخل الرجل مقصودا الجاهل ووجد بها سكر اجاز له الفخذ
الا على قولنا ان يبيع ولو لم يبيع في الغائبين وفي غيرها سكر امكن لم يسود ياخذ **الفصل**
الحامس في الاكل وجعل في ريمه او طعام فوجدته لعبا او غنما او لاس باب يبعد ويأكل وهذا
اذا لم يكن ذلك على المائدة بل في المنزل فافترق على المائدة او غير ذلك اخرج على المائدة لا يبعد وهذا اذا كان
الرجل حامل الذر فافترق من يمسك به لا يبعد ان لم يقد على النهي في الوجهين وقوله في حينه تويي انما
بهذا ان كان ذلك خبرا ان يصير مقتدى به وهذا اذا لم يعلم بذلك قبل الدخول في البيت فان علم ان كان
محرما ما يعلم انه لو فعل علمه بيقين ذلك او كانه عليه ان يفعل وان علم انهم لا يتركه لا يدخل وقوله محمد تويي

وجدت ثم لعبا او غنما دليل على ان الضرب بالقتيل في التفتة حرام ولا بأس بقبول الهدية من
الملوك التاجر واجابة دعوى واستقارة دأبه ويكره كسوة الثوب وهدية من الدوام
والدناير وما دونه من الدسم فلا بأس به وفي شريح الجامع الصغير للمام الى الدقال لوراية للفتنة
قال بعضهم لا يملك وقال بعضهم يملك من فلس الى داني وقال الفقيه ابو القاسم من حبة الى داني وفي
شريح الطحاوي يطعم الطعام ويصدق بالدم ونحوه وفي الفتاوى وقال بعض من غام سالت اباي سفتة
عن اكل الزوا واما اعلم يدعي الى طعامه قال جنة وفي روضة الزند ويصح يجوز ان يجيب عن الفاسق
والاودع ان لا يجيب دعوى الذي اخذ الارض من راعته او دفع على هذا ولا يفسد ان لا يأكل طعامها
لأن الزاوعة فاسدة عند الحنيفة تويي وفي الفتاوى السلطان اذا قدم شيئا من المأكولات ان اشقاه
يحل وان لم يشتره ولكن الرجل لا يعلم ان في الطعام شيئا مفسوبا بعينه يبيع اكله وفي شريح الطحاوي
لا ينبغي التخلع عن اجابة دعوى العامة كدعوى العرس والحنان ونحوها فاذا اجاب ففعل ما عليه لم يأكل
فلا بأس به والافضل ان يأكل لو كان غير صائم **فصل** في التزويج والفتاوى وفي ليلة العرس الضيف
اذا اعطوا الفتنة بعضهم لبعض فيستبرئ في ذلك تعامل الناس في ترك القياس بالاحسان ولو نادى الخدم
الذين على اس المائدة او نادى القوم جازا استحسانا ولو نادى الكلب لا يجوز الا الجوز المحترق
هو المعتبر في المادة ولو فعله عليه انسان لا يجوز ان يلقطه شيئا ودفع الزلزال حرام تجزأ الا اذا
كان من اذن ويكره وضع المائدة على الخبز تحت القصة ولهذا قال ابو القاسم الضيفان لا يجزئ في القهاب
في الضيفان سوي ان ادفع المائدة من الخبز ويكره مسح السكين واليد بالخبز وتعليق الخبز على الخبز
واما موضع بحيث لا يتعلق كرامة الخبز وهو ما من بالكل متبعا او مكشوف الرأس من الخبز والاكل يوم القيامة
قبل صلوة العيد المختار انه لا يكره المسامحة في الفتاوى وفي حال الكسب الاسوة في الطعام منجى
ومن ذلك الفحل فوق الشريح الا اذا اكل الرجل الضيف حتى لا يجد او يريد صوم الغد واذا اكل اكثر
من حاجته فيقتياء قلل الحنن البصري للباس به قال رابن اشرف مالك رحمه ياكل انواع الطعام ويكثر
ويتقياء وينتفع ذلك ومن السرف له قنارته الباهات الغد الحاجة بان يمر من باخرة فيستكثر
حتى يستوفى من نوع شيئا فيفزع له قدر ما يتقوى على الطاعة او فضل ان يدعو الاضياف قوما يهد
قوم الى ان ياتوا الى الخبز فان كان مجال في اكل غيره الجواب للباس به وفي الفتاوى فضل من غام سالت
ابا يوسف تويي عن التفتة في الطعام هل يكره قال لا املك صوت شراف وسو قنسير القهي ومن السرف
ان يترك لمة سقطت من يد بل ينبغي ان يداها بلسان الفتنة وينبغي ان لا ينظر الدوام اذا اخذ الخبز ولا يوطئ
طعام حار ولا يشتم ولا ينفخ في الطعام والشراب ومن السنة ان يأكل الطعام من وسطه لا يبتداء ومن
السنة ان يلقق اصابعه ان يمسها باليد ومن السنة لفق القصة ومن السنة ان يبتداء بالمح

ويحتم بالمخ و في مختلف الروايات وجاءت مانت وخرجت منها بيضة فكل في الفتاوى لكل الطين مكر
لانه تشبه بفرعون فان فرعون لم يكن الا اكل الطين والشعر الذي يوقد به الجبال الشاة يفسل
ويؤكل ويبيع ايها وفي اخفاء البقر لا يؤكل ان البقر شي صلب لا يتداخل القاسات الا قليلا والافخا
مخلو خبز وخبز في فلاة مسرقين الفارة ان كان على صلابته يرمي ويكل الخبز خبة من قرد الفارة
اذا سقطت في قارورة الدهن او حنطة فظنت فالحنطة تؤكل الا ان تحرق كثير فاحشة بحيث ينفر عنه
الطبع ولو لم يكن من آدمي مع الحنطة لا يؤكل لانه لينة والبقر الميتة والبقر الميتة طاهر في
صلو الطعام فواصر ذلك في المستحق اكله والخام في الذوا لو باس به وشرب بول الكلب لئلا يكون معروف
في كتاب الصلح واكل الميتا يكره الا اذا كان فيه شيء من الحيات فان باع ذلك جاز وان لم يعلم الحية
شيئا من الحيات لا باس بشربه وفي فتاوى القاضي العام رجل بوجع جملته قالوا لا يكره ان يعالج بعض الامراض
والحنثير لانه محرم الا متعلق ولو وضع الحية على الخرج ان لم يعلم من الشفاء قالوا لا بأس به ولو داءه والله
رغب وهو قادم فارد ان يكتب بدمه على حية شتات في ثوب قال ابو بكر الاسكاف يجوز قيل له لو كتب
بالبول قال لو كان به شفاء لا بأس به قيل لو كتب على جملته ميتة قال ابن حزم في شفاء جاز وعنه في شفاء
موقوفه ثم ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم عليكم انما قل ذلك في الاشياء التي لا تضر فله شفاء وانما اذا
كان فيها شفاء فلا بأس به قال لا تزي ان العطش ان يجعل له شرب الحنطة الا اضطرار

اكل خبز اهل اهل فاصح كسرات الخبز ولا يشترط اكلها فله ان يطعم الدجاجة او الشاة او البقرة هو
الا فضل ولا ينبغي ان يلقبها في النيران في الطين الا اذا وضع بغير اكل كذا اصل بعض المتكلمين وجوز
قل لا خرم اكلت من عرقي فقال حنيفة وهو قائل الحشرة لا يكره كاذبا وكذا الرضال يكره شرب هذا
الثوب فقال حنيفة وهو قائل شرب من بطن الحية كاذبا امرأة قطع اليد ففرض زوجها بفتح من
الحرق ففتيت في القيد فله صارت الرضة في الحية كاكل للباس به الب اذا احتاج الى تناول مال
ولم يكن في المصدر احتاج لغيره اكل غير شيء واكل في المفازة فاحتاج لعدم الطعام اكل بالمقيدة
ان كان مومنا يجوز له اكل الصدقة رجل وامرأة في القفر اذ في المفازة ومعهما من الماء ما يكفي
للصلاة الا ان اثنى بالماء وقال محمد بن مسلم بصرف الى الب هو المختار لانه حق تلك مال الولد دون
العكس شعب الماء من السقاية جاز للفقير والفقير ولو هو الجحد الى منزله يكره اذا خاف على نفسه
الموت من الجمع ومع دفع له طعام ذكر في الرخصة انه جاز له ان يأخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعته على شرط
القضاء وكذا الرضا على نفسه الموت من العطش مع رقيقة ماء جاز له ان يقتل معه بدو التسليم وبافذ منه
الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان الرقيق يخاف الموت باخذ منه بعضه ويترك البعض ولو خاف المسافر الموت
من العطش مع جملته ان يتناولها بقدر دفع العطش كان حلالا بدفع العطش وجوز مظهر لا يجد

ميتة وبخاف الهلاك قال رجل اضيق يدي وكل لا يسعد ذلك امرأة تاكل شيئا لا تسمن لا بأس به ما لم تاكل حرق
الشحيم ولا بأس بالحنطة لاجل البقر هكذا روي عن ابي يوسف **فصل** في الجوز الذي يلعب الصبيان
بهم الصبي يؤكل وهذا اذا لم يكن على سبيل المفازة فان في هذا الصنيع حرام وجوز ما تمارى في ايام الصبي
فارد ان يتناول منها ان كانت الثمار ساقطة ان كانت في المصراع لا يسعه ان يتناول الا ان يعلم نفعها او لا
ان صاحبها اياها وان كانت في الحايطة ان كانت في الثمار التي تبقى كالجوز صغره لا يسعه الاخذ وان كانت
لا تبقى تتناولها ولا منع ان لا بأس به لم يتبين التي صرحا او لا ذلك وان كانت في يراسته في التي تبقى
لا يسعه الاخذ في التي لا تبقى يسعه بلا خلاف ما يظن النوى وان كانت الثمار كثيرة ويعلم انه لا يشق عليهم كذا
يسمى الاكل ولا يسعه اكل واما ودق الثوب اذا سقطت في الطريق واخذ انسان شيئا منه بغير اذن له بانه
اكل شجر لا ينبغي بوجده كالتوت في ايام القرب ليس له ان يأخذ وان اخذه من اكل لا ينبغي بوجده لا يأخذ ولا
يفض دفع الثمار والكرز من الثمر الجاوي واكلها جائز وان كثر وكذا الخبط الذي يؤخذ من الماء ان لم يكن
له قيمة حين اخذ حلال **فصل** في التداوي بغير الاذن اذا اشادوا اليه لا بأس به قال القائل في شرب
في الفتاوى وفيه نظير وكذا اكله للمعالجة في الجرعة بغير الخنزير او قال المارة في الاصل للتداوي
قال ابو حنيفة قوله لا يجوز وعنه ابي يوسف في يجوز وعنه القائل رجل استطلق بطنه او رمدت عيناه فلم يعالج
حتى اضمغه ومات لا اثم عليه فرق بين هذا وبين ما اذا اصام ولم يأكل وهو قادر على ان يأكل والفرق
ان الاكل معذرة وقوة ومن انت فيه شيعا يمين فاذا اوك كان مثله لنفسه ولا كمال للمعالجة في البقية
بالمعالجة غير معلومة وما يتصل بهذا وجوز قل اذا تناول فلان من مالي فمطلوب له تناول فله
من ماله من غير ان يعلم باجته جاز وله يفرض وقال كل انسان تناول من مالي فمطلوب له قال محمد بن مسلم
لا يجوز وان تناول من غيري ويجوز هو هذا ابرار ما تناوله والبراء عن الجوز لا يجوز وقال ابو حنيفة لا بأس به
جاز ويجوز هذا اباة والاباحة للجوز جائز قال القائل في شرب الثوب في جمع ما تاكل من مالي
فقد جعلت في كل فمطلوب له ولو قال جميع ما تاكل من مالي فمطلوب له لغيره قال القائل في شرب الثوب في
ان يبرأ على قول محمد بن مسلم في الله اعلم **الفصل** في الشك في الحاجة والحاجة في الشك في الحاجة
الصغير رجل لا امة قد رطها فترج جاز في الشك وهو بطاء المتكوفة وخوفهم وطى الهوى على نفسه يسبح او
تخرج ولا بطاء المتكوفة وان لم يطأ المتكوفة في الجامع الصغير في كتاب الكراهية رجل اتمان احتار
فقيها يسبح لا يحاج واحدة منها ولا يستهما ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها مشهور حتى يملك فرج احداهما غيره
متكاف او عتق اذا خاضت الامة لم تفرج في ازار واحد وبات في قبا الحسنان رجل تزوج بمطلة اشد
يصلها على الزوج الا قول محل المرأة على النوى فكنه يكره حنيفة في فان تزوج هذه النية ولم يشتر لا يكره
بل ينهاه كذا قال في كتاب الجبل في المستحق امرأة ادعت ان زوجها طلقها وقد غلب الحاكم في نظر الخلع يعرف انها امرأة

رجل يعرف منها من التخرج وكان لا يعرف وانما قامت بذلك بينة لم يتبين لها واذا هذا قد ذكرناه في كتاب
الطلاق لا بأس بالخطبة للفتنة على وفاة بطريق القربى ويكون بالتقريب في كتاب شرح الطحاوي وفي
المنتقى اذا كان للمرأة خطاب بخطبونها لا بأس بان يخطبها رجل غيرهم ان كان داهيا وما انما اليه
اكره ان يدخل عليها **آخر خبر آخر** وفي ادب الفاضل شمس المنة الحلو في قوله رجل اشترى
جارية شرارة فاسدا لا يجرم عليها وطبها ولكنه يكون وفي كراهية فضل من غانم يجامع الرقب
امراة ومعهم ما من سنام اذا علم انهم لا يملكون وفي لا جناس قال ابو يوسف في سالت ابا حنيفة عن
الرجل يمس فيج امراته او يمس في نفسه ليقتر لانه هل ترى بذلك باسا قال لا وارجو ان يعطى
اللبس وفي الفتاة عز عن امراته بغير اذنها لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان قال ميسر
وان كان ظاهر الحجاب على هذا ويشترط رضاها وفي الامة المملوك لا يشترط رضاها وفي الامة
للملكة الاذن الى المولى عند ذلك حنفية وفي عندهما ايتها في الجناس قال ابو يوسف في رجل يمس امراته من
القول لذلك وفي الفتاة عز عن الاعداء في الحام مكره في التوضوء والله اعلم **الفصل السابع**
في اللبس وفي جميع التواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وعليه رداء قيمته الف درهم وقد قام الى الصلوة
وعليه رداء قيمته الف درهم وابو حنيفة في رجل يردى برداء قيمته اربع مائة دينار وكان يقول في كل اربعة
اذا رجعت الي اوطانكم فليكنم بالثياب الفينسة وقال الامام الشافعي في كتابه الكسب ينبغي ان يلبس في
عامة الاوقات العسيلة وليس العسيلة بعض الاوقات الطهارة النعم لله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لان ذلك
يؤدي الى التواضع وفي الفتاوى لا بأس بلبس الثياب الجيدة اذا كان لا يتكبر وكذا في المال اذا كان من حلال
لا بأس به اذا كان لا يتكبر ولا يضيع الفرائض ولا يمنع حقوق الله تعالى وفي العيون ابو حنيفة في رجل يلبس باسا
ليس الخنزير للرجال وان كان سدا ابرسم او جرجرا ولا يري باسا ما يجبه الخشوع بالقر ويكره ان يلبس
الرجال الثياب المصنوعة بالصنعة او الغفران او القودس وكذا لا يري باسا ما يجبه المنطقه وعمايل السيف
بالفضة ويكره ذلك بالذهب وفي الجاهل الصغير يكره لبس الحر والديباج للرجال وله لباس بتوسن
والنوم عليه وقيل محمد في رجل يقول في يوسف في مثل قول محمد في ذكره الصدور الشهد والعلق السود
من الحذر على الابواب والحيطان على هذا الخلاف والرجل المرأة في ذلك سواء بخلاف القيس فان كان الثوب
من غير الحرير وعلم من الحرير اكل قد دبر اصابع مضمومة لا بأس به للرجال فان زاد على الابرج يكون ويكره لبس
ما كان له من الحرير وسدا من غير الحرير في غير الحرب وله لباس بذلك في الحرب وما كان ذلك كل جرجرا يكره لبسه
في الحرب عندها لا بأس به وفي السير الكبير في باب العمام ليس السود مستحب ومن ادان بجدة اللق
بها من يفتقر ان نقضها كورا وهو احسن من القباها على الابرج والمستحب ادسال ذنب العمامة بين كتيبه في وسط
النظر منهم من قال في موضع الجلوس منهم من قدره بشعر وفيه لا بأس بلبس القنادس وقيل ان كان لرسول

الله صلى الله عليه وسلم قلنا من يلبسها وفي الجاهل الصغير ولا يتختم الا بالفضة وهذا نص على ان التختم بالحجر الذي يقال
له يتنم حرام والاصح ان لا بأس به بالتختم بالذهب حرام ومن الناس من لم يرم به باسا وهذا غير صحيح وانما يتختم
بالفضة اذا احتاج اليه كالسلطان والقاضي ونحوهما وعندهم الحاجة الى التواضع واذا تختم بالفضة
ينبغي ان يكون الفضل في بطن الكتف بخلاف النساء ويجوز في اليد اليسرى في المختصر وقوله في اجسامها
يسكت كان في الاستاء ثم صار ذلك من علامات اهل البيت والخلق في المختصر وفي المختصر وفي المختصر وفي المختصر
وانما يجوز التختم بالفضة اذا كان على هيئة خاتم الرجال اما اذا كان على هيئة خاتم النساء بان كان له
فضان او ثلاثة يكون استعماله للرجال اخذ خاتم فضة وجهر فضة من عتيق او فيدرنج او باقت وفتش
عليه اسم او اسم من اسماء الله تعالى لا بأس به ويشهد الاسنان بالفضة ولا يشهدها بالذهب قال محمد بن
بر واختلاف المشايخ فيهم في قول ابو يوسف في رجل يمس في حمله مع ابنة حنيفة في اذا سقط السن لا يعيدها
الى مكانها ويشدها لكن ياخذ سن شاة ذكية ويضعها مكانها وقال ابو يوسف في رجل ياخذ سن من نفسه
ولا ياخذ سن غيره ويجوز الصلوة مع سنه ولا يجوز مع سن غيره وبينهما فرق لم يخبره قال محمد في
يجوز الصلوة مع سن غيره اذا كانت مشدودة بالذهب او الفضة ويكره الخرق التي يمسح بها العرق
فيل هذا اذا كانت متقومة اما اذا كانت غير متقومة لا يكره وكذا الكلام في الخرق التي يخط بها
بها واصل ان كل ما صل على وجه التكبر يكره وما كان للحاجة لا يكره وتظهر التبرع في الجلوس والاختار في السفر
تكبرا يكره وان فعل الحاجة لا يكره ولا بأس بان يربط الرجل الخيط في اصبعه او خاتمه لذكر الحادثة ويسمى هذا
الخيط الرتم واما الاكل والشرب والادهان في ائمة الذهب والفضة يكره وكذا الاكل بملعة الذهب
والفضة والرجال والنساء فيهم سواء اما الاثناء المفضضة والمذهب لا بأس بالكل وهو مذهب من ان
وضع قد على العود دون الذهب والفضة ويكره ابو يوسف ومحمد في ذلك وكذا الاختلاف في المصنوع
من كل الابواب وكذا الاختلاف في الكوسى المصنوع بالذهب والفضة اذا لم يمسح عليه بوضع الذهب والفضة
وكذا الاختلاف فيما اذا جهر ذلك في المجد وكذا الاختلاف في طقة المرأة وكذا الاختلاف في المصنوع
المفضض واما السبج المفضض فلو كان حنيفة في ان لا بأس به وكذا الثغر المفضض والجمام المفضض
والركاب المفضض ومثل في يوسف في ان ذكره ذلك في حجة في درياتان واما القودس الذي لا يخلص منه
شي لا بأس به بالاهل وكون ابو حنيفة في ان يركب على خواتم الذهب والفضة وفي سير الفتاة لا بأس بان
يستر ارجل حيطان البيت باللبود ونحوها للرجال والرجال يكره وله لباس بان يكون في بيت رجل
سري فيم بسات او مصلية عليه في السنيح الملك لله يكون بسطة والقودس عليه واستعماله ولو قطع حرف
من الحرف او خط بعض الحروف في قوله في الكلمة مستقلة لا ينبغي الكراهة وفي كراهية فضل من غانم انما ذ
الاقتية ليجوز ان كان قباة في تنظيم شرائية الرجال كرهت ذلك اسما فان لم يتخذ خفا سورا على زكي

الفتنة

خفت الجرس او الغسفة وزاد في اجرة لادري ان يقصر وكذا الخياط اذا اتم بان يحيط ثوباً على
زير الفتاق وكذا مكعب الرطل مع قشيره وقل الفاضل العام وكسوة الخنا وسرهم وجلبهم على هذا
والويفي القشيرة ان يخضب بين اودجه ولله علم
التسقي قتل الدعوة والشما والظلمة في الفتحة مباح لانهم ساعون في الارض بالفساد وقال السيد
العام ابو شعاع رحمه يثاب قائلهم وكان ينبغي كبح الدعوة قال ليس هذا اختيار شيعي ولا يفتي
بغير ائمة طلقها وزجرها فلما دناوا اكثر ولا بينة لها هل تقتله امرأة قدس في قايه الطلاق وفي الفتاوى
استطاع الولد قبل ان يستبين خلقه لانهم قد قتل القتل كطوائفهم والحداد انما اذا ابتدأت بالادب
لا بأس بقتلها وان لم يقتل يكره قتلها وانفقوا ان يكره الفتاها في الماء قتل القتل يجوز بطلان احوالها
بالنار مكره وكذا احوال العرب مكره وطرح الفتنة حية لا يقصر من طريق الادب لكنه مباح قتل
الجواد محل النهي اذا مودته لا ينبغي ان تضرب اي يجرها لئلا يكره قتلها بسكين حادة وفيه ما كذب
كثيره ولا هل القربة ضرر يوم مر باب الكلب بان يقتلوا كلهم فان اؤثر في رفع الحكم حقاً لم يضر بذلك
ولا ينبغي ان تجوز في داره كلباً لا كلباً يحرس ماله وفي الاجناس لا ينبغي ان يخذل كلباً الا ان يخاف من اللصوص
وعقربهم وكذا الاسد والفهد والفتع جميع الشباع وهذا قايه قتلهم يوسف قود في الفتاوى
رجل له كلب عقود كل ما يرمي عليه بعضه فلا هل القربة ان يقتلوا هذا الكلب فان عقراً كان اقتدوا على
صاحبه بضم والافلا وفي صيد الفتاوى ان اسكنه بيته كلباً او هو لا يحتاج اليه ولا يجره من كلبه ضرر
ليس لهم منه فانه اذ سلمه السكنة فلام المنع فان لم يرض له الحكم اذ الى صاحباً بحسبه وكذا القباية
والجحد والجور القيلول التي في السمن ليموت الذبدان لا بأس به امساك دود القز جازي اما خروج
المرأة للطلب الوقت لا يجوز هذا في جميع التوازل ولله علم
وفي اوله الغيبة رجل اغتار اهر قربة لم يكن غيبة حق سبي قوما مودعين رجل يصلي ويصلي الناس
باليد واللسان لا غيبة فيه ان ذكر باخه فان اعلم السلطان بزوجهم فلا اثم عليه ذكر مساوي اخيه المسلم
عليه الامهات لا بأس به قال ابو يوسف لو كان ابو حنيفة وابن ابي ليلى وسفيان وهم لله
يمرحون نراهم كثيراً ذكره في كراهية فصر من غام القسمية باسم لم يذكره الله تعالى في كتاب عباده
وله ذكر رسولهم ولله استعمل المسلمين تكلم المشركين وهم فيه واليه ان لا يقصر
وفي الجامع الصغير يكره ان يجبر الرجل في غنى عبد لا زامه ولا يكون ان يبيد قاتلوا هذا
في زمانهم لما دنا منا فلا بأس به لعلته لا يابى حضور ما في الهنود وله ما من باخدا حرم على
محدثي لذي قلا قلاهم ورجل اجر بيتاً ليقدر فيه نارا وسبعة او كيسة او يباع فيه الخمر فلا بأس
به وكذا في كل موضع تعلقت العصية بتغير فاعل مختار وهذا في السواد لولا الامصار فان

اهل الذمة ينفون من اعدائهم البع والكناس في الامصار وقال ابو القاسم الصنف هذا سوله الكوفة اما في
ما دنا فيه ينفون من اعدائهم في السواد ايضا قال العام الشريفي هو القوي عندك وله ما من بدخلة اهل الذمة المجرم
وسائر اساجد عذنا ولا يفتي في القدام وعلى الحادية ويبدأ له اسب واجب ولا سنة كدته مباح وتفسير الحقيقة
ان يذبح شاة في اليوم السابع من ذلقة ولله ولله ويخذل صيافة ويخلق راسه ولله في المستحق كان ابو حنيفة
لا يكره نكاح الشبهة لا على وجه التزويج وعنه دية ما احتاج الناس اليه من النساء لا بأس به وانما قوله محمد بن
من النساء اذا جازي ما لا يحتاج اليه اهل قريته امتلوا بالدياسة بالجر لا بأس به ولا بأس بكبي الاضام وايضا
واخفاء اديهم والتهمة ولا بأس بكبي الصبيان اذا كان لداً واخفاء بني آدم مكره ولهذا يكره كسب
الحضيان ذكره القاضى العام الاسجاف في شرح الظاوي وفي شرح الاستبصار في كسب الحضيان
من بني آدم ومكدهم واستخدمهم وقال ابو حنيفة لا بأس باستخدام الناس انما لم يخصصوا لما اخصاهم لئلا يمت
بمقصودهم ويكره ذلك نظراً الى الاضفاء وان مكره لانه مثله ولا بأس بتغيير ذن النكاح من البنات المرأة
اذا طلقت واسما اذ كان زوج اصابها لا بأس به وان كان للشبهة بالزواج يكره رجل في بيت اخذت الزوجة
لا يكره الغزاة الى النساء بل يستحسن ولا بأس بان يمشي القدام مع موله وموله واكب بعد ان يطيق
ذلك فان لم يطيق يكره ورجل يمشي في الطريق فلم يجد سلكاً بسبيل ان في الطريق ماء فلا بأس بالمشي في
الغير بهن الصرودة السؤال عن الاضفاء والحديث في البلدة وغير ذلك المختار والله لا بأس به في سقار
الاخيار اذا دناوا الى الهلاك يكره ان يشربوا اليه السبق يجوز في اربعة اشياء في الحنف يعني البعيد
وفي الحافضة الغرس والبغرس والنقل يعني ان يمشي بالقدم يعني القدر وانما يجوز ذلك اذا كان
البدل معلوماً في جانب واحد بان قال ان سبقتي فلك كذا وان سبقتك فلا شيء في عليك وعلى القلب اما
اذا كان البدل من الجانبين فهو حرام الا اذا دخل محللاً بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقتي فلك
كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبقتك فلا شيء له والما دنا في الجواز الى ذلك الحافق فانه لا يستحق
بهذا شيئاً وكذا يجوز ايضا ما يعلل له وهو ان يقول ائتم سبق فله كذا وانما يجوز هذا في الاشياء الالفة
لا تم لم يرد به الا في هذه الاربعة رجل كفي اية بابي بكر وغيره يكره بعض المشايخ والقهوج انه لا بأس
به وبسحب القيلولة ولله علم **كتاب الفاعل الكفر** هذا الكتاب
مشتمل على ثلاثة فصول الاول فيما يكره اسلاماً وفيما لا يكره والثاني فيما يكره كفراً عن الاسلام وفيما لا يكره
والثالث فيما يكون خطاء وفيما لا يكره اما لا قال وفي شرح القوددي اذا قال الكافر الذي
يجحد لباري سبحانه وتعالى كعبدة اللوثان او يقرب بالباري ويشرك غيره كالنثوية فانهم اذا قالوا
لا اله الا الله كان منهم اسلاماً وكذا اذا قالوا شهدان محمد رسول الله لانهم يستغفرون عن كل واحد من
الكلمتين فاذا شهدوا بها فقد استقلوا كما كانوا عليه فيكم باسلامهم وفي الشبهة الكبرى اذا عمل على مشرك

ليقتل فقال لا اله الا الله وهو من لا يقول لك فهو مسلم **فبيِّن** ان يكتف عنه وكذا اذا شهد برسالته محمد
وقال فاعلى من الاسلام او على الخليفة ولو دعي يقتل في ابيهم من يقر بالتوحيد ويحذر الرسالة
فاذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً اذا قال محمد رسول الله يصير مسلماً **والجواب** اذا قال هذا يعني امت
وهم بيضا من ان يحكم باسلامه وفي مجموع التواويل مجموعي قال صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلماً وقال محمد
بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي اذا قال اسلمت فهو مسلم وهذا قال عشرة من العلماء لان
المشرك اذا قال فاسلم فهو من لا يقول ذلك كعبدة الاصنام فهو عندنا مسلم ولو قال ادع من الله القو
حق لا يقتل في لا يقتل منه هذا في الاجناس وفي الرضة لولا الكافر امت بما امر به الرسول صار مسلماً
وفي مجموع التواويل اذا قال الكافر الله واحد يصير مسلماً ولو قال مسلم ويكفي لا يصير مسلماً
وقيل يصير مسلماً اذا قال في لا يؤمن به وفي نوادر دستم قال محمد في يهودي يرضى قال
اسلم وقطع صيانة لا يصلي عليه لم يمت ولو قال يري من ديني دخل في دين الاسلام يكون مسلماً ولو قال
يري من اليهودي ولم يقل دخل في دين الاسلام لا يكون مسلماً وفي التوحيد لو قال يهودي او النصراني
لا اله الا الله واتبعوا من اليهودية او النصرانية فليس باسلام ولو قال مع ذلك دخل في دين الاسلام
او دين محمد عليه السلام كان مسلماً **جنس آخر** وفي الاجناس كافر اذا كان يهودي او نصراني او مشرك
لو شهدوا انه يؤمن في المشرك الجاهل قال محمد لا يكون اسلاماً حتى يشهدوا انه يؤمن في الجاهل وفي مجموع
التواويل لو اذن في وقت الصلوة يجبر على الاسلام اما لو قال القرآن او تعلم ان يكون اسلاماً وفي الاجناس
لو شهدوا انه يؤمن صلى الصلوات الخمس مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاماً وفي الرضة الكافر
لو صلى هذه فومنه اسلام ايها وهكذا في الاجناس ولو شهدوا انه داوود حج او تبتا للاحرام
ولبي وشهد المناسك كلها مع المسلمين كان اسلاماً ولو لم يسمع لم يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يسمع
ذو في الحديث انه لا يكون مسلماً ولو شهدوا فقال ايتهم يصلي المجدل اعظم وشهد آخر فقال رايته
يصلي في شهد آخر لم يقتل اذا ارتد ولكن يجبر على الاسلام **جنس آخر** مسلم تزوج امرأة
تفرأ بها بالاسلام لا باس بان لا يسألها اما اذا لم يعرف يمين لها صفة الاسلام ويقول لها هل
تقرين بهذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا وصفاً لا سلاماً لصغير بلغ قال لان عرفت هل هذا
دليل على انه لم يسلم بعد بلوغ قال لا المراد به ان عرفت تفاصيله وكنت مستعداً لاجلته المسائل
في مجموع التواويل رجل قال الحسن صفت مسلماً في يكون فقال لا اعلم فهذا ليس مسلم وفي الجاهل الكبير لو قيل
ليهودي هل تعرف صفة اليهودية فقال لا فليس يهودي وكذا المسلم على هذا ما يتصل بهذا
ايان الباس غير مقبول وتوبة الناس المتأذنا انها مقبولة اذا اكره على الاسلام فاجر في كلمة الاسلام
على الانسان يكون اسلاماً فان عاد الى الكفر لا يقتل ويجبر على الاسلام وفي نوادر دستم المستكران اذا اسلم

وقال الذي اسلم

لو كان الكافر اسلم

يكون

ليكون اسلاماً فان دعي على الاسلام يجبر على القود ولا يقتل وقال محمد في لا يجبر على الاسلام شهد سلم دعي
على نصراني ان النصراني اسلم قبل موته وهو ميت حيلة مسلماً واشهد على مسلم ميت ان كان ادع دعات
و هو علي و دعي لم يقتل وفي التبر الكبير يصلي المسلم على ميت يقول واحد بعد ان يكون عدل شهد نصرانيات
على نصراني ان قد اسلم وهو يحكم بغير شهادتها عليه وكذا لو شهد رجل ان اسلم من المسلمين ويترك على دينه
وجميع اهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصرانيان على نصراني انهما قد اسلمت جاز وفرا جبرهما على الاسلام
ولا تقتل وهذا اكل قولاً في حقيقته وفي نوادر دستم تقبل شهادته رجلان من اثنين في اسلام رجل نصراني و
يجبر على الاسلام وله تقبل في قوله يوسف في كذا شهادته النصرانيان على نصراني انهما قد اسلم وقال محمد في
لا تقبل شهادتهما ولو جبر على الاسلام كما قال ابو حنيفة في الكفر في الاجناس وفي مجموع التواويل في رجل ادع
الحرب وسرق صبيته ولو فعله داد الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى الصبي لا يحكم باسلامه لانه ملك بالشرع
وما يتصل بهذا الرضا في اذا كان ميتاً استخبره وبلغه ما كافي واكثر فضيل علياً على بكر وعمر
لا يكون كافراً لكنه مبتدع والمعتزلة مبتدع اذا قال يا باقية الرزية فحينئذ هو كافر والمشتهي مبتدع
فان اراد باليد الحادثة فهو كافر والمبتدع صاحب الكبرياء والبدعة الكبرياء وفي المتن في سئل ابو حنيفة
عن من اصابه من السنة والجماعة قال ان تقبل الشهادتين وتري المسح على الخفين وتقبل
قلعت كل من دافع ولله الهوى **الفصل الثاني** في الفاظ الكفر ما يكون كافراً وما لا يكون
كفراً وهو مشتمل على اربعة عشر جنساً الاول بيان المقدمات التي يحتاج اليها لا محالة والثاني بيان افعال
في الله سبحانه وتعالى والثالث بيان افعال في انبياء صلى الله عليهم والاربع بيان افعال في المسلمين
والخامس بيان افعال في الكفر ما يكون كافراً وما لا يكون كافراً والثاني في التوبة في كل من انقضت
ما يكون كافراً وما لا يكون كافراً والثالث في الاستخفاف بالعلم والعلماء والرابع في ما يتعلق بالقرآن والمصحف والحف
واللهان والصلوة والعبادة والنجس والهاشم في ما يتعلق بالموت وما يتعلق في التوبة وما يتعلق باسم
الضيامة وامور القرفة والجنة والنار والحادى عشر في الاستلاطية والجباني في اما الاول في المقدمات
جمع في هذا الجنس اصولاً فخرج عليها اكثر مسائل هذا الكتاب منها ان يبين للمسلمين ان يتوقف ذكر هذا الدعاء
صباحاً ومساءً فانه سبب النعمة عن هذه الركعة بعد الدعاء اللهم اعف عني لا تشرك بك شيئاً
وانما اعلم واستغفر لما لا اعلم ومنها اذا كان في المسئلة رجوع فوجب التكفير ووجه له في مجموع
المحقق ان بمسألة ذلك الوجه الحاضر لا يتكلم بكلمة لا كافر ولم يرد انها كفر قال بعضهم لا يكون كفراً
ويشهد بالجهل وقال بعضهم يصير كافراً ومنها ان من اتى بلفظة الكفر وهو يعلم انها كفر الا انها في بها على اختيار
يكون عند عامة العلماء كافراً لا بعضه بل هو كافراً اذا اراد ان يتكلم في شيء على لسانه بكلمة لا كافر والعلماء
من غير قصد لا يكون ومنها ان من خطب بآية ما وجب الكفر ولو تكلم به وسو كانه لذلك فذلك كفر ايها مات

انما هو من

مع ما في من المرض ومشقة الولد فقد ظلم بكفر امرأة فالت في مرضها وضيع عيشها بادي بداعي
كذلك ما في من استجواب اولادها دنيا مراحى بنيت لا تكفر كتم خطا عظيم والغير علمها
على هذا رجل قال اخذ خذاي برول فوختها يا دختك برول فوختها يا دختك برول من بني ارض بني الاسف
من الرقة بكفر وان عوفي ان قلبي ثابت باثبات الله غير مضطرب لا يكفر **نوع** **مسد** رجل قال دعي
واركاد كنهم وازاد وارخوهم هذا قول الحق وهذا في ذرية الرزق من الكسب والله حال لن الرزق
من الله تعالى رزق بكسر وبغير كسر ولوقال الرزق من الله ولكن ان بني جنتي خرا هذا امر لانت
حركة العبد ايضا من الله وقلنا فالان وسهوا وزيين من بامنت او بارو بامنت على امر ووزر
كم يبايد هذه الحاطرة ولوقال باي ستر ستر كودم بكفر والله ظاهر رجل قال كبر بك من مرضي داني وكبر
سبح من لا يكفر من الله من البقرة منها الشكر سفي اشكر الله واشكر في رجل راي امرى ايضا فقال له خذاي
تراد يد وراود جنان او ندم ابرام كناه للعقوبة انه لا يكفر وما يتصل بهذا رجل تزوج ولم يحضر شاهدا
فقال خذاي راود سوا ضاه راواه كودم وفرشخان راواه كودم يكفر في الفتاوى انه يصح ان لا يزوج
والملك عالم بالغيث بخلاف قوله ونشئة دست راسته ورجل كراه كودم حيث لا يكفر لا سيما يعلمان
في النصاب ويجوز التوازل صاحب الهامة فقال بموت المريع اذ قال خذاي راود ان خراود خراود خراود
المتفق في جميع من السفر اختلف المشايخ في كونه ولوقال خذاي موح اذ كره بشاهدي ودم توجنا تم كنه بشاوي
وغم خربس قال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا يكفر بغيره بمسألة في مسطرة بالمال والبدن كما يتم بغير نفسه
لا يكفر ولوقال خذاي في دانه افضل كذا اوله افضل كذا او برقي من الانبياء او من الملائكة وهو علم ان كذا كذا
يكفر الحق في نبوة الخراف في فتاوى الفاضل الامام رجل حلف وقال انه يعلم اني ما فعلت كذا وسو علم
انه قد فعل اختلف المشايخ في حكمه عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال حديث رواية في هذا انه يكفر
وكذا لو صلى مع الامام الى غير القبلة عمدا وقال بعضهم اذ قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد
فعل لا يكفر كذا والاقوال في فتاوى الفاضل الامام ان كذا كذا كذا فاذن كذا فاذن كذا فاذن كذا فاذن كذا فاذن كذا
الاستقبال يكفر ويسر هذا ذهب علماءنا بل هو ميم عندنا في فتاوى الفاضل الامام رجل قال هو يهودي
او نصراني او برقي من الاسلام ان فعلت كذا كان يمينا فان باشر بشرط هل يصير كافرا اختلفوا فيه
وكذا لو اختلف بهذا على امر ما من بان قال هو يهودي او نصراني في او برقي من الاسلام ان كذا فعلت
كذا اسر وقد كان فعل فاكنا سبيا لا يعلم انه كان فعل او لم يفعل لم يصير كافرا عند اكثر واكثر
يعلم انه قد فعل ذلك هل يصير كافرا قال اكثر المشايخ انه يصير كافرا وقال بعض الامامة السخري
الاصح ان الرجل ان كان يعرف هذا يمينا ولا يكفر به لم يصير كافرا الا في الماضي وهذه المستقبلة اذا باشر
الشروط يصير كافرا لانه لما باشر الشرط وعند انه يكفر فقد مضى ما يكفر والوصف بالاعتق كذا

كفر باللسان لما يعاد قلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا ولا يصح عند الله مؤمنا رجل قال استقبلني امر
اردش ان كبر يصير كافرا وفي التوازل رجل قال ان كبر اعلم انه فعلت كذا في غير عالم وقد فعل ذلك
الفضل ان قال بغيره الحلف بكفر وان قال لا علم به الحلف ما ينبغي ان يحلف هكذا وان حلف
في عاصم والحاصل ان كل كلمة توجب الكفر اذ كرت غير معلقة بالشروط فاذا علفت بالشروط الماضي
هو كاذب فما اخبر بكفر وروى الحاكم الشهيد عن ابى يوسف رحمه الله والحسن بن باكر عن جعفر بن محمد
انها لا توجب الكفر وان علفت بشرط في المستقبل لا توجب الكفر اذ احث فيها ويكفر بمسألة والفتاوى
ما ذكره الامام السرخسي والامام فواهر زله انه ان كان الحالف جاهلا بيقين انه يكفر بهذا يكفر وان كان
عالما لا يكفر وكذا في كتاب اليمان رجل قال اخبر بخذاي وبخاك باي في يكفر ولوقال بخذاي وبخاك
سروا اختلف المشايخ في حكمه في الله علم الحنف ثلاثا هما يها في الانبياء رجل قال كذا فله نبيا
لا اوس به اذ قال لو امر في الله بغير صلوات الاصل اذ قال لو كانت القبلة الى هذه الجهة لا اصيل هذا كله
ثمن ولوقال لو بعث فلان نبيا لانا قريبا به لا يكفر ولا يوجب في الاولي ان لا يذهب على وجه الامور
لا يكفر ولو تيقن ان لا يكون نبيا في الامم ان ادان ان سقاها بذلك في اعدادته يكفر ولو
غاب نبيا يكفر في جميع التوازل رجل قال را سيم بنيت فالت من الله انك كذب فقال انك لو شئت
الانبياء والملائكة ان لا مال في لا تصدقهم فالت نعم لا تصدقهم يكفر ولوقال انك لو لم تأكل آدم الحنطة
ما صيرنا اشقياء يكفر ولوقال ما وقتنا في هذا اختلفوا ولوقال رجل ان آدم شيع الكروا بن فقال رجل
بس ما جراه بخان بهيتم يكفر لانه استخفى بنينا ولوقال كان ما يقول الانبياء حقا بخونا يكفر ولوقال
لناؤه على كلفاء ملك الموت قال الحاكم عبد الرحمن ان كان قال كراه الموت لا يكفر ولوقال لكان ملك الموت
يكفر ولوقال رجل النبوة فطلب رجل الحجة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم ان كان غرضه اظهار عجزه وافقنا
ايكفر وعن ابى يوسف انه قال ان النبي لم كان يحب القوم هكذا قال بعض الحنفية فقال رجل اننا لا احبه
قال ابو يوسف تع هاتوا ما قطع والسيف فقال رجل استغفر الله وتركه وقاديل هذا انه قال بطريق الاستحسان
ولوقال لشعر محمد وم شعير يكفر وقاديل هذا انه قال بطريق الهامة وكذا لو قال دريستر بود او جاشه وي
ديناك او طويل الظهر وقاديل الكل ما ذكرنا ولوقال خذاي را سيم بنيت فالت من الله انك كذب فقال انك لو شئت
هذا اذا كان متواترا ولوقال لانه في حرام زله دهر خذاي را سيم بنيت فالت من الله انك كذب فقال انك لو شئت
رجل قال كلما اكل رسول الله لحسين اصابعه فقال السامع اين في اذني است يكفر ولوقال لغير اقل
الاظهار فانه سنة النبي يوم فقال له كذا لا افضل ولا احسن يكفر بعض المسائل في نسخة
الحشر واي في البعض في الفتاوى في جميع التوازل رجل قال جبريلا ويد سبلت بسبب كبر الحشر في الراج
فيما يتعلق باليمان والاسلام في الفتاوى رجل قال فامو من ان شاء الله يكفر ان قال من غير تأويل ولوقال

في حيوتهم وجعل وصية بعد وفاة يجوز من ثلث ملكه ووجه لا يجوز في ظاهر الرواية وهو اذا وقف في
سرمه موتة فهو كالوقت في حاله الصفة وروى الطحاوي عن ابي حنيفة قال ان يجوز كالي وصية بعد وفاة وفي
قناوي القاضى الامام دة في الاصل كان ابو حنيفة يقول لا يجوز الوقت وبظاهر هذا اللفظ افد بعض الناس
فقال غلغل حنيفة في لا يجوز الوقت وليس كما ظن بل هو جاز عند الكل الا عند ابي يوسف في يزول بمجرد قول
الواقف ولا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد في لا يزول ملك الواقف انما يسلم الى المتوفى او الى الورث
عليه وعند حنيفة في يجوز الوقت جواز الاعادة بصرف المنفعة الى جهة الوقت فيبقى الميراث على ملك الواقف
لان بيعه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه ولا يملك الا بطريقين احدهما انفسه والآخر ان يملكه غيره
الواقف بعد اوقاف الى المتوفى ثم يردان بيعه عنه فينزع له عدم الزوم ويختصان الى القاضى وبعض القاضى
يلزمه وان صار ملكا فم يلزم الوقت بينهما اختلافوا فيه والصح ان يحكم الحاكم لان يرتفع الخلاف ولما هو
ان يبطله والوجه ان في الزوم الوقت عند حنيفة في ان يخرج من الوضعية فيقول اوصيت بعتة دار
هذه او بعتة ارضي هذه او يقول جئت هذه الدار وقتا قصدا في ايجلها على المساكين وكذا الواجب
بان يوقف يجوز من ثلث في قدامه وعند ما الوقت لان في غير هذه التكاليف والناس لم يوافقوا بقوله حنيفة في
في هذا الآثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والقبالة رهنه ونعامل الناس بما يؤخذ من باطالت والحيات او الواقف
الخليل صلى الله عليه وسلم وعند يوسف دهمهما الوقت جاز في حقته او رضى الا ان ابا يوسف يقول في يجوز الوقت
سواء كان مقسوما سلة الى المتوفى او لم يسلمه اشترط التابيد ولم يشترط وقلا محمد في لا يجوز ان
باسم شرايطه وشرايطه ثلاث منها ان يكون مقسوما ومنها ان يكون مخرجا عن يد مسلم الى المتوفى
وان يشترط فيه التابيد وهو ان يجرى لغزو السير الحيل لا ينقطع ابا فيجوز ولو جرد اياه مسجدا
يجوز بالجماع ولا يجوز مشاعا وانما يجوز اذا سلمه وانسلم ان يعلو في جملة ما اذا اقامته باذن عند ابي
حنيفة ومحمد رهنه وكذا الوجه ارضه مقبره لا يقع ما لم يسلم وانسلم ان ياذن الناس بان يبيعوا رهنه
الميت وكذا الرباط والحوض والاستقامة على هذا الوجه ما لم يسلم وانسلم ان ياذن الناس بغير رهنه
والاستقاء منه فلو اذ استقامه مرة واحدة الحرة في شبع الطحاوي وقال القاضى الاستحقاق في رهنه
اصحابنا ان الوقت غير جائز عند حنيفة في واليه يشير في ظاهر الرواية لكن من لعله ان لا يبطله لان
انما اصرا لجواز قبالت عند ولو اوصى بغير بعد وفاته فانه يكون لوقفا في السير الكبير ان
الوقت اذا اصبغ الى ما بعد الموت فهو باطل ايضا عند حنيفة في وهو الصحيح واكثر اصحابنا افدوا بولاهما
ثم ان ابا يوسف في قوله الاقل ضيق غاية التضييق كما هو قول حنيفة في وفي قوله الاقل وضيق غاية
التوسعة ومحمد في توسيط بينهما ولهذا افدنا عنه المشايخ في قوله وكما يقع الوقت عند حنيفة في لا يقع
بعد الاذن مقبره وهو الذي اذنا وحرف البير سقاية وكذا اذا بنى بيتا بمكة لم يجر في استقامة البير

والآباء والرباط والقباط لا يقع عند ابي حنيفة المسجد الكل في السير الكبير وفيه كراهة في الوقت
ان وجدت في النواذر عن ابي حنيفة في انما اجاز وقف المقبره والقرى والقطر وفي السير الكبير القاضى
لو قضى القاضى بغيره وقيل نعم وفقد قال لو طاف الواقف اطلال وقعه ولم يتيسر له القضاء ذكره في صكت
الواقف ان يبطله قاض او اهل هذه الدار من باصلها وجمع ما فيها وصية متى يبيع وينصدق بها على الغير او
اذا اذاعت الى الخراب فلا يفيد الوارث الوقف الى المشايخ وابطال الوضعية بمقتضى التعليق بالشرط والقرى كسائر
التسجير وقضا القضا بغيره او بغيره في اخر من الوقت وقد يقع القاضى من القضاء ففقد والقرى ان
القولان الصحيح وتامه ينظر في خرافة الواقفات ومحل وقف محدودا ثم باعد وكتب القاضى الشهادة على صكت
البيع لا يمكن هذا قضاء بغير البيع ونقح الوقت هذا في حق المسلمين الا ويضايك وهذا اذا كتب
الشهادة على وجه الهدى على حق البيع بان كتب اقر بالبيع بالبيع اما اذا كتب شهد بذلك في الصكت
باع بيضا جازا صحتا كان حقا بغير البيع كما يبطل القضاء ويبطل الوقت وامر هذا في بيع الحاج
القضير واما اذا اطلق القضا واحاد بيع وقف غير سحر هل يوجب نقض الوقت لعل البيع العام
ظهير الدبر انه لو اطلق لواذ الواقف يجوز البيع ويكفر حقا بنقض الوقت وان اطلق لغير الوارث فلا
اما اذا بيع الوقت وقضى القضا بغير البيع كان حقا يبطل الوقت وفي الفتاوى ومحل لادان
يتخذ اذ وقف واقفا على المقبرة التي يصدق ثمنها على الغير اقصر ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقف
بها افضل للصدق بالثمن في الدار يقع للفقراء والغنيمة النفع من الثمن والتمس
مسألة في نصب المتوفى وما يملك المتوفى والملك ثبات في قصر المسجد وفي
الفتاوى طالب التولية في الادوات لا يولي وكذا ان طلب القضاء وفي الفتاوى الفصل لومات المتوفى
والواقف حتى الزاي في نصب القيم الى الواقف لهما في القضاء فان مات الواقف فوصيته او في من نصب
وان لم يكن له وصي فالزاي الى القاضى وفي الامم القاضى له بغير القيم من الجانب بل من اهل الواقف
وفي الفتاوى ان كتب صكت الوصي والمتوفى ولم يذكر فيه جهة وصايته وجرته فوليته له في حق هذا الصكت
لحق الوصي قد يكون وصي الذي قد يكون من الجد وقد يكون من الله ومن القاضى والمتوفى قد يكون من الواقف
وقد يكون من جهة القاضى واهلهم مختلفة فان كتب انه وصي من جهة الحكم او متوفى من جهة الحكم ولم يسم
القاضى الذي نصبه والقبول والادان لانه صار جهة وصايته وتوليته معلومة ويمكن معرفته في الجملة
اذا عرف قاضي نصبه وصيا ومتوفيا فان لم يكتب لم يرق طريقه فلم يقع وكذا لو كتب انه وصي من جهة الشرع
وعلى هذا اذا اجمع القضاة القضاة في الجملة كالوقت واجازة المشايخ وغير ذلك فليست فيه وضوح قاض
من قضاء المسلمين ولم يسم القاضى جاز ما القيم فاضع اهل المسجد وصلوا وجره متوكفا بغير اهل القاضى
وانفق المتوفى في المسجد بالمعروف بحكم المشايخ في جواز هذه التولية والحق وانما لا يجوز ولا يرضى بالنق

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان الواقف اذا اطلق لغير الوارث فلا يبطل الوقت
والوجه في ما ذكره من ان الواقف اذا اطلق لغير الوارث فلا يبطل الوقت
والوجه في ما ذكره من ان الواقف اذا اطلق لغير الوارث فلا يبطل الوقت
والوجه في ما ذكره من ان الواقف اذا اطلق لغير الوارث فلا يبطل الوقت

من مال المسود على المسجد الموقوف عليهم اذا نصبوا متوكفا جازا او اوقف الى الحكم والمناظر
قالوا الا في ان لا يرصدوا الاموال الحرام والاصح انه لا يجوز نصب المتوكفين في المسلمين والذين القضا
ولم يشترط حضوره الموقوف عليهم بخلاف ما اذا نصب وصيا لغيره حيث يشترط حضوره الموقوف
على ما ذكرناه في كتاب القضا والواقف اذا شرط في الوقف ان لا يرصد لنفسه والفقهاء في القيمة والاستدلال
والاستبدال لهم ما من نوع الوقف فاخرج من بين المتوكفين جازا ولو لم يشترط في القيمة لنفسه
واخرج من بين قلة محمد بن ابي نعيم في الوقف وكذا لو مات ولد وصي لوليه وصيته والوليه للقيم
وقال ابو يوسف في الوقف للواقف ولدا يرصد القيمة في حصة وادامات الواقف بطول ولية القيمة
بناء على مسئلة التسليم الى المتوكف فانه اذا شرط الواقف ان يكون هو المتوكف هذا في يوسف في الوقف
والشرط كله مما صححناه وعنده هلال دهم والوقف والشرط ما يلحقه وسماها في هذا الفصل
الفصل في جملته فيما جاز في جوده وبعد موته فيمنه يصير وصيا ومساخ ينفقون بقوله ابو يوسف
وقال الصدوق في الشريعة في الوقف ان لا يرصد في ذلك وقدر في الضرر في وقف عمر بن عثمان
ياخذها منه ان شرط في الوقف ان لا يرصد في ذلك وقدر في الضرر في وقف عمر بن عثمان
للمتوكف ان ياكل بالمعروف وان يترك صدقة غير متول وعلى رقم يستثنى المتوكف شيئا فيه دليل على
ان كل ذلك واسع الاستثناء وعدمه والمتوكف ان ياكل بالمعروف كما ان الامام ياكل من بيت المال ولو بقي
اليتم ذلك في مال اعمروا وكان لا يكون له ان يترك غيره من ليس في عياله الا اذا شرط الواقف كما ذكره عمر
عنه ولو فرض القضا للمتوكف ما يارده فذلك في الكل لا يحد افضل من الخبز وهذا اذا كان قد ارجى
المثل واذا كان على اقل القيمة المرف ليس له ان يتصرف ولو قضى ما في الميول بشرط الواقف في وقفه
حله الا في ذلك فلا في فرائد مثل ان سلم الواقف اذا افتقر احتاج الى الوقف يرجع الى القاضي
حتى ينسحب ان لم يكن سببا ولله اعلم **الفصل الثاني** في حق الوقف وضاده وفيه وقف
المنقول والمسلوع في الحاوي رجل ذهب له شيء فقال ان وجدته فدية على ان اوقف ارضي على ابن
الاستبيل فوجد رجل يجوز ان يقفه على وارثه في حصة من حقه او على اقرابه الذين لا يرصد منه قال هذا
نقد فاذا اتم ما اذا ان يقفه على اراد ولا يجوز له ان يبيع من لا يجوز ان يبيعه زكي حاله فان وقف على ولد
ماز في حكمه ونده باق ولو قال ان مت من مرضي هذا فقد وقف ارضي ثم اتم براد من مرضه فاراد ان
يرجع فيه فذلك وبنيها فله ذلك ولو مات من مرضه لا يصير وصيا وتعلق الوقف بالشرط لا يصح ولو
قال اذا مت فاجعلوا ارضي وقف على من ولو قال ان دخلت الدار فاجعل ارضي وقف على من في حق الفقهاء
اذا اعلق الوقف بموت صح بان قال اذا مت فقد وقف داري على كذا اذا وقف على من لا يوارثه فلا بد
ان يام على يوسف في ان الوقف صحيح والشرط باطل وقال هلال دهم ما باطل في التاوي

رجل قال ارضي هذه صدقة او جعلت ارضي هذه صدقة كان هذا ندنا بالصدق حتى لو تصدق بغيرها او
بغيرها على الفقهاء جاز ولو لم يذكر الصدقة لكن ذكر الوقف وقال ارضي هذه وقف او جعلت ارضي
هذه وقف او جعلت ارضي هذه موقوفة فانه يجوز وقفا على الفقهاء عند يوسف في قال الفصل في تبيين
وسماخ ينفقون بقوله ابو يوسف في وقفه ومن ينفق بقوله ايضا المكان الموقوف هذا اذا لم يذكر الفقهاء
اما اذا ذكر فقال ارضي هذه موقوفة على الفقهاء وكذا في الاطلاق الا انه لا بد من ذكر الوقف في الوقف
ولا يشك في ذلك عند هلال دهم في الاحتمال بالتصريح على الفقهاء هذا اذا لم يذكر الواقف في الوقف
قال ارضي هذه موقوفة مؤبد على الفقهاء وكذا في الاطلاق الا انه لا بد من ذكر الوقف في الوقف
استخرج الشرايط الا انه في هذه المصنوع التسليم الى المتوكف ليس بشرط عند يوسف في وقفه
شرط ويقول محمد بن ابي نعيم هذا اذا لم يصف الى ما بعد الموت فان اضاف قد ذكرنا في المقدمة فلو تصدق
بغيرها جاز هذا اذا لم يقف على انسان بعينه فان وقف على انسان بعينه بان قال ارضي هذه موقوفة
على فلان او على ولده او على ابني دهم محصور لم يكن الوقف عندهم هذا اذا لم يذكر مع الوقف الصدقة فان
ذكر بان قال ارضي هذه موقوفة صدقة على فلان او على ولده او على ابني جاز الوقف والفقهاء ما دام حيا
فاذا مات فهو وصي في الوقف رجلا قال فينفق من التسبيل ولم يرد على هذا لا يصير وقفا الا اذا
كان المقابل من ناحية بينهم اهر ملك الناحية بها الوقف المؤبد بشرطها ولو قال وقف ارضي هذه الاحياء
او حيويتها او موقوف او محبوسه او موقوفه هذا باطل ولو قال انسان بعينه وقفها لك او حبسها لك
او حبسها لك وقف او حبسها فلو باطل الا انه في يوسف في فان وقف هذا فملك من قيمته بالتسليم اليه وقوله
وقف او حبسها باطل اذا شرط في ارضي الوقف ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء ذلك فمكرر وقفا
مكانها الوقف والشرط جاز ان عند يوسف في وكذا في الشرط ان يبيعها ويستبدل ثمنها بالوقف
مكانها وعنده هلال دهم والوقف جاز والشرط باطل وفي واقعاتنا في الامام في الذين خان
قول هلال دهم في يوسف في قال في حق الواقف ان هذا شرط لا يبطر الوقف في الوقف بحكم اللزوم
من ارض الى ارض فان ارض الوقف اذا ارضها غاصب واجرى عليها الماء حتى صارت بحر لا تصح الزراعة
يفض قيمتها ويشتري بغيرها ارضا اخرى فيكون الثانية وقفا مكانها وكذا ارض الوقف اذا اقل من ارضها
بأقل فضاوت بحيث لا يجرى الزراعة او يفيض عليها عن مؤنتها ويكون صلح الوقف في الاستبدال باطل
اخرى ولو قال الواقف على ان ابيعها واشترى بغيرها ارضا اخرى في حق الوقف استحقاقا لا يبيح في يفتت
لوقف فقهاء يقوم مقامها في الحكم وهو يحتاج الى مباشرة الوقف بشرط في الثانية كالعهد الموصى به
لا انسان اذا اقل فضاوت واخذ قيمته واشترى بها عينا اخر يشتري الموصى به بالخدمه في غير عهده
الوصية ثم ليس له ان يستبدل الثانية بارض ثالثة لا هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجوه في الوقف

هذا هو الوجه في الوقف
المعروف

دون الثانية ولو وقف على ان يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته فالوقف باطل سواء كانت الفوائد
ولو شرط في الوقف ان يبيع ويصرف ثمنه في وقف افضل منه لان يبيع ولا يبيع العلم الحكم لكن ان شاء
الحاكم اذن له **نوع** في كتابة العقد في الفوائد امره في قبلها اصلها عند الدار وقفا على
الموجود على انك متى اجمعت اليها بغيرها فاجبت وكيت العقد بغير هذا الشرط وقيل لها هذا واشهد
عليها ان قري عليها العقد بالدار سنة وهي تسمع وتشهد على ذلك صار قضاء وان لم يقرأ بالدار سنة
فلا وكذا اذا كتب العقد بالربة والواقف فبيح يحسب الربة وقري العقد عليه وكتب في الصخر قري
صحيح واقرباؤه لا يقبل قوله لو وقف على التبرع ببيع جازا فيه ولم اعلم ان الكاتب لم يكتب في العقد
هذا الشرط لانه اقرب وقف صحيح والوقف مع هذا الشرط لا يكون صحيحا ولا الجارة اذا اطل
البيع والتجرى على المكتوب في العقد وجعل وقف صيغة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكا واخطا في الكيفية
الحدود فكتب حزين فكان ومنه بخلافه كان قال ان كان الحدان اللذان غلط في ذكرهما من ذلك الجانب لكن
بين تلك الحدود وبين تلك الصيغة ارض غيره او كرم او دار لغير الواقف فالوقف جائز ولا يفسد بغيره
في الوقف وان كان الحد الذي سماه ليس يوجد في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل ان كان
صيغة مشهورة مستفيدة من التبرع فهو هذا الوقف وجعل اراد ان يوقف جميع بغيره من القرى والار
بكتابة العقد في موضع فسمى الكاتب ان يكتب بعض ارضه من الارضين واكروم ثم قري العقد على الواقف
فكان المكتوب ان قلل من فدان وقف جميع بغيره في هذه القرية وموكد وكذا اذا اخطا في فدان من فدان
حدودها ولم يقرأ عليه القرائع الذي سمي الكاتب فاق الواقف جميع ذلك اذ ايت ان كان في هذه الصيغة
ببيع الحام مع الحمامات هل يضر غير المكتوب في الصيغة في الوقف وهل يجوز وقف الحمامات قال ابو نصر
ان كان الوقف في صفة وقد اخبر عن ربه انه اذا اجمع من المذكور وغير المذكور فذلك على الجميع الذي اراده
وكذا لو كان قد كان يخبر عن نفسه من الموت فالامر على ما اجمع والباقي الحام فاجوز ويجوز وقف الحام
ناصبه لغيرها لكن هذا اذا كانت الحمامات في البروج وقت الوقف رجل في يديه صيغة ما به وجره
انها وقت وقاه بعين في خطوط عدول ومقام وقد انقضوا وقاه في طلب من الحكم انقضاه به قال
لا يعتمد على الخطوط ولا ينفى الحكم ان يحكم بذلك وكذا لو كان لوح مضروب على باب دار ينطق بالوقف
لا يقفوبه ما لم يشهد الشهود على الوقف **جنس** فبين يقع الوقف عليه فبين لا يقع وفي
الحاوي فلا **ابو حنيفة** اذا وقف ما لا يبيد الفناء طر له صلح الفرق او حفر القبور او لا تخاد
الاستغناء ان لا يشترط ان كان لفقراء المسلمين لا يجوز ولا يجل المساجد جاز لان العادة لم تجز هذا الجدة
ما اذا وقف لاجل المساجد فانه جائز لبيان الفرق به وجعل وقف داره على فقراء مكة او على فقراء قرية
معدومة اركان الوقف في صورة وصية وهم يحصون لا يجوز الوقف وان كان الوقف بعد موته وهم يحصون

وقف

يجوز لان الوقف بعد الموت وصية والوصية تقوم بحسن يجوز جواز ان الفرض صار ميراثا عنهم وان
كانوا لا يحصون يجوز سواء كان الوقف في حالة الحيوة او بعد الموت ان وقف مؤبد وجعل وقف ارضها
له على عمارة مصاحف بوقف لا يقع لانه لا يعرف فيه رجل قال ارضه من صدقة موقوفة على امرائها ولا يجل
او قال على عبيده فالوقف باطل هذا قول هلال وفي الفوائد لو وقف على انهاء اولاده ان يترفع
قله شيء لها فتر فوجت ثم طلعتها وزجها لا شيء لها الا اذا استثنى من الاستثناء وقله ان من يترفع
ثم يطلعتها وزجها وفي وقف الخصاص لو قال ارضه من صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ على الناس او على
بني آدم او على اهل بيته فاذ انقضوا في المساكين او على اقربيائي والهيان فالوقف باطل
وفي كس الخصاص ومسئلة الزين والهيان في موضع آخر وقال الفقهاء للمساكين ولا يكون للزينة
والهيان وكذا لو وقف على قرأ القرآن او على الفقراء فالوقف باطل وفي وقف هلال الوقف على الزين
والمقطعين صحيح قال مشايخنا وقهم الوقف على علم السجدة يعلّم الصبيان له لا يجوز
وقال بعضهم يجوز لان الفقراء غالب قال شمس البينة الحلواني كان لفاخر اللهام يقول على هذا
القياس اذا وقف على طلبه علم كودة كذا يجوز وان لم يشترط فقرهم لان غالبهم الفقراء قل العلم
الشخصي الحاصل في جنس هذه المسائل انه متى ذكر مصرفه بنفسه على الفقراء والحاجة فالوقف
صحيح سواء كان يحصون ولا يحصون وقوله يحصون اشارة الى ان الشايد ليس بشرط وقد ذكرنا
الحذف فم ربي في مصرفه فاستوى في الفقير والفقير بمعنى كواسمنا والفقير ان كانوا يحصون
يقع بطريق التملك منهم وان كانوا لا يحصون هو باطل الا ان يكون في لفظ ما يدل على الحاجة كاليتيم
فحينئذ ان كانوا يحصون فالفقراء والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصح
في فقرائهم دون اغنيائهم وكذا لو وقف على ارضه فوقف على فقرائهم ولو قال على الفقراء او على الغرو
او في اماكن المتى او حفر القبور او غير ذلك ما يشبهها جاز فالوقف على المساكين قال المصنف الوقف
على اماكن الموتى او حفر القبور يخالف ما تقدم فيفق بهذا انه يجوز وفي وصايا المشتق في لبي
يوسف وفي اذا اوصى بثلاثة اكناف المسلمين او حفر قبورهم هو باطل ولو اوصى بثلاثة اكناف
فقراء المسلمين او حفر مقابرهم يجوز ولو وقف على ابناء التسجيل يجوز ويكفر فقرائهم
ولو وقف ارضه على اصحاب الحديث لا يضر في الوقف شفعوا المذهب اذا لم يكن في طلب الحديث
وبعض الحديث اذا كان في طلب الحديث والوصية على هذا الوقف على اقرباؤه الفقراء جائز وان
كانت الصدقة لهم لا يجوز في وقف الامام فاهله وفي الفوائد الوقف على اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز
ولو قال مالي لاهل بيتي بغيرهم وهم قوم يحصون يجوز ويصرف وقفا لان الصدقة لا تحمل لغير هاشم
لا الفرض ولا الفصل وفي زكاة شريعت القدر في صدقة التطوع يجوز ويصرف في اولاد فاهله

الوقف

الوقف

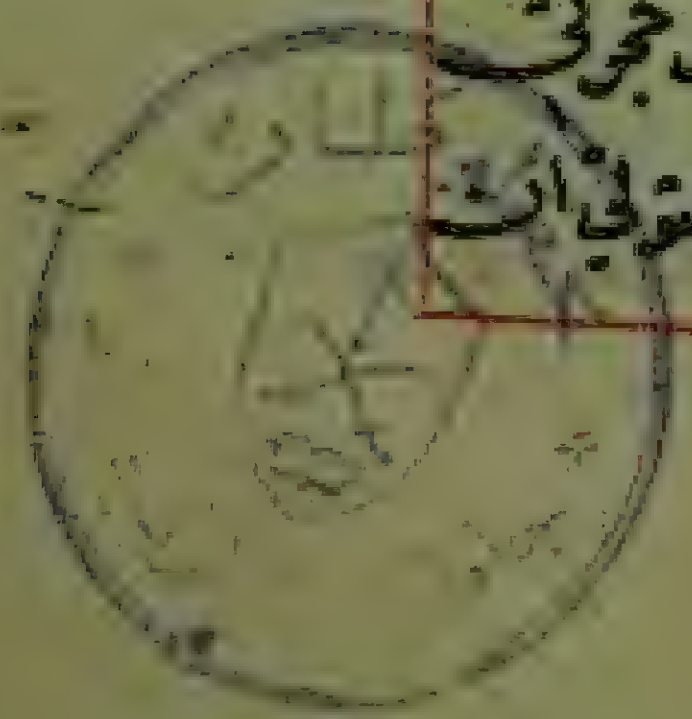
يصنع المودعة بالاشجار ما شاء الله الشجر لا يمتلئ تحت الوقت كالزروع وفي رواية تفرق فصار في الشجرة
روايتان وكذا اصل الشجر لانه ذلك الموضع لم يمتلئ تحت الوقت وان كانت الارض مواتا لا مالك لها
فاصلها على مالها القديمة هذا كله اذا كانت الاشجار ثابتة قبل اتخاذ مقبرة ولو بنيت بعد ذلك
لا تخلو اما ان يعلم غادسها او لا يعلم ان يعلم كانت لغادس وان لم يعلم لها غادس فالحكم للغادس
ان داني بيعها وصوف ثمنها الى عمارة المقبرة له ذلك لانه اذا لم يعلم الغادس كانت بمنزلة الوقت
الا ترى ان الشجرة اذا بنيت في ملك انسان لا يعرفها غادس كانت ملكا لصاحب الملك كذا هذا
وجعل قال هذه الشجرة للمسيح لا يبيع للمسيح حتى يسلمها الى قيم المسجد ولو غرس شجرة في المسجد
فالشجرة للمسجد ولو غرس في ارض موقوفة على الزبالة فالشجرة للوقت وان لم تزل لغادس تعاهدها
فالشجرة للغادس ولو غرسها لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غادسا للوقت ولو غرس في طريق
العامة او على شط من العامة او على شط حوض القديم فالشجرة للغادس ولو غرسها لانه ليس له ولاية
جعلها للعامة وجعل غرس شجرة على شط اهل قرية ثم قطع بعد ذلك ثم بنيت الاشجار من غرسها فالشجرة
لغادس هذه في امة القنادي والقبلي وقفت وجعل باع من ارض الوقت اشجارا ثم اجر ارض الوقت
ان باع من ارض لا يجوز وان باع لاشجار بغيرها دون ارض ثم اجر ارض من معلومة ولم يكن
الاجارة طويلة باذ قدرة كونه في قاب الامارات وسياتي في فضل المسجد وفي مجموع النوازل اشجارا في
مقبرة يجوز صرفها الى المسجد ان تكن دفنا على جهة اخرى فان مزعت حوايط المقبرة الى الخراب يعرف
الوقت الى ما وقف عليه ان عرف وجعل غرس في المسجد فكلت لا يجوز صرفها الى عمارة بل في هذه
السكة فان قال الغادس دفنها عليه فالنظر اهل يكتبه فلا يجوز له التصرف الى جهة نفسه ولا الى ابيه
وما يتصل بمسائل الفصل الاقارب بالوقت وجعل في يد ارض اقرب في حقها انها وقف صدقة
موقوفة ولم يرد على ذلك ما ذكره وهو وقف وهو وقف هذه الارض وقف اقران بالوقت وقوله
ارض هذه صدقة موقوفة ابتداء وقف براعي شرائط الوقت فله العلم **الفصل الرابع**
في المسجد واقفا ومساكنه في الفتاوى ارض وقف على مسجد والارض بحسب ذلك المسجد وارادوا
ان يزيدوا في المسجد شيئا من هذه الارض ما ذكرنا من ان يرفعون الاموال الى القاض ليأمن لهم ويستقل
الوقف كالدار والحائز على هذا ولو كان بحسب المسجد لرض لوجوه وضاق المسجد على الناس في هذا
بالبيعة وها هو ضاق من اهله وبحسب طريق العامة لا ماس ان يلحق بالمسجد من الطريق وفي فتاوى
القاضي الامام قوم بنوا مسجدا واحتاجوا الى مكان يتسع المسجد فاخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد
ان كان بغير ذلك باصحاب الطريق لا يجوز ولا خلاف باس به ولو جعل شيئا من المسجد طريقا فانه قاب
الترقية اهل المسجد لو ارادوا ان يجعلوا الوجبة مسجدا او على القليب او نحو ذلك او يجدوا له بابا

لم ذلك ولو اختلفوا بنظر ائمتهم اكثر ولا يرد ذلك الحق لاصل الجبارة ملكهم المسجد بحسب ما يجب
المساجد كذا اختاره الفقهاء بالوليت وفيه اختلاف المشايخ واما الحق لاصل الجبارة ملكهم المسجد بحسب ما يجب
في حق جوار الوقت وان انقصر الضعوف وفيما عد ذلك فلا يفتقر بالاناس النعم في المسجد وقدم
في كتاب النعم مسجد بني اراد ان ينقص بيقينيا انهم من الغلبة ملكه وناويله اذ لم يكن
البناء من اهل تلك الحلة اما اهل الحلة ان يهدوا ويحيدوا بناءه ويغرسوا الحصيد ويملقوا القناديل
لكن من اهل انفسهم اما من اهل المسجد فليس لهم ذلك انما من القضا وقاله الله ضامن قال ابو حنيفة في اهل المسجد
لا اهل المسجد ان يصنعوا الخياط لملأه ويملقوا القناديل بل من هذا اذ لم يعرف المسجد بان ولا يعرفه
اربع به وكذا امر القاتن والقامة والقامة وولدا البنا وعشيرة من بعد اولى من غيرهم وجعل بين
مسجدا في سكة فادع به بعض اهل السكة في عمارة او في نصب المؤذن والعمام والمختار في اولى وفي العمارة
البيات اولى بالاتفاق فان اراد النعم من خواص من ذلك في المؤذن والعمام فمهم اولى لان ضرره ذلك نفعه
يرجع اليهم وفي فتاوى القاضي العام كان السكة اولى بالعمارة من اهل السكة وله يمكن لاهل السكة
منارعة ذلك وكذا لو اذاع اهل السكة في نصب العمام والمؤذن كان ذلك الى البنا في الله اذا عين
مؤذنك وجعل بين اهل السكة وجعل آخر اصل من عينه البنا في السكة لا يكون اولى في مسجد بحسب
ماء انفس جاري المسجد من ذلك الماء ينبغي لاهل المسجد ان يرفعوا الاموال الى القضا لئلا يضر اهل القضا باصلها
حتى اذا لم يصليوا وانهم حايطة المسجد ضمنوا قبة ما انهم لانه لما شهد عليهم صادرا متلفين بترك
الصلوة مسجد بحسب فادعين بحايطة ضرر بين هل يجوز فاراد القيمة لاهل المسجد يتخذ من ملك
المسجد حصنا بحسب الحايطة ليدفع القدر عن المسجد من مال الوقت ان كان الوقت على مصالح المسجد جاز
وان كان الوقت على عمارة لا يجوز ذلك المصنف قال الشيخ العام ظهر في الخبر الوقت على عمارة المسجد
وعلى مصالح المسجد سواء مسجد بام على ما بين في حبيب المطر باب المسجد فيشق على الناس دخول المسجد
فلقيم ان يتخذ طلبة على باب المسجد من غلة وقف المسجد اذ لم يكن فيه ضرر على اهل الطريق ولتقوم البنا في
من غلة وقف المسجد سيما ليصعد سطح المسجد لتطيقه وكذا ان يعلو الذي يكمن المشايخ والقبيل وينقل
عن المسجد وهل يشترى الموقفي الجبارة قل لا وان كان الواقت ذكر في الوقت ان القيمة يشترى
جبارة وان اشترى ضمن ان الجبارة ليست من مصالح المسجد ويعين المنارة من مال المسجد فاما
شراء الدهن والحصيد والحشيش من مال الوقت ان قال الواقت بغير القيمة ما يرى الصلوة للمسجد
يسعد ذلك وان لم يوضع وجعل له عمارة المسجد بناء ليس له ذلك وان لم يوضع شرط الواقت ينقل الى
ما قبله ان كان في بيت من الدهن والحصيد والحشيش له ان يفعل ولا خلاف وجعل جعلت خمر في
لدهن من المسجد ولم يرد على هذا صارت الحجة وقفا على المسجد اذا سلمها الى المتوفي وليس للمتوفي ان

في حلال ان ينقص مسجدا عيني
اذا انقص من المالك بغير اذنه

الرجوع

الرجوع
على ما ثبت



يصرف غلتها الى غير الدفن وفي الفتاوى لصقفي المتفق اذا اتفق على قتال الميهر من وقف المسجد
فانه يجوز ان يترك سراج المسجد من وقف المتوفى في وقت المساء ولا يترك في جميع قبل الله في موضع جرت
العادة كسجديت المقدس ومسجد البقوم واما التدريس بسراج المسجد اذا وضع في وقت الصلاة
الصلوة لئلا يسهل له ولو وضعه لغيره لصلوة الناس به الى ذلك فيل يصبغ مسجد له او قاضي مختلف لا
نائب للقيم ان يخلط غلتها وان خرجت من ثوبها لئلا يسهل بها ردت من غلة حانوت آخر وسواء كان الوقت
واحد او مختلفا الفاضل عن وقف المسجد يشترى مستغلا للمشهد ما وثقا او دارا واشترى بالوقت
لا يفتقر بالبدون الموقوف من المقتاة ولو دفع من المقتاة بالوقت الى المؤذن ليسكن فيه يكره
له اذا علم بذلك هذا في باب البناء والاول في باب الستين وفي فتاوى القاضى للعالم هذه المسئلة دليل
على ان متولى المسجد ادفع الى المؤذن او الى الامام ما هو من مستغلا للمشهد لا يجوز ذلك للمتحق ويكره
لل امام والمؤذن ان يسكن في ذلك المنزل متولى المسجد لانه ان يحمل سراج المسجد بغيره وله
ان يحمل من البيت الى المسجد قيم الوقت اذا دخل جده عا دة او الوقت ليرفع غلتها له ذلك لان
الوصي لو اتفق من مال على ان يقيم ليرفع في مال ايتيم له ذلك فكذا القيم والاختياط ان يبيع الجوزع من
آخر ثم يشتري ليعمل الوقت ثم يدفعه في دار الوقت المتوفى اذا بنى في غرضه الوقت ان كان
من مال الوقت بغير الوقت وكذا من مال نفسه كمن بنى للوقت فان بنى لنفسه ان اشهد كان له ذلك
وان بنى ولم يدرك شيئا كان للوقت بخلاف الاجنبي قيم وقف طلبه من الخراج والجابيات وليس في
يد شي من مال الوقت فارد ان يستدين ان امره الوقت بالاستدانة فله ذلك وان لم يامر
تطوا فيه والدفع انه ان لم يكن له بد منه يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالاستدانة هكذا قال
القيم ابو الليث في واما اراض ما فضل من الوقت قال في وصايا التوازل رجوت ان يكون ذلك واسعا
اذا كان ذلك حرد الغلة من امساك فان فضل من غلة فصرفه الفضل الى حاجته على ان يرد اذا
احتاج الى العانة قال لا يفضل ويتره غاية القتره فان خرج ذلك ثم اتفق فيه رجوت ان ذلك يتره
عما وجب عليه وفي فتاوى الفضل قال يراه مطلقا ولو خلط وداحه بدارهم الوقت صار صانعا
وطريقه وجه القضا ان العتق في حاجة المسجد اذ دفع الى الحاكم رجل في يده ارض وماء للفقراء
فضل المأونة لغيره عن الارض لا يعطيه احد بل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء المتوفى
اذا فوض الامر الى غيره لا يبيع اما السلطان اذا فوض امر مسجد الى عالم فله ان ينصب متوليا
في باب الواد المتوفى اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت بالوصية يجوز المتوفى اذا دهن الوقت
لا يبيع ولا يخرج منه ان كان باجر المش اما لا يملك استيثار الارض للمسجد طويلا وكذا اجازة
اجازة طويلا وقد في هذا في كتاب العبادات ولو استأجر اجيرا بدينه ودان واجره مثله دينه

بغض جميع ما دفع اليه والعبادة وقت له عوانيت وقف عمارتها اخر قاي صاحب العادة ان
يستاجر العينة باجر شلها ان كانت مجال لورثت العادة تستاجر باكثر مما يستاجر مع العادة كلف
برفع العادة وتواجر من غير قيمة الوقت لا يجوز **جواب آخر** في الوقت اذا حارب وفي الفتاوى
اذا حربت القرية التي فيها المسجد وجعلت مزارع حرب المسجد ولا يصلح فيه احد فلان بان ياخذ
صاحبه ويبيعه وهو قول محمد بن وعنده في يوسف بن لا يعود الى ملك النجا ولا الى ورثته وسوقا هذا
قال المصنف وهذا بناء على ان اقامة الصلوة في المسجد ليس بشرط لصيد رقة مسجد عند يوسف بن
فلا يكره شرط بقاء مسجد عند ما شرط وقد ذكرنا في المقدمة وانهم يوقف بالي المسجد ويأمر المسجد
مسجدا ثم اجمعوا على بيعه واستحقاق ثمنه في اصله مع المسجد لاخر لئلا يسهل اما اذا عرف بائنه فليس لهم
ان يبيعه واما لا يعود الى ملك النجاة قاي الجناس وعلى هذا لو كفن ميتا ثم اقرسه سبع عاد الكفن
ان ملك صاحبه وكذا لو علق قتيلا او بسط حصيرا او بوابي في المسجد ثم حارب المسجد واستغنى عنه
عادت هذه الاشياء الى ملك صاحبها والقض من مذهبه في يوسف بن انها لا تنقل الى ملك متخذها
بل يجوز ان يمسك آخر او يبيعها قيم المسجد وقال محمد بن في الفرس اذا جعله الرجل حيسا في
سبل الله وصار بحيث لا يستطيع ان يركب ببيع ويصرف ثمنه الى صاحبه او ورثته كما في الميهر وان لم
يعلم صاحبه ولا ورثته يشتري بثمنه من آخر فيعزى عليه ولا حاجة الى الحاكم ولا جعل جنازة وملاوة
ومقتسلا يقال له بالعارسية تشوي وحوش كن مسين وقناة محلة فوات اهلها كلهم ليرد الى الورثة
بل يجوز ان يكون آخر او بنى في هذه المحلة فلو وقع هذا لمحمد بن فذا ردا في الحصيد واليواري انها
لا يعود الى الوارث وهذا نقله الشيخ في العام شمس الزمة الحارثي في في الميهر والحوض اذا حارب
ولا يخلع لشركا لئلا يسهل وقتا الى مسجد آخر او من آخر وفي فتاوى الشافعي مع عقار المسجد
لصلى المسجد لا يجوز وان كان باجر المش او كان خرابا فابايع النفق فبيع ونقل عن شمس الزمة الحارثي
في انه يجوز للقاضي والمتولى ان يبيعه ويشتري مكانه آخر وان لم يقطع ولكن يوجد بثمن ما جيزه
من المسجد لا يباع وقد رد عن محمد بن اذا ضعفت الارض الموقوفة عن الاستقلال والقيم يجد ثمنها
او صا اخرى بنى اكثر ليعا كان له ان يبيعهما ويشتري ثمنها ما هو اكثر زيدا وفي الفتاوى قيم وقف
خاف من السلطان او من واد ان يبيع على ارض وقف يبيعهما ويصدق ثمنها وكذا كل قيم اذا خاف
شيئا من ذلك له ان يبيع ويصدق ثمنها قال الهند والشهد بن يوسف والفنوي في انه لا يبيع وما وافق
هذا ما رد في الامام الشافعي في السير الكيرة باب لا سير في الدفن اشارة ذكر مسئلة ثم قال
بهذا تبين خطأ من يجوز استبدال الوقت والشيخ الامام ظهير الدين كان يفتي بجواز الاستبدال ثم نزع
عنه وقف انهم وليس له من الغلة ما يمكن عمادة الوقت به بطل الوقت ورجع ثمن البناء الى الوقت

مطلوب في بيع الوقت

اليوم الغلة وكذا لو قال رضى صدقة موقوفة على صاعير ولدى بعض صغار ولدك كان الوقت
 على الصغار ماضية ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقت عند وجوه الغلة ولو قال
 ارضى صدقة موقوفة على ولدى الذين سيكونون البصرة فالغلة لساكفي البصرة دون غيرهم
 ويعتبر ساكنوا البصرة يوم وجوه الغلة وكذا التقير على الفقر او من ذلك يعتبر الفقر عند وجوه
 الغلة لان الفقر وان كان يزول ولكن يزول ذلك لا يصح فكان ذكره بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقر
 وسكنى البصرة انه يحتمل العود بعد الزوال الموقوف عليه اذا اراد ان يسكن في ذلك الوقت عليه ليس له
 ذلك في قوامه من الاسلام وفي ابد الفضة رجل دفع مئة لى على ولديه وعلى اولادهما ابدا ما تاسلى
 ثم ان احدا ولد من طلب من الفقهاء ما يراه والى الفقهاء ان بعض ما وسط المنزل ما يطاف فيسكن هذا
 ناجية والفقهاء ما جئ قال اللهم الفضل ان لم يوصى لواقف لها بالستوى لم يكن لها حق السكفي وان كانت
 الواقف ارضى لها بالسكنى كان كمال احد منها ان يسكن نصف المنزل بغير ما يراه رجل جعل ارضه
 وقفا على اقدم متعين فارادوا المماياة فهاخذ كل واحد منهم بعضا يرضعها لنفسه قال ان كانت التولية
 لغيرهم فذلك الحق اليهم مرادعة هاذ وان كانت التولية اليهم او الى غيرهم فاخذوا احد منهم بعضا ليرضى
 لنفسه لا يجوز ان يحق الوقت مقدم على حقهم وحق الوقت ان يبدأ بغلة الوقت للهارة والمؤنة فلا يجوز
 ان ان يرضوها الى غيرهم مرادعة ان كانت التولية لهم ولو وقف ضيقة على ابنة وابنته فاداد احدهما
 فتمت الضيقة ليدفع نصيبه مرادعة قال ابو الفاسم الصفاق فتمت الوقت فلا يجوز ويصرف القيمة كل الارض
 مرادعة ولا يدفع ولقد من الارباب شيئا مرادعة وانما يكون ذلك للقيمة فان ارادوا الواقف ان يتسم الارض
 الموقوفة ويعطى كل واحد من الذين الوقت عليهم يرضعها فيكون دون شركائه لم يكن له ذلك الا ان
 يرضى اهل الوقت بذلك فلو قسم وعزل ذلك كان اهل الوقت ابطاله وكذا الولاء منهم ولو فصل اهل الوقت
 ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولان المبدأ ابطاله ليس للواقف ان يسكن لهذا الغير بل رجل قال ارضي
 صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان صح نصفه وهو حصة فلان وبطل حصة نفسه ولو قال على نفسي ثم قال
 على فلان او قال على فلان ثم على نفسه لا يقع شيء منه ولو قال على عبدك وعلى فلان فهو بمنزلة قوله على نفسي
 وعلى فلان والمدة ركابا بعد ولو قال على نفسي وولدي ونسلي فالوقت كله باطل لان النسل مجهول
 فلا يدري حصة ودفع المجهول باطل ولله اعلم **الفصل السادس** في الوقت على
 الفقراء وفيه الوقت على زبينة وعلى جبروته **و** قال ابو الفاسم موقوفة على ابي ابي او على قبايى او على
 ذوي قبايى قال هذا يقع الوقت ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يفضل فيه والد الواقف ولا جهة ولا ولد
 في الجهة وغرا في حنفية وفي الزيادة يظل فيه الجد والجدوة وولد الولد ان كان عند حنفية لا
 يكون حقيقا الوقت لذى الرحم من الواقف ويعتبر ايضا لا قرب فالقرب وعلى ما لا يعتبر الزم الموم

الوقف

منه لو اوقف ويدخل الجسد والحدثة من قبل الآباء والامهات اقصوا ما ساء في الاسلام ولو قال اوقف صدقة توفى
على اقرب قواحي ولا اختلف لانه لم يثبت بعت بعت البنت او ولي وان سفلت لانهما من صلبه فبعض
اوقف من اوقف من صلبه و لو قال اوقف صدقة توفى على اقرب قواحي او على فقراء يبيعها اوقف وبسحق
الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قول الهلال وعلم الفتوى ولو قال على من افقر من ولدي قال
معه في الغلة لمن كان غنيا ثم افقر وقال غيره يرض كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان
غنيا ثم افقر او لم يكن غنيا اصلا وفي الفتاوى اذا جعل اوقف صدقة توفى على الفقراء او المساكين
فاحتاج بعض قرايته اذا احتاج الواقف اذا احتاج الواقف لا يبطي له من ملك الغلة شيء عند اكل فقهاء
لا يشك لانه لو شرط الواقف ان يأكل ما دام حيا لا يبيع اوقف عنه وعندنا لا يوصف ربه وان صح ذلك
الشرط لا يحل بدون الشرط ولو احتاج وله في الخصاف لانه يبطي وان كان اوقف في الحق ولم
يكن مضافا الى ما بعد الموت اوقف الى ولد الواقف افضل ثم الى اولاد الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل
مصر ايم اوقف الى اوقف مصر ومن لا كذا في الناطق في واقعة وهذا في دفعه غير انه يبطي اقل من ما في
درهم ولا يصرف اليه كل الغلة وان صرف الكل لا يصرف في كل الزمان اما اذا وقف على فقراء وقرايته
يصرف جميع الغلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم اكثر من ثلثي درهم وفي التوازن في كتاب الوصايا
رجل وقف دفعا وشرط ان يقسم المتوفى بين فقراء وقرايته فقال في آخره بعد القيمة في ذلك براه فقلت
ان ينصف بعضهم على البعض ان ذكر قبله ولو صح فيه براه عقيب او التهمة متصلا بدخل وقف على فقراء
اقرباء المستمين في بلد كذا فانتقل اقباءه من ملك البلد ان كانت اقرباء مما يخص ولا يتقطع وظيفتهم
وان كانوا لا يخصون يتقطع فبعد ذلك ان بقي هناك منهم احد صرف الكل اليه وان لم يبق صرف لكل الفقراء
ولو انهم رجوا الى تلك البلد ثانيا ليعود وظيفتهم ثم اعاد المسئلة في الفتاوى وقال لا يتقطع مطلقا ورجل وقف
على فقراء جيرانه في العتاس وهو قول في صنفه ومحمد دهما يكن اوقف لفقراء جيرانه الملاصقين وفي
الاستحسان وهو قول في يوسف ومحمد دهما يكن اوقف لكل فقير يجمعه مسجد المحلة يسويهم الساكن
والمالك فان كان الساكن غير المالك كان اوقف للساكن دون المالك ويصرف فيه المكاتب والعبيات
والنحوان ولا يصرف في امهات الاولاد والمدرسين والعبيد ولو كان الواقف جيرانا وقف اوقف فانتقل
بعضهم الى المحلة اخرى وباعوا ودروهم وانتقل قوم آخر بعدوا الى المحلة فقبر الحصاد الى جوارها والمعتبر
فيه فقراء جيرانه وقف فتمت الغلة والله اعلم **الصل الساج** في الدعوى والشهادة وفي
فتاوى الشيعي صاحبها لا وقاف اذا اراد ان يبيع الدعوى في امور الادقان ويصرف بالبيتة والتكول
ينظر ان ولده السلطان ذلك نصا وعرف دلالة جاز لانه صار كالناضي المولى والاعلاء وفيه ايضا دليل
اذا عرفت هذه الارض وقف عليه لا يبيع واما بيع الدعوى من المتوفى وفي الفتاوى قال يبيع والد الدعوى

بصدقه القاضية ان يبق من غير بينة اختلعا مسلخا في رقيم قبه ولو انك المولى ان يبق فاقول قوله ولابد
من البينة انه آبق وهل يصيب القاضى خصما عند غيبة الخصم ثم يقبل البينة اختلعا مسلخا فيه
ويحلف المدعى بانه ما بعته ولا بعته وهل يافذ منه كنهه فيه دامت ولكم لم يكن له بينة لكن قال العبد
دفع اليه وهو يحلف ان دفع اليه اختلعا مسلخا فيه فان لم يجرى طالب حبسه الى ان يجرى الطالب
وفي الضال والاضال لا يحبس وينفق عليه من بيت المال في مدة الحبس فان طالت المدة باعته امسك
ثمنه والجعل اربعين درهما ان كان الرذن من مسير سرق فان كانت قيمته اربعين درهما يتفق درهم
عن اربعين عن ابي يوسف في الاول وفي قوله الجعل كل وان كانت قيمته دنت الاربعين
فصدا في يوسف في قوله الجعل كل في قوله الجعل كل في قوله الجعل كل في قوله الجعل كل في قوله الجعل كل
في المصير ادخاج المصير مادون السرق يوفى له والراي فيه الى العلم واداد الضال لا يستحق الجعل
اما واد المدبر وام الولد في حق الجعل رد عبد قريبه وهو في عياله او احد الزوجين او الوصي اذ ارد
عبدان يقيم او رد عبد امه لا يجزى الجعل وان لم يكن في عياله اما لا يرد عبد امه بحبس الجعل اذ لم يكن
الاب في عياله واد عبد اخيه وهو ليس في عياله يستحق الجعل الاختلاف الاصل وفي الفتاوى السلطان
اذا اخذ ابقا من مسير سرق اذ اذ بان اد شحة كان وان اذا اخذ المال من قطاع الطريق ودفع
على الملك لا يجزى لهم لانهم ضلوا ما هو واجب عليهم وجعل قال آخر قد ابق عبيد فان وجدته فخره فقال
ثم فوجع المأمور على مسير السرق وجاء به الى مولاه فلا يجزى له ذلك الملك استعان منه وهو قد
وعده الا عانته ولو وهب المولى ابق من الراد ان قبضه ثم وهب الجعل وان وهبه منه قبل القبض لا
يجزى الجعل وان باع منه فلا يجزى والا عان قضي بخلاف التدبير ولو باع الراد او وهب الجعل الجعل ولو
اشهدا المشتري انه اشتراه للملك ولا يقدر عليه الا به بحسب الجعل للمشتري وفي الاصل بيع الابن
وهبه لا يجوز الا ان يهب لابنه الصغير ولو اعتقه عن كفاة يمينه يجوز وفي الفتاوى وجعل ما
ياقن من مسير سرق وادخل في المصير فتمنه واخذ آخره وادخل في اقام ودفعه الى الملك لا يجزى له
منها وكذا الوقي منه دون ثلاثة ايام اما يرفع للشيخ ولو ابق القاضى براء الابن بالامتناع بعد ما ثبت
انه آبق فانفق عليه من ربحه فهذا والليقظ سواء وقد ذكرنا في كتاب اللقيظ وما يتقرر بهذا وجعل
اتخذ من ربح هام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلمها ولا يتركها لغيره حتى لا يتضرر بها الناس فان
اختلط هام غير بها لا ينبغي له ان يخاصها ولو اخذها طلب صاحبها كالضالة والليقظ فان وقع عند
ان كانت الام غريبة لا يتغر من الفرج وعلى القلب الفرج له وكذلك البصير صاحب الام لانه ربح الام وقال العلم
السخرى كون اتخذ فرج هام فاماخذ من فرجها لا يجزى له الا اذا كان فقيرا فان كان غنيا يتصدق
على فقير ثم يشترها منه فان لم يعلم انه ربحها غريبا فلا شيء على صاحبها لربح ان شاء الله لان اهدم

قوله

اصل والله اعلم **كتاب المفتور** وفي الاصل ان المفتور يمتد حيا حتى
نفسه حتى لا يقسم ماله بين ورثته ولا تفرق امراته ويعتبر ميتا حتى غير حتى لا يرث احد من اربائه
اذا مات لان حيوته بحكم استعجال الخلاء والندح لا دفع الاستحقاق وليس بحج لا استحقاق ولا
يحتج ميراث غيره ويندفع استحقاق ورثته حتى ينقض من المدة ما يعلم ان ماله لا يعين له ملك
المدة وذلك يعرف بموت اقاربه ولو بقي من اقاربه واحد لا يحكم بموته والادفع ان يعتبر موت اقاربه في
يطلبه لانه الدنيا والاهام ابو بكر محمد الفضل والاهام ابو بكر محمد حامد رجهما قد ذهبت سبعين سنة
قال القدر الشهيد في هكذا دليل الفتوى والاهام السرخسي في يعتبر موت الاقارب هل يفتقر هذا المدة
يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة وفي ماله العبد كان مات يوم فخر حتى لو فقد ابق ثم مات ابنته
لهذا الا ان ابق آخر لانه والمفتور عصبه في اقامه الا ان عصبه المفتور وقال في ذلك ما في المفتور
ثم مات وانما واد الله ينظر الى كل الابن مات قبل ان يموت اقارب المفتور في ماله المفتور لعصبه
المفتور ولا يكون للابن من ذلك شيء ولا يكون للمفتور من ميراث الابن شيء ولكن وقت نصيب المفتور
من مال الابن اذ ان يظهر حال المفتور فان ظهر له مفتور حيا فاوقف قوله وان لم يظهر حتى مات اقاربه
فالوفاة لا يقع الابن وان كان الاقارب المفتور ما توافر موت الابن فيراث المفتور للابن ولو باع
فاد ما قبل ان يفتد ليس للمشتري ان يرد على ولده اما لو اشترى من يد المشتري فالتاخي يرد في الثمن
من ماله ان كان له مال من جسد الثمن اذا علم بغير الثمن عليه حكم الثمن وسائر الذخير سواء ولو فقد
المكاتب لا يوتي مكاتبته تارك اكل من حله من خبثه والتاخي ينصب كبر في جميع غلات المفتور طلبت
الورثة او لم يطلبوا وتقامم الوكيل من يجهد حقا وجب بمقد جرى بينه وبين هذا الوكيل وله
بما قام ما سوى ذلك الا ان يجرى التاخي وله ذلك وانفذ الخصى منهم فحينئذ يجوز دفعه في الاهام السرخسي
ان روية المفتور وذلك اذا طلبت من القاضى ان ينصب كبر بتقاخي بينهم ويجمع غلات ديوان رقيقه فصر
التاخي وهذا بناء على التاخي من يقضي على الغايب وهو ينصب وكذا على الغايب وغنى الغايب فنه قاله
وسمي وفقه اما فصل وقضو على الغايب بالاجماع وهكذا ذكر في الاقاربات في قول ابي القاسم انه ينفذ
فان قيل المجتهد نفى القضاء فيمنع ان يتوقف على قضاء قاض آخر فقلت لا بل المجتهد سبب القضاء
وموان البينة هو تكبر حجة من غير خصم حاجر للقضاء ام لا فاذا ارادها القاضى حجة وقضو بها نفذ
قال وقضو بها المحذور في القذف والسق على هذا واما بيع ما يتسارع اليه الناس قال القاضى
بيعه بخلاف الوقي حيث يبيع عن غيب مطلقا والى المحتاج يبيع ماله من الغرض وينفق على نفسه
وليس له ان يبيع المقاد وهذا استحقاق والقياس ان ليس له بيع الغرض ايضا وهو قولها وقد مر في
النفقات تام هذا والله اعلم **كتاب الاحسان** وفي الاصل المرأة في حق المرأة كالمطل في

قوله ان قبل وعودة الرجل في حق المرأة في حق المرأة ما بين سترتها الى ذكبتها والركبة عودتها
عندنا والستر ليس بعودته وما يباح النظر اليه من الزنا فكذلك المسدات المرأة في حق الرجل لا تخفى
انما كانت المرأة اجنبية اذ كانت دم حرم اذ وجبت ادامته في الزوجة والتمتع يباح النظر اليها والركبة
ان لا ينظر اليه عودتها والتمتع في الذبح حرام في حق ملك وفي البيع حلال في حق الحيوان
يكون ما تحت الارض وقال محمد بن يحيى بن عمار في الدم ولده ما سوى ذلك وانما الاجنبية في بيع النضر
الى وجهها ذكبتها والقدم عودته وقيل ان عودته الى عند الطهارة وهكذا في الحسن غير حرام في حقها
وعلى يوسف وداعها ليس بعودة وسترها حرام لانه لا يعود في المسدات وهذا من الوجوه والكتف
التي الجارية فانه يباح مصافحتها والاستمتاع حرام بكل ذلك وكذا الخلق في حقها في النكاح والتمتع
للزهر مصافحة الجارية في حقها لا تستحق وان لم يزل ذلك وكذا لو كان الرجل شيئا من نفسه وعليها فلا بأس
بان يصافحها وان كان الاثمن لا يحل وانما اذا وقع الحرام في بيع النضر في موضع الزينة الظاهرة منها
والباطنة انما الظاهرة فاذ كانت الاجنبية وانما الباطنة فالزنا والشعر والعين والصدر و
المضد والساعد والكتف والساق والقبض والتمتع في النظر الى النضر في البطن والفخذ والركبة والشر
كالنظر في باطن الخلوة يباح والتمتع حرام وفي حق النكاح العام المستحق المحرم بالزنا يباح بمقتضى
الحرمه بالنسب وكذا الحرمه بالمصاهرة ولو كان تحت حرمه المصاهرة بالزنا والعيان بالزنا فقد
اختلفت المساجد في حرمه فيه والواقع في بيع النضر في النكاح والتمتع والباطنة وحكم
النظر الى الامه الاجنبية كالنظر الى ذوات الحرام والمسلمة في ذلك ثم هذا اذا
كان من غير شهوة فان كان من شهوة او اكبر ذم له ان يستره وكذا في الاجنبية لا ينظر اليها وجهها
اذا كان من غير شهوة او اكبر ذم له ان يستره وكذا في الاجنبية لا ينظر اليها وجهها
او يبرئها من وجهها ولكن لا يقصد الشهوة ولكن يقصد الحكم ومن وراء النكاح لا ينظر اليها ان كانت
النوب رقيقا او ملتقا صوفها فيكون كالنظر اليها بالحدث فله يجوز النظر الى العورة الى
عند الضرورة وحيا لا حنقا والحنان والمدانة والولادة والبراءة في العفة والركبة والعيب
والمرأة في حق المرأة اذ لم توجد مسدات ما وراء الضرورة وكذا الحكم بين العبد والعبد
والاماء والاماء والعبد في حق سيده كالاجنبي ولكن للسيد ان يضر على مولاه فيبيعها اجماعا
وفي احد قول الشافعي يباح للعبد من سيده ما يباح للحرم من ذوات الحرام واليه على ان
العبد ليس في سيده والجور والخوف كالحزن **حبر** في الاجازة قال العام ان حق خبر
الواحد مقبول في البيانات في الظاهرة والنجاسة والحق والحرمة اذا كان الحبر مسلما لا كذا
او ان حق احد العبد محروقة في العقد او غيره ولا يشترط لفظة الشهادة والعدد والحرمة

لا بأس بالنظر
مصافحة الجارية

قوله ان كان الحبر ذميا لم يقبل قهله وكذا الصبي والمعتق وانما المستودع في حقها بالناسق في ظاهر الزينة
وبالعدل في ذمته المحسن وسوق الطهارة وفي مبيع الطهارة في حقها للمادون جعل الحبر
على ثلثة مراتب خبر الشهادة وقد عرف في كتابها وخبر البيانات وقد ذكرنا ما في المعاملات وله
بشرط العدد ولا العدالة في المعاملات وفي رواية الجارية الصنف فلا واحد مقبول في المعاملات
عدلا كان او فاسقا مسلما كان او كافرا حرا كان او عبدا اذ امرنا هذا جينا الى مسان الله فحاشا
من الاصل تلك وجعل اودان يتوضا من انما في السفر فاحسن مسلم بحجاسته ان كان عدلا لم يتوضا به
وان كان غير عدل لم يكره له الا ان يكره له الا ان يكره له الا ان يكره له الا ان يكره له الا ان يكره له
الوجهين يتوضا به وان كان الذي اخبر بهجاسته الماء ذميا لم يقبل قهله فان وقع في قلبه انه صادق
فاحب الي ان يبرئ الماء ويقيم وان قضاه وصلى باذنه فلا بأس في المعاملات اذ حجة في البيع ما زما
انما خبره الذي فلا وجعل دخل على حرم من المسلمين ياكلون اخبره بعضهم بالخير وبعضهم بالجرم ان كان
في جانب خبر عدل وفي الجانب الآخر غير عدل فاقبل بقوله العدل وان كان في جانب عدل وفي الجانب
الآخر عدل فالعدل ان يكره له في كل جانب غير عدل على ما كبر الراي فان لم يترجح بينا ولا في كل
من الامامة ولو كان في جانب غير عدل وفي الجانب الآخر غير عدل ان عدلان او في ظاهر العدل
او في العبد من العدلين **حبر** في جانب خبر عدل في جانب الآخر غير عدل على ما كبر الراي لا سيما
سواء في البيانات وكذا في ما ذكرنا ان عدلان على غير الراي فالخير اذ فيهما لا ت
في كل جانب ملوكا فالخير اذ فيهما على غير الراي ولو ملك طعنا او جارية بشراء او نحوه فاحسن
مسلم عدل ان هذا كان عسبا عندنا لا قاله الحبر في النكاح في الاكل والوطي ان في بيعه على الملك
فيثبت بولا الواحد العدل بخلاف ما اذا اخبره عدل انه ذمى المحرم لم يجل اكله استوى فيما فاحسن
رجل انه ذمى الذي لا يسمع اكله ولا يبرئ على الباطن والحق ما ذكرنا في هذا ولو ابا جدر طعنا
ياكله او لا يتوضا به فاحسنه مسلم عدل انه غضب عنه فالا حبر في النكاح ولا يحرم لانه لم يجزه بحرمه
العين بل بحرمه الغضب ولم يثبت الجرمه وجعل بيع امه فقال له رجل مسلم عدل يبيع عنده وهو
جاءه فاحب اليه لا يستره ولو اشترى من اهل الوطى لانه لم يجزه بحرمه العين بل بحرمه الغضب
ولم يثبت ولو اخبره انها حرة لا يصل او مقننة فالا حبر في النكاح ولا يحرم وان كان هذا حرمه
العين لان الملك لا يبرئ بولا الواحد امه او رجل يبيعها رجل آخر لا ينبغي لمن عرفها انها لا قال ان
يفترها من هذا فان قال هذا صادق في مبيعها او قال او قال وتكفي بيعها فان كان عدلا
صدقه وان كان غير عدل ووقع انه صادق فذلك وكذا لو لم يعلم انها فلان لا يقول هذا الذي يبيعها
ولو لم يجزه انها كانت لغيره فله ان يشتريها منه ولا يشترط كونه عدلا فان كان مثله لا يملك

مثلهما قال احببت ان تبيعني فان كان ذوا اليد بعد لا يشترى حتى يسأل فان قال ذن لم يولاي ببيعته فان
كان عدله صدقه وان كان غير عدل لم يولاي وان شئت لم يشتر وكذا ان اصابني المهر اذ اخبر
ان اذن له ولية ببيعته عرفه باكثر اذ يولاي رجله ببيعته واداه في يد آخر ببيعته ويزعم
انها كانت في يده فلهذا ذلك رجل فلهذا ان اذا اخبره بشئ ولو عاين هذا ذلك وسعدا لشراء فلذا اذا
اخبره وان كان لا يسمع ذلك اذ عاين فلذا اذا اخبره وصار فلذا اذا اخبره فلذا ان
وسعدا لشراء واذا اخبره بغيره وهو بطر لم يسمع واذا اخطى فلان يدعي انها في الحقيقة
كانت في دانا امره بذلك (مير حقه) وامر الجارية باقراده بالذلك وصدقه المجارية بذلك هو
عدل مسلم ان يشترى بهامه وان كان عند كاديا لم يشترى هامة لان هذا لو عاين ذلك وسعدا لشراء لانه
اخبره انه لا يناديه وكذا لو قال كانت لي بكف كفت او دعيتها ثم ردها على او كانت لي بغيرها ثم اشترى بها
منه او وهبها لي صدقة لما قلنا فان قال كان عصبها مقفولتها من على جوده لم يشترى هامة فان قال
كان ظلمي وعصبتي ثم رجع عظمي ودعيتها الى جازا لشراء لعدم المنازعة وهذا اذا كان عدلا ولو
قال فاصته الى القاضي فقصي في بيته او تكول جازا لشراء ولو قال قصي لي بها القاضي وهو محمدي
قضاء فاصته من غير امره لم يشترى هامة واستشهد بها لو قال اشترى بها فقصي فمن واخذتها بغير امر
جازا لشراء ولو قال اشترى بها من فلان وقبضها بامر بعد نقول ان عدل واخبره عدل اخر
ان فلانا هذا محمد هذا الشراء لم يشترى هامة وان كان الباع عدلا والآخر غير عدل ويقع عنده الله صاوق
فلذلك وكذلك ان كانا غير عدلين وعند ان الآخر هو الصادق فقال الكتاب ان تولى ان رجلا لو دخل
على انسان شاهرا سيفه ان وقع عنده الله لصرها ليقبضه ويأخذ ماله ولو لم يبادر به فلهذا ان
يقبضه وان وقع عنده الله هارب من القصور ملحي لم يقبض فلما جاز الله بقلب الوالي في الدم فقي عين ادلي
ولو قال ان فلانا امر في بيع امته التي في بيته ويقع عنده الله صادقا ان يشترى بها وينقد منها ويقبضها
وان وقع عنده الله كاذبا لم يشترى هامة ولو كان قبضها وطهرها ثم وقع عنده الله كاذبا ترك وطهرها حق
يتعرف خبرها فاذا جاء الملك وحجده الامر استرد هامة واخذ عرسا وبطل البع ربيع موبال من على
البائع فان كان يشهد عدلان عند الشراء ان مولاها امره بذلك جاء الملك وحجده ذلك فلهذا ان
يبعها الى القاضي عليه القاضي بالو قد لم يسمع اسماها بشهادة الذين شهد عند الشراء رجل يزوج امرأة
وهي غيبه فتاب عنها فجاء رجل فاحببها انها ارتضعت من ام الرقيق او اختها واخبر انها قبلت من زوجها
او اياه وبقي مشتهاة ويقع عنده الله صادقا فلان يزوج اختها وادبها سواها بخلاف ما اخبره يسبق
الرضاع والمصاهرة على النكاح لان ثمة الزوج يناديه اما من ساقطت امر اعداها والزوج لا يناديه
لانه يعلم برقان وقع عنده صدقه وجب قبوله ولو اخبره ان امرأته او ثمة على الاسلام اذ اخبر المرأة

ان زوجها اذ تهر من محبة ليقول فيه روايتان ولو اخبرها انسان انه طلقها زوجها بغير التزوج بزوج
اخر وجعل آي رجله قتل اياه عذرا ثم قال لم اقبل او قال انها طلقته لانه لو تطلقها بغير التزوج بزوج
لا يعلم ذلك ولا يورث له الا هو فلهذا لا يقبضه ولم يراه ان يبيعه وكذا لو لم يره فلهذا ان قال قتل
عدا لكون اديعي الودة او قتل ابيه ولو لم يره هذا لا اقبضه لكونه شهد عدلان يقبضه او باقراده عند
الابن لم يكن لابن قتل ولا لغيره اعانة حتى يقبضوا لقاضي بخلاف ما اذا شهد المرأة شاهدان بارت
لزوج طلقها فلذا فاحيث تثبت الحومة في قتلها بغير العتس ولو عاين الابن القتل او سمع الاقراء
ثم اقام ذلك فوجر شاهد من عند الابن على ردة او قتل اياه لا يقبضه لان ابنه بغير القتل واصله
ان اذا شهد عند من لو شهد عند ثمة ينف من القتل ليقبضه وان كان لا يقبضه فلهذا ان يدعي
شاهد عدلان ان هذا مال مورث هذا الرجل عصبه منه فدايد وسواها فلذا فاحيث يقبض
القاضي له به ولو كان هو عاين اخذ جميع اقراوه برده وسعدا لانه وقيل عليه دامق وبيع عينه انا
عليه كذا القتل واذا شهد عدلان لانه ان زوجها طلقها فلذا فوجر شاهد ذلك ثم ما اذا عاين قبل
ان يشهد اعفا القاضي لا يسمع المرأة ان يقيم معه بمنزلة سماعها منه بخلاف المال والقول سائل هذا
الحسن في جميع الاشياء والله اعلم **كتاب الحدود** وسومته على فضلين
الادلة في القذف واللعن المفسر الاول وفي جميع النوازل وجعل في حق ميتة ان كانت
صالحا لم يشتر الحزن ولم يزين ولم يلبس وقيل رجل محرمه است هذا ليس يقذف لانه ليس باشارة
الى هذه الاصل ولو قال ابن محرمه است فلذلك لانه لم يسمه اذ لم يكن له في ابن محرمه است
بغيره فان كان من قال اخبر ما را في فقال له صدقت لهي فزقا اما اذا قال صدقت من قال في محرم
قذفا لانه متاه بما وصف به الا قل ذلك كرات وجعل من اشارة يقال لها ام عمران وبقي بخوفه فقالت له يا ابن
الرائيين قد عاها ابن ابني يسل فضر بها عذرين في المسح الحايح وهي قائمة فسمع ابو حنيفة فقال لخطا
ابن ابني يسل في ستمه مواضع فضر بها عذرين في المسح الحايح واما الحد في المسح والحد في المسح
وجمع بين الحدين وبقي في الجملة لا يحد الا حد واحد والحد في المسح والحد في المسح
يخفف الا قل وهو بغير حضم وضربها وهي قائمة والمرأة يقام عليها الحد في قاعه وسرع هذا
كتباها في حرارة الواحات **كتاب القذف** وفي الفتاوي وجعل رجلين احدكما ان قبل هذا هو الحد
فقال لا حد عليه لان اصل القذف ليس بوجيب ولو قال جماعة كلامهم ان الاصل ان يحد عليه الحد لان
القذف وجوب الحد وكان لكل واحد منهم ان يدعي ما لم يبين المستثنى المستكران اذا اقر بالحد وهو
في حاله انكر لا يحد وجعل في اخر ما ابله يا نا كسر بالاشئ او ياشئ ولا يجب عليه شئ وكذا لو قال
بالحد او اجمارا او يا قس او يا قس او يا قس الله ما قذف وما الحق الشئين لان كل واحد يعلم انه كاذب

وذكر القرافي ان المعتبر قيمته وقت الخلع لا كل النصاب وقت انقضاء شرط فلو انتقص من حصة
العين لا يسقط النقص ولو انتقص من حيث لا يتبع يسقط ومنها ان يكون المالك حرًا
باصطحابه من اقاله بغير ممانعة الحفظ او مال كالدور والذكاكين والحانات والاضحية والاضاحيط او الجاني
حق لو سرق ستمائة الف درهم وله حافط بان سرق شيئاً من تحت داسه وهو قائم في الحق او في المسجد
يقطع ولو كان المالك مريضاً بين يديه اختلف المشايخ فيه قالوا اللهم استحقني من حرزك وعف عني لو سرق
من رجل ثياباً عليه فلعنتموه او من امرأة فائمة علينا او ملاءة بيوتها يقطع ولو سرق شاة او بقرة او
وسائر المروء لا يقطع كذا في الحديث في الاصل قالوا اللهم فاعف عنك الذي لا يكون عليها من يقطعها او في
البقي لا يقطع وان كان معها راع يحفظها وهكذا في المشتري في حيفه وان كان معها مولا او ابي يحفظها
الا ان يحجب النقص فان كان القم نادى في بيت بالليل لم يملكه من تلق نفسه ودخل فيه فسرق منه الشاة
يقطع وفي البقي لا يستبرأ القم اذا كان الباب مودعاً ان يكون بيتاً مفرداً في الحق ثم الحرز
فوعان حرز يمكن القول فيه كالبقيت فلو تقبلت البيت ودخل فيه واخرج المتاع لا يقطع وحرز لا يمكن القول
كالجواني فلو سرق الجواني دخل فيه واخرج المتاع يقطع قالوا القرافي في حرز كل شيء يقتصر بجزء من
حقه انما اذا سرق دابة من اصطبل يقطع ولو سرق لؤلؤة من اصطبل لا يقطع وجعل سرق في اصطبل شيئاً
يساوي عشرة يقطع لا حرز وجعل حبة على القوة فاخرجها من ماله وضعها في حقها في القفص او
فسرقه رجل يقطع غنياً كان السارق او فقيراً الذي من ماله وقالوا لكون في مكان حرزاً النوع في
حرز لا يقطع كلها حق لو سرق لؤلؤة من شربة فيقال يقطع وكذا لو سرق شيئاً من اوعى من البرج قال
الامام الشافعي هو المذهب عندنا في المشتري اذا سرق من بيت السوق يملك ان كان عندها من
يحفظها يقطع ولا فلا اذا دخل على سرق منها في حافطة وسرق منه لم يقطع وفي القرافي لو دخل البيت
ثم اذا سرق وباب له مفتوح لم يقطع ولو دخل بيته من باب الدار وكان الباب مفتوحاً مودعاً
بعينه صلى الله عليه وسلم وسرق خفية او مكارهة او معسلية او وصاحبه يعلم به او لا يقطع ولو دخل
ما بين المشاء والعمدة والناس يمشون ويذهبون هذا بمنزلة الدماء ولو كان صاحبه اذا دخل البيت
اللقى واللقى لا يعلم بان فيها صاحب الدار او يعلم به القم صاحب الدار لا يقطع ولو دخل البيت ولو لم
يعلم يقطع ولو كان اصنافاً لبيك وسرق متاعه قطع ولو كان زائداً لا يقطع فان تقبى بيته سراً
واخذ متاعه معاينة فليقيم ان لا يقطع في الفضلين وفي القرافي جماعة تروا شيئاً او خافاً فسرق
بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه او تحت داسه لا يقطع وكان في مسجد جماعة قطع ولو سرق
من بيت واحد قبل الخروج لم يقطع **حشر** رجل دخل الدار ومع المتاع في البيت وطرح في نهر
كان فيها وخرج واخذ اركان الماء فحق لفرام بنفسه لا يقطع وان لم يكن للماء في لفرام المتاع من الدار لانه

اخره بتركه يقطع ولو فعل السارق مع كاد المنزل فخرج السارق وعلمها ثم خرج من المنزل فذهب الي
منزله فخرج المحار بعد ذلك حتى جاء الى منزله لا يقطع وكذا لو علق شيئاً على طائر وتركه في المنزل ثم
طارد بعد ذلك الى منزله وفي المحار لو ساقه حوله فخرج قطع السارق اذا اقل الذئب بعد ان فعل البيت
ثم خرج لم يقطع وغرم مثلها رجل تقبى حائطاً بغير اذن المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق
شيئاً من الخبز او ثياباً او غيرها ما سرقه السارق المسائل في الفتاوى والله اعلم **كتاب**
السرقة وهو مشتمل على ثلاثة فصول الاول في الامان والثاني في سائر البيع والمالك والملك
في الخطر والامانة اما الاول فاما في الذي والمرأة لا يقطع اذا علم بانهم ذمة فحينئذ يجوز وكذا حكم
العبد والخدم والخدم لا يجوز ولو سألوا ان ينزلوا على الخدم اسير في ايديهم فلا ممانعة ولا يحجبهم
الامان اذا امنه على قرايته بغير اذن في الامان استحقاقاً بخلاف الوصية لقراية السلطان
اذا امن الكفارة بشرط التنب لا يقطع اما في حق لوطيهم فمواقيت وان امنهم مطلقاً فاستغلو
انتقص ما منهم وهذا اذا كانوا اكثر من اربعة لم يقطع لهم قوة وشوكة اما الواحد من المستأمنين اذا قطع
الطريق لا يقطع امانه وكذا الاثنان والثلاثة الكافوا اذا اسلم قبل ان يترك ما وقع الدخلة
على الكفارة لا يجوز فباي حذر وما ذكره **الفصل الثاني** في مسائل البيع وما يتقصد
بالمالك وفي الفتاوى طائفتان في افعال بينهم مواد دخلوا دار الكفارة وبينهم وبين المسلمين
ايضاً ماله عهده ثم تنازعوا فيها بينهم وانتمت الدخلة على احدى الطائفتين واستوتوا على
المعتدين وبايعهم من المسلمين قبل الامور بداد الحرب لا يجوز شرآه منهم ولو ان اهل الضرر
واهل الضد اذا استولوا على طرف من الزوم واخرجوا ما يملكونه ثبت الملك لاهل الضد وكذا ثبت
الملك لاهل الضرر والاحراز بداد الحرب مشروط اما بدوامهم فلا فلو باع واحد منهم شيئاً من هذه البلاد
يجوز اهل بلده بدعون الاسلام فيصلون ويصرون ويقرءون ومع ذلك يبعدون الا وثبات
قائما عليهم المسلمون وسبوتهم فاذا وافقوا ان يشترى من ذلك السببا يا ان كانوا يقرءون
بالعبودية يملكهم باذن الشراء وان لم يكونوا مقرين بالعبودية يملكهم باذن شراء الصبيان والفساء
دون الكفار مسلمة وقيل ان الحرب بايمان فبما وافقوا اهل الحرب بائنه او بامه ولان او بعت او بجان
او بول او بغيرها يبيعها من المسلم المستأمن لا يشتريها منه هذا قول اكثر المشايخ وقال القرافي ان
كانوا يبرون جواز البيع لا يجوز وان كانوا يبرون يجوز واذا بطل البيع على القول الاول او على
القول الثاني اذا كانوا يبرون البيع فاذا اخرجوا في دار الاسلام كقولنا فيك بعضهم يملك
ما يقرءون كان البيع باطلاً والقول ان البائع اذا اذاني جواز البيع مطلقاً وان كان لا يرى جواز البيع
ان اشتراه وذهب كرهاً ملكه قال المصنف وفي سبب الاصل في باب بيع الملك والموادعة مسئلة

مدل علانه يجوز البيع اذا ادى البائع جوارحه وان خسر في نفسه احراس ثم باع من المسلم المستامن
ان كان الحكم عندهم على خلاف هذا يجوز مسلم تزوج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة تركية
واعطى الاب صداقها واصر في قلبه انه يبيعها فخرج منها الى اديا واداد بيعها فابطل وبيع
حقه من يد يد اذ اخرجت معه طوعا لعدم الغنى الحربي اذا خسر اديا بايمان مع الولد فباع الولد لا يجوز
ومن الولد اذا خسر اديا واداد البيع نقص اديا من الملك الذي في دار الحرب
اهدي الي رجل من المسلمين هدية من احراس او من بعض اهل فان كان الذي اهدي ليس بيهن وبهين
فوان كان ملكا من اهداه اليه واكتت ذاك من محرم منه او امرأة قد ولدت منه لم يكن مملوكا الذي اهدي
اليه **الفصل الثالث** في الخط والاباحة في الفتاوى لا ينبغي للرجل ان يخرج الى الفروج
او ما دونه والدين وان اذن احداهما لم ياذن للآخر لا ينبغي له ان يخرج فان لم يكن له ابوان ولكن
له جدان وجدتان فاذن له الاب وام اللق ولم ياذن للآخران فلو باس بان يخرج لانه الاب قام مقام
الاب وام الام قامت مقام الام فكانا بمنزلة الابوين وفي سفر الحج والفاضة يجوز بيع اذن والدية
الافقة اكان الطريق مخفقا وهذا اذا كانا متغنيين عن خدمته فان كانا محتاجين فلا ويجوز له
ان يخرج الى الفروج عليه من لم يخرج حتى يفضي به وان لم يكن عبد مال لا يخرج ولا يماثل الفروج وان
كسب المال لا يخرج الا ما بينهما وان كانت اهلكه بغير اذنه لا يخرج الفاضل الطالب فاقطع فاقطع
والميت يستحب ان يدفنا في المكان الذي قتل في مقابر اولئك القوم ومع هذا لو قتل ميتا
او ميلا او مثل ذلك انما هو عز في سائر الناس الى دار الله لا يخرج من جوارحه خيرا للتفسير
الذي دفع من اهل الزعم بحجبه لغزو على كل من سمع ذلك الزاد والواحدة وهو يجوز الخلق
الا بعدد بيت ولو ان امرأة شربت بالمسروق وجب على اهل البيت ان يستنقذوها ما لم تضر
دار الحرب لان دار الاسلام مكان واحد وهو ما يضر في الحرب ولو استأجر بعدد لغزو
الطيب للغزو والقافلة يجوز اذاما للثوق فلا وليس للنصر ان يضر في بيته في فصل المسلمين
بالتنافس ولهذا لا يجوز منهم ولا يخرجون شرا من صليهم او غيره من قنايسهم وليس لهم ان يذبحوا
البيع والافايس في المصروف القوي رجل هرب من العدو واخفى في موضع فاداه العدو فضايق عن
اصحابه لا ينبغي لهم ان يعلم موضع اصحابه وان قتلوا المكنة على القتل لا يضر في القتل الوالي اذا ذهب
رجل خلع ارضه لا ينبغي له ان يقبل وانما يجوز اذا كان اهلا لذلك المسائل في الفتاوى ولقد علم
كتاب العتق هذا الكتاب شتم على فضلين الاول في الفاظ العتق صريحها وانما
وفي العتق الميم والعتق المعلق والعتق في التدبير وفي الرصية بالعتق اما القول فنبذ بصريح العتق
وفي الفتاوى رجل قال لعبد تو اذاد تار مني لا يفتق بدو النية فكذا اختاره الفقهاء باليث

رجل قال لجارية باعته واراد ان يكتف بعتق فضاء لا ديانة ولو قال لعبد باعته او بجارية باعته
عتق بحدوث ما لو قال لرجل يا زانية رجل اشهد ان اسم عبد حر ثم دعاه باعته لا يفتق ولو دعاه بالفاضية
يا اذاد يفتق ولو سماه اذاد ودعاه باذاد لا يفتق ولو دعاه بالعبودية باعته يفتق ولو سماه امرأته طلق
ثم دعاه باطالق يطلق رجل بعث غلامه الى بلد وقال ان استقبلك احد فقل له اني حر فذهب الغلام وقال
رجل فاجاب باقل له المولى ان قال له المولى سميتك حرا فقل له حر لا يفتق فلو لم يسمه حرا عتق وكذا
لو قال لعبد امة او استقبلك احد فقل له امة او استقبلك احد فقل له امة لا يفتق فلو لم يسمه امة عتق
لو قال لعبد يا زادة عتق ولو قال يا زادة مولا لا يفتق رجل قال لعبد امة او استقبلك احد فقل له امة
او مولا لا يفتق ولو قال لعبد عتقك على واجب فلو قتل مولا على واجب وقدرنا كلنا المسلمين
في طلاق هذا الكتاب رجل قال لرجل اطلق فقل له من عتيت فقال عتيت او امرأتى عتق العبد يطلق
المراة ورجل قال لعبد ازا مع هذا الذي تولى به العتق لا يفتق وفي جميع التواذل رجل قال
اعتبت انت مني فليفر او عتقك فليفر فخرج ولو اعتقك فليفر لا يفتق ولو قال لعبد اية ثم اذاد يفتق
عبد اشاء على ما يبط فقال له مولا اذاد باشر فقل عتيت به من الجدار لا يفتق وعابضه من العتق
المعلق رجل قال لعبد اشترى مني فخرج فاشترى عبدا شرا فاعدا ثم اشترى شرا
صحة اليمين ولو قال لرجل امرأته ان تزوجها فوطئ فزوج امرأته نكاحا فاسدا ثم تزوجها نكاحا
فصح الطلاق وفي نكاح الزواجات في الية لا يفتق رجل اعطى امته على ان تزوج نفسها منه ثم آتت
ان تزوج لا يجبر وعليها قيمتها وكذا امرأته اعطت عبدا على ان يزوجهام اية فليجتمه واما العتق
الميم وفي الفتاوى رجل قال لعتق فقال احدكما حرة ثم قال لم اعن هذه عتقت للفقير ولو قال
بعد ذلك اعفوهن العتق عتقت امة فيعتقان جميعا وكذا الطلاق ولو قال لرجل عتق امة فليجتمه
الف وسم فقل له اهو هذا فقال لا يجب للفقير **كتاب آخر** من الفاظ الكتابات
وفي الفتاوى رجل قال لعبد اذاد من مولا ودفعه تحتة فقال له مولا با رضاي مراد ستاد من مولا
تاريخه لا يفتق ولو قال لعبد يا سيد من مولا من الفاظ ادها باييد واما يا سيدك
والجواب انه ان ياتي العتق يفتق وان لم يوفد والمختار انه لا يفتق في الوجهين وان فوي ولو اذاد مولا
او باذاد مولا من او قال يا زادة من او قال لجارية مولا يا سيدك او يا سيدك او يا سيدك
العاشر يا سيدك من الوجه في الكل ما رواه رجل قال لعبد انت لذي الاكبر عتق في الفضاة
في الديانة وفي الفتاوى المصنف لو قال له يا بني عتقك اية حنيفه فانه يفتق وفي قوله في التواذل
انه لا يفتق وهو الصحيح ولو قال يا مولا اية او انت مولا يفتق بدون النية وفي صحيح اللفظ
لا تفاوت بين التذاد والاختلاف بخلاف الشب وفي الكتابات لا يفتق بالتذاد وفي العتق لا يفتق

بالد أو الآ في مولاي وياحق ولوقال يا بني اذ كان يذوق
ولوقال ابن كوفي مست في اختلاف واختيار الصدق والمحق بهان الائمة الله لا يعق وان توتي
ولوقال لعبد هذا خالي او محبتي ولوقال هذا اخي لا يعق الله قد يكون من الرضاع ولوقال لعبد انك
لي عليك او لا سبيل لي عليك خرج من ملك ولوقال لعبد انك لا سلطان عليك وقل لامة ذلك انك
الفرق بينهما بين العتاق والطلاق اذا قال لعبد لا سلطان عليك وقل لامة ذلك انك
لما قد بنت مقي او حرمت على او بنت اديريه او اخرج او اعطيك او استبرئ او تعق
او اذ هو واختاري فاخترت نفسها لا تعق وان توتي ولوقال لعبد انك انت حرمت هذا
العمل عتقت من غير نية ولوقال عتقت بالحرمة من العمل فصدق وانه لا قضاء وجعل
لعبد ثابت من يوم ي بعدي بعتب بوعم وان يكون كمن يبيع عتق بوعم في العتق
ومر بعد هذا ولوقال لعبد انت غير مملوك لا يعق لكن ليس له ان يبيع بعد ملكه فان مات بولوك
فان قال المملوك بعد ذلك انما مملوك له فصدق كان مملوكا وكذا ولوقال ليس هذا يعق لا يعق
عبد قال المولى اذا دى من يبيد ان قال انه لم يبيد افعم لا يعق ولوقال لعبد وهو صغير
بسرير مراد واده هزل ودم بهاست لا يعق ولوقال لعبد اصل امة في نسك فان اعق نفسه
ان يقوم من مجلس عتق وله ان يرب نفسه وان يبيع نفسه وان يصدق بنفسه على من شاء ولوقال
لعبد ملية سبيلك واراد به العتق عتق ولوقال هبت لك فقلت قال هو لا يعق عتق ثم ذكر
بعد هذا انه لا يعق وجعل عتقه ثمانية في خارجه فقال لها ايها كذا فعتقها ان توتي الرقع
ذلك عتقت وهذا على البيع ولوقال امك جارية هذا على العتق وعين في مجموع التوازل في العتاق
وجعل لامة وجهك اصف من الشرايع يا اما عبدك لا يعق **الفصل الثاني**
في التدبير وفي القدر ولوقال اذ امت فانت حر او انت حر من موتي او انت مديون او قاتل
ولا يجوز بيعه ولا هبته وله ان يستخدم ويأجر وفي الامة يطاؤها والتدبير المتيقن ان
يقول اذمت من مضي هذا او من كذا او سفر كذا ان يبيعه ولوقال في العتق العتق
يعق كما يعق المديون ويعق من ثلث ماله وان لم يكن له مال اخر سعى في ثلث قيمته وكان على الميت
دين سعى في جميع قيمته وكذلك المديون مديون ولم الولد لا يبيح له ان يملكها ولكن يطاؤها ويستحقها
ويأجرها وينزعها ولا يثبت التمسك بدين الاعتراف فان ادلت بعد ما اعترف بيمينك بدين
التقوى ولا يلزمها السعاية ان كان على المديون دين ويعق من جميع المال ولوقال امة غير سكاك
فولت منه ثم ملكها صارت ام ولد له اذا عرفنا هذا جئنا الى ما في الفتاوى وجعل لعبد اذ امت
اما ان سبيل لا يجد عليك يصير مديرا ولوقال اذ صيت بمقتك فقال لا قبل فهو مديون ولوقال انت

الدية الملقى

الدية الملقى

حر بعد موتك ان لم تشرب الخمر ثم شرب الموت بطل عتقه فاذا مضى العتق فيه لم يبيد موت المولى
ثم شرب لم يرد الى الرق ولوقال انت مديون على الف درهم قل لا بوجبه بوعم لان يبيعه قبل اذ لم
يقبل فان مات وهو في ملكه فان قال قبله اذ لا الف عتق وجعل قال لمكاتبه وهبت لك
بعض بدل الكتابة قال لا قبل فهو مملوك كان ولوقال له وهبت لك جميع مالي عليك فقال لا قبل عتق بغير شيء
جنس آخر في الوصية بالعتق وفي الفتاوى وجعل قال اعنقوا عبدتي الذي سوقيه الصوبة عن محمد
سنة اشهر وعنه ثلث سنين وعن لي بوسف بوعم هكذا او المختار ان يكون صوبه سنة ولوقال اعنقوا
افضل عتيقك او خير عتيقك ويجعل ثمة ساكن في فو على افضل في القيمة وفي قول اذ صيت بافضل عتيقك
وهو لا فضلهم في الدين ولوقال تقوم مطر من ابن مديك ان مرابطه شاست هذا بمنزلة الوصية بالعتق
هذا في الفتاوى وما سبق في مجموع التوازل من بعض قال عتقوا فلانا بعتق في انشاء لم يبيد الا بعتق
ولوقال لا شتاء وق بين هذا وبين ما اذا قال مولا بعد موتي انشاء الله حيث لا يبيع الا بعتق
ولوقال لامة عند وصيته اذا عتق ابني وبني حتى استغنيا فانت حر ان كانا صغيرين بجزها حق
مديكا رجل استعق عبدك عن ابنة الميت الولد له والقبول وله في الفتاوى والله اعلم
كتاب هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة فصول الاولى في الجيد
والثانية في المديون والثالثة في الطلب والفاكهة ومسائل اما الاولى الخيلة لا يبطال الشفعة
في الثبوت يكره بالثقة او بالحق لا يثبت الشفعة واشتره موقد نحو وان كانت قبل الثبوت
لا تأبى بها سواء كانا شفعي ركا او فاسقا لانه ليس بابطال من المختار وعلى هذا الخيلة في منع الرق
ودفع الرق انما الجيد على وجه منها ان يجبر ببيعه اذ له هبة رجل ثم يبيع بقيتها منه لا شفعة للجار
لان الشفعي شريك منها وان يجبرها اذ له في فصدق صاحب احدى الدارين بالخياط الذي
يلجأه على جوار وما حتمه وقبضه ثم يبيع منه ما بقي فليس للجار شفعة لانه لم يبق جارا ومنها ان
يشترى عتق بغير كسب اذ سها من ماله سهم منها والبقية بغير خيل فليس للشفيع الشفعة في الاولى والله
في الثانية فاذا ابيع او اذ يبيع المشرى ببيع ببيع البضا على خيا وثلثة ايام ولوقال
المشترى لو اشترى النعم الواحد بغير كسب ببيع سوا البضا ما بقي من النعم بشرى النعم الواحد
على خيا وثلثة ايام ولو اذ او الشفعي ان يخلت ماله ما اذت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لانه
لحق عليه موقوف لا يملكه ولوقال بوعم ان ابيع الاول ما كان ثمنه لانه اذ عتق عليه
لواقره بوليه وهو ضم ولو كان البطان صفقة ولحق فيه روايات ومنها وجعل اشترى دارا
بشر من الف درهم وفتح عشرة الا في عشرة اعطى ما بقي الثمن كله الي عشر من ان دينا اذا
انا اخذ الشفعي لينا فخذ الله بعشر من الثاثة المشترى اشترىها بعشر من الف وثلثة ايام

بينهم بذلك منه الطلب في ذاد استراها فذكر مدفعها الادوية ويقول يستعملها الى ثم الشهاد على الباع
 ان كانت الادوية المبيعة في يد وان سلم الى المشتري ثم جاء الشفع واشهد على الباع الشفع ولو اخذ
 الشفع ان يطلب من المشتري بضع وان كانت الادوية في يد الباع في رواية لطلب الشفع من الباع
 بضع استحقاقا في شفعة الجاهل وفي الاصل لو دخل المشتري بالطلب لطلب الشفع ولو دخل غير المشتري
 دار وهو شفع ثبت له الشفعة فيطلب من الموكل والوكيل بالبيع لا يثبت له الشفعة اذا جاع وجعل
 علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب طلبا المواتية وعي من طلب الاشهاد بطل آخر حتى يطلب فان لم يفعل
 ومضى بطلت شفعته في شرح الطحاوي اذا ثبتت الشفعة بطلبين وادى المشتري ان يستعملها
 اليه ان ترك المرافعة الى القاضي بعد من مرض وجب ولم يمكث التوكيل لا تبطل شفعته وان ترك من
 غير عدد ذكر في الكتاب بانه على شفعته وان طال الزمان قبل هذا القول في حقيقته وعي محرم وهو رواية
 عن ابي يوسف ثم يقدر بشهر وعليه الفتوى رجل اشترى دارا بمن ثوبل فاشفع الميراث اذ هذا
 حاله وان شاء انتظر مضي الاجل وليس له ان ياخذها بمن ثوبل اذ اذا اشترى الدار لا يثبت له
 الشفع كمن له ان يمتنع من الاخذ لطلب لان النقد يزداد وصفي من عيوب الثمن كونه ازالة
 هذه الزيادة وان اختار اخذها بمن مال كان الثمن للبلوغ اليه رجل وان اختار ان لا يطلب عند طول
 الاجل او غلبه بالبيع عن ابي يوسف في رواية في رواية غلبه وان سكن الى حين الاجل بطلت شفعته
 وفي رواية بطلب عند الاجل وهذا اذا اطلب المرافعة عند علم بالبيع فان لم يطرحه شفعته في شرح الطحاوي
 في اخر الباب انزل الشفع اذا اطلب الشفعة طلب المواتية والشهاد وطلب من الشفع التملك
 قبله اخبر المال حتى يستلم اليك الشفعة فقال الشفع للقاضي اخبرني وله قسم في حق ذلك بالكل لا ينظر
 القاضي ذلك لان هذا تملك بوضي فام يستلم الموضع لا يفتقر بالمعوض ووصف الشفع لا ينفذ في شرح الطحاوي
 الشفع اذا اطلب الشفعة قال المشتري هات ثمن وخذ شفعتك ان امكنت لعضد الثمن ولم يحضر في ثلثي ايام
 عن محمد بن ابي بطل شفعته وبه اخذ الفقيه ابو اليقين في قوله قال لقند الشفيع في الاستحباب لا يثبت له وجب
 طلب المواتية والشهاد بعد ذلك ما لم يسلم جسام لا تبطل قال المصنف في كاذبا في رواية في
 وهو ظاهر المذهب في شرح الطحاوي اذا اخضا الى القاضي بغير الشفع باحضار ثمن فان اخضر في
 تلك المدة قضى له والا بطل شفعته في ادعاء صبيته اذ كانت وثبت لها خيار البلوغ والشفعة فطلب
 الشفعة واختارت نفسها بان قالت طلوني الشفعة واخترت بغيري وعلى القلب يجوز الاول
 منها وبطلت في لا تملكها ان تقول طلبتها الشفعة والخيار
 والله اعلم بالصواب